

كتاب ضد الفساد

ملف الكتاب:

مدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في الكويت

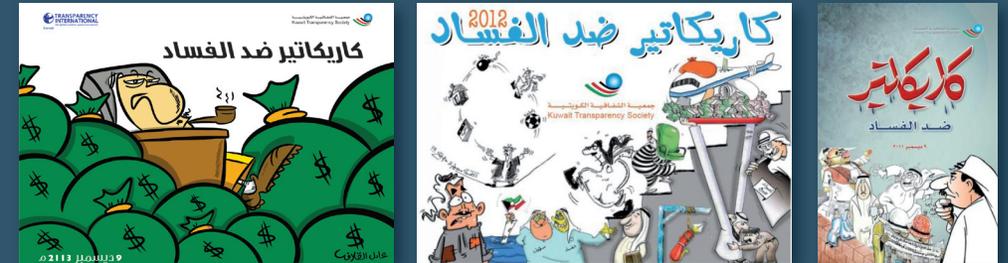


كتاب ضد الفساد 9 ديسمبر 2013 م

اصدارات كتاب ضد الفساد



اصدارات كاريكاتير ضد الفساد



دولة الكويت، حولي، مقابل طريق الدائري الرابع، مبنى اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، الدور الأول

تلفون 12 / 11 / 22646410 (965)، فاكس 22646413 (965)

<http://transparency.org.kw/> ic@transparency-kuwait.org

كتاب ضد الفساد

ملف الكتاب:

مدى فاعلية المجتمع المدني في الكويت

9 ديسمبر 2013م

4	كلمة رئيس جمعية الشفافية الكويتية
6	مقدمة الكتاب
9	الباب الأول: ملف الكتاب ” مدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في الكويت“
11	الشباب والنهضة د. جاسم سلطان
18	فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في الكويت أ. سليمان ماجد الشاهين
29	الوقف ودوره في دعم وتمكين جهود المجتمع المدني د. عبدالمحسن الجارالله الخرافي
54	مؤسسات المجتمع والحرب ضد الفساد أ. عامر ذياب التميمي
61	المجتمع المدني في الكويت: تحديات المشاركة ورهانات الإنتاج أ. أحمد شهاب
72	المجتمع المدني في الكويت: تحديات وحلول د. خديجة عبد الهادي المحميد
85	الباب الثاني: المقالات
87	القسم الأول: الشفافية و الحكم الصالح
159	القسم الثاني: اهدار الموارد و هموم التنمية
245	القسم الثالث: الفساد السياسي و ترشيد الأداء البرلماني
321	القسم الرابع: ألوان من الفساد
387	الملاحق
388	ملحق (1) موجز سير كتاب المقالات
416	ملحق (2) الفهرس المفصل بأسماء كتاب المقالات
426	ملحق (3) إطار مشروع إعداد الكتاب
430	ملحق (4) لجنة كتاب ضد الفساد
439	ملحق (5) صور من مشروع كتاب ضد الفساد -2009 2013

تنويه

المقالات المنشورة في هذا الكتاب هي التي اجتازت المعايير التي وضعتها اللجنة المختصة لذلك و المنصوص عليها في الملحق الثالث، و هي تعبر عن رأي الكاتب.

حقوق الملكية الفكرية تخص أصحاب المساهمات البحثية في ملف الكتاب و أصحاب المقالات و حدهم كل فيما يخصه. أما حقوق نشر الكتاب و تداوله فهي تخص حصراً جمعية الشفافية الكويتية

تصميم الغلاف:
الفنان عادل القلاف



كلمة رئيس جمعية
الشفافية الكويتية

بمناسبة إصدار كتاب (كتاب ضد الفساد) 2013م

حرصت جمعية الشفافية الكويتية، وللسنة الخامسة على التوالي وهي السنة الأخيرة في هذا المشروع، على إصدار كتابها السنوي (كتاب ضد الفساد) والذي يضم أفضل ما كتب في قضايا الحكم الرشيد كالشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد في الصحافة الكويتية، ليتم إصداره ونشره في اليوم العالمي لمكافحة الفساد بتاريخ التاسع من ديسمبر من كل عام.

وجاءت فكرة هذا الكتاب لتشجيع الكتاب والمفكرين على الاهتمام في الكتابة في مواضيع الحكم الرشيد، وتشجيع الكتابة بشكل علمي ومهني حين التصدي لهذه المواضيع الهامة.

لقد صدر الكتاب الأول من سلسلة (كتاب ضد الفساد) في سنته الأولى عام 2009، ثم صدر الكتاب الثاني في 2010 بعد تطوير الفكرة، من خلال إضافة ملف خاص بعنوان "الشفافية والتنمية"، وفي 2011 صدر الكتاب الثالث وفيه ملف خاص بعنوان "كيف يتسرب الفساد إلى مفهوم المواطنة" .. وفي 2012م تم إضافة ملف خاص بعنوان "التعليم في خطر" .. وفي هذه السنة 2013 تم إضافة ملف خاص بعنوان "مدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في الكويت" حيث تم استكتاب عدد من الشخصيات في هذا الموضوع الهام، وهم: من قطر الدكتور جاسم سلطان، ومن الكويت أ. سليمان ماجد الشاهين، د. عبدالمحسن الخرافي، أ. عامر التميمي، أ. أحمد شهاب، د. خديجة المحميد، فلهم كل الشكر والتقدير.

وفي مناسبة ذكرى اليوم العالمي لمكافحة الفساد الذي يصادف التاسع من ديسمبر 2013م وانتهاء أعمال (لجنة كتاب ضد الفساد) أود أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى رئيسة اللجنة د. سهام الفريح، ونائب الرئيس السيد تيسير الرشيدان، ومقرر اللجنة السيد عبدالحميد علي عبدالمنعم، وأعضاء اللجنة كل من: د. بلقيس النجار، السيدة

خولة العتيقي، د. مناور الراجحي.. حيث تابعوا مسيرة إصدار هذا الكتاب القيم بعد جهود كبيرة بذلوها في قراءات تقييمية واجتماعات متعددة ومتابعات إدارية كثيرة.

كما يسعدني أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير لكتّابنا الوطنيين الذين صاغوا مجموعة مميزة من المقالات، التي كان لها تأثير إيجابي وقت نشرها، وسيكون لها نفس الأثر بإذن الله من خلال ضمها إلى هذا الكتاب ليستفيد منها القارئ والباحث في المستقبل، وأود أن أخص بالشكر من هؤلاء الكتّاب الخمسة الأوائل الذين أجاز لهم أكبر عدد من المقالات رغم أن ما نشر منها في هذا الكتاب ثلاثة مقالات فقط وفق ضوابط اللجنة وهم بالترتيب: حامد السيف، د. يعقوب أحمد الشراح، د. خالد عايد الجنفاوي، د. وليد عبد الله الغانم، أ. ذعار الرشيد. علما بأن عدد المقالات التي قامت اللجنة بتحكيمها 796 مقالا، أجاز منها 252 مقالا، بينما نشر منها في هذا الكتاب 194 مقالا وفقا للضوابط.

وبمناسبة ختام هذا المشروع أدعو الباحثين المهتمين بدراسة اتجاهات الرأي العام حيال قضايا الشفافية ومكافحة الفساد الى اعداد بحوثهم العلمية المستندة الى الاصدارات الخمسة من هذا الكتاب بما يعمق فهم هذه القضايا ويستخلص التوصيات المهمة مساهمة منهم في تحقيق هدفنا جميعا في الوصول الى مجتمع خالٍ من الفساد.

وتقبلوا تحياتي

رئيس مجلس الإدارة
صلاح محمد الغزالي

9 ديسمبر 2013م



إن ظاهرة الفساد بأشكاله المختلفة لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات، فهي تلف العالم بأسره على اختلاف دوله في نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لكنها تختلف في حالاتها من مجتمع إلى آخر، وتفاوت في حدتها من مجتمع لآخر أيضاً.

وما يعيننا هي حالات الفساد التي أثقلت كاهل المجتمع الكويتي والتي بدأت و تصاعدت منذ ما يقارب العشرين عاماً حتى اليوم، لذا سعت جمعية الشفافية الكويتية إلى التفكير بعدد من الوسائل للتصدي إلى حالات الفساد السياسي والمالي والإداري، وكان من هذه الوسائل هو رصد الكتابات الصحفية المحلية التي تسلط الضوء على أي حالة من حالات الفساد، و المهم أن البعض منهم يضع المعالجات المناسبة لأي قضية يهتم بها الكاتب، بهدف القضاء عليها، وأهم القضايا التي رصدها اللجنة المختصة هي الشفافية والحكم الصالح وهموم التنمية والأداء البرلماني، ومحاولة تقيته مما علق به من شوائب الفساد، ليتمكن من أداء واجبه على الوجه الأصح.

وكانت البداية عام 2009 عندما جمعت المقالات التي تهتم بما أشرنا إليه آنفاً و تم وضعها بين دفتي كتاب لتعم فائدتها، وقد خضعت هذه الاختيارات إلى الأسس الموضوعية والأخلاقية و التي منها أن تخلو من أي نزعة من النزعات التي تشق نسيج المجتمع الكويتي، وأن تخلو أيضاً من التجريح الشخصي والإساءة إلى ذات من كان موضوع النقد بل يجب أن تقوم في مجملها على النقد الموضوعي البعيد عن الهوى بهدف الدعوة إلى الإصلاح، ومحاربة الفساد في أي جانب من جوانبه.

وكما سار الكتاب منذ إصدارته الثانية و ما تلاها من إصدارات، وهو اختيار قضية من القضايا التي يجد أعضاء اللجنة أنها جديرة بالاهتمام، فكانت القضية في هذا العام عن (مدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في الكويت) و هي من القضايا ذات الأهمية لأي مجتمع من المجتمعات في الوقت الراهن. خاصة بعد أن أحدثت هذه المنظمات في المجتمعات المتقدمة التغيير والتطوير في جوانب شتى سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية، إضافة إلى دورها في الكشف عن مظاهر الفساد فهل استطاعت إحداث التأثير ذاته في مجتمعاتنا ؟ و الاجابه على هذا التساؤل نلتمسها في كتابات الباحثين الذين اختيروا لهذا الملف.

وقد اختير للكتابة حول هذه القضية عدد من ذوي الخبرة والاهتمام في هذا الشأن من خارج الكويت ومن داخلها، فكان من قطر الدكتور جاسم سلطان و من الكويت أ.سليمان ماجد

الشاهين وزير الدولة السابق و د.عبدالمحسن الخرافي و أ.عامر التميمي، أ.احمد شهاب، د. خديجة المحميد.

كما نود الإشارة إلى أن إصداره هذا العام ستكون هي الأخيرة لهذا المشروع، بعد أن استكمل سنواته الخمس (2009-2013)

ينقسم الكتاب إلى بايين: الباب الأول يضم موضوع الملف (مدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في الكويت) ويضم الباب الثاني المقالات التي وزعت على أربعة فصول، هي حسب موضوعاتها على التوالي: الشفافية والحكم الصالح، إهدار الموارد وهموم التنمية، الفساد السياسي وترشيده الأداء البرلماني، ألوان من الفساد.

وقد تم ترتيب المقالات في كل فصل حسب تواريخ نشرها، و إن نشرت بعض المقالات في تاريخ واحد، يكون الترتيب حسب الحروف الهجائية لأسماء الكتاب.

كما اشتمل الكتاب على خمسة ملاحق خضعت للترتيب ذاته الذي أخذ به في إصداره العام الماضي، ونود الإشارة إلى أن بعض سير الكتاب جاءت مقتضبة، وذلك لأسباب كثيرة منها عدم استلام السيرة من الكاتب ذاته، بعد أن تعذر الاتصال بهذا البعض من الكتاب، فاضطررنا إلى العودة إلى أرشيف جمعية الشفافية، أو إلى شبكة الانترنت وأن البعض الآخر لم يسلموا سيرهم الذاتية حتى بعد الاتصال بهم مباشرة.

وقد عمدنا إلى اختصار بعض السير المطولة لتوفير المساحة اللازمة للمقالات، لذا نعتذر عن أي خطأ أو تقصير يكون قد ورد في هذا العمل.

وبعد هذه الجهد المبذول على مدى خمسة سنوات نأمل بان نكون قد تمكنا من تحقيق الغايات التي هدف إليها هذا المشروع.

وفي الختام نجد لزاماً علينا تقديم وافر الشكر والتقدير إلى كل من ساهم معنا في إنجاح هذا العمل، ويأتي في المقدمة جمعية الشفافية الكويتية في شخص رئيس مجلس إدارتها الأستاذ صلاح الغزالي و عموم مجلس الإدارة، ومن مركز الشفافية والمعلومات كل من عباده سيد نوح، وعمر عرابي، وكذلك الزميلة إيمان سلطان من سكرتارية الجمعية.

والله ولي التوفيق،،

أ.د. سهام الفريح

رئيسة لجنة كتاب ضد الفساد

الكويت في 9 ديسمبر 2013م



الباب الأول

ملف الكتاب

مدى فاعلية مؤسسات المجتمع
المدني في الكويت

ضيوف الملف المساهمين من خارج الكويت

الشباب والنهضة

د. جاسم سلطان، قطر

الأساتذة المساهمين في الملف من داخل الكويت

فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في الكويت

أ. سليمان ماجد الشاهين

الوقف ودوره في دعم وتمكين جهود المجتمع المدني

د. عبدالمحسن الجارالله الخرافي

مؤسسات المجتمع والحرب ضد الفساد

أ. عامر ذياب التميمي

المجتمع المدني في الكويت: تحديات المشاركة ورهانات الإنتاج

أ. أحمد شهاب

المجتمع المدني في الكويت: تحديات وحلول

د. خديجة عبد الهادي المحميد



الشباب والنهضة

د. جاسم سلطان، قطر

تمر المنطقة العربية اليوم بمحطة مهمة من محطات تطورها، وهي رغم صخبها لا تعدو ان تكون نقطة في مسار طويل، وذلك لا ينفي بطبيعة الحال خطورتها ونوعيتها، والناظر للمسار المتعرج الذي اخذته نهضات الامم يلمح تلك النقاط الصاخبة وهي تطبع المسار وتترك بصماتها على ما بعدها.

هذه النقطة التي جاءت مع الربيع العربي سجلت تحولاً نوعياً في مسار استمر 1400 سنة من غياب الانسان العادي عن صناعة الاختيار السياسي في مجتمعه وهذا ما اعطاها هذا القدر من المفاجأة والضحج.

في جوهر الحدث تكمن فكرة جوهرية أحدثت التحولات في اوربا قبلها بنفس الدرجة من الصخب والضحج بقيت تداعياتها الى اليوم فما الثورات الامريكية والفرنسية وحتى البريطانية الكرومولية إلا ترجمة لوعي انسان العصر بحاجته للمشاركة السياسية وترجمة لوعيه بذاته.

وهو مسار في العادة لا يمر ببسر وسهولة ففكرة المشاركة تقابلها فكرة الاقصاء وحركة الجديد تقابلها ترسانة القديم وهو ما يعصف بالمنطقة اليوم.

مفهوم النهضة وجوهرها.. فعند التأمل يمكن وصف النهضة بانها حركة افكار فما رسالة الاسلام إلا ترسانة افكار نزلت على بيئة الركود العربية فاثارتها وفعلتها وادخلتها في دورة حضارية جديدة. ففكرة الإله الواحد مقابل 360 صنما حول الكعبة، وإله لا تدركه الابصار مقابل آلهة مدعاة مشاهدة ملموسة، وفكرة المساواة بين البشر في مقابل التراتبية الاستعلائية، ووحدة الوظيفة العامة للرجل والمرأة في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في مقابل فكرة اقضاء المرأة عن الحقل العام، وفكرة اهمية تحريك المال بين الطبقات مقابل استثثار طبقة معينة به، وفكرة تعميم العدل بين البشر مقابل الحصانة للبعض.. الخ.. عشرات

المفاهيم الكبرى التي تقاطعت مع مجتمع الركود القرشي ومن ورائه مجتمع الجزيرة وهزت اعماقهما .

وحدث مثل ذلك في اوربا فأفكار العقلنة التي أطلقها ابن رشد والمنهج العلمي الذي أسسه ابن حيان وابن النفيس والبيروني وابن الهيثم اطلق شرارة البدء التي حركت السكون في القرن الثاني عشر والثالث عشر بعد عملية الترجمة الكبرى التي قام بها الاوربيون للتراث الاسلامي مع الحروب الصليبية وقاد لنتائج التي صنعت عصر النهضة وولد الانفجارات الكبرى الصامتة قبل الثورات المعروفة فمن رحم حركة الافكار ولد انفجار الثورة الدينية اللوثرية والثورة الكوبرنيكسية والديكارتية والبيكونية وتواصل بالثورة الاجتماعية والفكر السياسي لهوبز وروسو ومونتسكيو ولكن ذلك مر عبر معاناة كبرى انتهت بالثورات الكبرى في امريكا وفي فرنسا فاجتاحت القلائل اوربا . تلك قصة مكررة لأي مسار نهضوي تراكمي ولا يتوقع للمنطقة العربية ان تكون استثناء .

والنهضات في طريق التراكم لا تتم الا بعد معالجة الافكار الميتة والمميتة وتحرير المفاهيم فافكار الجزيرة العربية كلها تمت مسائلتها في دورة البعث الاسلامي فقلبت افكار العرب ووضعتها على المحك... وكذلك تم الامر ذاته وبطريقة اشد في اوربا فقد اقتلعت كل الافكار التي لم تستطع ان تصمد لتيار النقد وتأسست معرفية جديدة ميزت بين الأفكار الحية والافكار الميتة والمميتة .

لقد كان لتلك العصور ابطالها ولها ضحاياها فلا يمكن انشاء بيئة جديدة الا بحرث البيئة القديمة وزراعة افكار حية في تربيتها ورعايتها حتى يتم تشكل المشهد الجديد ولا يمكن انشاء عصر جديد بدون ابطال يتحملون ملفات عصرهم ويعالجونها . وامتنا اليوم تحتاج لمراجعة فكرية كبرى ولانشاء عالم علاقات جديد ولبناء عالم اشياء جديد .. تحتاج لحيوية جديدة تعيد ترتيب فضاء اتنا كلها وكل ذلك مرهون بالطاقات البشرية المبدعة فيها .

إن المنطقة العربية لم تميز بين احتياجات التنمية وافكارها وبين فكرة النهضة نظراً لتشابه المساحتين في نقاط كثيرة فالنهضة في الاختزال هي حركة مجتمع نحو التقدم... والتنمية هي الفكرة التي تتم بها عملية التقدم هكذا اخترلها العقل البشري والمسلم في الغالب، ولكن النهضة فكرة وروح... والتنمية هي شكلها الخارجي هي الغلاف... ولقد استورد العالم العربي كل شيء من الغرب المدرسة والمصنع والشارع والمبنى بل حتى الزي والملبس... شيء واحد بقي في تلك الديار ولم يحضر معها وهو روح الاشياء فلا شيء يعمل من غير روحه... وروح الاشياء التي نحصرها هي فكرتها وصيرورتها التاريخية وترباطها وانغراسها في عالم الأفكار والعلاقات فالمصنع الذي نحضره من بلاد الغرب وراه العصر الميركنتالي

وعصر النهضة وعصر التنوير وعصر الآلة وعصر الاتصالات وعصر الآلة الرقمية والشبكة العنكبوتية.. ورائه انسان مر بكل تلك الخبرات وتوارثها في صيغها الذائبة في السلوك اليومي لتلك المجتمعات ونحن حين ننقل المصنع والآلة من المستحيل ان ننقل معها ما يحف بها من اشياء.. لا نستطيع ان نحضر معها روحها وسبب تطورها.. هي قطعة من جسد متكامل ذلك ما يعطيها فاعليتها الحضارية .

والتنمية التي نفكر بها حين لا نتنبه لذلك الجوهر الدفين وهو تغير الانسان على المستوى الفكري والعلاقاتي.. حين لا نتنبه لتلك الروح العميقة التي تحرك الاشياء.. الفكرة التي تغير السلوك وتغير العلاقة بين البشر وتغير حياتهم ونظم عيشهم للأحسن تقودهم للراقي في مستوى انسانيتهن ومسؤوليتهن اتجاه انفسهم وكل ما يحيط بهم حين لا يحدث ذلك فكل ما نتحصل عليه قشور الحداثة غير المستدامة لأن شرط استمرار استدامة التنمية والتقدم هو الانسان الواعي الفاعل وان غاب فلا استمرار لكل ذلك . فالنهضة تتجه لصناعة انسان النهضة كمركز للفعل أما التنمية فتسعى للمؤشرات الاقتصادية ومستويات الحياة والمعيشة ولو غاب انسان النهضة . التنمية بهذا المعنى غير المنتج يمكن ان تحدث في أي بيئة بسيطة تتوفر لما موارد كالماس او النفط تباع منها وتغير نمط عيشها لا نمط افكارها وتلك معضلة كبرى فنشوء الطبقة الوسطى فو اوربا جاء بنظام افكار كامل عبر عن نفسه بالليبرالية والديموقراطية وباشواق النهضة والعلم فماذا فعلت تغيرات نمط العيش التي جاءت عبر الصدفة التاريخية وفي زمن قصير ؟.. لقد توفر الشكل الخارجي للحداثة اما مضمونها التكويني فهو بعيد جداً .

النهضة الحقيقية لا تقوم الا بتوفير شروطها وأول واكبر شروطها وجود انسان النهضة الحامل لاشواق وتطلعات عصر جديد على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع تتمظهر في رؤية عميقة للمستقبل ورغبة عميقة للمنتوقع فيه وشعور عميق بالذات الحضارية وامكانياتها وعلاقة بالعلم سليمة وتطوير النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية والتوجه لبناء القدرة على الدفاع عن الذات وبدون التحول الفردي والاجتماعي لا يمكن التحديث عم مؤشرات حراك نهضوي في مجتماعتنا واقصى ما يمكن الحديث عنه عصر الطفرة الزائلة، وكل ذلك عصي على الحدوث بدون تحولات جذرية في نظام الافكار الحاكم .

وحين نقول ان النهضة في جوهرها هي افكار تسري في مجتمع معين فبالضرورة نحن نتحدث عن الانسان حامل الفكرة وناشرها وهو اليوم وفي مجتماعتنا واقع في حالة استلاب لمنظومتين كبيرتين تشوهان وعيه، فهم مغلوط للدين، وفهم مغلوط للتنمية البشرية، فالفهم المغلوط للدين جعل الدين نقيض للعقل والحرية والتقدم..

اقول الفهم المغلوط للدين لتمييزه عن الدين ذاته وهو النص المقدس وما يحف به من اعتبارات فلا زالت مناهج التواصل مع الدين تنتج فقهاً تثبت الايام وحركة دفع الاحداث قصوره عن فهم العصر ومتطلباته وقائمة الامثلة طويلة خاصة في دول الخليج وفي الجزيرة فكم من الفتاوى التي اثبت الزمن قصورها وانها لو اخذ بها لتوقفت عجلة الحياة كما فعلت فتوى تحريم الطباعة في الآستانة في منتصف القرن الخامس عشر وحرمت العالم الاسلامي من اول واكبر طرفة معرفية وفرتها عملية الطباعة الجوتبرجية.. وهنا تم تجاوز الفتاوى في بلاد الجزيرة بقوة السلطان أو بحركة المجتمع الفطرية فتعليم المرأة وحركتها والاعلام والتعليم والتصوير والسفر والفنون والاتصال بالعالم بل والاقامة في بلاد الدنيا والتواصل مع الخلق وقل ذلك عن النظم الدولية والمعاهدات والسلم والحرب كل ذلك لا زال عالقا في الفضاء الفقهي او بقاياها حتى اليوم ولم تجاوزه الا بقوة الدفع التاريخي.

والعائق الثاني أمام النهضة فكرة التنمية البشرية التي التقطناها من الغرب بدون روحها والتنمية البشرية في الغرب تقوم على دعامين تشكلان روحها: اولها انها ثمرة لتطور اجتماعي يصنع للإنسان خميرة ثقافية سلوكية ونمط تفكير عقلائي هو جزء من نظام التنشئة الذي يشترك فيه المنزل والمدرسة والشارع والاعلام وبالتالي تأتي برامج التنمية البشرية لتضع اللمسة الاخيرة على منتج تكاملت عناصر انتاجه هي اشبه بالكريما توضع فوق كعكة تم صنعها. فتتظيم الفكر والثقافة سابق لتلقي اللمسات الاخيرة التي تظفيها برامج التنمية البشرية ففي الغرب تساهم التنمية البشرية في اجابة سؤال (كيف) ولكن تحت سؤال كيف قد بنت نسيجا كبيرا يجيب عن سؤال (لماذا) الذي انتج (ماذا) ثم تاتي (كيف) التي تقع في التنفيذ.. فحين نعلم انسانا (كيف تنظم وقتك ؟) وهو لا يعرف قيمة الوقت ولا يدري ما الذي سيفعله به.. انسان لا يعيش في حالة تناقصية ولا يفكر فيها.. فما قيمة تنظيم الوقت بالنسبة له.. ذلك هو منتجنا البشري في المنطقة فهو يتلقى خليط غير منتظم من الافكار وتنشئة في الغالب تتم لا بفعل التخطيط الاجتماعي انما بفعل اطراد العادة والنموذج الموروث المخزن في المنزل والنموذج المشوه للتعليم في النظام التعليمي فبرامج التنمية البشرية حينها تشكل هدرا ماليا ولا يقل عنه الشعور الزائف والشعور بالاشباع المغلوط... اما الدعامة الثانية وهي طبيعة المجتمعات الغربية التناقصية والتي تطبع المؤسسات الغربية والنظام الراسمالي بشكل عام وحين توجه ذات البرامج لبيئات تشكوا من الركود والبيروقراطية وفي اغلب الاحوال هي نظم استيعاب للبطالة المقنعة حينها تصبح برامج التنمية البشرية اشبه ببرامج الترفيه والمتعة اكثر من كونها برامج تصب في جوهر التقدم الاجتماعي لتناقصية غائبة.

ومن هنا يعاني انسان المنطقة من ثلاث قضايا مركبة الاولى غياب فكرة النهضة بما تحويه من مضامين واستدعاء وعي زائف بفكرة التنمية في مستوى بديل عن فكرة النهضة بحيث اصبح في اللاوعي يبدو المصطلحان متشابهان او متطابقان وثالثها غياب الدافع للمنافسة في بيئات تشكو من البطالة المقنعة في ظل غياب مشروع قوي او وطني محفز وحاضر.

ان الوفرة التي سببها قطاع النفط واخواته والتي يعيها الخليج هي بنت الصدفة اكثر منها بنت انسان المنطقة وهو لم يتمكن بعد من ادوات استخراجها او تصنيفها او تطوير كل ذلك فغالبا ما يعمل هو ادارة جزء صغير من كل تلك الثروات ناهيك عن عوائدها والنهضة الحقيقية لا تكون الا بتمكن انسان المنطقة من مصدر عيشه وحين نعلم ان مصدر عيشنا في الخليج مصدر ناضب طال الزمن او قصر ونرى درجة العجز عن تخيل البدائل نرى مدى الخطر المحدق باجيالنا.

ان إنسان المنطقة يتجه للمعركة الخاطئة بناء على عدم فهم التحدي الحالي، هو يفرق في صراعات مع طواحين الهواء حول الهوية الدينية وهي ليست محل نزاع اجتماعي الا حين تتحول لاداة سياسية فالمجتمعات مسلمة بفعل تكوينها الثقافي وموقعها الجغرافي تعيش الاسلام بطبيعتها وهي لا تحتاج لصراع داخلي تخنقه حوله.. إن مشكلتها والتحدي الذي يقف امامها هو التمكن من وسائل انتاجها والاطمئنان على ديمومة الرفاة والاستقرار وبإلها من مهمة كبرى تحتاج لوعي وتعاون.

والشباب هنا مرحلة من العمر يتسم فيها الانسان بالمثالية والرغبة في رؤية الامور في نصابها بحماسة وقوة وهو في كل الاحوال اما ان يكون قوة بناء او قوة هدم.. ومن المحزن ان نقول هنا ان اغلب الافكار المطروحة والتي تحيط بالشباب تقوده في الاتجاه الخاطي وانها لا تترك له الخيار - نتيجة التلقين والخارطة المعرفية المشوهه - لاتخاذ القرار باكبر قدر من الاستقلالية.

ومن هنا تاتي قضية اعداد الشباب ويبدووا للوهلة الاولى ان التعليم يقوم بالمهمة ولكننا حين ننظر للمخرجات التعليمية ونرى اساليب الحوار والنقاش في الشبكة العنكبوتية وعلى نطاق واسع نرى حجم مشكل الثقافة والفكر والتفكير واساليب الخطاب لقادة الغد في مجتماعتنا.. نرى عينات من قادة الغد وكيف تم اعدادهم وما نراه بطبيعة الحال مفرغ.. فالنقاشات والشتائم ولا نجد لها خطا رابطا منظما للأفكار هي شئ من ذات الفوضى التي نشهدها في شوارع المنطقة حيث لا نظام ولا انضباط ومن هنا تبرز اهمية الاعداد الموازي للمدرسة.. فتغيير النظام الدراسي كاملا مهمة الحكومات وهي مهمة شاقة ومعقدة

السيرة الذاتية

من مواليد 1953 في قطر، طبيب بحكم التخصص الأصلي، تخرج من مصر سنة 1980 ثم اكمل الزمالة في بريطانيا، وتخصص في الأمراض الصدرية.

عمل مديرا للقطاع الطبي في قطر للبتروك لمدة 15 سنة، مهتم بالفكر الإسلامي وتطوراته منذ ما يقرب من 40 سنة، درس الشريعة ثم الإدارة، وتخصص في التخطيط الاستراتيجي.

يعمل في مشروع واحد منذ 1984 متعلق بسؤال النهضة، ومتفرغ لهذا العلم الآن بالكامل. المشرف العام على مشروع النهضة، وهو مشروع فكري يتناول قضية النهضة وإعداد القيادات اللازمة لها عبر برنامج أطلق عليه 360 درجة.

درس وحاضر في العديد من المؤسسات والجامعات عبر مسيرة العمل في المشروع. يستفيد من المشروع حتى الآن وبحسب إحصاءات جوجل أكثر من ستة عشر مليون عبر العالم.

له عشرة مؤلفات في السوق ومنها:

- من الصحوة إلى اليقظة.
- الذاكرة التاريخية.
- قوانين النهضة.
- التفكير الاستراتيجي.
- قواعد الممارسة السياسية العملية.
- مدخل لفهم الاقتصاد.
- الجيوبوليتك ومستقبل الوطن العربي.
- أسئلة الإقلاع.

إلى جانب العديد من المقالات والمحاضرات التي يمكن الوصول إليها عبر موقع النهضة الذي يشرف عليه الآن، وهو حاليا مدير مؤسسة تنمية للدراسات والاستشارات..

ولكن انشاء تعليم موازي يسد الثغرات التي تتركها النظم التعليمية، ممكن..اننا نحتاج لتمكين الشباب من المعرفة المنظمة وبطرق حديثة وبزمن وجيز لانهم منخرطون في تيار الحياة ويتخذون قراراتهم على مدار الساعة وكلما تأخر تأهيلهم كلما كانت الفرصة اكبر لمعدل اخطاء اكبر وهذه نقطة يمكن ان تقوم بها المجتمع المدني.

ولكن تبقى نقطة مهمة في هذا العصر وهي الاساس لمواجهة المستقبل بتمكين الشباب من مراكز صناعة القرار وهو واجب في القطاع المدني احزاب وجماعات ومؤسسات وواجب الحكومات فالعصر ولغة العصر واحتياجات العصر تتسارع... ولا يقف حجرة عثرة امام هذا الاتجاه لتمكين الشباب افكار قديمة توقفت عند زمن معين ولم تعد تعرف عصرها وسرعة حركته.

إن المشروع القومي او الوطني الواضح المعالم هو نقطة الانطلاق المثلى والتي تحول الشباب من عبئ على الدولة ومحل تخوفاتها الى طاقة ايجابية كبرى تسرع من تمكن المجتمع من مقدراته ومن المعرفة اللازمة لتقدمه.

ولكم المجتمعات تعاني من غياب البوصلة التي ترشد إلى الطريق هي تعاني من نقص الوعي بمخاطر المستقبل وهي تستثمر فلا تدرك ان المجتمعات البشرية الراشدة تنظر لحاضرها كبوابة تطل بها على المستقبل وهي تستثمر كل لحظة فيه حتى لا تفاجأ بذلك المستقبل..مجتماعتنا تدير معارك الماضي ولا تدرك تحديات المستقبل المتوسط والبعيد.. وبدون انتاج وعي وكافئ للحظة فالخطر القادم داهم.

وتأهيل الشباب باصلاح خارطتهم المعرفية وتمكينهم من ادوات المعرفة وضخهم في شرايين المجتمع ليقوموا بدورهم الوطني لا يتحصل الا بوجود شعور حقيقي بمخاطر المستقبل مما يسرع بوجود مشروع وطني ذو تطلعات مستقبلية حقيقية بحيث نعرف بالضبط ما هو مطلوب لمواجهة المستقبل وعندها تتحدد الحاجة للشباب في شكل صلب كما ونوعا فالتخطيط من نقطة الحاضر يعني بالضرورة البدء في التفكير من نقطة المستقبل فالعمل اوله نظر.

الطريق واضحة للحكومات وللنخب فالجميع في مركب واحدة وطريق النهضة لا يحتاج لاعادة انتاج العجلة فامم الارض في الغرب والشرق سلكته ونجحت فهو محصلة وعي بالخطر وتصور للمستقبل وتخطيط يعتمد على الثقة في القدرات الذاتية والحيوية الداخلية للذات واستعداد لأخذ القرارات الكبيرة المتعلقة بتطوير النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتواكب الحلم الكبير حلم الخروج من المأزق الحضاري الحالي.



أ. سليمان ماجد الشاهين

فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في الكويت

المجتمع المدني هذا التعبير الذي أصبح من سمات المجتمعات المتقدمة وأحلام المجتمعات المتطورة باعتبار مظهرًا للتحضر ومسايرة للحضارة واحسبني غير متجاوز لكثير من الحقائق التاريخية حين المح بأن هذه الظاهرة أقدم بكثير مما نظنه حالياً كونها من متطلبات أو منجزات القرن العشرين وما بعده. فالمجتمعات في بدايه تكوينها واندماجها بالنواه الاكبر تتميز بل تعتمد كلياً على ذاتها مهما تعددت اشكال الزعامات والقيادات لها سواء فرديه أو عصبية تدعى الفهم بحكم السن أو الانتماء أو التميز بصفه معينه كالشجاعة أو الكرم أو القوة الماديه والجسديه بل من دورها نشأت المؤسسات المختلفه وفق متطلبات كل مجتمع والتي تحولت عبر مئات الآلاف من السنين الى مخيمات الاستقرار الثابتة والمتنقلة ثم مجتمعات المدينة وحكوماتها باشكالها البدائية.

ومن المؤكد ان جميع شعوب العالم مرت بمراحل معينة اعتمدت في الحفاظ على نفسها ووجودها دون قيادات مركزية حتى قيام السلطات باشكالها المتعددة التي سيطرت على شعوبها وقادتهم وفق مقاييس واحتياج عصرها .

والمجتمعات الغربية تؤرخ تلك المرحلة بما لا يقل عن الفين وخمسمائة سنة مضت متمثلة في اليونان القديمة وروما والعالم العربي ليس استثناء من هذه الظاهرة في التحول وان كانت ولا زالت ينقصنا الدراسات الموثقه لتاريخ تلك الحقبة على امتداد الرقعه العربية بالتفاصيل التي لدى الغرب.

والآن يدور الزمن ليكتشف العالم مجدداً بان دور المجتمع لا يزال قائماً ضمن مظاهر محدده وان كانت المؤسسات الرسمية والحكومات تحجب هذا الدور بما تملكه من قدرات ماديه وسلطه منحتها الشعوب بطريقه او اخرى لهذه السلطات طواعيه او بالتوارث وبالتقادم او بمنطق العصر وكل هذه الظروف دفعت دور المجتمع المدني الى

خلفيه المسرح وفق الذرائع المتعددة فضلاً عن المتطلبات الاساسية فى الادارة والتنظيم والتخطيط لقيام انظمة العصر ويختصر السيد كوفى عنان الامين العام للامم المتحدة السابق هذا المفهوم بعبارات دقيقة وقصيرة ولكنها تشمل المضى بابعاده المختلفه قائلاً ” ان الامم المتحدة كانت تتعامل مع الحكومات فقط ولكننا الآن نعترف بأن السلام والتنمية والرخاء لا يمكن ان يتحقق دون الشراكة القائمة بين الحكومات والمنظمات الدولية ومؤسسات العمل المختلفه والمجتمعات المدنية فى عالم اليوم نحن نعتمد على بعضنا البعض...، وهذه حقيقة مسلم بها واستنتاج معترف بمصداقيته.

المجتمع المدني فى الكويت:

الكلمات السابقه عن المجتمع المدني فى العالم تنطبق بطبيعة الحال على المجتمع فى الكويت باعتباره جزء من محيطه الدولى مع احتفاظه بالخصوصية المتفق على ابعادها وفق الظروف التاريخية والاجتماعية لكل مجتمع .

والكويت بتاريخها المحدود الذى لا يتجاوز القرون الثلاثة الماضيه يكاد يكون اجتماعياً صورة مصغرة لمحيطه الاكبر الذى نزحت منه الهجرات متوجهة الى الاستقرار فى هذه البقعه الفقيرة الى أبسط متطلبات الحياة وهو الماء ولا تملك من الطبيعة سوى البحر وجزره وسافيات الرمال فى صحرائه، ونشأ هذا المجتمع العنيد بتصميم عجيب على مواصلة الحياة، فالصحراء امدته بالصبر و القدرة على مقاومة شظف العيش، كما ان البحر فتح أمامه آفاقاً اوسع من حدود المتاحة له فعبير امواجه وامتد طموحه وتنوعت قدراته وازدادت مفاهيمه عن الحياة المحدودة به بعد الاطلاع على المظاهر المختلفه للطبائع المختلفه للشعوب التي احتك بها عبر الموانئ التي وصلها .

وهو بهذه الحركة سواء فى البحر أو البر نجده سيد نفسه وأمير مصيره لا سلطه عليه سوى قراره بتحمل نتائجها وتواصلت هذه النزعه الاستقلالية لديه فلا يحتاج الى سلطه فى كل الاحيان تحميه لا استغناء عنها ولكنها اصلاً غير موجودة رهن المجاهل التي يرتادها .

وتأصيلاً للنزعة الاستقلالية للفرد الكويتي فى بداية تكوين مجتمعه قام الناس بالتعبير المطلق بمتطلبات حياتهم دون تنظيم من جهه ما و إنما الشرائح المتعددة اسهمت فى تأكيد هذا المعنى، ولا نغفل عامل الدين بداية حيث الأجر والثواب دفع الكثير من المحسنين لسد حاجه العطاشى فى محيط التجمعات بالأسواق فأقامت سبل

(جمع سبيل) الماء وهو الأهم في حياتنا وتعيين من ينقل إليها من البحر حيث السفن تجلب هذا الماء من شط العرب، او من الآبار في البر المحيط بالمدينة الصغيرة بواسطة الدواب بالوسائل المتاحة وبقيت ماثله للعيان حالياً باستبدالها بالمبردات الكهربائية المنتشرة في كل مكان بالإضافة الى إقامة المساجد المختلفة في جميع اتحاد الكويت والتي تحمل اسماء من اقاموها فأصبحت مصدر اعتزاز لعائلاتهم حالياً. كما ان الوقف على المساجد او المصارف اخرى.. ولم تكن لأيه سلطة دخل فيها سوى الرأى الشرعى الذى يحتكم اليه فى اى خلاف حولها. وهذا الدور التكافلى هو من افرز تعبير ”الفرزة“ لدى شرائح المجتمع بإشكالها المختلفة حيث لم يكن للدولة بمعناها الحالى وجود و إنما الامير وهو رأس السلطة بدخله المحدود لم يكن بوسعه تغطية الاحتياجات القائمة أو الطارئة.

ولعل تعبير الفرزة بمعناه الاصيل يتطابق مع مفهوم الطوارئ في يومنا هذا وقد يفضله اذ الامر اذ ذاك لا يحتاج الى لجان واجتماعات طويلة وتسريبات مادية ومعنوية تفوق احياناً خسائر الحدث. فعلى مستوى الفريخ ”الحى“ نجد هبة الجميع لمحاصرة حريق مثلاً فيشترك الجميع فى اطفائه ومتابعه نتائجه.. وهذا الحريق قد يكون فى بيت أو عمارة وتعنى المخزن الذى تحفظ فيه البضاعة من الاخشاب وغيرها.

وحتى فى المناسبات السارة مثل انزال سفينة سوشار اى حديثة الصنع الى البحر نجد هذه الفرزة قائمة.

وفى مناسبات الافراح و الأتراح يبرز هذا الدور التلقائى كبديل عن المؤسسات القائمة حالياً فبناء الاسوار الثلاثة لم تتم بالقسر و السخرة و إنما تطوعاً من الجميع تحت توجيه الامير لشعورهم بأهمية حماية الوجود وتوفير الامن للجميع لمواجهة العدوان من البر أو البحر.

وتتم الفرزة برد فعل طبيعى دون جدل أو مناقشة لمواجهة الحدث الطارئ وما اصدق بيت الشعر الجاهلى على واقع ما نحن بصدد ه اذ يقول:

لا يسألون اخاهم حين يندبهم

فى النائبات على ما قال برهانا

فيهبون جميعاً لمواجهة الطارئ ويتركون نتائجه لما يرسمه القدر دون مناقشة أو تأجيل.

بهذا المفهوم البسيط يمكننا ان نستحضر التاريخ المحدود لمجتمعنا لنسقطه على

مفهوم دور المجتمع المدنى بمعناه و أبعاده المعاصره على ان هذه الممارسة النبيلة لدور المجتمع المدنى فى تسيير حياته دون تأثير ما لدور السلطة عليه لا يعفينا من تذكر بعض المظاهر السلبية لما يفرضه المجتمع من تجاوزات يبررها بما يلائم مصلحته وذلك فى حالة غياب او تغييب الضوابط الروحية والقانونية المؤسسية بحيث تصبح تلك الممارسة السلبية مقبولة تحت يمين السلطة وفى الضمير الاجتماعى فى تلك الحقبة.. ولا ادل على ذلك من ”حمى تهريب الذهب“ فى الاربعينات من القرن الماضى حيث شاعت بين الكثيرين بأن الثروة مصدرها نجاح عملية واحدة فى تهريب الذهب الى الهند وكانت اذ ذاك تحت السلطة البريطانية اذ ان الفارق السعرى للذهب فى الخليج مقارنة بالهند يشجع على تصديره بالتهريب تخلصاً من الضرائب و إقبال الهنود عليه كقيمة اجتماعية لديهم. فازدهرت هذه المغامرات بواسطة السفن الشراعية وبحارتها العالمين بالموانئ المنتشرة على السواحل الهندية واشتهرت السفينة الكويتية فى الخليج بأنها خير من يؤمن مردود هذه التجارة الغير قانونية، واذكر تماماً منظر تقطيع السبائك الذهبية بأسلوب بدائى الى اجزاء صغيرة كى يتم اخفائها فى زوايا السفن و فى الملابس وغيرها، و بالطبع لا تتم تلك العملية بطرف واحد بل ان الطرف الهندى ايضا هو الاساسى فى ايصالها الى وجهتها فى الداخل الهندى.

السلطة اذ ذاك لم تتدخل ولم تمنعها وحتى المنابر الوعظية لم تتعرض لها ونتائجها تظهر مع الثراء او الاعتقال والسجن فى الهند كعقوبة فى حالة ضبطها.. انما المجتمع لم يستتكر ذلك بل يعتبره البعض شطاره.

ويمكن القول ايضاً عن التصرف الاجتماعى الآخر الذى لم يستتكره المجتمع ولم تعترضه القوانين الوضعية بشكل حاسم إلا فى الستينات من القرن الماضى.. ويتمثل فى تملك الاراضى بوضع اليد او الصكوك الشخصية المتداولة بين البائع والشارى وتسجيلها رسمياً فيما بعد فهذه الظاهرة لم يتم تطويقها إلا ” بعد ان طارت الطيور بأرزاقها“ كما يقول المثل الشعبى الذكى.

المجتمع المدنى كما نراه اليوم:

لم اكن اتصور حجم دور المجتمع المدنى فى الكويت اليوم إلا بعد الاطلاع على ما يدور ويكتب على شاشات الانترنت من نوافذ مما يجعل اى مراقب محايد يشعر بأن المجتمع الكويتى يبقى متجاوباً مع واقعة منطلقاً الى الافضل من خلال اسهاماته

بحيث يأخذ مكانه في مقدمه دول مجلس التعاون كما ان له مكاناً ما بين الناشطين على الساحة الدولية

وكأى جهد مشترك له علاقة مباشرة بالأحوال و الأوضاع السائدة في المجتمع لابد ان يواجه بقضايا يتطلب معها التحدى للتغلب عليها او تطويعها والتعايش معها فى اى برنامج يهدف لمعالجة قضية ما، ونقاط التحديات تعدد بحجم القضية.. على ان هناك محطات لابد من التوقف عندها لتأمل هذه المشاكل التي تواجه هذه الحركة ان صح التعبير، عن نشاطها:

التحديات:

اشرنا فيما سبق الى مواكبه هذا النوع من النشاط مع تطور المجتمع وملاحظة ما طرأ عليه من مفاهيم استوجبتها قيام الدولة. وحتى على الساحة الدولية فان مؤسسات المجتمع المدني ينظر اليها الآن وكأنها حركة مستجدة، فبعض الآراء والأدبيات تعتبرها القطاع الثالث Third Sector اى بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص وعند المتابعين لهذه الظاهرة معناها حين تلتف عليها القوانين والتشريعات وتلتهمها المؤسسات الاكبر اغراء او تطوعاً بما تملكه من قدرات تفتقدها مؤسسات المجتمع المدني او انصياً من مؤسسات المجتمع المدني حين يجذبها وهج العالمية، و أفضل مثال لذلك اندفاع هذه المنظمات الى اللجوء تحت مظلة الامم المتحدة باعتبار تلك العضوية الشكلية شهادة تميزها واعترافاً بدورها باعتبار منحها صفة NGOS اى المنظمات الغير حكومية فيدعى ممثلوها وتشارك في بعض الاجتماعات وتتخرط فى الانشطة الاجتماعية للمنظمة وقد تقع تحت تأثيرات ذات اهداف معينة تبعدها أو تشغلها عن اهدافها الاصلية.

التحديات فى الكويت:

اولاً: و فى الكويت تواجه هذه المؤسسات لوناً آخر من التحديات ربما يتكرر مثاله فى ايه مجتمعات اخرى اذا ما تمتعت بنفس الظروف المتاحة فى الكويت، فالوفرة المالية وتوجهها نحو القطاعات الخاصة والبذل الحكومى سحب الكثير من الانشطة التى تقوم بها الجمعيات المثيلة فى بلدان اخرى وهى حالة ليست سلبية ابداً ولكنه أمر منافس إيجابى لدرجة الدفع بها الى الازدواجية فى الاداء وهنا الهدر فى الطاقة والجهد

والمال، فهل يمكن التعامل مع هذه الحالة عن طريق التنسيق الذاتى أو مع الآخر بحيث يتكامل الجهد لا ان يكون منافساً يضيع معه الوقت، والمال، والطاقة، وفى حالة استعداد الاطراف للتنسيق يتوجب على الجهات الرسمية وغير الرسمية المساعدة فى رسم الخطوط الفاصلة بين الجهدين بحيث يتوازي منها خطط التنفيذ والفصل بين حقول الانشطة و الإيمان بأهمية مساعدة هذه الهيئات التطوعية باعتبارها متكاملة ومساهمة فى الوصول إلى الهدف المشترك لخدمة المجتمع.

ثانياً: من المسلم به ان المنظمات أو الجمعيات التطوعية فى إطار أنشطة المجتمع المدني تتطلق فى انشطتها بفرضيه الجهد الذاتى وتتحمل نتائج جهده مدحاً أو قدحاً وقد تواجهه فى ادائها بعض المعوقات التي لا تستطيع التغلب عليها إلا بمساعدة الطرف الرسمي مثل قضايا التفرغ من قبل بعض موظفي الدولة لصالح الجهد التطوعي وهذا يتطلب التفكير فى وضع اسس للتفرغ بحيث يمنع التجاوزات فى استغلال هذا الحق خاصة وان طبيعة مجتمعنا تقبلت مثل هذه التجاوزات باعتبار ان ما لا يضر مباشرة الآخرين فلماذا اعترض عليه ومثال ذلك الافراط فى صرف البطاقة الحمراء من الطب النفسي التي تمتع بها من لا يستحقها فى قضايا التأخر عن الدوام والتصل من المسؤوليات الجزائية وحتى استخدامها لتخفيف العقوبات فى القضايا الجنائية.

ثالثاً: سبقت الاشارة إلى أهمية التنسيق فى الخطط التي تستهدف خدمة المجتمع بين الاجهزة الرسمية وجمعيات المجتمع المدني واعتقد بأنه اذا ما تم الاتفاق على خطوط التنسيق، فان الطرف الأقوى والأغنى وهي الجهة الرسمية تقر بأهمية للنشاط المتفق عليه بين الطرفين لصالح المجتمع ويعني بالتالي أهمية تنفيذه وهذا يتطلب رصد المبالغ التي تعين على السير فى خطة التنفيذ من قبل الجهات التطوعية كمساعدة وتشجيع دون تفريط بالمال العام ولكنه فى الحدود التي يتطلبها مشروع ما للقيام بتحقيق أهدافه بالصورة المتكاملة خاصة عندما تحمل الجهة المتطوعة قدر من المسؤولية والمعرفة و الإيمان ومثال ذلك بيت عبد الله للأطفال الذين ينتظرون مصيرهم فى جو من الطمأنينة لهم ولذويهم.

رابعاً: تتمتع الكويت بنظام تعاوني جيد تضافرت فى قيامه جهود الدولة بالدرجة الاولى و أفراد من المجتمع وهذا النظام واكب الفترة التي كان فيها الاعلام الاشتراكي يخاطب فيه مشاعر وعقول اجيال الشباب فتبني الدولة لنظام التعاونيات فى دولة ذات اقتصاد متين ووفرة مالية كبيرة ورأسمالية متنفذة لها القيادة الاقتصادية فى البلاد أمر يستحق التأمل و الإعجاب.

يمكن تقديمه للوطن أمر يجب تشجيعه بل تعليمه في المراحل الأولى من التعليم وغرسه في أذهان النشء عن طريق المنزل والمدرسة ثانياً وجعله ركناً أساسياً في أهداف الدولة حيال النشء ولا أجمل من قول استمعت إليه عام 1962 وقاله الرئيس الأمريكي الشهير جون. ف. كندی:

” لا تسأل عما أعطاك وطنك، ولكن اسأل ماذا أعطيت لوطنك “. وبهذا المنظور ترتقي الأوطان.

وبطبيعة الحال لا يمكن حصر دور المجتمع المدني المطلوب في تقديم خدمات متعددة الاوجه ذات طبيعية مادية فقط بل ان هذا الدور يتعاظم مع انتشار الثقافة والعلم وتراكم الخبرات هذا الدور يتعاظم مع انتشار الثقافة والعلم وتراكم الخبرات المتخصصين في ميادينهم العلمية والثقافية والاقتصادية والقانونية وغيرها وبالتالي تصبح مسؤولية هذه الشريحة التي تقود مجتمعها بحكم تميزها العلمي والثقافي أكبر و ميادينها أوسع مساحة وأكثر عمقاً في الاهتمام بقضايا فكرية واجتماعية وبيئية ذات طبيعة مستجدة على مجتمعاتنا التقليدية.

ولعل من بين أولويات هذه الشرائح المتقدمة في وطننا المشاركة في إعداد الخطط التنموية، فإذا ما تعذر ذلك بحكم الاجراءات والقيود الرسمية فأن المسؤولية مستمرة من خلال تدارسها ودراستها بعد أن يتم الإفصاح عنها وطرحها للنقاش عبر المنتديات والجمعيات والتداول في مضامينها والتقدم بمقترحات لمعالجتها ودعم جوانبها الايجابية بإمداد الجهات الرقابية والتنفيذية سواء بمجلس الأمة أو الجهات الحكومية المنوط بها التنفيذ بالرأي والأفكار التي تعين على استكمال شروط نجاحها وتحقيق أهدافها.

ومن القضايا التي يتم تداولها في مجتمعنا حالياً كما هو الحال في كثير من المجتمعات الواعية قضية الفساد بأشكاله المتعددة والتي تعد العقبة الأساسية في تخريب عمليات التنمية فضلاً عن الهم الأخلاقي والمعنوي للمجتمع، فهذه لا تنحصر مسؤولية تتبعها والقضاء عليها عبر الأجهزة الرسمية فقط لأنها تحدث في كثير من الاحيان نتيجة اضطرار المواطن لها بسبب عدم الحصول على حقه مثلاً أو طمعاً في المزيد عبر المشاريع والصفقات البعيدة عن الرقابة القانونية وأعين المتابعين. وبالطبع لا يمكن لأي حركة اجتماعية أن تمنع أي سلوك إلا من خلال الأدوات القانونية الفاعلة للدولة ومن هنا نؤكد على أن القصور ومعالجته ينحصر من خلال تفعيل القوانين ووضعها موضع التنفيذ الآمن والفهم الأكبر لأهدافها عندما صاغها وأقرها المشرع.

في الستينيات من القرن الماضي أعلن قيام أول جمعية تعاونية اذ دعت مجموعة طيبة من منطقة الشامية إلى المساهمة المحدودة ومنحت الدولة الارض و الامتيازات الأخرى وتم انتخاب المؤسسين لأول مجلس ادارة وتطور المشروع إلى ظاهرة اقتصادية واجتماعية حتى وصلت المبيعات السنوية لجمعية الروضة مثلاً وفروعها إلى حوالي الاربعين مليون دينار وانتشر هذا النظام بحيث غطى جميع مناطق الكويت وهو مفتوح يستفيد منه في البيع أو الشراء الجميع مواطنون ووافدون ويتمتع المساهم الكويتي من أبناء المنطقة المعينة بفائدة ربحية معينة سنوياً بنسبة مشترياته وهو ما يميزه عن الآخرين الذين لا يملكون اسهم التأسيس في هذا النشاط.

هذه الجمعيات التعاونية لها نشاطها الاجتماعي كل في منطقتها ولكن تتفاوت الأنشطة من منطقة لأخرى وفق قدرات وسلوك مجالس الإدارات ومع أن الاهداف المعلنة لقيام هذا النظام يحدد من بين أمور أخرى الخدمات التي يقدمها بأن رسالة هذه التعاونيات ذات أهداف اجتماعية وتكافلية وخدمة مجتمعية وليست ربحية فان البرامج المعلنة لمجالس الادارات غير محددة بشكل مسبق بل تكاد تكون تقليدية ومكررة لا ابداع فيها أو تطوير وبالتالي فان من المفترض تدخل الدولة بصورة محددة في العملية التعاونية وهو حق الدولة بما تقدمه من تسهيلات وبمالتها من سلطة رقابية على مجالس الادارات من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية ومن المهم أن تعقد اجتماعات متعددة الأهداف والأوقات لمجالس الادارات لمناقشتها التصورات والمقترحات المشتركة التي تستهدف خدمة المجتمع والتوصل إلى أفضل الخطط بشأنها بما لدي هذه الجمعيات من تجارب عبر العقود الماضية من عملها، فهذا النظام التعاوني بالكويت قد يكون الأمثل في التزاوج بين الجهد المدني والتسهيلات الحكومية لتفعيل دور المجتمع المدني ضمن هذا النشاط الاقتصادي الذي يكاد يتعامل معه المواطن يومياً.

بعض القضايا الاساسية المطلوب من المجتمع المدني تناولها

لا نبتعد كثيراً عن الحقيقة حين ندعي بأن مؤسسات المجتمع المدني في الكويت لا تواجه صعوبات مستحيلة الحل أو مشاكل مستعصية العلاج ذلك ان الكثير من أوجه أنشطة مؤسسات المجتمع المدني تتولى الأجهزة الرسمية في الدولة معالجتها إذ تعتبرها من صلب مسؤولياتها وبالطبع لا يمكن الاعتراض على أي نشاط تطوعي بحجة أن الدولة تتولى تنفيذه أو عليها مسؤولية تنفيذه بحكم ما تيسر لها من امكانيات مادية.. ابدأً فالدعوة إلى قيام المجتمع بمسؤولياته في طرق كل السبل المساهمة في تقديم ما

و في ضوء ما يتم تداوله حول الفساد حالياً من شكوك وقصور في التصور الرسمي مع الأسف ففي تناول هذا الموضوع عن تعيين لجنة من الكفاءات ووعي الضمير وسلامة اليد يتم الحديث عن المكافأة العالية عن هذا العمل المضي فيأتيك الرد بأن هذه المخصصات هي التي ستغنيهم عن تجاوز قواعد مهمتهم !!

وهو تفسير مخيف للشكوك حول الضمائر والسلوك، كما يفسر في الوقت نفسه بأن الفساد محتم بين الجميع وان الاغراق هو السبيل للخدمة بينما الطريق الأقصر والحضاري لمحاصرة هذه الظاهرة هي تطبيق القوانين وتيسير التعامل والمساواة في تنفيذ قواعد العمل ومحاسبة المقصرين بعد معالجة اسباب التقصير.

من هنا فان جمعية مدنية مثل جمعية الشفافية لها دور يذكر فيشكر، ولكن من المؤكد أن دورها لن يتطور متى اكتفت بحدودها القائمة أو لا بد من انتشارها في كثير من المواقع وتشجيع الانتماء إليها للعناصر التي تؤمن برسالتها.

والقضية الأخرى التي يفترض أن تأخذ مكانه متقدمة لدى المجتمع المدني فهي قضية المرأة والشباب والطفولة ومع ما يملكه مجتمعنا في الكويت من امكانات علمية وتجارب ميدانية واستعداد للعتاء تحت مظلة منظمة للعمل التطوعي أشعر بأن دور الرجل القائد - أو التعليمات الرسمية تتراجع أمام الامكانات المتوفرة لدى هاتين الشريحتين المرأة والشباب والطفولة في تطوير ذاتها ليس انفصاماً عن باقي المجتمع بل اعني تحمل المرأة والشباب المسؤولية الأكبر في التوعية والزيادة في طرح المشاكل التي تواجهها هاتان الشريحتان مع خطة أو رؤية للمعالجة.

فبعد خمسين عاماً من التعليم النظامي لا أتصور أن يتقدم لانتخابات مجلس الأمة الحالية أكثر من أربعمائة مرشح من بينهم عدد محدود من النساء وهذا يستحق من المتابعين لشأن المرأة أن يقفوا عنده تساؤلاً وتحليلاً وأولهم بالطبع جمعيات المرأة بأنشطتها المختلفة فهل بينها مناقشة هذا الموضوع الحيوي وهو عزوف المرأة عن الترشح في هذه المرحلة بغض النظر عن الملابس والجدل الذي يدور حولها.

أما الشباب وفي طليعتهم الاتحادات المختلفة اذ النشاط الشبابي لا يكتفي بالرياضة مع أهميتها ولكنه متعدد الجوانب وفي طليعتها الاهتمام بتوجهاتهم المستقبلية باعتبارهم جيل المستقبل. اهتماماً بالوعي والتوعية والاندماج في المفهوم الواحد للوطن والاستفادة مما تتمتع به في الكويت من سقف مريح للتعبير وحرية الرأي وأي متابع لشأن الشباب يلحظ اندماج الشباب أو جزء كبير منه مع التوجه العالمي فيما يسمى بالتواصل عبر

الانترنت و التغريدات محلية ودولية وبالتالي فأن المطلوب قيام تيار منها يحمل هموم الوطن بروح بناء ومعالجات واقعية وما أكثر المجالات التي تتطلب المشاركة الشبابية خاصة وان طبيعة هذه الأنشطة واضحة في الموقف السياسي والمسرح والمساعدات الخيرية والمنتديات الثقافية والفكرية.. الخ

دور المجتمع المدني في الكويت والعالم الخارجي

لا نحلم كثيراً عندما نفترض قيام دور للمجتمع المدني تجاه العالم الخارجي ذلك أن القضايا التي تلقى بتحدياتها أمام المجتمع الكويتي متعددة منها ذات البعد السياسي أو الإنساني وفي مجتمعنا الذي تغلب عليه رفاهية العيش وتسيطر على أحلامه امتلاك المظاهر الاستهلاكية حتى لو كانت خارج إمكاناته المادية ولكنه يستطيع تحقيقها عبر ظاهرة الأقساط ومغرياتها لتصريف البضائع المختلفة بالوسائل الإعلامية المنطلقة دون ضوابط تجارية ورقابية يصبح التوجيه العقلاني والترشيد الاجتماعي البعيد عن الاملاء وتقييد الحريات أمر مطلوب عبر وسائل الدولة الاعلامية والجهود المدرسية والجمعيات ذات الاهتمام بالتنمية الاجتماعية، فطبيعي ان توجه نحو تحويل الطاقات إلى مسارات بناء يسهم بشكل كبير في الحد من الاستغراق في مظاهر الرفاهية أو العزوف عن المشاركة والعتاء أو الانشغال بالقضايا الهامشية. وبالطبع لم يرد في ذهني عسكرة المجتمع ولكن في عصر تلاشت فيه الحدود الاعلامية وتدخلت فيه القضايا الانسانية وأصبح أي مجتمع تحت نظر وملاحظة أو مراقبة المنظمات الدولية، ولنا في الكويت بعض القضايا التي لها أبعادها الخارجية، فالكويت إعتمدت على العمالة الأجنبية والطاقات المتخصصة في كافة مجالات الحياة، و بها أكثر من مائة و إثنين وعشرين جنسية مختلفة، ويعني هذا الرقم بأن هناك نوافذ صغيرة وكبيرة على هذه الدول وغيرها. ولدينا مسألة المقيمين بصورة غير شرعية من البدون. وهي ظاهرة منتشرة في المنطقة وفي العالم، ولكن في الكويت تلقي اهتماماً أكبر من الدولة ومن المجتمع، والنقاش مفتوح حولها بكل حرية بجوانبها الإيجابية والسلبية وهنا علينا أن نتساءل عما يمكن أن تقدمه المؤسسات والمنظمات الشبابية والنسائية الخيرية وغيرها لتتاول جوانبها السياسية والقانونية والحقوقية والإنسانية وعما يمكن بذله من جهود لمخاطبة العالم عبر شاشات الإنترنت و التغريدات التي أصبحت وسيلة الاتصالات لحظة بلحظه.. مثل هذا الخطاب لا يمكن أن يتم بصورة فردية دون تجمعات متفقة في ورؤاها وبرامجها الاعلامية و الثقافية. بهذا الأسلوب نستطيع أن نتعدى حدودنا

الفضائية لأبعاد تتعدى بكثير أبعادنا الجغرافية فتتكون لدى المجتمع ثقافة مخاطبة الآخر بطرح المعلومات وإيضاح الحقائق بلغه راقية و أسلوب مقنع..

وأتمنى في مسك الختام قيام حركة في المجتمع الشبابي أن صح التعبير تتولى مناقشة قضية مستقبل الكويت في إطار مجلس التعاون بإعتباره الأمل في تحقيق أهم أهدافه بعد استكمال خطوات الجهود المبذولة في التقارب بين الميادين القانونية والاقتصادية والأمنية والدفاعية وغيرها من مجالات التعاون بما يحقق حلم القادة المؤسسون لهذا المجلس بمنظور يستشرف المستقبل بما يحويه من متطلبات ومتغيرات وذلك وفق المادة الرابعة وفقرتها الأولى للنظام الأساسي للمجلس إذ تنص على ”تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها“ بهذه الأفكار المتناثرة في عالم الحلم والأمل يؤدي المجتمع المدني في الكويت دوره.

والله الموفق

موجز السيرة الذاتية

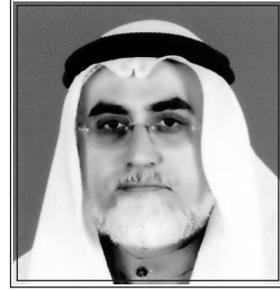
وزير الدولة للشؤون الخارجية سابقاً.

عضو الهيئة الاستشارية للمجلس الاعلى لقادة دول مجلس التعاون - حالياً.

عضو اللجنة الاستشارية بوزارة الخارجية - حالياً.

عضو مجلس إدارة المعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية. حالياً.

عضو الجمعية الوطنية لحماية الطفل - حالياً.



د. عبدالمحسن الجارالله الخرافي

الوقف ودوره في دعم وتمكين جهود المجتمع المدني

تمهيد

1.الوقف ومقاصده في الشريعة الإسلامية.

2.المجتمع المدني من حيث التكوين والأدوار.

3.الوقف ودوره في دعم وتمكين جهود المجتمع المدني:

1-الأدوار وأنماط التداخل والتعاون:

● الدور القيمي وأنماطه.

● الدور التنموي وأنماطه.

● الدور التوازني بين المجتمع ومكوناته من جهة والدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.

2-انعكاسات تلك الجهود على شرائح المجتمع وتمكينها وذلك من خلال:

● الأفراد.

● المؤسسات الأهلية.

● المؤسسات الرسمية.

4.الأمانة العامة للأوقاف ودورها في دعم وتمكين جهود المجتمع المدني:

أولاً: في الكويت:

1-في المجال العلمي والثقافي.

2-في المجال الصحي والبيئي.

3-في المجال الاجتماعي.

ثانياً: خارج الكويت:

1- الصندوق الوقفي للدعوة والإغاثة.

2- مشاريع الدولة المنسقة في مجال الوقف.

5. دراسة حالة: التعليم (البدون والمحتاجين).

1- برنامج دعم طلبة الدراسات العليا في مجال الوقف.

2- مشروع رعاية طالب العلم.

تمهيد:

ساهم نظام الوقف في تنمية الحضارة الإسلامية وازدهارها منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم حتى تاريخه، وقد كانت جل إسهاماته في المجالات التي نشأ لأجلها مفهوم المجتمع المدني في الغرب، ومن هنا كان من الضروري دراسة دور الوقف في دعم وتمكين جهود المجتمع المدني، مع التركيز على تجربة الأمانة العامة للأوقاف كنموذج متميز ومهم في هذا الإطار.

1. الوقف ومقاصده في الشريعة الإسلامية:

الوقف في اللغة يأتي بمعان متعددة، منها: السكن، الحبس، المنع، ويطلق الوقف كذلك على الشيء الموقوف تسمية بالمصدر، وجمعه أوقاف⁽¹⁾.

وفي الاصطلاح يعرف الوقف بأنه: "حبس العين عن تملكها لأحد من العباد والتصدق بالمنفعة على مصرف مباح⁽²⁾، أو على حد تعبير ابن قدامة: تحبیس الأصل وتسبيل المنفعة".

والوقف قد يكون أهلياً أو خيرياً أو مشتركاً بينهما. أما الأهلي: فهو ما جعلت فيه المنفعة لأفراد معينين أو لذريتهم سواء من الأقرباء أو من الذرية أو غيرهم، وأما الوقف

الخيرى فهو ما جعلت فيه المنفعة لجهة بر أو أكثر وكل ما يكون الإنفاق عليه قربة لله تعالى. وأما الوقف المشترك فهو ما يجمع بين النوعين السابقين.

والوقف مشروع بالإجماع⁽¹⁾، وقد دلت عليه آيات القرآن الكريم والسنة النبوية، فأما الآيات فهي تلك التي تحض على وجه العموم على الإنفاق في سبيل الله، ومنها قوله تعالى: ﴿لن تتالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون﴾.

وأما في السنة فأبرز الأحاديث الدالة على مشروعية الوقف واستحبابه قوله صلى الله عليه وسلم "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له"⁽²⁾، والصدقة الجارية محمولة على الوقف عند العلماء لأن غيرها من الصدقات لا يكون جارياً، أي مستمراً على الدوام.

وكذلك ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما: "أصاب عمر بخبير أرضاً فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أصبت أرضاً لم أصب مالا قط أنفس منه فكيف تأمرني به، قال: "إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها"⁽³⁾.

والوقف ليس مشروعاً فقط، بل هو يحقق مقاصد الشريعة الإسلامية الكلية، من حفظ للعقل والدين والمال والنفوس والعرض؛ بضرورياتها وحاجياتها وتحسينياتها، وتكفى للتدليل على ذلك تلك النظرة التاريخية السريعة التي سنلقيها فيما بعد على الأدوار القيمة والتنموية للوقف في الحضارة الإسلامية للتأكيد على الارتباط الكبير بين الوقف وبين مقاصد الشريعة الإسلامية⁽⁴⁾.

2. المجتمع المدني من حيث التكوين والأدوار:

مفهوم المجتمع المدني هو من المفاهيم الحديثة، وقد تعددت تعريفاته إلى حد كبير، ويجمع بينها أنها جميعاً مؤداها أن المجتمع المدني يقصد به "كل المؤسسات التي

(1) راجع: سنن الترمذي، 3/ 6.

(2) أخرجه مسلم (1635)، وغيره.

(3) متفق عليه: البخاري (2373)، ومسلم (11/85).

(4) د. إبراهيم البيومي غانم، من مقدمته للكتاب المتضمن لبحوث ومناقشات ندوة: نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، والتي نظمها كلاً من مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، والأمانة العامة للأوقاف بالكويت، بيروت، الطبعة الأولى، مايو 2003، ص 10.

(1) انظر مادة «وقف» في: المصباح المنير، ولسان العرب والقاموس المحيط، وتاج العروس، وتهذيب اللغة للأزهري.

(2) زهدي يكن، الوقف في الشريعة والقانون، بيروت، لبنان: دار النهضة العربية للنشر، الطبعة الثانية، ص7.

التعويل على الدولة وحدها، مما يمنحه استقلالية وحيوية وقوة تمنع الدولة من تغولها عليه.

ويمتاز الوقف بمرجعياته الدينية والقيمية التي ينطلق منها ويسعى إليها، فهو يقوم بصفة عامة على أساس مفهوم "الصدقة الجارية" ويبتغي في الأساس رضا الله سبحانه وتعالى، ويحمل في داخله قيم إسلامية أساسية، مثل الإحسان والبر والتراحم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله سبحانه وتعالى، وتزكية النفس...، فهذه القيم تعد داعمة بقوة للمجتمع المدني وتمكينه من القيام بدوره بفاعلية وثبات وحيوية وانطلاق.

الدور التنموي وأنماطه:

ويظهر التداخل بين الوقف والمجتمع المدني بشكل أوضح في الدور التنموي لكل منهما، حتى أن اهتمام كل منهما يكاد يتشابه إلى حد كبير، وتكفي الإشارة إلى بعض المجالات التي أسهم بها الوقف في تأسيس الحضارة الإسلامية وازدهارها مثل⁽¹⁾:

المجالات الدعوية: كإنشاء المساجد ورعايتها وكفالة احتياجات الدعاة والوعاظ.

المجالات التعليمية: كإنشاء المدارس الإسلامية، والمكتبات العامة، وصرف رواتب المدرسين، ورعاية التلاميذ والطلاب، وكافة تكاليف العملية التعليمية الأخرى.

المجالات الاجتماعية: كالوقف على رعاية الفقراء والأرامل واليتامى والمحتاجين وذوي الاحتياجات الخاصة، وإنشاء مؤسسات التكافل الاجتماعي ودعمها.

المجالات الصحية: كإنشاء المستشفيات والصيدليات، ورعاية المرضى، وشراء الأجهزة الطبية.

المجالات العسكرية: أو ما يطلق عليه الوقف على الجهاد في سبيل الله، مثل إنشاء مصانع لإنتاج الأسلحة والذخائر والآليات العسكرية، والثكنات العسكرية (تجهيز الغازي أو المجاهد).

(1) راجع: د. عبد الكريم بن يوسف الخضر، المجالات الحديثة للوقف وأثرها على الاقتصاد، منشور ضمن بحوث ندوة: «مكانة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية» التي انعقدت في مكة المكرمة، في الفترة من 18 - 20 شوال 1420 هـ، المملكة العربية السعودية وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد الجزء الثاني، ص- 1134 1084.

تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة، من دون توسط الحكومة"⁽¹⁾.

وكما هو واضح من تعريفه يشتمل المجتمع على كافة المؤسسات والمنظمات والأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات والروابط التي تسهم في تحقيق النفع العام والخيرات، غير أن مكونات الوقف لا تقتصر على الجانب التنظيمي وحده، فهناك كذلك الجانب الفكري والجانب الديناميكي (الحركي)⁽²⁾.

والمجتمع المدني بهذا المفهوم وتلك المكونات قام بأدوار كثيرة في تلك المجالات التي لا تخضع للقوة القهرية للدولة، ولا يقدر على حملها الأفراد، وذلك في المجالات المعرفية والعلمية والصحية والدينية والسياسية والاقتصادية.. إلخ، مما لا مجال لحصره في هذا المقام.

3. الوقف ودوره في دعم وتمكين جهود المجتمع المدني:

يتضح من تعريف كل من الوقف والمجتمع المدني مقدار الصلة بين النظامين، حتى أن الوقف يعتبر نظاماً داعماً بشكل أساسي لدور مؤسسات المجتمع المدني في كافة المجالات التي يستهدف المجتمع المدني الإسهام فيها، سواء من الناحية القيمية، أو من الناحية التنموية، مما انعكس بدوره على شرائح المجتمع المختلفة وأسهم في جهود التمكين لها، وذلك على التفصيل التالي:

الأدوار وأنماط التداخل والتعاون:

الدور القيمي وأنماطه:

هناك تداخل كبير في المستوى القيمي بين الوقف والمجتمع المدني، فكلاهما يستهدف تقوية دور المجتمع في الاعتماد على ذاته في دعم أنشطته المختلفة دون

(1) للمزيد من الاطلاع على هذا الأمر يمين مراجعة: د. علاء الدين حسين رحّال و أ.د أحمد محمد السعد، الوقف وحفظ مقاصد الشريعة، على موقع دائرة الإفتاء العام- الأردن، على هذا الرابط: <http://www.aliftaa.jo/index.php/research/show/id/46>

(2) د. إبراهيم محمود عبد الباقي، دور الوقف في تنمية المجتمع المدني- نموذج الأمانة العامة للأوقاف، دولة الكويت: الأمانة العامة للأوقاف - إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية، الطبعة الأولى: 1427 هـ = 2006م، ص84.

بالنسبة للأفراد:

ألقت إسهامات الوقف بظلالها على الأفراد وانعكست عليهم بالنفع بكل فئاتهم وأطيافهم، سواء كبار السن وصغارهم، المعاقين والأصحاء، المهمشين، الأسرة: آباء وأمهات، أبناء وبنات، رجال ونساء، أزواج وزوجات، فقراء وأغنياء.

ذلك أن جهود الوقف كانت متنوعة وشاملة، لم تقتصر على سد عوز الفقراء والمساكين واليتامى فقط، بل امتدت لتشمل العمل على توفير سبل الراحة للمسافرين -على سبيل المثال- سواء كانوا أغنياء أو فقراء، وهو الأمر الملاحظ كذلك في مختلف مجالات الوقف الأخرى، كالتعليم والصحة، مما من شأنه أن يوسع من دائرة المستفيدين من جهود المجتمع المدني ويعمق دوره وجهوده في خدمة المجتمع والحضارة والناس. المؤسسات الأهلية: فالوقف يعتمد في الأساس على دعم المؤسسات الأهلية بل وإنشائها، مما يسهم في زيادة عدد تلك المؤسسات ودعم جهودها المختلفة في تحقيق النفع العام والعمل الخيري والتطوعي، مثل شركات القطاع الخاص، والمستشفيات الخاصة، والمدارس والجامعات الخاصة.. إلخ.

المؤسسات الرسمية: ومن البديهي أن دعم الأفراد والمؤسسات الأهلية يصب في مصلحة المؤسسات الرسمية، إذ أنه يرفع عن كاهلها الكثير من الأعباء ويوفر لها البيئة المناسبة للتركيز على وظائفها السياسية كحفظ الأمن والدفاع عن الوطن، وغيرها من المهام الاستراتيجية المنوطة بالدولة.

ومن هنا فإن الوقف ومؤسسات المجتمع المدني من شأن جهودهما إحداث نوع من تكامل الأدوار وتبادلها بين المؤسسات الرسمية من جانب، والأفراد والمؤسسات الأهلية من جانب آخر، لاسيما في شؤون التنمية الشاملة والمستديمة.

4. الأمانة العامة للأوقاف ودورها في دعم وتمكين جهود المجتمع

المدني:

الأمانة العامة للأوقاف هي مؤسسة كويتية رائدة تختص - بموجب المرسوم الأميري الصادر في 13 نوفمبر 1993م - بالدعوة للوقف والقيام بكل ما يتعلق بشؤونها بما في ذلك إدارة أموالها واستثمارها وصرف ريعها في حدود شروط الواقف وبما يحقق المقاصد الشرعية للوقف وتنمية المجتمع حضارياً وثقافياً واجتماعياً لتخفيف العبء عن المحتاجين في المجتمع.

المجالات الإعلامية الإسلامية: مثل إنشاء القنوات التلفازية، أو دعم البرامج الإعلامية، والمواقع الإلكترونية، وغيرها من الوسائل الإعلامية التي يمكن صرف ريع الأوقاف عليها في خدمة الإسلام والمسلمين.

المجالات الصناعية: كإنشاء المصانع التي تسهم في توفير المتطلبات الضرورية للفقراء، أو تلك التي تسهم في تقدم الدول الإسلامية وردع أعدائهم.

المجالات الزراعية: مثل إنشاء المزارع واستصلاح الأراضي البور، وحفر الآبار واستخراج المياه الصالحة للزراعة.

المجالات الإغاثية: حيث يخصص ريع الأوقاف لإنشاء جمعيات أو مؤسسات تغيث المحتاجين إذا ما أصابتهم إحدى الكوارث الطبيعية، فتوفر ما يحتاجونه من خيم ومساكن وعلاجات وأدوية، وأدوات بناء، وهكذا.

المجالات العلمية: وتتمثل فيما يطلق عليه: الوقف العلمي على البحوث العلمية ورعاية العلماء.

وهذه هي المجالات نفسها - تقريباً - التي يسعى المجتمع المدني إلى دعمها.

الدور التوازني بين المجتمع ومكوناته من جهة والدولة ومؤسساتها من جهة أخرى:

كان للوقف دور بارز في الخبرة الحضارية الإسلامية، حيث ساهم في كل مجالات الحياة تقريباً حسبما تقدم، سواء في الجانب العلمي، أو الثقافي، أو الصحي، أو الديني بصفة عامة، فهو لم يكن مخصصاً للفقراء وحدهم بل شمل الجميع مما أحدث توازناً تلقائياً في العلاقة بين السلطة والمجتمع، وكذلك في المستويات الاقتصادية والعلمية والثقافية والصحية.. فيما بين أفراد المجتمع الإسلامي أيًا كانت انتماءاتهم الدينية والمذهبية والعرقية، أي أنه أحدث توازناً في العلاقة بين المجتمع والدولة، كما أحدث توازناً كذلك بين مكونات المجتمع وأفراده كذلك، وهذا هو الدور الذي يتبناه نشاط المجتمع المدني وتقوم فلسفته على تحقيقه.

انعكاسات تلك الجهود على شرائح المجتمع وتمكينها:

كان من الطبيعي أن تنعكس تلك الجهود التي قامت بها مؤسسات الوقف على شرائح المجتمع كافة، لشمولية واتساع نشاطها وجهودها، وعلى سبيل المثال:

ومن أبرز إسهامات الأمانة العامة للأوقاف في تنمية العمل الوقفي والمجتمعي أن قامت بتنفيذ العديد من المشاريع والبرامج الداعمة لجهود المجتمع المدني وبالتعاون مع مؤسساته المختلفة، ومن تلك الجهود في الكويت ثم في الخارج:

أولاً: في الكويت:

في المجال العلمي والثقافي:

من أبرز ما ساهمت به الأمانة العامة للأوقاف في هذا المجال الصندوق الوقفي للقرآن الكريم وعلومه؛ حيث تقام سنوياً مسابقة الكويت الكبرى لحفظ القرآن الكريم وتجويده تحت رعاية سامية من حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه منذ عام 1996م.

وبلغ عدد المشاركين سنوياً في المسابقة ما يقارب 3500 مشارك ومشاركة يتأهل منهم للتصفيات النهائية ما يقارب 1500 متسابق ومتسابقة عن طريق الجهات المشاركة التي يبلغ عددها 33 جهة ما بين جهات أهلية وحكومية.

وتبلغ جوائز المسابقة التي يتم توزيعها على الفائزين والفائزات في الحفل الختامي لمسابقة الكويت الكبرى لحفظ القرآن الكريم وتجويده الذي يقام سنوياً برعاية وحضور حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه ما يقارب 100000 د.ك (مائة ألف دينار)، والجوائز التي توزع على الجهات الفائزة بما يقارب 10000 د.ك (عشرة آلاف دينار).

في المجال الصحي والبيئي:

أنشأت الأمانة العامة للأوقاف الصندوق الوقفي للتنمية الصحية، والذي يقوم بدعم عدد من المشاريع بالغة الأهمية في هذا المجال، ومنها في السنة المالية المنصرفة:

وعلى الرغم من أن الأمانة العامة للأوقاف هي مؤسسة حكومية إلا أن لها شخصية اعتبارية مستقلة، ولها مجلس إدارة خاص (وهو مجلس شئون الأوقاف)، مما أعطاه مرونة كبيرة واستقلالية في اتخاذ القرار أدت إلى اتساع نشاطاتها الخيرية، والتي تعاونت فيها مع مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، وساعدها على ذلك ابتداء صيغ جديدة للعمل الوقفي، مثل: بناء منظومة الصناديق الوقفية، وهي تجربة كويتية فريدة تميزت بها دولة الكويت، حيث تم إنشاء مجموعة من الصناديق الوقفية ذات ذمة مالية يتخصص كل منها برعاية وجه من وجوه البر دون التدخل في استثمار ما يخصص لغرضه من أموال وقفية، حيث يتم استثمارها مع أموال الوقف الأخرى، وتستهدف إحياء سنة الوقف وتحقيق أغراض الواقفين، وتكوين أوقاف جديدة، وتنمية المجتمع وتوعيته وتلبية احتياجاته، والمساهمة في دعم المجتمع المدني وتمكينه⁽¹⁾.

وبالإضافة إلى الصناديق الوقفية، هناك قالب تنظيمي آخر اعتمده الأمانة العامة للأوقاف، وهو (المشاريع الوقفية) والتي تنشئها الأمانة بمفردها أو بالاتفاق مع الجهات الرسمية أو الوقفية أو الأهلية، وفقاً للنظم المعتمدة لتنفيذ أهداف تموية محددة تخدم أغراض الوقف⁽²⁾.

وقد ساهمت الأمانة ليس فقط في العمل الخيري وحده، بل أسهمت كذلك في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة سواء في داخل الكويت أو خارجها، وكان من نتيجة جهودها المتميزة، أن أصبحت دولة الكويت -ممثلة عنها الأمانة العامة للأوقاف- هي "الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف" بموجب قرارات المؤتمر السادس لوزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية لدول العالم الإسلامي بالعاصمة الإندونيسية جاكارتا في أكتوبر من سنة 1997، كما اختيرت كذلك لمنصب الرئيس الفخري لمنتدى الأوقاف بدول جنوب شرق آسيا ونيوزلندا.

كما حصلت الأمانة العامة للأوقاف على المركزين الخامس ثم الثاني في جائزة مدركات الإصلاح، كما حصلت إدارة التخطيط والاستشارات الفنية على المركز الأول للعام الثاني على التوالي في جائزة مدركات الإصلاح التي تقيمها جمعية الشفافية وهذا يدل على السياسة والخطة الواضحة للأمانة العامة للأوقاف.

(1) راجع: أ. فؤاد العمر، البناء المؤسسي للوقف في بلدان شبه الجزيرة العربية، بحث منشور ضمن أبحاث ومناقشات ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص 596.

(2) المرجع نفسه.

الشاملة لأغراض الوقف التنموية، وهو انعكاس صادق لتطلعات التنمية المجتمعية في دولة الكويت.

مشروع من كسب يدي:

مشروع أسري مشترك بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والصندوق الوقفي للتنمية العلمية والاجتماعية في الأمانة العامة للأوقاف يهدف إلى تدريب وتأهيل الفئات التي تتقاضى المساعدة الاجتماعية من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (مطلقات، أرامل، بنات غير متزوجات،.. إلخ، بالإضافة إلى الأسر الكويتية المتعطفة (وإكسابهن المهارات اللازمة للعمل في الميادين المختلفة، ذلك من خلال انتسابهن لدوراتنا التدريبية المتنوعة التي يعدها مشروع "من كسب يدي" لتعينهن على سد حاجاتهن والاكتفاء بذاتهن.

مركز الرؤية:

تم إنشاء مركز الرؤية بالتعاون مع وزارة العدل (ممثلة بإدارة الاستشارات الأسرية والإدارة العامة للتنفيذ) والأمانة العامة للأوقاف وهو يسعى إلى المساهمة في حل الخلافات المترتبة على الطلاق من أحكام الحضانة والرؤية للأبناء.

سلسلة تربية الأبناء:

وهو مشروع يسعى إلى توعية المجتمع بشكل عام وأولياء الأمور بشكل خاص بكيفية التعامل مع الأبناء والمشاكل السلوكية الظاهرة لديهم بإصدار سلسلة تربية الأبناء ولقد صدر ثمانية أعداد منها تتضمن التوجيهات التربوية، وقد اعتمدت لهذا المشروع ميزانية قدرها: 20000 د.ك، (عشرون ألف دينار).

ثانياً: خارج الكويت:

الصندوق الوقفي للدعوة والإغاثة:

يقوم هذا الصندوق بتقديم الدعم للجهات والمناطق التي تحتاج إليه، حيث ترد

المبلغ المصروف	موضوع المنحة
7868	دعم شراء جهاز طبي لبحث علمي حول بعض أمراض الدرقية للمرأة الحامل بالكويت
114750	دعم شراء كاميرات رقمية بعدد 15 جهاز لتصوير قاع العين لمرضى السكر
23000	دعم شراء جهاز مختبر النوم
2000	دعم أنشطة التوعية الصحية للجنة الجهراء
6679	دعم الوحدة المتنقلة للتوعية بأمراض القلب
2880	دعم أنشطة وبرامج وطباعة كتيبات للجنة التوعية الصحية
900	دعم دورات ومحاضرات الصندوق
1100	دعم شراء جهاز Respirpmeter لقياس وظائف التنفس
150000	انشاء مركز العلاج الطبيعي

في المجال الاجتماعي:

قامت الأمانة العامة للأوقاف بالإسهام في هذا المجال عبر الصندوق الوقفي للتنمية العلمية والاجتماعية؛ حيث يقدم هذا للمجتمع الكويتي مجموعة من البرامج والأنشطة والمشاريع الوقفية أبرزها:

مشروع إصلاح ذات البين:

وهو ثمرة تعاون بين الأمانة العامة للأوقاف ممثلة بالصندوق الوقفي للتنمية العلمية والاجتماعية ووزارة العدل ممثلة بإدارة الاستشارات الأسرية، وقد تم افتتاح مركز إصلاح ذات البين وبدء العمل به ابتداء من الرابع من شهر أغسطس من العام 2001م.

مشروع مركز الاستماع:

هو أحد معالم التنمية الأسرية في دولة الكويت. تم إنشاؤه تماشياً مع الرؤية

إليه الكثير من الطلبات في هذا الشأن، فمن هذه الطلبات التي خصصت لها الأمانة المصروفات في ميزانية: 2011، على سبيل المثال:

#	الجهة الطالبة	الغرض من طلب الدعم	قيمة الدعم المقدمة
1	المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في جمهورية تشاد - من خلال الهيئة	رعاية الدورة التدريبية للوقف في جمهورية تشاد	\$ 50.000 (13,907/600 د.ك.)
2	اللجنة الكويتية المشتركة للإغاثة	دعم مشروع المدرسة بقرية الكويت - دارفور - السودان	53,258 د.ك.
3	الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية - لجنة فلسطين الخيرية	دعم مشروع ترميم مدرسة في البلدة القديمة في القدس	\$ 121.500 33,674/333 د.ك.
4	الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية	دعم بناء فصول إضافية في مدرسة فيحاء الثانوية في كمبالا - أوغندا	\$ 31,204 8697.678 د.ك.
5	الشيخة الإسلامية في سلوفينيا	دعم مشروع شراء وترميم مسجد ومركز تعليمي في مدينة يسينيتسا في سلوفينيا	580.000 يورو 233,449.999 د.ك.
6	جامعة النيجر (الصرف من خلال بيت الزكاة الكويتي)	دعم مشروع كفالة طلبة علم في جامعة النيجر	\$ 200.000 55,164/400 د.ك.
7	جمعية الشيخ عبدالله النوري الخيرية	دعم مشروع علاج المرضى الفقراء في السودان	\$ 100.000 27,672.600 د.ك.
8	جمعية الشيخ عبدالله النوري الخيرية	دعم مشروع مكافحة المجاعة الشديدة في النيجر	\$ 115.000 31,823.490 د.ك.

مشاريع الدولة المنسقة في مجال الوقف:

تقوم الأمانة العامة بصفتها ممثلة للدولة المنسقة للوقف على مستوى العالم الإسلامي بإنجاز (12) مشروعاً ضمن مشاريع الدولة المنسقة، فضلاً عن المشاريع

التي تقدمت بها فيما يخص الوقف الخليجي، وهذه المشاريع هي:

الأول: مشروع تنمية الدراسات والبحوث الوقفية:

ويسعى هذا المشروع إلى إحياء حركة البحث العلمي في كل ما يتعلق بالوقف، بهدف تكوين نخبة متخصصة من الباحثين في مجال الوقف، وتشجيع الاجتهاد في مجالات الوقف المتعددة، وذلك من خلال:

تطوير الدراسات الوقفية، وذلك عبر البرامج الفرعية الآتية:

برنامج دعم طلبة الدراسات العليا في مجال الوقف:

والذي يقدم الدعم للطلبة الذين يعدون ورسالة الماجستير والدكتوراه في مجال الوقف (38 طالباً مدعوماً، وطباعة 11 رسالة).

برنامج الترجمة: وهو يهدف الى ترجمة الأدبيات ذات العلاقة بالوقف (ترجمة وطباعة 14 اصدار).

برنامج نشر البحوث والدراسات: ويرمي الى نشر البحوث والدراسات ذات العلاقة بالوقف (اصدار 10 مطبوعات).

مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف:

وتهدف الى تشجيع الباحثين على الخوض في مسائل الاوقاف ومشكلاتها المختلفة، إسهاماً في إيجاد حلول ملائمة. وتقام تحت رعاية سمو ولي عهد دولة الكويت (إجراء سبع مسابقات، وبتباعة 12 بحثاً فائزاً).

الثاني: مشروع تدريب العاملين في مجال الوقف:

والذي يهدف الى تنفيذ برامج تدريب للعاملين في مجال الأوقاف لتنمية كفاءتهم، وتبادل الخبرات.

وقد تم عقد (16) دورة تدريبية في دول: غينيا، اليمن، مصر، موريتانيا، الأردن، روسيا، النيجر، سوريا، السودان، سنغافورة، جنوب أفريقيا، أندونيسيا، قطر.

الثالث: مشروع نقل وتبادل التجارب الوقفية:

ويهدف هذا المشروع الى نقل وتبادل التجارب في مجالات العمل الوقفي .

تم عقد (20) ندوة وورش عمل في دول: الكويت، الهند، روسيا، إيران، المغرب، سوريا، جنوب إفريقيا، ماليزيا، نصر، موريتانيا، قطر، باكستان، تركيا، السنغال، المملكة المتحدة، سنغافورة، الجزائر.

الرابع: مشروع مجلة أوقاف:

وهي أول مجلة علمية محكمة نصف سنوية متخصصة في مجال الوقف والعمل الخيري، وتشر بثلاث لغات .

وتهدف إلى إحياء ثقافة الوقف، والتعريف بمنجزاته، والربط بين الفكر والتطبيق العملي لسنة الوقف وموضوعات العمل التطوعي، وربط الوقف بمساحات العمل الاجتماعي، وإثراء المكتبة العربية.

وقد صدر منها (24) عددًا حتى مايو 2012 ولها موقع إلكتروني، وهو: <http://www.awqafjournal.net>.

وقد قامت مجلة أوقاف بتنظيم ندوتين دوليتين: الأولى في الكويت (2008) ” الوقف والعولمة: استشراف مستقبل الأوقاف في القرن الحادي والعشرين “. والثانية في الإمارات (مارس 2011) ” الوقف والتعليم في العالم الاسلامي: نحو شراكة استراتيجية “.

الخامس: مشروع منتدى قضايا الوقف الفقهية:

وهو منتدى دولي دوري يعقد كل سنتين، تطرح من خلاله بعض القضايا والمفاهيم الوقفية بغرض تقديم الحلول المعاصرة لها .

وقد تم عقد ستة منتديات (آخرها في مايو 2013) وطباعة أعمال المنتديات بما فيها المناقشات والتعليقات .

موسوعة ” مدونة أحكام الوقف ” الفقهية:

يجري العمل على إعداد هذه الموسوعة، وهي موسوعة شاملة في أحكام الوقف الفقهية .

السادس: مشروع القانون الاسترشادي للوقف:

يتمحور حول اقتراح نموذج قانون وقفي يراعي التعدد المذهبي والتشريعي في البلدان الاسلامية .

تمت صياغة مسودة المشروع، وإعداد لائحته التنفيذية ومذكرته التفسيرية، ويجري اعتماد التعديلات النهائية .

السابع: مشروع بنك المعلومات الوقفية:

يسعى إلى إنشاء موقع تفاعلي على الشبكة الدولية ثلاثي اللغة، متخصص في العمل الوقفي في الدول الإسلامية .

يهدف الى المساهمة في سد الثغرة المعرفية فيما يتعلق ببيانات وعلوم ومعارف النشاط الوقفي في العالم الإسلامي .

تم تدشينه (2008) وإدراج العديد من الكتب المتعلقة بالوقف، ومعلومات عن الدول المشاركة . ويجري تطوير الموقع .

الثامن: مشروع كشافات أدبيات الأوقاف:

هو منتج علمي يعمل على حصر وتكثيف مصادر المعلومات المتعلقة بالوقف وأماكن وجودها في المكتبات ومراكز المعلومات في صورة كشافات بيلوجرافية (منه إصدار ورقي وآلي، ويجري توفير البيانات من خلال موقع الأمانة) .

شملت الكشافات عدة دول: الكويت، الأردن وفلسطين، إيران، السعودية، مصر، المغرب، تركيا، الهند، وصدر ” الكشاف الجامع لأدبيات الأوقاف “ (2008) وهو الإصدار التراكمي للمشروع .

التاسع: مشروع مكنز علوم الوقف:

يعد المكنز بمثابة الأداء الشاملة لكافة المصطلحات المستخدمة بمجال الوقف، والعلوم المتصلة به .

صدر منه شكل ورقي، وشكل الكتروني (نسخة متاحة على موقع مكتبة علوم الوقف www.awaaf.org/waqfic)

العاشر: مشروع قاموس مصطلحات الوقف:

يهدف إلى حصر كافة المصطلحات ذات الصلة بالأوقاف، وعرضها على المتخصصين كل في مجاله بغرض تعريفها. تم حصر 3000 مصطلح، وتصنيفتها واختيار الملائم منها. وجاري البدء بمرحلة تعريف المصطلحات وتقديم الشروح والأمثلة.

الحادي عشر: مشروع معجم تراجم أعلام الوقف:

يعد المعجم عملاً مرجعياً يعرف حياة مجموعة كبيرة من الأفراد الفاعلين والمؤثرين في مال العمل الوقفي بالإضافة إلى تأسيس هوامش بحثية توفر معلومات عن الأحداث والأماكن، وكل ما له صلة بالوقف.

تم حصر 500 علم داخل الكويت، وتم اختيار دول أخرى (السعودية ومصر والمغرب) لتكون منطلقاً لهذا المرحلة ويحتوي البرنامج الآلي حالياً ما يقارب من 250 عملاً في الوقت الحاضر.

الثاني عشر: مشروع أطلس الأوقاف في العالم الإسلامي:

يهدف إلى حصر كافة الأوقاف المسجلة في الكويت، والتعريف بها وبمصارفها، من خلال خطة مرحلية تستهدف أقاليم ودول مختلفة، وذلك بغرض وضع خطط تنمية للأوقاف.

تم عمل حصر شامل للعقارات الوقفية في الكويت، ورسم الخرائط الخاصة بها، واختيار البرنامج الآلي الذي سيتم من خلاله توفّي الإصدار الإلكتروني من الأطلس.

الثالث عشر: مسابقة الكويت الدولية لتأليف قصص الأطفال في مجال الوقف والعمل الخيري والتطوعي:

تتولى الأمانة العامة للأوقاف - ممثلة بإدارة المعلومات والتوثيق - تنظيم هذه المسابقة، وهي ستعقد كل سنتين للتشجيع على تأليف قصص للأطفال في مجال الوقف والعمل الخيري والتطوعي من أجل نشر الوعي بأهمية هذه المجالات لدى المجتمع منذ الصغر.

ومن ضمن ما تستهدفه تلك المسابقة: ترسيخ مفهوم الوقف والتطوع والعمل الخيري لدى الأطفال، وتعزيز دور الأمانة العامة للأوقاف في نشر ثقافة الوقف والعمل التطوعي، والمساهمة في صقل القيم الدينية - الأخلاقية - الوطنية والجمالية عند الطفل.

ومما لا شك فيه أن تنظيم هذه المسابقة سيعود بالفائدة الكبيرة على كل من: الطفل العربي، والطفل المسلم القارئ للعربية والإنجليزية.

مكتبات الأطفال العالمية.

المؤسسات التربوية.

الدارسين لأدب الأطفال.

الباحثين المتخصصين في مجال الوقف والعمل الخيري والتطوعي.

الرابع عشر: مشاريع تنسيق جهود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجالات العمل الوقفي، أو مشروع "الوقف الخليجي":

نظراً للريغبة السامية التي توجتها المراسلات بين وزارات الأوقاف ووزارات الخارجية في عدد من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفقاً لبرقية صاحب السمو الملكي الأمير/سعود الفيصل في 1432/10/29 هـ الموافق 2011/9/27 م إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية باقتراح بشأن تنسيق الجهود وتداول الخبرات والتجارب بين الجهات المسؤولة عن الوقف في دول المجلس، فقد تلاقت هذه الرغبة السامية مع توجهات الأمانة العامة للأوقاف في تكثيف مشاريع العمل الوقفي في دول مجلس التعاون، لكونها الجهة الممثلة لدولة الكويت في تنسيق جهود الدول الإسلامية في مجال الوقف

وعلى هذا الأساس تقدمت الأمانة العامة للأوقاف بقائمة تتضمن عدداً من المشاريع المقترحة لتكون محلاً للتعاون بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجالات العمل الوقفي، وهي:

المشروع الأول: تأسيس اتحاد لمؤسسات الوقف في دول مجلس التعاون الخليجي:

يكون هذا الاتحاد مظلة تجمع المؤسسات العاملة في مجال الوقف في دول مجلس التعاون الخليجي مثل الأمانة العامة للأوقاف في دول الكويت، وتؤسس للاتحاد أمانة عامة

تضع لوائحها الداخلية وبرامج التنسيق والعمل فيها.. والأهداف المتوخاة من تأسيس الاتحاد هي:

جمع جهود المؤسسات العاملة في خدمة سنة الوقف، وتوحيد هذه الجهود في عمل جماعي مؤسسي.

رعاية تنفيذ المشاريع الوقفية المشتركة بين دول المجلس، والإعلام عنها.

تعزيز لحملة التعاون بين المؤسسات الوقفية العاملة في برامج مشتركة.

تبادل الخبرات بين المؤسسات الوقفية في دول مجلس التعاون، بما يثري العمل الوقفي وينميها.

التسيق بين مختلف الفعاليات في مجال الوقف على مستوى دول مجلس التعاون.

المشروع الثاني: تأسيس صندوق وقفي لدول مجلس التعاون الخليجي:

تساهم في هذا الصندوق كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، ويتولى البنك الإسلامي للتنمية بجدرة إدارة المحفظة الوقفية لهذا الصندوق.. ويؤسس له مجلس إدارة بعضوية وزراء أوقاف الدول الأعضاء أو من يمثلهم.. وتتركز أهدافه فيما يأتي:

تعزيز الهوية العربية الإسلامية لدول الخليج العربية.

تعزيز الولاء والانتماء في دول مجلس التعاون.

إيجاد برامج توعوية في مجال العمل الوقفي، والدعوة لتنمية دوره في مجتمعات دول الخليج العربية.

المشروع الثالث: برامج التعاون الوقفي بين دول مجلس التعاون الخليجي:

هناك مجموعة من مجالات التنسيق التي تعمل على إنشاء قاعدة ثقافية ووقفية مشتركة بين دول مجلس التعاون، وهي مجالات عمل فرعية ومكثفة مخصصة لدول الخليج العربية، وتعتبر امتدادا لمشاريع قائمة حاليا وموجهة إلى دول العالم الإسلامي حيث تشرف على تنفيذها الأمانة العامة للأوقاف وفقا لتكليف دولة الكويت بدور "الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف"، من أهمها:

برنامج تنمية الدراسات والبحوث الوقفية.

برنامج تدريب العاملين في مجال الوقف.

برنامج منتدى قضايا الوقف الفقهية.

برنامج التوعية الإعلامية في سنة الوقف.

برنامج دعم طلبة الدراسات العليا في مجال الوقف والعمل الخيري.

برنامج دورية أوقاف (أعداد خاصة بالوقف في دول مجلس التعاون).

برنامج نقل وتبادل التجارب الوقفية وعلى سبيل المثال لا الحصر.

(أ- مشروع التوحيدب- مشروع إصلاح ذات البينج- مشروع وقف الوقت).

برنامج المسابقات الوقفية بمختلف أنواعها.

ولا بأس بإتاحة الفرصة لكل المشروعات الرائدة في مجال الوقف.

مشروع أطلس الأوقاف.

مشروع قاموس مصطلحات الوقف.

مشروع تراجم أعلام الوقف.

المشروع الرابع: البحث عن الأوقاف الضائعة أو المهملة في دول مجلس التعاون:

يهدف هذا المشروع إلى البحث عن الأوقاف الضائعة أو المهملة في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن ثم العمل على استرجاعها ووضعها تحت إدارة المؤسسات الوقفية الرسمية وتوجيهها الوجهة الصحيحة بما يخدم المجتمع ويوافق شروط الواقفين.. وتكتسب أهمية خاصة هنا الأوقاف المجهولة التي يكون قد أنشأها مواطنو دول المجلس خارج الدول الخليجية العربية، والصيغة المقترحة لتنفيذ المشروع تتمثل في إنشاء صندوق وقفي خليجي تشترك في عضويته كل المؤسسات الوقفية في دول مجلس التعاون، أو صندوق وقفي دولي تشترك في عضويته كل المؤسسات الوقفية في دول العالم الإسلامي.

5.دراسة حالة: التعليم:

إذا ما أردنا التركيز على حالة معينة من الحالات التي تسهم فيها الأمانة العامة

للأوقاف في دعم جهود المجتمع المدني وتمكينه، فإن إسهامها في مجال التعليم هو من الإسهامات البارزة، وخاصة تركيزها على المحتاجين وذوي الاحتياجات الخاصة، من البدون وغيرهم، وذلك عبر:

1- برنامج دعم طلبة الدراسات العليا في مجال الوقف:

تعمل الأمانة العامة للأوقاف على إنجاز عدد من المشاريع الداعمة لمجال التعليم، ومن ضمنها "مشروع تنمية الدراسات والبحوث الوقفية" الذي تفرع منه عدد من البرامج العلمية التي منها "برنامج دعم طلبة الدراسات العليا في مجال الوقف".

وتتمثل الفكرة الأساسية للبرنامج في تشجيع طلبة الدراسات العليا على البحث في مسائل الأوقاف، وإعداد رسائلهم الجامعية فيها وفقاً للمنهجية العلمية، سعياً للإسهام الجاد في إحياء حركة البحث العلمي في كل ما يتعلق بالوقف، وبما يتناسب مع الرؤية الإستراتيجية للنهوض به في واقع ومستقبل المجتمعات العربية والإسلامية.

ويقوم هذا البرنامج على أساس تقديم الدعم العلمي والمالي لعدد من طلبة الماجستير والدكتوراه الذين يعدون رسائلهم في مسائل ذات أهمية وألوية ضمن الخريطة العلمية المعاصرة لبحوث ودراسات الأوقاف، وفقاً للشروط والقواعد التي وضعتها الأمانة العامة للأوقاف في لائحة خاصة للحصول على هذا الدعم (المادي والعلمي).

وتسعى الأمانة العامة للأوقاف - إضافة إلى ما سبق - إلى أن يسهم هذا البرنامج في تكوين نخبة أكاديمية مختصة في مجال الدراسات الوقفية، والى سد النقص الحاصل في الدراسات الحديثة والاجتهادات المعاصرة في هذا المجال، كما تأمل أن ينعكس هذا الجهد إيجابياً على أداء المؤسسات الوقفية، وأن يتكامل مع بقية الجهود المبذولة من أجل النهوض بنظام الوقف، وتفعيله على مختلف المستويات النظرية والتطبيقية.

وتم تشكيل لجنة علمية أسند لها مهام النظر بطلبات الدعم المقدمة، والإشراف على تقييم الخطط البحثية، بالإضافة إلى النظر في استيفاء الطلبات لمعايير وشروط القبول، وذلك استناداً إلى لائحة دعم طلبة الدراسات العليا.

وقد وصل عدد الطلبة المشمولين بالدعم المادي إلى 30 طالبا حتى نهاية عام 2012م من مختلف التخصصات وجميع الفئات بما فيهم طلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة.

2- مشروع رعاية طلب العلم:

ويهدف هذا المشروع إلى توفير الرعاية المناسبة للطلبة المحتاجين في دولة الكويت بغرض تمكينهم من تغطية نفقات الدراسة سعياً منه لتوفير الاستقرار الاجتماعي لأسر الطلبة المحتاجين، وقد قام المشروع بتقديم المساعدة لعدد من الطلبة الجامعيين كمساهمة منه في تسديد جزء من الرسوم الجامعية لهؤلاء الطلبة، حيث بلغ عدد طلبة الجامعة الذين تمت مساعدتهم في العام الدراسي 2011 - 2012، على سبيل المثال، 373 طالباً في المرحلة الجامعية وما في مستواها، بمبلغ 113160 د.ك، بالإضافة إلى مساعدة أبناء الجاليات غير العربية في المدارس غير العربية موزعة على (34) مدرسة خاصة، وذلك بمبلغ 90000 د.ك.

وقد تم تصنيف الطلبة المحتاجين المقدم لهم الدعم، حسب الجنسية، وحسب الجامعات (داخل / خارج) الكويت، وحسب التخصص، وكذلك حسب الجامعات المعترف بها من وزارة التعليم الكويتي سواء في داخل الكويت أو خارجها.

خاتمة:

يتضح مما سبق ما للوقف من أهمية كبيرة في دعم وتمكين جهود المجتمع المدني، وأن الأمانة العامة للأوقاف كانت خير تجسيد لهذه الفكرة من خلالها مشاريعها التي تسهم بها في غالبية مناشط المجتمع المدني وبالتعاون مع الكثير من مؤسساته، سواء في داخل الكويت أو في خارجها.

السيرة الذاتية

هو: عبدالمحسن عبدالله حمود الجارالله الخرافي، المولود عام 1376هـ الموافق لعام 1957م في منطقة "القبلة" في مدينة الكويت القديمة. نال تعليمه الأساسي والجامعي في الكويت، حيث تخرج من جامعة الكويت عام 1978م تخصص رياضيات، واستكمل تعليمه العالي في الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، فحصل على درجة الماجستير في الرياضيات من جامعة نيوهيفن في ولاية كونيتكت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1980م، ودرجة الدكتوراة في الرياضيات من جامعة أدنبرة في المملكة المتحدة عام 1986م.

بدأ حياته المهنية في التدريس في معهد الكويت للتكنولوجيا من عام 1979م حتى عام 1986م، وفي الفترة من عام 1986م حتى عام 1989م ترأس قسم العلوم التطبيقية في كلية الدراسات التكنولوجية، ثم انتقل للتدريس في كلية التربية الأساسية، وترأس قسم الرياضيات فيها ثم أصبح عميداً لها عام 1992 حتى عام 1996م.

كان عضواً في مجلس كلية التربية في جامعة الكويت وكان له عضوية في نحو ثلاثين لجنة قيادية وتنفيذية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وهو عضو في جمعية المعلمين الكويتية، وفي اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين منذ تحرير الكويت إلى عام 1994م، وعضو اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ورئيس اللجنة التربوية فيها، وعضو مجلس إدارة مبرة الصناعات الوطنية، وعضو مؤسس في المبرة الكويتية للبيئة، وفي غيرها من الجهات الخيرية.

شارك في عدة مؤتمرات علمية في مجال تخصصه في الرياضيات في كل من: بريطانيا، والكويت، وفرنسا، وسنغافورة، وكوريا، كما شارك في عشرات المؤتمرات العلمية والتربوية. وله كذلك عدة أبحاث وكتب علمية في مجال تخصصه، منشورة باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة على عدة مقالات ودراسات وتقارير علمية، منها: توظيف المفاهيم الرياضية لدعم القيم الدينية في المرحلة الثانوية بدولة الكويت، ونموذج مقترح لنظام تربوي إسلامي.

له خمسة عشر مؤلفاً مطبوعاً في مجال توثيق التراث والتاريخ الوطني لدولة الكويت.

تولى رئاسة التحرير لكل من: موسوعة الأسرة، وموسوعة المفاهيم التربوية في أسر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، والمفاهيم التربوية في أسر الآل والأصحاب رضي الله عنهم وأرضاهم، وإصدارات مبرة الآل والأصحاب في تراث الآل والأصحاب رضي الله عنهم أجمعين، وسلسلة قوافل شهداء الكويت الأبرار.

له ثمانية برامج إذاعية من إعداده وتقديمه، منها: مربون من بلدي في البرنامج العام للإذاعة الكويتية، وهو برنامج توثيقي تربوي من 334 حلقة، وبرنامج بيوت في الجنة وهو برنامج توثيقي ديني من 148 حلقة، وقد تجاوزت حلقات البرامج الإذاعية الثمانية في مجملها ألف وأربعمائة حلقة.

وفي مجال العمل الوطني، يادر بتأسيس مؤسسة تعتبر بحق من أهم مؤسسات المجتمع المدني في الكويت التي تُعنى بتطويق الفتنة الطائفية بقالب تأصيلي فريد لم

يُسبق إليه، فأنشأ "مبرة الآل والأصحاب" عام 2005م، والتي استهدفت تقديم تراث الآل والأصحاب بشكل يحسم الفتنة الطائفية، ويوفر الأساس العقدي السليم لمعايشة مفهوم الوحدة الوطنية في الكويت، ووحدة الأمة بشكل عام، من خلال فهم طبيعة وتفاصيل العلاقة الحميمة بين آل البيت والصحابة الأطهار الأبرار رضي الله عنهم أجمعين.

كما أنه عضو مجلس الأمناء لصندوق الدراسات العليا في الاقتصاد الإسلامي، وأمين عام ملتقى تسميات الشوارع والميادين المنبثقة من المجلس البلدي، وعضو في لجنة تسميات المدارس الحكومية، والمشاركة في بعض استشارات اللجنة التعليمية في مجلس الأمة.

يتصف د. عبدالمحسن الجار الله الخرافي بأنه واحدٌ من أصحاب الحضور الاجتماعي والثقافي والذي تجسد من خلال مايلي:

رئاسة وعضوية العديد من اللجان والمشاريع والصناديق الثقافية والاجتماعية.

زاويته الأسبوعية في جريدة القبس الكويتية والتي يكتب فيها تحت عنوان

"بعد السلام" منذ عام 1989م.

تقديم وإعداد البرامج الإذاعية لقرابة 1520 حلقة إذاعية.

رئاسته للجنة التربوية في اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق

أحكام الشريعة، وقد تم إنجاز 18 مشروعاً تربوياً من خلال هذه اللجنة.

عضويته في مجلس الأمناء في مركز العمل التطوعي التابع لمجلس الوزراء

الموكر.

عضويته في مجلس أمناء جائزة الكويت للاقتصاد المعرفي.

عضويته في مجلس كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت.

إسهاماته في مجال الوقف والعمل الخيري:

إنشاء وتدشين الموقع الإلكتروني للدكتور عبدالمحسن الجارالله الخرافي ذو طابع

الإسهام الخيري والوقفي.

تولي منصب الأمين العام في الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت منذ 1 مارس

2011م بناء على المرسوم الأميري رقم 90 لسنة 2011م.

عضو مجلس الأمناء لوقفية الإعلام الهادف.

عضو مجلس أمناء موقع وقفنا الإلكتروني: www.waqfuna.com

رئيس التحرير لمجلة أوقاف، وهي مجلة نصف سنوية محكمة تعني بشؤون الوقف والعمل الخيري.

إعداد وتقديم برامج إذاعية متعلقة بالوقف، وهي: نجوم في سماء الوقف، وهو برنامج توثيقي تاريخي من 292 حلقة - الوقف في العالم الإسلامي، وهو برنامج توثيقي ديني من 137 حلقة - إشراقات الوقف، وهو برنامج توثيقي ديني من 78 حلقة. ثم نسخة ثانية جديدة من برنامج "إشراقات الوقف" مكونة من تسعين حلقة. وكذلك برنامج تعريفى بانجازات الأمانة العامة للأوقاف تحت عنوان

"الأمانة العامة للأوقاف إنجازات وطموح" من عشرين حلقة.

تقديم كتاب: رحلة وقف النور الخيري إلى ديار المحسنين، 2005.

للدكتور عبدالمحسن الجارالله الخرافي إسهامات عديدة في مجال النهوض بالعمل الخيري، وذلك من خلال عدة مواقع ومناصب، منها:

مستشار التحرير لسلسلة محسنون من بلدي، وهي سلسلة تظهر المساحات الخيرية في حياة بعض المحسنين الكويتيين.

تقديم ومراجعة كتاب: عبدالعزيز عبدالمحسن الراشد: سيرة ووصية، الكويت، مجلس إدارة وصية عبدالعزيز عبدالمحسن الراشد، 2001م.

رئيس اللجنة المالية للجان التكافل بمنطقة "الشامية"، والتي وزعت الأعمال بشكل منظم على الصامدين في الكويت إبان الاحتلال العراقي الغاشم للكويت.

نائب رئيس مشروع الصندوق الخيري لتعليم الأطفال المحتاجين في دولة الكويت. فاز بالجائزة التشجيعية للدولة والتي أقامها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

مؤسس ورئيس صندوق التكافل لرعاية أسر الشهداء والأسرى منذ التحرير على عام 1995م، مع الإشراف على تقديم أول مسرحية كويتية حول الأسرى الكويتيين تحت عنوان "راجع" بالتعاون مع المسرح الشعبي.

عضو مجلس إدارة مبرة مجموعة الصناعات الوطنية.

عضو الهيئة التأسيسية للمبرة الكويتية لحماية البيئة.

كاتب صحفي لزاوية أسبوعية "بعد السلام" في جريدة القبس منذ عام 1989م. مؤلف وناشر للإصدارات المتمحورة حول المحسنين في دولة الكويت. جزاء الله خير الجزاء، وجعل أعماله ما ظهر منها وما بطن في ميزان حسناته.

المصادر

1- موقع الدكتور عبدالمحسن الجارالله الخرافي:

<http://www.ajkharafi.oc>

2- مقابلة مع المترجم له.



أ.عمر ذياب التميمي

مؤسسات المجتمع والحرب ضد الفساد

بدأت حركة المجتمع في الكويت منذ مطلع القرن العشرين وأكد المجتمع المدني الكويتي دوره بفاعلية بعد تأسيس المدرسة المباركية في عام 1911 بجهود فعاليات خاصة وغير حكومية. كما أن المجتمع الكويتي شهد في عشرينات القرن الماضي تطوراً مهماً عندما تم تأسيس النادي الثقافي، هذا ناهيك عن المطالبات بالمشاركة الشعبية في إدارة البلاد والتي تكلت بقيام مجلس الشورى في عام 1921، وإن لم يعمر طويلاً. وكذلك جاهد المجتمع المدني من أجل المشاركة السياسية من خلال مجلس تشريعي وجرت انتخابات وقيام المجلس التشريعي في عام 1938 والذي تم حله في عام 1939. لكن التطورات الهامة في حركة المجتمع المدني برزت في خمسينات القرن الماضي، في عهد المغفور له الشيخ عبدالله السالم الصباح، حيث برز العديد من الجمعيات الثقافية والاجتماعية بالإضافة إلى النوادي الرياضية والمؤسسات المهنية. وبالرغم من المناوشات التي حدثت بين هذه المؤسسات المدنية والسلطة السياسية آنذاك إلا أن المجتمع الكويتي أكد على أهمية وجود مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني وحوى دستور البلاد الذي إقر في نوفمبر (تشرين الثاني) من عام 1962 على نصوص تؤكد دور هذه المؤسسات في تعزيز المشاركة السياسية وتطوير الحياة الاجتماعية والإرتقاء بالحياة الاقتصادية. كذلك صدر القانون رقم 24 لعام 1962 ليؤكد على تقنين المشاركة المدنية من خلال جمعيات النفع العام.

بيد أن دور المجتمع المدني في محاربة الفساد في الكويت مسألة ذات نظر. لا يزال المجتمع المدني من خلال جمعيات النفع العام وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية عاجزاً عن لعب الدور الحيوي في محاربة كافة أوجه الفساد المتنوعة في البلاد. وعندما نتطرق لقضية الفساد فلا يجب أن يقتصر الأمر على عمليات الفساد المباشر والواضحة للعيان، حيث أن هناك أوجه عديدة للفساد في مجتمع مثل المجتمع

الكويتي يتأثر بالقيم الربعية وفلسفة دولة الرفاه. إن قيم الربح أوجدت في البلاد تساهلاً في التعامل مع العديد من السلوكيات غير السوية مثل الإنكالية والتجاوز على حقوق المال العام وملكية الدولة وغياب الإلتزام بمبادئ العمل الجاد والمسؤول. ولذلك فإن عمليات التهرب من التعاقدات الحكومية مع الشركات الوطنية والأجنبية أصبحت من الممارسات المعتادة للكثير من المسؤولين المباشرين عن هذه العقود في الجهات الحكومية. كما أن البيروقراطية الثقيلة في الجهاز الإداري في الدولة تساهم، وبشكل مهم، في تحفيز ضعاف النفوس من المسؤولين الحكوميين لتقاضي الرشى والمنافع الخاصة من أصحاب المصالح من أفراد ومؤسسات ممن يحاولون إنجاز أعمالهم في العديد من دوائر ومؤسسات الدولة.

تلعب منظمات المجتمع المدني في المجتمعات الإنسانية ذات الأنظمة الديمقراطية الحقيقية أدواراً هامة في تطوير وتعزيز الحياة في مجتمعاتها. لكن ما يعطل دور هذه المنظمات في المجتمعات الربعية، مثل المجتمع الكويتي، هو غياب الحوافز والروح المنتجة نظراً لإستمرار الإنكالية والإعتماد على دور الدولة المهيمن والتقديمات التي توفرها الدولة للمواطنين. يضاف الى ذلك أن الكويتيين اعتادوا، منذ بداية عصر النفط، على قيام الوافدين بتأدية كافة الأعمال الأساسية والصعبة بما أفقدهم روح المثابرة والإجتهد والبذل الإنساني الحميد.. علينا التمعن في سوق العمل في البلاد لكي نجد أن 84 في المئة من قوة العمل هي من الوافدين في حين لاتزيد حصة الكويتيين من قوة العمل أكثر من 16 في المئة. كما أن الكويتيين يتكسبون في دوائر ومؤسسات الدولة حيث تتفشى البطالة المقنعة ولا يجد الكثير منهم إمكانيات البذل والعطاء المناسبين ويتعاسر العديد منهم عن الحضور الى مواقع العمل. ولذلك فإن في مثل هذه البيئة لا يمكن أن يتطور البشر أو يعززوا من مشاركتهم الفعالة في الإنتاج أو الإرتقاء بقدراتهم المهنية والإبداعية. ينعكس هذا الأمر على المشاركة في فعاليات المجتمع المدني وبنأى الكثير من الكويتيين عن المشاركة في جمعيات النفع العام أو المنتديات السياسية والاجتماعية والرياضية ولا يقوم الكثير منهم بتوظيف أوقاتهم، خارج ساعات العمل، في أعمال تطوعية أو خيرية.

هناك الكثير من المواطنين الذين عملوا على تأسيس جمعيات نفع عام عديدة في البلاد، منذ صدور القانون 24 لعام 1962 والتي تخصصت في مختلف الأنشطة والفعاليات. عدد من هذه الجمعيات ذات صفة مهنية مثل جمعية المحامين أو رابطة الإجماعيين أو رابطة الإدباء أو جمعية المهندسين أو الجمعية الاقتصادية الكويتية أو جمعية الصحفيين

ناهيك عن نقابات العمال المختلفة وإتحاداتها. يضاف إلى ذلك جمعيات ذات طبيعة خدمية مثل جمعيات تعني بالمعوقين ومن مختلف طوائفهم وهناك جمعيات تعنى بهوايات وأنشطة وكذلك تتواجد في البلاد أندية رياضية حيث يمكن ممارسة مختلف الألعاب المتعارف عليها دولياً. بيد أن مستوى النشاط في هذه المؤسسات المجتمعية قد تراجع لأسباب تتعلق بالعضوية حيث لم يبد الجدد من الأعضاء إهتمامات جادة كما كان يفعل المؤسسون الأوائل لهذه المؤسسات المدنية. كذلك باتت عضوية مجالس الإدارة لهذه الجمعيات والمؤسسات المدنية من هموم العديد من الأعضاء دون أن يواكب ذلك إهتمامات حقيقية بالأنشطة والأهداف التي قامت هذه المؤسسات من أجل الاضطلاع بها. ويجب أن نؤكد بأن الجهات الرقابية، وهنا نشير إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وغيرها من جهات ذات صلة، لم تولي الاهتمام والمراجعة والمتابعة لأعمال هذه المؤسسات كما هو مأمول منها، ولم يتعدى دورها سوى حضور الاجتماعات السنوية عندما تتعقد الجمعيات العمومية أو تجري انتخابات لمجالس الإدارات أو عندما تسعى هذه الجمعيات للحصول على الدعم السنوي من هذه الجهات الرسمية.

عندما نتطرق لمسألة الفساد ودور المجتمع المدني فإنه من الضروري أن نؤكد على أهمية تأكيد ثقافة المسؤولية في أوساط هذه المؤسسات. وبداية يجب أن تولي الجهات الرسمية ضرورة تقييم أداء مختلف جمعيات النفع العام والأندية الرياضية وتؤكد من حرص مجالس الإدارات على توظيف الأموال في قنوات صرف ذات أهمية لأعمال وأنشطة هذه المؤسسات. هناك جمعيات وأندية تجاوزت مصروفاتها ما هو مستحق. ولا يجب أن ننسى بأن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وغيرها، تعتبر من مؤسسات المجتمع المدني وقد مرت بتجارب مريرة في أنشطتها وتجاوز الكثير من مجالس إدارات هذه الجمعيات الحدود المشروعة و تطاولت على حقوق المساهمين وحقوق المال العام التي أوكلت لها. ويبدو أن هناك ضرورة لقيام مجلس الوزراء ومجلس الأمة بإنجاز تعديلات على قانون الجمعيات التعاونية وكذلك قانون جمعيات النفع العام بما يؤدي إلى تعزيز الشفافية والالتزام بمواجهة كافة أوجه الفساد التي قد ترصد في أعمال أي من هذه المؤسسات. لا شك أن محاولات جادة بذلت خلال السنوات الأخيرة لإصلاح الأوضاع لكن الأمر يتطلب مواجهات قانونية ومؤسسية تؤدي إلى الوقاية والردع وتعزيز إمكانيات التوظيف المناسب للأموال بما ينفع الأعضاء ويطور من أنشطتهم وقدراتهم المهنية ويرتقي بدور هذه المؤسسات لرعاية الأوضاع المجتمعية.

أما ما يتعلق بدور هذه المنظمات المدنية في محاربة الفساد على نطاق أوسع وفي

إطار مجتمعي أو وطني فإن الأمر يتطلب المزيد من التوظيف لإمكانيات هذه المنظمات. لا بد من تطوير القانون المنظم لأعمال كافة هذه المؤسسات المجتمعية بما يوفر لها المناخ السياسي والاجتماعي لمتابعة أداء مختلف الدوائر والمؤسسات الحكومية وغيرها حتى يتسنى لها المشاركة في محاربة الفساد.. يتطلب الأمر أن تعزز القوانين الحاكمة في البلاد من دور كل مؤسسة مدنية في متابعة وتطوير أعمال النشاط أو المجال الذي تأسست من أجله، مثل قيام جمعية المهندسين بمتابعة الأعمال التي تتم في القطاع الإنشائي، بكافة أنواعها، وتراقب التكاليف التي تحسب لمختلف الأعمال الإنشائية، سواء كانت مملوكة من الدولة أو شركات القطاع الخاص أو الأفراد، وكذلك التأكد من جودة هذه الأعمال ومناسبتها ومدى صلاحيتها وكذلك سلامتها لوقاية وحماية المستخدمين لها. أما جمعية المحامين فعليها أن تتمكن من متابعة الجهاز القضائي والإداري وتتعرف على حقوق الأفراد والمؤسسات ومدى الالتزام بها، وكذلك التمعن بالقوانين السارية وهل هي مناسبة لأوضاع البلاد وهل تتماشى مع المعطيات القانونية في البلدان الديمقراطية المتقدمة. يمكن للجمعية الاقتصادية الكويتية أن تتابع مختلف الأنشطة في القطاعات الاقتصادية وتتأكد من التوظيف الأمثل للموارد المالية والمادية والبشرية والموارد الطبيعية للبلاد. ويفترض بمثل هذه الجمعية أن تتعرف على مختلف القوانين والأنظمة التي تحكم العمل الاقتصادي لكي تحكم على مدى فعاليتها في التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية وكيفية تنويع القاعدة الاقتصادية. وهكذا يمكن أن تقوم مختلف المؤسسات غير الحكومية في لعب الدور المناط بها في مجالات متخصصة بما يؤدي إلى حماية حقوق المال العام وحقوق المؤسسات والأفراد..

غني عن البيان ان ما سبق ذكره يمثل تحدياً مهماً لكافة مؤسسات المجتمع المدني. ولا يمكن أن ينجز المجتمع المدني هذه المهام دون تطوير أدواته وألياته والقوانين التي تحكم أعماله، وإذا كانت جمعية الشفافية الكويتية، وهي جمعية حديثة قياساً بجمعيات عديدة تأسست في الكويت منذ بداية الحياة الدستورية في عام 1962، قد لعبت دوراً محورياً في تقييم أداء مختلف المؤسسات الحكومية ونشرت التقارير السنوية حول أدائها والتحقق من مدى شفافية أعمالها، فإن المطلوب في هذه المرحلة من تطور الحياة الاقتصادية والسياسية في البلاد هو إشراك مختلف الجمعيات المهنية وغيرها من جمعيات نفع عام وجمعيات تعاونية وأندية رياضية في تعزيز قيم المشاركة والمتابعة ومحاربة الفساد مهما كانت نوعيته ودرجته. ويستوجب الأمر أن تقوم الدولة من خلال مجلس الأمة ومجلس الوزراء بالتأكيد على مشاركة هذه المؤسسات المدنية لحماية البلاد من أوجه الفساد المختلفة

أو المتنوعة وتمكين المجتمع المدني من لعب الدور المحوري في تأكيد النزاهة والقيم الإيجابية في البلاد.

لكي يكون المجتمع المدني أكثر وعياً واهتماماً بقضايا الفساد والتجاوزات غير الحميدة في مختلف الأعمال والأنشطة فإن الاهتمام بالتعليم يأتي على قمة الأولويات الوطنية. تراجع الأداء التعليمي في الكويت على مدى الخمسين عاماً الماضية، وتحديدًا منذ بداية العهد الدستوري، ولذلك لا بد من مراجعة الأنظمة التعليمية والمناهج والهيئات التدريسية والمؤسسات المدرسية وبرامج التعليم العالي من أجل بناء حياة تعليمية جادة تمكن من إنتاج مخرجات ملائمة لسوق العمل وبحيث تتمتع هذه المخرجات بالقيم الإيجابية والهادفة لمحاربة الفساد وإنجاز الأعمال بموجب معايير مهنية ووظيفية عصرية. إن تحدي إصلاح التعليم يساوي كافة التحديات الأساسية الأخرى، بل يفوقها.. في بلد مثل الكويت تتميز بمجتمع شاب حيث تزيد نسبة الكويتيين الذين تقل أعمارهم عن العشرين عاماً عن الخمسين في المئة من إجمالي الكويتيين تتأكد أهمية الحرص على إصلاح النظام التعليمي والتربوي بما يساعد على بناء جيل جديد مواكب لمتطلبات بناء مجتمع مسؤول.. وعندما تتشرب قيم المسؤولية والنزاهة والشفافية في البنية الأخلاقية للأجيال الجديدة فإن إمكانات المجتمع المدني سوف تتطور ويصبح من الممكن من تعزيز دور المؤسسات المدنية لمواجهة الأوضاع غير السوية في مختلف الأوساط والمجالات والأعمال في البلاد.

السيرة الذاتية

المؤهلات العلمية:

1968 بكالوريوس اقتصاد من جامعة كلاركسون (CLARKSON) بوتسدام، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

1973 دبلوم إحصاء من معهد التعدادات في الولايات المتحدة واشنطن، الولايات المتحدة.

1975 دبلوم تقييم العقار - جامعة كورنيل، أوكا، نيويورك، الولايات المتحدة.

التدريب:

عمل في بنك أوف أمريكا Bank of America في صيف عام 1976 لمدة ثلاثة شهور.

الخبرة المهنية:

1968 . 1975

مراقب إحصاءات إقتصادية - الإدارة المركزية للإحصاء، التخطيط، الكويت.

1975 . 1982

1980 . 1982 نائب المدير العام للمشاريع، المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية.

خلال الفترة عمل عضواً منتدباً في شركة فرح المغرب إحدى شركات المجموعة.

1982 . 1988 نائب رئيس أول - الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية - مسؤولاً عن الاستثمارات المباشرة

1988 . 1997 نائب الرئيس التنفيذي - شركة مشاريع الكويت الاستثمارية

1997 . 2003 رئيس مجلس الإدارة - العضو المنتدب - شركة الصناعات المتحدة

2003 . 2007 رئيس مجلس الإدارة - شركة أسماك الكويت المتحدة.

2006 . 2007 رئيس مجلس الإدارة - شركة الأصباغ الدانماركية للشرق الأوسط.

2007 . 2009 نائب رئيس مجلس الإدارة - شركة الأصباغ الدانماركية للشرق الأوسط.

2008 . 2009 مستشار غير متفرغ - لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في الكويت.

المجتمع المدني:

1 - مؤسس في الجمعية الإقتصادية الكويتية، وترأس مجلس إدارتها خلال الفترة 1994 - 2004

2 - مؤسس نادي الكويت للسينما، وترأس مجلس الإدارة خلال الفترة 1992 - 1999 ومن 2007 2009 -.

3- عضو مجلس إدارة جمعية الخريجين 1976 - 1979

4 - عضو مؤسس في الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، وعضو مجلس الإدارة وأمين

الصندوق وأمين السر خلال الفترة من 2006 . 2012

المشاركات الإعلامية والثقافية:

أعد عدداً من الدراسات في القضايا الاقتصادية .

يكتب مقالات في القضايا الاقتصادية لعدد من الصحف اليومية في الكويت والخليج
وعدد من المجلات الاسبوعية

خلال فترة العمل تبوأ عضويات عدد من مجالس إدارات الشركات الاستثمارية
وغيرها .



أ. أحمد شهاب

المجتمع المدني في الكويت تحديات المشاركة ورهانات الإنتاج

تمهيد:

تضطلع مؤسسات المجتمع المدني بأدوار أساسية في تنمية وتأهيل الافراد للمشاركة في الشأن العام وخدمة المجتمع من مواقع متعددة، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، تعمل هذه المؤسسات في اطار مؤسسات تطوعية مستقلة عن السلطة القائمة إما بشكل تام أو نسبي وفقاً لمساحات الحرية المتاحة في الدولة، وحسب (التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية) الذي اقتره جامعة (جون هوبكنز) بالولايات المتحدة الأمريكية عرفتها بأنها "مجموعة من المنظمات ذات الطبيعة المؤسسية، والمنفصلة عن الحكومة والتي لا توزع أرباحاً والحاكمة لنفسها والتي تقوم على التطوع"⁽¹⁾.

وفقاً لـ "جون كين" فإن المجتمع المدني يطال كل ما هو غير الدولة والمجالات التي تحكمها آليات السوق، حيث تمثل المشروعات الخاصة والمنظمات التي تدافع عن مصالح خاصة والروابط الطوعية. لكن هذا التعريف لا يعني بالضرورة أن تكون هذه المؤسسات في حالة من التناقض الدائم مع الدولة وتوجهاتها، ولكنه يؤكد على أهمية أن تكون "مؤسسات المجتمع المدني" مستقلة نسبياً عن الدولة، وذات شخصية اعتبارية متميزة عن المؤسسات الحكومية.

طبقاً لذلك، لا ينحصر مفهوم العمل المدني في دائرة الصراع والخصام مع الدولة، وإنما هو يقع في دائرة التكامل والتعاون معها، فمؤسسات المجتمع المدني هي القاطرة التي تقود المجتمع نحو الحداثة وتنمية المجتمع. وأهم عناصر قوة هذه المؤسسات

(1) - بدر ناصر المطيري، مستقبل الوقف في الوطن العربي، ندوة الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، تحرير: إبراهيم البيومي غانم، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف (بيروت: 2003) ص802.

تتلخص في قدرتها على تنظيم قوى المجتمع نحو وحدة الأهداف التي تصب بمجملها في قالب المصلحة العامة للأفراد بوصفهم مواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم وتوجهاتهم الفكرية أو السياسية.

المهام المتعددة للمؤسسات المدنية

على المستوى السياسي تشارك مؤسسات المجتمع المدني في صناعة القرار على المستوى الوطني، مثل الجمعيات والمنظمات السياسية، التي تساهم من جهة في رفع مستوى الوعي السياسي للمواطنين، كما تضطلع من جهة أخرى بدور حيوي في تقديم الدراسات والمواقف لمختلف القضايا الوطنية، علما بأن وجود مؤسسات مجتمع مدني نشطة يعد مؤشرا أساسيا على حجم ومستوى الديمقراطية في الدولة⁽¹⁾، وقد جرى خلاف بين منظري المجتمع المدني في دقة انتماء المؤسسات السياسية للمجتمع المدني، والذي نراه أن كل المؤسسات المنفصلة عن سلطة الدولة تنتمي بالضرورة للمجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية.

وعلى المستوى الاقتصادي تعبر مؤسسات المجتمع المدني عن المصالح الاقتصادية للمواطنين أو لفئة منهم، مثل النقابات العمالية، التي تعد الناطق باسم العمال، والجهة القادرة على الدافع عن حقوقهم والعمل على تحسين أوضاعهم. لا سيما وإن غالبية المجتمع هم من العمال أو الموظفين في القطاع العام أو الخاص⁽²⁾ وتعد النقابات أكبر مؤسسات المجتمع المدني في العصر الحديث⁽³⁾.

وعلى المستوى الاجتماعي تستهدف مؤسسات المجتمع المدني تحسين الأحوال والأوضاع داخل النسق الاجتماعي، في محاولة للتقليل من سلبيات النظام الاجتماعي السائد، والعمل على تفعيل المشاركة المجتمعية في تطوير المجتمع في أحد جوانبه، مثل المنظمات والجمعيات التي تهتم بقضايا الرعاية الاجتماعية كالشباب والأطفال والمرأة

(1) - أنظر: شهيدة الباز، دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية، (مجلة أفريقية عربية، مركز البحوث العربية بالقاهرة، المجلد الثالث أكتوبر، 2000) ص 19. كذلك أنظر مقابلة: أحمد شهاب لأفاق: «المبادرة» نجحت في تقييم التحول الديمقراطي في العالم العربي، مركز أفاق للدراسات والبحوث (<http://www.aafaqcenter.com/index.php/post/317>).

(2) - عزت كنج، دور النقابات والعمال في اقتصاد السوق الاجتماعي (ورقة مقدمة لندوة جمعية العلوم الاقتصادية السورية 3/1/2006).

أو المشردين والمعاقين وغيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة⁽¹⁾.

وعلى المستوى الثقافي تساهم المؤسسات المدنية في رعاية ودعم الأنشطة الثقافية والفكرية، ورفع مستوى الوعي العام في المجتمع عبر جملة من البرامج، كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تستهدف القيام بأبحاث ودراسات حول اتجاه محدد، أو الحفاظ على التراث، أو نشر الوعي في قضايا محددة⁽²⁾.

تعبير الاهتمامات السابقة عن مجمل الأنشطة التي توليها مؤسسات المجتمع المدني اهتمامها، وتكرس في سبيلها الكثير من الجهد والوقت في سبيل إنجازها، ويلاحظ أن المفهوم الحديث للتنمية يرتكز على اعتباره جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الثابتة، وجاء في إعلان الحق في التنمية⁽³⁾ أن التنمية هي عملية شاملة تتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وهي تهدف الى تحسين الظروف المعيشية للمجتمع ككل وللأفراد على السواء، ذلك على اساس المشاركة الناشطة والحرية والاساسية في التنمية وفي التوزيع العادل للعائدات⁽⁴⁾.

وفقا للاتفاقات الدولية الحديثة فإن مهمة التنمية لا تقع على عاتق الدولة فقط، وإنما هي مسؤولية عامة يتشارك فيها جميع المواطنين، وعلى الدولة واجب حماية تلك المشاركة وعدم التضييق عليها، فقد تضمنت الاتفاقات مثلا تأكيدا على أن "المشاركة الفاعلة للمواطنين من موقع المسؤولية حيث ان الحقوق تقابلها الواجبات، ومفهوم الواجبات يتعدى مجرد المساهمة في دفع الضرائب الى القيام بمهام اضافية ومباشرة، كالمشاركة في تحقيق التنمية"⁽⁴⁾.

وعليه فإن الحق في التنمية ليست عملية مجزأة او احادية الجانب، وإنما هي عملية شاملة واسعة النطاق تطال كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية

(1) - انظر تعريف البنك الدولي لمصطلح منظمات المجتمع المدني « مجموعة عريضة من المنظمات، تضم الجماعات المجتمعية المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري». (<http://www.albankaldawli.org>).

(2) - الأدوار الثقافية للمجتمع المدني من أجل تعزيز الحوار والسلم في العالم الإسلامي (منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو، الرباط 2013). ص 27-28.

(3) - أنظر: إعلان الحق في التنمية، الصادر من الامم المتحدة عام 1986. (<http://www.un.org/>).

(4) - المصدر السابق.

والثقافية، وهي بهذا اللحاظ مسؤولية مشتركة، فهي واجب على الدولة وحق أساسي من حقوق المجتمع والمواطن.

الكويت.. تفعيل دور المجتمع المدني

توثق حركة نشوء مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج ببداية القرن العشرين، وتحديدًا إلى عام 1919م، حيث انشأ النادي الأدبي في البحرين، وفي العام 1922م أنشأ النادي الأدبي في الكويت، ثم توالى إنشاء المؤسسات الأهلية والمدنية في بقية دول الخليج خلال عقود الستينيات والسبعينيات والثمانينيات.

بالنسبة للكويت فإن النادي الأدبي كان شرارة الأنشطة المنظمة من قبل المجتمع، تلت هذه المبادرة عدد من المبادرات المجتمعية، فأنشأت المكتبة الأهلية عام 1923، وانشأ نادي كتلة الشباب الوطني عام 1938، والنادي الأدبي الثاني عام 1946، ونادي المعلمين عام 1951، والنادي الأهلي عام 1951، والنادي الثقافي القومي عام 1952، وجمعية الإرشاد الإسلامية عام 1952، ونادي الخريجين عام 1954.

وتأسست أول جمعية تعاونية في المدرسة المباركية عام 1941، تلتها أول جمعية تعاونية استهلاكية خاصة لموظفي وزارة الشؤون الاجتماعية عام 1955، وفي عام 1951 شكل العمال الكويتيون نقابة عمالية تتولى مهمة الدفاع عن مصالحهم في مواجهة إدارة شركات النفط العاملة في البلاد.

وتمثل الكتلة الوطنية -الذي مر ذكرها- أول تجمع سياسي مدني تشهده الكويت، وفي مطلع الخمسينيات برزت تنظيمات سياسية نشطة⁽¹⁾ وهي "لجنة الأندية الكويتية" وهي جبهة شعبية قادت الحراك من أجل المطالبة بالديموقراطية والتصدي لشركات النفط الأجنبية، و"حركة القومييين العرب" التي مثلت مجموعة المثقفين الوطنيين واليسار، و"جمعية الإرشاد" وهي امتداد لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، و"حزب البعث" وهو امتداد لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق وسوريا، و"عصبة الديموقراطيين" وهو تنظيم ماركسي.

(1) - لمزيد من التفصيل حول نشأة التنظيمات السياسية في الكويت خلال تلك الحقبة، انظر: فلاح عبد الله المديرس: ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت «1938 - 1975»، (الكويت، دار قرطاس للنشر، ط 1، 1999).

ولم يغفل المشرع الكويتي من الالتفات لهذه الأنشطة، فقررت المادة 43 من الدستور الكويتي على: "حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سليمة مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة".

واستكمالاً للنص الدستوري، فقد صدر القانون رقم (24) لسنة 1962 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام، حيث نصت المادة الأولى من هذا القانون على أن المقصود بالأندية وجمعيات النفع العام: "الجمعيات والأندية المنظمة والمستمرة لمدة معينة أو غير معينة، وتتألف من أشخاص طبيعيين واعتباريين، بغرض آخر غير الحصول على ربح مادي، وتستهدف القيام بنشاط اجتماعي، أو ثقافي أو ديني، أو رياضي".

وتم تعديله بموجب القانون رقم (28) لسنة 1965، ثم طرأ عليه تعديل آخر بالقانون رقم (75) لسنة 1988، تلاه تعديل بالقانون رقم (14) لسنة 1994، والذي منح لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الصفة الإشرافية على عمل الجمعيات الأهلية، كما نص على وجوب حصول الجمعية على إذن مسبق للإشهار من الوزارة، ومنح الأخيرة حق التوجيه والإشراف الفني على مشروعات هذه الجمعيات.

في عام 1989 صدرت وثيقة "بناء الإنسان الكويتي"، والتي ركزت على أهمية تشجيع ودعم وتنظيم الجهود الذاتية والتطوعية التي يقوم بها الأفراد وجمعيات النفع العام في مجال توفير وتطوير خدمات تنمية المجتمع في كافة المجالات، كما أكدت على أهمية دعم الحركة التعاونية وتطويرها ليس فقط بصفاتها نشاطا اقتصاديا، وإنما أيضا باعتبار التعاون ركيزة من ركائز بناء المجتمع.

وفي عام 2001 صدر مشروع "استراتيجية التنمية بعيدة المدى"، والتي اشارت للمرة الأولى إلى مسمى المجتمع المدني، واعتبرته ضمير المجتمع الذي يعمل على المراقبة والتوجيه والتوعية، كما أكدت على دور المجتمع المدني في تعزيز الهوية الوطنية للمجتمع، والمساهمة في نشر قواعد السلوك القويم ومواجهة الظواهر السلبية والتطرف، وتعزيز ثقافة التسامح.

اعتنت الوثائق السابقة بمعالجة نظرية لمفهوم ودور المجتمع المدني، وحاولت أن ترسم طريقا نحو تعزيز وتطوير هذا المفهوم في المجتمع الكويتي، وهو الأمر الذي تكرر مع وثيقة برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي العاشر للأعوام (2006/2007-2003/2004)، و وثيقة الخطة الخمسية (2010/2011-2006/2007)، والتي حاولت من جهتها تعزيز الدور

التموي للمجتمع المدني في الكويت، وتنشيط مشاركته على المستويين الدولي والإقليمي.

نشاط المجتمع وقلق الدولة

على الرغم من التشريعات والوثائق التي استعرضناها في الاسطر السابقة، إلا أن ثمة تصور سلبي يتنامى في الدول العربية بصفة عامة، وفي الكويت بصفة خاصة -بصفتها محل البحث- لا يمكن إغفاله تجاه فاعلية ونشاط مؤسسات المجتمع المدني، ينطلق هذا القلق من افتراضات قبلية بتضاد حتمي بين "المجتمع والدولة"، وانهما يقعان على طرفي نقيض، على اعتبار أنه كلما اتسعت أنشطة مؤسسات وهيئات المجتمع فإن ذلك سيكون بالضرورة على حساب تقليص سلطة الدولة وصلحاياتها، لذا نجد تحسسا مبالغ فيه عند انطلاق الأنشطة غير الحكومية، لا سيما إن تعلق هذا النشاط بقضايا سياسية أو حقوقية أو اجتماعية.

إن مرد هذا التصور هو غياب آلية تنظم مساحات العمل بين المجتمع والدولة، فتظل أغلب الأنشطة محل تشابك وصدام بين الطرفين، فلا منظمات المجتمع المدني تقبل بمصادرة أنشطتها وتقليص دورها ولا الدولة تسمح بتوسع أنشطة تلك المنظمات خشية ممن أن تطال سلطتها وتقلص من هيمنتها.

وتزداد حدة التوتر مع بروز حركات احتجاجية تعزي السلطة أسبابها إلى وجود بؤر نشطة وحيوية تغذي تلك الاحتجاجات وترعاها، فتتوجه مباشرة إلى التعاطي الامني مع مؤسسات المجتمع المدني، لتعلق أنشطتها، كما حدث في عام 1959 حين أصدرت السلطة الكويتية قرارا يقضي بإغلاق كافة الأندية والصحف⁽¹⁾، أو تستبدل مجالس اداراتها بأخرى جديدة موالية للسلطة⁽²⁾، أو كما كرس القانون رقم

(1) - في عام 1959 عقدت حركة القوميين العرب مهرجانا في ثانوية الشويخ للاحتفال بمرور سنة على تأسيس الجمهورية العربية المتحدة، أي الوحدة بين مصر وسورية. وألقيت خلالها خطاباً حماسية داعمة للوحدة ومننددة «بالأنظمة الرجعية»، بما فيها الكويت، الأمر الذي دفع السلطة إلى اتخاذ قرار بإغلاق كافة الأندية والصحف، انظر في هذا المجال: نور الدين بن الحبيب حجلوي: تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي 1952 - 1971، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003) ص 204 - 206. كذلك أنظر: خلدون النقيب، صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت، (بيروت: دار الساقى، ط 1996، م 1) ص 33.

(2) - يحق وفقاً للباب الخامس من القانون رقم 24 لسنة 1962 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام. لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، للوزير أن "يعين بقرار مسبب مجلس إدارة مؤقت يتولى اختصاصات مجلس الإدارة بدلا من حل الجمعية أو النادي إذا كان ذلك في مصلحة الأعضاء والأهداف الاجتماعية للمجتمع".

24 لسنة 1962 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام قيودا على عمل منظمات المجتمع المدني⁽¹⁾، وهي قوانين تسعى لوضع أنشطة وفعاليات المجتمع تحت مجهر الرقابة اللصيقة والمستمرة.

تبريد التوترات الدائمة بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة لن يحقق أي تقدم ملموس إلا عبر تعيين آلية واضحة للعلاقة بين الجانبين، فالدولة إذا تضخمت وتوسعت ومنحت نفسها حق التدخل في كل خصوصيات المواطن وأنشطة المنظمات المدنية، سوف تتحول تلقائياً إلى عبء ثقيل على المواطنين. علما بأن الدولة مهما بلغت من مكنة مادية فإنها لن تتمكن من ملاحقة المتطلبات المتجددة والمتسارعة للمجتمع، الأمر الذي يرفع من ضرورة انخراط المؤسسات المدنية في الأعمال التطوعية بكل مجالاتها، واعتبارها شريكا رئيسا في عملية التنمية للاستفادة مما تكتنزه من موارد بشرية ومادية وخبرات.

التوصيف والإجراءات المنتظرة

من خلال الاطلاع التفصيلي على الوثائق السابقة، ونظرة على طبيعة و واقع عمل ونشاط مؤسسات المجتمع المدني في الكويت، يمكن أن نسجل عدد من الملاحظات المهمة في سياق رصد حالة وتطور المجتمع المدني في الكويت، والاجراء المناسب لتجاوزها، وذلك بعرض موجز:

أن جميع الوثائق السابقة (طويلة المدى، ومتوسطة وقصيرة المدى) ظلت حبيسة البيروقراطية، ولم تتحول إلى مشاريع عمل على أرض الواقع، وصارت أقرب إلى الثقافة العامة منها إلى كونها برنامج عمل ينعكس على وضعيات المجتمع المدني وتعزيز دوره كشريك أساسي في العملية التنموية ونهضة البلاد، الأمر الذي يعكس حالة القلق المتفشى في الدولة من تمدد التنظيمات المجتمعية، بل والعمل على اعاقه تطورها بالأنظمة المتكلسة والجامدة.

الاجراء: يجب على الدولة أن تبادر بجميع أجهزتها التنفيذية والتشريعية وبمعاونة

(1) - يسمح الباب الخامس من القانون رقم 24 لسنة 1962 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام. لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، لوزير الشؤون أن يصدر قراراً بحل الجمعية، من دون حاجة إلى صدور حكم قضائي، إذا "خرجت عن أهدافها أو ارتكبت مخالفات جسيمة لنظامها الأساسي".

مؤسسات المجتمع المدني إلى رسم خارطة طريق لتذليل كل العقبات التي تعيق انتقال النظريات إلى برامج عمل، من خلال تذليل العقبات الادارية والمؤسسية البيروقراطية، وتحفيز الجهات المعنية لاستكمال منظومة التشريعات والإجراءات ذات الصلة بعمل هذه المؤسسات المدنية.

تعدد المرجعيات التشريعية التي تركز عليها المنظمات والجمعيات المدنية في الكويت، فيعضها نشأ بمرسوم أميري مثل الامانة العامة للأوقاف ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وأخرى نشأت بقرار من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مثل النقابات العمالية واتحاد الصناعات الكويتية، ومنها نشأ وفق قانون الجمعيات التعاونية، أضف لذلك أن أغلب هذه القوانين لا تواكب التطورات والمستجدات التي طرأت على المجتمع، والادوار الاضافية التي تقوم بها مؤسسات المجتمع في الوقت الراهن.

الاجراء: لا شك أن تعدد المرجعيات لا يخدم تطور عمل المؤسسات المدنية، الامر الذي يستدعي اعادة النظر في بعض التشريعات ذات الصلة بعمل المجتمع المدني الكويتي مثل: قانون رقم 24 لسنة 1962 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام، وقانون رقم 38 لسنة 1964 في شأن العمل بالقطاع الأهلي، وقانون رقم 42 لسنة 1978 بشأن الهيئات الرياضية، وقانون رقم 224 لسنة 1979 في شأن الجمعيات التعاونية. والسعي لتطويرها والعمل على التخفيف من القيود أمام انشاء وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني.

أن جميع الوثائق أغفلت معضلة وجود مؤسسات مدنية تقع خارج نطاق مرجعية التنظيم القانوني في الدولة، وهي الجمعيات والتنظيمات السياسية، والتي تمارس دورا لا يستهان فيه في عملية توجيه الافراد، والتأثير عليهم، بل يمكن عددها الاكثر نشاطا في المجتمع، إما لاعتبار أن هذه المؤسسات سياسية وخارجة عن أنشطة المجتمع المدني، أو محاولة لتجنب اضرار صفة قانونية للعمل السياسي المنظم.

الاجراء: إن بقاء هذه التنظيمات خارج أطر القانون يشكل أحد نقاط الضعف في التجربة المدنية الكويتية، الأمر الذي يستدعي الجرأة في تفكيك هذه الاشكالية، إما عن طريق الاقرار بأنها أحزاب سياسية تستهدف المشاركة في السلطة واصدار قانون خاص بتنظيم الأحزاب السياسية، أو باعتبارها مؤسسات سياسية أو منظمات ضغط من أجل التغيير ومنحها ترخيص كجمعيات سياسية. لا سيما وأن الواقع يشهد انخراط نسبة لا بأس بها من الجمعيات والمنظمات المدنية الكويتية في نشاطات سياسية سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

غياب ضوابط عادلة تحدد مسار المنح والإعانات السنوية لمؤسسات المجتمع المدني، فبعض الجمعيات تحصل على معونات سنوية ثابتة ومستقرة، وأخرى تحرم من الحصول على أي دعم مماثل وتعتمد بشكل كامل على الاشتراكات السنوية لأعضائها او على تبرعات بعض التجار، كما تتفاوت حجم المخصصات من جهة لأخرى.

الاجراء: كحل لهذه الاشكالية نقترح التأسيس لشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بحيث يلزم القطاع الخاص بالقيام بدوره الوطني من خلال دعم الأنشطة والبرامج الاجتماعية بالتنسيق مع المنظمات المعنية، ومن جهة أخرى يلزم على المؤسسات المدنية البحث عن مصادر دخل بديلة تحافظ على استقلاليتها المالية ولا تكون مرهونة لمقررات الآخرين، من قبيل تقديم الاستشارات والخدمات بمقابل مادي يدعم مشاريعها ويضمن استمرارها.

تعثر جهود تفعيل دور المجتمع المدني بالصورة التي تليق بدولة تمتلك امكانيات بشرية ومادية هائلة، وتوقف الابداع في العمل التطوعي، وانتظار الدعم والمبادرات الحكومية لتحريك المياه الراكدة، فالنضال المدني في الكويت فقير الى درجة كبيرة لتحرير نفسه من الرقابة الرسمية وخصوصا في السنوات الاخيرة على الرغم من زيادة عدد المؤسسات المدنية، حيث تغيب اي مبادرات لنزع الحق في العمل المدني والمشاركة في التنمية التي اقترتها الامم المتحدة فضلا عن كونها حق اصلي للمجتمع غير قابل للمساومة لا سيما في عصر العولمة.

الاجراء: على المؤسسات المدنية في الكويت ضرورة فتح قنوات اتصال تتفتح من خلالها على التجارب المماثلة في العالم، والاشتراك بمشاريع مع منظمات المجتمع المدني في العالم، ونقل الخبرات والتجارب، والتنسيق في المبادرات المماثلة لا سيما ذات الصبغة الكونية مثل حقوق الانسان والديمقراطية ونشر السلام العالمي. ويسبقها العمل على إيجاد موثيق شرف تحدد "أخلاقيات العمل المدني بين المنظمات الدولية"، من قبيل الاستقلال الذاتي، واحترام الخصوصية المحلية.

ضعف التوعية الاعلامية والتربوية بضرورة الانخراط في الأنشطة التطوعية، وعزوف المواطنين عن الانخراط في العمل المدني، وعلى الرغم من عناية المشرع بتنظيم عمل هذه المؤسسات، وصدور وثائق لاستراتيجية التنمية، إلا ان الدولة والمجتمع قصرا كثيرا في التسويق لأهمية المجتمع المدني، بما خلق لدينا جيل لا يعبأ كثيرا بمثل هذه الاعمال ولا يدرك اهميتها، ويعود ذلك داخليا إلى افتقار العديد

السيرة الذاتية

المؤهل العلمي

بكالوريوس في الشريعة الإسلامية

العمل المهني والعام

- مستشار بلجنة الدفاع عن حقوق الانسان بمجلس الامة الكويتي للعام 2006.
- رئيس الفريق الكويتي للمبادرة العربية للإصلاح.
- باحث في مركز الخليج للأبحاث.
- عضو في إدارة تحرير مجلة الكلمة البحثية.

مؤلفاته

- المجتمع المدني والدولة المعاصرة.. الخليج مثالا.
- الحداثة المغلولة.. مفارقات الدولة والمجتمع في الخليج والجزيرة العربية. (الكتاب الفائز بجائزة الدولة في العلوم السياسية 2011).

من أبحاثه المنشورة

- نحو تناول علمي لمفهوم العولمة.
- تطور مشروع التغيير الإسلامي ونظرة نحو المستقبل.
- إعلام ما بعد العولمة.
- تأثير العولمة على وضعيات المرأة المسلمة.
- الدين والدولة المدنية.

من المؤسسات لرؤية واضحة في عملها، وخارجيا يعود إلى التجاهل الرسمي أو الاستهانة الخفية بالدور التنموي للمؤسسات المدنية.

الاجراء: يضع الوضع السابق مسؤولية مشتركة على كاهل المنظمات من جهة لتحفيز الجمهور على الانخراط في العمل التطوعي، والعمل على تعميق الوعي الاجتماعي والسياسي لدى التكوينات التقليدية القبلية او الطائفية لتتخطى تدريجيا في إطار المؤسسات المدنية، فهي البديل عن الانتماءات التقليدية المذهبية والطائفية والقبلية في الدولة الحديثة. من جهة أخرى على الدولة أن تعيد النظر في المكانة والدور الحيوي الذي تلعبه المنظمات في كل دول العالم المتقدم بما يعزز من شعور المواطنين بأهمية مكانتهم لو انخرطوا في الشأن العام.

الخلاصة

من المؤكد أن تجربة المجتمع المدني في الكويت تتقدم على نظيراتها في بعض الدول العربية ودول الخليج، لكنها وكما مر تعاني من جملة معوقات أدت في مجملها إلى ضعف مساهمة المجتمع المدني الكويتي في عملية التنمية، ولا شك أن المواطنة لا تكتمل من دون اسنادها بمبدأ المشاركة المتساوية في الحقوق والواجبات. فأحد مقومات قوة الدولة المعاصرة اليوم هو وجود نظام سياسي مستقر والى جانبه مجتمع مدني حيوي ومنتج في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية.

لقد دفع المجتمع الكويتي ثمناً باهضاً بسبب انعدام الثقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع، وتقاسم الجميع خسارة فادحة سواء على مستوى تعطل التنمية، أو على مستوى عزوف الكفاءات الوطنية عن دائرة الفعل والتأثير، وبدا واضحاً أن الطبقة السياسية تفتقر القدرة على التقدم في مسارات الإصلاح بمفردها. بما يتطلب تحسين ظروف العلاقة بين مؤسسات المجتمع والدولة لخدمة عملية التنمية في الكويت، على افتراض أن المشاركة هي رافد أساسي من روافد التنمية.

لذا يبدو ضروريا إعادة تأسيس المجتمع المدني في الكويت على مبدأ الشراكة الوطنية، واطلاق يد الانشطة الجمعية من خلال مبدأ الثقة بتوجهات وميول المواطنين، وزرع روح المسؤولية في نفوسهم ليساهموا بتلقائية في الفعل الاجتماعي من خلال مؤسسات محررة من القيود والكوابح. فثمة حاجة ملحة لانخراط الجميع في الفعل الاجتماعي كبوابة آمنة للتغيير، واسهاما إيجابيا في الحياة المدنية المعاصرة



د. دخديجة عبد الهادي المحميد

المجتمع المدني في الكويت تحديات وحلول

أسئلة البحث:

ما هي المعوقات التي تحدّ مؤسسات المجتمع المدني في الكويت من القيام بدورها في تحقيق التنمية السياسية والاجتماعية والقانونية والذاتية بشكل فعال؟ وما هي الحلول الممكنة لرفع هذه التحديات والمعوقات؟

هدف الدراسة:

رصد المعوقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في الكويت في مشاركتها لتحقيق التنمية بشتى حقولها. مقترحات وحلول لتذليل هذه المعوقات والنهوض بأدوار مؤسسات المجتمع المدني.

التعريف:

التطوع:

هو عمل غير ربحي لا يقابله أجر معلوم، يقدم عليه المتطوع بمحض إرادته الذاتية لخدمة الآخرين وحل مشاكلهم والدفاع عن حقوقهم بدافع إنساني صرف قد تحركه إرادة نيل ثواب الله سبحانه ورضوانه.

المجتمع المدني:

تنوعت وتعددت تعريفات المجتمع المدني، وسنعمد تعريفا يتجنب الخلط بين

المفهوم وتجسده من ناحية ومن ناحية أخرى يجمع العناصر المشتركة بين التعريفات المتعددة التي ساهمت في تحديد المفهوم:

((فهو ما يشتمل على العديد من المكونات التي تنشأ لخدمة المصالح أو المباديء المشتركة لأعضائها، من بينها: المؤسسات الإنتاجية والطبقات الاجتماعية والمؤسسات الدينية والتعليمية والنقابات العمالية والاتحادات المهنية والروابط والأحزاب السياسية والنوادي الثقافية والاجتماعية، وهي روابط ومؤسسات اختيارية يدخلها الأفراد طواعية إذ لا تقوم عضويتها على الإكراه، وتتمتع بالاستقلالية من النواحي المالية والإدارية والتنظيمية عن الدولة لتجسد قدرة أفراد المجتمع على تنظيم نشاطاتهم بعيدا عن الدولة))1.

المقدمة

وجود المجتمع المدني وقوة تأثيره بلا شك ترتبط بمنظومة القيم للبيئة التي تنشأ فيها مؤسساته الفاعله. ففي مجتمعات الديمقراطية الليبرالية التقليدية تعبر مؤسسات المجتمع المدني عن الحرية الشخصية والمسؤولية الفردية لأعضائها في تنظيم جهودهم بشكل طوعي وجمعي بما لديهم من معارف وإمكانات لتشكيل مصائرهم الخاصة ولمساعدة وخدمة الآخرين تعصيذا لعمل الأجهزة التنفيذية في الدولة. هذا بينما المفهوم الهيجلي يقرر أبعادا سلبية لمفهوم المجتمع المدني وينعته بالأناية في مقابل الإيثار المعزز في إطار كل من الأسرة والدولة. أما الماركسيون والشيوغيون فإنهم يربطون المجتمع المدني بالهيكل الطبقي غير المتكافئ والمظالم الاجتماعية، فيعملون على التخلص منه أو تقليصه بالتوسع في قوة الدولة ودورها التنظيمي.

بين هذا وذاك تميزت المجتمعات الإسلامية سابقا بما يسمى "المجتمع الأهلي" وهو كيان يوازي في مفهومه المجتمع المدني الحديث من حيث الدلالة على استقلالية المجتمع عن الدولة، شكلته قيم الشعور بالمسؤولية والعطاء والإحسان والإيثار ذات الارتكاز العظيم في وجدان المجتمع الإسلامي حيث أنها قيم نابعة من آيات القرآن الكريم والأحاديث الشريفة وسيرة آل البيت عليهم السلام وصحابة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم. تشكيلات المجتمع الأهلي كانت تتسم في شكلها وتكوينها بالطبيعة البسيطة والبعيدة عن التعقيد، كأهل الحرف والصنائع وشيوخ القبائل والعشائر ومؤسسات الوقف المستقلة التي أقامها الناس بعطائهم. وتطور الحياة السياسية والاجتماعية في بلاد

المسلمين وتغيّر أشكال الحكم وأنماط الحياة فيها تطورت مؤسسات المجتمع الأهلي إلى مؤسسات مجتمع مدني تسعى ليكون دورها ليس فقط مقتصر على الخدمات الاجتماعية ورعاية الفقراء والمحتاجين، بل ليتسع ليشمل المشاركة في التنمية الشاملة.

المجتمع المدني في الكويت

المجتمع الكويتي من خلال قيم التعاون والتسامح وحب الخير والتكافل العميقة في مخزونه النفسي والاجتماعي قد أنشأ قديماً ما يسمى بمنظمات المجتمع المدني الطارئة، بعضها قد أقامها لتنمية المجتمع كمجالس التعليم التي أقيمت في معظم الأحياء و تولى تعليم القراءة والكتابة فيها كل من المطوعة والملا، المطوعة (سيده متدينة) تتولى تعليم البنات في بيتها، و الملا (إمام المسجد) يقوم بتعليم أبناء الحي الذكور في المسجد. والبعض الآخر من هذه المؤسسات الطارئة قامت للتصدي لأزمات هددت وجود البلد وأمنها كتجمع المحسنين الذي تصدى لتوزيع الطعام والكساء للفقراء والمحتاجين الذين هاجروا إلى الكويت من الجزيرة العربية وبلاد فارس في أزمة الهيلق في سنوات من القحط والمجاعة مرت على بلدانهم (1868م-1871م)، ومثال ثاني يتجسد في توحيد أهل الكويت في بناء سور الكويت (شهر رمضان 1919م) بهمة عظيمة مكنتهم من بنائه كاملاً في شهرين وذلك ليحميهم من هجمات الغزاة الطامعين ويحفظ لهم استقرار بلدهم، ومثال ثالث يرسم تأزر أهل الكويت لنجدة بعضهم بعضاً طواعية في عام الغرق (سنة الهدامة) عام 1934م لما هطلت الأمطار بغزارة بالغة فأغرقت الناس وهدمت البيوت، فانتشلوا الغرقى وأووا من تهدمت بيوتهم.

ثم تطور تشكيل مؤسسات المجتمع المدني بإنشاء الجمعية الخيرية عام 1919م، وهي أولى مؤسسات المجتمع المدني ذات الشكل الحديث، أسسها فرحان الفهد الخالد الخضير لتباشر المهام الخيرية المحددة في رسالتها، ثم توالى وتعدد إنشاء المؤسسات التطوعية الثقافية والأدبية والاجتماعية، فبلغ عددها حتى عام 1958م تسعة قبل استقلال الكويت. في عام 1959م تم حظر جميع الأنشطة الثقافية، وجميع الأندية والمؤسسات الشعبية.

بعد استقلال الكويت عام 1961م وبعد صدور قانون جمعيات النفع العام عاد تكوين المؤسسات الاجتماعية والثقافية التطوعية، فأشهرت جمعية المهندسين الكويتية كأول جمعية نفع عام بعد الاستقلال وذلك في تاريخ 1962/11/20م. وتوالى بعد ذلك إنشاء جمعيات النفع العام والنقابات والأندية والمبرات والمسارح حتى بلغ عددها بموافقة

مجلس الوزراء على إنشاء جمعية الإعلام والاتصال في سبتمبر 2011م واحد وتسعين جمعية.

أما الأحزاب السياسية والتي هي التعبير الأبرز لمؤسسات المجتمع المدني للمشاركة المباشرة في الساحة السياسية للمجتمعات الديمقراطية فهي إلى الآن في المجتمع الكويتي غير مقننة بقوانين تفصيلية. المادة 43 من الدستور الكويتي لعام 1962م قد نصت على ما يلي " حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة " .

وقد وضحت هذه المادة في المذكرة التفسيرية للدستور بما يلي:

" تقرر هذه المادة (حرية تكوين الجمعيات والنقابات) دون النص على (الهيئات) التي تشمل في مدلولها العام بصفة خاصة الأحزاب السياسية، وذلك حتى لا يتضمن النص الدستوري الإلزام بإباحة إنشاء هذه الأحزاب، كما أن عدم إيراد هذا الإلزام في صلب المادة ليس معناه تقرير حظر دستوري يقيد المستقبل لأجل غير مسمى ويمنع المشرع من السماح بتكوين أحزاب إذا رأى محلاً لذلك، وعليه فالنص الدستوري المذكور لا يلزم بحرية الأحزاب ولا يحظرها، وإنما يفوض الأمر للمشرع العادي دون أن يأمره في هذا الشأن أو ينهاه " .

إلا أن عدم إشهار التنظيمات السياسية لم يمنع وجودها الفعلي على أرض الواقع من خلال القوى والتيارات السياسية المنظمة والفاعلة بشكل تتعامل معه الدولة تعاملًا محسوبًا وفق موازين القوى المؤثرة في البلاد، وقد تجلّى ذلك في السنوات الأخيرة من خلال المحاصصة التي حرصت عليها الحكومات في اختيار وزرائها، وأيضاً بعنايتها بالاستشارات التي تتواصل بها مع رموز القوى والتيارات لتستشف من خلالها مواقفها وآرائها تجاه القضايا الجدلية والحساسة.

تحديات تفعيل دور المجتمع المدني في الكويت

التحديات السياسية:-

تتحمل الدولة و سياسيتها المسؤولية الرئيسية في توفير المناخ الملائم لتربية المواطن وتوجيه الجماعات الناشطة والمؤسسات نحو المواطنة الفعلية التي تتبع من

المشاركة وتجسيد الشراكة في قضايا حقوق الإنسان والتنمية وبناء المجتمع وتطوره، فالكويت كبقية المجتمعات الخليجية ما زالت محكومة بمنطق الراعي والرعية، وهو منطق لا يوازن في الواقع العملي بين حقوق المواطن وواجباته تجاه وطنه، إذ يرجح جانب الحقوق والأخذ والعطاء من الوطن أكثر مما يؤسس للتحرك في الانبعاث الذاتي لأداء الواجبات المدنية والسياسية تجاهه، وهذه صورة من صور القصور في مفهوم المواطنة الذي يحصرها بالشراكة والمشاركة في بعض المجالات الاجتماعية والخدماتية، ولا يتعداها إلى مجالات الفعل الانتاجي والفعاليات السياسية الديمقراطية.

العمل التطوعي لمؤسسات المجتمع المدني كغيره من الأعمال الأخرى في أي مجتمع كان، من حيث أنه قد تطوله العوائق الناشئة من الظروف السياسية في حالة تعارضه مع مصالح النخبة الحاكمة في بلده، أو في حالة تعرض السلطة الحاكمة لضغوط خارجية.

التحديات الاقتصادية:-

ضعف الموارد المالية لمؤسسات المجتمع المدني مما لا يعينها لإقامة مشاريع تطوعية كبيرة تسهم بشكل نوعي وفعال في تنمية المجتمع.

عدم كفاية الدعم المالي لهذه المؤسسات التطوعية من قبل المواطنين والمتطوعين يقلص من طموحات التوسع والاستدامة في تنفيذ فعاليتها وبرامجها وأنشطتها، ويحد أحيانا من عدد العاملين لديها في تحقيق أهدافها.

التحديات القانونية:-

ونعني بها البيئة التشريعية التي تعمل مؤسسات المجتمع المدني داخل محيطها. فسداتير دول مجلس التعاون الخليجي رغم اعترافها بوجود مؤسسات المجتمع المدني وأهمية هذه المؤسسات إلا أنها تقنن العديد من القيود التي تفقد هذا الاعتراف مضمونه وأهميته، وأهم هذه القيود ما يلي:

القوانين المتعلقة بإنشاء هذه المؤسسات المدنية تضع شروطا صعبة وإجراءات معقدة قد تأخذ فترة طويلة تُعد بالسنوات لتأسيسها واعتراف الدولة بها.

وأيضا في حين غياب النص التفصيلي الذي يقنن قيام الأحزاب السياسية - التي هي من أكثر مؤسسات المجتمع المدني تعبيراً عن مبدأ التعددية والديمقراطية في

المشاركة المباشرة في صنع القرار السياسي المدني مع جهاز الدولة - فإن قانون عمل مؤسسات المجتمع المدني يحظر عليها ممارسة الأنشطة السياسية حتى ذلك الذي يتعلق بالقضايا المدنية والتنمية التي هي معنية بها.

بمقتضى القانون المنظم لعمل هذه المؤسسات تتدخل الدولة في عملية اختيار مجلس إدارتها، وتملك الحق في حلها وتعطيل عملها مما ينتقص من استقلاليتها وحريتها في اتخاذ القرار.

القيود القانونية المفروضة على وسائل ومصادر التمويل تسهم في ضعف القدرة المالية لمؤسسات المجتمع المدني.

التحديات الثقافية والاجتماعية:-

ضعف الوعي لقيمة العمل التطوعي وأهميته في بناء وتطوير الفرد والمجتمع، مما يقلل من الإقبال على عضوية المؤسسات المدنية، ويؤدي إلى عزوف حتى بعض أعضائها عن المشاركة العملية في برامجها وأنشطتها، ولذلك أثره السلبي في تحقيق أهدافها وطموحاتها.

عدم نضج الثقافة المؤسسية في العمل الاجتماعي الجماعي تحصر الإدارة والتخطيط ورسم سياسة العمل في كثير من مؤسسات المجتمع المدني بأفراد معينين دون الأخذ بضرورة إشراك سائر الأعضاء كما يقتضي العمل المؤسسي في صناعة القرار.

غياب القدرة الاحترافية وانتشار الأمية الإدارية في ممارسة وإنجاز العمل المؤسسي بشكل سليم لدى كثير من المتطوعين مما يؤثر في كم ونوع الإسهامات الفعالة للأعضاء.

ثقافة التنافس تطغى على ضرورة التعاون والتكامل فلا تستجيب وزارات الدولة المعنية عندما تطرح عليها الجمعيات والنقابات خططها وبرامجها ومقترحاتها التي تتسجم مع توجه الوزارة.

وأيضا غلبة روح التنافس قد أضعفت التنسيق والتكامل في الأدوار والأعمال فيما بين مؤسسات المجتمع المدني، فلم تتمكن من استثمار تنوعها في الإمكانيات ومجالات الإفادة والعطاء في تحقيق أهدافها المشتركة.

التحديات الذاتية:-

الكثير من مؤسسات المجتمع المدني لا ينتهج مسلك التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى في تحقيق رؤيته التنموية والخيرية، فلا يوفق نتيجة لذلك في رسم الخطط السنوية الواضحة الأهداف وإقامة البرامج الفعالة والمؤثرة.

بعضها قد تحوّل إلى آلية للتعبير ولخدمة مصالح طائفة أو قبيلة أو تيار سياسي معين، منحرفاً عن الأهداف الوطنية في خدمة الوطن وكافة المواطنين.

ضعف التنسيق مع نواب البرلمان كقوة تشريعية تحتاج أن تلامس هموم المواطنين من خلال مقترحات تشريعية وبدائل تقدمها مؤسسات المجتمع المدني على أساس احترافي مدروس.

عدم الاهتمام بالجانب الإعلامي وضعف التغطية الإعلامية التي تعرّف المواطنين بأنشطة وبرامج وأهداف وإنجازات هذه المؤسسات، وبالنتيجة تقنعهم بأهمية العمل التطوعي، لذا تضعف مشاركتهم ويتقلص دورهم فيها.

أغلب مؤسسات المجتمع المدني لا يعتني بإعداد وتطوير خط ثان وثالث من القيادة على أساس من المنهجية العلمية في إعداد قادة المستقبل، ما يؤدي إلى ضعفها في مسيرتها المستقبلية نحو أهدافها، ويعرضها لمخاطر الوصول إلى التوقف.

مقترحات وحلول

الانجاز في تجديد البنية الثقافية للمجتمع وتأصيل المفاهيم الديمقراطية فيها وفق المستجدات المحلية والإقليمية والدولية يسهم بشكل حقيقي وتبادلي على مستوى القيادة والمواطنين في الحلول العميقة وطويلة الأمد، فالديمقراطية لا تنحصر بأصوات الناخبين في صناديق الاقتراع، والتنافس على حيازة السلطة السياسية، وإنما هي في معناها الجوهرى تحقيق الشراكة الحقيقية للمواطنين في اتخاذ القرارات ورسم السياسات التنموية من خلال تنظيمات مدنية مؤسسية غير حكومية. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 1999 في تقريره المتعلق بالتنمية البشرية قد طرح السعي إلى أمم متحدة أوسع نطاقاً لإتاحة تمثيل المجتمع المدني فيها. هذا وقد وسعت الأمم المتحدة من مفهوم التنمية البشرية كثيراً، فالتنمية هي تنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس، وتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لتحقيق قفزة نوعية قياساً لمرحلة سابقة، أما التنمية

من أجل الناس فهي تعني العمل على توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققه توزيعاً عادلاً، وأن تكون التنمية بواسطة الناس فذلك يعني اعطاء كل فرد فرصة المشاركة في التنمية. هذا التطور الثقافي من شأنه أن يحول مؤسسات المجتمع المدني من "مواقف الاحتجاج" إلى "مبادرات بالاقترحات" ومن "قوى اعتراض" إلى "فعاليات اشتراك". ويجعلها لا تقف في دورها التطوعي على التوجه الخيري الذي هو علاقة مباشرة بين مانح ومتلق كمساعدة بشكل مباشر ومؤقت، بل ستتجاوز ذلك إلى التوجه التنموي بمضمون التمكين الذي يقدم فيه المانح للمتلقي التعليم والتدريب والتأهيل ليعتمد على نفسه في الحصول على عمل وتحسين نوعية حياته. على ضوء ذلك ستتركز قناعات العمل بالأصول الديمقراطية داخل المؤسسة نفسها، والإيمان بالتعددية والتنوع والتشارك والتكامل في حراك الدولة والمؤسسات غير الحكومية، وستبادر هذه المؤسسات للتنسيق فيما بينها لتحقيق الأهداف التنموية الاستراتيجية للوطن. وعلى أهمية البناء الثقافي فإنه طويل الأمد في حصاد نتائجه لذا لا نتوقف عليه في إزالة كل المعوقات، فمع السير الجاد فيه نلتفت إلى الخطوات الأخرى اللازمة وهي:

تحسين البيئة التشريعية بتطوير مواد الدستور التي تعني بتعزيز شراكة مؤسسات المجتمع المدني لتكميل دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة وفق مفهومها الأممي الحديث. ورفع المعوقات القانونية والعمل على سن القوانين التي من شأنها تطوير وظائف وأدوار هذه المؤسسات المدنية، والتي من ضمنها الأحزاب السياسية بعد تهيئة الأجواء الثقافية والسياسية المناسبة لإقامتها.

العمل على تكوين مؤسسات المجتمع المدني على أساس رؤى ومشاريع وطنية، وتخليصها من أن تكون وسيلة لتفتيت المجتمع وإضعاف البنية الاجتماعية، وذلك حينما تتجه لتكون تعبيراً لطائفة أو قبيلة أو تيار سياسي محدد.

رفع العوائق المالية بالعمل من جانب المؤسسة التطوعية على إيجاد موارد ذاتية متجددة لبلوغ الاكتفاء الذاتي، هذا إلى جانب السعي لتحصيل شراكة مع شركات القطاع الخاص لتحصيل رعاياتها الاقتصادية في الأنشطة العامة الكبرى والمكلفة. وأيضاً لتشبيك القطاع الخاص تنظيمياً مع مؤسسات المجتمع المدني لابد من استصدار قانون يقضي بإشراك بعض أعضاء في شركات من القطاع الخاص بمقعد أو أكثر في مجالس إدارة هذه المؤسسات.

على المؤسسات أن تعمل لرفع إمكانات وتطوير قدرات الكوادر العاملة فيها إلى مستوى الاحتراف بشكل مستمر، وإعداد القادة منهم بمستوى أهداف المؤسسة، والتعاون

الأثنين 2013/4/29م.

غازي فيصل الربيعان، مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت بين الواقع والطموح من المنظور، المطبعة: بلا، تاريخ الطبع: بلا.

مجتمع مدني - ويكيبيديا، الموسوعة الحرة - /ar.wikipedia.org/wiki
مجتمع مدني

http://www.google.com/url?sa=t&source=web&cd=5&ved=0
CBwQFjAE&url=http%3A%2F%2Fwww.m.ahewar.org%2Fs.asp
26r%3D0&ei=eEAPUuvDKomxrgeW7YFA%3Faid%3D169901
&usg=AFQjCNH-3EVonQMd-6trp4wRsFuQ6cpViv

عبد الله تركماني، المجتمع المدني في العالم العربي - الواقع والمعوقات والآفاق،
2009/4/25م

دينار شيخاني،

http://www.google.com/url?sa=t&source=web&cd=6&
ved=0CCAQFjAF&url=http%3A%2F%2Fwww.green-kurd.
com%2Findex.php%3Foption%3Dcom__content%26view%3Da
3A..&ei=eEAPUuvDKomxrgeW7YFA&usg=%rticle%26id%3D79
AFQjCNFFR19IyAY4aAoSzixW__qhVvDy6cg

السيرة الذاتية

التحصيل العلمي:

الثانوية العامة، القسم العلمي، 1970م.

بكالوريوس في الرياضيات البحتة و التطبيقية، جامعة الكويت، 1974م.

ماجستير في العلوم الاجتماعية السياسية، الحقوق السياسية للمرأة المسلمة،

جامعة سندرلند، سندرلند، إنجلترا، 2001م.

مع المؤسسات التطوعية الأخرى في ذلك. وعلى الحكومة أن تتبنى استراتيجية وطنية لتأهيل وتدريب هذه المؤسسات في مختلف المجالات الفنية والمالية والإدارية من خلال إيجاد حوافز للمشروعات التنموية الناجحة التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدني. وينبغي التواصل الإعلامي مع المواطنين من خلال كافة وسائل الإعلام التقليدي والإلكتروني لتحفيزهم على المشاركة من خلال تعريفهم بإنجازات العمل التطوعي.

المراجع بالتسلسل المشار اليه في البحث

1 د. خديجة عبد الهادي المحميد، " الدور الاجتماعي لمؤسسة المجتمع المدني والمعوقات التي تواجه بعض المؤسسات في تحقيق العمل الاجتماعي "، ورقة عمل مقدمة في ورش عمل الملتقى الثامن الذي أقامته كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت بعنوان " أثر سياسة التنمية للدولة على الأمن الاجتماعي للمواطن " خلال الفترة 27-2012/3/29م.

المصادر

دستور دولة الكويت ومذكرته التفسيرية وأحكام توارث الإمارة واللائحة الداخلية لمجلس الأمة، إصدار مجلس الأمة، يوليو 2001م، دولة الكويت.

د. خديجة عبد الهادي المحميد، " الدور الاجتماعي لمؤسسة المجتمع المدني والمعوقات التي تواجه بعض المؤسسات في تحقيق العمل الاجتماعي "، ورقة عمل مقدمة في ورش عمل الملتقى الثامن الذي أقامته كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت بعنوان " أثر سياسة التنمية للدولة على الأمن الاجتماعي للمواطن " خلال الفترة 27-2012/3/29م.

وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، إعداد كوثر الغانم، منظمات المجتمع المدني في دولة الكويت، الطبعة الأولى، 2005م، دولة الكويت.

زهير عبد الهادي المحميد، " العمل التطوعي قيم وأعباء ونظم "، ورقة عمل مقدمة في ندوة العمل التطوعي ودوره في تنمية المجتمع العربي والإسلامي التي أقامتها الجمعية العالمية الإسلامية للصحة النفسية في القاهرة - جمهورية مصر العربية،

الجمعيات والمنظمات:

عضوة في جمعية حقوق الإنسان الكويتية.

عضوة مؤسسة في حركة التوافق الوطني الإسلامية، 25 ديسمبر 2002م.

عضوة في جمعية المعلمين الكويتية.

عضوة مؤسسة للرابطة الوطنية للأمن الأسري "رواسي"، يونيو 2007م.

عضوة مؤسسة للجنة إنصاف المواطنة الكويتية "إنصاف"، 2008م. وحاليا: رئيسة لجنة إنصاف

عضوة مؤسسة للتجمع النسائي للنهوض بأدوار المرأة "تنامي"، يونيو 2009م.

عضوة مؤسسة لمركز العطاء ومشرفة على نشاطاته في مجال التبليغ والتربية الإسلامية الوطنية لأجيال المستقبل، 2009م.

المؤتمرات والندوات:

المشاركة في مؤتمر "الدور النسائي في تهيئة الأجواء التربوية لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية" الذي كان عنوانه (قنوان دانيه)، أقيم في الفترة: 24 - 26 ربيع الآخرة 1414 هجرية الموافق 10 - 13 أكتوبر 1993م. الجهة القائمة على المؤتمر: اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية / الديوان الأميري / الكويت.

المشاركة في ندوة "مناهج التغيير في الفكر الإسلامي" التي أقيمت في الفترة: 24 - 26 / 1 / 1994م. الجهة القائمة على الندوة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية / الكويت.

المشاركة في المؤتمر الأول حول دور المرأة في التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في محور "رفع الوعي القانوني لدى المرأة"، أقامته كل من الجمعية الثقافية النسائية و مؤسسة الكويت للتقدم العلمي / الكويت في 12 أبريل 1994م.

المشاركة في ندوة "مستجدات الفكر الإسلامي المعاصر الرابعة" في 9 - 11 يناير 1995م. الجهة القائمة على الندوة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية / الكويت.

المشاركة في مؤتمر بكين: المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة للمنظمات غير الحكومية الذي أقيم في بكين / الصين، سبتمبر 1995م.

دكتوراه في العلوم الاجتماعية السياسية، موقع المرأة في النظام السياسي الإسلامي، جامعة سنډرلند، سنډرلند، إنجلترا، 2005م.

الخبرة:

مدرسة للرياضيات في مدرسة اليرموك المتوسطة للبنات من عام 1974م إلى عام 1977م.

مدرسة للرياضيات في ثانوية بيبى السالم للبنات من عام 1977م إلى عام 1979م.

محاضره في الدراسات الفقهية والاجتماعية والسياسية الإسلامية طوال 11 سنة (1978 - 1989) في جمعية الثقافة الاجتماعية.

محاضره في درس أسبوعي منذ عام 1973 و إلى الآن في مختلف مجالات الفكر الإسلامي من فقه و عقيدة و قضايا اجتماعية و سياسية.

حائزة على شهادة معتمدة كمدرسة في مجال تنمية الموارد البشرية بتاريخ 2008/8/28م من معهد كواليتيم للاستشارات الإدارية وذلك حسب معايير الأكاديمية البريطانية لتطوير الموارد البشرية HRD ACADEMY.

المؤلفات/ كتب:

حركة تغريب المرأة الكويتية، الطبعة الأولى في لبنان، 1974م.

مشروع التطبيع مع الكيان الصهيوني (المحور الثقافي)، الكويت، 1996م.

المرأة المسلمة ومتطلبات التنمية والبناء، لبنان، 2000م.

إلى دعاة الخير ورعاة التغيير، الكويت، 2001م.

موقع المرأة في النظام السياسي الإسلامي، 2006م. (النسخة الإنجليزية لرسالتني في الدكتوراه)

موقع المرأة في النظام السياسي الإسلامي، 2007م. (النسخة العربية لرسالتني في الدكتوراه)

المشاركة في مؤتمر ”شركاء في المشاركة“، مدرسة الحملة الإقليمية النسائية، المعهد الديمقراطي الوطني بالتعاون مع اللجنة النسائية للجمعية الاقتصادية الكويتية و الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية في الكويت، مدينة الكويت، 9/25 - 2005/9/28م.

إعداد و تقديم ورقة عمل في المؤتمر الإقليمي للجنسية المقام في البحرين تحت شعار ((المواطنة الكاملة للمرأة))، و ذلك في الفترة من 10 - 11 يناير 2007م.

المشاركة بورقة عمل بحثية في الاحتفالية التي أقامتها شبكة المرأة الكويتية ليوم المرأة الكويتية (الاثنين -14 الأربعاء 16مايو 2007م)، عنوان البحث: ((آليات العمل من أجل تحصيل دعم التيارات السياسية لتمكين المرأة من المناصب القيادية في الدولة ومؤسسات المجتمع المدني)).

إعداد تقديم ورقة عمل في مؤتمر التآزر الوطني الذي أقامته ”تنامي“ في الكويت، وعنوان البحث: ”النهوض بأدوار مؤسسات المجتمع المدني“ مساء الثلاثاء 27 ربيع الأول 1430 هجرية الموافق 2009/3/24م.

المشاركة بورقة عمل بحثية في حلقة نقاشيه عقدتها ”تنامي“ : التجمع الوطني للنهوض بأدوار المجتمع المدني، مع مؤسسات المجتمع المدني مساء الأربعاء 29 من ذي الحجة 1430 هجرية الموافق 2009/12/16“ حول مقترح الإطار العام لخطة التنمية الخمسية لدولة الكويت 2010/2009 - 2014/2013“.

إقامة العديد من الندوات والمشاركة فيها بأوراق عمل من خلال رابطة ”رواسي“ ولجنة ”إنصاف“.

كاتبة مقالات في العديد من الجرائد الكويتية، وحاليا في جريدة الأنباء الكويتية بشكل إسبوعي.

مدربة محترفة في مجالات التنمية البشرية، ومحاضرة في حقول المعرفة الاجتماعية والسياسية، وشؤون التربية الإسلامية.

● العنوان الذي تقدم به في الإعلام الكويتي:

((رئيس الرابطة الوطنية للأمن الأسري ”رواسي“))

((رئيس لجنة إنصاف المواطنة الكويتية ”إنصاف“))

((باحثة في الفكر الإسلامي وناشطة في مجال حقوق المرأة والأسرة))

الباب الثاني

المقالات

- القسم الأول: الشفافية و الحكم الصالح
- القسم الثاني: اهدار الموارد و هموم التنمية
- القسم الثالث: الفساد السياسي و ترشيد الأداء البرلماني
- القسم الرابع: ألوان من الفساد

القسم الأول



الشفافية والحكم الصالح



المؤسسة العسكرية الخليجية تنقصها الشفافية

د. ظافر محمد العجمي

رغم تقلبات الربيع العربي الحادة، فإن الولايات المتحدة وأوروبا تريان أن دول مجلس التعاون ستبقى سوقا واعدة لمبيعاتها من السلاح. وتقول مؤسسة فوركاست انترناشيونال للأبحاث المتخصصة في توقعات الدفاع، إن نفقات الأمن والدفاع في دول الخليج مجتمعة ستبلغ 385 مليار دولار حتى عام 2016. وقد ارتبط استمرار شراء السلاح بغياب الشفافية في المؤسسة العسكرية الخليجية بشكل عام، لأسباب عدة تأتي السرية من المبررات المركزية فيها.

أظهرت التقييمات الحديثة أن العمليات العسكرية المستقبلية ستكون أكثر تعقيدا في شكلها وتمويلها. وأن الأسلحة والصفقات ستكون في مجالات ليست بالضرورة قابلة للانفجار، مثل أجهزة الاتصالات والحرب الإلكترونية والتشويش واختراق الشبكات. مما يعني اتساع حيز المناورة للتدثر بالسرية والتهرب من الرقابة والمحاسبة في مواد مزدوجة الاستخدام.

من المؤسف أن ينجح البعض بربط النبل الوطني بالسرية في العمل العسكري، كفيين السرية لتكون إحدى الديناميات التي تبقوهم خارج القيود، رغم أن السر العسكري لم يعد بعدد الأسلحة وأنواعها ومكان وجودها، بل أصبح في جاهزية وحدات المناورة. كما أن السر العسكري سيتغير بناء على ثورات الشؤون العسكرية المتلاحقة في السلاح والفكر القتالي. وزيادة في الحرص نرى أن الشفافية المطلوبة في العمليات العسكرية هي الشفافية المقننة والمحسوبة بدقة، التي لا تخلق ثغرة أمنية لأجهزة استخبارات الدول الاخرى، بقدر ما تخلق قناة اتصال ومحاسبة حكيمة.

إن المهام الرئيسية للمؤسسة العسكرية هي حماية الدولة من العدوان الخارجي، يضاف الى ذلك حماية الشرعية والمكتسبات الشعبية. وعليه يمكن أن تتحقق جوانب كبيرة من الشفافية عبر تقليل التوسع في تصنيف المعلومات «سري»، وتحويلها الى درجة «محظور»، التي تسمح بتداولها والاطلاع عليها ضمن دائرة صغيرة من المسؤولين عن الأمن القومي داخل السلطات التنفيذية والتشريعية عبر الخطوات التالية:

الثقة والشفافية

1- تصميم هيكل وسلاح وتدريب الوحدات العسكرية لإثبات أنه يتناسب مع صد العدو الخارجي، وليس للقيام بالأعمال الشرطية ومهام مكافحة الشغب.

2 - اختيار مكان وزمان الأحداث العسكرية كبدية سير العمليات والمناورات. فالإعلان عنها يساعد في بناء جسور الثقة داخليا ومع الجيران. وكل ما يحتاجه القائد لتحويل العملية من مناورة الى تنفيذ قتال حقيقي هو كلمة سر واحدة.

3 - إعلان أكبر قدر ممكن من المعلومات عن المؤسسة العسكرية، بنشر محاضر لجان الداخلية والدفاع في المؤسسة التشريعية. وعبر سهولة الوصول إلى القادة العسكريين أو الناطق الرسمي. أو إصدار بيانات بالأحداث، والمناورات والتمارين والعروض العسكرية. بل والاتفاقيات ومبيعات الاسلحة، وتبرير كل صفقة عسكرية نشك في تجاوزها إمكانات الدولة المادية أو إستيعاب رجالنا لنظم التسلح المتقدمة تكنولوجيا فيها.

إن الوصول الكامل للمعلومة يبني الثقة في المؤسسة العسكرية، ويعطي الشرعية للعملية التي تجري. والشفافية تعني الدعم من الحكومة المدنية للجيش، فتخلق بالتبعية الدعم الجماهيري المبني على اقتناع وليس بدافع الغيرة الوطنية فحسب. وعكس ذلك فقدان الثقة في الجيش والتشكيك في قدراته.

بين العسكر والتنمية

يرى البعض أن ذاكرة دول مجلس التعاون ليست عسكرية في المقام الأول، لكنها كبقية دول العالم تحتاج للجيش. ورجل العسكر يريد تطوير الجيش بينما رجل الاقتصاد يهتم بتحقيق التنمية. وعلينا تدراك ذلك بالشفافية كي لا يتحول الجدل من بذرة الى غابة من الخلافات. وبعد إنتشار مبدأ الشفافية توسعت وسائل الاعلام في دول الخليج بالمطالبة بالشفافية. ومن ذلك ما حدث في الكويت بضرورة أن تعلن المؤسسة العسكرية عن صفقات التسلح والضوابط التي يخضع لها إبرام الصفقات، سواء من قبل أجهزة الرقابة الحكومية أو ديوان المحاسبة والسلطة التشريعية. لكن هناك العديد من الجوانب العسكرية المسكوت عنها والتي تستحق أن تتصف بالشفافية، كالاستراتيجية الدفاعية وهي مرتبطة بالاستراتيجية الوطنية حيث يتم وضع أهداف الدولة العليا ليتم عليها بناء قدرات عسكرية لتحقيق وحماية هذه الاهداف. والمأخذ على الاستراتيجية الدفاعية ان بعض دول الخليج لم تضعها أصلا. وفي البعض الآخر وضعت وصنفت كوثيقة «سرية»

مَنْ يوقف العبث بالقانون؟!

د. معصومة أحمد إبراهيم

لعل إحدى أهم القيم التي ترسخ تراثنا الوطني هي الحرص على أعمال القانون من دون تفرقة، والأهم من ذلك الانصياع الطوعي لنصوصه، سواء تطابقت مع نظرنا أو تباعدت عنها، وسواء حققت مصلحتنا أو تناقضت معها، ولعل أحدا لا يشك في أن دولة القانون تبقى صامدة مهما تعاضمت أمامها التحديات، بينما تنهار دولة اللاقانون - مع الوقت - مهما امتلكت من عناصر القوة والنفوذ!

وعلى الرغم من هذه البديهية صرنا في السنوات الأخيرة نشهد تجاوزات للقوانين أكثر مما نرى حرصا على تطبيقها، فقد أضحت أغلب الكويتيين يجترئون على القانون تجاهلا واختراقا، وأحيانا ازدياء، واتسعت الظاهرة حتى باتت هي القاعدة، ومن يحترم القانون هو الاستثناء الذي يسخر منه الآخرون، ويعتبرونه مادة للتندر والفكاهة، والغريب أن القوانين أضحت عرضة للتجاهل ليس في الشوارع والساحات والأسواق فقط، بل في أغلب وزارات الدولة ومؤسساتها أيضا.

وليس بعيدا عن حديثنا ما اعتدنا رؤيته من تجاوزات على يد فئة غير قليلة من الكويتيين، في صورة اعتصامات ومسيرات واحتجاجات في غير منطقة من البلاد، الأمر الذي لم يعد يمثل فقط إنهاكا لرجال الأمن، أو تعطيلًا لمصالح الناس، بل الأهم أنه صار تحديًا للنظام وانتقاصا لهيبة الدولة، وتحريضا على اختراق القانون. أما الظاهرة المثيرة للقلق التي صرنا نطالعها يوميا في صفحات الجرائد فهي اجترار كثيرين على اهانة رجال الأمن، والخط من كرامتهم بالضرب حيننا والسب أحيانا، متجاهلين أن هؤلاء الأمنيين يستحقون منا أكبر قدر من الاحترام، نظير ما يواجهونه من متاعب في أقسى الظروف للسهر على أمن الوطن وأمان المواطنين.

ومما يثير القلق غياب الانضباط عن الشارع، سواء في حركة المرور والسباق اليومي للسيارات، أو المشاجرات الدامية بين الشباب والمراهقين قرب المجمعات التجارية، حيث يسقط ضحاياها كل يوم قتلى وجرحى من أبناء شعبنا، في ظاهرة باتت تُعرف بـ «حرب الشوارع» التي صار يتعين علينا جميعا وضع حد لها.

أما في أغلب مؤسسات الدولة فيبدو الجميع في سباق محموم لإهدار القوانين -

رغم أن الاستراتيجيات الدفاعية لها نسق دولي واحد كالورقة البيضاء في بريطانيا واستراتيجية الدفاع الأميركية بل واستراتيجية الدفاع الصينية، وجميعها منشورة ويمكن الاطلاع عليها، ومناقشتها على كافة المستويات لخلو محتواها من الثغرات الأمنية. فكيف تكون الاستراتيجية الدفاعية وهي جزء من خطط التنمية غير معروفة! ومن سيحمي مدينة الحرير؟!

مطلوب قانون عسكري

كما أن الشفافية مطلوبة في القضاء العسكري فكثير ما يقال أن الجند يحمون رفاقهم عند ارتكاب جرائم ضد المدنيين. لكن الكثير من عسكرنا هم الضحية في غياب القانون العسكري لتعطيلة من قبل الحكومة أو المؤسسة التشريعية. والاعتماد عوضا عنه على قوانين سرية متفرقة صدرت على عجل في سنوات عدة، أو بتطبيق القانون المدني الذي لا يناسب طبيعة عملهم. مما يجعل فقدان شفافية القضاء العسكري تهديد جاد لشرعية النظام القضائي العسكري برمته، والمطلوب هو قانون عسكري منشور فيه تحديد لقواعد الإشتباك وتصنيف درجات المسؤولية، وفصل الأخطاء المهنية عن التجاوزات التي لا علاقة لها بالأمر العسكري. كما ان الشفافية غائبة في الاتفاقيات الأمنية مع الدول الحليفة فنسمع بين الفينة والأخرى من يشكك بقوة في جدوى الاتفاقيات الأمنية متسلحا بعدم شفافيتها، وعدم معرفتنا لحدود التزام كل طرف دفاعيا وماليا. ووصل الأمر الى عدم شفافية الأطر القانونية للتواجد في دولنا وسقف الحصانة التي يتمتع بها العسكري الغربي إن كانت مطلقة ام محددة.

تعدت الشفافية في المؤسسات العسكرية الحدود القطرية الى الأفق العالمي. فهناك برامج للأمم المتحدة متعلقة بتقديم بيانات الأسلحة التقليدية في محاولة لتهدئة المخاوف الدولية بشأن التعبئة السريعة للقوات المسلحة. ولا شك أن التركيز على شفافية صفقات ومصاريف المؤسسة العسكرية يعطي الدولة سيطرة على إحدى المؤسسات التي تمول من ميزانيتها. لكن شفافية الاستراتيجية الدفاعية وشفافية القضاء العسكري وشفافية الاتفاقيات الأمنية خطوات يجب اتخاذها حالا لمصلحة حكومات عليها البدء بالاصلاح اتعاظا بمجريات الربيع العربي، لمصلحة المؤسسة العسكرية نفسها لتغيير عقلية الجيش للأفضل بتفعيل مبدأ الشفافية في كافة المعاملات.

القبس 6 أكتوبر 2012

بدلاً من تطبيقها - وأذكر مثالا من وزارتي التربية والتعليم العالي، وهي مجال عملي، فعلى الرغم من أن القانون ينص على إحالة من أمضى 35 عاما في العمل إلى التقاعد أو من بلغ 65 عاما من العمر، نجد هاتين الوزارتين تخترقان القانون عمدا وإصرارا، بتحويل بعض «المرضي». عنهم» إلى مستشارين يتقاضون أموالا وبدلات كبيرة من دون عمل يذكر، وكأن البلد ليس فيه إلا هؤلاء، في حين ينفق كثير من شبابنا أزهى أيام عمرهم في انتظار يائس لفرص عمل صارت حلما بعيد المنال، مما يجعلهم يفقدون الأمل في المستقبل والقانون معا، لنبدو كمن يسعى بنفسه إلى كسر عمود خيمته!

القوانين إذن ليست بنصوصها، بل بالحزم في تطبيقها، ولعل هذا هو ما قصده السياسي البريطاني العملاق عندما قال: «خير لبريطانيا أن تهزم في الحرب من أن تفتت على القانون»!

القبس 22 ديسمبر 2012

أزمة

علي محمود خاجه

- نعتبر عدم قول الحقيقة من قبل خصومنا بأنها كذبة وتديس وتشويه للحقيقة، وأنها من الكبائر التي تستلزم الجلد والنبد والنفي، ونعتبر كذبة الأصدقاء بأنها تكتيك واستراتيجية ودهاء وحكمة.

- نقبل بأن يكون لنا رأيان في قضية واحدة تتغير بتغير الأشخاص أو المواقع فقط، ونسمي ذلك مواءمة، ونتحجج بالظروف والمعطيات، وعندما يمارس الغير أسلوبنا ذاته نعتبره نفاقاً ونردد الآيات والأحاديث في نقده.

- نعمم جريمة قتل فردية بشعة على فئة تحوي أكثر من 100 ألف إنسان، ونصنف كل الفئة بالمجرمين والقتلة و«اللفو» والرعاع لمجرد أننا لا نحبهم، في حين لا نعمم على أسرة واحدة نجبها جرائم أبنائها كالاختلاس والقتل، ونشدد بل نحارب لنثبت أنها أمور فردية لا يجوز تعميمها.

- لا نبالي أن يعيش بيننا بشر بلا هوية ولا تعليم ولا صحة ولا سكن ولا وظيفة لمدة خمسين عاماً، ونكتفي بقول «حل يطعون جناسيهم» وكأن الإنسانية مقرونة بجنسية

وهوية، وفي نفس الوقت نطالب بإسقاط القروض عن المواطنين، ونستنزف أموال الدولة كي لا نثقل كاهل المواطنين مادياً، حتى إن كانت قروضهم من أجل سيارة فارهة وإجازة سياحية.

- تزهق روح شابة بريئة أمام مرأى الناس في أكثر الأماكن ازدحاماً بالكويت، فنتسابق لتصوير الضحية وإرسال صور الجريمة البشعة بكل وسائل التواصل وسبلها لنحقق سبق السخيف.

- نردد «ملينا» من الفساد وتراجع الأحوال في البلد، وتفشي «الواسطة» والمحسوبية في كل القطاعات، ثم نعتبر من يخلص لنا معاملة أو يزور لنا عذراً طيباً أو يستثينا من طابور أو يعيننا في وظيفة يوجد من يستحقها أكثر منا بأنه «راعي نخوة وما قصر».

- نعامل الناس وفق مناطقهم، ونعتبر من لا يدل الفيحاء أو اليرموك بأنه ليس من أهل الكويت، ونقبل في الوقت نفسه بأن نضل الطريق للوصول إلى تيماء أو صباح الناصر، بل قد نتفاخر في ذلك.

- نرحب بكل شكل من أشكال القانون في الخارج، ونلتزم به أكثر من أهل البلد أنفسهم، وعندما يطبق علينا القانون في بلدنا نردد «شمعنى إحنا».

- نشاهد رجلاً يُسحل وآخر يُقتل وثالثاً يُعذَّب ورابعاً يهان فنردد دون خجل «زين يسوون فيهم»، وعندما يحاول البعض استنكار هذا الوضع بطرق مشروعة نسميهم غوغائيين.

- نطالب بتعيين الكفاءات ونذهب إلى شراء الشهادات الجامعية من الخارج.

تلاشي الأخلاق مشكلتنا وأزمتنا، وما سبق مجرد شواهد على ما أقول، العلة ليست بمرسوم أو صوت واحد أو أربعة أو حكم قضائي أو احتجاز أو ضرب، مشكلتنا أخلاقية بائسة لن تستقيم معها الحال والأخلاق في تردٍ وانحدار مستمر، ولا نحرك ساكناً لتقويمها بل نعزز تلاشيها حتى نكمل تكوين الغابة قريباً.

كل السلوكيات التي نعانيها هي مجرد تفاصيل لأزمة حقيقية عنوانها الأخلاق، وتقويمها الأساسي هو التعليم والتربية، فالدولة تمتلك فرصة مقدارها الـ 14 سنة الأولى من عمر الإنسان من رياض الأطفال إلى التعليم الثانوي نستطيع من خلالها أن نرسم بل نتحت الهوية والأخلاقيات التي نريد على أبنائنا، فنشكلمهم كما نريد، لنقدم للدولة هوية أخلاقية حميدة لكننا لا نفعل، وكما هو واضح لن نفعل للأسف.

الجريدة 24 ديسمبر 2012

الضوابط شيء.. والتطبيق شيء آخر

د. ناجي سعود الزيد

نشرت الصحف تعليمات تحدد ضوابط وقواعد سلوك الموظفين وهي موضحة كالتالي:

«الترفقيات والتعيين وفق القانون وتكافؤ الفرص.
— التعامل بين الرئيس والمرؤوس بعيداً عن الجنس والجنسية والسمات الشخصية.

— البعد عن الروابط الاسرية والولاء السياسي واي اعتبارات خاصة.

— التقيد بأنظمة العمل والتزام اخلاقيات وسلوكيات العمل.

— التزام المظهر اللائق.

— الولاء لجهة العمل وطاعة الرؤساء.

— عدم التعسف مع اي شخص.

— الاولوية لذوي الاحتياجات الخاصة.

— عدم المشاركة في أنشطة وحملات سياسية اثناء وقت العمل.

— عدم استخدام الممتلكات الحكومية في الاعمال السياسية.

— حماية سرية المعلومات وحساسيتها.

— عدم قبول او طلب الهدايا او الخدمات او اي مزايا لنفسه او اقاربه او اصدقائه او مؤيديه.

— اي هدية يستحيل رفضها تسلم الى جهة العمل».

شيء جميل ومثالي جداً وهذا ما نحلم به جميعاً وننادي به على الدوام، الى جانب انه يدعو للتفاؤل، ولكن كيف سيتم تطبيقه؟

الجمال والمثالية والحلم شيء...

والتطبيق شيء آخر تماماً..

الحالم فقط يعتقد ان هذه التعليمات ستطبق، والحالم فقط سيذهب الى جهة عمله

صباح اليوم مستبشراً خيراً بأن حقه المهضوم سيعود اليه بعد ان حرم من الترقية وحرم من المكافآت لتفانيه في عمله، والحالم ايضاً من عامة الشعب سيحمد الله ان الوظيفة ستبتعد به عن واسطة النواب والمتنفذين وبعيداً عن السياسة.

اما اهم مادة، وهي حماية سرية المعلومات وحساسيتها، فهي البلاء الدائم ومصدر الشكوى الدائمة، لان معظم هذه المعلومات وحساسيتها هي المنبع الذي لا يجف لاسئلة النواب واستجواباتهم، لانها في معظم الاحيان ان لم تكن كلها تجري «خَسَّ ودَسَّ» وكشفها وان كان يعد من الممنوعات قد يعتبر من قبل البعض انه وسيلة لكشف الفساد، والشق الاخر لهذه المنظومة فعلاً يحتاج الى الجدية، لانه يكشف انواعاً من الفساد يجب كشفه، خصوصاً اذا كان المحتوى قد جمع بمنتهى الامانة.

لعن الله السياسة، فهي من قضت على النوايا الحسنة لمعظم الموظفين ولديوان الخدمة المدنية، وهي من ادخلت الدولة في دهاليز الواسطة والمحسوبية، والآن وبعد فوات الاوان ولتدارك الامور يأتي ديوان الخدمة المدنية بضوابط وقواعد سلوك الموظفين. ان هذه الضوابط كنا في امس الحاجة اليها منذ سنين مضت، فلماذا انتظرنا الى ان اصبح كل ما حذرت منه هذه الضوابط سلوكاً طبيعياً ومقبولاً في المجتمع وعلى جميع المستويات والاصعدة؟، بل العكس صحيح.. ففي هذه الايام اصبح من يتعامل بأمانة واخلاص ولا يتقبل الواسطة عملة نادرة، والقلة الموجودة منهم انزوا على انفسهم واصبحوا كما قلت اقلية شاذة!

حسب معطيات هذا المجتمع، هذا القرار سيتم نسيانه بمجرد جفاف حبر Laser Jet، ولن يتمكنوا من تطبيقه، وان طبقوه فسيكون على الفقير المسكين فقط.

التطبيق، ان تم، فهو في الحزم الحكومي بمنع الواسطة والمحسوبية تماماً وابدأً، وتطبيق القانون بعدالة ومساواة على الكبير قبل الصغير، فما فائدة قرار مثالي ننشده ونحلم به يصدر وغير قابل للتطبيق، ومن اصدره يعلم بذلك؟

اكتب هذا وافكر به واتمنى ان اكون مخطئاً، لذا اتمنى ان تفرض هذه الضوابط فرضاً صارماً على جميع الوزارات ومراكز العمل الحكومية، وعلى كل مركز عمل كبير تشكيل لجنة لمتابعة التطبيق والتدقيق ومرجعها وتقاريرها تعود الى جهاز متابعة الاداء الحكومي كنوع من المتابعة، وفرض هذه الضوابط الى ان تصبح نمطاً عملياً يتقبله الجميع.. والا فإن هذه الضوابط مثل «ذر الرماد في العيون»!

القبس 31 ديسمبر 2012

أيهما جاء أولاً.. فساد الحكومة أم فساد الشعب؟!

عواطف العلوي

على غرار السؤال الأزلي الذي لم يرحنا أحد بالإجابة الشافية عنه حتى الآن: أيهما جاءت أولاً.. الفرخة أم البيضة، يأتي سؤالنا اليوم والأشد تعقيداً من سابقه: أيهما جاء أولاً.. فساد الحكومة أم فساد الشعب؟

يمكنني اللجوء إلى الإجابة الأسهل، وصاحبة القبول الأكبر لدي أغلب القراء، وهي «إذا كان رب البيت بالدف ضارباً... فشيمة أهل البيت كلهم الرقص»، وأدرك أنه من المريح جداً لأي منا أن يلقي اللوم في أي مشكلة أو خلل باللوم على الطرف الآخر..!

لكني هنا لن أساق خلف هذا الإغراء النفسي، بل سأطرق بحيادية -قدر المستطاع- إلى دور كل من الحكومة والشعب في تفشي الفساد، بل واعتباره مسلكاً اجتماعياً مقبولاً غير مستهجن من قبل الكثيرين..!

فالحكومة مسؤولة عن الفساد، حين همّشت القوانين التي تجرم الفساد ولم تفعلها، ولم تمنح مؤسسات كشف ومتابعة ومحاسبة الفساد الصلاحيات اللازمة والكافية، وتفنتت في منع محاكمة رموزه بكل الحيل والسبل، بل وكافأتهم بمناصب قيادية كانوا فيها هم أصحاب القرار، فتفشى الفساد واستشرى كالسرطان في شرايين الوطن ومفاصله، حتى بات مسمى الفساد مرادفاً لمسمى الحكومة، لصيقاً به! حين أدى تسببها إلى التمتع بريق الثروات السائبة في عيون اللصوص والمختلسين من مواطنين ووافدين، فتسابقوا في نهش لحم الوطن، و«التحلية بكعكته» الدسمة عبر مناقصات فاسدة وصفقات مشبوهة وإيداعات وتحويلات تتنفخ بها حساباتهم حتى التخمة، غير عابئين بتعطّل أغلب مشاريع التنمية والتطوير، وتخلف جميع القطاعات الخدمية والاجتماعية والاقتصادية بشكل مزربائس! حين تجاهلت كنز الأمة الحقيقي -الشباب- بإهمالها تطوير التعليم ومناهجه فكانت مخرجاته مأساوية صادمة.

حين قتل الفساد الإداري والبيروقراطية التي ترعاها الحكومة برمش عينها روح الطموح والمنافسة والرغبة بالعمل والعطاء، بعد أن انعدمت العدالة الاجتماعية والوظيفية وتكافؤ الفرص، لتقول للمخلصين والمجتهدين: طريقك مسدود مسدود يا ولدي.. إلا بواسطة تفتح لك الأفق!

حين ترفض أن تكون منتخبة شعبياً ولا مجال لمساءلتها دستورياً.

حين تقوم بتغييب وتهميش الدور الحقيقي للسلطات التشريعية والإعلامية والقضائية بل والمنابر الدينية وتلاعب بها وتحيلها إلى مجرد خيوط في يدها تحركها ضمن دائرة فرض صوتها وضمان مصالحها وإنجاح حساباتها، وأدوات تعزز بها الاستفراد بالقرار، وأقلام وقنوات وصحف تشتريها لتلميع صورتها ولتمجيدها والحلف بشرفها ونزاهتها، ولتبرير ما تقوم به من قمع واستبداد وملاحقات جائرة لكل صوت معارض، حتى لو كان الثمن تأجيج نار الطائفية والقبلية والمذهبية!

أما المواطن.. فهو ضالع في هذا الفساد حتى الركب، مسؤول عنه أيضاً، حين رأى الفساد واستمرأه وسكت عنه، بل وتعامل معه بقبول ورضا وربما بدعم، جاعلاً مصلحته الشخصية على المدى القريب فوق مصلحة الوطن والأجيال القادمة على المدى البعيد، حين ينتخب ابن العم أو ابن القبيلة أو ابن الطائفة ليكون ممثل الشعب في البرلمان، حتى وإن لم يكن على قدر المسؤولية والكفاءة والنزاهة والإخلاص، وبدلاً من أن يكون هذا النائب حجر الأساس للإصلاح، يصبح عوناً للفساد وضمن حاشيته!

حين يتكاسل عن تعلم حقوقه التي كفلها الدستور ومواثيق الإنسانية، فيعتبر أي عطاء حكومي له منةً منها عليه، وفضلاً يظل يمجّد ويعظم فيه حتى آخر عمره!

حين تهاون الآباء في زرع بذور الوطنية الصحيحة والعطاء الحقيقي في نفوس الأبناء وتشتتهم على مبادئ العزة والكرامة التي تؤهلهم لمواجهة الفساد والمفسدين بكل إيمان وثقة وشجاعة، فظهرت لدينا أجيال ولاؤها لدولة الفساد، وليس لدولة الحق والعدالة!

الطرفان مسؤولان عن الفساد الذي يتعمق برعاية من الجميع إلا من رحم ربي، ولكن يظل وزر الحكومة أكبر من وزر شعب يدعن لسياستها كرهاً.. كي يعيش!

الكويتية 6 يناير 2013

شكراً لكم

إقبال الأحمد

عادة ما يحتفل القادة بيوم جلوسهم أو ذكرى تسلمهم الحكم اما بالحفلات أو بمظاهر احتفالية تتنوع اشكالها وطرقها حسب حجم استعراض هذه المناسبة المخطط

لها والميزانية المخصصة لذلك.

لكن حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد كعادته وبأفكاره أو افكار مستشاريه الذين يستحقون ان يقال عنهم مستشارون بحق وحقيق.. تميز عن معظم حكام العرب باحتفالية يوم جلوسه في الرابع من يناير الجاري بأمر لم يخطر على بال أي حاكم عربي أو حتى غربي أو اجنبي.. حين اتخذها مناسبة للاحتفال بموظفي الخدمات الاساسية العامة من خدم ومزارعين وعمال نظافة وسائقي المواصلات والبناء، ووجه رسالة لعدم تخصيص أي مظاهر احتفالية وهناك في المجتمع من يحتاج إلى التقدير والشكر والاهتمام.

أي نوع من التفكير هذا وأي نوع من الاستشارات التي تقدم له اذا كانت الفكرة من وحي المستشارين؟.. وهو ما نفتقده في اغلب عالمننا العربي.. فقد دعا الشيخ محمد إلى تقديم الهدايا والمشاركة في صورهم على كل المواقع الالكترونية.. داعياً كل انسان إلى تقديم الشكر وهدية رمزية إلى أي عامل ينظف امام بيته.

هذا النوع من التفكير السامي والانساني لا شك موجود عند بعض حكامنا وكبار مسؤولينا.. لان الانسانية بالتأكد موجودة عند الكثيرين الكثيرين.. ولكن كيف نوظف هذا الجانب الرائع في الانسان بما يساهم في تعميمه على كل المجتمع بشكل واسع ومن دون أي ضغوط أو قوانين.. وكيف يكون القائد قدوة ناجحة وايجابية تسير خلفها الشعوب.

موظفو الخدمات العامة، والذين قال عنهم الشيخ محمد بن راشد، يسهمون في جعل الحياة في الامارات اسهل وافضل واجمل.. هم بشر يناط بهم القيام باعمال بسيطة ولكنها مهمة جدا.. ومن ثم فهم يحتاجون إلى ان نتوقف عندهم ونرفع أيدينا لهم نشكرهم ونشعرهم بأهميتهم وانسانيتهم.. لانه وللأسف كثير من الناس وخاصة في عالمننا العربي ينظر بدونية لمن يقوم بهذه الاعمال ويرى نفسه أعلى واكبر من ان يشكره أو يبتسم بوجهه أو حتى يعبر عن شكره له بهدية بسيطة أو رمزية.. وهو أحوج ما يكون إلى هذا السلوك الانساني.

ما قام به الشيخ محمد.. درس يجب ان يدرس حول طريقة تفكير أي قائد في أي مكان حتى في البيت والعمل.. فالقدوة عندما تبادر.. تفتح الضوء الأخضر للملايين لتحذو حذوها وهذا ينعكس بدوره على البسطاء من العمال والخدم الذين لم يحالفهم الحظ في الحصول على قدر واف من التعليم يكفل لهم عملاً أعلى أو أكبر.. ومن ثم فقدرة هو الذي وضعه في هذا المكان.. ومن ثم فالالتفات لهم بكل حب وانسانية هو اقل

ما يمكن ان يقدم لهم في عالم اليوم المليء بالقسوة والاححاف والظلم.

أتمنى من كل قلبي ان يكون يوم الرابع من يناير من كل عام.. هو يوم الوفاء والعرفان لكل من يخدمنا بشكل مباشر أو غير مباشر من العاملين في البيوت أو الشارع.. من خدم أو عمال أو سائقين.. حيث نتذكر ان نبتم لهم ونحييهم ونقدم لهم ما تجود به أيدينا من مال أو هدايا.. ولنتخيل كلنا كمية الابتسامات التي ستملأ الأرض واعمال الخير التي سترتفع إلى السماء في هذا اليوم.

القبس 6 يناير 2013

ماذا نريد من الوظيفة؟

د. هنادي عبدالله الحملي

يتطلع المواطن والمقيم إلى الوظيفة كعصب الحياة الأول للفقير منهم والغني ولا نملك خياراً في ذلك فهي سنة كونية أن نعمل، ومع ان الخيارات متاحة ومتنوعة في الانضمام إلى العمل في القطاع الحكومي او الخاص أو الأعمال الخاصة والمشروعات الصغيرة والكثير من الخيارات، لكننا لو طرحنا سؤالاً جوهرياً عن حقيقة هذا الاحتياج لتلك الوظيفة فسنجد أن الغالبية العظمى تتكلم عن المردود المادي والمزايا المالية الممنوحة والمزايا غير المالية كشبكة العلاقات والقدرة على التأثير والنفوذ من خلال المراكز والمناصب ومزايا أخرى كالأمان الوظيفي والذي نجده عادة في العمل لدى القطاعات الحكومية.

اعتقد أن ذلك يحتاج إلى إعادة نظر والتفكير خارج المألوف لأن العلاقة المالية ليست الأساس في عرف المؤسسات والشعوب اليوم فبرغم أهميتها حتى في دول الرفاه الاجتماعي كالكويت ودول الخليج العربي، إلا أنها ليست محور الإنتاج أو الاستمرار أو النماء والارتقاء بالثروات البشرية.

فلقد اتفق فقهاء الإدارة، على اختلاف المدارس التي ينتمون إليها، على تعريف الوظيفة بأنها مجموعة من الواجبات والمسؤوليات، تحددها سلطة ذات اختصاص أو رب عمل، واتفق على أن الموظف هو الشخص الذي يستخدم بصفة نظامية وتعاقدية، ليقوم بواجبات ومسؤوليات وظيفية ما، مقابل أجر محدد ويتمتع لقاء ذلك بالحقوق والامتيازات

المرتبطة بها ويتم إحداث الوظائف في ميزانية الدولة العامة أو ميزانية التوظيف في مؤسسات القطاع الخاص.

واعتقد شخصيا أن هذا المفهوم يحتاج إلى تطوير في تعريف الموظف لأن مفهوم تنمية الذات من خلال المؤسسات هو حاجة بشرية مهما تواجد الاكتفاء المالي أو نقص ستظل حقيقة راسخة نعلمها جيدا نحن المختصين في السلوك البشري والسلوك المؤسسي، وأعتقد أيضا أن قوانين العمل الحكومية والأهلية منها يجب أن تلزم التطوير والتنمية المهنية والمؤسسية بمعزل عن احتياج الوظائف ومتطلباتها بل تلزمه بتطوير شاغلي الوظائف أي الموظفين مع حراكمهم المؤسسي في جميع المراحل الوظيفية.

ان تنمية الأصول البشرية ليست شعارا بل هي حاجة حقيقية والتنمية للقدرات والخبرات والمهارات والمعارف المهنية علاوة على تنمية المقدرات المالية والأجور والرواتب وهي جزء لا يتجزأ من الوظيفة وحاجة لا تنكر عند الموظف.

القوى العاملة تحتاج اليوم إلى تنمية حقيقية وتطوير مسؤول للإمكانات الفردية والجماعية بمعايير ومفاهيم حديثة، ولننتبه إلى حقيقة الاحتياج للوظيفة واحتياجات التنمية البشرية حتى نتجاوز مشكلات البطالة والبطالة المقنعة والتسرب الوظيفي والتسريح الوظيفي ومشكلات تردي الأداء وضعف الإنتاجية وتوقف الإبداع والابتكار، لذا أقول ان التنافس اليوم في بيئات الأعمال والمال والبيئات الاجتماعية والسياسة محوره الإنسان فهل من مجيب؟

وأختم بتوصية لك أخي القارئ وأختي القارئة عندما تحاول أن تقرر أي نوع من الوظيفة تريد أن تتعرف على احتياجك في التنمية واحتياجاتك لتطوير المعارف والمهارات والإمكانيات المهنية والشخصية، فلا تسعى للراتب أو المزايا المالية فقط بل أسع للعمل في تلك المؤسسات التي ستتمنى عقلك وإمكانياتك، واسع لمؤسسات حاضنة للإبداع والابتكار تنميها وتنمو معها، مؤسسات تثمن الأصول البشرية وتسعى إلى الاستثمار البشري، وقبل بدء بحثك عن وظيفة، قد يكون من المفيد أيضا معرفة ما نوع العمل الذي ترغب في القيام به، وأي نوع من المهارات لديك بالفعل لتكون منصفًا لذاتك ولجهة عملك ولوطنك.

الانباء 19 يناير 2013

قضية مهمة

حامد السيف

عقد اتفاق لمدة عشر سنوات تلتزم به الكويت وسنغافورة بحيث تتنازل الكويت عن جهازها الاداري للدولة ومؤسساتها ومدخول نفطها لمدة العقد الى دولة سنغافورة في المقابل تتنازل دولة سنغافورة عن جهازها الاداري للكويت، وتم تطبيق الاتفاق واستلمت الادارة السنغافورية اعادة تركيب الاجهزة الكويتية واعادها للتنمية الجديدة فأسست المرجعية المركزية للاقتصاد الوطني مدعومة بمرجعية قانونية واضحة المعالم وتم بعد ذلك انشاء هيئات عدة للقيام بالاصلاح والتنمية فأسست هيئة الضريبة وبدأ عملها بعمل الدراسة للمجتمع الكويتي وقسم الى شرائح لخدمة الخطة العامة للدولة مع ما توافر من معلومات شاملة للمجتمع الكويتي تسهل لمنفذي الخطة التعامل معها وانجاح خطتها كذلك انشأت الهيئة الاقتصادية والتجارية لادارة الخطة كما انشأت هيئة المنطقة الحرة وتم اعدادها على الاصول الدولية لتكون من روافد الاقتصاد الكويتي، كذلك هيئة الصناعة لادارة المنطقة الحرة والمشاريع الاقتصادية المصغرة وهيئة البيئة لتقوم باعداد خطتها لتنظيف البلد وجعله في مصاف الدول المهمة بالبيئة وانعكاسها على المجتمع وكذلك عدة هيئات لسوق المال والرياضة والتعليم والصحة.

وبدأت هذه الهيئات العمل كلا في تخصصه وبدأ بعد فترة ظهور النتائج لها فاستوطنت في المنطقة الحرة كثير من الشركات العالمية وانشأت كثيرا من الصناعات التحويلية والتجميعة لتحقيق نجاح الاستيراد والتصدير واعادة التصدير، كذلك بدأت هيئة البيئة بالتعاون مع الامم المتحدة لتنظيف جون الكويت وازالة جميع المنشآت الصناعية فيه وتمت الفكرة وكذلك بدأت هيئات الكهرباء والصحة والتربية بتخصيصها بطرق فنية عالية الجودة واعطى الشعب الكويتي بطاقات تأمين مدفوعة مقدما من الدولة لتغطية الكلفة للصحة والتعليم واجبروا على استعمال بطاقة الكهرباء المدفوعة مقدما وصارت مصاريف الكهرباء مدفوعة مقدما من المستهلك وانتظمت الحياة الاقتصادية للبلد وكان مردود هذه الهيئات على الاقتصاد الوطني كبيرا فقد بدأ جون الكويت يعطي مردوده وصار من اهم مزارع الاسماك في العالم وصارت الكويت تصدر منه الاسماك المختلفة وصار من المحميات الدولية لتربية وتنمية الاسماك وصار دخله مهما في ميزانية الدولة كذلك صارت المنطقة الحرة موطنًا للشركات العالمية وتنافس للحصول على موقع فيها ونمت المنطقة بشكل كبير وصارت من روافد الدخل للميزانية وانتعشت الكويت وصار القطاع الخاص يستوعب مخرجات التعليم في

الكويت ونجحت الادارة السنغافورية في جعل الاقتصاد الكويتي من الاقتصادات المهمة في العالم.

وبالرجوع الى ما حل بدولة سنغافورة مع الجهاز الكويتي الاداري مدعوما بدخل النفط نرى التالي:

بدأ الاقتصاد بالانحدار وبدأت المشاكل الاقتصادية تتفاقم بحيث بعد استلام مدخرات النفط في دولة سنغافورة لحق به كثير من التجار المتعلقين بمقاولات النفط والمحتكرين للوكالات والمناقصات وتبعه كثير من العمالة الهامشية الكويتية وبالتالي اصابهم مرض الاقتصاد الكويتي السابق مما حدا بدولة سنغافورة الى الطلب من الكويت بإلغاء الاتفاقية وارجاع جهازها الاداري واعادة الامور الى ما كانت عليه ولكن الجانب الكويتي رفض الغاء الاتفاقية وتمسك بها الى نهاية العقد مما حدا بدولة سنغافورة الى تقديم شكوى الى الامم المتحدة تطلب انهاء العقد لما اصابها من ضرر كبير منه ووصلت القضية الى المحكمة الدولية في لاهاي بهولندا لمحاولة انهاء العقد وقبل صدور الحكم بثلاثة ايام رن جرس التلفون في حجرة النوم وصحوت على ذلك الصوت المزعج الذي حرمني من الحلم الجميل.

وصرت افكر واحلل ذلك الحلم ولماذا حلمت بذلك فكان الجواب واضح وجلي.

ان دولة سنغافورة ليس عندها موارد ولكن عندها ادارة جيدة وارادة قوية.

أما نحن في الكويت فعندنا كل شيء عدا الادارة والارادة.

الشاهد 21 يناير 2013

نماذج المساعدة على الفساد

د. شملان يوسف العيسى

ازداد اهتمام الرأي العام الكويتي وصحافتنا المحلية والتجمعات الشبابية بقضايا الفساد في البيروقراطية الكويتية، وذكرنا في مقال سابق كيف ان الاجراءات الحكومية المعقدة تساعد في تسهيل عملية الفساد وانتشاره في البلد وذكرنا مثلاً على تأخير وزارات الدولة والجمعيات التعاونية في رفع ما عليهم من التزامات مالية تجاه التجار والمقاولين وغيرهم لمدة تزيد على الأشهر الستة مما ادى الى رفع التجار لاسعار بضائعهم وكذلك لجوئهم لدفع رشاوى او «دهان سير» لموظفي الدولة والجمعيات التعاونية لتسريع تسلم مستحقاتهم المالية.

اليوم نكتب عن نموذج آخر من العراقيل الحكومية المتعمدة التي تدفع للجوء الى الرشوة والفساد، منها مثلاً الاجراءات التي تطلبها وزارة الكهرباء والماء من المواطنين الذين يودون بناء بيوتهم الخاصة في منطقة المسيلة والنفطاس وابوظفيرة، فالحكومة من خلال البلدية تسمح للاهالي ببناء بيوتهم وتخبر وزارة الكهرباء والمواطنين عن عدم امكانية الوزارة بايصال التيار الكهربائي لهم ولذلك لا يحق للمواطنين المطالبة بايصال الكهرباء لهم فوراً بعد انتهاء العمل في منازلهم، وهذا امر مشروع وطبيعي لكن الامر المستغرب ان المواطنين بعد ان يبداوا العمل في تشييد منازلهم ويحتاجون بعد انتهاء بناء المنزل الى رخصة وزارة الكهرباء والماء لتكملة متطلبات التكييف والمصاعد والمطابخ وغيرها وهنا مطلوب موافقة الوزارة على المخططات، الطريف ان الوزارة ترفض تسلم المخططات.. السؤال لماذا؟ الجواب لعدم وجود توصيل الكهرباء! المواطنون يؤكدون للوزارة انهم يعون بأن الوزارة لن توصل الكهرباء لهم الان لكنهم يريدون تكملة بناء المنزل حتى اذا سمحت الوزارة بتمديد الكهرباء يكون كل شيء جاهزاً في المنزل.

ما هو التبرير الذي تبديه الوزارة في رفضها تسلم المخططات ودراستها وبعدها الموافقة عليها؟ جواب الوزارة مضحك ومبكي في الوقت نفسه، الوزارة ترد على الاهالي من يضمن عدم تغيير المخططات بعد الموافقة عليها، الجواب البسيط على عبقرية موظفي الحكومة في الكهرباء هو ان موظف الوزارة يحق له ان يتأكد من سلامة الاجراءات قبل تمديد الكهرباء وتستطيع الوزارة اجراء الفحص الاخير قبل التوصيل.

السؤال هنا ما علاقة كل هذه الاجراءات المطولة بالفساد؟ واين تحدث الرشوة؟ تحصل الرشوة والفساد لان كل مواطن يريد ان تصل الكهرباء لمنزله قبل الآخرين وبما ان طابور المنتظرين طويل هنا يتم تذليل كل العقبات وتوصيل الكهرباء بسرعة للشخص الذي يعرف كيف تسيير الامور في وزارات الدولة.

وأخيراً لمن يلجأ المواطن لآخذ حقوقه بالطرق القانونية بدون دفع الرشاوى لجيوش الموظفين بالحكومة؟ فاذا ابلغ المسؤولين في الحكومة عن من تسلم الرشوة فان اعماله في الحكومة كلها تتوقف، ماذا لو لجأ الى اعضاء مجلس الامة؟ اعضاء مجلس الامة ليسوا افضل حالاً من الوزراء لانهم جزء من المشكلة وهم الذين بدأوا بمبدأ الواسطة والمحسوبية والتعيينات السياسية والتوسط للمجرمين والقتلة ومهربي المخدرات، لا امل لنا الا بتشريع قوانين تحمي المبلغ عن الفساد لعل وعسى تصلح الامور.

الوطن 31 يناير 2013

المال العام حرام عليهم وحلال عليكم؟!

حمد عبدالرحمن يوسف الكوس

قال تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم﴾ (المائدة: 38).

في هذه الآية يخبر الله ببشاعة أكل المال الحرام سرقة، وأن اليد الخائنة تستحق العقوبة نكالا من الله عزوجل، وردعا لنفوس مريضة ما آمنت حق الايمان بل تخاذلت عن فعل ما أمر الله سبحانه فاستحقت عقوبة الدنيا، وهي أهون من عقوبة الآخرة فمن أفلت من محكمة الدنيا فلن يفلت من محاكمة الآخرة، فلذا جاء الدين بحفظ الضروريات الخمس (الدين والنفوس والمال والعقل والعرض) ومنها المال الذي يسمى عصب الحياة وبه بعد الله قوامها.

وفي زمن الرسول صلى الله عليه وسلم ولى الرسول صلى الله عليه وسلم رجلا من الأزد اسمه ابن اللثبية على الصدقة فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الرجل هذا لكم وهذا أهدي إلي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فهلا جلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر يهدى له أم لا؟ والذي نفسي بيده لا يأخذ أحد منكم شيئا الا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة.. ثم رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم هل بلغت، اللهم هل بلغت ثلاثا».

فهنا رسول الله صلى الله عليه وسلم كان حريصا على المال العام للدولة، وعلى منع المسؤولين من أخذ المال بغير وجه حق سواء كان عن طريق الرشوة أو غيرها وان سميت هدية!

وصور أكل المال الحرام والتعدي عليه سواء كان خاصا بأفراد أو عاما للبلد تنوعت.. فمن صورها: السرقات بأنواعها سواء السرقة من المال الخاص أو المال العام بالاختلاس أو النهب والرشوة أو بالتهاون والتعمد بالتفريط في المال، ومن ذلك غياب الموظفين عن الدوام بتواطؤ مع المسؤولين، وأكل الرواتب بدون عمل حقيقي بل زور، أو أخذ دعم العمالة من الدولة، وعدم الحضور للعمل بحجة ان صاحب الشركة من معارفه وأصدقائه فصاحب الشركة حر في ماله، ولكن لايجوز للموظف أكل دعم العمالة لأنه دعم الدولة لصاحب العمل بالقطاع الخاص، ومن صور أكل المال الحرام: أخذ أغراض وممتلكات الدولة بدون إذن ومسوغ شرعي وقانوني أو التفريط المتعمد بها

والتسبب بتخريبها مثل السيارات والأجهزة الالكترونية، ومن صور التعدي على المال: أكل الرشاوى في المناقصات، أو في معاملات الدولة أو من خلال الشركات، أو دفع رشوة لتمرير معاملة باطلة، أو لأكل حق الغير أو للحصول على شهادة مزورة أو وظيفة.. ومن ذلك: سرقة الكهرباء من الدولة أو توقيف عداد الكهرباء والماء في البيوت أو المباني، والمعاملات في ترسية المناقصات على حساب الجودة أو الحق والقانون، ومن ذلك دفع رشاوى لأصحاب الجمعيات التعاونية أو الأسواق والشركات لأخذ أماكن غير مصرح بها أو بها محاباة على حساب الآخرين، ومن صور التعدي تعمد تخفيض أسعار السلع على الدوام بأقل من سعرها الأصلي بحجة تخفيض الأسعار والتسبب بخسائر للجمعية، فمن يدفع فاتورة الخسائر الا المساهمون؟ وكذلك من صور التعدي على المال العام: تزوير أوراق ومستندات رسمية وفواتير وأخذ أموال المساهمين اختلاسا، وهذه سرقة للمال العام وخصمائه يوم القيامة كل المساهمين أو من لهم حق بالمال وهناك صور كثيرة ليس هنا مجال لذكرها!

ختاما: التعدي على المال العام والخاص كل قبيح وباطل وليس محصورا في المسؤولين بل قد يقع من الأفراد وهو كثير.. فالحرام واحد وقع من مسؤول أو أي فرد في المجتمع.. فلنصلح أنفسنا جميعا أفرادا ومسؤولين ولننتق الله يوم القيامة، ولنعلم ان كل جسد نبت من مال سحت وحرام فالنار أولى به! وكل من حفظ أمانات الناس فالله يكتب له أجرا عظيما ويبارك له فيما أعطاه.



يجب على من يتولى خزائن الدولة ومسؤولياتها وأماناتها وأموالها ان يكون حافظا لها وأمينا كما قال تعالى عن يوسف عليه السلام أعظم الوزراء الذين تولوا حفظ الأمانات والأموال في مصر ﴿اجعلني على خزائن الأرض اني حفيظ عليم﴾ (يوسف: 55).

فكما ان أكل المال مباشرة حرام كذلك تولية غير المؤهلين تضييع للمال العام فالتوليات للمناصب من أعظم الأمانات والمسؤوليات التي يترتب عليه صلاح البلاد والعباد وتضييعها تضيع الحقوق.

ويجب ان يقتصد في المال فلا يبذر ولا يقتر، فلا يبخل في موطن الحاجة ولا يبذر في وقت الرخاء فالمبذرون سماهم الله اخوان الشياطين وعلى وزراء الدولة ومسؤوليها احالة كل من تجاوز وتعدى على المال العام الى المحاكمة ولا تأخذكم بهم رافة.

الوطن 7 فبراير 2013

ضريبة القيمة المضافة هل تزمء النور فيء الكويت؟

د . علي العبدالرزاق

تعتبر ضريبة القيمة المضافة أداة مهمة من أدوات تمويل الموازنة العامة في عالم اليوم. ويعود سبب شيوعها الى كفاءتها في تحصيل الإيرادات وسهولة تطبيقها فنيا . كما تزامن التوسع في تطبيق هذه الضريبة مع انتشار العولمة وما تبع ذلك من تقليص لضرائب الواردات مما أوجد الحاجة لدى الحكومات لخلق مصادر جديدة لرفء الميزانية.

ورغم وجاهة المبررات الفنية التي قد تساق في معرض تبرير هذه الضريبة، فإنني أجزم بأن القائمين على اعداد هذا المشروع في الكويت يعلمون تماما أنه لن يرى النور قريبا أو على أقل تقدير خلال السنوات العشر القادمة. ويعود عدم التفاؤل ازاء هذا المشروع الى وجود عدد من المعوقات وهي في مجملها ذات طابع سياسي ويمكن تلخيصها في الآتي:

1- الهدر في الانفاق الحكومي: يتفق معظم الاقتصاديين على أن معالجة العجز في الميزانية يجب أن يبدأ في الظروف الاعتيادية بخفض الانفاق وليس بزيادة الضرائب. وبدون الحاجة الى الاسترسال في أوجه الهدر المالي في الكويت - سواء من خلال أوجه الصرف القانونية أو من خلال الفساد المالي - فإن حجم الانفاق العام يعتبر متضخما بكل المعايير. وفي ظل هذه الظروف وبدون اتخاذ حلول جذرية لترشيد النفقات، فإن أي ضرائب جديدة سوف يتم تأويلها من قبل البرلمان كموارد جديدة لتمويل الهدر المالي.

2- الاخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية: تعتبر ضريبة القيمة المضافة أحد أشكال ضرائب المبيعات والاستهلاك. ومن هذا المنظور فهي ضريبة تنازلية (regressive tax) يكون وطأها أشد على الفقراء ومحدودي الدخل. ولمعادلة وتخفيف الآثار التوزيعية غير الحميدة لهذه الضريبة، عمدت الدول الى تبني ضرائب دخل على الأفراد وينسب تصاعدية على الشرائح الأعلى دخلا كما أوجدت ضرائب الدمغة وضرائب السلع الكمالية. وفي ظل ظروف الوفرة النفطية الراهنة وهيمنة نفوذ أصحاب المال على القرار السياسي فإنه يصعب تخيل قيام الحكومة في وقت ما في المستقبل المنظور بأخذ مبادرة لتطبيق ضريبة دخل تصاعدية على الأفراد.

3- الطبيعة الخدمية للاقتصاد الكويتي: تستهدف ضرائب القيمة المضافة بشكل أساسي بيع وانتاج السلع ولا تركز كثيرا على الخدمات (باستثناء بعض الأنشطة التي تدار من قبل مؤسسات خدمية كبيرة مثل الفنادق والمستشفيات) نظرا لسهولة التهرب الضريبي

والكلفة العالية للتحصيل. وفي ظل طبيعة الاقتصاد الكويتي الذي يعتمد على الاستيراد لمواجهة احتياجاته السلعية يبرز التساؤل حول مدى جدوى مثل هذه الضريبة اذا كان بالامكان الحصول على نفس النتائج من خلال ضرائب الواردات؟

4- الحاجة الى تناغم السياسات الضريبية مع باقي دول الخليج: ترتبط الكويت مع بقية دول الخليج من خلال السوق الخليجية المشتركة. ومن هنا فان ضمان واستقرار السوق سوف يتطلب تجانسا (او تقاربا كبيرا) في انواع ونسب ضرائب المبيعات وهو أمر يعني أن الكويت لن تتمكن منفردة من تطبيق هذه الضريبة. وقد يرى البعض ان تطبيق هذا القانون سوف يتزامن مع مبادرات مشابهة في بقية دول المجلس. وشخصيا لا أحبذ هذا الرأي بسبب وجود المعوقات الثلاثة السابقة في معظم دول الخليج ولصعوبة وبطء آلية اتخاذ القرار في مجلس التعاون.

الجريدة 10 فبراير 2013

حكومي وأهلي

د. خالد أحمد الصالح

لم تعد حكومات اليوم مهما كبرت بقادرة على تلبية احتياجات مواطنيها، فالانفاق العام المطلوب لتلك الاحتياجات أصبح فوق طاقة الحكومات.

الدول الأكثر تقدما استعانت بالمواطنين لتلبية احتياجات المواطنين، حل بسيط وأمام أعيننا لكننا ما زلنا لا نقدره حق قدره.

هناك في الولايات المتحدة نظام يساعد المواطنين على مساعدة أنفسهم، نظام أجاز بناء المستشفيات التي تدار من قبل المنظمات الأهلية، كما شجع ذلك النظام انشاء مجاميع تطوعية تلبى مختلف احتياجات المجتمع.

ما عادت الحكومة هناك ملتزمة بكل شيء.

أشهر المستشفيات العالمية في أمريكا تدار بالقطاع الأهلي، أشهر الجامعات هي شراكة بين القطاع الخاص والقطاع غير الحكومي.

نظام الضرائب العجيب سمح للشركات الكبرى والتي تقدر أرباحها بالمليارات، سمح

«رتوش» أو معالجات أقرب للمعالجات الجمالية لمن تقدم في السن وشاخ، بأصباغ واصطناع الحيوية، وليس فقط بمؤتمرات للشباب، وهي خطوة محمودة أو وزارة خاصة للشباب، وهي - أيضاً - خطوة مطلوبة، المطلوب إشراك الشباب، وهي خطوة قام بها النظام قبل أكثر من خمسين عاماً عندما أدخلت إصلاحات بنوية على الدولة من خلال دستور 1962 وخلق المؤسسات والوزارات والدفع بوجوه شابة وحيوية إلى قيادة المؤسسات، آنذاك.

ومع فارق الزمان والرجال، المطلوب إعادة النظر في القوانين وحتى الدستور ان تطلب ذلك وسط توافق، وكذلك النظر في مرافق حديثة، كالجامعات وسياسات الإسكان والتوظيف والتعامل مع الشباب بسرعتهم والوسائل الحديثة للاتصال التي يتقنونها وضرورة اعطائهم فرصاً حقيقية للتعبير عن آرائهم وأفكارهم مع مراعاة حساسية وأهمية القنوات المتاحة.

«تشبيب» الدولة من خلال اعطاء الشباب الفرص بتعليمهم وتدريبهم وعدم ترك مجال لصراع الأجيال، خصوصاً في ظل تمسك «قيادات» تقليدية وعدم تنوع الوجوه في المناصب الشاغرة، فما نكاد نسمع عن تعيينات جديدة حتى أعيدت بعض الأسماء المستهلكة، التي تمت تجربتها وأعطت ما لديها في الوزارات والمؤسسات، بينما يظل الكثير ممن انتظروا الفرص من الشباب للترقي والاعطاء في احباط، وندور في حلقة مفرغة، وكأن بلادنا «ديوانية» أو «ناد مغلق» على بعض الأسماء أو الفئات. هنالك فرصة متاحة لتغيير العقلية و«تشبيب» البلاد، وفي ظل وجود العناصر المؤهلة، ان قضية «تشبيب» البلاد هي قضية تحتم في بلد - 60% من عناصر السكان فيه من الشباب - الصرف على موارده لمثل هذا اليوم الذي نعيشه ونحياه.

القبس 20 فبراير 2013

عندما يمشي الإصلاح الاقتصادي على رأسه!

د. عباس المجرن

حزمة سياسات الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية، التي أوصت بها جمهرة الاقتصاديين، وشجعتها المنظمات الاقتصادية الدولية خلال التسعينيات، كانت تهدف الى تحرير الأسواق، والحد من الدور الاقتصادي الواسع للدولة.

لها بأن تتبرع لتلك المشافي وتخصم تلك الأموال من الضرائب، حل بسيط لكنه فعال وناجح، واليوم تنتشر مراكز البحوث في أمريكا ويزداد عدد المشافي المتقدمة بسبب توسع القطاع الأهلي ومشاركته الحكومة في تلبية احتياجات الشعب.

الأمم المتحدة اعترفت بأهمية دور المنظمات غير الحكومية والدول جميعها بدأت تشعر بأهميتها.

ما بين جمعيات حقوق الانسان وأطباء بلا حدود الى جمعيات نزع الألغام والمحافظة على البيئة أصبح جزء من العالم يدار بيد تلك المنظمات الأهلية.

العالم اليوم ليس بابا مفتاحه بيد الحكومات، بل العالم اليوم له أبواب كثيرة مفاتيح بعضها بيد جماعات أهلية تسعى لصالح الانسان بعيداً عن الألعاب السياسية التي أشاعت الكراهية والحروب بين بني البشر.

في الكويت لدينا العشرات من الجمعيات الأهلية معظمها غير فعال، والسبب ان حكومة الكويت الرشيدة تولت بيدها مسؤولية المواطن منذ ولادته حتى وفاته، حتى أصبحت الحكومة لدينا أما رؤوما. ومن يناهض الأم الرؤوم؟!

لا بد ان تعترف الحكومة أنها لن تستطيع عمل كل شيء، عندها فقط سيتم تفعيل القطاع الأهلي.

لا بد ان تصبح الجمعيات الأهلية شريكة في التنمية وليست زيادات يمكن التخلص منها في أي وقت.

نحن نحتاج لرؤية شاملة وليست نظرة ضيقة لا ترى سوى باب الحكومة.

الوطن 11 فبراير 2013

إعادة «تشبيب» الدولة

د. محمد العبدالله العبدالجادر

«تشبيب» الدولة، هو مصطلح أطلقته في حوار مع مجموعة من المهتمين بالشأن العام، ونال استحسانهم. وهو إعادة الحيوية والشباب لمشاريع الدولة ومؤسساتها وقياداتها التي وصلت الى مرحلة الجمود، المطلوب تجديد «الدولة» وإعادة تشبيبها ليس فقط في

وتمثل المحور الرئيسي لتلك السياسات في الخصخصة، أي تحويل الأصول والمؤسسات الاقتصادية التي تملكها الدولة الى القطاع الخاص، لكن عددا لا بأس به من حكومات البلدان النامية انحرف في تطبيق هذه السياسات، فبدلا من تحرير الأسواق وفتح الأبواب للقطاع الخاص للاستثمار والعمل في مجالات الأنشطة الاقتصادية التي تتخلى عنها الدولة، تحولت مؤسسات القطاع العام إلى احتكارات خاصة هيمن عليها رجال أعمال مقربون للسلطة.

وهذا تحديدا ما حدث في المكسيك عندما تمكن كارلوس سليم حلو، وهو ثري مكسيكي من أصل لبناني، من تملك مؤسسة الاتصالات المكسيكية "تيلمكس"، التي كانت ضمن خيارات برنامج الخصخصة الذي أطلقه الرئيس كارلوس سليمان في عام 1990. وسيطر احتكار "تيلمكس" على 90 في المئة من سوق الهاتف الأرضي في المكسيك. ويحتل كارلوس سليم حاليا بفضل هذا الاحتكار المرتبة الأولى في قائمة أثرياء العالم، وهي القائمة التي تصدرها لثلاث سنوات متتالية. وتقدر مجلة فوربس العالمية ثروته في عام 2012 بنحو 69 مليار دولار، أي نحو 5 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي للمكسيك. هذا النموذج الصارخ استخدم مدخلا لتقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي المتعثرة في عدد من الدول النامية، في كتاب يستحق القراءة صدر للتو، بعنوان "لماذا تفشل الأمم"، كتبه دارون أسيموغلو أستاذ الاقتصاد في "إم آي تي"، وجيمس روبنسون أستاذ الدراسات الحكومية في "هارفارد".

في النسخة المصرية توجد أمثلة لا حصر لها من انحراف سياسات الإصلاح الاقتصادي. في عام 1993 حين تقرر تخصيص شركة النصر للمرطبات، وهي الشركة المالكة لاحتكار الكوكاكولا في مصر، تمكن رجل الأعمال الراحل محمد نصير، الذي كان شديد الصلة بعاطف عبيد وزير قطاع الأعمال آنذاك، من الاستحواذ عليها دون منافسة حقيقية، ثم أعاد بيعها بثلاثة أضعاف قيمة الاستحواذ. ومحمد نصير هو أيضا مؤسس شركة كليك جي إس إم، التي حصلت على ثاني رخصة لتشغيل الهاتف المحمول في مصر، والتي صار اسمها فودافون مصر، بعد امتلاك فودافون لها، وكان أيضا وكيل سيارات رينو وكيا وألفا روميو.

وقد تكرر هذا السيناريو في عملية تخصيص صناعة السينما المصرية التي سمح لعائلتين فقط بالتقدم لمناقشتها وإحداهما عائلة ساويرس، التي يحتل ثلاثة أشقاء من أبنائها مراتب متقدمة في قائمة فوربس لأغنى أغنياء إفريقيا، ومنهم ناصف ساويرس، الذي تقدر ثروته بـ5.5 مليارات دولار، وشقيقه نجيب الذي حل في المرتبة التاسعة من

القائمة. وعندما طرحت عام 1997 شركة الأهرام، المتخصصة في إنتاج المشروبات الكحولية وغير الكحولية للخصخصة، تقدم لشرائها تحالف رجال أعمال كبار ضم إضافة إلى محمد نصير، ومطور العقارات الشهير فريد سعد، ووزير السياحة الأسبق فؤاد سلطان، ومحمد عبدالفتاح رجب الشهير بالإمبراطور، وهو مالك مجموعة شركات رجب للورق ورجب للمواد الغذائية ومدارس الريادة وجامعة فاروس الشهيرة ومركز سموحة السياحي الذي يضم فندق ومول غرين بلازا، إضافة الى وكالتي فورد وديهاتسو. لكن شخصا آخر، أوثق صلة من كل هؤلاء بأسرة الرئيس مبارك، وهو أحمد الزيات، المترع على عرش مجموعة الأقصر، تمكن من تجاوزهم، والاستحواذ على شركة الأهرام، ثم المتاجرة بأسهمها، والتوسع لاحقا بامتلاك الشركة المحترقة لصناعة النبيذ، وإعادة بيعها إلى مجموعة هاينيكين الهولندية للمشروبات بهامش ربح وصل إلى 563 في المئة، وكل ذلك خلال فترة لم تتجاوز خمس سنوات.

وقد ساعد على انحراف سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر وصول عدد من أصحاب المصالح والمشروعات الاقتصادية إلى مناصب وزارية ذات صلة بهذه المصالح والمشروعات، حيث عين رشيد محمد رشيد، رئيس شركة يونيليفر إفريقيا والشرق الأوسط، وزييرا للتجارة، وعين محمد زهير قرانة، صاحب شركة سفريات قرانة، وزييرا للسياحة، وأمين أباطة مؤسس شركة قطن النيل وزييرا للزراعة، وأحمد عز إمبراطور الحديد والصلب أمينا للتنظيم وعضوا في لجنة سياسات الحزب الحاكم.

كل ما سبق يشكل أسبابا جوهرية من شأنها إخفاق سياسات الإصلاح الاقتصادي، كما حدث في عدد لا بأس به من الدول النامية، وعلى من يريد إصلاحا اقتصاديا حقيقيا أن يتعظ بتجاربه غيره في هذا الطريق.

الجريدة 23 فبراير 2013

الفساد... المعركة المفتوحة!

سامي محمد العدواني

من اللافت لأي متابع أو راصد أن المعيار الذي تقاس به الحساسية ضد الفساد بدأت مؤشرات تدق أجراس الإنذار وتلامس أسقفا غير مسبوقه، وباتت أحاديث الهمس

تعلو أصواتها وتصدم شريحة أوسع من المجتمع لفجاعتها أو قل لاستهتارها بالقيم والأعراف التي استقرت على مر الحياة التشريعية والسياسية بل والإدارية!

كلمات "الشرف" و"النزاهة" و"النظافة" هي على محك صعب اليوم في ظل حالة الاستقواء التي تبديها أطراف هنا وهناك بعدما حققت مكاسب في معارك حاسمة خلال الفترة السابقة من أدائنا السياسي بلغت حد كسر العظم.

ما أتمنى أن نستفيد من دروس المرحلة أن التكتيكات السابقة التي تعاملت بها شخصيات المعارضة السياسية أو كتلها وتياراتها ليست فاعلة بالقدر الذي يوقف النزف الهادر في هيبة ردة الإفساد، تحتاج النخب الإصلاحية إلى تبني مسارات جديدة تعيد ملاءمة الردع حتى تساهم في الحد من لوثة الإفساد التي هي اليوم في أوج انتفاشها.

إن حالة الاكتفاء بأساليب "الصيحة" والإرعاب السياسي ساهمت مع الوقت في تفرغه سياسياً، ذلك أن الطفل الذي يرتعب من صراخ والده أو معلمه مع الوقت نراه يتكيف مع هذا النمط ويتجاوز بعد مدة هذه الحالة التعبيرية عن رفض الفعل الشائن أو الدعوة للإفلاق عن الممارسة السيئة.

في حالتنا الماثلة لم تستوعب السلطة - المتمثلة في الحكومة وأدوات التأثير في قرارها - منهجية "الإرعاب" السياسي لكنها بلغت - مع تكرار مرارة هذا الأسلوب الذي واجهته بأقذى صورته وناجزته بأنكى صيغه - مرحلة تجريد كل أسلحة المواجهة من إطارها الأخلاقي والقيمي بل والوطني!

فكانت النتيجة مواجهة ليس لها مخالف تمنع الإفساد ولا هيبة تردع المتغولين على النفوذ والمصالح التي هي "الرحى" التي يتطاحن عليها المتكسبون، متناسين أن السياسة ليست صراعاً يتآكل عليه الأطراف بقدر ماهي وسيلة للتلاقي والتشارك وضمانة للعيش الآمن والسلم الضامن لتعبير كل فرد في المجتمع عن عطاءاته وإبداعاته.

أعود فأقول إن من أهم أدوات التجديد في ساحتنا السياسية قوى المجتمع الضاغطة التي تحدث أحياناً أثراً يفوق مدى السياسيين، ذلك أن السياسي يخضع لقائمة من الاعتبارات تشوه موقفه أو تحرف مساره مرغماً أو راغباً لـ "حسبة" التوازنات التي تجرده غالباً من اتخاذ الموقف الذي يحظى بالقبول والرشد الكافيين.

وعليه فإن السعي لبث الحيوية اللازمة لإحياء المجتمع المدني هو الرهان السياسي الواجب بل هو الأداة الفاعلة في تحصين المجتمع من غوائل الإفساد وتراكم المفسدين، وإن العمل لإيجاد جبهة "غضة" تتفاعل بحيوية مع متطلبات الإصلاح وترشيد المسار

السياسي لا تلبث أن توجد جيلاً حصيناً يتوارث المعايير الواجبة لمجتمع ينعم بالأمن ويطمئن لسلامة دفته.

نعم... لهجة "الإرعاب" مضى وقتها، وأعلنت المرحلة تطويعها وتجاوزها لكنها قابلة للاشتعال في أي لحظة، وبرغم هذا فهي محكومة بفترات عمرها القصيرة وتكلفتها العالية وعثراتها المتكررة واختراقاتها الأكيدة، إلا أن إحياء العمل المدني وتحريك القوى الضامرة بقليل من الجرعات سيعمد إلى إيجاد حائط صد عريض، ممتد بين أطراف المجتمع، قابل للحياة أطول فترة ممكنة وذو تأثير واسع وحضور غالب... إذا اعتبرنا أن فريستنا هي الفساد بكل صورته وأشكاله، فإن زئير الأسد لا يقتلها، لن نستفيد من وسع الدنيا إذا كنا نلبس حذاءً ضيقاً!

الجريدة 23 فبراير 2013

الجديّة أولاً!

صالح الغنام

لا مفر من تطبيق فرض الضرائب وزيادة الرسوم ورفع الدعم عن كثير من السلع والخدمات العامة، وإن عاجلاً أو آجلاً سيتم تنفيذ هذا الأمر، إذ لا يمكن منطقياً أن تستمر الدولة في تقديم خدماتها بالمجان - أو برسوم زهيدة - لنحو خمسة ملايين مواطن ومقيم، وهي تعتمد في عيشها على مورد وحيد وناضب... منطقياً، لا يستقيم هذا!

ومع ذلك، فالأمر لا يخلو من وجهات نظر كفيلاً بنسف الفكرة من جذورها، ليس لأن فرض الضرائب وزيادة الرسوم ورفع الدعم يواجه بمعارضة شعبية واسعة كما هي الحال في جميع دول العالم - وإنما لأن الخدمات التي تقدمها الدولة لا تستحق أن تكون بمقابل، نظراً إلى سوء وتردي وتخلف هذه الخدمات أو معظمها حتى نكون منصفين. لذلك، فإن على الدولة أن ترتقي بهذه الخدمات أولاً، ومن ثم لتفكر بفرض الضرائب.

من جانب آخر، هناك جملة من الإجراءات التي تدخل في خانة زيادة الرسوم يمكن للدولة اللجوء من خلالها من دون أن تواجه بمعارضة تذكر، ومنها، زيادة غرامات مخالفة قوانين المرور، إذ لا أتصور أن عاقلاً سيعترض على زيادة غرامة مخالفة السرعة إلى 1000 دينار، أو 2000 دينار للمجنون الذي يكسر الإشارة الحمراء!

كما لا يستقيم، أن تكون رسوم الكهرباء التي تقدمها الدولة لـ "المولات" التجارية، هي الرسوم ذاتها التي تتقاضاها من المواطن البسيط في سكنه الخاص، خصوصا وإن أحد هذه "المولات" يفوق استهلاكه للطاقة الكهربائية معدل استهلاك ثلاث مناطق سكنية مجتمعة. غير هذا، وأهم منه، أن الدولة التي تفكر بالضرائب لزيادة دخلها، لم تتصرف بمسؤولية وبشكل يوحى للمواطن أنها جادة في تحصيل مئات الملايين من الدنانير المتركمة منذ سنوات، وهي رسوم بات معظمها في حكم الديون المعدومة! أنا كمواطن، كيف لي أن أشعر بحاجة الدولة الى الرسوم المتركمة علي، وفي كل مناسبة وطنية أو دينية تصلني رسالة هاتفية من وزارة المواصلات، تبشرنني فيها بأن الوزارة أرجأت تحصيل الرسوم إلى ما بعد شهر رمضان المبارك أعاده الله علينا وعليكم بالخير واليمن والبركات!

عفوا، رمضان "شكو" برسوم الخدمات الهاتفية؟ رمضان شهر الصوم والطاعات وليس شهر التوقف عن دفع رسوم الخدمات، وكان من باب أولى أن تحضنا وزارة المواصلات وغيرها على استغلال الشهر الفضيل لدفع الرسوم المتأخرة، لأنها ديون في ذمنا وأعناقنا، ومن واجب المسلم أن يؤدي ما عليه، لا أن يصوم ويقوم الليل ويصلي في المسجد الكبير خلف الشيخ العفاسي ودموعه تصب "أربع أربع" من شدة الإيمان وحلال الدولة في بطنه... "Sorry" يا جماعة، "بس" وزارة المواصلات فاهمة رمضان غلطا! عموما، هذا نموذج حي وطاقج يبين لنا عدم جدية الدولة، ولو كانت غير ذلك، لما قدمت يوم الأحد على يوم السبت، فالتدرج والحزم في تحصيل حقوق الدولة، سيسهل مهمة إقرار الضرائب مستقبلا بعد تحسين الخدمات.

السياسة 26 فبراير 2013

حدثوا العاقل بما يعقل

إبراهيم أديب العوضي

التصاريف الحكومية المتكررة عن فرض الضرائب والرسوم على الخدمات المختلفة ما هي إلا وسيلة من وسائل قياس نبض الشارع وتفاعله تجاه تلك المقترحات الحكومية التي بدأت شخصيا أتيقن بأنها تعيش في حالة انفصام شخصية بين حكومة معطاءة ومانحة تغدق على مواطنيها المنح والزيادات والكوادر وما يصاحبها من تصاريح على وزن (أبشروا يا أهل الكويت) وبين حكومة أخرى تدعو الى مزيد من التقشف واتباع سياسة

(شد الأحزمة) وترشيد الانفاق لمواجهة أي تعثر مستقبلي في أسعار البترول أو أي ارتفاع في حجم المصروفات التي بدأت تتضاعف بشكل جنوني خلال الأعوام الأخيرة الماضية.

حدثوا العاقل بما يعقل، فقبل الخوض في فرض الرسوم على الخدمات الحكومية، هل فكرت الحكومة ولو قليلا بهذه الخدمات ومدى التردّي والترهل الذي وصلت إليه؟ هل درست الحكومة مثلا انحدار مستوى التعليم وضعف الكادر التدريسي وسوء الادارة المدرسية الفاعلة وما الى تلك الأسباب التي جعلت المواطنين يهربون الى التعليم الخاص؟ هل تابعت الحكومة مثلا حالة المرضى وما يعانونه أثناء تلقيهم العلاج في المستشفيات الحكومية؟ فالانتظار لتحاليل معينة يحتاج الى أشهر، ومرضى ينامون أياماً عديدة في غرفة الطوارئ الطبية وذلك لعدم وجود أي سرير في الأجنحة العمومية أو الخصوصية، وسوء تقدير العلاج كذلك ساهم في وفاة مواطنين كثر والقائمة تطول أكثر وأكثر. ثم، هل قامت الحكومة بمراجعة دوائرها المختلفة وتابعت طريقة وأسلوب تقديم خدماتها حتى تفكر في فرض الرسوم والضرائب؟ شخصيا، أنا لا أمانع من دفع تلك الرسوم اذا كان مستوى الخدمات ونوعيتها بما يتناسب ويتساوى مع تلك الدول التي تفرض رسوما على خدماتها، أما أن يستمر الحال على ما هو عليه فنقول لصاحب المقترح (يفتح الله).

مشكلتنا في الكويت، أن المواطن البسيط هو من يتحمل دون غيره تبعات سوء الادارة الحكومية. ستون عاما وأكثر من اكتشاف النفط وما زال وحده متربعا على اجمالي الناتج المحلي بنسبة تزيد على 90 في المئة دون أن تبذل الدولة أي عناية من استثمار أموالها في مشاريع تموية داخليا وفي تشجيع القطاع الخاص وخلق بيئة استثمارية جاذبة وفتح المجال أمام المستثمر الأجنبي وتشجيع قطاع التصنيع وفي الدخول في استثمارات عالمية مدرة أو ذات عوائد جيدة وغيرها من الفرص التي تساهم في تنويع مصادر الدخل. فبعد سبات عميق، صحت الحكومة لتجد نفسها أمام مأزق مستقبلي قد يواجه الميزانية العامة وما قد يصاحبها من ارتفاع في حجم المصاريف مقارنة في حجم الايرادات. ولعل ما يزيد الأمر عجبا، أنه في اليوم الذي يصرح فيه وزير المالية عن توجه الحكومة في فرض الرسوم على الخدمات الحكومية لاشراك المواطن في تحمل أعباء الدولة المتزايدة، نجد ان الحكومة نفسها توقع اتفاقية مع احدى الدول الشقيقة تقوم على أساسها الكويت بتقديم منحة لتلك الدولة على مدى خمس سنوات مقبلة.

ختاما، لو كانت الحكومة بالفعل جادة في اشراك المواطن في تحمل أعباء مصروفاتها، لكان الأجدى بها تحصيل المبالغ المالية المتأخرة والمستحقة على شركات

البلدان استقراراً سياسياً في آسيا وفق تقرير التنافسية العالمي...، كيف استطاعت هذه الجزيرة الصغيرة أن تعيد هيكلة نفسها في 40 سنة فقط لا غير، وفي جيل واحد فقط، إنها الإدارة والإرادة الحكيمة والتي قامت على بناء الثقة، وأنا على يقين بأنه لا يوجد أي أسرار في تقدمها سوى إرادتها.

وها هي تركيا عندما تولى حزب العدالة والتنمية عام 2002 كان الاقتصاد التركي بحدود 250 مليار دولار، والآن يقدر بأكثر من 800 مليار دولار، كذلك حقق القطاع المصرفي التركي في السنوات الأخيرة ربحية تجاوزت 35 في المئة وفي ظل الأزمة المالية العالمية التي حصلت قبل سنوات حيث أنها لم تتأثر بشكل مباشر، وانخفض معدل التضخم لديها أكثر من 4 في المئة، ويقول أردوغان: «الفرق بين 2002 و2010 هو أننا قمنا بـ642 براءة اختراع، وافتتاح 92 جامعة جديدة، وبناء 53 سكناً طلابياً بسعة 40000 ألف سرير»، وهذا لم يأت إلا من خلال إعادة هيكلة بلد بأكمله مع إرادة وإدارة سياسية صادقة.

وفي الكويت تتجاوز ميزانية الدولة 21 مليار دينار، والرواتب والأجور والكوادر العشوائية تكلف الدولة سنوياً 10 مليارات دينار، ودعم الكهرباء والماء والوقود والتموين والديزل 5 مليارات دينار، علماً بأن دعم الديزل كان 8 ملايين دينار فأصبح 800 مليون دينار ولاندرى أين يذهب الديزل ومن يستعمله غير الشحنات التي يتم ضبطها رجال الجمارك بشكل مستمر، وميزانية المشاريع تتجاوز 2 مليار في الميزانية... مع كل هذه الأرقام الكبيرة والمخيفة تجد الفشل الذريع في معظم المؤسسات بالدولة، يتم واختيار القياديين على أساس الولاء وليس المواطن الأكفأ، ثم نتحدث عن صرف أكثر من 100 مليار دينار لخطة التنمية من غير أي تفاصيل أو وضوح لمسار صرف هذه المليارات... إننا فعلاً نحتاج إلى إعادة هيكلة وطن.

الراي 12 مارس 2013

ماذا تريد الدولة؟!

د. محمد العبدالله العبدالجادر

انتقاد السياسة العامة للدولة سيظل قائماً، ما دام هنالك غياب رؤية شاملة وخطط متكاملة، والنقد الموجه بغرض الإصلاح. ولكن المعيب ان يتحول هذا النقد الى نقد شخصي بحث، رغم ان بعضا ممن يقودون رسم هذه السياسة العامة للدولة لا يعرفون

القطاع الخاص وعلى بعض المواطنين مقابل الخدمات الحكومية المختلفة والتي نشرت تفاصيلها أخيراً ضمن تقرير ديوان المحاسبة عن السنة المالية الحالية علماً بأن فواتير الكهرباء والماء وحدها شكلت أكثر من نصف هذا المبلغ، ولكن واقع الأمر يقول لا حياة لمن تنادي!

الراي 27 فبراير 2013

إعادة هيكلة... وطن

عبدالعزیز الكندري

بعد الأزمة المالية العالمية التي حصلت في 2008 والتي عصفت وأكلت الأخضر واليابس أصبحنا نسمع بعض الكلمات بكثرة، خصوصاً كلمة «إعادة الهيكلة» والتي تستهدف إعادة هيكلة الشركات داخلياً فنياً أو مالياً أو إدارياً حتى تتمكن من البقاء في السوق وعالم المال، وهناك شركات تتجول بل تعود أقوى مما كانت عليه في السابق، وفي الغالب تكون مشاكل الشركات ناتج من قلة حصافة أو خبرة الإدارة التنفيذية، خصوصاً إن كانت تعتمد على المحاباة والمجاملات..

وهذا ينسحب أيضاً على بعض الدول التي كانت فاشلة فأصبحت في مقدم الركب والعكس صحيح مثل اليابان وسنغافورة وتركيا...، فاليابان خير مثال على الدولة التي أعادت هيكلة نفسها، ولم يستسلموا للهزيمة على الرغم من بشاعتها ولا تكاد تجد أي بيت يخلو من الأجهزة اليابانية، وبعد الحرب العالمية الثانية كان هناك نحو 13 مليون طفل ياباني ليس لديهم مقعد مدرسي، وأكثر من 40 ألف مدرسة تم تدميرها، مع ذلك نجد التعليم الياباني في المقدمة الآن، هذا لو علمنا بأن إعادة الهيكلة اليابانية لم تستغرق سوى 25 عاماً تقريباً وهي في عمر الدول لا شيء.

وهذه «سنغافورة» جزيرة صغيرة بلا موارد طبيعية، وتعتبر البلد الأصغر في جنوب شرقي آسيا، وحصلت على الاستقلال سنة 1965، وتسلم زمام الأمور بعد هذا التاريخ «لي كوان يو» ليجد المشاكل التي لا تعد ولا تحصى كالبطالة والفساد الإداري وأزمة السكن...، إضافة إلى شعب خليط من مختلف الأعراق والأجناس من الصين والهند و...، واليوم تعتبر سنغافورة خامس أغنى دولة في العالم من حيث احتياطي العملة الصعبة، وأكثر

الفساد القاتل

عبد الجليل الغريبي

لماذا يحلو لكُتاب مخلصين في هذا الوطن الكتابة ضد الفساد وكشف نتائجه وآثاره الكارثية على استقرار هذا البلد، ما حدا مثلاً بجمعية الشفافية الكويتية لإصدار كتاب ضد الفساد؟

السبب يكمن في أن الفساد، بجميع أشكاله ومظاهره السياسية والمالية، ما هو إلا سرطان خبيث يعمل على قتل الحس والشعور الوطني، بل يحوّل الناس إلى ساخطين، ليتحوّلوا بعدها إلى أدوات تخريب، حين يسود المجتمع سوء التعامل بين المواطنين بعضهم لبعض، ويتحوّل الوطن إلى ملعب مشبوه تسود فيه سادية غريبة وعجيبة. وبانتشار مظاهر الفساد يزيد التنافس في الأخذ والهات، ويتراجع العطاء والبذل للوطن المبتلى بأبنائه الفاسدين.

والغريب العجيب أننا نجد الجميع ينادي بأعلى صوته للتصدي لهذا الفساد، وبقطع جذوره، ولكنه ينتشر كالنار في الهشيم لا في بلدنا فحسب، بل في جميع الأقطار، صغيرها وكبيرها، الفقيرة منها والغنية، وحتى في مجتمعات شهدت ثورات سميت بالربيع العربي، حتى أن كاتباً وصحافياً سياسياً بقامة إبراهيم عيسى تحدّث عن ظاهرة ارتفاع الأسعار في مصر، وندرة الدولار الذي يسير الحافلات والقطارات والشاحنات والمخابز ومعدات الحرث والحصاد، واتجاه الحكومة هناك إلى رفع الدعم، للتخفيف من عجز الموازنة الحكومية وأوضاع اقتصادية متردية شعارها «اضرب قلب»، حتى أن الموظف الحكومي كان يفتح درجه لصاحب المعاملة ويضع 50 جنيهاً في درج الموظف، لزوم قضاء معاملته، وليواجه هذا الموظف البسيط تكاليف المعيشة في النظام السابق. أما الآن، وبعد الاطاحة بالنظام، فدرج مكتبه لا يستقبل أقل من 100-150 جنيهاً للمعاملة، ولا يعد هذا الموظف الغلبان بأنها رشوة وشكل من أشكال الفساد، ولكن يعدها دعماً لراتبه البسيط، الذي لا يلبي بالقطع احتياجات أسرته «ألم أقل لكم إنه (أي الفساد) سرطان خبيث يسري في الجسد، ليحوّله إلى جثة هامدة؟».

والسؤال المحوري في هذا الشأن، لماذا ينتشر الفساد بهذا الزخم بين الغارفين من المال الحرام بالكلية؟ فهل ينفع هذا المال الحرام؟ وهل يمنع قدراً؟ أو يحمي من

ماذا يريدون، ويقودون الدولة الى مواقع ومناطق ومزلق، بسياسة ردود الافعال التي ينتهجونها.

ماذا تريد الدولة في امثلة صارخة توضح سياسة اللاسياسة؟ فمثلا وزير المالية المحترم يتحدث عن ضرائب وادوات جديدة لزيادة موارد الدولة، وهناك نقاش وتسريبات من الفريق الوزاري عن صرف متجدد، سواء في قضية فوائد الديون، او على شكل هبات جديدة؟!

مثال آخر، وهو مجلس الخدمة المدنية الذي يشكل من مجموعة من الوزراء، يطلب كشوفاً بمن مضى على خدمتهم ثلاثون عاماً، تمهيدا لإحالتهم للتقاعد وضخ دماء جديدة وتعيين الموظفين الجدد، وفي الجلسة ذاتها يجدد لقيادات تجاوزت مدد خدمتهم الثلاثين عاماً كوكلاء ومديرين عامين، رغم ان احالة الموظفين هؤلاء للتقاعد ستخلق مشاكل جديدة، وهي ان سقف رواتبهم سينخفض بشدة، وفي ظل عدم معالجة سقف الرواتب التقاعدية وسيخلق تدمراً شديداً من سياسة التوظيف وعدم الرضا، ماذا تريد الدولة بمثل هذه القرارات؟!

ماذا تريد الدولة، وهي تتحدث عن مستوى الخدمات الصحية الرفيعة، وبناء مستشفيات جديدة، وتخفيض اسعار الادوية، وهو كلام جميل، وفي الوقت نفسه توقع الدولة عقوداً مع مستشفيات في ألمانيا وبريطانيا، وترفع مخصصات العلاج في الخارج؟!

ماذا تريد الدولة في بلادي، ونحن نتحدث عن التعليم العالي وجامعات جديدة، ونحن أمام قانون «جامعة جابر» المعطل، وحديث عن رفع نسب القبول لتلافي أزمة ازدياد اعداد الطلبة، وعدم وجود منافذ لأبنائنا الطلبة، وممن لا يريدون الاغتراب والدراسة في الخارج؟!

ماذا تريد الدولة؟ سؤال حيرني كثيراً وجل حديثي هذا في سياسة تقديم «الخدمات» للمواطنين، اما ماذا تريد «سياسياً» فهو لغز استعصى عليّ حله، فالدولة لا تستمع إلا لمن «يناجرها» أو يرفع «العقال» عليها؟!

القبس 14 مارس 2013

مرض؟ الإجابة بلا، لكل صاحب عقل، إذن، لماذا ينتشر ويسري في عروق المجتمع؟ علينا أن نقف ونحلل هذه الظاهرة، ولنبحث عن أسبابها الرئيسية. صحيح أن الوقوف على الأسباب لا يعني إطلاقاً نهاية لظاهرة الفساد المستشري، ولكن يضعنا أمام واقع بائس، فنعمل على التشخيص على الأقل، لنترك الرجوع إلى طريق السلامة مفتوحاً أمام من يريد أن يرتدع، والله تعالى قال في محكم تنزيله «من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر»، كذلك نقول من شاء فليفسر ومن شاء فلينبذ كل مظاهر الفساد السياسية والمالية والتعصب بجميع أشكاله، لأنه مظهر من مظاهر الفساد.

وعليه، فالفساد سيستمر يعيث ويعبث بأوطاننا إلى ما شاء الله، ولن يجدي لإيقافه لا جمعية شفافية، ولا محاربة الفساد.. ولا غيرها.

ولنرجع للجوانب التحليلية للظاهرة، وفي ظني أن هناك سببين رئيسيين لانتشار الفساد، وبالطبع هناك أسباب أخرى، ولكن ما يعني في هذا المقام السببان التاليان:

الأول، يتمثل في انفرط منظومة القيم والأخلاق النبيلة، وما يستتبع ذلك من عبادة الطاغوت، ومنها الدينار والدولار.

هذا الانفرط يعني أعراض مرض إصابة جهاز الفضائل بمرض الإيدز، وعندها يصاب جهاز القيم، فيضعف وتتآكل مناعته، إلى أن يُصاب الضمير في مقتل، وعندها فقط ينحدر الطين البشري من رتبة إنسان إلى رتبة حيوان، ومن مستوى الحياء إلى مستوى البغاء.. وهنا، فالفساد لا يقيم وزناً للمجتمع ولا للدين، وكل المثل والقيم لا تعنيه في شيء، فضميره ميت ولا يحس بأنه يرتكب إثماً إزاء ما يقوم به من عمل مزرٍ، فيتحوّل عندئذٍ إلى إنسان سيكوباتي القيم، والمبادئ لا تشغله ولا يهتم بها.

ف نجد من واقعنا حالات لتحوّل قيادات عليا ومتوسطة ودنيا في جهازنا الوظيفي إلى طبقة فاسدة وأنانية مستعدة للكذب والنفاق والرشوة والتواطؤ، من أجل الصعود إلى أعلى، حيث يتصورون ويتخيّلون بعقولهم السيكوباتية المريضة، أن الفساد - أيا كانت صورته ومظاهره - هو الطريق الوحيد الذي يفضي بهم إلى فوق، وتحوّل تلك القيادات إلى ما يسمى بالرأسمالية البيروقراطية، وهي طبقة توظف المناصب داخل الجهاز الحكومي في تجميع الثروة لتراكمها، ولكن لماذا يفعلون كل ذلك؟ وهو الأمر الذي يمهد للسبب الثاني لظاهرة الفساد.

السبب الثاني، أن انفرط جهاز القيم والأخلاق يدفع المفسدين، وبعض موظفي الدولة، بالأفكار إلى في الاستمتاع بالحياة والحصول على ما فيها من ابتكارات وملذات، حتى وصل بهم الاستهلاك إلى حد الهوس، ويسري كالنار في الهشيم، هذا الاستهلاك المهووس أدخلهم في منطقة المحرمات والشذوذ في بعض الأحيان، يندفعون نحو الاستهلاك بلا قيود فيبررون مظاهر فسادهم بهذا الاندفاع نحو الاستهلاك يشترونه بنفطنا قبل أموالنا، وكأننا نلقي بثروتنا الناضبة في الماء، يفعلون ذلك كثيراً ويسعدون به بغباء.

ويساعدهم في هذا الاندفاع جماعات المصالح الشرسة، حين تستخدم كل شيء، حتى يستمر العفن على سطح الحياة في هذا البلد الطيب.

والأنكى من ذلك، أن الفاسد لا يرضى بالسقوط وحده، إنما يحاول جرّ الآخرين معه.. وهكذا تكبر بركة الفساد ومع كل جمعيات محاربة الفساد، والتشريعات والقوانين لوضع حد لهذه الظاهرة والضرب بيد من حديد على ممارستها، ومحاولات من هنا وهناك لاحتوائها لن يستسلم لوبي الفساد بسهولة، لأن قاداته يتصورون أن القانون في إجازة، لذلك نقول بأن العهر ليس في البيوت المشبوهة فحسب، بل في ضمائر المفسدين كذلك.

إذن، أسباب الفساد الرئيسية تتمثل في انفرط منظومة القيم والأخلاق النبيلة، والاندفاع المحموم نحو الاستهلاك، وكلها أمور ترجع في المقام الأول إلى غياب الضمير الحي الذي يردع صاحبه عن ارتكاب الآثام والإفساد في الأرض وتراجع النفس اللوامة عند هؤلاء، والله يقول: «نفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها قد أفلح من زكاها وقد خاب من دساها».

إذن، نحن هنا ندعو لتزيكة هذه النفس التي أصابها بعض العفن، وتزيكية النفس خيار قائم قد يأخذون به أو يضربون به عرض الحائط، ولكن لتتذكر أن هناك حساباً وعقاباً لأي من تلك الخيارات، فقد يرتدع المفسدون، خوفاً أو طمعاً، وقد يتمادون في غيهم يعمهون، وتبقى الحقيقة بأن فسادهم لا يبني وطناً، ولا يقيم الوطنية الحقّة، لأن الوطنية ليست بالسلوك الفاسد المشين، بل هو عمل وعطاء، وفسادهم لن يقيم تنمية، لأن التنمية ليست شعاراً، بل عرق وجهد، كذلك المسؤولية ليست ترفاً، بل نضال من أجل المستقبل.

التربية والتعليم في الدول المتحضرة.. وفي الكويت!

فخري شهاب

بمناسبة الخبر الذي قرأته، وعلقتُ عليه أخيراً، المتعلق باستقدام خبراء في التربية والتعليم من سنغافورة، استرعى نظري صديق حميم الى حقيقة كنت أنسيتها عن التربية والتعليم في كل من الولايات المتحدة واليابان، وأنا أعرضها اليوم لعلاقتها بما كنت تحدث فيه: فقد تصدت كل من الدولتين المذكورتين الى فحص نظام التربية والتعليم في الدولة الأخرى، لما تقيمه كلاهما من أهمية لهذا النظام في المجتمع؛ والاضطلاع بهذه الدراسات وحده دليل على ما توليه الدول المتحضرة من أهمية للأمر، وتفاوت هذه الأهمية نفسها بين الحضارات المختلفة: اذ تزداد أهميتها في المجتمعات المتحضرة، وتتضاءل حتى تكاد تنعدم في المجتمعات المتخلفة.

كشفت الدراسة الأميركية امتياز محصل نتاج التعليم الابتدائي والثانوي في اليابان ومستوييهما العاليتين وفضلهما على المستوى السائد في أميركا، وعزت ذلك لأسباب مختلفة يمكن تلخيصها كما يلي:

أولاً — كون المجتمع الياباني مجتمعا متجانسا تجانسا عرقيا وحضاريا يسر تطبيق نظام تعليم شامل موحد في أرجاء البلاد المختلفة، بخلاف ما هو جار في الولايات المتحدة، حيث تكثر الاجناس، وتتعدد الأصول العرقية، وتتفاوت الخلفيات الحضارية والقدرات المالية، وحيث تصر الحكومات المحلية على برامج تعليمها الخاصة، وتقاوم نزعة السلطات الفدرالية للتوحيد.

توحيد الإنفاق على التعليم

ثانياً — بينما تتفاوت القدرات المالية للولايات المختلفة في أميركا، وتختلف بالتالي قدراتها على الإنفاق على التعليم، يوحد النظام الياباني الإنفاق على التعليم في أرجاء البلاد المختلفة، وتتلاشى الفروق بين المقاطعات الغنية والفقيرة، ولا تظهر فروق منشؤها تفاوت الثراء بين الخريجين.

ثالثاً — طول السنة الدراسية: فهي أطول في اليابان مما هي عليه في الولايات المتحدة.

رابعاً — عند مقارنة طبيعة الإنفاق على التعليم تظهر فروق حضارية تستدعي النظر

بين الدولتين: ففي الولايات المتحدة التي يتجاوز الإنفاق فيها على التعليم نظيره في اليابان بنحو 60%، ينفق نحو 40% من ميزانيات التعليم على خدمات غير تعليمية بالمعنى الدقيق: كنقل الطلاب، واطعامهم، وتنظيف أماكن دراستهم، في حين أن الطالب الياباني يستعمل الدراجة أو يمشي الى مدرسته، وغالبا ما اضطلع الطلاب والطالبات أنفسهم بتنظيف مدارسهم بعد انتهاء الدراسة اليومية.

خامساً — على الرغم من ان الطالب والطالبة اليابانيين يلقيان التشجيع اللازم لممارسة الألعاب الرياضية بعد ساعات الدراسة، وعلى الرغم من اشتراكهما فيها عملا، فهي في أنظارهم تسلبهم من الوقت الذي يرغبون تكريسها لواجباتهم المدرسية، فهم احرص على تكريس أوقات فراغهم لها. ولا ينتقل الطالب الى مرحلة تالية أعلى في حياته الدراسية من دون اجتياز امتحان خاص، مشفوع أحيانا، في المدارس الرفيعة، بمقابلة انتقاء تقررها هيئة التدريس. ويستتبع التحضير للانتقال الى مدرسة أرفع دروسا خصوصية وساعات عمل اضافة الى العمل الاعتيادي.

سادساً — بالنظر إلى شح المصادر الطبيعية في اليابان، وقلة أراضيها الزراعية، نشأ فيها تقليد جعل من الامتياز في العلم مخرج نجاة من محنة شح الطبيعة هذا، وكذلك تنامت في الشخصية اليابانية رغبة عارمة للسعي في طلب العلم والتفوق فيه، كوسيلة للنجاح في الحياة.

سابعاً — تكريس الأم اليابانية جزءا كبيرا من وقتها لمتابعة تعليم أولادها لمساعدتهم خاصة في امتحانات القبول في المدارس المتميزة التي يتوقف القبول فيها على كفاءة الطالب، وتشترط لقبوله شروطا أصعب ومقابلات شخصية.

ثامناً — من خصائص المدارس الابتدائية والثانوية طول اليوم الدراسي الذي يمتد الى ست ساعات تعقبها ساعات للرياضة، ونشاطات أخرى في الهواء الطلق. وتعتبر ساعات الدراسة اليابانية من أطول ما في العالم.

تاسعاً — من مميزات المجتمع الياباني تقيد الفرد بسلوك الجماعة، والالتزام بما تفرضه عليه تقاليدها؛ وعلى ما يؤدي هذا السلوك اليه من تحديد الابداع الفردي، فقد كانت نتائجه في نظام التعليم الياباني إيجابية: فالأمية محو، والغياب منعدم تماما، ومتابعة الدراسة بعد مرحلة التعليم الاجباري هي بمعدل 96%، ونحو نصف خريجي الثانويات (46%) يواصلون تعليمهم العالي. وقد دلل اليابانيون، مرة بعد أخرى، على امتياز نظامهم التعليمي بتفوق طلابهم في الرياضيات في المباريات العالمية كافة من دون استثناء.

الاضطلاع بمسؤوليات شخصية

عاشرا - يضطلع المعلم الياباني بمسؤوليات شخصية قبل تلاميذه كتفقدته تغذيتهم، وساعات نومهم، ونظافتهم الشخصية وعاداتهم الصحية، ونشاطاتهم خارج المدرسة، كما يُعلم التلميذ احترام معلميه وأساليب مخاطبتهم، والتزام الدقة في المواعيد، والتعاون مع زملائه في العمل الجماعي في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي.

وكذلك تتكون شخصية الطالب الياباني في هاتين المرحلتين قبل وصوله الى مرحلة التعليم العالي او المهني؛ وبعد الوصول الى نهاية المرحلة الثانوية يجتاز الطالب الراغب في مواصلة تعليمه العالي امتحانا عاما يؤهله للدراسة الجامعية؛ غير أن الجامعات المميزة التي تفضل الحكومة والشركات الكبرى خريجها على غيرهم عادة، تتطلب امتحان قبول إضافيا خاصا يؤهلهم للقبول فيها.

وتختلف الجامعات اليابانية عن الأميركية في الوسائل والغايات: فالجامعات الأميركية تهدف الى تزويد الطالب برصيد علمي أو تكنولوجي يكسبه خلال سني دراسته، رصيد يكون اساسا عاما لما ستضيفه اليه خبراته في العمل والحياة عامة؛ وهي لذلك تزوده بمتاع «اكاديمي» غني يكون زاده في مستقبله؛ أما الجامعات اليابانية فتكتفي بأن تكون حلقة وصل بين الطالب والمؤسسة التي ستستخدمه بعد تخرجه. ومما يجب ذكره في هذا السياق أن المؤسسات اليابانية تولي تدريب المبتدئ تدريبا مباشرا بإشراف رؤسائه في العمل، أهمية كبرى، وتفضله على أي متاع «اكاديمي» قد يحمله اليها «المبتدئ» من دراسات جامعية لا جدوى عملية ترجى منها. ويرى المدافعون عن هذا النظام أنه أقرب استجابة لمتطلبات المجتمع من نظيره الأميركي، وان من فضائله تعليم المبتدئ الاشتراك في العمل كفرد في جماعة؛ غير أن بعض المؤسسات اليابانية بدأت أخيرا تعيد النظر في هذا التقليد، مظهرة ميلا لتجربة النظام الأميركي الذي يعطي «الخلق»، و«الابداع» المكان الأول.

عفا الله عن دعوا لإقامة جامعة في الكويت! لا أذكر أن أحدا من دعاة إقامتها خطر له أن يطرح أيا من المشاكل التي تقدم ذكرها، أو سأل عن الغرض الذي أقيمت الجامعة من أجله، وما هي الأهداف الحضارية والتربوية التي أريد منها تحقيقها؛ أما السؤال الأساسي وهو فضل إقامة جامعة وطنية على إرسال الطلاب الكويتيين الى الخارج، فمما لم يطرأ لأي من المسؤولين طرحه. كما لم يسأل أحد نفسه عن الكلفة، ولا النوعية - اذا ما قورنت الجامعة الوطنية بإرسال البعثات الى الخارج، لأن الجامعة كانت كالعالم، وكالنشيد الوطني، لا يكتمل استقلال الكويت بدونها؛ فانظر كيف انقلبت أحلام الطفولة

الى داء عضال تشكو منه البلاد، ولا تعرف سبيلا للخلاص منه! وما أسفي الا على الألوف من ضحاياهم من الشباب الأبرياء.

لقد خلقت المشكلة في سني التأسيس، أفيستطيع الجيل الحاضر من المربين حل ما ورثوا عن الآباء والأجداد؟ هذا هو تحدي الجيل الحاضر! أيها المسؤولون لقد تكاثرت وتراكمت التقارير؛ ولكن الجامعة والألوف من طلابها وطالباتها ما فتتوا ينتظرون الحلول. ليست مشكلة الجامعة بحاجة للتقارير؛ إنما المشكلة تصرخ في البحث عن الحلول! نعم الحلول!

القبس 19 ابريل 2013

من منظومة القيم الوظيفية

أ.د. عبدالمحسن الجارالله الخرافي

المساواة هي من أهم القيم بصفة عامة والوظيفية منها بصفة خاصة، وهي المقصد المتصل بتحقيق العدل، فكل موظف ينشد العدل يطلب المساواة مع غيره، أي يتطلع إلى أن يعادله ويمثله ويبلغ قدره (انظر في المعنى اللغوي للمساواة: معجم اللغة العربية المعاصرة، ج2، ص 1141).

وأصل ذلك هو أن الناس متساوون في أصل خلقتهم وفي الحقوق والكرامة الإنسانية والتكليف والمسؤولية وإن تمايزوا بعد ذلك بكسبهم وتقواهم: يقول تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ» (سورة الحجرات: الآية رقم 13).

والموظفون هم جزء من الناس، ولهذا فإن تحقيق المساواة في ما بينهم ليس فقط حقا، بل فرض ينبغي العمل على أن يسود في العمل الوظيفي وإلا حصل إخلال قيمي يؤدي إلى نتائج وخيمة تتمثل بشعور الموظفين بالظلم وفساد المعايير الحاكمة للمؤسسة التي تقوم على التفرقة غير المقبولة في ما بينهم.

والمساواة تكون بين المتمثلين، والتفرقة تكون بين المختلفين، فإن «أسوأ أشكال انعدام المساواة هو محاولة المساواة بين الأشياء غير المتساوية»، كما يقول أرسطو.

فعلى سبيل المثال لو قلنا بضرورة تحقيق المساواة بين الموظف والموظفة، فإن ذلك

معناه أن تتم المساواة في ما بينهما في ما يتماثلان فيه فقط مثل الالتزام بالمواعيد والمكافآت على أداء العمل وضوابط الترقية، لا في ما يختلفان فيه مثل إجازات الوضع ورعاية الطفل والتعيين في الوظائف الشاقة التي قد لا تتحملها المرأة بحكم قدراتها الجسمانية.

والأصل في التعامل بين الموظفين أنهم متماثلون في الحقوق والواجبات، فلا يجوز التمييز بينهم على أساس ديني أو عرقي أو طبقي أو على أساس اللون أو الرأي السياسي، أو المذهب أو الطائفة أو الانتماء الوطني.

وهذا الأمر لا يتناقض مع ترتيب الوظائف وتقسيمها طالما أن هذا التقسيم يتم وفق معايير موضوعية وعلمية حددت بقواعد عامة مجردة، لا شخصية يحكمها الهوى وتقررها العصبية بكل أشكالها، دينية وعرقية ومذهبية، وقطرية.. إلخ.

وإذا أردنا المصارحة أكثر فإن غالبية الدول الأوروبية المتقدمة قد تفوقت على كثير من الدول العربية والإسلامية في هذا المضمار، فلا تكاد تجد فيها تفرقة تذكر بين موظفيها، ومبدأ «تكافؤ الفرص» هو السائد، والمعياري في تعيين الموظفين وترقيتهم يكاد ينحصر في المؤهل والكفاءة وحدهما.

وهذا أمر مؤسف في قوم دين غالبيتهم العظمى هو الإسلام الذي قال نبيه صلى الله عليه وسلم: «الناس بنو آدم وادم من تراب» (رواه أبو داود والترمذي وحسنه البيهقي).

إن عدم تحقيق المساواة في العمل الوظيفي يورث الأحقاد والضغائن ويفسد ذات البين، ويشعل صراعا لا ينتهي بين الموظفين، الأمر الذي يؤدي إلى الفشل المؤسسي الناتج عن التنافس والشقاق، وهو الأمر الذي يمكن تجنبه بالحرص المطلق على تحقيق قيمة المساواة.

القبس 13 مايو 2013

هيئة القضاء والقضاة

المستشار ناصر معلا

تعتبر السلطة القضائية أقدم سلطة ظهرت في التاريخ الإنساني، وكان ظهورها سابقاً حتى على نشأة فكرة الدولة أو نشأة السلطة التنفيذية أو التشريعية، فقد ارتبط وجود القضاء -كضرورة اجتماعية حتمية- بظهور أول تجمع إنساني للبشرية لفض ما ينشأ بينهم من نزاعات، وكان احترام وتوقير القاضي والانصياع لحكمه شرطاً أساسياً يتوافق

عليه جميع أفراد المجتمع، فكانت الثقة العامة في القاضي، التي يوليها له المجتمع، وهيبته والنزول على حكمه هي كل مؤهلاته للجلوس على منصة القضاء،

فهيبة القضاء ومهابة القضاة ليست ترفاً أو مزية يجوز أن نسبغها عليهم أو ننزعها عنهم، وإنما هيبة القضاة من هيبة الشرع أو القانون الذي يقومون على تطبيقه على الناس، فإذا زالت هيبة القضاة زالت معها هيبة القانون الذي يطبقونه، وإذا زالت هيبة القانون من النفوس سقطت الدولة وعمت الفوضى.

ومن هنا كانت وظيفة القضاء من وظائف الإمامة العظمى التي يتولاها الأنبياء والرسل، ثم آلت إلى السلاطين والملوك والرؤساء في الدولة المدنية، ثم صارت إلى المحاكم التي تتولاها السلطة القضائية في الدولة الحديثة.

وهيبة القضاة تعد الضمانة الرئيسية لاستقلال القضاء، فالقاضي هو القائم علي تحقيق العدالة، وفق الحق الذي أراه الله إياه، فهو المخاطب بقوله تعالى:

(يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ، إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ) سورة (ص) الآية (26).

وهو مخاطب أيضاً بقوله تعالى (إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا) سورة النساء، من الآية (105).

وهيبة القضاة هي قرين الاحترام والرفعة والتوقير والتبجيل، لأنها إقرار من المجتمع للقضاء بالأمانة والعدالة، وفي إجلال القاضي إعزاز ورفعة للحق وإذلال للباطل، والقاضي عدول مؤتمن على الحق والحقيقة، وقوله صدق نافذ لا يُرد، وحكمه عنوان للحقيقة فهم أصحاب الهامات والقامات العالية الذين إذا أحسن الناس أحسنوا وإن أساءوا لا يظلمون، هم مع الضعيف حتى يقوى، وضد القوي حتى يعدل، لا يضعفون أمام المواجهات، ولا يتراجعون أمام الإغراءات، ولا يتهاونون أمام التحديات، هم الناطقون بالحق والحقيقة، ولا يسكتون عن ظلم، لا يصانعون ولا يضارعون ولا ينصاعون للمطامع فهم طلاب حق ومبادئ لا منافع ومبالغ، حافظون للحقوق وينقضون الباطل بالحق، يقولون فصلاً ويحكمون عدلاً.

والأصل في القضاة العدالة لا الجرح والخيانة، هم أطباء النفس، بيانهم عدل وإحكامهم رسالة حق وبلاغ عبرة وبشرى سلام، يوازنون بين روعة الشرعية التي تربوا

مضار اقتصاد الرفاهية

نضال ابوزكي

قرأت منذ نحو عشر سنوات في مجلة أميركية دراسة تحليلية تحاول الإجابة عن التساؤل الذي يخطر على بال كل منا "لماذا عباقرة التكنولوجيا في عقد التسعينيات كانوا في معظمهم من الهند وليس من أميركا؟". وجاءت نتائج الدراسة لتؤكد أن الطالب الهندي رغم نقص الموارد التعليمية والمالية، التي لا تتجاوز 10 في المئة مما هو متاح للطالب الغربي، تمكن من تحقيق التميز الأكاديمي والتفوق التكنولوجي، ونجح في المنافسة عالمياً، لما يتمتع به من إرادة وطموح وتصميم على النجاح.

وكانت هذه الحقيقة صادمة بالنظر إلى الظروف المعيشية الصعبة لأغلبية الطلبة المتفوقين في الهند، ابتداءً من عدم القدرة على تسديد ثمن الكتب التي غالباً ما يعتمدون إلى تبادلها بالساعات، فضلاً عن السكن الجامعي المزدهم الذي يفتقر في الغالب إلى وسائل الرفاهية، فضلاً عن الحاجة إلى العمل ساعات إضافية لدفع الرسوم الدراسية.

وبالمقارنة مع الغرب حيث تتوافر كل وسائل الراحة ومقومات النجاح، نجد أن الهند أثبتت أن التفوق التكنولوجي والتميز الأكاديمي يتناسب في معظم الأحيان بطريقة معاكسة لاقتصاد الرفاهية.

وعلى مدى العقود القليلة الماضية، تزايد الاهتمام بالجامعات الهندية التي باتت اليوم رافداً رئيسياً يرفد سوق العمل الدولي بنخبة من الطلبة المتفوقين والكفاءات البشرية المؤهلة. وأصبح الطالب الهندي محط أنظار العالم أجمع، نظراً لطموحه غير المحدود، وكفاءاته العالية في الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة رغم ندرتها في حياته اليومية، على عكس حال معظم الطلبة في الغرب والعالم العربي الذين يستفيدون على طبق من ذهب من استخدام المصادر الأكاديمية والتسهيلات الحياتية والعلمية المتاحة أمامهم على نطاق واسع. وتدفعنا هذه المعطيات إلى التساؤل حول ندرة وجود نماذج مماثلة في مجتمعاتنا العربية، التي حققت نقلة نوعية على مستوى ازدهار اقتصاد الرفاهية، في الوقت الذي يواصل فيه طلبة الهند جذب اهتمام أبرز المؤسسات الأكاديمية وكبرى الشركات العالمية رغم ظروفهم المعيشية الصعبة.

وقد تمكنت الهند من الكشف عن وجه آخر بعيد كل البعد عن الفقر السائد بين السواد الأعظم من الشعب، وجه يمثل التقدم التكنولوجي أبرز الملامح المميزة له، لتتحول هذه

عليها، والعدالة التي يحملون أمانتها، يعرفون الواجب ويصّبون إلى حُسن القيام به ويستلهمون صواب الرأي وطمأنينة اليقين، يحملون عبء الأمين على الأمانة وعبء الانتصار للحق، ومعاناة أصحاب الضمائر النقية، وعبء قهر الظلم وإغاثة الملهوف حتى يطمئن قلبه ويهدأ روعه، ويرفعون الإشكال ويزيلون الالتباس في تحري الحق والصواب بالدليل والحجة والبرهان ليرفعوا كرب الظلم عن المكروب به، فهم يلون أمراً عظيماً في منع وقطع الخصومات والتناحر بين الناس وإزالة المفسد، ويدفعون الظلم والجور والضرر من غير حيف أو ميل أو هوى، ويرفعون التهارج وينصرون المظلوم، ذوو فطنة وتيقظ لا يؤتون من غفلة ولا يخدعون لغرة، بعيدون عن طلب الشهرة وحب الظهور.

فالقاضي هو المستخلف على الأمة لحمل رسالة رب العالمين في إرساء الحق والعدل بين الناس، مصداقاً لقوله تعالى: "يا داوود إنا جعلناك خليفة في الأرض، فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى"، وفي المحاكم البريطانية لا يستطيع الفرد أن يعطي ظهره للقاضي إذا أراد الانصراف من بين يديه، إجلالاً وحفظاً لهيبة القضاء، كما يحظر القانون البريطاني والمحاكم الأميركية التصوير المرئي أو المسموع أو التقاط الصور في المحاكم أو رسم صور الأشخاص، سواء كانوا من القضاة أو المحلفين أو الشهود أو أطراف الخصومة.

كما يحظر البث الحي أو التسجيل لوقائع الجلسات في وسائل الإعلام، تجنباً للتأثير على سير المحاكمة أو القضاة أو المحلفين أو الشهود، أو التأثير على الرأي العام بما يناقض الحقيقة التي ينتهي إليها القضاء، تجنباً لتوجيه الرأي العام أو تكوين عقيدة مغايرة لما ينتهي إليه القضاء بما يؤثر سلبياً على الثقة العامة بالأحكام التي تصدر بشأنها، والتي يفترض أنها عنوان الحقيقة، وهو ما نص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية في المادة "14" منه.

والقاضي يفترض فيه أن يكون عالماً من غير كبر، قوياً من غير عنف، ليناً من غير ضعف، لا يطمع قوي في باطله، ولا يبأس ضعيف من عدله، فيكون حليماً متأنياً ذا فطنة وتيقظ، لا يؤتى من غفلة، ولا يخدع لغرة، صحيح السمع والبصر، عالماً بلغة ولهجات أهل وطنه، عفيفاً ورعاً منزهاً بعيداً عن الطمع، صدوق اللسان، ذا رأي ومشورة، لكلامه لين إذا قرب، وهيبه إذا أوعد، ووفاء إذا وعد، ولا يكون جباراً ولا عسوفاً، فيقطع ذا الحجة عن حجته، وأن يكون في الوفاق سالكاً، وعن المزاح معرضاً.

الجريدة 18 مايو 2013

وأساليب معالجة هذه المشكلات.. هناك جهود للرواد لا ينبغي طمسها أو التقليل من شأنها لأنها اتسمت بالإخلاص في العمل وفق المعطيات والزمن، فيقدر ما كانت لهم مساهماتهم في التغيير في أزمانهم حدثت أيضاً مشكلات مما لا يعني خلو العمل من المشكلات أو التوقف عن الإصلاح أو أن المسؤوليات غير متعاقبة أو استكمالية ينبغي أن تعتمد على تراكمية البناء والانجاز. لهذا نقول إن الحديث في المشكلات الحالية بهدف المعالجة لا مبرر له لأن الناس تريد العمل والأداء وليس التصريحات.. ومن المؤسف أننا نكثر من الكلام من أجل دغدغة المشاعر وترسيخ قيم التمنيات بالآتي، وثقافة الانتظار للحصول على لا شيء....

ومن البديهي أن إصلاح التعليم لا يتحقق بالكلام والوعود، فنحن، ولله الحمد، تعودنا الرغو في الكلام واستباق الأحداث بالتركيز على النظريات من أجل أن نرتاح ونستريح، ونبعد أنفسنا عن وجع الرأس وضغوطات المجتمع في مطالبه المتعددة، وكثرة إلحاحه لتحسين جودة الأداء والإلتقان في العمل.

هناك الكثير من التصريحات التربوية توجه لجهاز الإعلام نجدها أحياناً تتعارض مع النظريات العلمية أو السياق العلمي، فمن الغرابة أن نؤكد على خطط لا علاقة لها بالمنهجية أو بأصول وفلسفة التربية.

فما معنى أن يقترح وزير التربية والتعليم العالي يوم 5/10 عن تغيير جذري للمناهج يبدأ تطبيقه في المرحلة الابتدائية عام 2014/2015 وكأن المناهج دمية يسهل العبث بها من دون تجربة وزمن ومعرفة وتوافق، أو أن حملة الشهادات العليا من ماجستير ودكتوراه يعينون كمدرسين في المرحلة الابتدائية، أو تصريحات أخرى تقول ان العلوم والرياضيات سيديرسان باللغة الإنجليزية في التعليم الثانوي!! وغير ذلك من كلام عن توجهات في المرحلة المقبلة تتناقض مع المبادئ التربوية وأولويات العمل، بينما خبراء التعليم الذين تستدعيهم الوزارة بين وقت وآخر لتقييم أدائها يؤكدون على مشكلات من نوع آخر هي الأكثر أهمية لأنها تمس مكونات إصلاح التعليم وتؤثر بدرجة عالية في مخرجات المؤسسة التربوية التي لا تتناسب مع سوق العمل ومستقبل التنمية في البلاد.

هناك دراسات دولية تعكس تدني مستوى التعليم الذي يحتاج إلى إصلاح وليس بناء كنترول جديد للاختبارات أو تغيير طرق التصحيح التقليدية للاختبارات رغم أهمية هذه المسائل. هناك حاجة ماسة إلى تطوير التعليم في مختلف جوانبه، وخاصة في مرحلتي الرياض والابتدائي لأنهما أساس النظام التعليمي في كل مكان، أما بخصوص مرحلة الرياض عندنا فقد صرح أحد خبراء التربية من الأجانب منذ فترة قليلة أن التعليم في

الدولة الآسيوية إلى مركز عالمي رائد للصناعات التكنولوجية المتطورة. وتدفعنا التجربة الهندية إلى النظر بإعجاب إلى قدرة بلد، يفتر معظم مواطنوه إلى أدنى مقومات الحياة، على بناء أجيال من الكفاءات العلمية والبشرية القادرة على المنافسة في سوق العمل الدولي والوصول إلى أعلى المناصب في كبرى الشركات العالمية العاملة في مختلف القطاعات الحيوية، وفي مقدمتها القطاعات التكنولوجية والمصرفية.

وبالمقارنة مع الدول العربية، نرى أن شريحة واسعة من الطلبة العرب اعتادت، بسبب توافر كل شيء، استغلال الرفاهية بصورة خاطئة لتبتعد بذلك عن طريق النجاح والتفوق.

لذلك بات على الجامعات العربية تطوير المناهج التعليمية لتصبح أكثر تنافسية وفعالية، مع التركيز بصورة رئيسية على تأهيل الطلبة من ناحية الاستفادة المثلى من التقدم الرقمي والموارد التعليمية والمقومات الحياتية المتاحة للارتقاء بقدراتهم التنافسية ضمن أسواق العمل الإقليمية والدولية.

وبالتأكيد بات مطلوباً من القطاع الأكاديمي في العالم العربي اليوم الاستفادة من التجربة الهندية، التي أثبتت أن القدرة على تحقيق التفوق والإنجاز والنجاح غير مرتبطة بالرفاهية وإنما بالاستثمار الأمثل في العنصر البشري، بغض النظر عن التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وتأكيداً على ذلك، ها هي الهند بدأت عصراً جديداً من التطور بالتزامن مع خروج أجيال جديدة مؤهلة وقادرة على قيادة مسيرة التحول نحو اقتصاد المعرفة لا اقتصاد الرفاهية، ما يمهد الطريق أمامها للوصول سريعاً إلى مصاف كبرى الدول المتقدمة في العالم.

الجريدة 25 مايو 2013

الارتباك في التعليم

د. يعقوب أحمد الشراح

تطرح في هذه الفترة أفكار متداخلة وأحياناً متعاكسة حول التعليم يتحدث فيها البعض بصورة متكررة، فما نسمعه على لسان وزير التربية والتعليم العالي بين حين وآخر عن مشكلات التعليم يعطي الانطباع عن أن النظام التعليمي بدأ بالأمس القريب، وبالتالي ما زلنا نحبو لكي نعالج المشكلات أو نصل إلى ما نريد، وأننا ما زلنا نعاني من صعوبات

وتتكون من عشرين خطوة موزعة على أربع مراحل، تبدأ بالتزام علني من الحكومة بها وتشكل لإدارتها مجموعة عمل يمثل فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص إضافة الى الحكومة. وعلى الصعيد الدولي يديرها مجلس إدارة تساعده أمانة مقرها مدينة أوسلو في النرويج www.eitransparency.org وتعد حلقة الوصل بين جميع المشتركين في المبادرة وتعمل على تعزيز الاجراءات وتنسيق الاتصالات وتوفير الإرشادات.

ويبدو هذا المطلب أكثر إلحاحا إذا ما علمنا أن الكويت قد جاءت في المركز 42 من بين 58 دولة في مؤشر الموارد العامة لعام 2013 الذي أعلن عنه معهد رصد العائدات www.revenuewatch.org في منتصف مايو الماضي. ويعكس هذا المؤشر مدى جودة إدارة صناعة النفط والغاز والتعدين في هذه الدول التي تتج مع 85% من إجمالي النفط في العالم.

وبهذا الترتيب تقع الكويت في فئة الأسوأ من بين أربع فئات تصنف على اساسها هذه الدول..

ماذا تنتظرون؟

القبس 2 يونيو 2013

نقد المسؤول نصيحة أم فضيحة

صلاح عثمان العثمان

هناك خط رفيع بين النصيحة او النقد البناء، وبين الفضيحة او النقد الهدام، من لا يستطيع ان يرى هذا الخط يقع في المحذور، وتتداخل الامور لديه وتختلط، وتتحول النصيحة في العلن الى فضيحة، ولتوضيح الامور اكثر علينا ان نفرق بين النصيحة في الخصوصيات التي يجب ان تكون في الخفاء، والنصيحة لمن يتقلد مناصب عامما، والتي يجب ان تكون في العلن، لان الحياة الشخصية ملك للشخص، بينما المنصب العام ملك للمجتمع، واي نصيحة للمسؤول العام تعود بالنفع للعامة من الناس، بالاضافة الى المسؤول نفسه وللمن يأتي بعده، واي فضيحة للمسؤول العام تعكس سلبا على المجتمع، بينما النصيحة في الخصوصيات تعود بالنفع على حياة الشخص فقط وربما عائلته، وكلتا النصيحتين اذا ما تمتا في العلن

الرياض يعاني من عدم وجود تعليم!! فلقد أصبح التعليم في الرياض ترفاً أكثر من أن يكون أساساً يقف عليه هرم التعليم، هذا في الوقت الذي تصرف الدولة أموالاً طائلة على مرحلة الرياض رغم أنها مرحلة غير إلزامية، ولا تخضع لقانون التعليم الإلزامي كما أن غالبية أولياء الأمور يعتبرون مدارسها أماكن حضانة لأطفالهم.

دول كثيرة لا تهتم بالرياض على المستوى الرسمي انطلاقاً من أن أساس النظام التعليمي يبدأ مع المرحلة الابتدائية لأسباب عقلية وعمرية. لهذا لا بد من التركيز على التطوير الجذري للمرحلة الابتدائية في إطار التوجهات العالمية والمحلية وتطلعاتنا المستقبلية من التعليم. لا شك أن التركيز على المرحلة الابتدائية هو المنطلق الصحيح الذي نحتاج إليه في هذه المرحلة وعلى أساس استراتيجية شاملة ونقله نوعية تأخذ في الاعتبار كل ما نواجهه في التعليم من اختلالات وتوجهات شاملة تدفع إلى تطوير جذري ومتتابع للمراحل التعليمية التالية، كل ذلك في إطار خطط واضحة ومدروسة ومقرة من مجلس الوزراء بحيث لا يسمح لأي وزير تغيير استراتيجية العمل في هذه المرحلة التعليمية إلا في حدود الأسباب المشروعة وعلى أساس المساءلة والمتابعة السنوية.

الراي 26 مايو 2013

إحياء الشفافية النفطية

عبد الحميد علي عبدالمنعم

بغض النظر عن الجدل الدائر بشأن زلزال «الداو» وتوابعه المتمثلة في التغييرات القيادية القائمة على قدم وساق في القطاع النفطي، لعله من المناسب - أثباتا لحسن النية - أن يعلن وزير النفط عن بدء خطوات جادة في التحرك نحو تنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية التي وافق مجلس الوزراء على الانضمام اليها منذ 2010، كما أعدت جمعية الشفافية صياغة قانونية لها قدمت كمقترح بقانون في مجلس الأمة منتصف العام الماضي.

والمبادرة تعد معيارا عالميا في الصناعات الاستخراجية ترمي إلى الكشف عن الفروق بين الأموال التي تدفعها الشركات وما تتلقاه الحكومات، وإعلام الناس بها وتحري أسبابها ومعالجتها. ومن فوائد هذه المبادرة تعزيز مكافحة الفساد وكسب ثقة المواطنين وتحسين مناخ الاستثمار.

يترتب عليهما مسؤولية قانونية، لذلك كان على الشخص الحصيف ان يكون حذرا، فسيف القانون مسلط على رقاب الفاضحين، فالنصيحة الهدف منها البناء، اما الفضيحة فالهدف منها الهدم والتشهير وربما الاهانة، وكما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الدين النصيحة، قلنا لمن يا رسول الله، قال لله ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم. وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: رحم الله امرءا اهدى إلي عيوبي. وانسجاما مع هذه القيم السامية نظم القانون كيف تكون النصيحة للحكومة والمجالس النيابية وللحزاب والنقابات والجمعيات والحركات والافراد الخ، مستبعدا كل ما يمس بكرامة الانسان وشرفه وسمعته والحط من مكانته في المجتمع وبين عائلته، معاقبا على القذف واستعمال الكلمات البذيئة والاشاعات المغرضة والبعيدة عن الحقيقة من اجل تحقيق مكاسب سياسية ومصالح شخصية، والنقد البناء في العلن كما يكون للمسؤول يكون ايضا لعلماء الدين وغيرهم من الموظفين العاميين، وان نقدهم لا يعني نقدا لنظام الدولة، ولا يعني نقدا للاسلام او الدين بالعكس قد يكون لمصلحة الدولة ولمصلحة الدين، وكما قال ابو بكر رضي الله عنه: اطيعوني ما اطعت الله فيكم، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم. اذن كل من يتقلد منصبا عاما عليه ان يتقبل النصيحة او النقد البناء بصدر رحب، وعلى كل من يرفع راية النقد في العلن ألا يتجاوز حدود القانون المعمول به والعرف السائد في المجتمع، قاصدا المصلحة العامة، وليس تحقيق مآرب خاصة، كأن يستعمل كلمة الحق ليريد بها باطلا عن طريق ابراز بعض السلبيات في المجتمع لتغطية سلبيات اخرى كان الشخص نفسه مسهما فيها، وكثيرا ما تفقد المعارضة التأييد والزخم الشعبي بسبب هذه السلبيات، رغم التقصير والفساد الحكومي الواضح، لينقسم الشعب بين خيارين كلاهما مر، ولكن ستظل المعارضة أمر من الحكومة، وستظل الحكومة ضمن اقوى من المعارضة لو استخدمت امكاناتها الواسعة، وما الذي يعيق الحكومة عن القيام بذلك غير انعدام الارادة، وما سبب انعدام الارادة الا انعدام الشفافية، وما سبب انعدام الشفافية الا غياب النصيحة، وما غياب النصيحة الا خوفا من الفضيحة، وما الخوف من الفضيحة الا بسبب انتهاك القانون.

القبس 19 يونيو 2013

إصلاح العازة

جاسم فيصل القضيبى

سأل القاضي أحد المغردين، ممن رفعت عليهم قضايا أخيراً، وكان موظفاً في وزارة الإعلام، إن كان «يداوم» عندما كان موظفاً، فقال «لا». فلما سأله القاضي لماذا؟ قال: «شسوي، البلد ماشيه جدي». وعندما سئل عن سبب تغريداته التي يحاكم عليها، قال: «الفساد المستمر»!

لا تكاد تجلس في ديوانية الا وتجد الجميع يتذمر من الفساد الموجود، لكن هناك من الحاضرين من يتذمر من الفساد وكان ينبغي ان يكون حاضراً لنوبته المسائية في العمل، ولكنه قد «ضبط» مع اصحابه ليغطوا مكانه ليقي «متسند وماخذ راحته بالديوانية» ليلعب الورق او يتربع امام طاولة «البريد» ويكمل انتقاد الفساد! وآخر لا يألو جهداً «ليخدم» عزيزاً عليه في مكان عمله، فيتترك مكان عمله «ليفتر» مع هذا العزيز ينهي معاملته ويترك هو عمله ويعطل مصالح الناس ويقدم هذا العزيز في المعاملة على من أتى قبله بسرعة انجاز معاملته، ولا يضير احيانا ان يكون له استثناء خاص لا يعطى الا لـ «عزيز» طمعاً في المعاملة بالمثل إن كان يوماً هو بحاجة. ابناء الاقارب والاصحاب لهم الاولوية في التعيينات وضمن الوظيفة والنجاح في المقابلات، لتصبح مؤسسات الدولة ورثاً لهم ولأبنائهم، كما في البترول والكويتية والشرطة والجيش وغيرها. هوايته جمع المرضيات الكاذبة ويده كريمة مع عمال التنظيف «بكم دينار» ليختموا بطاقة العمل بدلاً منه ليأتي وقت ما شاء!

ما لا يفهمه هؤلاء انهم هم ايضا «رعاة فساد»، لكن الفرق بينهم وبين غيرهم ان هذا «اللي قدروا عليه»، فمن سرق رواتب البلد طوال سنوات وظيفته من دون ان «يداوم» هو سارق للمال العام. ومن رضيت ذمته بالمئات لن يرفض الملايين. ومن «حفت ريله» واستسهل كسر القانون وتجاوز دور الآخرين وتعطيل مصالحهم كلما اتاه عزيز لن يقدم مصلحة بلد ووطن على مصلحته الخاصة، فقد باعها مسبقاً بمعاملات رخيصة. من ظلم البلد بتعيين ابنائه وابناء اقربائه واصحابه في مكان عمله لتصبح مؤسسات وطنية ورثاً لأهالي وابناء موظفي مؤسسات البلد لن يعدل بيننا لو كانت له صلاحيات اكبر من ذلك. لا تستنكر سياحة «العلاج في الخارج» وانت تملأ ملفك بمرضيات كاذبة من اجل يوم راحة من دون وجه حق، فمن رضي على نفسه بيوم من مال الدولة من دون حق ليسافر لن يرفض سفراً طويلاً مدفوع التكاليف.

قبل ان تتذمر وتشكو الفساد وتنادي بالاصلاح اسأل نفسك هل أدبت ما عليك لوطنك اولاً حتى تأمر غيرك بأداء ما عليهم، هل أصلحت حالك التي ستسأل عنها قبل ان تهتم بإصلاح من لن تُسأل عنه؟ إما ذلك وإلا فما انت الا «فاسد آخر» ساخط لأنك لم تقدر ان تسرق كما سرق غيرك.

القبس 21 يونيو 2013

الأحكام الجزائية وأثرها في الترشح لعضوية مجالس إدارات الشركات

المحامي عبدالرزاق عبدالله

نشرت جريدة القبس في صفحتها الاقتصادية بالعدد الصادر يوم الأحد الموافق 26/5/2013 خبراً مفاده أن وزارة التجارة استعانت بإدارة الفتوى والتشريع للاستئناس بآرائها في شأن شكاوى وردت إلى الوزارة تطعن في صلاحية أعضاء مجالس إدارات بعض الشركات، منها شركات عامة حكومية، صدرت بحقهم أحكام تتعلق بجرائم نصب واحتيال. وكان رد «الفتوى والتشريع» أن هذه الأحكام لا تحول دون الصلاحية للترشح لعضوية مجلس إدارة الشركة أو الاستمرار في العضوية طالما كانت السابقة الأولى ولم يصدر حكم آخر بأي عقوبة سابقة على هذا الحكم.

وقد استندت إدارة الفتوى والتشريع في رأيها إلى المادة الأولى من القانون رقم 9 لسنة 1971 في شأن عدم إثبات السابقة الجزائية الأولى.

وبالرجوع لنص المادة 139 من قانون الشركات القديم الذي أشارت إليه إدارة الفتوى والتشريع في فتواها إلى وزارة التجارة والصناعة، وكذلك المادة 224 من قانون الشركات الجديد والخاصة بالشروط الواجب توافرها فيمن يترشح لعضوية مجلس الإدارة في الشركات المساهمة، يتبين لنا أنه وفقاً للمادة 139 من قانون الشركات القديم يشترط في عضو مجلس الإدارة ألا يكون محكوماً عليه في جريمة مخلة بالشرف وأن المادة 224 من قانون الشركات الجديد تشترط في من يرشح لعضوية مجلس الإدارة ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية بعقوبة مقيدة للحرية أو في جريمة إفلاس بالتقصير أو التدليس أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو بعقوبة مقيدة للحرية بسبب مخالفته لأحكام هذا

القانون، ما لم يكن قد رُد إليه اعتباره.

ولقد خلطت إدارة الفتوى والتشريع في رأيها المشار إليه بين عدم إثبات السابقة الجزائية ورد الاعتبار.

ذلك أن المقرر بالقانون رقم 9 لسنة 1971 بشأن عدم إثبات السابقة الجزائية الأولى بوثيقة السوابق الجزائية لا يمحو آثار الحكم الجزائي ولا يعتبر رداً للاعتبار، فالحكم الجنائي تظل آثاره قائمة إلى أن يسترد المحكوم عليه اعتباره بحكم القانون، أو بحكم قضائي وفقاً لنص المادة 244 من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية. لذلك فإن نص المادة 224 من قانون الشركات الجديد وهو الواجب التطبيق بشأن أعضاء مجالس الإدارات وقد نص صراحة على الشروط الواجب توافرها في من يترشح لعضوية مجلس إدارة الشركة المساهمة، ومنها ألا يكون محكوماً عليه في جناية بعقوبة مقيدة للحرية أو في جريمة إفلاس بالتقصير أو التدليس أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو بعقوبة مقيدة للحرية، بسبب مخالفته لأحكام قانون الشركات، فكل من صدر عليه حكم بالحبس في جناية لا يكون أهلاً لعضوية مجلس إدارة الشركة المساهمة، أما إذا كانت العقوبة بالغرامة في الجناية فبمفهوم المخالفة فإنه يجوز له الترشح لعضوية مجلس الإدارة.

أما من ارتكب جريمة مخلة بالشرف والأمانة وحكم عليه، سواء بالحبس أو الغرامة، فإنه لا يجوز له الترشح لعضوية مجلس الإدارة أو الاستمرار فيه، وسواء كان هذا أول حكم صدر بحقه أو ثاني حكم، فالنص صريح وواضح بأن صدور الحكم عليه يمنعه من الترشح، ما لم يرد إليه اعتباره، ولو أراد المشرع التجاوز عن السابقة الأولى في من يترشح لعضوية مجلس الإدارة لذكر ذلك صراحة في المادة 224 من قانون الشركات، أو على الأقل كان أشار إلى القانون رقم 9 لسنة 1971 بشأن عدم إثبات السابقة الجزائية الأولى، وحيث أنه لم يفعل فيجب إعمال النص بحالته كما هو من دون تأويل.

وحتى إذا اعتبرنا أن القانون رقم 9 لسنة 1971 بشأن عدم إثبات السابقة الجزائية الأولى هو القانون العام فإن قانون الشركات يعتبر (في هذه الجزئية المتعلقة بالشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الإدارة) بمنزلة قانون خاص واجب التطبيق.

لذلك، ومع كامل احترامنا لإدارة الفتوى والتشريع، إلا أن الرأي المبدي منها بشأن التجاوز عن السابقة الأولى في من يترشح لعضوية مجالس إدارات الشركات قد جانبه الصواب للأسباب الموضحة سلفاً.

القبس 27 يونيو 2013

كابوس المحسوبية

د. خالد عايد الجنفاوي

لا أعتقد أن الإصلاح الحكومي والاجتماعي يتحقق فقط عن طريق ترديد الشعارات الرنانة والبراقة. فلا بد دائماً من ربط للقول بالعمل من أجل تحقيق الإصلاح الحقيقي. وطريق الإصلاح واضح ومعروف ويتطلب فقط الالتزام بخطوط عمل حكومية واضحة تحقق الإصلاح الفعلي. ولكن ما يعيق الإصلاح بكل أشكاله وأنواعه المعاصرة هو عدم نجاح بعض الحكومات في مكافحة المحسوبية ومظاهرها المختلفة. فلا يمكن لأي حكومة أن تنجح بشكل مناسب ما لم تقض على الأسباب الرئيسية لغياب العدالة الاجتماعية أو ضعف مجتمع الكفاءة والجدارة، بل لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يتحقق "مجتمع الجدارة والكفاءة" وفق معايير عالمنا المعاصر ما لم تضع الحكومات خطط وإجراءات معينة تكبح جماح كابوس المحسوبية وتقلل من تأثيرها المدمر على أصحاب الكفاءة والخبرة والمهارات من أبناء البلد. وليتخيل أحدنا مواطناً صالحاً يملك كفاءة ومؤهلات علمية وخبرات ومهارات مختلفة اكتسبها عن طريق التعلم والممارسة الشخصية وهو يواجه وحده وحش المحسوبية! فكيف بأهل الكفاءات أن يتغلبوا وحدهم على المحسوبية وهي تمنعهم طوال الوقت من ربط آمالهم وتطلعاتهم المشروعة في تحقيق النجاحات المستحقة في مجتمعهم؟ فكيف باليد الواحدة أن تصفق؟ فمن المفترض أن يبدأ الإصلاح عن طريق وضع إجراءات وقوانين واضحة تكافح بشكل ملموس تعارض المصالح الشخصية وتمنح الفرص لكل أعضاء المجتمع للتنافس في الجدارة على سطح حقول متساوية وعادلة.

المحسوبية كابوس مرعب، وبخاصة لأصحاب الكفاءات، حيث تحطم خلال ثوان معدودة آمالهم وتطلعاتهم الايجابية والمشروعة في ربط كفاءاتهم الشخصية بما يمكن لهم فعلاً تحقيقه في مجتمعهم من نجاحات. والمحسوبية هي مظلة كبيرة تتضوي تحتها مظاهر سلبية مشابهة لها: المنسوبية (محاباة الاقارب) ومحاباة الاصدقاء (Cronyism) ومحاباة.

الإصلاح (Reform) يشير أيضاً إلى مظلة واسعة من القوانين والاجراءات والنظم الحكومية والقيم الاجتماعية الايجابية والتي تكرر مجتمع الكفاءة والجدارة. فعالم اليوم هو عالم الجدارة والكفاءة حيث من المفترض أن يتنافس المواطنون المتساوون

في الحقوق والواجبات والمسؤوليات الاجتماعية والوطنية بهدف تحقيق أقصى درجات النجاح الشخصي في مجتمعاتهم، وما يمنح الإنسان الملتزم من أداء واجباته ومسؤولياته الاجتماعية عن تحقيق نجاحه الشخصي المستحق هو بشكل أو بآخر كابوس مرعب، ومعضلة تتحطم عليها آمال وتطلعات وأحلام ذوي الجدارة والكفاءة.

لا إصلاح يمكن أن يتحقق على أرض الواقع ما لم تتوافر لذوي الكفاءة من المواطنين المخلصين فرص مناسبة وعادلة للتنافس الشريف مع قرنائهم.

السياسة 13 يوليو 2013

بين الإفصاح والسرية

المحامي عبدالرزاق عبدالله

تبقى الشفافية والإفصاح أمرين يحتاجان إلى إيجاد توازن بين المستوى المقبول لدى الشركات وبين المستوى الذي ترغب فيه الأطراف المتعددة الأخرى.

وتعد المعلومات وأنظمة الإفصاح أحد أهم الأسباب الرئيسية لتطور الأسواق المالية التي تعتمد بشكل أساسي على كمية المعلومات المتوافرة للمتعاملين ومقدار الثقة في هذه المعلومات، فكفاءة سوق المال تتوقف بدرجة كبيرة على كفاءة نظام المعلومات بالسوق، ولقد كان لافتقاد المعلومات والشفافية أثر كبير في الأزمات المالية التي حدثت في الآونة الأخيرة، لذلك فإن هناك إلحاحاً على الشركات لأن تكون أكثر إفصاحاً ليس فقط في تقاريرها المالية ولكن أيضاً حول أدائها في القضايا الرئيسية، لذلك تحرص معظم التشريعات على وجوب الالتزام بتطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح، وهذا ما يسمى بالإفصاح الإلزامي.

وفي حين يفرض الإطار الإلزامي حداً أدنى من متطلبات الإفصاح، فإن الشركات تتطلع إلى اجتذاب مزيد من المستثمرين، لذلك فإنها تكشف عن معلومات إضافية علاوة على ما هو مطلوب منها وفق القانون كالكشف عن حساباتها وأنشطتها، وقد ساد اتجاه كبير لدى العامة خلال السنوات الماضية يطالب بدرجة أكبر من الإفصاح وعلى إتاحة المعلومات عبر الحدود، وهذه القدرة المضافة على الاتصال لها أيضاً سلباتها حيث يجب على الشركات الحذر وتقليل المخاطر التي قد تنتج عن الإفصاح عن المعلومات

بشكل غير معتمد أو غير مرغوب فيه، لذلك يجب من الضروري وضع حدود الإفصاح والشفافية من أجل حماية الشركة من الإفصاح غير اللازم والإفصاح الذي قد يسلب قدرتها التنافسية.

وقد يكون هذا الحد ضروري ولازم لأعضاء مجالس إدارات الشركات المساهمة حيث ألزمهم قانون الشركات الجديد على المحافظة على سرية المعلومات في السوق بأن يعلنوا عن معلومات مهمة تهم المستثمر وتساعد في اتخاذ قراره في الاستثمار.

لذلك فإنه يجب الموازنة والإعلان عن المعلومات المفيدة للمستثمر وعن خطئه المستقبلية وفي الوقت نفسه لا تكون مضرّة للشركة وتحد من قدرتها التنافسية.

وقد أجازت المادة 227 من قانون الشركات: لأعضاء مجلس الإدارة الإفصاح إلى المساهمين فقط في حالات معينة وجاء نص المادة على النحو التالي:

«لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن يفصحوا إلى المساهمين في غير اجتماعات الجمعية العامة أو إلى الغير عما وقفوا عليه من أسرار الشركة بسبب مباشرتهم لإدارتها، وإلا وجب عزلهم ومساءلتهم عن تعويض الأضرار الناتجة عن المخالفة».

وقد راعى المشرع الموازنة بين الحفاظ على أسرار الشركة وبين أحقية المساهمين في التعرف على أحوال الشركة، وفي هذا السياق نرى جواز إفصاح مجلس الإدارة للمساهمين «أثناء عقد الجمعيات العامة» عن الخطوط العامة لسياسات الشركة المستقبلية، بحيث يطمئن المساهمون على أموالهم دون ذكر التفاصيل أو تسمية الجهات المزمع التعامل معها أو طبيعة هذا التعامل، أي أن يكون الإفصاح بالقدر الذي يحفظ أسرار الشركة ويحمي مصالحها، ويجنب مجلس الإدارة المساءلة.

القبس 16 يوليو 2013

لصوص مفترضون

مظفر عبدالله

ما تأثير أن يسمع المواطن العادي وبشكل شبه يومي عن سرقات وأسماء لصوص المال العام المفترضين دون محاسبة وأحكام؟ وما تأثير أن نسمع عن "قبيضة" من أعضاء في البرلمان؟ كيف يستقبل المواطن الشريف عناوين الصحف المخيفة عن "سرقات

الديزل" و"الإيداعات المليونية" و"ملف التحويلات الخارجية" و"كارثة الداو"؟

الكويت تغرق في لغة التخوين وإسفاف الكلام والاتهامات المرسلّة، وهو وضع يحتاج إلى معالجة سريعة وعاجلة، فكثرة إثارة أسماء اللصوص في الهواء الطلق دون تمحيص وأدلة له تداعيات خطيرة على نفسيات الناس العاديين البسطاء، بل إن روحاً سلبية تفشت في سلوكهم اليومي، عنوانها اللامبالاة لما يفترض أنه الحد الأدنى للواجب تجاه البلد، ولننظر إلى تدني الاهتمام بالوظيفة العامة مقابل المطالبات المحمومة بالزيادات على الرواتب دون إنتاج حقيقي!

كنت ولا أزال من المطالبين أن يعودنا رئيس الوزراء على الظهور في أحاديث متلفزة حول المناسبات والقضايا الخطيرة، يشرح ويوجه ويعد بالمواقف تجاهها، فالمواطن يرتاح بظهور رئيس حكومته- في أي بلد- على الشاشة ليعلق على ما يقلقه وما يتطلع إليه.

كلفة إعادة أجواء الثقة إلى المواطن وطمأنته ليست عالية، فهي تتلخص في تطبيق القانون الذي سيعيد الثقة إلى مشاعر الناس، ولنا في نموذجي وزارة الداخلية خير عبرة، اللواء عبدالفتاح العلي في قضية المرور والإقامات، واللواء عبدالحميد العوضي في ملف شراء الأصوات رغم بعض السلبيات.

الجريدة 28 يوليو 2013

حرمة المال العام

د. بسام الشطي

لقد حرص الإسلام على التوجيه الصريح والإرشاد الجلي حتى يكون المسلم حريصاً أشد الحرص بتقوية مكاسبه من كل كسب خبيث أو مال محرّم كما قال ربنا عزّ شأنه: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ»، ورسولنا صلى الله عليه وسلم يقول: «مَنْ أَكَلَ طَيِّبًا وَعَمِلَ فِي سَنَةٍ وَأَمِنَ النَّاسَ بَوَاقَهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ» أخرجه الحاكم وصحّحه ووافقه الذهبي.

أخي المسلم: المكاسب المحرّمة ذات عواقب وخيمة وأثار سيّئة، أخطرها وأشدّها أنها سبب من أسباب دخول النار، ومن أسباب غضب الجبار، فرسولنا يقول لكعب بن

عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يا كعبُ، إِنَّ لَن يَرِيوَ لَحْمٌ بَنَتٍ مِنْ سُحْتٍ إِلَّا كَانَتْ النَّارُ أَوْلَى بِهِ» أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ. وَالسُّحْتُ مُصْطَلَحٌ شَرْعِيٌّ يَشْمَلُ كُلَّ مَالٍ اكْتَسَبَ بِالْحَرَامِ.

إِنَّ الْمَالَ الْحَرَامَ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ شَوْمٌ عَلَى صَاحِبِهِ وَضَرَرٌ عَلَى جَامِعِهِ، فَرَسَوْلُنَا يَقُولُ: «لَا يَكْسِبُ عَبْدٌ مَالًا مِنْ حَرَامٍ فَيَنْفِقُ مِنْهُ فَيُبَارِكُ لَهُ فِيهِ، وَلَا يَتَصَدَّقُ بِهِ فَيَقْبَلُ مِنْهُ، وَلَا يَتْرِكُهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ إِلَّا كَانَ زَادَهُ إِلَى النَّارِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابِيهَيْقِي وَسُنَدُهُ حَسَنٌ، وَلِهَذَا فَمِنْ أَسْبَابِ الشَّقَاءِ الشَّامِلِ وَعَوَامِلِ الْخِذْلَانِ الْمُسْتَمِرِّ عَلَى بِلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ هُوَ جَمْعُ الْأَمْوَالِ مِنْ طَرِيقِ الْمَكَاسِبِ الْحَرَامَةِ وَالْوَسَائِلِ الْخَبِيثَةِ، وَإِلَّا فَهَلْ مُنِعَتْ الْأَسْتِجَابَةُ إِلَّا بِسَبَبِ الْمَكَاسِبِ الْحَرَامَةِ؟! وَهَلْ وَقَعَتِ الْمَصَائِبُ وَالْإِحْنُ إِلَّا بِانْتِشَارِ الْخَبَائِثِ وَالْمُوبِقَاتِ وَهَلْ نَاصِرٌ مِنْ نَاصِرِ الطَّاعُونَ إِلَّا بِسَبَبِ الْمَالِ الْحَرَامِ وَالطَّمَعِ فِيهِ؟! رَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يَطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ يَقُولُ: يَا رَبِّ يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغِذْيُ الْحَرَامِ، فَأَنَّى يَسْتَجَابَ لِذَلِكَ؟!»، وَفِي الْحَدِيثِ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ: «لَا تَقْبَلُ صَلَاةً بِغَيْرِ طَهْوَرٍ، وَلَا صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ»، وَالغُلُولُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مُصْطَلَحٌ لِكُلِّ مَا اكْتَسَبَ مِنْ طَرِيقٍ غَيْرِ شَرْعِيٍّ عَنِ طَرِيقِ النَّهْبِ وَالسَّلْبِ.

قَالَ مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ: «أَصَابَ النَّاسَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ قَحْطٌ فَخَرَجُوا مِرَارًا فَلَمْ يَسْقُوا، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَى نَبِيِّهِمْ أَنْ أَخْبِرْهُمْ أَنَّكُمْ تَخْرُجُونَ إِلَيَّ بِأَبْدَانٍ نَجِسَةٍ وَتَرْفَعُونَ إِلَيَّ أَكْفًا قَدْ سَفَكْتُمْ بِهَا الدَّمَاءَ وَمَلَأْتُمْ بِطُونَكُمْ مِنَ الْحَرَامِ، الْآنَ قَدْ اشْتَدَّ غَضَبِي عَلَيْكُمْ، وَلَنْ تَزْدَادُوا مِنِّي إِلَّا بُعْدًا».

أَيُّهَا الْمُسْلِمُ، أَكُلِ الْحَرَامَ مَنْزُوعُ الْبَرَكَاتِ الْمَسْلُوبِ الْاسْتِقْرَارِ وَالطَّمَأْنِينَةِ، لَا يَقْنَعُ بِخَيْرِ يَأْتِيهِ، وَلَا يَعِينُهُ كَثِيرٌ يَجْنِيهِ، عَنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ خَطِيئًا فَقَالَ: «لَا وَاللَّهِ، مَا أَخْشَى عَلَيْكُمْ - أَيُّهَا النَّاسُ - إِلَّا مَا يَخْرُجُ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ زَهْرَةٍ هَذِهِ الدُّنْيَا، فَمَنْ يَأْخُذُ مَالًا بِحَقِّهِ يُبَارِكُ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ يَأْخُذُ مَالًا بِغَيْرِ حَقِّهِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

وَأَعْلَمُ أَخِي الْمُسْلِمُ أَنَّ الْمَالَ الْعَامَّ فِي دِيَارِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَرْضِ وَعَقَارَاتٍ وَأَمْوَالٍ وَمَنْقُولَاتٍ وَأَجْهَزَةٍ وَأَثَاتٍ كُلِّهَا الْأَصْلُ فِيهَا الْعِصْمَةُ، لَا يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا فِي غَيْرِ مَجْلَاهَا، وَلَا يَجُوزُ بِأَيِّ حَالٍ الْإِعْتِدَاءُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا بِطَرِيقٍ شَرْعِيٍّ مَعْتَبَرٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَاسْتِمَاعٍ إِلَى تَحْذِيرِ الشَّرْعِ وَرَجْرِهِ وَرَدْعِهِ، يَقُولُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ رَجُلًا يَتَخَوَّضُونَ فِي أَمْوَالِ اللَّهِ بِغَيْرِ حَقٍّ فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَالْمَعْنَى أَيُّ: يَتَصَرَّفُونَ فِي أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ بِالْبَاطِلِ، وَجَاءَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ «أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، مَنْ أَصَابَهُ بِحَقِّهِ بَوْرِكَ لَهُ فِيهِ، وَرُبَّ مَنْ خَوَّضَ فِيهَا شَاءَتْ نَفْسُهُ مِنْ

مَالِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ لَيْسَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا النَّارُ».

فَعَلَى كُلِّ مَنْ سَوَّلَتْ لَهُ نَفْسُهُ سَرَقَةَ شَيْءٍ مِنْ مَمْتَلِكَاتِ الدَّوْلَةِ بِأَعْذَارِ وَاهِيَةِ وَحِبَائِلِ شَيْطَانِيَّةٍ رَدَّ مَا أَخَذَتْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَفْضَحَكَ اللَّهُ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ وَتَسْتَفِيثَ بِرَسُولِ اللَّهِ فَلَا يَغِيثُكَ وَيَشْتَعِلُ عَلَيْكَ مَا أَخَذْتَ نَارًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يَقُولُ حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فُلَانًا قَدْ اسْتَشْهَدَ. قَالَ «كَلَّا قَدْ رَأَيْتَهُ فِي النَّارِ بَعْبَاءَةً قَدْ غَلَّهَا» وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ فِينَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ الْغُلُولَ فَعَظَّمَهُ وَعَظَّمَ أَمْرَهُ قَالَ لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ شَاةٌ لَهَا ثَغَاءٌ أَوْ عَلَى رَقَبَتِهِ فَرَسٌ لَهُ حَمْحَمَةٌ يَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغَثِي فَأَقُولُ لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ وَعَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ يَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغَثِي فَأَقُولُ لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ وَعَلَى رَقَبَتِهِ صَامِتٌ فَيَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغَثِي فَأَقُولُ لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ أَوْ عَلَى رَقَبَتِهِ رِقَاعٌ تَخْفِقُ فَيَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغَثِي فَأَقُولُ لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ.

عالم اليوم 8 اغسطس 2013

الكاريكاتير.. الطرح الساخر

عبدالرضا كمال

الكاريكاتير.. فن صحافي ساخر.. وساخر الى درجة الحزن والبكاء ان كانت الفكرة المطروحة تمس احتياجات الانسان وحقوقه اسقاطا محليا.. او يمسه كيانه في محيطه كوطن.. اسقاطا سياسيا.

الكاريكاتير.. فكرة.. يحركها الرسام بطريقته الذكية وان كانت ثابتة على الورقة بناء على معلومات ادخرها تساعده على تحريك شعور المتلقي وحثه على التفاعل معه على السخرية وعدم الرضا عما تم طرحه.. بأقصى معانيها.. حتى يتحقق مفهوم الطرح.. باسقاطه.

الكاريكاتير فكرة وبعض من الخيال واسقاط عميق لها.. وممنوع فيها الجنوح الى الضحك لمجرد الضحك الذي لا يحمل فكرة ما.. وممنوع فيه ان تكون الفكرة المطروحة مدحا لمناسبة ما.. او شخص ما.. او مكان ما او تراه يمسه علما او يصافح انسانا

آخر وابتسامة تملأ شذوية او تعليقا ساذجا فيه من المديح ما تشمئز به النفس نفاقا ومجاملة وهوليس شهادة تقدير ومحابة لاي كان.. وانما هو اظهار لجسامة الخطيئة وتصحيحها كالفساد الاداري والمالي وما هنالك من الخطايا الاجتماعية والسياسية والسخرية واظهار عدم الرضا منها.

وكم من لوحة كاريكاتيرية أقامت الدنيا ولم تقعدا عبر التاريخ من رسامين لهذا الفن الخطير صنعوا ملامح هذا التاريخ.

وكم أهينوا وعوقبوا وضربوا وسجنوا بسبب طرحهم لتلك الخطايا.. وخير مثال لاولئك الفنان اليوناني «بوزون» في زمن «ارسطو وارستوفانين» الذي تناول مشاهير عصره بالرسم الساخرة وابرز اخطائهم.. فضربوه وسجنوه.. ولكنه يعود ويسخر منهم.

الكاريكاتير ليس لوحة تشكيلية تعلق في المعارض لتستحوذ على انظار المتابعين.. ولكنه فكرة.. تظهر الخلل.. والسخرية منه لابد منه.

الوطن 15 اغسطس 2013

الكويت تستحق

د. ناجي سعود الزيد

عندما أراد رئيس وزراء النرويج أن يتعرف على مشاكل المواطنين النرويجيين وهمومهم، وهم الذين يتمتعون بأفضل الضمانات الاجتماعية والأكثر تقدماً في التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية، كما أن الأمن مستتب جداً والمشاكل قليلة، إن وجدت. ولكن أبى رئيس الوزراء على نفسه أن يكون مطمئناً لهذا الاستقرار، وأصرّ على أن يعمل كسائق تاكسي لفترة يوم كامل، مما يعطيه الفرصة للكلام والحديث مع الركاب على اختلاف مشاربهم بغية التعرف على المشاكل والهموم لعموم المواطنين.

إذا كانت النرويج تلك الدولة المسالمة الهادئة والتي توفر جميع الخدمات دون مقابل، ودخل الفرد وضمانه الاجتماعي من أفضل المستويات على مستوى العالم، أبى رئيس وزراء النرويج إلا أن يتعرف مباشرة عما يدور بخاطر المواطن، فما بالننا نحن لا أحد يشعر بهمومنا وعلى رأسها الأمن والأمان؟!

في الكويت لا نريد من سمو رئيس الوزراء أن يقود سيارة أجرة، فقليلاً ما يجد

الكويتي الحاجة إلى استخدام خدمات تاكسي، ولكن نتمنى أن يجوب شوارع الكويت، فليدخل إلى شوارع فرعية في خيطان أو الفروانية أو حولي أو الجابرية أو أي منطقة أخرى ليرى الحفر والمطبات ومخلفات البناء والأوساخ الملقاة على الطرق.

عله يذهب إلى العيادة الخارجية في مستشفى العظام ويشوف بعينه الذبحة على أبواب العيادات من 7 صباحاً والخنقات والمدازز والواسطات وغيرها من المشاكل.

فليحاول أن يجد غرفة خاصة في أي مستشفى دون واسطة أو موعد لأشعة تخصصية قبل ستة أسابيع.

ليته يذهب متكرراً لإنجاز أي معاملة في «الشؤون» أو «الداخلية» أو «البلدية» أو «العدل» أو أي وزارة أو مؤسسة أخرى، ليرى بأمر عينه كم هي متخلفة نظمنا الإدارية، وكم من الوقت يضيع للحصول على توقيع لا يكلف حال من بصره حتى قراءة المعاملة.

وأبسطها أن يتكرر ويمر على مواقف أي موقع لجامعة الكويت ويحاول أن يجد موقفاً لسيارته، وإن تجاوز القانون ووقف خطأ، فسيجد مخالفته جاهزة.

كل هذه الأمور تحدث في الكويت لغياب الإدارة الحديثة الجادة والقانون المفعّل وليس لغياب ميزانيات أكبر، الإدارة السيئة في الكويت هي سبب التخلف وهي سبب المشاكل وهي سبب التسبب الوظيفي وهي السبب الرئيسي في تخلف البلد في جميع النواحي.

لا نريد من سمو رئيس الوزراء أن يكون سائق تاكسي كرئيس الحكومة النرويجية، بل القصد من ذكر هذا المثل هو أن يشعر أحد ذو مسؤولية بالداء الذي تعاني منه هذه الدولة المسكينة. مشاكلنا لن تحل إلا بقيادات إدارية سنعة ومتقدمة تعمل على طرح الحلول لتسهيل الخدمات وتشرف على الصيانة في جميع النواحي وجميع المراكز وتضع مصلحة الكويت والكويتي قبل مصالحهم.

فهل هذا كثير علينا كمواطنين وعلى بلدنا الحبيب أن تكون مطالبنا السهلة والقليلة الكلفة هي فقط أن نحصل على نظام إداري متطور ومتقدم وقابل للتطبيق دون تعقيد ودون واسطة ودون فساد؟!

علنا بذلك نعيد إلى الكويت الحبيبة سمعتها، ومستواها الذي «كان» مثلاً يحتذى.

القبس 17 اغسطس 2013

زيارة الوزير بين التحضير والفتنة

د. عادل الإبراهيم

نثمن عالياً قيام وزير الداخلية باستهلال تفقده لمرافق الوزارة بزيارة مركز الخدمة للتعرف على مستوى الخدمة والاستماع الى ملاحظات المراجعين عن عملها باعتبارها واجهة تعامل الوزارة مع معاملات المواطنين، ولا يختلف احد على المستوى اللائق لمراكز الخدمة في إنهاء وإنجاز معاملات المراجعين بكل يسر وسلاسة.

ويشهد الجميع بما يبذله العاملون فيها من جهد في ذلك، كما ان هذه الزيارة تمثل تطبيقاً عملياً للنطق السامي في حل مشاكل المواطنين والارتقاء بالخدمات المقدمة لهم.

ولا شك ان الوقوف على سير العمل لا يتطلب تحضيراً مسبقاً بل يتطلب زيارات فجائية ان اردنا تحقيق الهدف المرجو من الزيارة من خلال الواقع ودون تحديد مسبق للاستعداد والتجهيز لها، وإنني على يقين بأن الوزير سيرى الكثير من القصور والتعالي في المعاملة وعدم نظافة المرافق مع إيماني بأن مراكز الخدمة اذا تمت زيارتها فجأة فسنجد العمل منظماً وسلساً، لكن ماذا بشأن ما يعانيه الوافدون والمواطنون من فوضى وعدم تكرار في العديد من مرافق الوزارة خاصة في الإدارات العامة كالهجرة والممرور والمخافر، اذا أردنا الوقوف على حسن سير العمل فما على وزير الداخلية إلا القيام بزيارات فجائية ودون سابق إنذار وهذا ما نأمل من الوزير في سياق جولاته القادمة، سيجد صعوبة الدخول على أي مسؤول وكأن إنجاز المعاملة أصبح منة من المسؤول، ومن خلال المراجعة لبعض تلك المرافق تتمنى ألا تكون لديك مراجعة أو معاملة فيها لا أقول ذلك جزافاً بل من خلال المراجعة والتعامل معها حتى أصبح إنجاز المعاملة مرادفاً لعبارة «هل تعرف احدا؟» لكي يساعدك في إنجازها فما بال الوافد الذي عليه تقبل الأمر والمعاناة؟!

نعم العاملون يؤدون واجباتهم، لكن المطلوب هو الجدية في العمل والالتزام، كما هو حاصل في مراكز الخدمة حيث لا تحتاج لاستخدام عبارة «هل تعرف أحدا؟»، لكن خدماتها تقدم للمواطنين فقط وهذا ما نتمناه لبقية أجهزة الوزارة في تعاملها مع الوافدين والمواطنين على حد سواء.

وإنني على يقين بأنه مجرد الإعلان عن قيام الوزير بجولة فجائية واحدة سيعطي

دافعاً لبقية الإدارات لأن يكونوا على استعداد وسيواجهون بمكاتبتهم لإنجاز المعاملات وتنظيف المكان تحسباً لأي زيارة غير محددة للوزير..

أما من حيث الملاحظات في خدمات الوزارة فأولها يتمثل في الطريقة البدائية في إنجاز المعاملة من إحضار الأوراق نفسها دون استخدام التكنولوجيا الحديثة في إنجاز المعاملات إلكترونياً والاستغلال السيئ لاحتياجات المراجع من مكاتب الطباعة من ارتفاع أسعار الطباعة والتصوير والازدحام المنتشر في أجهزة الوزارة والتي يتم تأجيرها للقطاع الخاص دون مراعاة للأسعار.

الانباء 18 اغسطس 2013

إِخْلَاصُكَ فِيهِ وَظِيْفَتُكَ يَدُلُّ عَلَى نُبُلِكَ الْأَخْلَاقِي

د. خالد عايد الجنفاوي

”وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ“ (التوبة 105).

يدل الإخلاص في أداء العمل، سواء تمثل في الإيفاء الكامل بواجبات وظيفية معينة أو تجلّى في إتقان متميز لعمل حرفي أو فني، على نبيل الفرد وتميزه الأخلاقي. فمن يخلص في عمله ويحاول قدر ما يستطيع الوصول إلى درجة الإتقان في أدائه إنسان متميز أخلاقياً وحضارياً. فإذا كانت ثمة سمة تاريخية ثابتة تفرق بين التميز الأخلاقي وما يناقضه فهو تمكن أحد الأفراد من ربط سعادته الشخصية بقدر ما يؤديه من عمل مخلص ومتقن. وإذا كانت ثمة حقيقة واضحة حول الإخلاص في العمل وإتقانه فهي تتمثل في كون هذه السلوكيات والتصرفات الأخلاقية الايجابية تعود بالنفع على من يمارسها: فالإخلاص في أداء العمل مكافأته ذاتية، حيث يشعر المخلص في عمله بالسعادة والثقة الشخصية من دون انتظاره مكافأة الآخرين له.

إضافة إلى كون الإخلاص في العمل وإتقانه مجزية ذاتياً (Selfrewarding) فهي تدل أيضاً على التزام الإنسان المخلص في عمله وتدلل كذلك على نظاميته ووضوح رؤيته الأخلاقية والذهنية. فالمخلص في عمله يتميز عن الآخرين بأنه يعرف جيداً ما يريد تحقيقه في حياته اليومية ويدرك بوضوح تام طبيعة مبادئه الأخلاقية: المخلص في عمله

ومن يحاول إتقان كل أمر أو واجب وظيفي يقع بين يديه هو الأكثر ثقة بنفسه وبمقدراته الفعلية.

وفي عالم معاصر يوجد فيه بعض أفراد ربما عجزوا عن تحديد أهدافهم الشخصية بسبب ضبابية تفكيرهم وبسبب مزاجيتهم وقلة إلتزامهم، يحقق الإنسان المخلص في عمله تميزاً أخلاقياً فريداً من نوعه: فالإنسان المخلص في أداء أي عمل يمارسه هو من نجح فعلاً في تحقيق حياة إنسانية متكاملة. فرغم كل مظاهر التحييط والتي ربما يواجهها المخلص أثناء أداء عمله، يستمر الموظف المخلص والفني والحرفي في تحقيق نجاحات متواصلة.

وبالطبع، إخلاصك في عملك يدل على إخلاصك وتميزك الأخلاقي في جوانب أخرى من حياتك اليومية: فالموظف المخلص لا بد أن يكون زوجاً مخلصاً، ولا بد أن يكون أباً مخلصاً، وإبناً مخلصاً و أخاً مخلصاً و جاراً طيباً وصديقاً صدوقاً ومواطناً حقاً يخلص لنفسه ولمجتمعه ولوطنه. فشكراً لكل إنسان متميز ومخلص في أداء عمله فهو من يجعل حياتنا اليومية ذات معنى حقيقي يستحق المثابرة والعطاء والإيثار.

السياسة 1 سبتمبر 2013

نزاهة السياسي

عبد الحميد علي عبد المنعم

هل تكفي جرأة الوزير وإخلاصه في مواجهة ملفات الفساد في وزارته لإعفائه من تبعات المخالفات القانونية التي يقع فيها فيما تسميه المادة التاسعة عشرة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد «إساءة استغلال الوظيفة»، وتقبلها المادة الرابعة عشرة من قانون حماية المال العام والمادة الثانية من قانون محاكمة الوزراء؟

ظل هذا السؤال مطروحاً، وتفاقت تفاعلاته، ولا تزال، عندما تصاعدت الاحتجاجات على تعيينات وترقيات اعتمدها وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وقيل إنها محاطة بشبهة محاباة تجاوزت فيها من هم أكثر استحقاقاً.

ورغم نفي الوزارة صحة هذه الوقائع وتأكيداتها قانونية قراراتها، فإن ذلك لم يخفف من حدة الهجوم عليها، بل استُخدم حطب إضافي في النار التي أضرمت دون هوادة، ولا

يزال الرقص الهستيرى مستمراً حولها.

والواقع يقول إن لقضية التعيينات بعداً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ضارباً في القدم حتى بات يثير الغصّة دون أن يحرك ساكناً رغم ما فيه من تغييب لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص، وهو ما يؤكد ان هذه القضية تحتاج الى ما هو أكثر من الاكتفاء بالمعالجة القانونية التي تشكل جزءاً أساسياً من الحل بطبيعة الحال وليس كله.

والواقع يقول أيضاً إن على السياسي النزيه ألا يضع نفسه في مواطن الشبهة مهما صغر شأنها، وأن يعتذر عنها إن سقط فيها لأي سبب، وأن يبادر إلى معالجتها بنفسه وتحمل تبعاتها القانونية بشجاعة إذا ما ثبتت وثبت وقوعها تحت طائلة القانون.

يبقى القول إنه من المهم مراجعة تداعيات هذه القضية بدقة منذ تفجيرها، فقد تم توظيفها في صراعات سياسية وصراعات الحكومة والمال وباستخدام مؤسسات وأدوات نافذة وفي تحريك جميع أصحاب المصالح المتضررين من فتح قضايا الفساد التي أقدمت عليها الوزيرة بجرأة غير معهودة.

تأملوا جيداً أيها السادة.. انها حكاية «كليلا ودمنة» عن «رأس الذئب الطائر» تعود لتروى من جديد.

القبس 7 سبتمبر 2013

نحن و«الطوارىء»

د. محمد العبدالله العبدالجادر

نقع في منطقة حساسة من العالم، لم تستقر منذ الحرب العالمية الثانية، ولكنها اشتعلت منذ منتصف السبعينات حتى اليوم بنيران من الحروب وويلاتها، واصابتنا منذ 1990 بشكل مباشر، ومع ذلك لا توجد لدينا عقلية «الطوارىء»، فالأمور مسندة الى البركة، وها نحن على اعتاب حرب جديدة في المنطقة وتعاد الاسئلة وكأننا نعمل من جديد!

عقلية الطوارىء هي نتاج تراكم خبرات، ولدينا اجيال كاملة من الحكم والادارة عاشت الرخاء والشدة، وأهلنا في زمان العمل والبحر كانوا يستعدون لكل طارئ رغم بساطة الحياة وندرة الموارد، وكانت في منازلهم دار للمؤونة والطوارىء، ويقومون بصيانات

وقال رئيس مكافحة الفساد السعودي محمد الشريف «ان مكافحة الفساد واجب ديني ووطني واخلاقي» ولكن هل يطبق النواب والوزراء ذلك؟

وقال العقيد عادل الحشاش «إعلام وزارة الداخلية ليس مع اي جهة ولكن لمصلحة الكويت» فكيف سمعنا عن تجاوز قبول الضباط من غير اعلامكم؟

وقال المقدم يوسف الصباح «لماذا يدفعون للاجنبي ويطلبون التطوع من الكويتي؟»، انها عقدة الاجنبي. ويقول الدكتور ظافر العجمي «السرية يجب ألا تكون بالشراء ولكن بالعمليات»، انهم يسكتوننا بالسرية حتى لا يفضح امرهم.

فمتى نجد كل ما قيل يفعل على ارض الواقع بتشريعات برلمانية تكافح الفساد وتتمى الدولة والمجتمع لنصل الى تطبيق مبادئ الحوكمة والالتزام بالمعايير الدولية وتعزيز قيم النزاهة بالجهات العسكرية لتعزيز ثقة الجمهور بها وتطبيق المؤشرات الدولية ذات الصلة.

الفساد ليس مشكلة مؤسسة معينة، ولكن مشكلة الدولة بأجهزتها للعمل على نقل كل ما قيل وكتب الى قرارات وقوانين وآلية لتطبيقها، ان الكويت دولة يجب ان تتوقف عن التراجع وتبدأ بالتقدم في كل المجالات، وذلك بعد ان تبدأ بالشفافية.

القبس 8 أكتوبر 2012

الإصلاح في قاعة عبدالله السالم

تيسير عبدالعزيز الرشيدان

تدخل كثير من الدول في تغييرات وخلافات وحروب ولو أنها بقيت تنذب ما فات لبقيت فوق الركام وما بنت دولها مرة أخرى وتطورت. وفي الكويت، الإمارة الصغيرة الغنية المتجانسة المسالمة، نستطيع أن نبدأ الإصلاح والبناء، فالمهمة فيها أسهل من الدول الكبيرة الفقيرة إذا توافرت النية والإخلاص في العمل. أولاً يجب أن نترفع عن فكرة «إما أنا وإلا الطوفان»، فالصدام خسارة للوطن بمختلف أطرافه، ويجب أن نبدأ بالرضوخ للدستور والقوانين، وبانتخاب نواب صالحين صادقين يناقشون ويعدلون جميع القوانين تحت قبة عبدالله السالم فور انتخابهم باستخدام أدواتهم الدستورية وبتشريع قوانين المحاسبة والتنمية ثم مراقبة تطبيقها واستجواب من يقصر في عمله بدل أن نتحدى

دورية لمنافذهم والبيوت والحارات، ويستعدون لمواسم السفر والقفال والامطار، كانوا يستعدون، اما نحن فما إن يأتي الصيف حتى نكون على اعتاب ازمة كهرباء، وما إن يأتي موسم الدراسة حتى تكون ازمة الازدحام والصيانة، وكأننا نبدأ من جديد! ومطار البلاد الحالي هو عنوان لكتاب الفوضى في عز موسم الذروة في السفر والعودة، فازدحام في الجوازات، وتكدس، وضيق للشنت، وازدحام مروري في المداخل والمخارج. كل هذا الانتقاد ليس ترفاً فكرياً، انما نقد لضرب امثلة واضحة للعيان تنبئ عن ازمات للادارة والمتابعة، ولكن انشغالنا بالعمل اليومي وردود الافعال وترك المستقبل والطوارئ والفكر الاستراتيجي من جدول اعمال المسؤولين ينبئنا باننا لا عقلية للطوارئ ولا يحزنون، ولنتنظر الزمن وما يخبئه لنا.

القبس 7 سبتمبر 2013

منتدى الشفافية بالأمن والدفاع

تيسير عبدالعزيز الرشيدان

في مؤتمر الشفافية بالأمن والدفاع الذي اقيم في 1 و2 اكتوبر الجاري، تحت رعاية سمو امير البلاد، حفظه الله، كان هناك الكثير من المعلومات والتساؤلات والتمنيات التي اثارها المحاضرون من عدة دول، خصوصاً ان الموضوع يتعرض للقلعة العسكرية الصعب اختراقها، ولكن رغبة جمعية الشفافية الكويتية الصادقة للإصلاح بكل الميادين جعلتنا نطرح اسئلة حول الموضوع وبعيداً عن الخطب الرنانة والتخويفات الأمنية.

لماذا لا يتم كشف العقود والصفقات؟ والمشتريات والتعيين والترقيات؟ والجهوية الأمنية والدفاعية؟

إن البرنامج الجماعي المؤسسي هو الناجح وليس القرار الفردي والذي ضاعت على اثره كثير من الدول اقتصادياً وعسكرياً، فهل هناك آلية قانونية واضحة للعمل المؤسسي الشفاف؟

ومن مقولات المحاضرين في المؤتمر، قال العقيد عبدالكريم الغريلي «الشفافية بالاتفاقيات الدفاعية تردع الاعداء» فلماذا لا نطمئن المواطنين؟ وقال اللواء د. عادل الابراهيم «القانون فوق الجميع» فهل تمت محاسبة وعقاب مسؤول؟

ونخرب أو نندب وننتحب على ما ضاع وما خسرنه، فالبكاء على اللبن المسكوب لا يجدي نفعا والفوضى لا تحل مشكلة.

إن الحل لمعظم المشاكل هو التشريع وسد ثغرات بعض القوانين التي يتسرب منها الفساد، ولقد اجتهدت جمعية الشفافية الكويتية و29 جمعية نفعية أخرى معها بتقديم حزمة من القوانين الإصلاحية موجودة في مجلس الأمة منذ سنوات «وقد وعدنا بعض النواب بتشريعيها مرات عدة آخرها في 25 يناير 2012 ولم يفوا بوعدهم» مثل:

- 1 - هيئة النزاهة والذمة المالية وتعارض المصالح وحماية المبلغ.
- 2 - هيئة الديموقراطية وهيئة الانتخابات وهيئة الشفافية.
- 3 - إصلاح الجهاز الإداري والتعيين والترقيات.
- 4 - وزارة وخطة تعليمية بعيدا عن السياسيين.
- 5 - سد الثغرات بقوانين ديوان المحاسبة ومجلس الأمة.
- 6 - أهم من ذلك كله تعزيز استقلال السلطة القضائية.

كذلك يجب على الحكومة أن تضع الرجل الصحيح بالمكان الصحيح وتكون جادة بمكافحة الفساد ومنع الوساطة والمحسوبية وتسريع التنمية، ولنكن جميعا أكثر حكمة وتعقلا وحبا لمصلحة الكويت وأهلها ولنتذكر مآسي 1990 ونتعلم أنه من السهل أن تهدم بيوم واحد ما تبنيه على مدى سنين طويلة ولنتق. الله بالكويت وأهلها ومستقبلها.

القبس 2 نوفمبر 2012

يكون المجتمع عرضة للانحراف كما الصغير

أ.د. سهام الفريح

قرأت افتتاحية في إحدى الصحف المحلية مضى عليها ما يقارب العام، لكنها بقيت عالقة في الذهن، وكأنني قرأتها بالأمس، لعل السبب أنها جاءت معبرة عن واقع الحال الذي توالى أحداثه دون توقف كما في بعض كلماته (صورة الكويت قاتمة، الحاضر مقلق، المستقبل ضبابي، الرؤية معدومة، أو تكاد) قد يعتبرها البعض أنها صدرت من نظرة تشاؤمية، لكنها قد تكون صرخة تهدف ان تفرغ لتحرك من بيدهم

أمر البلاد والعباد، ليهبوا بحزم وعزم لانقاذ ما يمكن انقاذه من حالات الفساد، التي مست جرثومتها مناحي عديدة في المجتمع، فلم تغفل منحى سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو تربوياً، إلا ان هذه الصرخة وغيرها من صرخات صادقة، لم تحرك ساكناً حتى بلغ الأمر مداها، فلم تستطع حمله الجبال - كما يقول البعض - ونحن نقول بلغة العصر لم تستطع حمله طائرات الجامبو العملاقة، فلسنا بحاجة الى سرد جميع الأمثلة التي لم تعد خافية على المواطن العادي، حتى تُرك في حيرة من امره، لا يملك الا السؤال لمعرفة حقيقة كل قضية من قضايا الاعتداءات على المال العام، والایداعات والتحويلات المليونية، وقضايا المال السياسي، الذي أدى الى ان تطفح على سطح الحياة، فئات جديدة من الأثرياء (حديثو النعمة) الذين اثروا ثراء فاحشاً بين ليلة وضحاها، بواسطة هذه الوسائل غير المشروعة، والتي يعرفها الجميع، بان للحكومة مساهمة في خلقها أو هي السبب في خلق هذه الفئات، ثم عادت الى التعاون معهم بعلاقة وطيدة، وبشكل متزايد، زادت بسببه حالات الفساد بلاء، وذلك من خلال العقود الحكومية التي يحصل عليها هؤلاء الاثرياء الجدد المفسدون، من خلال علاقاتهم المتينة مع السلطة «الحكومة» والتي اضافة لعدم مشروعيتها. لم يتحقق الانجاز في الكثير منها، لذا ادت هذه الانحرافات التي لا حد لها الى ان يسقط المجتمع في مستنقع المحسوبية والرشوة، التي اخذت تستشري يوماً بعد يوم، وخاصة عندما شرع هؤلاء الساسة «الاثرياء الجدد» لينقلوا من موقع الدفاع عن المال العام، الى موقع مغتصبيه.

فهذه الانحرافات مست اخلاقيات المجتمع افراداً وجماعات إذ ليس الصغير وحده يكون عرضة للانحراف إذ احتضنته بيئة فاسدة، انما الكبير ايضاً اذا احتضنه مجتمع يعمه الفساد.. كيف لا ونحن كأفراد ساهمنا دون ان نعي في تفشي هذا الفساد، إذ نحن كأفراد وجماعات اوصلنا هؤلاء ليمثلونا في البرلمان، فكان علينا بعد ان قصر هؤلاء عن القيام بواجبهم كاملاً في الدفاع عن الحق العام، ان نقوم نحن بمساءلتهم لا ان نلوذ بالصمت حتى وصل الامر الى ما نحن عليه.

واذا كانت القناعة بان الفساد لا يحده مكان، الا انه يمكن الحد من تفشيهِ وانتشاره بأمرين اساسيين، اولهما: تطبيق القانون، وفرض هيئته بتنفيذ الاحكام على الكبير قبل الصغير، وعلى القوي قبل الضعيف.

وثانيهما: التشبث بقيم المجتمع واعرافه، دون التفريط بها، وذلك بنهذ كل من ينحرف عن قيم المجتمع واخلاقه، حتى يصل به الشعور الى انه منبوذ من قومه، لكن

ما نصادف - وللأسف الشديد - هو العكس، وذلك ان المفسد الذي اسودت صحيفته انحرافا يعلو شأنه في مجتمعنا، ويرتفع مقامه، حتى يتصدر المجالس والمناصب حتى سيطرت قناعة على ذهنية المجتمع بان الانحراف والفساد هي المواصفات المطلوبة لعلو الشأن.

نعم، ساهم المجتمع مع الحكومة في تفشي الفساد عندما ارتضى افراده الى الاختناق في هذه المياه الأسنة دون ان يحركوا مياها لتتقيتها.

فدفع هذا الاستسلام وهذه الاستكانة من المجتمع الى ان يتمادى المفسدون في مجتمعنا الى حد الثمالة، فامسى هؤلاء وهم المتهمون في ذمهم المالية، هم الذين يتهمون غيرهم، هل بسبب تضارب المصالح؟ ام انها اسقاطات؟

واخذوا يرددون اناشيد غوغائية تدعي الانتماء والوطنية لكنها في الحقيقة هي انتماء للفئة والطائفة والمصالح الشخصية.

فمتى يفيق المجتمع من غفوته ليعلم ان الله حق، والوطن حق، وما عدا ذلك باطل؟!

النهار 22 مايو 2013

العدل وسياسة كتابنا وكتابكم

يوسف سليمان شعيب

عندما نقول القضاء يطرأ في أذهاننا العدل، وعندما نشد العدل يتجه فكرنا ونظرنا إلى القضاء، وهذا أمر بديهي، ولكن الواقع غير ذلك، فالقضاء عندنا مستقل تماماً عن العدل، نعم ولا تستغرب عزيزي القارئ، لأن القضاء عليه إصدار حكم، أما وزارة العدل فعليها تنفيذ ذلك الحكم، فالأمر فيه فصل تام وكامل بين الجهتين، رغم أن أعمالهما كل يكمل الآخر، إلا أن الفصل والاستقلالية موجودة بينهما. وحتى نشرح ذلك سنقول، عندما ترفع قضية ما، وينظر القضاء فيها، ويتم قبولها ويصدر الحكم لمصلحة المدعي، يذهب قرار الحكم إلى إدارة التنفيذ في وزارة العدل، وهنا تبدأ المعاناة عند المدعي، وبدء مسلسل "كتابنا وكتابكم"، واستكمال الأوراق الناقصة، والمسؤول غير موجود، وأفلام وقصص لا يعلم بها إلا الله، حتى

يصل بالمدعي الحال إلى أن يلعن اليوم الذي رفع فيها الدعوة، خصوصاً إذا كانت ضد جهة حكومية، كادعاء ملكية أرض، وتوثيق بيع وشراء العقارات، وغيرها من القضايا التي تحمل في طياتها الكثير من المآسي والآلام.

إن البعض من موظفي وزارة العدل، قد أساءوا إلى ذلك الصرح الشامخ، بتصرفات لا تصدر إلا من معدومي الخلق والأمانة والتربية والولاء للوطن وشعبه، وإلا فبماذا يفسر وزير العدل والوكلاء ما حدث في تلك القضية التي دمرت أسرتين كويتيتين، من خلال إصدار وثائق ملكية لأرض مفروزة ومصدقة من العدل على صحتها، وتباع الأراضي في السوق ويتداولها أكثر من بائع ومشتري، لتصل في النهاية إلى أسرتين كريميتين من أسر الكويت، ليبنوا لكل منهما مسكناً يعيشون فيه، أحدهما أنهى البناء وسكن الدار، والآخر مازال في الحفر ووضع القواعد، وفجأة يصعق الأول بضرورة إخلاء المسكن، أي مسكن، المسكن الذي اشترى أرضه بحرّ ماله وبنائها، والآخر يصعق بضرورة وقف البناء لتلك الأرض التي اشترىها من ماله الخاص، لم يصدق الرجلان ذلك الكلام، وبعد مراجعة الجهات الحكومية تبين لهما أن الأرض بكاملها ملك لشخص ليس له علاقة بمن باعها.

انصدم الجميع بأن كل حالات البيع والشراء والتوثيق والأختام والطوابع والتصديقات التي صدرت في حق تلك الأراضي، ما هي إلا عمليات تزوير على مستوى عال، راح ضحيتها أسر كويتية.

هذا التلاعب لا يمكن أن يقدم عليه موظف صغير بإدارة ما، بل هي عصابة وشبكة تنصب على أبناء البلد باسم القانون والدولة، والعجيب في الأمر أن من يقوم بهذه الجرائم يكافأ ويتقلد المنصب الأعلى.

القضايا كثيرة ومكدسة في أدرج المكاتب تحتاج إلى تحريك من قبل القياديين في وزارة العدل وعلى رأسهم معالي الوزير، اخرجوا من مكاتبكم الفخمة، كونوا بين الموظفين والمراجعين، استمعوا إلى معاناة الناس عن قرب، تابعوا التعقيدات في الإجراءات، ارفعوا الذل من عن أكتاف أصحاب الحقوق.

فما أنا لكم إلا ناصح أمين.

الجريدة 21 سبتمبر 2013

أضواء علم التجربة اليابانية في التعليم

خالد حسن التميمي

اعتمدت اليابان في نهضتها الحديثة التي بدأت مع إصلاحات الإمبراطور المتطور «مايجي» عام 1868م سياسة عقلانية في مجال الاستفادة من ثمرات العلم والتكنولوجيا التي كانت متاحة لدى الدول المتطورة. وكانت البلاد قد عاشت عزلة طويلة تجاوزت القرنين ونصف القرن، منطوية على ذاتها، ومكتفية بعلومها التقليدية. لذلك كان لسياسة الانفتاح التي اعتمدها الإمبراطور «مايجي» أثر بارز في تعزيز تفاعل الشعب الياباني مع ثقافات الشعوب الأخرى، من دون عقد أو مركب نقص.

تأسست أول وزارة للتربية في اليابان عام 1872م، رفعت على الفور شعار: «لن يبقى أمي واحد في اليابان». وتظهر السيرة الذاتية للإمبراطور «مايجي» أنه بقي شديد الحرص طوال أيام حياته على منح جميع اليابانيين فرصة التعليم. فاحتفلت وزارة التربية عام 1896م بمحو الأمية في اليابان وتأمين الدراسة لجميع الطلبة.

اليوم، يشترط بطالب العمل أو الوظيفة الحصول على الحد الأدنى للتحصيل العلمي في اليابان، وهو إنهاء المرحلة الثانوية. ولا يسمح للطالب بالعمل في أي من أجهزة الدولة أو المصانع أو الشركات اليابانية قبل الحصول عليها.

منذ بداية إصلاحات مايجي، ترجم اليابانيون الكثير من الكتب والدراسات، في مختلف حقول المعرفة، ونقلوها عن اللغات الأجنبية إلى اللغة اليابانية. وكان الهدف منها تثقيف الشعب الياباني بالعلوم العصرية وأسرار التقنيات العلمية المتوافرة لدى الدول المتطورة في مختلف دول العالم. واستمرت تلك السياسة بوتيرة متصاعدة حتى الآن.

نصيحة الإمبراطور المتطور مايجي حين خاطب اليابانيين في بداية النهضة بقوله: «الحقوا بالغرب وتجاوزوه».

المفكر الجزائري مالك بن نبي يصف هذه التجربة فيقول:

«الفارق العظيم بين الصلة التي ربطتها اليابان بالحضارة الغربية وبين صلتنا بها. إنَّ اليابان وقفت من الحضارة الغربية موقف التلميذ، ووقفنا منها موقف الزبون. إنَّها تستورد منها الأفكار خصوصاً ونحن نستورد منها الأشياء خصوصاً. إنها كانت خلال سنوات 1868 - 1905م تتشظى حضارة، وكنا نشترى بضاعة حضارة. فكان البون بيننا

شاسعا والخلاف جوهريا، يؤدّي حتما إلى ترجيح كفة اليابان كما بيّنا في الموازنة التي عقدناها لسنة 1905م.

تقدّم العائلة اليابانية أقصى ما تستطيع لتعليم أبنائها، ولا تتقاعس الشركات الخاصة أو مؤسسات الدولة عن مساندة الطلبة اليابانيين لتحصيل أعلى الدرجات العلمية، أو تأمين العمل لهم، أو مدّهم بقروض مالية ميسرة لإتمام دراساتهم. وهي تعتبر من الدول التي تصرف بسخاء لدعم التعليم، ومساندة الباحثين الشباب، وتأمين موازنة كبيرة ومستمرّة لمراكز الأبحاث والتطور التكنولوجي.

هذه لمحة سريعة على التجربة اليابانية في التعليم للمقارنة ما بينها وبين تجاربنا في التعليم إن كانت لدينا تجارب نفخر بها

عالم اليوم 22 سبتمبر 2013

النخبوية ترسخ الاحتقان الاجتماعي

د. خالد عايد الجنفاوي

أعتقد ان النخبوية السلبية تعطل تحقق المواطنة الايجابية والحقة. فلا بد ان تتعارض معطيات ونتائج التفكير النخبوي الاحتكاري والاقصائي مع واجبات ومسؤوليات المواطنة الحقة، فالتحولات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة كرسّت بشكل او اخر التفاعل الاجتماعي الديمقراطي والعاقل وبدات تكرر كذلك "المساواة في المواطنة" بين اعضاء المجتمع. فما تؤدي اليه النخبوية هو الاحتقان الاجتماعي والذي يمكن ان يتفجر في اي لحظة، وخصوصا حين يمر المجتمع بازمات صعبة او حين يقع تحت تاثير تحولات انتقالية تاريخية.

في المجتمع العادل يستطيع اي مواطن يمتلك المؤهلات والمهارات والقدرات الذاتية ان يربط اماله وتطلعاته لتحقيق نجاحه الشخصي، اما في المجتمع النخبوي فتغلي الاحتقانات النفسية بين بعض المواطنين تحت سطح النسيج الاجتماعي، فالحكومات الجادة تسعى بكل ما تستطيع من قوة الى مساواة حقول التنافس الشريف بين مواطنيها عن طريق تكريس هيبه القانون في المجتمع وتكريس مزيد من العدالة الاجتماعية ومكافحة تضارب المصالح والتنفيع النخبوي.

وتشير النخبوية الى سلوكيات وتصرفات سلبية في المجتمع ترسخ وتحاول شرعنة اختيار نخبة وصفوة اجتماعية معينة من المواطنين في الحصول على مناصب معينة من دون الاحتكام الى مؤهلات وقدرات هؤلاء الاشخاص. فمؤهل الشخص النخبوي هو فقط انتماؤه لطبقة اجتماعية معينة او انتماؤه لجماعة سياسية تملك نوعا من قوة الضغط. والنخبوي يعرف تماما انه مهما حاول الشخص الاخر الحصول على وظيفة او منصب معين بجهد وكفاءته الوظيفية والعلمية او خبرته، فمن سيفرح ويسعد اخر الامر هو النخبوي!

ولعل ما هو اكثر ضررا حول رواج النخبوية الاحتكارية والاقصائية في اي مجتمع انساني انها ترسخ مختلف انواع الاحتقانات الاجتماعية. فالنخبوية تبقي الجو الاجتماعي العام مشحونا بالاحتقان النفسي السلبي، فالمجتمع الذي تروج فيه سلوكيات وتصرفات النخبوية السلبية يصعب على اعضائه تحقيق تلاحم اجتماعي فيما بينهم بينما يعلم كثير منهم ان الكلمة الاولى والاخيرة في تحديد النجاح الشخصي ليست المؤهلات والقدرات الشخصية للأفراد، بل من هم؟ ومن ينتمون اليه؟ وما هي طبقتهم الاجتماعية؟ النخبوية تتناقض مع كل مبادئ المواطنة الحقة والايجابية.

وبالطبع، ما ان يواجه اي مجتمع انساني تحديات تاريخية معينة، فستظهر على سطحه طبيعته الاجتماعية الاساسية: فاذا كانت العدالة الاجتماعية والمواطنة الصالحة هي الرائجة بين الناس فستراهم يتلاحمون ويتالفون فيما بينهم في وجه تحدياتهم المشتركة. اما اذا كانت النخبوية هي الرائجة في المجتمع، فعادة تكون النتائج سيئة لكل الاطراف.

السياسة 25 سبتمبر 2013

القسم الثاني



اهدار الموارد و هموم التنمية

عقدة الإصلاح

عامر ذياب التميمي

من كان يتصور في عام 1961 عندما اجري ثاني تعداد رسمي للسكان، وبلغ عدد السكان آنذاك 265 ألف نسمة تقريبا، من بينهم 161 ألف كويتي، أن يصبح عدد السكان في عام 2011 ما يربو على 3.1 ملايين نسمة، منهم 1.1 مليون كويتي؟ أي ان عدد السكان الآن يضاها عشرة أضعاف ما كانوا عليه عام 1961، وهو عام الاستقلال. لا شك أن تطورات مهمة قد حدثت خلال العقود الخمسة الماضية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. كما أن المستويات التعليمية والصحية تغيرت بشكل ملحوظ. يضاف إلى ذلك أن الإمكانيات المالية تحسنت بقدر كبير بفعل ارتفاع أسعار النفط. وبعد أن كانت قيمة الميزانية العامة للدولة بحدود 200 مليون دينار أصبحت الآن 20 مليار دينار، أي 100 ضعف ما كانت عليه. ومن المناسب التذكير بأن البنك الدولي للإنشاء والتعمير قد أجرى دراسة حول الاقتصاد الكويتي في ذلك العام، وأصدر توصيات تؤكد على أهمية ترشيد الإنفاق وتحسين مخصصات الإنفاق الرأسمالي وتحفيز القطاع الخاص، أي ما يشبه التوصيات التي صدرت عن الدراسات الاقتصادية التي اجريت خلال السنوات الأخيرة. إذاً، هل من حقنا أن نتساءل عن الأسباب الكامنة والتي حالت طوال هذه السنوات والعقود دون تنفيذ تلك التوصيات الموضوعية والرشيده، والتي كان يمكن أن تضع الاقتصاد على المسار الصحيح؟

لا بد أن ارتفاع عدد السكان وتزايد أعداد المواطنين قد زادا من أعباء الدولة، خصوصا وهي تتبنى فلسفة الرعاية والتحملات الاجتماعية. لكن ألم تكن هناك إمكانيات لتطوير قدرات المواطنين مهنيًا بفعل نظام تعليمي جاد بما يعزز من دورهم في العمل الاقتصادي في البلاد ويخفض الحاجة للوافدين؟ ثم لماذا لم نعزز الاعتماد على الذات بين المواطنين بحيث تتخفض متطلبات الخدمات الشخصية والمنزلية؟ وعندما يتبين بأن عدد العمالة المنزلية في البلاد قد تجاوز الستمائة ألف فإن ثمة خللاً بنيويًا في منظومة القيم الاجتماعية يتطلب معالجة نوعية واعتماد سياسات حكومية مختلفة. كذلك، فإن اعتماد القطاع الخاص على عمالة وافدة ورخيصة في مختلف أعماله وأنشطته تزيد على 1.1 مليون عامل، في حين لا يوظف سوى 65 ألف كويتي يعني أهمية إصلاح سوق العمل.. لكن هل يمكن تحقيق ذلك من دون إصلاح

اقتصادي بنوي يزيد من حصة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وينقل الأعمال العديدة والأساسية من حيز الحكومة إلى حيز القطاع الخاص؟ لم تعد المسألة قابلة للتسوية، فقد أصبحت عملية التنمية البشرية أهم التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع السياسي بشكل واضح. لدينا الإمكانيات المالية المناسبة والتي تمكننا من تحسين القدرة على الإصلاح وتطوير المرافق والبنية التحتية والخدمات، ولكن الأهم من ذلك كيف يمكن أن نوظف مواردنا البشرية المتزايدة على اسس اقتصادية متطورة بما يحسن من الكفاءة والارتقاء بالمهارات المهنية؟ الآن ونحن مقبلون على استحقاقات انتخابية هل يملك السياسيون الجرأة على طرح تصورات إصلاحية مقنعة؟

القبس 8 أكتوبر 2012

مكافحة الفساد السياسي والاجتماعي

عبد العزيز عبدالله القناعي

كثرت في الآونة الأخيرة الحديث عن الفساد والمفسدين وقوى الفساد ومرادفاتها من الكلمات والألفاظ التي تدل على غرقان المجتمع الكويتي بشتى أنواع الفساد كما يتوهم لمن يقرأ الصحف أو يطالع القنوات الفضائية داخليا وخارجيا، واللافت للنظر بشكل غريب هو إطلاق هذه التهم دون دليل أو قياس لمؤشرات الفساد عند اشتداد الصراعات السياسية بالانتخابات أو اجتماعيا عند بروز قضايا تتعلق بالأمن الوطني. إن قياس ظاهرة الفساد محليا خاضع لعدة جوانب، سياسية واجتماعية واقتصادية، وحتى نستطيع أن نقنع المواطنين أو المتابعين بوجود مثل هذه الظاهرة، أو عدمها، فلا بد أن تكون القياسات محايدة أو بعيدة عن الشبهات والمنفعة من إطلاق مثل هذه النعوت، وأيضا تختلف المؤشرات عند قياسها محليا أو عالميا، فقد حافظت الكويت على ترتيبها السابق عالميا في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2011 لتحتل المركز الـ 54 من بين 183 دولة، وتقدمت بفضل تراجع كل من المملكة العربية السعودية والأردن إلى المركز الخامس عربيا وخليجيا. ووضحت جمعية الشفافية الكويتية ان «الكويت أحرزت تقدما طفيفا جدا على مستوى الدرجات بمقدار (1)، حيث حصلت العام الماضي على (4.5) فيما حصلت هذا العام على (4.6)»،

وأضاف التقرير انها «دوليا لم تتقدم بل حافظت على ترتيبها السابق في المركز الـ(54) وهو ما يؤكد عدم وجود أي جهد يذكر لتحسين صورة الكويت عالميا على مستوى الشفافية والنزاهة». فهنا نستنتج من هذه الأرقام والاحصائيات أن الفساد في الكويت مازال يراوح مكانه. وحتى نستطيع أن نتعرف على الأسباب الحقيقية لنمو الفساد، على الرغم من انضمام الكويت الى اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقعت عليها الحكومة الكويتية في العام 2003 وصادق عليها مجلس الأمة في العام 2006، والذي أوضح تقرير جمعية الشفافية أن تفعيل القوانين بهذه الاتفاقية لم يطبق، ننتقل الى الجزء الثاني من المقال.

مع وجود هذه الحقائق، وعدم اتفاق مجلس الأمة والحكومة بالتقدم الجدي لمكافحة الفساد، ومع معرفتنا جميعا بأنه لن يحدث أي تقدم تنموي لأي مجتمع يكون الفساد فيه مؤشرا قويا ومصونا برعاية شعبية، فهنا نحن أمام المأزق الكبير لجهود مكافحة الفساد. إن العمل على صعيد المجتمع ككل، وهذا ما يجب ان تقوم به الحكومة لمكافحة الفساد، والعمل على الصعيد الداخلي للمؤسسات وفي إطار العمل المؤسساتي، وهذا ما يجب ان تقوم به الإدارة العليا لكل مؤسسة لمكافحة الفساد والسيطرة عليه، قد يحد من ارتفاع مؤشرات الفساد بشكل جدي، ولكن ماذا عن النفوس والقلوب التي تؤمن بأنه لن تتجزأ أعمالها وصفقاتها من دون الفساد، ومن دون دفع الرشا والعمولات، ما أود أن أقوله بأن المواطنين هم حجر الزاوية في نجاح خطط ومشاريع مكافحة الفساد، فلا بد من تثقيفهم لإدراك التداعيات والانهيارات الخطيرة والكبيرة العامة والفردية المترتبة على الفساد، وتعارض الفساد مع الأخلاق والفضائل والقيم والمبادئ الدينية والوطنية والإنسانية، والإيجابيات التي تترتب على النزاهة، وعلى عدم المساهمة في الفساد، بل وبالمساهمة في الرقابة على الفساد، لكن لن يكون باستطاعة المواطنين الوفاء بوظيفة المراقبة على الفساد إلا إذا تمّ التأكد من تحقيق أعلى درجة من الشفافية في المعاملات الحكومية ودورها بتحقيق المساواة والعدالة لمختلف فئات المجتمع، وقد يكون هذا العامل هو الأساس بانتشار ظاهرة الفساد لعدم وجود العدالة مما يجعل من المواطنين عرضة للضعف أمام إغراءات المفسدين لتحقيق مصالحهم، ومع احترامنا للمؤسسات العاملة بمجال مكافحة الفساد، والقوانين التي صدرت وسوف تصدر، إلا أن النجاح الكامل لجهود مكافحة الفساد تتحقق حين يؤمن المواطنون بقيم العدالة والنزاهة، وهذا يرجعنا الى المربع الأول لنهضة المجتمعات والأمم بشكل صحيح بالاهتمام بالأسرة أولا، والتعليم والثقافة ثانيا.

الدار 9 اكتوبر 2012

شو بدهم الكويتيين؟!

ذعار الرشيدى

«شو بدهم الكويتيين؟!» سؤال سمعته من أكثر من صحفي عربي التقيتهم في المؤتمر الأوروبي الآسيوي العاشر، جميعهم امتدح سقف الحرية في الكويت، ولكن ما ان ينتهي احدهم من وصلة مديح حرية الصحافة لدينا في الكويت حتى يختم إعجابه بسؤال: «الكويت غنية وجنة حقيقية وعادلة، فشو بدهم الكويتيين؟!»، بمعنى أدق قصدهم «لم كل هذا الحراك السياسي النشاط والنقد القاسي الذي يرونه يكتب في صحفنا ضد الحكومة»؟!

سؤال «شو بدهم الكويتيين؟!» كان يطلقه الصحفيون غير الخليجيين، ولم استغرب، لكون غير الخليجيين لم ولن يفهموا الحالة الكويتية الخاصة.

المهم، هو فعلا، «شو بدنا نحنا الكويتيين؟!» ولماذا «لا نبلع العافية» ونسكت عن كل هذا الخير الذي أغرقتنا فيه حكومتنا الموقرة، هناك إجابة واحدة منطقية مقنعة يمكن ان تقشع غيوم استغراب زملائي الصحفيين العرب ممن سألوا «شو بدهم الكويتيين؟!».

بلدنا يا سادة منذ 20 عاما وهي محلك سر، مشاريع تكلف المليارات ولا يخرج أيا منها الى النور، مشاريع تكلف خزينتنا الملايين سنويا وتدخل في رحم الغيب، ولا تولد، وان ولدت ولدت مشوهة، مليارات طارت في الهواء السياسي الطلق ولم نستفد من اي فلس منها، فلا مستشفيات ولا جامعات ولا شركات حكومية ولا مصانع ولا شوارع، ومع هذا صرفنا مليارات على أحلام مشاريع لم يتحقق اي شيء منها وتبين لنا في النهاية انها مجرد كوابيس اقتصادية انتهت بخسارة موجعة لخزينة المال العام، فهناك مشروع يعلن عنه، وتتم ترسيته وتصرف عليه الملايين، وتضاف اليها ملايين أخرى، ثم لا يخرج إلى النور، وان حصلت معجزة وخرج الى النور خرج أعمى كسيحا يتنفس يوما او يومين ثم يموت بين أيدينا، وكأننا صرفنا عليه الملايين ليموت قبل ان يولد، منذ 20 عاما لا يوجد مشروع حكومي حقيقي ولد.

«شو بدنا؟!»، حسنا، لا شيء، فقط نريد فلوسنا، «نبي نعرف وين راحت ومنو خذاها؟».

«شو بدنا؟!»، لا شيء، نريد ان نعرف الحقيقة فقط، اعتقد انه ومن حقنا كشعب ان نعرف الحقيقة كاملة، ألم ندفع 37 مليار دينار على خطة التنمية ولم نر شيئا، حسنا من حقنا كشعب ان تمنحونا الحقيقة، فقد دفعنا من مالنا العام 37 مليار دينار ونستحق ان

تمنحونا مقابل ملياراتنا هذه الحقيقية، اين ذهبت؟ ولمن ذهبت؟

«شو بدنا؟!»، ولا شيء، نريد ان نعرف لم دفعت ملايين لنواب كانوا يشرعون لنا ولم لم تتم محاكمتهم إلى الان.

«شو بدنا؟!»، نريد ان نتوقف السرقة تماما، وان نرى فاسدين وراء القضبان، وان يتم تطبيق القانون كاملا على الجميع، فلا يعقل اني كمواطن توقف معاملاتتي الرسمية لأن علي مخالفة مرورية بـ 30 ديناراً، ولا بد ان ادفعها قبل ان اجري اي معاملة، في حين ان شركة حصلت على مشروع بـ 50 مليون دينار ولم تنفذه، ومع هذا لم تتم مخالفتها، بل فوق هذا كله تمنح مشروعاً مليوناً ثانياً وثالثاً ورابعاً وخامساً.

«شو بدنا؟!»، لا نطلب حرية، فلدينا منها ما يكفي لتوزيعها على ثلاثة أرباع الدول العربية، ولا نريد ديموقراطية، فلدينا منها الكثير، بل ان وفرة الديموقراطية احيانا تتسبب لنا في حالة ربو سياسية، نعم ديموقراطيتنا تخنقنا احيانا، ولكننا ادمناها، ولا يمكن ان نتوقف عنها الان.

نريد بلدنا افضل بلد في العالم، ونستطيع ذلك فلدينا كل الإمكانيات لأن نتحول وفي اقل من عقد من الآن الى باريس، شرط ان نتوقف السرقات.

الانباء 17 اكتوبر 2012

الكويت في خطر!

د. عباس المجرن

تبنى البنك الدولي في تقريره عن التنمية لعام 2013، والصادر للتو، موضوع التوظيف بوصفه منطلقاً أساسياً لعملية التنمية، كما تبنى معضلة إيجاد فرص عمل منتجة كافية باعتباره التحدي المحوري الذي يواجهها.

واتبع التقرير منهجية تهدف الى تحديد العوامل التي تجعل من بعض الوظائف أكثر فائدة للتنمية من غيرها، وقد خلص إلى أن الوظائف ذات المردود الإنمائي الأفضل هي تلك التي تجعل المجتمعات تنهض بوظيفتها بشكل أفضل، أو تمكن من ربط الاقتصاد المحلي بالأسواق العالمية، أو تحمي البيئة، أو تعزز الثقة والمشاركة المدنية، أو تساهم في الحد من الفقر.

وقد تصدى التقرير للإجابة عن الأسئلة الأكثر إلحاحاً في عقول واضعي السياسات التنموية، وهي: هل ينبغي للبلدان أن تجعل استراتيجياتها الإنمائية تتمحور حول تحقيق النمو أم تركز على نوعية فرص العمل؟ وهل ينبغي أن يكون التركيز على حماية الوظائف أم على حماية العاملين؟ وأيها ينبغي أن يأتي أولاً في عملية التنمية، خلق الوظائف أم بناء المهارات؟

وتوصل التقرير الى أن القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي في عملية خلق الوظائف وفرص العمل، لكن الحكومات تلعب دوراً شديداً الأهمية بتأمينها للظروف المواتية لتحقيق نمو قوي يقوده القطاع الخاص، وبتخفيفها من شدة القيود التي تحد من قدرة القطاع الخاص على خلق وظائف منتجة تصب في صالح التنمية.

هذا التقرير المتميز شارك في اعداده فريق عمل ضم 23 باحثاً ومحلل بيانات، وساندته هيئة استشارية عالية المستوى، ودعمته عدة حكومات ووكالات دولية، وأثبتت نتائجه من عدة دراسات ميدانية قطرية، وحظي برعاية خاصة من الادارة العليا في البنك الدولي.

وقد أشار جيم يونغ كيم رئيس البنك الدولي في تقديمه لهذا التقرير الى أن فرص العمل الحقيقية (لاحظ الحقيقية) تحتل موقع القلب بالنسبة للأهداف الأسمى للمجتمعات، فهي التي تحقق التنمية، وتؤدي الى تماسك النسيج الاجتماعي، واستقرار المجتمع.

هذا التقرير شديد الأهمية لنا في الكويت، فهو يتناول المعضلة الرئيسية التي يعانيتها الاقتصاد الكويتي، وهي ندرة الوظائف ذات المردود الإنمائي، وهي المعضلة التي تتسبب في تعطيل مسارات التنمية وتثقل كاهل قاطرتها. والتي أرى أن بين أهم العوامل التي تقف وراءها:

1- التدهور الذي أصاب نظام التعليم العام في دولة الكويت، والذي أدى الى تراجع ملموس في معدل التحصيل العلمي، خاصة في الرياضيات والعلوم، ومهارات اللغة والقراءة والكتابة، فضلاً عن غياب أي تخطيط علمي للربط بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية.

2- كثرة القيود والتعقيدات التشريعية والادارية التي تحد من قدرة القطاع الخاص على ايجاد وظائف حقيقية للمواطنين، فضلاً عن عدم موازنة مهارات الخريجين مع الوظائف المطلوبة، إضافة إلى عدم رغبتهم في شغل وظائف تتطلب جهداً نسبياً ولا

تحظى "بامتيازات" الوظيفة الحكومية غير المنتجة. بل وانتقلت أمراض الجهاز الحكومي الى القطاع الخاص الذي بات ملزماً بتعيين مواطنين دون إسناد مهام حقيقية لهم، في سبيل الالتزام بالحد الأدنى من نسبة العمالة الوطنية في المؤسسات الخاصة.

3- عشوائية آلية التوظيف في القطاع الحكومي، حيث يتم مركزياً توزيع الخريجين على جهات العمل دون أدنى موازنة بين تخصصاتهم وفرصهم الوظيفية التي هي في معظمها فرص غير حقيقية، وتؤدي في الغالب الى تكديس أعداد متزايدة من العمالة غير المنتجة أي "البطالة المقنعة".

4- غياب اعتبارات الكفاءة والمهارة ليس في عمليات توزيع الوظائف ونظم الترقيات فحسب، بل في تحديد سلم الرواتب والأجور أيضاً، حيث تنعدم آلية الربط بين الجهد والأجر.

كل ما أتمناه أن يستفيد القارئون على التخطيط التتموي في الكويت من هذا التقرير، وأن يستخلصوا منه العبر والدروس الصحيحة، وألا يكون مصيره كصير عشرات الدراسات السابقة التي استهدفت اصلاح نظام التعليم وسوق العمل في الكويت، وبغير ذلك فإن مستقبل الكويت وكويت المستقبل في خطر.

الجريدة 20 أكتوبر 2012

حق أهل الكويت في التنمية

منى علي الفزيع

في الفترة الأخيرة من عمر الكويت ارتفعت المطالبات، سواء الحققة منها أو غيرها، في ما يخص تراجع التنمية، وكأن التنمية في الكويت قد شهدت تراجعاً مفاجئاً على غرار هبوط أسهم ما في سوق الأوراق المالية، وهو أمر غير صحيح على الإطلاق. للأسف ان التنمية في الكويت قضية حق أريد بها باطل، وقد تم استخدامها في السنوات الأخيرة كورقة سياسية لتصفية أحقاد وخلافات مجهولة ومعلومة وجعل وانتقام شخصي توقفت على اثره التنمية في المجتمع على الأُسعة كافة.

لقد استوعب أهل الكويت قديماً المفهوم الحقيقي للتنمية بما يتناسب مع الواقع والحاجة بعيداً عن مفهوم المصلحة وحسابات شخصية لمصلحة أفراد أو توقف تنمية بلد

بأكمله لإرضاء متفذين أو بعض النواب الذين يجهلون أو يتغافلون عمداً عن فهم أجدية التنمية البشرية والعمرانية.

إن تنمية الدولة للإنسان ليست أموالاً تنفق فقط للتظاهر أو المفاخرة ولم تقع ضمن خطة خمسية أو غيرها، خصوصاً في بداية تأسيس الدولة وقبل قيام الحكومات المنظمة، بل كانت مبدأ مارسه أهل الكويت بمن فيهم أهل البحر والصحراء والبادية، رجالاً ونساءً، الكل قد شارك في إنعاش التنمية بشكل مباشر أو غير مباشر، وفي تاريخ الكويت، الذي لم يعد أحد من القادمين الجدد يرغب في أن يستمع إليه أو يستوعبه، الكثير من الممارسات التتموية، إذ نظم أهل الكويت أنفسهم لاستيفاء احتياجاتهم اليومية وحماية مصالحهم، و«النقعة» قبل إنشاء الميناء الحديث مثال لمن لا يعرف قراءة التاريخ في مفهوم التنمية. والحكومات المنظمة اللاحقة قد أدركت هذا المبدأ وتحملت المسؤولية في هذا الاتجاه وتعاون معهم أهل الكويت بهذا النفس الطيب إلى ان دارت الدوائر خلال السنوات الأخيرة العجاف.

التنمية البشرية، وهي كما التنمية العمرانية، توجه نحو التحضر والنماء وتهذيب السلوك والأخلاق وحقوق الإنسان وتطوير أفكار الناس تجاه العالم والمجتمع وتحريها من التزمته والتخلف والرجعية وتوجيهها إلى البناء والمدنية. إذن التنمية في مفهوم أهل الكويت لم تكن يوماً أبنية ومشاريع فقط بل تنمية للإنسان لنقله إلى مرحلة أفضل وقد كان لنا ما أردنا في يوم ما، لكن الوقت لم يعد متأخراً لكنه بالتأكيد يتطلب مجهوداً حقيقياً بعيداً عن المصالح الشخصية. السؤال: كيف نبدأ بالتنمية البشرية الآن؟ علينا أن نمتلك الشجاعة والقدرة على المطالبة باتخاذ القرار بتحرير التعليم من الدائرة المغلقة، التعليم الذي فشل أن يعلمنا كيف نتعامل مع الديمقراطية والرأي والرأي الآخر والأخلاق والمذاهب الأخرى والأديان ويطور السلوك للأفضل، وان النفط ثروة ناضبة وفشل في أن يوجه حتى الحكومة إلى التوقف عن نظام الدولة الريعية في كل الأحوال وفي عصر يراد للإنسان فيه أن يشارك ويتقدم بأفكار ومشاريع، لا أن تبقى الحكومة هي المفكر والمقرر والمدبر الأوحده فيما يجلس هو منتظراً خيرات لم يجتهد لتطورها وان توقفت ناح واشتكى وهدد بالويل والثبور والانقلاب في ظل التطرف الأخلاقي والديني والفكري.

هناك مفاهيم مغلوبة ومزدوجة حول التنمية البشرية، وعلينا أن نعلم أنه لا بد من إحالة أكبر قدر من قياديي الحكومة والوزارات إلى التقاعد رغماً عنهم لا طيباً منهم واستبدالهم بدماء وأفكار جديدة سيؤدي حتماً إلى التنمية البشرية المطلوبة التي ستؤدي تباعاً إلى التنمية العمرانية.

القبس 3 نوفمبر 2012

الكويت... والمرض الهولندي

خالد ضيدان العتيبي

ليست المرة الأولى التي يعلق فيها الكويتيون الآمال على حكومة جديدة، فدائماً عند تشكيل مجلس الوزراء اول ما يعتقد المواطن ان باب فرج فتح امامه للخلاص من كل مساوئ المرحلة الماضية، لكنه يكتشف بعد فترة وجيزة ان آماله تلك ليست اكثر من حلم في ليلة صيف، وها نحن نعيد الكرة مرة اخرى على امل ان يكون التغيير الذي شهدته البلاد من خلال انتخاب مجلس امة جديد مختلفا تماما عن كل المجالس السابقة ان تلتزم الحكومة بوعودها وان تعمل جديا على علاج الامراض الاقتصادية والسياسية المزمنة التي تعاني منها الكويت واهمها المرض الهولندي (Dutch Disease) كما اصطلح عليه خبراء الاقتصاد والسياسة، وهو وفقا لموسوعة "ويكيبيديا" تعريف لحالة الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال، حيث هجع الهولنديون للترف والراحة واستلطفوا الإنفاق الاستهلاكي الباذخ، فكان ان دفعوا ضريبة هذه الحالة ولكن بعد أن أفاقوا على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفوها باستهلاكهم غير المنتج، فذهبت تسميتها في التاريخ الاقتصادي "المرض الهولندي"، فالتزلزل الوظيفي والتراخي الانتاجي والاعتماد الحكومي الكامل على الانفاق غير المجدي من دون وضع خطط لتحريك عجلة الانتاج ادى الى تغيير الطبيعة الإنتاجية الكويتية التي كانت تعتمد في مرحلة قبل النفط على المبادرة الفردية وبذل الجهد لتحسين شروط العيش فكان ان ابهر من الكويت في العام 1912 (اي قبل مئة سنة من اليوم) اكبر اسطول تجاري جاب بحار العالم، وحصد مردودا بقيت الكويت لسنوات عدة تعتمد عليه في مصروفاتها وبفضله تجاوزت أزمة الحرب العالمية الأولى، وحتى في العقدين الاولين بعد اكتشاف النفط اي بين عامي 1932 و 1952 استمر الكويتيون على نمطهم الاول ما قبل النفط، لكن منذ منتصف الخمسينات وحتى منتصف الستينات من القرن الماضي تغيرت الطبيعة الكويتية بالكامل، وخصوصاً مع الاعتماد الكلي على الوظيفة الحكومية بالكامل، وكان التعليم اولي الضحايا عندما ترك مئات الاساتذة سلك التعليم واتجهوا اما الى وظائف اقل جهدا او الى العمل في القطاع الخاص استنادا الى الاغراءات التي قدمتها الدولة في تلك المجالات.

منذ منتصف السبعينات بدا واضحا اصابة الكويت بالمرض الهولندي، واستفحل اكثر في مرحلة ما بعد الغزو، ومع تفشي الوساطة النيابية التي خربت كل شيء في الحياة الاقتصادية والسياسية، الآن لدينا حكومة تقول انها حكومة عمل، ومجلس امة اطنب نوابه في الحديث عن

الاصلاح واعادة تدوير عجلة الانتاج في الدولة ككل، فهل يمكن ان تتغير الحالة التي تعيشها الكويت؟

(قال المولى عز وجل في كتابه العزيز "وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا) (الإسراء 16) نحن هنا لا نريد ان نذهب في تفسير الآية الكريمة الى ابعاد الحدود، لكن ليس من مظاهر التدمير ما نشاهده من اعمال تنافي الاعراف التي سادت بين الكويتيين، وبخاصة ذلك الاسراف في كل شيء الى حد البطر؟

كل هذا امام الحكومة التي تتمتع حتى الآن بكل هذا التأييد الشعبي والاستعداد النيابي للتعاون معها، ويبيدها الحل وعلاج الكويت من المرض الهولندي، وكما جاء في الموسوعة المذكورة اعلاه "بين كل هذا يلتمس الخبراء والمصلحون والحالمون أيضا مفتاحا سحريا أو علاجاً ناجعاً للشفاء من المرض الهولندي بكل عواقبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا الترياق تلخصه عبارة واحدة هي: العمل... الإنتاج... الاستثمار في تطوير القدرات البشرية"، فهل ستعمل حكومتنا على هذه الوصفة؟

السياسة 24 ديسمبر 2012

فلنبلغ سموه مباشرة؟!

د. حسن عبد الله جوهر

منذ تسلمه لمقاليد الحكم لا تكاد تخلو خطابات وتوجيهات صاحب السمو الأمير، حفظه الله، من التركيز على ضرورة تطبيق القانون، ودائماً تردد عبارة فرض القانون على الكبير قبل الصغير في مفردات سموه، وآخرها بعد أداء الحكومة اليمين الدستورية والنطق السامي في افتتاح مجلس الأمة الجديد.

ولعل الصغير قبل الكبير في الكويت يدرك أن "ثقافة اللاقانون" هي الأصل في بلدنا، ولا أعلم إذا كانت هناك استطلاعات علمية للرأي تعكس مدى عمق واتساع الاستهتار بالقانون، أو انطباع الناس بشرائعهم التعليمية والاجتماعية المختلفة ومن مواقع المسؤولية المختلفة عن حقيقة وجود القانون أو هيئته في الدولة!

والجراً في عدم تطبيق القانون تحولت بالفعل إلى نمط حياة على المستويات كافة بدءاً بالأحداث من الشباب وانتهاءً ببعض من هم على قمة مواقع المسؤولية، ويشمل ذلك حتى من بين النواب والوزراء أيضاً.

وبالتأكيد فإن هيبة القانون هي واحدة وانتهاك أي قانون وضع لتنظيم أمور الناس وإدارة شؤون الدولة وحفظ النظام وحماية الثروات والأموال العامة جريمة يفترض أن يحاسب عليها المخالف، ولكن يظل هناك تفاوت بين الأرض والسماء بين القوانين تبعاً لحجمها وأهميتها من جانب ومتجاوزيها ومواقعهم في البلد من جانب آخر.

والكويت هي من الدول النادرة التي لم تشهد محاسبة أو معاقبة كبار المسؤولين أو حتى صغارهم فيها من استمرار "الدوس على رأس القانون" بعد كل الفضائح التي تهتز لها الجبال من كل حذب وصوب حتى شملت تجارة البشر واللحوم الفاسدة والصفقات المالية المشبوهة والاختلاسات وتضخم الأرصدة بالملايين للمؤمنين عليها "وعد وخریط" حتى يطير عقلك، ووصول البلد إلى حالة يرثى لها من التخلف والترهل رغم ميزانيته التي باتت تتجاوز العشرين مليار دينار!

وقد أعجبتني شجاعة الأخ خالد المجحم، رئيس نقابة هيئة الاستثمار السابق، في مخاطبة سمو رئيس الوزراء علناً عبر رسالة إعلامية موثقة بالاستدلال والشواهد وذكر أسماء المسؤولين لتجاوزات يتحمل مسؤوليتها أديباً وقانونياً.

وأتمنى أن تكون مثل هذه الجرأة مدخلاً لمشروع وطني صلب تتبناه إحدى مؤسسات النفع العام كجمعية الشفافية أو جمعية الدفاع عن المال العام أو حتى تأسيس جمعية جديدة مهمتها جمع وتوثيق التجاوزات القانونية بالأدلة والمستندات وأسماء مرتكبيها من المتنفذين والمسؤولين أياً كانوا، وتقديمها مباشرة إلى سمو الأمير، فلعل الخوف يحل مكان الحياء في محاربة الفساد والمفسدين!

الجريدة 28 ديسمبر 2012

تناقضات نيابية

محمد رمضان

يطل علينا بعض النواب بمطالبات بزيادة الرقابة المسبقة للكثير من الاجراءات والمسائل المختلفة، وذلك بهدف محاربة الفساد و/أو تحقيق العدالة، ولو رجعنا الى البرامج الانتخابية أو تصريحات سابقة لهؤلاء النواب سنجد ان ضمن أولوياتهم أيضاً تخفيف أو القضاء على البيروقراطية، والحقيقة ان هناك تضاربا ومعاكسة لهذين الأمرين.

لقد وصف ماكس ويبر في دراسته عن البيروقراطية انها تزداد بزيادة اعداد الموظفين (التعيينات) وتزداد ايضاً بزيادة تعقيدات الأعباء الوظيفية (اجراءات رقابية مسبقة)، وهما أمران عادة ما يطالب بهما أعضاء مجلس الأمة بالكويت وعادة ما تنجح هذه المطالبات، والنتيجة مع مرور الزمن استمرار وزيادة صعوبة وبطء تنفيذ أي معاملة حكومية وضعف اداء الهيئات الحكومية بشكل عام، مما ينتج عنه أيضاً مطالبات نيابية (مماثلة) جديدة تدخل الدولة بسببها في دوامة لا ينتج عنها سوى المزيد من التردّي.

اليوم، الدولة بحاجة ماسة الى تنمية حقيقية، وللنجاح في تحقيقها يجب فعلاً تغيير كيفية سير العمل (خصوصاً التشريعي والرقابي) للتخلص من الآثار السلبية للدوامة.

وللتوضيح هناك توظيف بسبب الحاجة الى من يقوم بعمل معين، وهناك توظيف بسبب الحاجة الى تقليل الباحثين عن عمل، كما ان هناك رقابة مسبقة (قبل القيام بالعمل، تسبب البطء وتزيد من التعقيد) وهناك رقابة مسبقة (أثناء القيام بالعمل، قد تزيد من التعقيد)، ورقابة لاحقة (بعد القيام بالعمل).

في الحقيقة، لا يوجد حل بسيط أو اجراء محدد يمكن ان يغير الاتجاه السلبي للبلد، ولكن ممكن وضع رؤية محددة وواضحة وواقعة (قابلة للتطبيق) يؤمن بها ويسعى الجميع (حكومة وبرلمان وشعب) بلا استثناء لتحقيقها وبعض مكونات هذه الرؤية في نظرنا قد تكون في:

التخطيط والتنفيذ لخلق احتياجات وظيفية حقيقية تتطلب جهدا جادا من الحكومة ودعمها من البرلمان وحرصا وتضحية من الشعب.

تقليل الرقابة المسبقة (تصبح فقط لتفادي الأخطاء الكبيرة أو ذات كلفة التصليح العالية) والتركيز على الرقابة اللاحقة وأخذها على محمل الجد بالمحاسبة.

نتمتع اليوم باحتياطات نفطية قد تمتد لأكثر من 100 سنة قياساً على مستويات الانتاج الحالية، ولكن هذه الفترة ليست أطول من عمر الدولة، اذ يمكن النظر دائماً وأخذ العبرة مما حصل لدولة اسمها ناورو كانت من أغنى دول العالم بمستوى دخل الفرد (بسبب مخزون من الفوسفات) في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي وانتهت الى الافلاس تقريباً في 2006 ومطالبة الشعب بدولة أخرى (أرض اخرى يعيشون عليها) بسبب سوء الادارة.

القبس 4 يناير 2013م

القطاع النفطي والإصلاح الإداري

أ.د. فيصل الشريفي

أنشودة الإصلاح التي طالما تمنيناها قد - "وقبل قد ألف خط" - تأتي من "القطاع النفطي"، تلك المملكة التي فتحت شهية النواب لفتح ملف الترقيات لعموم المناصب القيادية في الوزارات والهيئات التابعة لها.

إن صدقت النوايا من هذه الفزعة النيابية بأنها ليست انتصاراً لمصالح انتخابية ولا لفئة بعينها دون أخرى، فسيكون انتصاراً لدولة القانون والعدالة الوظيفية وبوابة إصلاح مسار الفساد الإداري عبر إنصاف أبناء الوطن وفق معايير الكفاءة والاستحقاق.

قبل الاسترسال أود أن أربط قضية ترقيات القطاع النفطي مع بقية الترقيات والتعيينات في وزارات الدولة كافة، وعن الآلية التي تشكل فيها اللجان والطريقة التي تعتمد فيها أسماء المرشحين، وهل هناك معايير ترتقي لأن تكون منهجاً يمكن القياس عليه، والركون إليه أم أنها لا تعدو عن ذر الرماد في العيون لإضفاء الشرعية اللازمة لتمرير مسلسل التفتيح والمحسوبية؟!

من بين الملفات الأخرى التي أتمنى أن يلزم مجلس الوزراء نفسه بها من توصيات بقيت حبراً على ورق لسنوات، إحالة أصحاب المناصب القيادية إلى التقاعد، وعدم التجديد لأي قيادي لأكثر من مرة واحدة، وأن المقصر ليس له مكان في مؤسسات الدولة، وألا يتولى قيادة الهيئات ذات الطبيعة الخاصة إلا صاحب الاختصاص!

ما يثير الاستغراب أيضاً حالة التراخي التي ينتهجها بعض الوزراء عند تطبيق القانون، فهناك أكثر من منصب قيادي شاغر ضمناً ومع هذا تجد من انتهت فترة تكليفه يزاول عمله دون وجود سند قانوني، وفي المقابل هناك مناصب لا يوجد من يشغلها لأشهر وبعضها لسنوات كأنه محجوز لفلان دون غيره أو أن البلد لا يوجد فيه غير هذا الولد.

دولة المؤسسات لا تنتظر الفرج... فمن غير المعقول ألا تجرؤ المؤسسة التنفيذية على إحالة أي مسؤول إلى التقاعد إلا عندما يبلغ السن القانونية 65 سنة أو من خلال الترغيب وإعطاء بعض المميزات المالية لإحالة من يرغب ويتكرم على

الدولة بالتقاعد من وكلاء ووكلاء مساعدين ومن في حكمهم الوظيفي، ومع هذا الكرم الطائي تجد الاستجابة خجولة.

خلاصة الأمر أن التشبث بتلك الوظائف يدعو إلى الريبة، فكيف بمسؤول تقدم له الدولة راتباً تقاعدياً يفوق راتبه، وهو على رأس عمله ويرفض؟ إذن في الأمر شيء، أو كما يقال "بالفخ أكبر من العصفور"... وهنا بيت القصيد.

المسؤولية تقع على الوزير المختص، ومجلس الوزراء في مراجعة دورية لقياس كفاءة شاغلي تلك المناصب أسوة ببقية موظفي الدولة يبين مدى التزامهم بالقوانين وقدرتهم على مواكبة متطلبات خطط التنمية وفهمهم لها، وبناءً عليه تكون المحاسبة، ومن ثم يتخذ قرار التجديد من عدمه... ولمزيد من الشفافية وتعاون السلطات يجب أن يحيل مجلس الوزراء تلك التقارير إلى مجلس الأمة.

أخيراً:

لكل من طالاه قانون كشف الذمة المالية نقول صاحبكم السلامة في الحل والترحال.

الجريدة 4 يناير 2013

لا نريد تنمية في الكويت!

ضاري بدر المذن

يمكن ان يبدي القارئ لعنوان المقال للوهلة الاولى امتعاضا، وذلك لان التنمية في الكويت معطلة منذ زمن، واصبحت الآن مطلباً شعبياً، وقطار التنمية يحلم به الصغير قبل الكبير. ولكن لنقف وقفة لكي نحدد نوع التنمية المطلوبة قبل انطلاق قطارها. فالكل يطالب اليوم في الكويت بمبان على اعلى مستوى، وبنية تحتية متطورة، وكذلك ببناء مستشفيات وجامعات ومدارس جديدة وتطوير البيئة التشريعية والقانونية للبلد، وهي كلها مطالب شعبية مستحقة، ولكن ما فائدة المباني الحكومية الجديدة والذكية ومتوسط انتاجية الموظف الحكومي اقل من ساعة باليوم؟ وما فائدة البنية التحتية الحديثة والمواطن يسيء استخدامها ويتعدى على مرافق الدولة وممتلكاتها؟ وما فائدة البيئة التشريعية المتطورة، وثقافة المواطن منذ النشوء هي كيفية الالتفاف على القانون

«دولة» المشاريع تختلف عن «دولة» الرعاية والاستهلاك

فيصل عبدالعزيز الزامل

الثقافة الشائعة العامة في البلاد هي مع الأسف استهلاكية فقط، لا توجد ثقافة إنتاجية بسبب المفهوم الخاطئ لدور الدولة في توفير العمل للمواطنين، فَمَه اعتبر ان الوظيفة «رعاية اجتماعية» حتى وصلنا إلى ميزانية 1.5 مليار دينار سنويا، لمواجهة البطالة تصرف عن طريق جهاز هيكله العمالة، المرحلة القادمة التي تتجه اليها الكويت مختلفة وهي تحتاج إلى نقلة نحو العمل الإنتاجي الذي يحقق قيمة مضافة للشخص في نفسه وفي بلده الذي يسعى لاستدراك تأخر 30 سنة بميزانية تاريخية.

بناء النفسية الإنتاجية يتطلب مناخا تنتشر رائحته في كل مكان، على سبيل المثال في القرن الماضي كانت مصر وبلاد العرب تهتم بالشعر، وكانت رائحة الأدب منتشرة في كل مكان بالصالونات الثقافية والمقاهي وبالصحف وحتى على الأرصفة التي كانت تزدهم بالكتب عند محطات الأوتوبيس.. الخ، وعليه فقد كان الشاب القادم حديثا إلى سوق العمل يشعر بهذا التشجيع فتتجه قريحته اما للشعر او للنقد الأدبي او لمجرد الاستماع للشعر بتذوق ليقوم الشاب بدور المستهلك في هذا السوق العامر، وفي تاريخ العرب القديم كانت الفروسية والشجاعة محل إعجاب بنات الحي فاتجهت ميول الشباب نحو هذا النوع من النجومية، وفي زماننا الحالي شجعنا أنماطا كثيرة من النجومية: الرياضة لها صفحات متخصصة، نجوم التمثيل تشغل صورهم مساحات في الجرائد، حتى الطبخ له محطات فضائية ونجوم!

في المرحلة الجديدة يجب أن تتجه الكويت نحو تشجيع الإنتاجية لمواكبة طرح مشاريع بمئات المليارات، وذلك باستقطاب القوة العاملة القادمة حديثا إلى سوق العمل وأصحاب خبرات رائعة صرفنا على تأهيلهم الكثير، ثم اجلسناهم في البيوت وهم في قمة عطائهم، هذه القوة البشرية تحتاج لإعادة توجيه نحو العمل الإنتاجي الميداني، ولا يجوز ان نكتفي من هذه المشاريع الضخمة بالمباني والمصانع دون إسهام ومشاركة من قوى العمل الشبابية في بناء المنشآت وتطوير الأنظمة التي سيتركها من بنى المصانع للجيل المسؤول عن تطويرها وإدارتها وتحقيق القيمة المضافة منها.

لماذا نصرف 1.5 مليار دينار فقط لإبقاء هذه القوة جالسة في البيت بصرف رواتب للمسرحيين وبدلات لمن لم يستوعبهم سوق العمل الشحيح؟ هذه المرحلة انتهت، نحتاج الى مرونة في توظيف الكويتي لمدة حتى لو كانت مؤقتة هي فترة إعداد المشروع.

وعدم تطبيقه؟ وكذلك ما فائدة مبان جامعية ضخمة، وخريجوها ليسوا على مستوى الطموح، وبعضهم دون المستوى؟ وما الفائدة من مدارس جديدة وجودة التعليم معدومة؟ وما الفائدة من مستشفيات ضخمة ومستوى الرعاية الصحية متدن؟ اذن نحن بحاجة الى تنمية من نوع آخر.

نحن بحاجة الى تنمية عقل الانسان قبل تنمية مرافق خدمة الانسان. نحن احوج الى التنمية البشرية المستدامة من تنمية الكونكريت. نحن بحاجة الى ثورة للتنمية المواطن والنهوض بفكره وثقافته وتحويل نمط حياة المواطنين من نمط استهلاكي اتكالي الى نمط منتج ينهض بالبلد. وهذا ليس بالامر السهل، حيث تربت اجيال على ثقافة الاستهلاك وعلى الاتكالية حتى تحولت الواجبات إلى حقوق مكتسبة. ولتصحيح هذا الاعوجاج المزمع لدى بعض المواطنين يجب على الدولة عندما تضع الخطط التنموية ان تضع برنامجا تنمويا يعمل على تنمية المواطن اولا، والنهوض بفكره والرفع من انتاجيته، وذلك من خلال البدء بقاعدة الهرم، وهم جيل الشباب الذين تقل اعمارهم عن 16 سنة، فهم الى حد ما لم يتأثروا بالثقافات والافكار الخطأ في المجتمع، ويسهل تنمية الفكر لديهم وزرع ثقافة الانتاج واحترام القوانين وتعزيز قيم الولاء. ولنا في التجربة السنغافورية خير مثال، فهي الدولة التي كانت قبل اكثر من 35 سنة بلا مورد اقتصادي، وتفشى فيها الفساد، وبعد تبني سياسة التنمية البشرية اصبحت الان نموذجا للدولة المتقدمة اقتصاديا واداريا، وشعبها من اكثر الشعوب التزاما بالقوانين، وذلك من خلال الاهتمام بتنمية جيل الشباب وتعويدهم على العمل والانتاج واحترام القوانين.

ان اي خطة تنموية لا يرتكز اساسها على التنمية البشرية وتنمية المواطن، هي خطة محكوم عليها بالفشل، حتى لو انفقت عليها الدولة المليارات، وذلك لان المواطن هو المحور الذي تقوم عليه الدولة، وتنمية فكر المواطن تنمو الدولة. فمقياس تطور اي دولة هو فكر وثقافة مواطنيها، ومدى التزامهم بتطبيق القانون في المقام الاول، ثم تطور مبانيها وبنيتها التحتية وقوانينها وتشريعاتها.

وفي الختام نتمنى من الحكومة ومجلس الامة الجديد وضع برنامجا تنمويا للتنمية البشرية، والنهوض بثقافة المواطن، ويكون للبرنامج خطط واهداف محددة واضحة، وتعمل كل اجهزة الدولة متضافرة كل في مجاله، لتحقيق الاهداف المرجوة من البرنامج.

القبس 4 يناير 2013

السؤال، لماذا الاستمرار في هذه السياسة الخاطئة على الرغم من حقيقة إن الدول الاشتراكية ودول الخليج العربية اتخذت سياسات بديلة وهي اما خصخصة قطاع الكهرباء والماء أو تحويلها الى هيئات وقد حصلت الحكومات على اداء افضل وبتكلفة اقل، لماذا؟ لأن المواطن أو المقيم عندما يشعر بأن تكلفة الكهرباء والماء مرتفعة يبدأ بترشيد استهلاكه من الماء والكهرباء ويحرص على عدم هدر الطاقة.

انا على المستوى الشخصي يرتفع ضغط الدم والسكر لدي عندما امارس رياضة المشي يوميا لأنني اشاهد كمية المياه المهدورة امامي لغسل السيارات أو الشارع وكأن الكويت يوجد فيها انهار الهند والبنغال، المواطن يهدر الماء والكهرباء لأنها لا تكلفه شيئا..

السؤال، لماذا لا تعيد الحكومة النظر في سياساتها الخاطئة على الرغم من توصيات كل المستشارين المحليين والعرب والدوليين بأهمية اعادة النظر في سياسات الدعم الحكومي؟ النهج الحكومي في هدر المال العام لن يتغير لأنها الطريقة الوحيدة التي تتصور فيها الحكومة والحكم بأنها ترضي المواطنين بجميع شرائحهم، تعرف الحكومة والنواب بأن هنالك بدائل بسيطة لمساعدة البسطاء والفقراء من المواطنين وهو اتباع نظام الشرائح بأن تمنح الدولة لذوي الدخل المحدود 10.000 عشرة آلاف كيلوات ببلاتش أو بفلسين فقط، اما من زاد استهلاكه عن العشرة آلاف كيلوات فيزيد السعر عليه حسب الاستهلاك، المواطن الكويتي الان يدفع عشرة فلوس للكيلوات في الشاليهات ولم يشتكي احد لأن الجميع بدأ يقنن استهلاكه في الكهرباء والماء حتى لا تكون الفواتير غالية عليه.

دول الخليج العربية يدفع المواطن والمقيم اضعاف اسعار الخدمات التي يدفعها المواطن الكويتي ولا احد يشتكي، لأن الدولة لم تعد تدعم المواطن والاموال التي تحصلها ورصدها لمشاريع جديدة للبحث عن الطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية أو طاقة الهواء.

بعض المواطنين يجادلون.. لماذا نرهق ميزانية المواطن البسيط بينما الدولة التي ستأخذ الاموال سوف تهدرها على مشاريع وهمية خاسرة أو لتضخيم الجهاز الحكومي الفاسد أو تهدر الاموال لشراء الولاء السياسي؟، المواطن قد يكون على حق.. لكن يمكن للمواطنين اختيار اشخاص يثقون بهم من ذوي الكفاءة والنزاهة في القطاع الخاص لادارة الاموال التي تم توفيرها لانفاقها على المشاريع التنموية التي تعطي عائدا للمواطنين أو لبناء مستشفيات أو مدارس جديدة أو تمويل البحوث والدراسات والمشاريع الجادة في توفير الطاقة البديلة في النفط.

الوطن 10 يناير 2013

في السابق كان الكويتي يبحث عن الأمان الوظيفي ولو بغير خبرة ولا عطاء حقيقي، والآن الوضع مختلف فقد استوعب الناس الدرس بعد الأزمة الاقتصادية، الآن.. يمكن للشركات المحلية أو الأجنبية توظيف المهندسين وغيره لمدة سنة أو سنتين ينتهي بعدها العقد، يحقق خلالها الموظف عوائد مالية تفوق راتب هيكلة البطالة، وتزيد عليه بالخبرة الجديدة التي تمنحه قيمة سوقية بموجبها يطلبه ربما نفس الشركة او شركات اخرى.

نأمل أن يرسل «الخطاب الرسمي» من حين لآخر رسائل تشعل الحماسة في صدور القوة العاملة، مثل «هذه بلدكم، ولن يبينها أحد بالنيابة عنكم» و«سنلزم الشركات بتوظيف الكويتيين المؤهلين لمختلف الوظائف.. سائر العقود بلا استثناء.. ولو تطلب الأمر ربط التكلفة بما يصرف في جهاز الهيكلة» و«المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها حصة هامة في تنفيذ الأعمال المكتملة لمشاريع البنية الأساسية».

هذه ليست مجرد أمنيات، أذكر أنني تابعت أحد المشاريع الكبرى في المملكة العربية السعودية - مقر البنك الإسلامي للتنمية - جدة - وتضمنت شروط المقابلة أن يتم توريد 70% من المواد للمشروع من السوق المحلي، وقد التزم المقاول بهذا الشرط، ونفذ المشروع بدرجة عالية من الجودة، وأنجز قبل الموعد النهائي بأسبوعين وكان عدد أوامر التغيير يساوي «صفر» ولله الحمد.

الانباء 5 يناير 2013

مَنْ يوقف الهدر للمال العام؟

د. شملان يوسف العيسى

ذكر وزير الكهرباء والماء ووزير الاشغال العامة عبدالعزيز الابراهيم ان الكويت تدفع 3 مليارات دينار لتوفير الكهرباء والماء وان ما تحصله الوزارة 300 مليون دينار فقط.

هل يعقل في هذا الوقت العصيب الذي تمر به معظم الدول المتقدمة والمتخلفة في ازمانات اقتصادية خانقة ونهدر نحن في الكويت كل هذه الاموال على سياسات اقتصادية خاطئة الهدف منها شراء الولاء السياسي بإرضاء كل المواطنين، تكلفة الكيلوات للكهرباء على الحكومة هي حوالي 40 فلساً.. وتبيعها على المواطنين بفلسين فقط، وتتحمل الدولة 38 فلساً من خلال سياسات الدعم الحكومي.

علم خلفية تقارير حول إنتاجه من الصخور قلق من تراجع واردات النفط الأميركية

عبدالله النيباري

تداولت الصحف الكويتية أخيراً موضوع تراجع واردات النفط الأميركية، مشيرة إلى ما يثيره هذا الموضوع من قلق في البلدان التي تعتمد بشكل كلي أو رئيسي على صادراتها النفطية، وعلى الأخص دول الخليج، وعلى رأسها الكويت، التي تشكل إيرادات النفط لديها شريان الحياة، وأي تأثير يصيب النفط ويخفض أسعاره - ودع عنك الاستغناء كليا أو جزئياً - لا بد أن يكون مسألة تثير الفزع، وربما الهلع، ذلك لأن إيرادات النفط هي شريان الحياة لسكان هذه البلاد، التي لم تستطع خلال ستين سنة من عمر النفط أن توفر البديل أو الرديف الذي قد يسعفها في حال تأثر الطلب على النفط أو أسعاره.

فما هي قصة زيادة إنتاج النفط الأميركي وانخفاض وارداتها من النفط، وما تأثيره في الدول المنتجة والمصدرة للنفط؟

النفط الصخري

أشار تقرير وكالة الطاقة الدولية إلى أن إنتاج أميركا من النفط بدأ في الارتفاع بسبب تطبيق تقنيات حديثة للإنتاج من الصخور النفطية، بطريقة تثقيبها باستعمال ضغط «مياه + رمال» لاستخراج ما فيها من نفط، والإنتاج من هذا المصدر سيتزايد ليضيف أكثر من 4 ملايين برميل يوميا في عام 2020، وهذا سيؤثر في مدى استغناء أميركا من النفط المستورد، وبالفعل، فقد بدأ استيراد أميركا بالانخفاض منذ سنة 2005، وقد وصل معدل الانخفاض إلى حوالي مليوني برميل يوميا من إجمالي الاستيراد البالغ 10 ملايين و270 ألف برميل عام 2004.

والخبر المثير أن الولايات المتحدة سيتجاوز إنتاجها عام 2020 إنتاج المملكة السعودية وإنتاج روسيا، كل على حدة، لتصبح المنتج الأكبر في العالم.

ويشير التقرير إلى احتمال أن تصل أميركا في عام 2030 إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، وهو أمر أصبح هدفاً استراتيجياً قومياً منذ عهد نيكسون، لتقليل الاعتماد على استيراد النفط من دول عرضة للتقلبات، خاصة دول الشرق الأوسط، والعربية منها بالذات، والكمية التي يدور الحديث عنها كزيادة في إنتاج النفط الأميركي هي حوالي 4

ملايين و170 ألف برميل، عام 2020.

ويضاف إلى ارتفاع إنتاج الغاز الذي - أيضا - بدوره يقلل الاعتماد على الاستيراد، وتتحدث بعض التوقعات عن أن أميركا قد تتحول إلى مصدرة للغاز في المدى القريب، وربما النفط في المدى الأبعد، أي بعد عام 2030.

النفط الخليجي

ولكن ما تأثير ذلك في نفط الدول المصدرة خاصة الدول العربية، ومنها دول الخليج بالذات؟

التنبؤات حول الطلب على النفط تشير إلى أن الزيادة السنوية للطلب على النفط سوف تستمر بمعدل يزيد على 1 في المائة سنويا، وأن دولاً مثل الهند والصين وكوريا ستزداد احتياجاتها للنفط.

طبعاً، النفط سلعة عالمية تتحدد أسعارها وفق العرض والطلب في السوق الدولي، وتأثير زيادة الإنتاج في دولة ما أو انخفاض الطلب يؤثر في الأسعار، وبالتالي يؤثر في مداخيل وإيرادات النفط من بيع الصادرات من حيث التأثير في الطلب، فليس من المحتمل أن تؤثر زيادة إنتاج أميركا من النفط في الطلب العالمي الذي يتزايد من جهات أخرى.

والنفط المستخرج من الصخور تقدر تكاليفه حالياً بحوالي 70 دولاراً، واحتمال الانخفاض وارد بتطور التقنيات، وفي الوقت نفسه يواجه إنتاج هذا النوع من النفوط مشكلات لا يستهان بها، بعضها تمويل التكاليف وبعضها بيئية.

هنالك أحاديث عن احتمال انخفاض الأسعار في المدى القريب بمعدل 10 دولارات لنفط برنت (نفط القياس) وهذا يعني خسارة في سعر النفط الكويتي بحوالي 10 في المائة.

فزع مستحق

حتى الآن هذه حدود مخاطر زيادة إنتاج النفط الأميركي، وهي إذا كانت لا تبرر إثارة الفزع، إلا أنها توجب أن نأخذ الحذر.

والفزع الأكبر هو الانتباه الشديد لمسألة أن مخزون النفط محدود، ولا بد أن يجف أو أن ينتهي، وبالتأكيد أنه سيتناقص قبل أن يجف، وهذا ما واجهته أميركا، وهذا هو الخطر الذي يهدد حياة البلاد ومستقبل أبنائها، وهذا ما يحتاج إلى مزيد من البحث.

القبس 16 يناير 2013

مليارات الشباب في جيوب الفساد

د.سعاد فهد المعجل

مشكلات البلد ليست بحاجة إلى إصدار قوانين جديدة، فالقوانين المعلّبة أصبحت مكدّسة في أدراج المؤسسات والمسؤولين.

نحن بحاجة فقط إلى تفعيل ما لدينا من قوانين بشكل جاد وفعلي، فأزمتنا في كل المجالات ليست في حاجة إلى سنّ تشريعات وقوانين جديدة، وإنما في استخدامنا للقوانين الموجودة أساساً.

صندوق دعم المشاريع الصغيرة، والذي يُقال بأن الدولة قد خصصت له ملياري دينار، هو إعادة شكلية لقانون شركة المشاريع الصغيرة، الذي تحوّل من قانون داعم للشباب ولمشاريعهم، إلى قانون نفعي بحت، تم بموجبه تنفيج بعض التيارات سياسياً، ولم يؤدّ، ولو جزء ضئيل من مهمته، التي يفترض أن تكون في خلق فرص وظيفية تهدف إلى تعزيز المواطنة لدى الشباب، وليس إلى تنفيج مجاميع محدودة.

في الكويت تقول الإحصائيات إن ما يقدر بـ 51 في المائة من السكان هم دون سن العمل، أي دون سن الـ 21 سنة.

قد تكون الظروف المحيطة بإنشاء صندوق دعم المشاريع الصغيرة هي ظروف مختلفة عن تلك التي دعت إلى إعلان شركة المشروعات الصغيرة. فالشباب اليوم لم يعودوا نسبة من السكان وحسب، بل أصبحوا نسبة متحرّكة وفاعلة ومدركة لقضاياها وحقوقها، وهو أمر جعل البعض، ومنهم الشباب، يتتبعوا خيراً بالقانون الجديد، فالمجاميع الشبابية التي خرجت، إما دعماً للأغلبية أو إيماناً بدورها السياسي والقيادي في البلد، لم تحركها القضايا السياسية العادلة، كقضية مرسوم الصوت الواحد فقط، وإنما تحركت لأن واقعها الوظيفي ومستقبلها الاجتماعي والعملي والتعليمي دفعها إلى المشاركة في الحراك الذي شهدته الكويت أخيراً. حقيقة أن أكثر من نصف المجتمع هم دون سن الـ 21 سنة تستدعي تحركاً وقراراً وفعلاً أكبر بكثير من مجرد الخطب الحماسية والوعود الانتخابية والمؤتمرات الشكلية.

فالشباب هم القوة الدافعة، وهم مستودع التنمية المستدامة، وهم معاول الهدم للفساد ومؤسساته، واستثمار مثل هذه القوة يجب أن يتجاوز الوعود إلى الأفعال، والخطب إلى التطبيق، والمؤتمرات إلى القرارات الفاعلة والملموسة.

ونحن، وبكل أسف، لا نزال بعيدين عن كل ذلك، ولا تزال الأفعال لا تتجاوز القوانين المجرّدة.

دعم الشباب الحقيقي يجب أن يبدأ أولاً بمخاطبة عقولهم وتمكينهم من أداء دورهم الحقيقي في اتخاذ القرارات في مؤسسة الدولة. أما الأموال التي تتخذ شكل الهبات والعطايا، فهي لن تكون إلا حلاً أنياً لا يصب أبداً في تأهيل الشباب وتدريبهم وتطوير قدراتهم.

دعم الشباب يجب أن يكون كذلك في بناء القدوة والمثل الأعلى، وهو بالتحديد ما يفترقه شبابنا اليوم وهم يعيشون في مجتمع لوّثه الفساد، وحاصرته الأخلاقيات المريضة، وغابت عنه مقومات التحفيز والمبادرة.

لم يتحمّس الشباب للملياري دينار التي رُصدت لصندوق دعم مشاريعهم الصغيرة، ليس لأنهم يرفضون الدعم، وإنما لأنهم يدركون خط سير تلك المليارات، ويعلمون أن مؤسسة الفساد ستسبقهم إليها.

الطليعة 17 يناير 2013

ميزانية العازة!

عبد الجليل الغريبي

قضية التنمية البشرية قتلت ونحرت بحثاً في دولنا الخليجية، ولكنها في جميع الأحوال تصطدم بحائط فولاذي صلب، تسقط بمجرد اصطدامها بهذا الحائط. بمعنى أن المجتمع يفتقر لأدوات وشبكات لا قطة لأبعاد هذه القضية، فلا يتفاعل معها، ويهمل وضع الخطط للتصدي واحتواء ظاهرة تخلف هذه التنمية المغلوبة على أمرها، ونتلمس أعراض ومظاهر وصور هذه المشكلة بمجرد زيارة بعض المولات، حيث تشاهد الشباب يتسكعون في مقاهيها ومطاعمها، يقتلون الوقت بالتفرج على «اللي رايح واللي ياي»، أو قد تجدهم في وزارات الدولة لا شغل ولا عمل، يضيقون ذرعاً بسياسة الإهمال المتعمد في تنمية قدراتهم، واهدار الثروة البشرية في البلد، والعجز عن قيامهم بأعمال من شأنها أن تشحذ من همتهم، يفرغون فيها طاقاتهم المهتدة.

ولا أصعب من موقف تجد نفسك في وظيفة تتقاضى راتباً محترماً، ولكن الوظيفة لا تضيف لك شيئاً، ولا تكسبك أي خبرات، بل تتحوّل لمصدر الزهق والملل، وهذا أصعب موقف يمر به الشباب، حين يصبح واحداً من البطالة المقنعة، ما يدفعه للتفيس عن حالته النفسية المأزومة

في قعدات المولات الصباحية.. لذلك، فالتنمية البشرية هي القضية الأولى الملحة، والتي تستلزم إعطاءها أهمية خاصة، لأنه من خلالها نستطيع أن نتحكم بما يعرف بالخلل السكاني، فإذا ما أدت التنمية البشرية دورها وأخذت طريقها الواضح، برفع قدرات الشباب إلى مستوى القنوات الأكثر إنتاجية وإبداعية، فإنها ستعطي ما يعرف بالدفع الذاتي لهؤلاء الشباب في تحقيق ذواتهم.

ولكن هذه التنمية لها شروط لكي تتجح، كما ذكر الباحث د. باقر النجار بقوله: «إن التنمية البشرية إذا لم يرافقتها تطور مهم في آليات الحكم، وعلاقاته بالمجتمع ومؤسساته وجماعاته السياسية والاجتماعية المختلفة، فهي قضية فاشلة، والتنمية البشرية تعني في المقام الأول القدرة على انتفاع الناس بهذه القدرات المكتسبة، إما للتمتع بوقت الفراغ، أو في الأغراض الإنتاجية، أو في الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية، وما لم تستطع مناهج التنمية البشرية إيجاد مناهج أو قدر من التوازن الدقيق بين هذين الجانبين، الإنساني والاقتصادي، فإن هذا سيقود إلى شعور غير عادي بالإحباط».

إذن، المؤسسات الحكومية المعنية بأمر التنمية البشرية عليها أن تعي أن مهمتها الرئيسية، التي تتمثل بالبداية بخطوات جادة لتشخيص مشكلة التنمية البشرية، وأبعادها ومخاطرها على النشء، وارتباطها بقضية التوازن السكاني المنشود، والحد من هذا الخلل الكبير في مكونات السكان من الوافدين الذين يشغلون وظائف تصنف بوظائف إنتاجية عالية يكتسبون منها خبراتهم، ثم يرجعون بها إلى بلدانهم، ويظل الوطن في فقر دائم لمثل هذه الخبرات.

لذلك، أندھش من تكرار عبارات يطلقها أعضاء المجالس النيابية السابقين والحاليين، وانتظارهم لبرنامج الحكومة، والذي يقدم في أول فصل تشريعي وفق المادة 98 من الدستور، وتقول «تتقدم كل وزارة فور تشكيلها ببرنامجها إلى مجلس الأمة»، ولم يكلف أحد نفسه في البحث عن طبيعة هذا البرنامج لكل وزارة، وليس للحكومة ككل، وهذا يعني في تقديري أن الحكومة عليها أن تتلمس، وتتفحص وتشغل بالمشاكل الرئيسية في البلد، ومن ضمنها قضية التنمية البشرية، التي تقوم على قاعدتين أساسيتين، الأولى تسليط الضوء على مشكلة البطالة المقنعة، وهي المصدر الأول في إهدار قدرات الشباب، ووضع تصورٍ لكيفية الارتقاء بتلك القدرات، علمياً ومهنياً، وإعادة تأهيلها، لكي تتخرط في قنوات فرص العمل المتميزة بالكفاءة والإنتاجية.

أما القاعدة الثانية، فهي في المتلقين للعلم في مؤسسات التعليم، ووضع آليات لتغيير مفاهيم النظام التعليمي، ليحقق الهدف ذاته.

إذن، البرنامج الحكومي - في ما يخص هذه المشكلة - ليس بالسهولة أو المضمون النتائج،

ولكن على الحكومة أن تبدأ مشوار التنمية البشرية، من خلال هاتين القاعدتين، تؤدي ما عليها من خطوات إصلاحية يتم التخطيط لها مسبقاً لتقطع جزءاً من المشوار، حتى إذا أتت الحكومات المتعاقبة تبدأ من حيث انتهت الحكومات السابقة، وما ستحققه من أهداف مرحلية، لتكون التنمية البشرية مستمرة على مراحل زمنية.. وبمتابعة مجلس الأمة لهذه الخطوات الجادة، سيتمكن من متابعة جهود الحكومة من واقع الميزانيات المقدمة له لإقرارها. بمعنى آخر، الميزانيات المطروحة حالياً على المجلس فقيرة، ولا يمكن متابعة حل لأي مشكلة من خلال بياناتها التي يتم تحضيرها منذ عقود بالرتابة نفسها وبالأبواب الخمسة نفسها المعروفة، ولن تتمكن هذه الطريقة للميزانية من متابعة المجلس لكيفية حل المشاكل القائمة.. خذ مثلاً إصلاح التعليم، فلن تتمكن أيها النائب أن تتعرف من واقع الميزانية كيف سيتم إصلاح هذا التعليم المتخلف.

الجميع يجمعون على أن تعليمنا بحاجة إلى ثورة حقيقية، ولكن كيف لي أن اتبع مراحل هذه الثورة إذا عجزت الميزانية عن وضع تصورٍ لمعالجة هذا الخلل في التعليم؟

نرجع لقضية التنمية البشرية، لأنها قضية وطنية في المقام الأول، ومن خلالها يمكن إصلاح الاقتصاد بكل مكوناته، ولكن هذا الأمر يتطلب تغييراً في فلسفة برنامج كل وزارة، كما نصت عليها مادة الدستور، فعلى كل وزارة جادة أن تقوم بتلمس المشاكل الآنية، وتكون في صلب عمل الوزارة، فتقوم بكشف وإظهار تلك الاختلالات والمشاكل، ثم تضع تصوراتها لكيفية مراحل حلولها، على أن تقوم ميزانية الحكومة بترجمة هذه الحلول إلى واقع رقمي، أي بالبدانير، ليواكب الميزانية برنامج الحكومة الإصلاحي، وما يتضمّن من إصلاح وتنمية للقوى البشرية، ومن خلال تلك الميزانية يمكن مراقبة الحكومة ومدى التزامها بتطبيق هذا البرنامج الإصلاحي.. لذلك، ندعو إلى بلورة برنامج حكومي مختلف (من رأسه لكرياسه) يكون كاشفاً للاختلالات الهيكلية، ويتم وضع الخطط لمعالجتها، وما قد يترتب عليها من تكاليف مالية.. عندها فقط يستطيع النائب أن يتابع خطة وبرنامجاً حكومياً واضحين في تصديده للاختلالات التي أصابت مرافق الدولة والقوى البشرية على حد سواء، وترجمة خطط الحكومة من خلال الميزانية.

أما البرنامج المعتاد الحالي للحكومة، والذي دأبت على عرضه على المجلس، حيث تمر الميزانية، كما اعتادت من قبل، مرور الكرام، من شأنه أن تبقى وتستمر مشاكل البلد على ما هي عليه، فلا الحكومة قادرة على التصدي لها بعقلية علمية، ولا المجلس «سيعور» رأسه بمتابعة كيفية حل المشاكل من خلال الميزانية، ويبقى للأسف الوضع على ما هو عليه، وتحت شعار الحكومة والمجلس «ما لهم إلا صرفة شأنهم».

الطبعة 17 يناير 2013

الكويتية» بيد أهل الاختصاص وغيرهم

سامي عبداللطيف النصف

اعتدنا الخطأ في بلدنا حتى أصبح عمل الصواب يثير الاستغراب والتعجب، ومن ذلك عدم تساؤل أحد عن صحة عدم تعيين «طيار» خلال فترة جاوزت الربع قرن في القيادة العليا لشركة «طيراننا» المحلية، وعندما صحح هذا الخطأ الجسيم الذي دفعت الكويت و«الكويتية» بسببه الأثمان الباهظة لغياب التخصص في قيادة عمل تخصصي، بدأ التدخل والتساؤل: أين الآخرون في إدارة «الكويتية» (رغم وجودهم) كي يساهموا في إعادة هيكلتها وتحويلها للربحية؟ رغم معرفة الجميع بعدم وجود خبرات وقدرات اقتصادية محلية مختصة بإعادة هيكلة شركة طيران واحدة وخصخصتها من قبل، بينما قامت الإدارة الحالية بالاستعانة بشركات وخبرات اقتصادية وفنية شديدة الاختصاص في علوم الطيران قامت في السابق بهيكلة وخصخصة مئات من شركات الطيران في العالم، كما تظهر سيرتها الذاتية، فأيهما أفضل: شخصيات اقتصادية محلية دون خبرة او تخصص، أم شركات وشخصيات عالمية ذات خبرة وتخصص؟! الإجابة واضحة!

وأجد نفسي مضطرا لسرد تجربة «الكويتية» مع رجال التخصص في إدارتها ورجال الاقتصاد غير المختصين، لا انحيازاً لهذا الطرف ضد ذلك، بل إظهاراً للحقيقة المطلقة، فعندما التحقت بـ «الكويتية» عام 1971 كان يقوم على إدارتها طيار، أي رجل اختصاص، وكان أسطول «الكويتية» مكوناً من نوع واحد هو البوينغ 707، وكان التوظيف يقوم على الحاجة لا الوساطة، فلا شحم زائد بل عمل جاد، وكانت «الكويتية» تربح فلا تعلق حساباتها الختامية في مجلس الأمة، وكان هذا آخر عهدها في الربحية وانتهاء «عصرها الذهبي» الحقيقي الذي أضاعته الإدارات الاقتصادية غير المختصة لاحقاً، مما أدى الى تنوع عجيب في أنواع الطائرات لا مثيل له في تاريخ الطيران في العالم كان له أفدح الضرر على ربحية المؤسسة، وأضيف الى ذلك التوظيف الصوري وتكدس الشحم الزائد وتحولت المؤسسة قليلاً قليلاً الى وزارة متخمة أخرى.

وفي أوائل الثمانينيات وبعد ابتعاد إدارة الاختصاص كان الخيار الأمثل لأسطول «الكويتية» هو طائرتي بوينغ 757 وبوينغ 767 الجديدتين ذواتي التقنيات الحديثة والسعة المعقولة والمحركين الاقتصاديين، والقادرتين على تغطية المسافات القصيرة والمتوسطة والطويلة طوال العام بعائد مالي ممتاز، والآن ما حدث هو شراء الإدارة غير المختصة للطائرات بوينغ

727 المدشنة والمصنوعة أساساً عام 63 والتي توقفت «البوينغ» عن صنعها بعد قليل من طلب الكويتية (1) وتم إلحاقها بشراء طائرات بوينغ 747 المصنوعة أساساً أواخر الستينيات والتي كانت كارثة مالية بحق على «الكويتية» كونها تصبح عالية بعد انتهاء موسم الصيف فيتم البحث لها عن مؤجرين يؤجرونها شهراً ويتركونها شهراً، ثم أضيف الى ذلك شراء إيرباص 310 وإيرباص 300 ثم طائرات بوينغ 767، ولا يمكن ان تربح شركة طيران صغيرة بها هذا الكم من التنوع حتى تندر علينا المختصون وأسمونا مؤسسة «الماكنتوش» للطيران لتعدد أنواع الطائرات دون مبرر من قبل غير المختصين.

أتى عام 90 وفشلت الإدارة غير المختصة في إخراج الطائرات الكويتية من المطارات، بينما نجحت - بالمقارنة فقط - القيادة المختصة لشركة ناقلات النفط (كابتن بحري) في إخراج جميع الناقلات من الموانئ رغم فارق السرعة بين الطائرة والناقلة ورغم تحفظنا الشديد على التجاوزات المالية غير المغتفرة لإدارة الناقلات آنذاك، واشتغلت الناقلات ذات القيادة المختصة من الشارقة فربحت خلال الغزو، بينما رفضت القيادة غير المختصة لـ «الكويتية» التشغيل من الشارقة رغم إعطائها جميع حقوق النقل كحال الناقلات وفضلت التشغيل المحدود وغير التجاري من القاهرة ودون حقوق النقل كي لا تنافس «المصرية» المتضررة، فتكبدت الخسائر قبل وأثناء وبعد الغزو، وبعد التحرير تمت عملية شراء جديدة للأساطيل ولم يتم تعلم الدرس بل كبر تنوع علبه «الماكنتوش» فأصبح أسطول الشركة الصغير يضم إيرباص 320 وإيرباص 310 وإيرباص 300 وإيرباص 340 وبوينغ 400 - 747 وبوينغ 777 إضافة بالطبع الى بوينغ 727 وبوينغ 200 - 747، وبوينغ 767 وهي الأساطيل التي نجت من التدمير في الغزو نتيجة لوجودها أصلاً خارج البلاد، ولا يمكن لطيار صاحب اختصاص يعرف أصول المهنة وأضرار هذا التنوع ان يشتري هذه الخلطة العجيبة وغير المفهومة للطائرات..

الانباء 30 يناير 2013

الكويت... أموال طائلة واستقرار هش

مظفر عبدالله

ماذا يعني في بلد غير صناعي أو منتج مثل الكويت أن تكون كلفة رواتب موظفي القطاع الحكومي 10 مليارات و399 مليون دينار، أي نصف الميزانية العامة تقريباً، وماذا يعني أيضاً أن يكون فائض ميزانية السنة المالية الفائتة مايقارب الـ 11 مليار دينار، وأن

كل من فيه خير لبلده نقول له.. كفو

عواطف العلوي

وسط ظلمات، غاب عنها الضوء هاربا من قتمة الغبار الثائر تحت أقدام المتصارعين سياسيا وضجيج المشاحنات على المستوى الأفقي والعمودي، وسموم التلوث السمعي والذوقي بين الحكومة والشعب، تظهر هنا وهناك بقع ضوء مشرقة ومشرقة بمشاعل تحملها أيدي كويتية آلت على نفسها أن تخدم بلدها وترفع شأنه وصيته إقليميا ودوليا غير آبهة بالمطبات الصناعية بفعل الحساد وأعداء النجاح، والمعوقات البيروقراطية التي شلت كثيرا من مفاصل البلد وعطلت حتى الجمود العديد من المشاريع والخطط والتطلعات.

سيطرت علي فكرة هذا المقال، وأنا أتجول بناظري بين متاجر ومقاهي التوسعة الجديدة في مجمع الأفنيوز، مأخوذة بذلك التصميم العمراني الذي جعلني أعيش أجواء الأسواق العالمية الشهيرة في أوروبا وأميركا، بكل روعتها ومتعتها وإبهارها الهندسي واللوني والضوئي، طراز جمع بين الفخامة والبساطة، بين التنوع والتخصص، بين العصري والتقليدي، تجارب تسوق فريدة هي الأولى من نوعها في الكويت عبر أكثر من 50 علامة تجارية عالمية من أنشط وأسرع الشركات نموا وتوسعا، بعد أن كان الكويتي يسافر إليها خصيصا ليتباهى بعد عودته بما اقتناه منها، باتت الآن على بعد خطوات فقط من الجميع تحت سقف واحد متوازية مع أنشطة وفعاليات ترفيهية عائلية وثقافية ووطنية بديعة ينظمها المجمع على مدى العام وفي كل المناسبات، حتى بات المجمع معلما رئيسا جاذبا لا يستقطب الكويتيين فحسب، بل كل الشعوب المجاورة بما فيها تلك التي أنشئت في بلدانها مجتمعات تجارية يشار إليها بالبنان، لكن الأفنيوز وبشهادة الزائرين من تلك البلدان يتمتع بأجواء متميزة ونكهة مختلفة لم يلمسوها هناك.

سرحت بتفكيري لأقارن بين العمل التنموي الفاشل للحكومة بجيوشها الجرارة من الموظفين و«المستشارين» والميزانيات الضخمة المرصودة أو بالأصح المهدورة، إلا أنها لم تتجح في إنجاز عمل تنموي واحد، عدا الاختلاسات والسرقات ودعم الفساد و«تربيط العصاعص»، وبين صاحب مشروع الأفنيوز السيد محمد الشايح، التاجر الشاب الذي استطاع من خلال مشروعه هذا نقل شوارع أوروبا وأميركا برمتها إلى الكويت (تذكرت مشروع حسين في درب الزلق حين عزم على نقل الأهرام إلى ساحة الصفاة.. ليتنا شجعناه!).

يكون مصدر تغذية الميزانية المالية للدولة لسنة -2012 2013 من النفط وبما مقداره 20 مليار دينار، بينما المصادر غير النفطية تتجاوز مليارا واحدا بقليل.

هذه أرقام تدل على خلل كارثي يهدد أمن الدولة الاستراتيجي، إذ يبلغ تعداد الموظفين في القطاعات الحكومية اليوم 394 ألف فرد من مواطنين وغيرهم من الجنسيات، ويشكلون 94% في المئة من قوة العمل والباقي في القطاع الخاص المهمل. وتنتشر الصحافة المحلية بين حين وآخر أخبارا عن ضعف إنتاج الموظف الحكومي، واستهتار أعداد هامة منهم بالوقت والأداء عبر الإجازات والتغيب والاستهتار بقيم الوظيفة. ويشتكى المواطن العادي من سوء الخدمات العامة التي يصرف عليها مبالغ طائلة من دون مردود يحقق الرضا كما هي الحال مع الصرف على الصحة والتعليم اللذين يعدان من أسوأ القطاعات التي تقدم الخدمات المجانية للمواطن بدليل الهروب إلى المدارس والمستشفيات الخاصة.

وهناك أيضا مسألة الفوائض المالية التي يتكرر الحديث حولها مع بداية كل ميزانية عامة، والتي تأتي من ارتفاع أسعار النفط وليس من قوة العمل المحلية، وتحقق في آخر ميزانية ما يزيد على الـ10 مليارات دينار بقليل، وهو ما يعني عدم قدرة الدولة على توظيف المال في التنمية الحقيقية في مجالات مطلوبة بسبب ترهل الأجهزة المعنية بالتنمية، وهذه أزمة حقيقية يقف وراءها الامتعاض الشعبي من تأخر البلد وتعثره في تحقيق تقدم يذكر.

نحن اليوم لسنا بحاجة إلى قرار وزير في وزارته، أو مبادرة رئيس هيئة في شأن يخص مؤسسته، نحن نواجه أزمة اقتصادية بحاجة إلى تضحية سياسية تتمثل بتخلي الدولة عن البحث عن الاستقرار الداخلي عبر ضخ الأموال في خدمات رديئة لا ينتج عنها سوى مزيد من عدم الرضا الشعبي. ومستقبلا لن تتوافر الفرص التي يوفرها سعر برمبل البترول اليوم، وكما قلنا سابقا إن حال الوزارات والهيئات الحكومية لا يخدم الاستقرار السياسي بسبب أنها أجهزة معطوبة، فهي كالمخل أو «الجربة المخرومة»، فبقدر ما يسكب فيها من أموال نجد عكس ما نتوقعه.

المال الكويتي على كرمه وفوائضه لا يستطيع اليوم خدمة العملية السياسية، وغير قادر على تحقيق الاستقرار لتعويم ملف التنمية، وتكمن المسألة في طبيعة الإدارة العامة التي تفنق للطريقة السلمية لاختيار طاقم مجلس الوزراء، ومنع الفساد، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة لتسيير مصالح الناس اليومية.

الجريدة 3 فبراير 2013

أفلا يحق لنا نحن الكويتيين أن نفخر بهذه الشخصية الاقتصادية الفذة ومجموعته التي يترأسها وما حققه من إنجازات تغلب فيها على أصعب الظروف التي مرت على المنطقة، بدءاً بالأزمة المالية العالمية، مروراً بأزمة الديون الأوروبية، وانتهاءً بأزمات المنطقة التي أصابت الاقتصاد بمقتل، وفي الوقت الذي تراجع فيه عمل الكثير من الشركات وأعلنت إفلاسها، فإنه استمر ومجموعته بالتوسع والنمو وتقديم الأفضل والأرقى والأعلى جودة حتى وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم!

لا يكفي الفخر والاعتزاز به، بل يستحق منا هذا الرجل كل التقدير والشكر، فيكفي أنه أصر على استثمار تلك الأموال داخل الكويت، متحدياً كل المعوقات، بينما كان بوسعه تشغيلها في دبي مثلاً حيث التسهيلات والدروب الخضراء الميسرة!

أما من يريد خدش عمل الشايح بالإيجار الرمزي الذي يدفعه سنوياً للدولة على أملاكها التي بنى الأفنيوز عليها، فأقول، في بلد صارت السرقة فيه «حلالاً» دون تقديم أي خدمة للبلد بالمقابل، ولو بربرع ما سرقه منها، لا يمكننا إلا أن نصنف الشايح ضمن «الأفاضل» النادرين!

الكويتية 5 فبراير 2013

الفوضى الاقتصادية تتزايد.. لتتزايد!

فخري شهاب

قرأت في جرائد الثلاثاء أخباراً أقلقنتني عن الإجراءات المالية الجديدة التي تتويها الحكومة الموقرة اتخاذها لزيادة رواتب بعض القطاعات الحكومية، التي لم تتلها الزيادات التي أقرت، أخيراً، وما أحسب أن الكثير من القراء أعاروا اهتماماً لرسالة كنت نشرتها في القبس، أيضاً، قبل شهور وجهتها إلى معالي وزير المالية يومئذ، الذي اتفق أن يكون هو نفسه وزير المالية الحالي، ومن فضول القول أن أضيف أن صيحتي الأولى ذهبت هباء، وأن المقالة كانت مما حملته عواصف «الطوز»، فاستقر بها المطاف في شوارع المدينة لتلوث البيئة، وتزعج العباد! وتسلم الموظفون زياداتهم، وبدأت دوامة الغلاء في الدوران، وبدأ البحث عن طلبات جديدة.

ولا أدري مدى صحة ما قرأت، أخيراً، ولست أدري ما رد الحكومة على الطلب، ولكن ما هو واضح ولا يقبل الشك أن هذا الطلب الجديد حلقة من سلسلة طلبات ما فتئت تطول: زيادة الرواتب، ثم إلغاء الديون، ثم إلغاء فوائدها ثم توسيع نطاق الزيادات، وهلم جرا.

وأول ما تبادر إلى ذهني عند قراءتي هذه الأخبار: أعند الحكومة خبراء اقتصاديون ينصحونها بما ينبغي اتخاذه من إجراءات؟ وهل استشار هؤلاء الخبراء أحداً؟ وما كانت توصياتهم؟ وهل تدفع الحكومة رواتبهم، أم ينصحون الحكومة كما أفعل أنا الآن، لوجه الكريم تعالى؟ وإذا كانت الحكومة الجلييلة قد استشارت مستشاريها، فما كانت توصياتهم؟ ولماذا أخفيت عن الشعب؟

ودارت في ذهني المرتبك أسئلة أخرى: هل طلب أحد رأي «صندوق النقد العربي»؟ وما أمر الوجهاء، خبراء «صندوق النقد الدولي» الذي أقحمت الكويت فيه سنة 1962، وبقيت الوفود الكويتية تحج إليه عاماً بعد عام منذئذ؟ هل بلغ معالي وزير المالية أن من واجبات هذه المؤسسة نصح الدول الأعضاء في مواقف، كالتالي تجد الكويت نفسها فيها اليوم؟

وقد أقلقنتني هذه الأسئلة، وبعد أن أدرتها في ذهني ساعات وصلت إلى نتيجة زادت من قلقي على مستقبل هذه الدولة التي يفترسها أبناؤها بوحشية، لا رحمة فيها ولا هوادة، وهم غير شاعرين!

يا أيها المسؤولون لا تثقوا بما أصرخ به، استشيروا من شئتم، فسترون أن سياسة الدولة المالية قصيرة النظر، لا تحسب حساباً للمستقبل المظلم الذي ينتظر البلاد قريباً.

وأخيراً، سألت نفسي سؤالاً ما فتئت أبحث عن الجواب له: تُرى، ما السبب الذي يحمل الدولة على هذه التصرفات؟

أنا والحكومة الموقرة لا نجهل الدوافع التي تكمن وراء هذا السلوك، ولكن الحكومة - ومعها مجلس الأمة الأجل - لا تميل إلى بحث الموضوع جهاراً، وتزعم أنها تتوخى مصلحة الشعب، وأن «المصلحة العامة» هي التي تملئ عليها هذه التصرفات، ولا شك عندي أن في هذا الرد بعض الحق، فقد خلُق في البلد - على مضي السنين - جو عام يجبر الحكومة على تلبية رغبات الشعب مهما اشتطت، وقد بولغ في ذلك، حتى وصلنا إلى حد «الدلع»، ذلك لأن السلطة التنفيذية (أي

الحكومة) إذا رفضت، انبرى مجلس الأمة الموقر لمطالبتها بتلبية هذه الرغبات. فاستشارة هذه المؤسسات، وإعلان فتاواها للشعب، حجة قوية تحتج بها السلطة - بجناحيها التنفيذي والتشريعي - لوقف هذا التيار من السرف المطلق العنان، وقد أثلج فؤادي ما يبديه معالي وزير المالية، في اللحظات الأخيرة، من مقاومة متأخرة لهذا الفيضان من الطلبات. وعلى عقلاء الأمة مؤازرته في مسعاه.

ولي دوافع جملة على التذرع بالصمت عند هذا الحد، أهمها: حب السلامة، أو الجبن، وليس بين الاثنين من فرق كبير

القبس 14 فبراير 2013

تصحيح المسار التعليمي

د. بسام الشطي

وزارة التربية اعتقدت ان مشكلة التعليم تكمن في الكتب المدرسية، فقام بعض الوزراء السابقون باعداد ميزانية لاجراء الكتب بأحلى الألوان وتكبير حجم الخط والصور ولما تضخمت الكتب واصبح صعبا على الطالب حملها فقام الوزير الذي يليه بتجزئة الكتاب الى كتب والعام الدراسي الى فصلين وأضاف اليه الصيفي.

ثم اعتقدت الوزارة ان مشكلة التعليم تكمن في عدد ساعات الدراسة فقام البعض بزيادة عدد الساعات أو تقليلها ثم اقترحوا ان تكون هناك انظمة، نظام الفصلين ونظام المقررات ونظام التخصصات «صناعي، تجاري، علمي، أدبي، ديني» ولم ينجح التعليم.

بعدها انشغلت الوزارة هل نسميها التربية والتعليم أو التعليم أو التربية وعاشوا في جدل حتى هدأت الأمور ووافقوا على تسميتها بوزارة التربية وليست المعارف.

ثم بعد 11 سبتمبر والخروج بصيغة ان التعليم هو وراء الإرهاب ولا بد من تغييره واعداد ميزانيات للاجابة على سؤال دولي «ماذا فعلتم للقضاء على الإرهاب؟» واشغلوا التعليم بهذه الإسطوانة المشروخة، ثم محاولات زج التعليم أنه وراء الطائفية وتعكير صفو الوحدة الوطنية حتى قاموا بحذف احاديث عن فضائل الصحابة وعقوبة من يسيء للصحابة وأمهات المؤمنين رضي الله عنهم.

ثم بعدها جاءت الفكرة ان التعليم مشكلته هو بعض المعلمين والمعلمات وتدني المستوى فأصبح العبء الأكبر على الوالدين فالمعلم همه الانتهاء من المنهج دون النظر الى مدى التحصيل وتفاعل الطلبة، فقام بعض المعلمين حتى يحل مشكلته بكتابة الاجابة على سبورة الصف ويتأكد ان الطالب كتبها والبطيء يقوم المعلم بالكتابة في كراسته، ثم شجب الاهالي من أن أبناءهم لا يعرفون الكتابة ولا القراءة ولا جودة الخط وسوء الخط، وخرجت «موضة» الدروس الخصوصية واستتازف ميزانية الأسر، فأصبح الذي يأتي بالمعلم الى بيته يضمن درجة متميزة لابنه ثم فكرت الوزارة بعمل دروس تقوية في المدرسة وكانت عبارة عن التمارين وحل الواجبات، ثم فتحت معاهد من خلال تأجير مباني رياض الأطفال وبعض الجمعيات الخيرية وتأجير بالباطن من أجل حل الواجبات وتعليم نماذج الاختبارات وهكذا... ثم توجه الاهالي ناحية التعليم في المدارس الخاصة من ثنائية اللغة والنموذجية والاسلامية لان المعلم يبذل جهودا مضنية وللأسف ان مدارس الحكومة فقط يريد المعلم الحصول على كادر وزيادة في الراتب دون بذل الجهود المطلوبة.

ثم تنافست المدارس على أعلى المعدلات تخرج من مدارسها فخرجت ظاهرة انتشار الاختبارات النهائية والاجابة النموذجية عليها بشكل مخيف ولأول مرة يصل هذا العدد الكبير الى الجامعة ولمس الاساتذة في الجامعة خلال الشهر الماضي تردى المستوى وبدؤوا يترحمون على الطلبة في الاعوام القادمة في الغالب.

ثم عازمت الوزارة على جعل الاختبارات الفعلية والنهائية تكون من عندها لضبط الدرجات فلا يكون للمعلم ال درجات بسيطة جدا حتى لا يستغل وضع الدرجات على أساس العلاقات الأسرية «قراية بين المعلمين» او فاتورة الدروس الخصوصية او بيع الاختبارات! وهنا انكشف ان الازمة في ان المعلمين يحتاجون الى دورة في شرح طرق التدريس وزيادة المستوى في التحصيل العلمي... وأيضا لمسنا ان الموجه او من يكلف في وضع الاختبارات لا يضعها من الكتاب او مما تعارف عليه بل يأتي بأسئلة تعجيزيه حتى بعض المعلمين لا يعرف حلها كما حصل في المعاهد الدينية وبعض المواد العلمية واللغة العربية واللغة الاجنبية.. فكان يقول الذي وضع الاختبار ان هذه اختبارات عادية ولكن كشفت مستوى المعلمين والحقيقة ان الاختبارات تعجيزيه وهذا مادفع الطلبة الى ارسال الرسائل لبعضهم لإقامة تجمع كبير امام الوزارة وبمساعدة المدارس التي وفرت لبعضهم الباصات وطالبوا أولياء الامور بأخذ ابنائهم وتسهيل الخروج وعدم تسجيل الغياب لتكون ظاهرة خطيرة نرجو ألا تتكرر.

عالم اليوم 28 فبراير 2013

خصخصة شركات الطيران.. للمبتدئين!

سامي عبداللطيف النصف

لو ذهبت لمهندس مدني وقلت له انني أنتوي بناء منازل لا قواعد ولا حيطان ولا اسمنت ولا حديد فيها لجاز له أن يكذبك وأن يطلب منك أن تصطحبه وتريه أي منزل في الدنيا تم بناؤه دون الخارطة الزرقاء المعتادة ودون توافر الأساسيات والاستحقاقات السالف ذكرها.

بالمثل لخصخصة شركات الطيران خارطة زرقاء ثابتة معمول بها في جميع شركات الطيران التي مرت بهذه التجربة منذ ما قام به لورد كنغ في الخطوط البريطانية أعوام 81 - 87 وصولاً الى ما تم في الملكية الاردنية والميدل ايست ومصر للطيران و«جميع» شركات الطيران الاخرى عدا بالطبع ما تم في «الكويتية» في الفترة التي تلت صدور مرسوم خصخصتها عام 2008 والذي لم يشهد له عالم الطيران مثيلاً، والغريب أن هناك من يطالب هذه الايام بالاستمرار في ذلك المسار.. المدمر!

من بديهيات العمل الاقتصادي ارتباط الخصخصة بالربحية، حيث لا يشتري المستثمرون الشركات الخاسرة (عدا الشركات التي تباع بدولار واحد)، كما ترتبط الربحية بقاعدة معروفة حتى للمبتدئ في عالم الاقتصاد وهي «تقليل المصروفات» و«زيادة الإيرادات» التي ترجمت في تجارب خصخصة شركات الطيران الاخرى الى:

(1) التخلص الفوري من العمالة الفائضة، (2) البدء الفوري بتحديث الأساطيل وما يحتاجه من ضخ أموال مبدئية في الشركات، فالطائرة القديمة تزيد كلفة تشغيلها عما يحصل منها من أموال، (3) خلق مراكز دعم مالي (Profit Center) عبر إدخال مطورين وشركاء استراتيجيين في الأعمال المساندة التي تملكها شركة الطيران عبر إدخالهم كشركاء في شركات التموين الغذائي والهندسة وأعمال المناولة في المطارات والحجز والتدريب والأسواق الحرة... إلخ، وتتوقف بعض الشركات عن إدخال شركاء استراتيجيين في العمل الأساسي، أي النقل الجوي كونه يخدم أهدافاً استراتيجية للدول قد لا يرضى بها الشريك الخاص الذي يبحث عن الربح السريع على استثماراته وقد لا يقبل بخطط التوسع أو خدمة استراتيجيات كبرى كالمركز المالي.

ولو أننا لتجربة «الكويتية» لرأينا أنها قامت تماماً بعكس المسار والمعتاد الصحيح للخصخصة، وذلك عبر: (1) إبقاء العمالة الفائضة لمدة 5 سنوات، أي من عام 2008 حتى نهاية عام 2012، (2) عدم تحديث الأساطيل والإصرار على إبقاء الاساطيل القديمة التي

زادت قدماً مع مرور السنين، (3) عدم خلق مراكز مالية داعمة لعمل الشركة الأم، بل تم في المقابل تعليق الحسابات الختامية لـ«الكويتية» وعدم تغطية خسائرها، مما جعلها تتجه منذ أوائل عام 2011 للسحب على المكشوف من البنوك حتى قارب السحب مبلغ 160 مليوناً مع نهاية العام الماضي، (4) بدلاً مما هو معتاد من التحول للربحية بعد 4 سنوات من بدء مشروع الخصخصة كما هو قائم في «جميع» التجارب المماثلة، تمت مضاعفة الخسائر بنسبة 1000% أي من 10 ملايين عام 2007 أي قبل إعلان الرغبة بالخصخصة الى 105 ملايين دينار مع نهاية العام الماضي.

آخر محطة: (1) دعوة صاحب السمو الأمير، حفظه الله، امس لخلق موارد اقتصادية بديلة للنفط تعني العمل على إحياء مشروع «كويت المركز المالي» الذي ركيزته الرئيسية كما تظهر تجارب الدول المجاورة والمراكز المالية العالمية مثل سنغافورة، هي شركة طيران عملاقة مزودة بأحدث الطائرات تجلب المستثمرين والسائحين والزائرين لذلك المركز، فهل في محاربة «الكويتية» تلبية وتحقيق لذلك المطلب السامي المهم؟!

(2) السبب الرئيسي لخسائر «الكويتية» الضخمة هو إلغاء خطة تحديث أسطولها عام 2007 وهو ما تسبب في استنزاف مئات الملايين من المال العام عبر السنين وقد كان سبب الإلغاء، كما أتى في بيان المؤسسة الصادر في 2007/8/29، هو إلغاء اللجنة المختصة بمجلس الأمة الاعتمادات المالية المخصصة لذلك التحديث.

(3) تصدى الخيرون من أهل الكويت لمخطط تدمير الكويت وحن الوقت للتصدي لمخطط تدمير.. «الكويتية»!

الانباء 13 مارس 2013

ما ركبّت «إيميل»!

ناصر العبدلي

تردي الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية «حتمية» لواقع الإدارة في البلاد، وهي المشكلة الحقيقية التي نعانيها جميعاً، فالإدارة لم تكن يوماً ما بمستوى التمويل والتجهيز الذي توفره الدولة لمثل تلك الخدمات، بل كان عاملاً سلبياً في إظهار تلك الخدمات بالمظهر السيئ، رغم كل تلك الأموال التي توفرها الدولة، وما لم تتم إعادة النظر في البنية الحكومية بشكل كامل، وإنتاج مؤسسات صغيرة لتقديم الخدمات، فسوف تظل الأوضاع نفسها قائمة.

هناك مؤشرات يمكن الاستدلال بها من داخل البنية الحكومية لتسويق فكرة أن المشكلة ليست في أنها جزء من الحكومة، بل في عجزها عن توفير قيادات إدارية قادرة على إحداث تغييرات رئيسية.

فمثلاً وزير الداخلية الأسبق، الشيخ محمد الخالد، فكك الخدمات التي تمس المواطن بشكل مباشر ويشتكى منها إلى وحدات صغيرة في المناطق، وطوى ملف الشكوى من قطاعات وزارة الداخلية إلى الأبد، وكلما دخلت ديوانية من دواوين البلاد، فإنك لا تجد إلا إشادة بتلك الخطوة.

وزير الصحة الأسبق، روضان الروضان، أصدر قراراً بفتح العيادات الخارجية في الفترة المسائية لأجل المواطنين الكويتيين فقط، وهو ما ضرب عصفورين بحجر واحد، خفف من الاستئذان من الدوام في الفترة الصباحية، وأدى إلى تطوير خدمات وزارة الصحة، وأعتقد لو أن د. محمد الهيفي الآن أصدر قراراً بتفكيك خدمات الوزارة إلى وحدات صغيرة في المناطق السكنية، مثل التحليل والأشعة والسونار وتخطيط القلب بكافة أنواعها، لخفف إلى حد كبير من تجمّع المراجعين في المستشفيات.

حتى وزارات الكهرباء والماء والمواصلات والتربية، تستطيع أن تنقل جزءاً كبيراً من خدماتها إلى داخل المناطق السكنية، وتحل بتلك الخطوة جزءاً كبيراً من معاناة المواطن، وتعطي فرصة للقيادات الشبابية لإظهار تميزها وقدرتها على التطوير، وخصوصاً أن التكنولوجيا المتطورة يمكن أن تكون جزءاً من العملية، ومثل تلك القدرات لا تتوافر إلا للأجيال الجديدة، الأمر الذي تعجز عنه بعض القيادات الحالية.

مدير أحد المستوصفات عندما اقترحت عليه أن يضع رقم بريده الإلكتروني على مدخل مكتبه لأي شخص لديه شكوى من الخدمات في ذلك المستوصف، رد عليّ بأنه لم «يركب»، وقصده لم ينشئ، «إيميل» حتى الآن، وعندما سألته: ومتى ستفعل؟، قال إن الإدارة وعدته بتجهيزه خلال شهر!

فهل من الممكن أن ننتظر من مثل تلك القيادات أن يطوروا خدمات أو تعمل القطاعات التابعة لهم بالشكل الصحيح؟

فعلاً، هناك حاجة ماسة إلى «غريلة» كاملة للقطاعات الحكومية، بدءاً من الهياكل حتى معايير تعيين القيادات.

الكويتية 12 مارس 2013

فاقد الشيء لا يعطيه يا بوفتين اشرب شايب

طارق محمد مساعد الصالح

تابعنا الإعلامي الشاب المتميز عبدالله بوفتين، يخاطب صاحب السمو أمير البلاد في الفعالية الختامية للمشروع الوطني للشباب، ناقلاً هموماً ومطالب عبّرت عما يجول بخاطر الكثير بأداء وإلقاء استمالات القلوب قبل العقول. قال لصاحب السمو: لا تعطينا سمكاً، بل علمنا كيف نصطاده (نحذق بكلماته باللهجة الكويتية). وذلك في سياق كرم الدولة في المنح والعطايا والوظائف الحكومية والزيادات في الرواتب وما إلى ذلك.

الحكومة يا بوفتين أعطتك ما تملك ولا تستطيع إعطائك ما لا تملك وتعلمك ما لا تعرف. كيف تعلمك الحكومة كيف تصطاد وهي نفسها لا تجيد الصيد؟ لقد حباننا الله بنعم تفجرت من باطن الأرض، فنسينا كيف نفوص في أعماق البحار، ونجوب أرجاء البلدان بحثاً عن الرزق.

لا تبحث عن حل لدى الحكومة، ولا أقول ذلك انتقاصاً من حكومتنا، فالحكومات في العالم أجمع لا تخلق الثروات بل الشعوب والعمل الحر الخلاق. إذا أردت أن تتعلم بحق، فاذهب إلى محمد الشايح وتعلم منه تجارة التجزئة، اذهب إلى جميل وطارق السلطان في الأسواق المركزية والنقل والتخزين، اذهب إلى إبراهيم دبدوب في المصارف، اذهب إلى سعد البراك في الاتصالات، ومن بعد ذلك اذهب إلى الحكومة وقل لها كما قال حزب الشاي في الولايات المتحدة: ابتعدي عن التحكم بكل شاردة وواردة في الاقتصاد، ولا تعيقي العمل الحر الخلاق، وذلك جل ما يمكن أن تفعله. ولكن في الوقت الحالي وإلى أن يتم ذلك، اشرب الشاي يا بوفتين.

القبس 17 مارس 2013

أوقفوا الدعم الحكومي

د. شملان يوسف العيسى

نشرت صحيفة الفايننشال تايمز البريطانية المشهورة مقالة رائعة عن تجربة فريدة في احدى ولايات الهند حيث تدعم الحكومة المحلية الكيوسيين لاستخدامه للطبخ وحيث ان هذه الولاية لديها حكومة مستتيرة ارتأت ان تجري تجربة جديدة تحد من ازدياد الطلب على الكيوسيين المدعوم، وتوصلت الحكومة المحلية ان سياسة الدعم تؤدي الى الهدر للمال العام.. لذلك ارتأت الحكومة ان تلغي الدعم عن الكيوسيين وتدفع للمواطن مبلغ الدعم نقداً. وبعد فترة لاحظت الحكومة تغيير تصرفات المواطن الهندي في هذه الولاية حيث انخفض الاستهلاك من الكيوسيين الى النصف بنسبة 50% مما يعني ان المواطن يستطيع ان يقلل من استهلاكه من الكيوسيين عندما شعر بان التكلفة مرتفعة وان ما يوفره يعود اليه بالنفع.

نحن في الكويت من اكثر الدول اعتماداً على الدولة الربعية من النفط ورغم كل التحذيرات التي اطلقها المتخصصون في علم الاقتصاد والادارة داخل الكويت وخارجها بضرورة تخفيض الدعم الحكومي او الغائه الا ان الحكومة استمرت في سياسة دعم كل شيء تقريباً سواء دعم الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين او دعم الوقود او غيره. المسؤولين في وزارة الكهرباء والماء دقوا ناقوس الخطر بالاعلان بان استهلاك المواطن الكويتي للمياه الاعلى في العالم رغم حقيقة ان الكويت ليست دولة صناعية او زراعية.. بل هي دولة متخلفة من دول العالم الثالث.. ارقام استهلاك الكهرباء مهولة فهي تكلف الدولة 40 فلساً للكيلوواط وتبعه للمواطن والمقيم بسعر فلسين فقط وهذا السعر يشمل الاغنياء الميسورين والفقراء المفلسين - الارقام المستقبلية مخيفة فهي تشير الى اننا سوف نحرق بعد عشر سنوات ما لا يقل عن مليون برميل نفط يومياً وهذا يمثل نسبة كبيرة من الداخل القومي الذي يمكن الاستفادة منه في حال تصدير هذه الكمية ومن المتوقع ان تصل ما نسبته 40% عام 2023.

اننا لا نذيع سراً اذا ذكرنا ان سياسات الدعم الجنوني قد وصلت تكلفتها الى اكثر من 6 مليارات دينار يعني حوالي 21 مليار دولار وان تكلفة ارتفاع الرواتب والاجور قد فاقت 11 مليار دينار يعني حوالي 35 مليار دولار كل هذا الهدر للمال العام على موظفي دولة لا ينتجون اي سلعة ولا يلتزمون بالعمل والانتاج.. بل يعرقلون عمل القطاع الخاص عند التعامل معهم. التجارب الانسانية تخبرنا ان الاعتماد المفرط على الاقتصاد والريعي النفطي يشجع

على تنامي الفساد في المجتمع وعلى تنامي ثقافة تقبل الفساد وتدخله كظاهرة عادية في الحياة العامة والخاصة.

واخيراً ما العمل؟ كيف يمكن انقاذ مجتمعنا ودولتنا من هدر المال العام؟ الاخ الصديق النائب نبيل الفضل اقترح ان تقوم الحكومة بمنح كل المواطنين اموال الدعم الحكومي، وبعدها ترفع الدعم الحكومي او تلغيه تماماً.. وتترك للمواطن دفع التكلفة الحقيقية للوقود والماء والكهرباء والصحة والتعليم والتمويل وغيرها، نحن متأكدون بان استهلاك الكهرباء وهدر المياه سوف ينخفض وكذلك استهلاك البترول في محطات البنزين، لان كل مواطن ومقيم سيكون حريصاً على المال الذي بيده، فالمواطن الكويتي لا يختلف عن المواطن الهندي فكلهم سوف يشعرون بالمسؤولية اكثر لانهم سوف يعون ويعرفون أن التكلفة العالية ليست من مصلحتهم اذا كانت الحكومة جادة في تطبيق ما طالب به سمو الامير مؤخراً بخلق مواطن مسؤول.. كل ما عليها هو وقف سياسات الدعم الحكومية.

الوطن 27 مارس 2013

لا اقتصاد قوياً بتعليم ضعيف

د. فهد بن عيد

طبعاً هناك علاقة ملتزمة بين النظام التعليمي في اي دولة وبين اقتصادها الوطني. فمن شبه المستحيل ان تجد دولة ذات اقتصاد قوي تتمتع بنظام تعليمي ضعيف والعكس صحيح، واقول شبه مستحيل لوجود بعض الدول النفطية التي تجمع بين اقتصاد قوي وتعليم ضعيف.. وهناك السؤال الملح دائماً لماذا تعلم الطلبة ما تعلمهم؟ وأين سيعمل هؤلاء المتعلمون؟ وهناك السؤال الأكثر الحاحاً هل سيعمل الطالب وفقاً لما اكتسبه من تعليم ومهارات مهنية؟

طبعاً هناك اكثر من دراسة نشرت بجريدة القبس تعني بتقويم النظام التعليمي الأساسي في الكويت والتي في مجملها تنتهي بالتوصيات لمعالجة الخلل في النظام، وانا لن ادعي معرفة بتصميم المناهج التعليمية وتقويمها، ولكن عندما نبذل الاموال الطائلة في التعليم ومازلنا لا نعرف هل هذه الاموال لها المردود التنموي المتوقع، يحق لنا ان نساءل عن فعالية التعليم الحالي، باختصار ما تكلفة تحويل المتعلم الى

ما زال في الأفق متسع للإصلاح!

د. عباس المجرن

الرؤية الاستراتيجية لاقتصاد ما، هي صورة ذهنية لما ينبغي أن يكون عليه هذا الاقتصاد في المستقبل. وقد تبنت الدولة في وثيقة الاطار العام للتنمية في منتصف عام 2009، الرغبة التي عبر عنها صاحب السمو أمير البلاد، بتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري، منطلقا للرؤية الاستراتيجية. الا أن الرؤية هذه ظلت دون تحديد آليات ومسارات تمكن من الانتقال أو التحرك من الوضع الراهن إلى عالم الرؤية. ويتطلب تحديد مثل هذه الآليات والمسارات مفكرين استراتيجيين وجهودا ابتكارية تفوق في حجمها قدرة من اجتهادوا في اعداد خطة التنمية الراهنة التي لم تخرج عن الاطار التقليدي للخطط التي سبقت تبني هذه الرؤية.

ولا شك ان أخطر ما يواجه أي اقتصاد، هو غياب الآليات والمسارات الاستراتيجية، فهذه معضلة تعادل، ان لم تتعد، في أهميتها مشكلة عدم توفر بنية تحتية، بل إن الاستثمار في البنية التحتية ذاته لا يمكن أن يكون كفؤا ومناسبا في ظل غياب هذه الآليات والمسارات. وفي وضع كهذا تكثر الاجتهادات وتتراحم الفتاوى وتتشعب التقاطعات، فيقف الاقتصاد في مفترق طرق عاجزا عن التقدم نحو رؤيته الاستراتيجية، بل وعن النمو.

خطط التنمية تصبح هي الأخرى ضحية ذلك التجاذب بين الاجتهادات، وقد تتبنى، بل لا تملك، والحال هذه، الا أن تتبنى، أهدافا متشعبة متعارضة يعوزها التناغم الضروري، كما لا تملك الا أن تكرر أنماطا من البرامج والمشروعات التي تفتقر هي الأخرى الى الانسجام والتكامل. كما لا يمكن لأي حكومة في وضع كهذا الا أن يقع وزراؤها ضحية هذه التناقضات، فتبدو مواقفهم وقراراتهم اليوم نقيض مواقفهم وقراراتهم بالأمس، وقد يسن أحدهم اليوم قانونا وينقضه بتعديل له في الغد، كما قد تسمع من أحدهم اليوم تصريحاً يبتعد 180 درجة عن تصريحه بالأمس. وكل ذلك لا يعبر عن انفصام في الشخصية بقدر ما يعكس حالة غياب آليات الرؤية.

أطنان القوانين

وعندما تتناقض المواقف، وتتأرجح القوانين، وتتقلب القرارات، وتتراقص الاجراءات، يصبح الالتزام بهذه المواقف والقوانين والقرارات والاجراءات أمرا مزاجيا وانتقائيا، وبتكرار تلك المزاجية والانتقائية تفقد القوانين احترامها، والقرارات أهميتها، كما تفقد مراكز القرار في الدولة هيبتها، ومن ثم يضعف التزام الناس بالقانون، فتصبح لدينا أطنان هائلة من

عامل؟ وما هو المردود الاقتصادي لعملية التحويل..

يكفي ان نتذكر ما قيل في احد اجتماعات منظومة المؤهلات المهنية الكويتية بعد اختبار 400 معلم انه لم ينجح سوى 15 معلما!! (مع تحفظي الشديد على آلية الاختبار)... احد المتخصصين في علم الادارة يقول انه لديك كل الحق في تقييم اداء موظف لديك وان تفصله من عمله لكن بشرط ان يعرف هذا الموظف ما هي الإنتاجية التي تتوقعها منه، فلا يجوز ان نتهم الموظفين بسوء الأداء دون ان نعلمهم أصلا ماهو المطلوب منهم...

وهذا يجعلنا ان نؤسس لرأي توجيهي متطرف، وهو ان أي مسؤول تعليمي لم يسمع أو لا يعرف المصطلحات التالية عليه أن يأخذ اجازة دراسية لدراسة هذه الأطر والمفاهيم التعليمية المهمة.. فمصطلح الاطار التعليمي العام National Qualification Framework والذي يتم الاعتماد عليه في الدول الاوروبية في تأسيس المناهج التعليمية الحيوية التي ترتبط ارتباطا مباشرا بحاجة سوق العمل، وكذلك مصطلح عالمية مناهج التعليم Internationalization of Curriculum والتي تجعل من خريجي مناهج الكويت بالمستوى نفسه مع خريجي مدارس الدول المتقدمة، أما مصطلح «تعلم كيف تتعلم» Learning to Learn فلا يهتم «بماذا نعلم الطلاب» فقط بل يهتم بتعليمهم «كيف يتعلمون بأنفسهم»..

أتمنى أن يجيء اليوم الذي يصرح فيه مسؤول تعليمي ويطمئننا بأن لاخوف على مستقبل أبنائنا وبناتنا، وان جرعة التعليم (كما ونوعا وكيفا) كافية لأن ينافسوا في أسواق العمل الإقليمية والعالمية..

اما بالنسبة لتعليم الاقتصاد والتجارة، اذا جاز لنا ان نجمع بينهما بالحلال، فهناك كثير من المفاهيم الاولية يجب اعادة تأسيسها وتأصيلها مرة أخرى كما جاءت من الغرب دون تحويل او تعديل..

وللأسف هذا لن يتم ونسبة الموظفين لدى القطاع الحكومي تفوق 90% من حجم قوة العمل..

القبس 11 ابريل 2013

القوانين غير المفعلة، ومن القرارات المنسية، التي لا ينفذ الغبار عن أحدها الا ارضاء لفلان أو عقابا لعلان.

بيئة كهذه لا يمكن أن تكون جاذبة للاستثمار بقدر ما تكون طاردة له، فمسطرة معايير المفاضلة في توزيع المنافع وتوقيع الجزاءات ليست مستقيمة بل متعرجة، والقوانين والتشريعات غير نافذة، والجرعة السياسية في الشأن الاقتصادي تفوق في حجمها وفعلها الجرعة الاقتصادية والفنية والمهنية، وداء البيروقراطية يعرقل ويعطل كل قدرات وخطط ومشروعات الأفراد والمؤسسات.

خطر ملموس

أخطر ما يمكن أن تفرزه هذه البيئة هو وأد الابداع في عقول الشباب، وقتل الحافز في نفوسهم نحو التعلم وصقل المهارات، وعدم التزامهم بقوانين لا يؤمنون بجديتها. وهذا خطر قد خرج من عتمة «الظن» الى ضوء النهار، خطر بتنا نلمسه في الشوارع والأسواق وفي قاعات الدرس.

حالة كهذه ما زال في الأفق متسع لمعالجتها قبل أن تستفحل وتصبح عصية على العلاج. حالة كهذه تقتضي وقفة مراجعة جادة لواقع مريع. وقفة للتوافق على آليات تدفع قاطرة الاقتصاد الوطني نحو مسار واضح، آليات توقف هذا الترهل والفساد المستشري في أجهزة الدولة، آليات تتطلب التخلي عن تقليد المحاصصة في توزيع المكاسب والوظائف وتعتمد مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين، آليات تتخذ من الكفاءة معيارا أساسيا لا تراحمه معايير أخرى في الوصول الى المراكز القيادية، وتلزم الكبير قبل الصغير باحترام القانون، أما دون ذلك «فسلملي» على التنمية.

الجريدة 13 ابريل 2013

زيادة الرسوم!

ناصر العبدلي

الحكومة مصرّة على الهروب من إعادة هيكلة القطاعات الحكومية التابعة لها، وتحويل قطاعات الكهرباء والماء والهاتف إلى شركات حكومية، تمهيدا لبيع جزء منها للقطاع الخاص، وتوزيع بقية الأسهم على المواطنين لتطويرها أولا، ولضمان

الحصول على مردود لها، والأهم التوقف عن تحويل مثل تلك الخدمات إلى «فخ» لاصطياد الفرائس.

مشروع الحكومة لزيادة الرسوم يقع في إطار التشبث بوسائل الإنتاج والاحتفاظ بالقطاع العام، حتى تعطي هي لكل مواطن «مصرف جيب»، يضمن لها انصياحه لأوامرها باعتبارها الأب الذي يعطف على أبنائه نهاية كل شهر بحزمة «أنواط»، دون أن يعمل في بعض الأحيان، وهي بهذا الإجراء تسعى لضمان ولائه بالكامل ليس إلا، الأمر الذي نستطيع تفسيره بأنها ليست جادة.

إذا كانت هناك جدية لدى الحكومة في خلق مجتمع نشط ومبادر يستطيع الاعتماد على قدراته، فالخيار الوحيد أمامها هو أن تحول كل تلك القطاعات الخدمية، التي تستهلك جزءا كبيرا من الميزانية العامة للدولة وليس لها ذلك المردود، إلى شركات حكومية في المرحلة الأولى، ثم الشروع بعد ذلك في بيع جزء منها لا يتعدى ربع ملكيتها للقطاع الخاص، على أن يوزع المتبقي على المواطنين.

تلك هي المرحلة الأولى، وفي المرحلة الثانية يفترض بها بيع الشركات القائمة، مثل شركة البترول الوطنية وشركة البتروكيماويات والشركات الكثيرة التابعة لمؤسسة البترول بنفس النسب التي سبق أن أقرتها هي في المجالس السابقة، عندما وافقت على قانون الخصخصة، لكنها لا تريد ذلك، فهي تتهرب دائما من مثل ذلك الاستحقاق، وتحبذ الطرق الملتوية، مثل مشاريع زيادة الرسوم الوهمية.

صنع دولة حقيقية يتطلب تضحيات، أبرزها أن تتحول الحكومة إلى حارس للاقتصاد وترك المواطنين يديرون مصالحهم بأنفسهم، كما يتطلب قانونا شاملا للضريبة على شكل شرائح، يبدأ بمن يصل دخلهم السنوي إلى مائة ألف دينار، ويتطلب أيضا صرامة في تطبيق القانون على المتجاوزين، وبمثل تلك الخطوة نستطيع الحفاظ على المال العام وضمان ألا يبعثر في القنوات الاستهلاكية، أو يسرق، والتضحيات ليست قصرا على الحكومة، بل حتى على المواطن الذي يطالب من الآن بحكومة منتخبة!!

الكويتية 13 ابريل 2013

تراجع النظام التعليمي

ناصر المطيري

واقع التعليم في الكويت بمختلف مراحلها أصبح يشكل أزمة تقلق الجميع سواء من جهة واقعه التربوي أو مستوى التحصيل العلمي أو مستوى المخرجات من المدارس والجامعات، وإن من ينظر إلى المشهد التربوي الكويتي حالياً، يجد أنه على الرغم من الجهود التربوية الكبيرة والتوظيفات المالية الضخمة التي قامت بها وزارة التربية، وعلى الرغم من كثرة اللجان والمؤتمرات والبحوث التي تناولت قضية التربية والتعليم في الكويت، فإن النجاحات التي حققتها نظام التعليم الكويتي لا تزال جزئية ومحدودة.

وعلى الرغم من أن التعليم في الكويت قد أحرز تقدماً كبيراً في هذا الجانب أو ذلك من جوانب التعليم، فإن نوعية هذا التعليم لا تزال موضع تساؤل، كما بينت النتائج المتواضعة التي حققتها الكويت في الاختبارات العالمية لقياس التحصيل الدراسي للتلاميذ في الرياضيات والعلوم واللغة الانكليزية وعلى أرض الواقع أدى التراجع في مستوى التعليم عما كان عليه في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي إلى تنامي اقبال الكويتيين، خصوصاً الطبقة الوسطى منهم، على التعليم الخاص الذي يواصل توسعه في الكويت، وسط شعور متزايد بعدم الرضا عن أداء المدرسة الحكومية، فهذه المدرسة تحولت، لأسباب كثيرة ومتداخلة، إلى بيئة طاردة للتلميذ، غير جاذبة له يتذمر المعلمون منها كما يتذمر أولياء أمور الطلبة..

... ثلاث مراحل مرَّ بها النظام التعليمي في الكويت، عام فثنائي ومقررات وموحد، تحولت من خلالها مدارسنا إلى ما يشبه حقول التجارب، لم تتوقف عن طبيعة النظام بل وصلت إلى المناهج التي استوردت لها أساليب وأنظمة أثبتت الأيام عدم نجاعتها وملاءمتها للكويت.

رأينا أن التاريخ يعيد نفسه، وها هو نظام التعليم الموحد يقع في محذور، حيث ارتفع صوت جامعة الكويت بالشكوى من ضعف مستوى خريجي الثانوية العامة من نظام المقررات الذين لم يستطيعوا السير في الدراسة الجامعية.. فكانت فكرة النظام الموحد الذي جمع بين النظام العام والمقررات، واتخذ قراراً بالغاء المقررات التي توقف القبول بها واستمرت حتى أعلن الوفاة الرسمية له وولادة نظام التعليم الموحد.

اليوم، وبعد ست سنوات من تطبيق النظام الجديد عادت الأصوات لترتفع مجدداً حول تدني مستوى مخرجات الثانوية، ما أعاد إلى الأذهان الشكوى من المقررات، زد على ذلك أن

وزارة التربية نفسها ذكرت في المؤتمر الوطني لتطوير التعليم عام 2008 أن النظام الموحد لا يتلاءم مع حاجات الطلبة ولا مع متطلبات العصر وأن هناك مشكلات عدة واجهت أهل الميدان وأن قرار تطبيقه لم تسبقه دراسة تجريبية للكشف عن مدى فاعليته وقد تمت التوصية على ضرورة اجراء التعديلات اللازمة للنظام. ومع هذا الاعتراف والشكوى القادمة من الجامعة تعالت الأصوات الداعية إلى الغاء النظام والعودة إلى نظام التعليم الثانوي القديم، فيما كانت هناك أصوات أقل حدة تدعو إلى اجراء تعديلات على النظام تتلافى السلبيات التي اكتشفت في التطبيق..

التعليم يحتاج وقفة جادة تصحح مساره لأن حالة التخبط العشوائية التي يمر بها نظامنا التعليمي ستكون سبباً في تراجع كل تنمية أو تطور.. التعليم يجب أن يكون أولوية على جميع المستويات التشريعية والتنفيذية والسياسية أيضاً.

النهار 17 ابريل 2013

مو غشمة...!!!

م. أحمد حسن كرم

شدتني كلمة الدكتورة رولا دشتي وزيرة التنمية عندما قالت «مو غشمة» في الاسبوع الماضي محذرة من تكرار المطالبات المالية التي بدورها تزيد من قيمة مصروفات الموازنة العامة للدولة. حيث جاءت كلمة الدكتورة كمحاولة منها لوقف هذه المطالبات المالية الشعبوية من نواب الأمة. وذكرت بأن الكويت ستدخل في مرحلة العجز في الموازنة بين 2021/2030 ولكن ستصل إلى مرحلة الاستدانة لتغطية العجز في عام 2035 حيث ستكون قيمة العجز تفوق الـ 4 مليارات دينار.

وهنا نحن نتفق مع ما ذكرته وزيرة التخطيط فالموازنة العامة الكويتية حالياً تعتمد اعتماداً كلياً على إيرادات النفط في تغطية مصروفاتها. وعلى حسب انتاجنا الحالي للنفط الذي يقدر بـ 2.8 مليون برميل واسعار النفط التي تتراوح عند الـ 100 دولار في وقتنا الحالي لن نشعر بالمخاطر الحقيقية نتيجة لتغطية إيراداتنا النفطية مصروفات الموازنة العامة للدولة. ولكن على حسب نسبة نمو الموازنة الكويتية التي تقدر بـ 10% سنوياً سنرى بأن الموازنة الكويتية في عام 2020 ستبلغ حوالي 40 مليار دينار وفي عام 2030 ستتراوح عند 100 مليار دينار... فلو وضعنا احتمال وصول الكويت للقدرة على انتاج 4 ملايين برميل

نفطي يوميا في عام 2020، على حسب خطة القطاع النفطي، والتي اشك بجديّة تنفيذها، سنحتاج ان يكون سعر النفط الكويتي اعلى من 100 دولار لكي يتم معادلة الموازنة. ولكن بما ان استهلاكنا النفطي المحلي في تزايد وانتاجنا النفطي مربوط بحصص منظمة الاوبك اذن فمن المتوقع ان تكون قدرة الكويت على تصدير ما يقارب 3 ملايين برميل يوميا فقط مما يعني اننا نتطلب ان تكون اسعار النفط تفوق ال 128 حتى نستطيع ان نعاادل الموازنة في عام 2020. وعلى حسب توقعاتنا في عام 2030 ستحتاج الكويت ان تكون اسعار النفط تفوق ال 3000 دولار لتتم معادلة الموازنة...!

ان توقعات خبراء النفط والبيوت الاستشارية ووكالات الطاقة لأسعار النفط المستقبلية على حسب معدلات نمو الطلب العالمي، في الاوضاع الطبيعية، لن تصل لأكثر من 250 دولارا للبرميل في عام 2030 بسبب ارتفاع معدلات الانتاج من النفط الصخري والغاز الطبيعي بالاضافة الى ارتفاع انتاج الطاقة البديلة والمتجددة، وهو مما يعني بأن الكويت قد تكون دخلت في مرحلة العجز الفعلي وربما الاستدانة...!

ان لم تسع الكويت على تنويع مصادر الدخل وان تستثمر في الطاقة البديلة والمتجددة وان تعيد دراسة الرواتب الوظيفية والكوادر وان لم تستغل فوائضها المالية الموجودة حاليا في تنمية الدولة وتقوية اقتصادها ودعم المشاريع المتوسطة والصغيرة والصناعية وان لم تفتح المجال للمستثمر الاجنبي وان تفكر جديا بسياسة فرض الضرائب وتقليل قيمة الدعم سريعا، فستكون الكويت في حال سيئ بلمح البصر.

قالتها د.رولا ونقولها نحن، الوضع صح «مو غشمه».

الوطن 19 يونيو 2013

تحية لحملة.. «الأخضر أكبر»

منى الشافعي

كثيرا ما تستفزنا السلبيات في الديرة، فنشير اليها طلبا للإصلاح، ولكن هناك ايضا ايجابيات تستدعي التوقف للتعرف عليها والاشادة بها.

وبالتالي فتحت شعار «الأخضر أكبر».. بدأت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بإطلاق حملتها التوعوية للمحافظة على الحدائق والمنتزهات والمرافق العامة

في الديرة، مناشدة المواطنين والمقيمين المحافظة والحرص على هذه المرافق الحيوية، موضحة ان الوصول الى بيئة نظيفة وصحية يمر عبر بوابة التخضير.. فتحية للهيئة ولأنشطتها المثمرة، وللقائمين على هذه الحملة التوعوية.



تعتبر الكويت من الدول التي تحتاج الى اللون الاخضر مجسدا بأشجار عالية، وشجيرات جميلة، والكثير من المسطحات الزراعية، لانها من البلدان التي تشكو من ارتفاع درجات الحرارة وكثرة عواصف الغبار خاصة في فصل الصيف الذي يطول ويطول.

ها هي الهيئة، تفاجئنا مشكورة يوما بعد آخر باهتمامها بتشجير وتخضير وتجميل ارض الديرة بأشجار النخيل الباسقة، وبغيرها من انواع الاشجار والشجيرات الوارفة، واللوان الزهور المشرقة، التي تتحمل جو الكويت، وطقسها المتقلب، والاجمل زيادة المسطحات الخضراء، الممتدة في الشوارع والطرق، وذلك لتوفير بيئة صحية ممتعة لكل من يرتاد الحدائق العامة وغيرها من المرافق الترفيهية المزدانة بالاخضرار.

من الامور الاخرى التي تزيد سعادتنا كمواطنين ومقيمين، عدا الغطاء النباتي الاخضر الذي ترتديه الديرة، فيزيدها جمالا وتألقا وبهجة ولفتا للانظار، حين نتذكر ان الاشجار التي تزين الديرة ليست للتجميل فقط، وانما لفائدتها الكبيرة في التخفيف من التلوث البيئي، ولتقينا من حدة وهج شمس فصل الصيف، فتلطف الجو وترطبه، وتبعث نسمة عذبة وبظلال على المكان كالأم الحنون، وتحميننا من الرياح والأمطار في فصل الشتاء، والاهم انها تمتص غاز ثاني اوكسيد الكربون، لتهبنا الاوكسجين الذي هو شريان حياتنا.. فكيف لا نحافظ على هذا الاخضرار؟! غير متناسين ايضا ان التشجير والتخضير يعتبران الرئة التي تتنفس منها الديرة، وقد تنخفض درجة الحرارة بمقدار 3.5 درجات مئوية وبالتالي فان المحافظة على هذا الاخضرار دليل واعي حضاري، وهو مطلب وطني!



دورنا كمواطنين ومقيمين تشجيع الهيئة وشكرها على اهتمامها وتطويرها مشروعات التخضير، وذلك بالمحافظة على الممتلكات العامة والمال العام، والحد من ظاهرة التعديات والتدمير واتلاف الزراعات في كل المرافق العامة كالحدائق والمزارع وحديقة الحيوان والشواطئ البحرية، حتى نستمتع بالخدمات المجانية المقدمة من الدولة التي توفر لنا سبل الراحة والرفاهية.. نتمنى!

القبس 26 يوليو 2013

مشكلتنا في ضعف آلية اتخاذ القرار

ضاري بدر المذن

عندما تقف في الشارع وتساءل اي مواطن كويتي امامك عن اهم المشاكل في الكويت سيجيبك على الفور، وسيذكرها لك. ولو سألت آخر سيجيبك عن المشاكل نفسها التي ذكرها الاول، اذن مشاكلنا معروفة ومعلومة لدى الشعب كافة، ولا تحتاج الى خبير اجنبي يشخص ما هي المشاكل التي نعاني منها وطرق حل تلك المشاكل. ومن المعلوم لدى المواطنين كافة ان اهم مشاكل الكويت التي تسعى الحكومة والمجلس منذ عقود لحلها، لا تتعدى مشكلة الازمة السكانية، ومشكلة البطالة، ومشكلة تدني الخدمات الصحية، والعلاج بالخارج، ومشكلة البدون، ومشكلة تطبيق القوانين، ومشكلة تفعيل خطة التنمية وغيرها... كلها مواضيع ومشكلات لم يخل منها اي برنامج حكومي، او برنامج انتخابي لمرشحي مجلس الامة.

ولم يخل حديث في اي ديوانية في الكويت من ذكرها وعن طرق حلها، وبالإضافة الى ذلك ان هذه المشكلات والمواضيع اشبعت دراسات واستشارات وانفقت عليها الحكومة الملايين من تكاليف دراسات واستشارات ومكافآت لأعضاء لجان شكلت خصيصا ليجاد الحلول. وفي النهاية باتت هذه الدراسات والحلول مرمية في ادراج الحكومة والمجلس في انتظار قرار الموافقة عليها.

وخير مثال يتجلى فيه موضوع المقال هو مشروع مدينة الحرير الذي اعلنت الحكومة عن تنفيذه في سنة 1983، وظل الى يومنا هذا على مدى 30 عاما حبيس الادراج، في انتظار قرار تنفيذ المشروع، وكذلك مشروع المترو وتطوير الجزر وغيرها من المشاريع.

اذن نحن امام مشكلة، وهي مشكلة اتخاذ القرار. فالحلول والتوصيات كلها موجودة ومعلومة، ولا تخفى على الجميع، وليست محتاجة الى عالم ذرة او مستشار من ذوي العيون الزرقاء للتوصل اليها، فلو تتبعنا كل مشكلة لنجد ان العثرة امام حلها هي اتخاذ قرار ولكن!

ان مشكلة تعطيل اتخاذ القرار في البلد سببها اما البيروقراطية وطول الدورة المستندية لاتخاذ القرار، او تعارض مصالح اشخاص منتفعين من الوضع الحالي، واتخاذ اي قرار يتموي قد يضر بمصالحهم، فهم يسعون جاهدين للضغط على متخذي القرار

بعدم الاضرار بمصالحهم، او ضمان تجبير هذه القرارات لمصالحهم الشخصية.

اذا اردنا تنمية في هذا البلد وحل جميع مشاكله، يجب ان نضمن القدرة على اتخاذ القرارات، وتوفير بيئة مناسبة لاتخاذ القرار، بعيدا عن البيروقراطية والمصالح الشخصية.

ومنا الى متخذي القرار في هذا البلد.

القبس 26 يوليو 2013

رد على جاسم السعدون: نملك أكثر من ذلك

طارق محمد مساعد الصالح

اطلعت على مقال الأستاذ جاسم السعدون في احدى الصحف الإلكترونية بعنوان: «وما ملكت أيمانكم»، حول الشأن العام في الكويت، وما وصل اليه من تردد في الأوضاع. يقول: «فشلت الحكومات المتعاقبة في خلق الوظيفة وتوفير السكن وتوفير الخدمة الصحية اللائقة، والتعليم في أسوأ حالاته والبنى التحتية مهترئة والفساد يزكم الأنوف»، ورغم كل ذلك ما زلنا نردد «اللّٰه لا يغير علينا». وفي ختام المقال أكد بأننا «لا نملك سوى الاعتراض السلمي»، وتمنى ان تتبنى بعض مؤسسات المجتمع المدني عريضة للتغيير.

يعلم العم بو عبد الله ما أكنه له من احترام وتقدير، فهو في نظري شيخ الاقتصاديين، وأنا من موقعي كرئيس لإحدى مؤسسات المجتمع المدني، وهي الجمعية الاقتصادية، أتطلع دائماً الى رأيه ومشورته، وأنا اليوم لا اكتب بصفتي هذه وحسب، ولكن كمواطن حريص على خدمة بلده.

سأبدأ من حيث انتهى أستاذي الفاضل، وهو أننا لا نملك سوى الاعتراض السلمي. لا يختلف اثنان حول تشخيص الواقع والاختلالات التي نعانيها. لقد قامت الجمعية الاقتصادية في شهر مايو المنصرم بعقد مؤتمرها العلمي حول الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الكويتي: سبل المعالجة والدور المنشود من الدولة والمجتمع. ولقد كان للأستاذ جاسم دور يشكر عليه في اختيار موضوع المؤتمر والمحاور التي يستند إليها، ولم يبخل علينا بالمشورة والتوجيه. المهم هنا بعد تشخيص هذه الاختلالات ان الحلول والتوصيات لا تقتصر على دور الدولة، بل تمتد الى المجتمع بأسره. كمثال عندما يدرك المواطن بأن النزعة الاستهلاكية والمطالب

الشعبوية لا تخدم مستقبل البلاد، سنضع حداً للسلوك السلبي للمواطن، وهذا تغيير نحو الأفضل.

وكذلك تدرك الجمعية الاقتصادية أهمية دور الدولة في الإصلاح لذلك تقدمت بمبادرة لإصلاح القطاع العام تستند إلى أربع سياسات: حوكمة القطاع العام كمدخل للإصلاح، بناء قاعدة قوية من القادة للإدارة العامة، خلق «جزر الكفاءة» في القطاع العام وحماتها، وبناء آليات التنسيق بين الهيئات الحكومية وتعزيزها لتحسين القرار الاقتصادي. تم تقديم هذه المبادرة إلى المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، ولقد قامت القبس مشكورة بنشر هذه المبادرة أخيراً (3 حلقات ابتداء من 27/7/2013). والمهم هنا دعوة الجمعية لمراجعة العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن في تقسيم الثروة نحو الحد من الإنفاق الاستهلاكي والتوظيف الهامشي، والتوجه نحو توزيع عادل للثروة بشكل لا يعيق الإنتاجية والعمل الخلاق.

أقول لأستاذي الفاضل إن كنا لا نملك سوى الاعتراض السلمي، فهل نستسلم لليأس؟ كما ذكرت لقد حاولت الجمعية الاقتصادية مرارا وتكرارا تشخيص مواطن الخلل ووضع الحلول إيماناً بدورها كأحد مؤسسات المجتمع المدني. وبغض النظر عن مدى فاعلية هذا الكم الهائل من الدراسات والتوصيات من الجمعية وغيرها لدى أصحاب القرار، لا نتوقف عند هذا الحد. نحن نخاطب المجتمع بأسره بجميع مكوناته مؤسسات وأفراد. عندما يدرك المواطن أن هناك خللاً، ويعي أسبابه وسبل التغيير، فهي خطوة في الاتجاه الصحيح، ويجب أن نبني على ذلك لنغير إلى الأفضل. نحن، سواء كنا جمعيات نفع عام أو مواطنين، نملك أكثر من الاعتراض السلمي.. حتى لا نكون جزءاً من المشكلة يجب أن نتجه إلى التفاعل الإيجابي لنصبح جزءاً من الحل.

القبس 12 أغسطس 2013

القيادات النفطية الجديدة وتحديات المستقبل

عبد الحميد العوضي

مر القطاع النفطي بالعديد من حالات عدم الاستقرار منذ بداية التسعينيات وفترة الغزو العراقي الغاشم وتدميره للمرافق النفطية. وتولى وزارة النفط أكثر من 15 وزيراً في غضون عشرين عاماً! كان فيها انخفاض لمستوى الأداء بشكل عام، وابتعد ترتيب مؤسسة

البتروال الكويتية عن قائمة العشر الأوائل للشركات العالمية في حين دخلت شركات خليجية القائمة؟ الكويت تمتلك احتياطات نفطية هائلة تقدر بـ 10% من المخزون العالمي وطاقة تكريرية تصل إلى أكثر من مليون برميل وأسطول كبير من الناقلات، ورغم كل هذه الإمكانيات للأسف لم تتمكن القيادة النفطية من رفع مستوى الأداء وتحقيق بعض الأهداف الاستراتيجية مثل رفع إنتاج النفط والغاز ورفع طاقة التكرير خاصة في مشاريع الشراكة، بل وصل الأمر إلى عدم قدرتها على اختيار الشريك الاستراتيجي الناجح للمشاريع الخارجية.

هناك أخطاء استراتيجية كبيرة وقعت فيها مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة كلفت الدولة الكثير من الخسائر المالية، أبرزها صفقة كي - داو الكارثية في عام 2008 وبعد مرور أربعة أعوام تبين أن الصفقة خاسرة ولا تحقق أهدافها، في حين أعلن البعض أنها صفقة ناجحة! وغياب واضح لمفهوم الشراكة الاستراتيجية العالمية وخطأ بين حجم الشركة وقوة السهم! وحتى يومنا هذا لم تجد داو كيميكال شريكا آخر لتلك الصفقة! وبناء المصفاة الرابعة لتوفير منتج زيت الوقود قليل الكبريت لمحطات الكهرباء، في حين تستخدم الوزارة توربينات تعمل بالغاز لتوليد الكهرباء علماً أن المصفاة الرابعة لن تستطيع تغطية احتياجات وزارة الكهرباء من زيت الوقود قليل الكبريت بعد عام 2020، لأن إنتاجها لن يزيد على 230 ألف برميل يوميا بينما ستزيد الاحتياجات على 550 ألف برميل يوميا لإنتاج 22 غيغاواط من الكهرباء! بناء محطة مؤقتة لاستقبال الغاز المستورد عام 2007 والاتجاه الآن لبناء محطة دائمة لاستقبال الغاز المستورد لتغذية محطات توليد الكهرباء! وعدم القدرة على رفع الإنتاج من النفط والغاز وفق الخطط للوصول إلى 4 ملايين برميل رغم توفر عقود الإنتاج المبكر وعقد شل الاستشاري 800 مليون دولار!

هذه الأخطاء الاستراتيجية التي ذكرنا بعضها تعود بالدرجة الأولى إلى عدم توفر قيادة احترافية تستطيع تحقيق نجاحات وتبني استراتيجيات عملية مبنية على حقائق صلبة في قطاع الإنتاج والتكرير والتكرير الخارجي والشراكة في قطاع البتروكيماويات، كذلك التي حققتها شركات نفطية وطنية خليجية منافسة، فكان لزاماً إعفاء تلك القيادات، ولكن الاعفاء للأسف شمل قيادات أخرى ناجحة ولأسباب غير مهنية.

إنه يصعب تجاهل التدمير الواضح لدى الشعب الكويتي والذي عبر عنه في قاعة عبدالله السالم خلال مجلسين متتاليين مطالباً باستجواب وزير النفط السابق ومساءلته عن تردّي الأوضاع في مؤسسة البترول الكويتية والملاحظات التي أبدت بشأن بعض القيادات النفطية في حينها.

إننا متفائلون ان القيادات النفطية الجديدة قادرة على مواجهة تحديات المستقبل ونذكر منها إيجاد نمط جديد لتسعير النفط الخام والمنتجات البترولية والغاز، وزيادة انتاج الزيت والغاز الصخري، والمعايير البيئية العالمية الصارمة، ومرحلة نضوب النفط وما بعد النفط، وزيادة الطلب على الطاقات البديلة، والمنافسة الخليجية والقدرة على التنسيق أو الاندماج، والاستثمار الامثل والأمن للعوائد المالية النفطية كمصدر آخر للدولة.

لطالما سمعنا منذ سنوات عن تنوع مصادر الدخل، ويبقى اختيار وزير نفط جديد تغيب عنه المعرفة الخاصة بالصناعة النفطية ومستقبلها هو تحد آخر تواجهه القيادة النفطية عند صياغتها لاتخاذ قرارات استراتيجية حاسمة تتعلق بمستقبل صناعة النفط داخليا وخارجيا على ضوء التحديات والمنافسة العالمية.

الجريدة 14 اغسطس 2013

عليكم بمواجهة التحديات التي شخصها تقرير طوني بليز

د. صلاح عبداللطيف العتيقي

لقد قرأت تقرير طوني بليز مرتين، وفي كل مرة أجد نفسي معجبا بمحتواه، وقد نشرته القبس في نوفمبر 2009 لعل وعسى ان ينتبه المسؤولون اليه ويصل صده الى متخذي القرار، ولكن لا حياة لمن تنادي، وكان بودي أيضاً ان أرى هذا التقرير وانعكاسه على واقعنا الحالي الذي نعيشه، ولكن مع الأسف كان مصيره الادراج ولم نستفد منه شيئاً رغم الملايين التي صرفت عليه.

الآن نحن أمام مجلس جديد وحكومة جديدة أرجو ان يأخذنا بعين الاعتبار ما جاء به من تحديات التي تحتاج الى حلول جذرية، سألخصه باختصار شديد للتذكير فقط.

التحدي الديموغرافي: النمو السنوي للمواطنين هو بمعدل 3%، أي انه في سنة 2030 سيكون عدد المواطنين 2.2 مليون يقابلها نمو سريع في الأيدي العاملة، وذلك نتيجة لرفع سن التقاعد وارتفاع معدل العمر أيضاً، فإذا علمنا ان 80% من الأيدي

العاملة هي في القطاع الحكومي، فلن تستطيع الحكومة استيعاب هذا الكم الهائل من الموظفين، خصوصاً إذا علمنا ان عددهم الآن في الخدمة العامة يزيد بمعدل 3 الى 4 مرات للشخص مقارنة ببعض الدول كسنغافورة والولايات المتحدة والنرويج، أي ان ما يقوم به الموظف من مهام وظيفية في سنغافورة على سبيل المثال، يقوم بمثلها أثنان أو ثلاثة في الكويت.

ومما يفاقم هذا التحدي تزايد الطلب على البنية التحتية كالسكن والكهرباء والماء، وما يقابلها من عراقيل كايقاف الكثير من المشاريع التنموية كالمصفاة الرابعة وخط انابيب الغاز ومحطات توليد الطاقة، وذلك مما يزيد الضغوط على القطاع العام في التوظيف وهو المثقل حالياً.

تحدي الطاقة: يشكل النفط عصب الحياة في الكويت، وهو يلعب دوراً أساسياً حاضراً ومستقبلاً، ويشكل حالياً 94% من صادرات البلاد، وحتى بالمستويات الحالية للإنتاج تقدر الاحتياطيات بانها ستدوم 70 عاماً، ولكن يجب ألا نغالي في هذا الافتراض وذلك للأسباب التالية:

أ - عدم الاستقرار بشأن خطط التوسع في إنتاج النفط، وذلك بسبب القيود المفروضة على المشاركة الأجنبية في قطاع الطاقة التي حرمت الكويت من الحصول على التكنولوجيا والمهارات لاستغلال النفط الثقيل والغاز الطبيعي.

ب - تراجع نصيب الفرد من الإنتاج على افتراض انتاج النفط سيصل الى 4 ملايين برميل، حيث ان النمو السكاني بهذا المعدل سيخفض نصيب الفرد من 907 براميل إلى 705 براميل سنوياً، وهذا اذا اخذنا بعين الاعتبار ان النفط سيظل منافساً في مجال الطاقة، فلربما تزيد الضغوط وتدفع لتراجع أسعار النفط عند التوسع في مصادر الطاقة البديلة.

ج - خطر نضوب سريع للاحتياطيات، بينما تقدر الاحتياطيات 100 مليار برميل هناك شكوك متزايدة بهذا الرقم، كما ان زيادة الانتاج الى 4 ملايين برميل يوميا سيسرع عملية النضوب.

التحدي المالي: هناك ضبابية في الإيرادات الحكومية يقابلها نمو سكاني كبير ورواتب ومزايا سخية جداً ستؤدي حتما الى عجز في الموازنة العامة سنة 2030 اذا لم تعالج بطريقة جوهريّة.

تحدي تنوع الاقتصاد: بينما نجحت بعض الدول في الخليج بتنوع اقتصادها

غير النفطية، لم تستطع الكويت مجازاة ذلك، فالنصيب الحالي للنفط في الناتج المحلي 50% بينما في النرويج 17% وفي فنزويلا مثلاً 30% هناك اجماع على ان التنوع يجب ان يأتي من القطاع الخاص، الا ان بيئة العمل في الكويت تعاكس ذلك، والأسوأ من هذا ان انتاجية الموظف الكويتي تعادل 27% من انتاجية الموظف في الولايات المتحدة.

- اصلاحات ضرورية في مجال قطاع الأعمال: حقق اقتصاد دبي مستوى عالياً من التنوع خصوصاً في مجال تجارة التجزئة والسياحة والخدمات المالية واللوجستية مما خفض مساهمة النفط الى 40% في هذا المجال، السعودية أيضاً تحاول اللحاق بدبي بتحسين بيئة الأعمال، كما ان معظم الدول الآن تقوم بتخفيض الضرائب وتسمح بملكية الأجانب للشركات المحلية وتحاول القضاء على البيروقراطية.

- إنشاء مراكز إقليمية: قطر أصبحت مركزاً أساسياً للغاز الطبيعي في المنطقة.

السعودية مركز أساسي للصناعات البتروكيماوية. أبوظبي تعزز قيادتها في مجال الطاقة البديلة. البحرين بها قطاعات مالية جاذبة للاحتياجات المحلية والأجنبية. دبي تبني أكبر مطار بالعالم (120 مليون مسافر سنوياً) وأكبر سعة للشحن الجوي عالمياً. القدرة الاستيعابية للموانئ تنمو بوتيرة متصاعدة وسعة المطارات تنمو بصورة هائلة. السكك الحديدية في السعودية ستغطي معظم المملكة، وستقوم السعودية بتحويل حائل الى مركز لتدفق التجارة البرية.

التحدي البشري: من الضرورة لبناء اقتصاد مستدام توظيف الشباب في القطاع الخاص، ولكننا مع الأسف لم نؤهل هؤلاء للقيام بذلك، حيث تعتمد الأجور في القطاع الخاص على الإنتاجية وليس الانخراط في العمل فحسب، لذلك يجب معالجة نقطتين، الأولى، نظام التعليم المناسب لسوق العمل، والثانية، توقع عمل يتناسب مع الأجور.

التحدي الاجتماعي: الكويت بحاجة الى تحسين خدماتها العامة، فبالرغم من الميزانيات الضخمة لا نزال أقل بكثير من المستوى الدولي، فلا يزال الطلبة الكويتيون يحتلون شبه المراكز الأخيرة في الامتحانات الدولية، وتعاني الكويت الكثير من معدلات الأمراض كالسمنة والسكري، حيث ان هناك 30% يعتبرون من البدناء و15% يعانون أمراض السكري مما يؤدي الى مضاعفات مستقبلية كأمراض القلب والشرايين والتي تؤدي بدورها الى تكلفة علاجية كبيرة. هناك أيضاً تحديات بيئية كدورة النفايات،

وارتفاع ثاني أكسيد الكربون، والتصحر، وتلوث البيئة الساحلية. كما ان الكويتيين من أكثر الشعوب استهلاكاً للكهرباء والماء لذلك يجب الحد من هذا الهدر.

التحدي الجغرافي: هناك فرص اقتصادية واعدة في الشمال (إيران والعراق) ولكنهما دولتان غير مستقرتين وتشكلان مصدراً للمخاوف الأمنية، لذلك ينبغي للكويت ان تسعى لفرض الاستقرار في هذه الدول من خلال مشاركتها اقتصادياً عبر مشروعات تنموية.

التحدي الأمني: الكويت بحاجة الى تنوع ضماناتها الأمنية خصوصاً بعد انسحاب أميركا من العراق، لذلك يجب ان تؤيد تطوير مجلس التعاون الخليجي ليؤدي بالنهاية الى حماية إقليمية، ففي جميع بلاد العالم هناك هذا التعاون كالاتحاد الأوروبي والآسيان، ولا يزال مجلس التعاون في بدايات هذه العملية وضعيفاً في توفير الضمانات الأمنية.

تحدي التصور: يُنظر للكويت الآن انها بلد تتمتع بإمكانات كبيرة ولكن متأخرة عن غيرها، أي انها بلد دون قدراته الحقيقية، وهي بلد الفرص الضائعة، كما انه يُنظر اليها انها دولة من الماضي. هذه التصورات لها تأثير في نفوذها الدولي وطموحاتها الاقتصادية، لذلك نحن بحاجة الى تغيير هذه الصورة.

تحدي الأداء: الديمقراطية الكويتية تعاني اختلالاً في التوازن، فهناك شلل سياسي أعاق التقدم، وهذا يأتي بسبب اختلال في توازن المنافع ومسؤوليات النظام.

- سيناريو التقاعس عن العمل: ان خيارات التغيير لا يمكن ان تقوم بها الحكومة لوحدها، فالشعب والقطاع الخاص بحاجة الى إجراء تعديلات وتقديم تضحيات لضمان نجاحها، وتتطلب هذه الإصلاحات قيادة ورؤية ومبادرة، لانه من الصعب التغيير، وقد تعود هذا الجيل على أسلوب حياة الرفاه.

- عجز هيكلية في الميزانية بحلول 2015: في حال حدوث العجز في الميزانية، فإن تجنب الفوضى السياسية سيصبح على رأس أولويات الدولة، كما ان التأخر في وضع الحلول سيجعل من الصعب اقناع الشعب الذي تعود على حياة الرفاهية بشد الأحزمة والمساهمة في تمويل الدولة، ولا يمكن للكويت ان تتحمل تبعات هذه المخاطر، لذلك هناك حاجة ملحة لنظرة شاملة للإصلاح واقتناص الأمل في الغد المنظور.

القبس 20 اغسطس 2013

أولويات المواطن هيه أن تكفوا الزعيق فيه المجلس!

د. وائل الحساوي

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بأنه قد قام بتكليف الأمانة العامة وإدارة البحوث في مجلس الأمة بإجراء (أكبر استبيان شعبي) للوقوف على أولويات المواطنين الفعلية.

لا شك أن هذا الاستبيان المطلوب إجراؤه مهم ومفيد، ولكنني أذكر رئيس المجلس بقضايا أساسية عدة:

الأولى: أن الكويت هي أكثر دولة تجري استبيانات لشعبها لمعرفة أولوياته، وهنالك العديد من الاستبيانات المنشورة حول تلك الأولويات وأهمها الدراسة التي قام بها مجلس الأمة في مايو 2009 وهي منشورة على موقع مجلس الأمة، وأذكر ببعض نتائجها:

1 - النهوض بالتعليم (35.8 في المئة من حيث الأولوية)

2 - تطور الرعاية الصحية (34.9 في المئة)

3 - إسقاط القروض (27.2 في المئة)

4 - القضية الإسكانية (24.5 في المئة)

5 - زيادة الرواتب والحد من ارتفاع الأسعار (17.8 في المئة)

6 - حل مشكلة البطالة (16.3 في المئة)

7 - حل مشكلة غير محددتي الجنسية (15.8 في المئة)

8 - الاهتمام بقضايا المرأة الاجتماعية (14.3 في المئة)

9 - التنمية الاقتصادية (10.9 في المئة)

10 - حل المشكلات المرورية (10.6 في المئة)

وتسدرج تحت هذه الأولويات تفصيلات كثيرة وإحصائيات متعددة تم إدراجها ضمن تلك الدراسات.

الثانية: من الواضح أن تلك الأولويات المذكورة لم تتبدل خلال تلك السنوات

لأنها ببساطة لم يتم حل أي منها بل ازداد تراكمها إلى درجة الانفجار، ومع أن مجلس الأمة لا يملك القرارات التنفيذية إلا من خلال بعض التشريعات الأساسية، لكن الواجب هو التركيز على أن تتضمن خطة الحكومة حلولاً عملية لكل مشكلة من تلك المشاكل وجدولاً زمنياً للحلول يتعهد بها الوزراء المختصون، وتتم محاسبتهم عليها.

الثالثة: الأهم من بيان أولويات المواطنين وترتيبها بحسب الأهمية هو أن يسعى مجلس الأمة لجعل تلك الأولويات على رأس أولوياته في جلسات المجلس وأن يخصص لها الوقت الكافي وأن يتابع الحكومة في تنفيذها ويحاسبها إذا قصرت في أدائها.

رابعاً: المسألة لا تتعلق بإيجاد تشريعات مناسبة أو بالانفاق على المجالات المختلفة فقط، وإنما لابد من سياسات وخطط واضحة لضمان تطور تلك الأمور ومنها القضية التعليمية على سبيل المثال، فتحدثت دراسة مجلس الأمة عن أن من أهم أسباب تدهور التعليم في الكويت هو غياب الرؤية الاستراتيجية المستقبلية - مما انعكس عملياً على الإدارة التعليمية والمدرسية وما أصابها من تضارب وضعف، وربطت الدراسة بين غياب الاستراتيجية وبين ضعف الربط بين المخرجات التعليمية وسوق العمل.

نتمنى من مجلس الأمة أن يسعى «لتركيده» أعضائه عن التسابق في الاستجابات والتهديدات لوزراء الحكومة وأن يجعل نفسه شريكاً لهم في حل مشاكل البلد وتحقيق أولويات المواطنين، فقد سئم الشعب الكويتي من سياسة فرد العضلات والتهديد والوعيد ولم يعد يثق إلا بالإنجازات التي تتم بالتعاون مع الحكومة.

الراي 20 اغسطس 2013

الإصلاح الإداري بين الحقيقة والواقع

وليد المجني

شدد سمو الأمير حفظه الله ورعاه في دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة على التركيز على المحاور الأساسية للمشروع الوطني، وأولها «إصلاح الجهاز الإداري للدولة»، والارتقاء بأدائه فهو آلة الإنجاز، كما دعا سموه الحكومة إلى مراجعة منهجية للعمل وفلسفته في الأجهزة الحكومية

المختلفة، ومفاهيم الوظيفة العامة في اتجاه تحسين الخدمات، وتسهيل مصالح المواطنين، وتسريع دورة العمل وتفعيل الشراكة الإيجابية البناءة مع القطاع الخاص، وتشجيع الإبداع والمبادرات لتحقيق الانطلاقة المنشودة.

ولو نظرنا بعين فاحصة لخطاب سمو الأمير لوجدنا أن المحور الأساسي الداعم لانطلاق المشروع الوطني هو إصلاح الجهاز الإداري للدولة، وبلا شك لن يتحقق هذا الإصلاح إلا أن يقوم مجلس الوزراء بإيعاز وتفويض كامل للجهات المعنية في الدولة، وعلى رأسها مجلس الخدمة المدنية، لإيجاد أفضل الحلول العملية الكفيلة بمعالجة الخلل الحاصل في الجهاز الإداري والمالي في الدولة، وبما أن مجلس الخدمة المدنية يشكل العمق الإستراتيجي المبني على إصلاح الهياكل التنظيمية في الدولة، سأضع بعض النقاط التي تعين على تحقيق الإصلاح الإداري، التي لا بد أن تأخذها الحكومة بعين الاعتبار لأنها تساهم في إنهاء باب المطالبات، سواء العمالية أو الإدارية، وتحقق المساواة، وتخلق جيلاً واعياً طموحاً قادراً على قيادة دفعة التنمية:

الباب الأول:

تفعيل دور مجلس الخدمة المدنية وإعطاؤه صلاحيات واسعة للعمل، وتغيير نص قانون المجلس، على أن يتم تعيين مجلس متخصص من كوادر وطنية بدلاً من الأعضاء الوزراء الذين يحملون مسؤوليات جسيمة في وزارات الدولة تفوق عملهم في مجلس الخدمة المدنية، لتمكنهم -أي الكوادر الوطنية- من البحث بشكل يومي ومستقل عن آخر الإستراتيجيات الخاصة بإعادة هيكلة العمل، وتحقيق سبل التنمية البشرية وتطوير القطاعات، وتدريب الكوادر وتخصيص الميزانيات.

الباب الثاني:

غريبة شاملة لقوانين الخدمة المدنية، وإعادة تنقيحها كي تتلاءم مع الحركة العمالية الدؤوبة التي تغيرت خلال الثلاثين سنة الماضية، وخصوصاً في البنود الخاصة بضوابط التعيينات الإشرافية، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، من خلال مراجعة صيغة أداء التقييم السنوي للموظف، بدلاً من أن يكون بيد المسؤول المباشر فقط يتوزع على ثلاث جهات هي الشؤون الإدارية ومدير الإدارة ورئيس القسم، وكذلك التعديل في نظام الترقيات ليتمكن الموظف من الحصول على ترقية بالأقدمية أو بالاختيار، وهو حاصل على تقدير ممتاز أو جيد جداً، كنوع من التشجيع، ولسلامة توزيع النسب الدنيا للتقييم، والعمليات الخاصة بتوزيع الأعمال الممتازة،

يجب أن توزع بشكل منصف بين الموظفين على أن يحصل الموظف على راتب كامل غير مخصوم من التأمينات في حال حصوله على درجة امتياز، ونصف راتب بتقدير جيد جداً، وربع راتب لتقدير جيد، مع مراعاة آلية التطوير والتدريب للعمال بشكل عادل، وتشجيعهم على الحصول على مؤهلات عالية.

الباب الثالث:

مسح ضوئي وشامل للأجور لجميع الفئات والشرائح الاجتماعية في الدولة، بما في ذلك الخليجيون والأجانب، لمعرفة حجم الفروقات بين القطاع الخاص والعام وما بينهما، للاستدلال على أسباب عزوف المواطن عن العمل في القطاع الخاص، ولبلورة العمل الحقيقي وتحقيق الهدف المنشود في توزيع العمالة الوطنية على القطاعات المختلفة، وتخفيف العبء عن القطاع العام.

الباب الرابع:

توحيد سلم الرواتب بما يتوافق مع الدرجات الوظيفية والمسميات وطبيعة العمل والتخصص، مع تمييز العاملين في الميدان عن الوظائف المكتبية والإدارية للحد من التسرب الوظيفي بين القطاعات، بسبب الفروقات المالية وللمحد من تكريس الوساطة والمحسوبية، وفتح أبواب العمل الحر في عمليات اتخاذ القرار بالهيئات ومؤسسات الدولة، على سبيل المثال منح الموظفين تأميناً طبياً شاملاً ونهاية خدمة داخلية.

الباب الخامس:

فصل القوانين الخاصة عن قانون العمل الأهلي، وأقصد بذلك أن يكون هناك استقلالية في بعض القوانين التي من شأنها أن توضح تحركات كل مؤسسة مستقلة بالشكل الصحيح، دون اللجوء إلى قانون يشمل في جعبته كل القوانين، فلا تظهر بالصورة المناسبة كقانون العمالة المنزلية، وقانون خاص ينظم آلية النقابات، كما تضع الحكومة آلية واضحة وشفافة للتعامل مع المنظمات النقابية ومؤسسات المجتمع المدني، وتتعامل مع الجميع بمسطرة واحدة، وتعي ثقافة الخصومة والندية، وتقدم الجزرة على العصا، عبر تبادل الخطابات بين المؤسسات النقابية ومجلس الوزراء ومجلس الخدمة المدنية، لتكون على تواصل مباشر مع الجسم النقابي، حتى لا تُفاجأ الحكومة بمطالبات متكدسة تكبر وتتراكم ككرة الثلج.

الكويتية 25 أغسطس 2013

هيه «مراهقة» وليست حكومة إلكترونية..

د. فايز عبدالله الكندري

كما الشأن في البنية التحتية بحدوث متأخر ومتواضع عند حد توسعة الشوارع والأرصفة وتوسعة مستشفى وجامعة «بيض الصعو»، ما زال حديثنا في الكويت عن الحكومة الإلكترونية قاصرا نظريا على أهمية التكنولوجيا الحديثة والثورة العلمية الكبيرة في مجال شبكات المعلومات ونظم التبادل الإلكتروني للبيانات!

ليس في الدول المتقدمة فقط، بل جميع الدول المجاورة سبقتنا أيضا بأشواط وأميال في إنجاز متطلبات «الحكومة الإلكترونية»، ونحن ما زلنا «ننظر» إلى أهميتها في تقديم الخدمات للمواطنين، ودفعة عجلة التنمية ودعم الاقتصاد في مؤتمرات وندوات وحلقات نقاشية، والمضحك المبكي مشاركة المعنيين فيها عند هذا الحد دون سواها بتعريف المفهوم العام لها وعوامل النجاح والضوابط المطلوبة للعمل بها من دون أن تشعر كمواطن ومستثمر وصاحب أعمال حتى بأي مؤشرات جديفة بخدمات إلكترونية فعلية وقاعدة بيانات حقيقية!

كل ما لدينا الآن، والذي يتغنى به مسؤولونا الكرام ويتفاخرون، لا يمثل أي معنى حقيقي «للحكومة الإلكترونية»، بل حد «رتوشها» بعدد من الصفحات الإلكترونية المتواضعة البعيدة حتى عن الجودة الفنية والتقنية الحديثة، التي توفر فحسب عددا من المعلومات التعريفية عن الجهة الحكومية ب مكتب وزيرها ووكلائها وهيكلها الوظيفي وتركها بعد ذلك من دون تحديث. وإن تعدت ما سبق، وفرت لك خدمات إلكترونية لا تشعر بطمأنينة في التعامل معها، لعدم وجود ما يشعرك بذلك في دفع فواتير الكهرباء والماء والتلفون وغرامات المرور!

فعلا مستغرب، إلى يومنا هذا ليس لدينا سوى معلومات تعريفية ومجرد خدمات إلكترونية لدفع فواتير وغرامات، بل والأكثر غرابة وفحشا، هو النيل بخصوصية الأفراد والمساس بحياتهم الخاصة.

ففي الكويت، وبفضل ما «توصف» بالحكومة الإلكترونية، لك أن تعرف بيسر ما للشخص من دعاوى مرفوعة منه أو ضده خاصة بالطلاق للضرر أو عدم الإنفاق والنفقة والنشوز والطاعة والحجر والإفلاس والمديونية وغيرها، فضلا عن الغرامات المرورية التي وقعت عليه، باختلافها، من تجاوز الخطوط إلى القيادة بسكر بين! كل ما تحتاجه

لذلك، وبفضل خدماتنا الإلكترونية «المتطورة» هو رقم البطاقة المدنية لصاحب العلاقة، والذي بإمكان الحصول عليه بيسر من الجميع في الغالب الأعم من الأحوال.

نعم، نحن بحاجة لإصدار تشريعات حديثة وتعديل القائم منها، لكن ذلك يجب أن يكون متزامنا أو سابقا على الواقع الإلكتروني والتكنولوجي الفعلي لدينا، وليس لاحقا عليه، فلا يمكن تحضير الدواء «قبل الفلعة»، ولا يمكن التعلل بالقصور التشريعي لحكومة إلكترونية لا تعدو أن تكون إلا في مرحلة «المراهقة»، بلا نضج ولا رؤية، ومجردة من أي حماية للخصوصية والحياة الخاصة للأفراد.

الكويتية 25 أغسطس 2013

ماذا نعني بالتنمية؟

خالد عبدالله العوضي

عندما يكون لدينا مطار ضخيم يكلف بنيانه مئات الملايين من الدنانير الكويتية، فهل هذا يعني أن لدينا تنمية؟ أو هل عندما نبني مدارس جديدة تستوعب الأعداد المتزايدة من الطلبة، ونبني جامعة جديدة، لا بل مدينة جامعية ستكلف الدولة مليارات الدنانير، هذا يعني أننا حققنا التنمية المنشودة؟ أو هل عندما نبني ميناء كميناء مبارك، بأرصفته المتعددة، وبتكاليفه الباهظة، هل هذا يعني أننا خرجنا من كوننا دولة نامية، وأصبحنا دولة متطورة؟ أو هل عندما نبني استادا رياضيا حديثا، أو صرحا طبيا كبيرا، وننشئ طرقا سريعة وجسورا جديدة، ونبني محطات لتوليد الكهرباء، ولتحلية المياه، كالتالي في الزور وفي الشعبية الشمالية، هل ذلك يعني أننا حققنا ما نصبو إليه من تنمية؟! لا أظن ذلك.

فالتنمية التي أفهمها هي أن تنافس مخرجات التعليم لدينا تلك التي في الدول المتقدمة، لا أن يقارن مستوى التعليم لدينا بمستوى التعليم لدى جيوتي واليمن، كما هي الحال اليوم. والتنمية برأيي لا تقتصر على وجود مطار ضخيم، سيكلف بناؤه ما يقرب من مليار دينار، وسيستوعب 25 مليون راكب سنويا، بل يتعدى المعنى الحقيقي للتنمية ليشمل وجود خطة اقتصادية وتجارية متكاملة مبنية على أساس وجود مطار بهذا الحجم، وبهذه الطاقة الاستيعابية. وأيضا التنمية تعني أن نبحت

عن مصادر جديدة للطاقة، كالتجربة الناتجة عن الشمس على سبيل المثال، وإجراء الأبحاث والدراسات حولها لمعرفة كيفية الاستفادة القصوى منها، بدلا من إنشاء محطات جديدة كل ما ستفعله هو إحراق مزيد من الثروة الوحيدة الناضبة التي نمتلكها لنضيء بها بيوتنا وشاليهاتنا ومزارعنا. والتنمية لا تعني بأي حال من الأحوال أن نبني ميناء جديدا من دون أن يكون لدينا هدف واضح نسعى لتحقيقه بمساعدة ميناء بهذه الإمكانيات، كأن يكون هدفنا هو أن تصبح الكويت محطة حقيقية لنقل البضائع بين الشرق والغرب. وبالطبع فإن التنمية لا تعني أبدا أن يكون لدينا استاد بحجم استاد جابر، بينما نحن لا نملك أدنى مقومات النجاح في الحقل الرياضي. وأخيرا، فإن التنمية لا تعني أن يكون لدينا صرح اسمنتي شامخ كمستشفى جابر، بينما مستوى الخدمات الصحية والإدارية المقدمة لا يرقى الى المستوى المطلوب، ولا يفينا عن السفر للخارج، وذلك لتلقي العلاج اللازم والناجع.

القبس 1 سبتمبر 2013

نظام البصمة ومؤشرات الأداء

د. هنادي عبدالله الحملي

تجتهد المؤسسات والوزارات والشركات لضبط نظام الحضور والغياب للموظفين في تطبيق نظام البصمة وهو نظام يوفر نوعا من المسؤولية ونوعا من الضبط والربط والرقابة على الحضور والغياب، ولكنه لا يوفر مع الاسف اي مؤشر لمستوى الإنتاجية او الاداء او الجودة، فوجود الموظف على مكتبه وفق نظام البصمة لا يعني انها ضمانة على فاعلية هذا التواجد وحسن استغلال ذلك الحضور في انجاز الاعمال والمهام المنوطة به، فالإلزام لا يعني الالتزام. تتمتع العقلية الادارية الحديثة بنوع من الذكاء الاداري والمرونة والتفهم في ادارة الموارد البشرية والرقابة على حسن ادائها والزامها بالاهداف لا بساعات العمل شكليا او اجرائيا، وذلك لاي يعني اننا نطالب بالتساهل في موضوع الحضور والغياب، ولكن الادارة الحديثة تطرح طرقا ووسائل مختلفة وبديلة تشجع وتحفز العاملين على التواجد مبكرا لإنجاز المتفق عليه من الاهداف والخطط، فالحضور للعمل وفق ساعات محددة ليس هدفا بذاته ولكنه اطار للتركيز على تحقيق الاهداف في احكام عنصر الزمن والمكان.

التشجيع لذلك الموظف وإشراكه في عملية وضع الاهداف وآلية تنفيذها مع توضيح العوائد والمزايا للالتزام بالاداء المخطط له ووضع مؤشرات ضمن عملية تخطيط الاداء والاتفاق عليه بين الموظف ورؤسائه في مدة معينة سنوية او ربع سنوية او شهرية او اسبوعية وحتى يوميا، فتستبدل الطرق التقليدية في الالتزام بالحضور والغياب ظنا ان ذلك اجبار للموظف ليعمل وينجز، الى طرق اخرى تعتمد على الادارة بالاهداف والادارة بالمشاريع والرقابة بالمؤشرات وهي ما ندعو اليه حيث هنا تتحقق عملية الرقابة الذاتية والادارية على الموظف في اسلوب اكثر فاعلية واكثر رقيا في ادارة القوى العاملة، بل تتجاوز مفهوم ساعات العمل المرنة والتي تقضي بان ينجز الموظف عمله خلال ساعات محددة العمل ولكن ليس بالضرورة ساعات العمل الرسمية. فمن حضر في الساعة التاسعة يقضي سبع ساعات عمل كمن يحضر في الثامنة فعليه سبع ساعات عمل، مع ضرورة مراعاة طبيعة الاعمال والتي لا تخدم الجمهور المباشر هي التي تصلح فيها تلك المرونة في ساعات العمل، اما الاعمال التي تتطلب خدمة مباشرة للجمهور فمؤشراتها الانتاجية ومستوى رضا العميل وتختلف حوافزها المالية والاعتبارية.

السؤال الجوهرى عزيزي القارئ ما مؤشرات الاداء؟ ما تلك البدائل المعيارية الفاعلة عن نظام البصمة، أجيبك باختصار ايها القارئ الكريم بانها تعرف بمؤشرات الاداء (KPIs) او مؤشرات النجاح (KSIs)، وهي تلك المعايير الكمية المتعددة المستويات والمجالات التي تقيس اداء وعمل المنظمة إما نجاحا إما إخفاقا، فتعكس مستوى الخلل او الانضباط في العمل عن المخطط له، وهي تتكون من مجموعة من القيم التي تقيس مدى النجاح في تحقيق أهداف المنشأة ويمكن تصنيف أنواعها في عدة جوانب منها المؤشرات الكمية Quantitative indicators (كالإحصاءات والبيانات الرقمية المختلفة) والمؤشرات التطبيقية Practical/Action indicators تتعامل مع عمليات المؤسسة التشغيلية وغيرها، والمؤشرات التوجيهية Directional Indicators توضح ان كانت المؤسسة تتحسن وتتقدم أم العكس ومؤشرات خارجية وداخلية، وغيرها كثير ومتشعب، ببساطة هي كمؤشر الحرارة والبنزين في السيارات تشير الى حالة قدرات السيارة التامة او الناقصة في رحلة القيادة.

وموضوع المؤشرات هذا موضوع اختصاص علمي ودقيق واصبح تخصصا إداريا مهما وحيويا في علم الادارة، لكننا نشير إليه للتوعية العامة بأن هناك بدائل عن نظام البصمة لضبط ورقابة الاداء، فنظام البصمة إن زال او سقط توقف الموظفون عن

الحضور او الالتزام وان تشدد المسؤولون فيه بالخصم او الانذار انضبطت المؤسسة بالحضور.

ان مشكلتنا جسيمة فعملية ادارة الاداء ووضع الاهداف وقياس مستويات النجاح في تحقيقها أو ما يعرف بمؤشرات الأداء او النجاح، وربط تلك العملية بالخطط الاستراتيجية والخطط التشغيلية وفجوات الاداء ومعدلات الانحراف عن التخطيط ومستوى الإشراف والادارة والقيادة هي ما نعاني منه ونطلب حولا جذرية له وليست المشكلة في ضبط ساعات العمل حضورا وانصرافا. ان التزام الموظف باهدافه وتقييمه على جهوده وتدريبه لتحسين مستوى ادائه أولى وأهم ومطلوب أكثر من إلزامه بالبصمة.

الانباء 2 سبتمبر 2013

السلمة المكسورة والبيروقراطية الكويتية

د. محمد الرميحي

المصريون يتصفون بخفة الدم حتى في الأوقات الصعبة والمواقف المحرجة، وخفة دمهم تخفي مرارة داخلية لها طعم الطرفة، وحد السكين، يقال عن قصة (السلمة المكسورة) إن شابا وشابة تزوجا، وسكنا في بيت (عمارة) به سلمة مكسورة، إي إحدى درجات السلم مكسورة! فكان أي زائر لهم يُنبه بأن السلمة مكسورة، خللي بالك وأنت صاعد، وهو نازل يذكر أيضا بالسلمة المكسورة، يأتي الأولاد ويكبرون ويذهبون إلى المدرسة، وفي كل يوم يُذكرون أثناء نزولهم أو صعودهم بـ (السلمة المكسورة)، ثم يكبر الأولاد ويتزوجون فيذكرون أبناءهم من جديد بالسلمة المكسورة! الجيران يتحدثون عن السلمة المكسورة أيضا، الجميع يعرف أن هناك في تلك العمارة سلمة مكسورة!! الجميع يعرف عن السلمة المكسورة ولكن لا أحد يقوم بإصلاحها!

ما بال ذلك والبيروقراطية الكويتية!! إنها نفس القصة، منذ تقرير الشيخ محمد مبارك منذ سنوات حول الفساد في الجهاز الحكومي إلى تقرير رولا دشتي الأخير، مرورا بعدد وافر من التقارير المكتوبة والمنشورة لعدد من الجهات الرسمية، والنداءات والتوسلات التي تطلق، والكتابات حول الموضوع بل التصريحات الرسمية، التي تتحدث عن ذلك الفساد وبطء الإدارة الحكومية وترهلها وضعف الخدمات، ولا أحد يرغب في

إصلاح (السلمة المكسورة)، الجميع يعرف عنها ولا معلق للجرس.

من يمشي بشكل طبيعي في دهاليز البيروقراطية الكويتية لا بد له من دليل، وأول سؤال يسأله كثيرون في الديوانية أو في غيرها (يا معود تعرف واحد في الكهرباء) أو (تعرف واحد في الصحة) أو .. يوضع في مجتمعنا نوعان من القوانين، الأول للعامة والثاني للخصوص، الخصوص لا يحتاج إلى قانون خاص، فقط يحتاج إلى استثناء من القوانين، ذلك هو قانونه، لا يحتاج إلى جهد وتعب مثل المواطن العادي، حتى يمرر المعاملة التي يتابعها، في كثير من الأوقات دون أن يتحرك من مكتبه، وآخرون تصيهم لعنة البيروقراطية، فتضيع أوقاتهم في صفوف طويلة في المستشفى أو المرور أو البطاقة المدنية أو الوحدة الصحية أو إصدار جواز، أو إدخال ابن أو ابنة إلى المدرسة، أو أية معاملة كبرت أو صغرت، لا شيء يحدث إن لم يكن معك (دليل!) إما معنويا أو حتى (ماديا)، نعم مادي، حتى أعمال القطاع الخاص تخضع لذلك النوع في الغالب من الأتاوة صغرت أو كبرت، البيروقراطية الكويتية معادية حتى العظم للقطاع الخاص، يأخذ إنشاء الشركات سنين، وإبطالها سنوات أكثر، أما تسهيل مهمتها فهي رابع المستحيالات.

تحدثنا كثيرا عن (الحكومة الإلكترونية) فبدأت الإلكترونيّة للبعض القليل من المصالح! وبقيت (الحكومة السلحفائية) للأخرين الكثر، ما دام لدينا سقفان في إنجاز المعاملات، سقف لمن يضع القوانين كي يخترقها، وسقف آخر لبقية خلق الله، فلن يصلح سلمنا المكسور أحد، لأن المتضرر من تلك السلمة لا صوت له، وغير المتضرر يستخدم (الأسانسير) للوصول إلى الطابق الذي يريد دون عناء.

قال صاحبي أتعرف لماذا تتردى الخدمات في بلادنا، وتركب بيروقراطية كثيفة وثقيلة؟ قلت له لا! ترى لماذا؟ قال لأن من يضع القانون لا يطبق عليه، الآخر في المجتمعات المختلفة الطبيعية عندما يوضع القانون وتشكل الدورة المستندية، يعرف واضعها أنهم في يوم ما سوف تطبق عليهم! ولكن إذا تأكد واضع تلك السلسلة من القيود أنها لن تطبق عليه، فليذهب الآخرون إلى وادي الصمت، لا يهم!

من يعلق الجرس!! ويقوم بجهد لإصلاح (السلمة المكسورة)! الله أعلم! لقد ركبت في بلادنا تروس متعارضة في عجلة البيروقراطية، كل مجموعة من التروس تعمل ضد بعضها، فضع المواطن وهدرت الحقوق وشعر الناس بالإحباط، ولا زالوا يفعلون!!

الكويتية 4 سبتمبر 2013

وشهد شاهد من أهلها

حامد السيف

نشرت جريدة القبس في 3 سبتمبر 2013 استعراض أمين سر اللجنة الوطنية لاعداد الكودات للمشاريع الوطنية عبدالكريم الزيد التابعة لوزير البلدية عمل اللجنة من خلال استعراضه المرئي لعمل اللجنة ضمن ورشة عمل نظمتها المؤسسة العامة للرعاية السكنية وشرح ان دور اللجنة هو وضع الكودات الوطنية على مستوى الدولة وتطبيقها على مشروعات الدولة الوطنية من خلال لجنتي عمل عن طريق فريق استراتيجي واخر فني وأشار الى ان المشكلة ليست في وضع الكودات الوطنية بل في تأخر المشاريع بحيث ان لدى وزارة الاشغال «244» مشروعاً منها «174» مشروعاً معطلاً وذلك بسبب طول الدورة المستندية في تنفيذ مراحل المشروع اي الدراسة والتصميم.

واضاف ان ما اكتشفته اللجنة خلال فحصها لهذه الملفات ان احدى خطوات المشروع لمرحلة واحدة وهي التصميم تستغرق «16» شهراً ونفاجاً بان الانجاز يصل الى «53» شهراً مؤكداً ان هناك مشكلة في انجاز مشاريع الدولة فالمشاريع لا تمشي الا بواسطة ورشوة والامور الشريفة تتعطل، واستطرد الاخ الزيد عن رصده للمشكلات والمعوقات وحللناها فمنها طول الدورة المستندية، ما يجعل البلد غير جاهز للاستثمارين المحلي والاجنبي، كما ان اوصول التيار الكهربائي يستغرق «5» شهور، كما ان وزارة الاشغال كان لديها «25» مشروعاً للدولة استبعدت منها «23» مشروعاً ووافقت على مشروعين فقط نظراً لعدم تخصيص اراض للمشاريع المتبقية وقال: وجدنا بلاوى في ملفات المشاريع وعلق: فهل هذه اغنى دولة في العالم؟!

واشار الى ان خطة التنمية لعام «2013» «2014» نبهت الى تراجع الاداء الحكومي والنزاهة وضعف الالتزام بالقوانين وبطء تطبيق الحكومة الالكترونية، ما يؤكد وجود تخبط في الاداء بسبب الاجراءات المعقدة.

مما تقدم نرى ان عبدالكريم الزيد كان شجاعاً وواضحاً وشفافاً في شرح مشاكل الحكومة في تطبيق وتنفيذ المشاريع وان هناك عدم تطبيق للقوانين وعدم الشفافية والمشاريع لا تمشي الا بواسطة ورشوة والامور الشريفة تتعطل وان البلد غير مستعد للاستثمارين المحلي والاجنبي، ان ما عرضه السيد الزيد يعتبر كلاماً خطيراً ويجب ألا يمر مرور الكرام وان على الدولة ومجلس الامة والجمعيات العامة المختصة بالشفافية

والرقابة على الفساد ان يكون لها دور في اصلاح هذا الخلل ومحاسبة المتسبب في ذلك حماية للأموال العامة ومصصلحة البلد في إنجاح مشاريعها لتحقيق تقدمها المطلوب، خصوصاً ان البلد لديه كل الامكانيات المادية والمعنوية ماعدا فشل ادارته وتضييع الفرص والوقت لتحقيق مصلحة وتقدم هذا البلد الطيب.

الشاهد 5 سبتمبر 2013

ايواء الكلاب الضالة..!

وليد عبدالله الغانم

شاهدت مقابلة تلفزيونية لقيادي من هيئة الزراعة، وقد سأله المذيع عن اجراءات الهيئة لمنع ظاهرة ايجار الجواخير في كبد، واستغلالها بالمخالفة لما خصصت له، وعلى الفور انكر القيادي وجود جواخير مخالفة، وشدد على يقظة الهيئة في متابعة اعمالها، وفقاً للقانون، وفي الحال ايضا قام المذيع - وعلى الهواء مباشرة - باستخراج جريدة اعلانية ثم اخرج منها امام المشاهدين عدداً من اعلانات تأجير جواخير كبد كاستراحات اسبوعية وشهرية، وقام بالاتصال باحد المعلنين وبحضور القيادي الذي تقلب وجهه، وحاو المذيع صاحب الاعلان عن خدمات الجاخور، فقال له انه مجهز بكل الكماليات والالعاب الاطفال ومسبح خاص ايضا، فسأله المذيع: الا تخافون من تفتيش هيئة الزراعة؟ فضحك المعلن، وقال: «لا تحاتي من هالجانب».. انتهى الاتصال واسقط في يد القيادي، ولم يملك رداً امام هذا الافحام العلني.. وهذا المشهد باختصار يحكي لنا كيف تدار بعض اعمال هيئة الزراعة والثروة السمكية.

اعلان غريب نشر قبل اسابيع قليلة من هيئة الزراعة عن تخصيص مواقع في كبد والوفرة للراغبين في ايواء الكلاب الضالة، والقيام برعايتها وبيعها بل وتصديرها، الاعلان العجيب حدد مهلة اسبوع واحد فقط للتقدم لهذا المشروع، وهو ما يزيد الغرابة فيه.

اعلان الهيئة هذا جاء على اثر حوادث اعتداء الكلاب الضالة على بعض رواد الشاليهات في الخيران في رمضان، وهو اعلان غريب فعلاً لسرعة تبني الهيئة لمشروعها المزعوم، وقدرتها على توفير الاراضي له، ودراستها لجذواه وعن فائدته للمواطنين وللثروة الحيوانية، لدرجة انها اتخذت قرار تخصيص الجواخير، واعلنت عنه وحددت

شروطه الخاصة خلال فترة زمنية سريعة جدا لم نعتد عليها من الهيئة وغيرها، فهل هذه هي اولويات هيئة الزراعة في خطة التنمية مثلا، وهل تملك الهيئة برنامجا لمشاريعها السنوية، وكان من ضمنه جواخير ايواء الكلاب يا ترى؟ وهل لدى الهيئة اراضي فضاء تحدد كيفية توزيعها بهذا الشكل الارتجالي؟

حسنا فعل النائب رياض العدساني برفضه لهذا المشروع الغريب، واريده ان اذكر هيئة الزراعة بان اجراءات تخصيص الجواخير والمزارع والاسطبلات ما زالت تثير الشكوك، مما دعا مجموعة من نواب المجلس المبطل لاقتراح لجنة للتحقيق في هذا الموضوع، واتمنى ان يعاد طرح هذا الاقتراح من جديد في المجلس القائم لاطهار الحقائق للكافة.. وسنظل نتساءل متى تسترد هيئة الزراعة والثروة السمكية والحيوانية دورها الحقيقي في البلد؟

القبس 10 سبتمبر 2013

البعض يصل إلى المنصب بالدناءة لا بالكفاءة

أ.د. سهام الفريح

عجيب أمر البعض في مجتمعنا فيما يسلكون ولعل الاعجب هو فيمن يستجيب لسلوكهم المنحرف وسلوكهم الذي اصبح ظاهرة يعاني منها المجتمع، هو ما ان يستشعر احدهم بوجود منصب او موقع قيادي حتى يندفع متهافتا لاغتصابه من مرشحين لديهم الخبرة والكفاية التي يحتاجها ذلك المنصب وسبلهم ووسائلهم لا تذهب بهم الى تنمية خبراتهم ومعارفهم، انما تبدأ عندهم بتقبيل الايادي، وهدر ماء الوجه، ان كان في وجوههم ذرة من ماء الحياء، ولا يتوقف سلوكهم عند هذا الحد من الدناءة، بل يتعداها الى تأليف القصص، وحياسة المؤامرات ضد كل عنصر كفاء وقدير مرشح لهذا المنصب، لتشويه صورة ذلك المرشح الغافل عما يقومون به، وللأسف الشديد فانهم يصلون بالاعيبهم القذرة الى مبتغاهم، وليس بشطارة فيهم وانما لغفلة، وعدم تقدير عند المفترض فيهم وضع الانسان المناسب في المكان المناسب، فلهذا ولغيره من الانحرافات ساد الفساد وعمت الفوضى وتوقفت عجلة التطور الحقيقي في مناحي الحياة المختلفة في المجتمع، ما دام من يتولى معظم مؤسسات العمل امثال هؤلاء الفاقدين لكل معرفة في العمل، ولكل قيمة في الاخلاق، لذا فهما انشئت الهيئات ووضعت الدراسات للمعالجة فلن تجدي نفعا، ما دامت مقاليد الامور بيد من لا يقدرها حق قدرها، فلا بد من القضاء على هذه

الظواهر المعطلة لكل عمل جاد، وقد كانت هذه الاوضاع تقبل على مضض في سنين مضت، عندما كانت الكويت تفتقد الخبرات والكفاءات الوطنية، اما اليوم وقد عادت الينا نخب من شبابنا، وهم مسلحون بكفاءات ومعارف بعضها نادر تسعى الى استقطابه مؤسسات عالمية، فلتعلم هذه الظواهر المعطلة والفاقدة لكل قيمة عملية او اخلاقية، أنه لا مكان لها بعد اليوم بل يجب ان ينتهي بها الامر الى النفايات لتحل محلها تلك العقول الشابة النيرة التي ستحدث التغيير والتطوير لا محالة.

وهذه هي سنة الحياة، البقاء للأصلح.

النهار 24 أبريل 2013

البركات فيه إدارة الأزمات

دالي الخمسان

تعتبر بلادي الحبيبة الكويت من أهم الدول وأفضلها من حيث إنها تسير على «بركة الله»، وهذا شيء جيد في بعض الأمور ولكن في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية أو البشرية يجب أن تكون هناك خطط ودراسات واجبة التطبيق الفوري وبدرجة جاهزية عالية جدا وإدارة بشرية متدربة ومتخصصة في إدارة الأزمات أو الكارثة، لنضرب مثلا توضيحيا بذلك فلو سمح الله تعرضت إحدى الطائرات القادمة إلى مطار الكويت الدولي لحادث سقوط على إحدى المناطق السكنية القريبة كالفروانية أو المناطق الصناعية النفطية كمنطقة صباحان وفي وقت متأخر من الليل، فماذا ستكون ردة فعل الأجهزة الحكومية؟ وما مدى فاعليتها للتعامل مع تلك الكارثة؟ وهل بمقدورها أن توفر لموقع الحادث وعلى وجه السرعة وخلال 4 إلى 5 دقائق عددا من سيارات الإسعاف بحدود 40 سيارة لإنقاذ المتضررين؟ وهل بمقدرة وزارة الصحة تجهيز المستشفيات والأجهزة الطبية فوراً وإجراء العمليات الفورية بحدود 20 عملية في وقت واحد؟ (أستبعد ذلك). وهل الحكومة الموقرة قادرة على ايجاد واستدعاء عدد من فرق الإطفاء في وقت قياسي؟ (أشك في ذلك). وهل جاهزية رجال الأمن والجيش والحرس الوطني المساهمة في تلك الكارثة والحد من أثارها؟ (أعتقد ذلك) وهل الأجهزة الإعلامية الحكومية كالتلفزيون والإذاعة قادرة على نقل الوقائع مباشرة وإبلاغ الرأي العام عن الجهود المبذولة أم تستمر كالمعتاد في سباتها العميق.

لإدارة شؤون الدولة والمجتمع الذي فيما لو استمر، كما تقول الدراسات المحلية والعالمية، فسيؤدي خلال سنوات قليلة قادمة (-10 سنوات) ليس فقط إلى تراجع الكويت في مؤشرات التنمية الشاملة على المستويين الخليجي والعالمي، بل سيؤدي إلى عدم قدرة الحكومة على المحافظة على مستوى المعيشة الحالي، رغم تواضعه مقارنة بإمكانات الدولة ومواردها، إلى درجة أنها، أي الحكومة، ستكون عاجزة عن دفع رواتب موظفيها بسبب سوء إدارة المالية العامة للدولة الذي يعتبر تضخم الباب الأول من الميزانية أحد نتائجه.

وسيزداد الأمر سوءاً، من دون شك، في ما لو انخفضت أسعار النفط التي تتحكم فيها عوامل خارجية.

على أي حال فإنه وعلى الرغم من أهمية نتائج التقارير الدولية أو التوصيات التي تتضمنها الدراسات والبحوث الكثيرة التي تشخص الواقع وتنبأ بالمستقبل، فإنها تبقى مجرد حبر على ورق ما لم تتخذ قرارات وسياسات عامة جريئة بشأنها، وهو الأمر الذي لن يتحقق ما لم تتوافر إرادة سياسية تتبنى مشروعاً جدياً للإصلاح السياسي والديمقراطي، حيث أثبتت الأيام المرة تلو الأخرى أن النموذج الحالي لإدارة شؤون الدولة والمجتمع نموذج فاشل لن يؤدي استمراره إلا إلى المزيد من الفشل والتراجع على المستويات كافة.

من العبث، كما ذكرنا مراراً وتكراراً، الحديث عن إصلاحات اقتصادية أو إدارية أو اجتماعية أو ثقافية جديّة وذات معنى من دون البدء أولاً بمشروع كامل للإصلاح السياسي والديمقراطي الذي أصبح اليوم مطلباً شعبياً ملحاً.

الجريدة 11 سبتمبر 2013

الكويت والتنافسية

د. عادل الإبراهيم

تعتبر تقارير المنظمات الدولية على اختلاف أنواعها التي تتضمن مؤشرات إحصائية لدول العالم، مؤشراً على ما تقوم به الدول في كل الأنشطة والمجالات وبالتالي يتحدد مركز الدولة ودرجة ترتيبها بمدى التزامها بالمعايير الدولية وان كان هناك اختلاف بين تقارير تلك المنظمات والواقع في الدولة يكون التوضيح من الجهات المعنية فيها لتصحيح ما قد يشوب تلك التقارير من مبالغة ان وجدت. كانت تلك مقدمة ضرورية لقراءة تقرير التنافسية العالمي الذي نشر مؤخراً لعام 2013/2014 والذي وضع الكويت في غالبية تلك

ومثال آخر كذلك لحالة متوقعة الحدوث لا سمح الله وهي حالة انقطاع كلي للكهرباء بالبلاد بفعل تخريبي أو فني، هل الأجهزة الحكومية مستعدة للتدخل كل في تخصصه للتخفيف من تلك الكارثة وضبط الأمور؟ وهل تحاول تلك الأجهزة التنسيق فيما بينها للحيلولة دون وقوع ذلك وتفاذي الآثار المترتبة؟

إذن السؤال المهم هو: هل هناك خطط حكومية وشعبية للطوارئ والكوارث الطبيعية والسياسية الإقليمية المدمرة التي تحيط بنا من كل الاتجاهات؟ وهل هناك جهاز حكومي يكون صميم عمله التدخل في حالة الكوارث والتنسيق بين الأجهزة العاملة تحت مسمى إدارة الأزمات يعمل عندما يقف الآخريين؟ لا يمكن أن تدار الأمور على البركة دائماً وتترك على أن الله حافظنا فقط، فالله سبحانه وتعالى هو خير حافظ ولكن على الإنسان أن يحتاط ويعمل ما هو مطلوب منه حفاظاً على نعم الله وخلق الله، وجميع التساؤلات التي تشغل الجميع لا تجد لها من إجابات كافية إلا لدى السلطة التنفيذية وبتوجيه ومتابعة من السلطة التشريعية، حفظ الله بلادنا الكويت من الكوارث وأبعد عنها الأزمات.

الانباء 5 سبتمبر 2013

عن تقرير «التنافسية العالمي»

د. بدر الديحاني

لم يكن مفاجئاً البتة أن تحل الكويت و"بجدارة" في المركز الأخير خليجياً وفي مراكز متأخرة جداً عالمياً في تقرير التنافسية العالمي (2013/2014) الذي يصدر عن "المنتدى الاقتصادي العالمي" بمشاركة 148 دولة، فماذا كنا نتوقع من نتائج في ظل النهج الحالي لإدارة شؤون الدولة والمجتمع غير التراجع التام الذي رصدت بعض مؤشرات منظمات دولية مثل "منظمة الشفافية العالمية"، و"المنتدى الاقتصادي العالمي"، و"البنك الدولي"، وحذرت منه دراسات محلية وعالمية كثيرة؟! وبصرف النظر عن تفاصيل المؤشرات التي ذكرها تقرير "التنافسية العالمي"، وهي مؤشرات في غاية الأهمية، فإن موضوع تراجع الكويت لا يحتاج إلى أدلة جديدة، فكل شيء من حولنا يشير إلى ذلك.

ناهيك عن أن دراسات وبحوثاً كثيرة قد نبهت مرات عديدة إلى خطورة النهج الحالي

للتنمية... خط وسراق!

وليد إبراهيم الأحمد

من اراد ان يرى التطور الاقتصادي الذي وصلنا اليه ومدى انجاز مشاريعنا التنموية بالسرعة المجنونة فعليه ان يسترجع عدد السنوات التي بدأ بها انجاز مشروع توسعة مطار الكويت حتى اللحظة ثم يشاهد اليوم اكوام المغادرين والواصلين يوميا لارض الوطن ثم يعرج على تصريح وزير الاشغال وزير الكهرباء والماء المهندس عبدالعزيز الابراهيم بان مشروع مبنى المطار سي طرح قبل نهاية العام الحالي ليأخذ ورقة وقلم يسجل بها هذا التاريخ كما سجل الوطن من قبل تواريخ مشاريعنا المستقبلية وخططنا الخمسية!

ومن اراد ان يرى كيفية تنشيط السياحة في البلد ويتأثر بتفاؤل ونشاط المدير العام للهيئة العامة للبيئة صلاح المضحي بتطوير جزيرة كبر... يعود فيشعر باحباط عندما يتذكر تصريحات حكوماتنا المتعاقبة منذ ما بعد التحرير وحتى اليوم ومشاريعها الهوائية لتطوير وتأهيل جزيرة فيلكا التي بقت تنذب حظها العاثر ما بين صراع التجار وكثرة الدراسات وفشل المناقصات بسبب سياسة فتح الادراج لاغلاق الباب على سياسة الحسد والحساد!

ومن اراد ان يلامس مدى التطور الذي وصلنا اليه في مختلف المجالات وصولا للرياضة عليه ان ينظر الى الحال المائل في انشاء استاد جابر (الدولي) الذي تم صلح فيه من تم صلح حتى طارت الطيور بأرزاقها ثم يسمع ما قاله مدير الهيئة العامة للشباب والرياضة فيصل الجراف عن أرضية الاستاد الرياضي التي كلفت حوالي 250 الف دينار ويعرف ان من قاما بالتبرع بها ليس الدولة او المتسبب بالكارثة بل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ورجل الأعمال فواز الحساوي!

الراي 16 سبتمبر 2013

المعايير في مراتب متأخرة من إجمالي الدول البالغ 148 دولة حيث جاءت الكويت مقارنة مع أخواتها دول مجلس التعاون الخليجي في ذيل القائمة والمرتبة الاخيرة وبمراجعة ذلك التقرير وفقا لمعيار الهدر في الإنفاق الحكومي نجد الكويت في المرتبة 102 من مجموع القائمة وفي المرتبة الأخيرة بين دول المجلس وفي معيار جودة التعليم الأساسي نجد الكويت في المرتبة 92 وأيضا المرتبة الأخيرة بين دول المجلس وفي معيار جودة نظام التعليم العالي حصلت الكويت على المرتبة 106 وأيضا المرتبة الأخيرة بين دول المجلس وفي مجال جودة التعليم العالي في العلوم والرياضيات نجد الكويت في المرتبة 99 والمرتبة الأخيرة بين دول المجلس وفي معيار جودة التعليم العالي في الإدارة كان ترتيب الكويت في المرتبة 92 وأيضا المرتبة الأخيرة بين دول مجلس التعاون وفي معيار مدى تدريب العاملين احتلت الكويت المرتبة 94 وأيضا المرتبة الأخيرة بين دول المجلس وفي معيار فعالية سياسة منع الاحتكار نجد الكويت في المرتبة 119 وأيضا المرتبة الأخيرة بين دول المجلس وفي معيار إجراء بدء نشاط تجاري نجد الكويت في الترتيب 129 وأيضا المركز الأخير بين دول المجلس وفي معيار قدرة البلد على الحفاظ على المواهب ومعيار جذب المواهب كانت الكويت في المركز 66 و45 على التوالي وأيضا في المركزين الأخيرين فيهما بين دول المجلس وفي معياري توافر الخدمات المالية وغير المكلفة احتلت الكويت المرتبة 75 و55 على التوالي وأيضا المرتبة الأخيرة فيهما، وفي معيار سهولة الحصول على قروض وقعت الكويت في المرتبة 75 وأيضا المرتبة الأخيرة وفي معيار توافر احدث التكنولوجيا ومعيار الاستثمار الأجنبي المباشر كانت المرتبة 64 و144 من نصيب الكويت وأيضا المرتبة الأخيرة فيها، وفي عيب القوانين الحكومية وفي معايير الدفعات غير المنتظمة والرشاوى وبراءات الاختراع وحماية الملكية الفكرية واقتناء الحكومة لمنتجات تقنية متطورة ومعيار القدرة على الابتكار نجد الكويت أيضا في المراتب 145 و54 و86 و62 و120 و136 على التوالي وأيضا للأسف في المرتبة الأخيرة بين دول المجلس، ولنا الحق كمواطنين ومتابعين للشأن المحلي ان نتساءل: أين المسؤولون من تلك المراتب المتدنية للكويت في هذا التقرير؟ حيث لم نجد أي تحرك من الجهات المعنية لتوضيح تلك النتائج، وخاصة أننا نقرأ في كل يوم تصريحات رنانة عن تطوير الخدمات والارتقاء بالتعليم والاهتمام بالبحث العلمي ومكافحة الفساد وتبسيط الإجراءات وأخيرا: أين المبالغ الطائلة والميزانيات الباهظة التي تصرف؟ وهل النتيجة أن تكون الكويت في المرتبة الأخيرة بين دول المجلس في هذا التقرير؟ ألا يحق لنا أن نتحسر على هذا الوضع؟

الانباء 15 سبتمبر 2013

معلم لا يريد التدريس!

محمد الخالدي

كنت أقف مع بعض الزملاء الصحافيين أمام مكتب وزير التربية الأسبوع الماضي، وشاهدت عددا من أخواتنا وزميلاتنا بعض رئيسات الأقسام العلمية في المرحلة الابتدائية ينظمن اعتصامهن الصغير ويتفقن على ما الذي يجب أن يقال وما الذي يجب ألا يقال فيما يتعلق باعتراضهن على تكليف رئيس القسم العلمي بتدريس مقرر دراسي. سمعتهن كيف يتحدثن وكيف ينتقن حججهن ضد هذا القرار، ويا للخيبة، كنت أتمنى أن تجتمع الجهود على غير هذا، على الحق وعلى ما ينفع أبناءنا وبنينا وطننا.

أمر غريب ومستهجن فعلا أن يطالب بعض رؤساء الأقسام العلمية بمثل هذا الطلب غير المعقول، وكيف يقولون بأن التدريس ليس من مهام رئيس القسم العلمي الذي هو أصلا معلم، فإذا كان المعلم لا يقوم بالتدريس فما مهمته الأساسية إذن؟ رئيس القسم العلمي معلم وإدارته للقسم لا تتعارض مع هذا الدور الأصيل، أما الحجج التي يوردها زملاؤنا وزميلاتنا في اعتراضهم الغريب فسنوردها ونرد عليها هنا، ليس من باب الحسد أو النحاسة كما سيقول بعض السذج والتافهون بالتأكيد، وإنما من منطلق المسؤولية الوطنية.

بداية أنا زميل لكم، موجه فني وكنت قبلها معلما ثم رئيسا لقسم علمي، وأعرف تماما حقيقة الأعباء والمسؤوليات التي يواجهها المعلم ورئيس القسم والموجه الفني وبقية الزملاء التربويين، مصالحنا الوظيفية واحدة، وبالتالي فشهادتي هي للحق والمصلحة العامة حتى وإن كان ذلك ضد مصالح الشخصية، فالحق أبدى والمصلحة العامة أهم.

يقول رؤساء الأقسام الراضون للتدريس إن التوصيف الوظيفي لرئيس القسم العلمي لا يتضمن التدريس، وهذا غير صحيح، لأن التوصيف الوظيفي الذي يتحدثون عنه هو مجرد مهام «إضافية» لا تلغي المهام الأساسية له كمعلم لا يزال يعمل في المدرسة، وهذا أمر يختلف عن الموجه الفني الذي يتغير عمله ليشمل مدارس المنطقة التعليمية كلها وليس مدرسة محددة بالذات، وإذا لم يقم رئيس القسم بالتدريس فماذا يبقى له كي يكتسب الخبرة اللازمة التي ستؤهله لاحقا للترقية في وظائف تربوية أعلى مثل التوجيه الفني أو الإدارة المدرسية والتي تتطلب الكثير من الخبرة التربوية والفنية؟

الأعمال الإدارية بسيطة ولا تتعارض أبدا مع التدريس، ثم إن مهنة التدريس ليست سهلة بالتأكيد، ولذلك راتب المعلم وامتيازه المالية كبيرة مقارنة ببقية المهن، فنرجو ألا يتسبب بعض الزملاء سواء عن قصد أو جهل في رسم صورة سلبية عن المعلمين تتمثل بالجشع والكسل والتهرب من المسؤولية والعمل، فهذا لا يليق بالمعلم ورسالته التربوية على الإطلاق.

الانباء 16 سبتمبر 2013

هيئة «التطبيقي»... من جديد

د. بدر الديحاني

أنشئت «الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب» عام 1982، وكانت عبارة عن عملية «تجميع» لأجهزة وإدارات حكومية تعليمية وتدريبية عدة بعد أن تم «نقل إدارة التعليم الفني والمهني بوزارة التربية والمعاهد التابعة لها، وكذلك الإدارة المركزية للتدريب بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومراكز ومعاهد التدريب التابعة لها». ثم حُوّلت بعض الإدارات والمعاهد الفنية والمهنية والتدريبية بعد ذلك إلى كليات «أكاديمية».

وفي أبريل 2012 أقر، بشكل سريع، ومن دون تقييم موضوعي للأداء العام للهيئة ولكل كلية على حدة، قانون إنشاء «جامعة جابر للعلوم التطبيقية» التي تتكون، كما ينص قانون إنشائها، من «الكليات التطبيقية التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وأي كيانات أخرى تدعو الحاجة إلى إنشائها»، وهو الأمر الذي زاد الطين بلة، إذ إن الجامعة «الجديدة» ليست جديدة بل هي مجرد اسم لمعاهد وإدارات قديمة تم تجميعها تحت سقف واحد ثم حُوّلت بعضها لاحقا إلى كليات، وكأن تغيير «الاسم» فقط سيحل المشاكل الأكاديمية والإدارية والمالية التي تعانيها «هيئة التطبيقي» وسيحقق الأهداف التي أنشئت من أجل تحقيقها بالرغم من أن العكس هو الصحيح.

وكما سبق أن ذكرنا ذات مقال، فإن «استمرار الوضع غير الطبيعي الحالي للهيئة»، خصوصاً الزيادة غير الطبيعية في أعداد الطلبة والمتدربين، والنقص الحاد في الإمكانيات البشرية والمادية، وانعدام الربط بين المخرجات وسوق العمل هي هدر هائل في موارد الدولة البشرية والمادية.

لهذا فإن المشاكل التي حصلت أخيراً في عملية القبول في الهيئة وما ترتب عليها من تداعيات لم تكن مفاجئة بعد أن تراكمت المشاكل الأكاديمية والإدارية والمالية طوال العقود الثلاثة الماضية نتيجة لعدم وضوح أهداف "الهيئة" من جهة وتدخلات الحكومة في سياساتها الداخلية من الجهة الأخرى، فضلاً عن سوء الإدارة.

والمطلوب الآن، ليس فقط إجراء تغييرات إدارية في الإدارة العليا للهيئة بالرغم من أهمية ذلك بل، كما سبق أن ذكرنا غير مرة، القيام بعملية مراجعة شاملة وتقييم عام لأداء "الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب" بجميع كلياتها ومعاهدها وإداراتها حتى نعرف مدى استفادة الدولة من وجودها، إذ ربما يحتاج الأمر إلى إعادة هيكلة كاملة قد تتطلب إلغاء بعض الأقسام والمعاهد والكليات أو دمجها، وهو الأمر الذي قد يترتب عليه إجراء تعديلات على قانون إنشاء "جامعة جابر للعلوم التطبيقية" كي يكون لدينا جامعة نوعية جديدة فعلاً.

الجريدة 18 سبتمبر 2013

تحذير من عجز الميزانية عام 2018

حامد السيف

اجتمعت لجنة الميزانيات والحساب الختامي مع صندوق النقد الدولي الذي كان بناء على طلب الصندوق وبناء على الاتفاقية المبرمة بين الصندوق والكويت وقال رئيس اللجنة الأخ الفاضل عدنان عبدالصمد إن اللقاء تناول تشخيص الخلل في الاقتصاد الكويتي وقال رئيس اللجنة انهم لم يضيفوا لنا شيئاً في معلوماتهم وهي اقل من الموجود لدينا أي اننا متفقون على التشخيص وأشار إلى أن حلول الصندوق تنظيرية وما نحتاجه هو الآلية العملية لعلاج المشكلة وهذا لم يقدم ونحن نرى أن المشكلة في أساسها سياسية وليست اقتصادية.

من هذه المقدمة المنقولة عن تصريح رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي في مجلس الأمة بعد اجتماعه بصندوق النقد الدولي وهو يتفق مع الصندوق في تشخيص المشكلة ولكنه يريد حلاً عملية من الصندوق؟ وأن المشكلة سياسية وليست اقتصادية إنه أمر عجيب أن التشخيص أهم عملية لوضع أي حلول لأي مشكلة، فعندما تعرف العلة يسهل حلها، فنحن في الكويت مشكلتنا معروفة ولا تريد كثيراً من النقاش والجدل، بل لا نريد أن نحلها، فالكل

عايش في العسل ونشوة الصرف بدون وعي او حساب للمستقبل.

أما أن مشكلتنا سياسية وليست اقتصادية، فهذه بدعة فيجب وضع النقاط على الحروف فنحن مشكلتنا اقتصادية وتردي الاقتصاد يؤدي الى التردي السياسي، وقوة الدولة السياسية ومستوى رفاهية مواطنيها الدائمة، والمستقرة ترتبط بشكل مباشر بحجم ومتانة اقتصادها وتتسابق الدول في تنمية اقتصادياتها لتحسين مستوى معيشة مواطنيها ولزيادة تأثيرها الإقليمي والعالمي، ولكن كيف يقاس حجم الاقتصاد في دولة معينة؟ وكيف يقاس مستوى إنتاجية الفرد ومستوى رفاهيته في دولة ما؟ ان اهم معيار اقتصادي لقياس حجم أي دولة هو الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي هو اجمالي قيمة جميع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها اقتصاد الدولة خلال فترة معينة وهو بهذه الطريقة يكون اجمالي الناتج المحلي = «استهلاك الفرد + الانفاق الحكومي + الاستثمارات + الصادرات مخصوم منها الواردات»، من ذلك نستطيع أن نصل إلى الناتج المحلي للفرد وا عكاسه على مستوى الانتاجية للمواطن ومستوى رفاهيته وهذه قاعدة عامة في الاقتصاديات الطبيعية وليس في اقتصاديات الدولة الريعية، مثل الكويت لأن غالبية دخل الدولة ناتج من سلعة واحدة لا ينتجها المواطنون إنما يتم استخراجها وبيعها مباشرة من دون ان يكون للفرد دور مؤثر لذلك إن اقتصادنا ومساره شاذ علمياً ويجب تصحيحه وعمل توازن اقتصادي يتبع الاسس العلمية من تنمية حقيقية للفرد والمجتمع واستعمال الأدوات الاقتصادية الحقيقية من ضريبة ورقابة نقدية ومؤسسية بحيث نتجه باقتصادنا الى طريق المستقبل الذي نشده جميعاً لما فيه صالح هذا البلد الطيب.

الشاهد 19 سبتمبر 2013

طرمان وطمخان وعميان!

بدر ناصر الحميدي

يتساءل الكثير من الأقارب والأصحاب لماذا لهذه اللحظة لم أمل من الكتابة حول أوضاع البلد، ويقولون عجزت وأنت تكتب وتقدم الاقتراحات وكأنك تتفخ في تجربة مخرومة؟! وكان جوابي هو: راح استمر في الكتابه إلى أن يحرك الله سبحانه وتعالى ضمائرهم، وأنت تريد وأنا أريد والله يفعل ما يريد ... سبحانه.

الكل يعلم أن كثيراً من الكتاب المخلصين كتبوا حول أوضاع البلد وما وصلت إليه من

المدهش و غير المدهش... في تقرير التنافسية الدولي

د. طارق الدويسان

أثار تقرير التنافسية الدولي الأخير 2013/2014 الصادر عن المنتدى الاقتصادي الدولي ردود فعل متباينة في أوساط الرأي العام بين مُستغرب و غاضب و مُتجاهل و مُستكر ولا مُبال و مُتحفظ على النتائج السيئة التي حققتها الكويت.

وعلى الرغم من محاولة البعض التشكيك بدقة النتائج، إلا أن كل مُتخصص حصيف يُدرك أن مثل هذه التقارير - التي تعتمد على مصادر وأدوات مُختلفة - يُصيبها هامش من الخطأ الذي قطعاً لا يؤثر بأي حال من الأحوال على مصداقيتها، خاصة إن كانت الجهات التي تُصدرها تملك ما تملكه من سُمعة عالية.

لقد هال الكثير من الكويتيين عند اطلاعهم على تقرير التنافسية الدولي 2013/2014 مركز الكويت المُتأخر في أغلب الأصعدة التنموية، فأصابتهم الصدمة والذهول التي ما أن أفاقوا منها حتى أطلقوا العنان لعقولهم وغالباً لميولهم تصدر الأحكام والتهم يمنة وشمالاً، تحمّل هذا الطرف أو ذاك وزر المسؤولية.

ولكنني شخصياً لم أدهش مُطلقاً مما جاء في التقرير، بل الذي أدهشني هو ردود الفعل! فالأمر ليس فيه أي مفاجأة، فالشواهد على الأرض أقسى وأكثر من أن تُحصى، والتقارير الدولية واللجان التخصصية ما انفكت تدق نواقيس الخطر على مدى السنوات الأخيرة.

ولكي لا يكون حديثي مُرسلاً، أعرض فيما يلي بعض النتائج التي تُبين ما كنا عليه في 2008/2009 وأين أصبحنا اليوم في 2013/2014 بالنسبة للمؤشرات العامة وعددها 11 في تقرير التنافسية الدولي وذلك بالمُقارنة مع شقيقاتنا دول الخليج العربي وعالمياً. وقبل ذلك، أود الإشارة إلى أن كل مؤشر من المؤشرات العامة يتكون من مجموعة من المؤشرات التفصيلية، فعلى سبيل المثال يتكون مؤشر «الابتكار» من سبعة مؤشرات هي: «القدرة على الابتكار» و «جودة مؤسسات البحث العلمي» و «إنفاق الشركات على البحث والتطوير» و «التعاون بين الشركات والجامعات في البحث والتطوير» و «شراء الحكومة لمُنتجات تقنية حديثة» و «توفر مهندسين ومُتخصصين في العلوم» و «نسبة طلبات تسجيل براءات الاختراع».

تدهور في جميع المجالات، وشعرت أن هناك شيئاً محيراً فعلاً، لأنه لا يعقل أن العدد الكثير من الكتاب يوجهون النقد البناء للجهات المعنية وهم مثل الصمخان لا يسمعون، وعميان لا يرون، وطرمان لا يتكلمون... فهل يعقل أن يحدث هذا ولديهم خطط وطموحات تم طرحها على البرلمان، وهو ممثل الشعب؟! لو تم قياسها، لوصلت إلى أطراف أميركا الجنوبية! حول الإنجازات التي يسعون في تنفيذها! هل يعقل هذا؟ دولة مدخولها كل صباح يقدر بـ 400 مليون دولار لا يوجد لديها حل لتطوير البلد وتنميته في جميع المجالات، وما نرى إلا الفوضى العارمة في مؤسساتها وانكماش اقتصادها وتدهور تعليمها وانتشار فسادها وانهييار أمنها حتى أصبح أبنائها خارج معادلتها لتعنيهم على الحياة المعيشية، وحتى الشباب الذي يجد متعته في ممارسة الرياضة وعلومها لا توجد لديه إلا أندية رياضية منهاره مترهلة لا يقطنها إلا العمال!.

فهل نرى هذه الأمور ولا نجد من يتحرك أو يبدي استعداد لهزجتها؟ ولن أقول حتى نرى الكويت كما كانت وقت الرجال المخلصين، ولكن نريد شيئاً نلمسه بأنفسنا ويستشعر المواطن بتطور بلده من الناحية الأمنية، وهو الأهم، وسقف يحميه ويحمي أولاده، ومعيشة مرضية تعفيه من غدر الزمن، ومن القروض التي تقصم ظهره! هل هذه الأمور صعبة على الحكومة بما لديها من أموال وجيوش من الموظفين والمديرين والوكلاء، وعلى رأسهم رئيس و15 وزيراً وبرلمان فيه خمسون نائباً يمثلون الشعب؟!

لا أخفي عليكم أن تفكيري تاه ولا أجد أي جواب لهذا السكوت حول ما يجري في البلد، والمتابع لطرح المشاريع والقيمة التي تدرج لإنشاء هذه المشاريع، وعلى سبيل المثال تكلفة إنشاء المطار تعدت ملياراً ولا أعلم أي مستشار تبنى فكرة هذه التكلفة، والآن نسمع عن تكلفة المترو، وحسب ما قرأته 6 مليارات وغيرها من المشاريع المطروحة زاد عليها بناء الجامعة الذي تعدى كذلك ملياراً؟!

وتكلفة بناء مستشفى وصلت إلى رقم خيالي، والتسويق لمدينة الحرير - وهي بالأصل لا يوجد لها مخطط أو فكرة لدى الحكومة، وإنما هي فكرة طرحت من قبل شركة وضعت الأفكار والتصورات لعمل هذه المدينة وتم عرضها على الحكومة منذ سنين وانتهت الفكرة - والعجيب أنها أصبحت مثل قميص عثمان تدرج من ضمن كل خطة تنمية! وهذا يدل على أن جميع طروحات التنمية هي ضرب من الخيال.

لهذه الأسباب لا بد من وجود سر لم نصل إليه إلى الآن؟

القبس 22 سبتمبر 2013

وبالعودة لنتائج المؤشرات العامة، يتبين من الجدول التالي أن الكويت قد تراجع مركزها في الترتيب الدولي في جميع تلك المؤشرات في 2013/2014 عما كانت عليه في 2008/2009 كما هو مبين في عامود «التغيير»، كما أن ترتيبها مقارنة مع شقيقتها في دول الخليج العربي إما تراجع أو لم يتغير في جميع المؤشرات، وفي هذا الصدد يُمكننا رصد التراجع الملحوظ في ترتيب الكويت من المركز الثاني إلى الأخير في مؤشر «تقدم الأعمال التجارية».

وبالعودة إلى نتائج 2013/2014 نلاحظ أن الكويت قد تبوأ المركز الأخير مقارنة مع دول الخليج العربي في جميع المؤشرات عدا مؤشرين هما «بيئة الاقتصاد الكلي» و«تقدم الأعمال التجارية» حيث حلت بالمركزين الأول والخامس على التوالي. كما نلاحظ البون الشاسع بين ترتيب الكويت وترتيب الأول خليجياً في جميع المؤشرات عدا «بيئة الاقتصاد الكلي»، ليصل أقصى الفارق في الترتيب مع قطر إلى 102 في مؤشر «الابتكار»!

إذاً بعد هذا العرض السريع الذي قارنا فيه مركز الكويت التنافسي اليوم مع مركزها قبل ست سنوات لا يجب أن تُصيبنا الدهشة.. بل الذي يجب أن يُدهشنا ويُغضبنا أيما غضب هو غياب حس المسؤولية لدى قيادات التنمية ف بلدنا المسكين!

الراي 22 سبتمبر 2013

إصلاح منظومة الرعاية الصحية

د. بدر الديحاني

لا يحتاج الأمر إلى استبيانات ودراسات كي نكتشف معاناة الناس اليومية، وتذمرهم من سوء الخدمات الصحية سواء طول فترة الانتظار، خصوصاً للعيادات التخصصية والفحوص الدقيقة والعمليات الجراحية أو عدم توافر أسرة داخل المستشفيات ورداءة تجهيزات الأجنحة والغرف.

ويكفي فقط أن نعرف أن «أحدث» المستشفيات الحكومية الموجودة حالياً قد أنشئ في بداية ثمانينيات القرن الماضي أي قبل أكثر من ثلاثة عقود ازداد خلالها عدد السكان أكثر من ثلاثة أضعاف، وتطور بشكل مذهل مستوى خدمات الرعاية الصحية في العالم، سواء فيما يتعلق بنوعية العلاج وسهولة الحصول عليه بسرعة، أو عدد أسرة المستشفيات

وعدد الأطباء بالنسبة إلى عدد السكان، أو مؤهلات الهيئة التمريضية وعددها بالنسبة إلى المرضى ومستوى تجهيز الأجنحة وغرف المرضى والنظافة العامة.

ويبدو أن الحكومة ليست عاجزة عن تطوير منظومة الرعاية الصحية فحسب، بل إنها أصبحت اليوم غير قادرة أيضاً على توفير الرعاية الصحية الحالية رغم سونها إلا من خلال التبرعات، حيث اعترف وزير الصحة قبل أيام قليلة بذلك عندما قال للصحافيين إن «وزارة الصحة لا تستطيع أن تقوم بأعمالها لولا كرم المتبرعين سواء من الأفراد أو الشركات الخاصة والعامة» («الراي» 17 سبتمبر 2013).

وهنا يتبادر إلى الذهن أسئلة محيرة مثل: أل هذه الدرجة وصلنا؟

أين تذهب الميزانية الضخمة لوزارة الصحة؟ وعلى أي أساس تم رصدتها؟

هل هناك سياسة صحية تعمل الوزارة بناء عليها أم أن القضية لا تتعدى اجتهادات فردية تختلف من وزير إلى آخر؟

وكيف تعجز دولة نفطية ثرية عن تقديم رعاية صحية متطورة رغم قلة عدد السكان؟

ثم ماذا عن المبالغ الضخمة التي تصرف منذ سنوات طويلة على العلاج في الخارج، والتي يكفي نصفها لبناء أرقى المستشفيات واستقطاب أفضل الكفاءات الطبية الأجنبية التي يبحث مرضانا عنها في الخارج؟

وإذا كان هذا هو مستوى الخدمات الصحية حالياً رغم الإيرادات النفطية الضخمة، فماذا سيكون مستواها فيما لو انخفضت أسعار النفط لما دون المئة دولار، وهو أمر من المتوقع حدوثه خلال السنوات القليلة القادمة؟!

لذلك، لا بد من إصلاح منظومة الرعاية الصحية، لكن لا ننسى أن القيام بعملية إصلاح شامل وجذري لأي جهاز من أجهزة الدولة، كالصحة أو التعليم أو الاقتصاد أو الثقافة، لا يمكن أن يتحقق في ظل وضع سياسي سيئ لأن المنظومة السياسية الفاسدة لن تكون مستعدة لإصلاح أجهزة الدولة وتطوير خدماتها.

من هنا يصبح من الضرورة بمكان عدم إغفال قضية الإصلاح السياسي المؤسسي عند المطالبة بتحسين مستوى جودة الخدمات الصحية لأن القرارات المؤسسية هي التي تدوم، أما القرارات التي تتخذ بناء على اجتهادات ومصالح فردية فتخضع لاعتبارات غير موضوعية وقد تلغى بجرة قلم في أي لحظة.

الجريدة 23 سبتمبر 2013

حالة اللامبالاة... الكويتية جداً!

د. سليمان الخضاري

الكثير من السمات التي قد تميز فرداً ما، من الممكن استخدامها لوصف حالات قد تعترى المجتمع بأسره، تستوي في ذلك الصفات السلبية والايجابية، فكما هناك الفرد المنتج والمبدع، هنالك في المقابل المجتمع المنتج والمبدع، وكما نجد بعض الأفراد السلبيين قليلي الفائدة لمحيطهم الشخصي والاجتماعي، هنالك المجتمعات الهامشية التي تقف على انتاج المجتمعات الأخرى وتطورها، والعلاقة بين الصفات الفردية للأشخاص والسمات العامة للمجتمعات هي علاقة جدلية، لكن هنالك ثمة اجماع على وجود تناسب ما في الاتجاه الطردني بين صفات الأفراد والمجتمعات، فكلما ازداد عدد الأفراد الحاملين لصفة ما في المجتمع، ازداد احتمال جنوح المجتمع ككل لتبني تلك الصفة، والعمل بمقتضاها، والعكس صحيح أيضاً.

إحدى تلك الصفات التي قد تعترى الأفراد والمجتمعات على حد سواء هي صفة اللامبالاة، والتي قد تختلف على حجمها وحدودها، إلا أنه من الصعوبة الشديدة نفي سلبيتها ونتائجها الكارثية أحياناً، خصوصاً إذا ما أخذت شكل التعاطي السلبي مع قضايا ملحة تعترى مسيرة وطن بأكمله، وتهدد بازدياد واقعه وخياراته المستقبلية.

قبل أيام مر علينا خبر يتعلق بتراجع الكويت في تقرير التنافسية العالمية لعام 2013، وتذيلها جميع دول مجلس التعاون الخليجي في جميع المؤشرات تقريباً، مع تبوؤ المراكز الأخيرة عالمياً في بعض تلك المؤشرات، هذا الخبر الذي يستوجب وقفة جادة من جميع مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني المعنية يكاد يجد طريقه للتلاشي من قائمة المواضيع المطروحة للتداول على المستوى الاعلامي والشعبي، بل لعلنا لا نبالغ إن قلنا ان التفاعل مع الموضوع من حيث البداية كان متصفاً بعدم الاكترتار باعتباره شيئاً طبيعياً ومتوقفاً لكل من له أدنى اطلاع على أحوال الدولة ومؤسساتها.

لا يعنيني في الحقيقة ذلك التقرير، بقدر ما تعينني حالة اللامبالاة التي أضحت القاسم المشترك في ردود أفعالنا تجاه جميع ما يلزم بنا من كوارث ومخاطر تهدد كيان الدولة ومستقبل المجتمع بأفراده، ولا أحتاج لسرد قائمة من الأمور الكبرى التي مرت على مسامعنا واهتماماتنا مرور الكرام طوال السنوات والعقود الماضية للتدليل على الكم المدهش من «التطنيش» الذي شاب تعاملنا مع كل ذلك! الأسباب كثيرة لهذه الحالة،

وكأي ظاهرة يتداخل فيها الفردي والاجتماعي يكون المشهد معقداً، إلا أن فشل الدولة في تقديم ما يشعر المواطن برغبتها في إدارة البلد بشكل سليم وواع له الدور الأكبر، ففي أجواء مشبعة بالفساد المالي والاداري، مع ضعف الرقابة الشعبية -أو إضعافها-، في ظل تعامل مصلحي مع مكونات المجتمع والتلاعب السياسي المحض بمكوناته، تكون الرسالة الوحيدة الواضحة ممن بيدهم القرار للمواطن البسيط بأن ما عليه القيام به هو... الصمت... ولا شيء غيره!

هنالك من يحاول تكريس هذه الحالة في نفوس الناس، ويقف على عدم اكتراثهم ويأسهم، ويعمل على تحطيم أي صورة جميلة لشخص أو مؤسسة تحاول زرع الأمل وتغيير الواقع، ليستمر الحال على ما هو عليه، خدمة لأجندات خاصة، محاولين في طريقهم ايهامنا أن الكويت ليست إلا مشروعاً تجارياً مؤقتاً على الجميع الالتفات فيه لاقتسام شيء من الكيكة، أو الابتعاد... توخياً للسلامة... وفق الحكمة الخالدة للفنان طلعت زكريا التي قالها في أحد الأفلام:

«عيش يا باشا... وسيبني أعيش!»

الراي 24 سبتمبر 2013

..وأيضاً التربية

خولة العتيقي

قد تكون هذه المقالة الالف عن التربية، وقد بيأس من يكتب مقالات بهذه الكثرة من اصلاح التربية، وقد يتوقف كما توقف كثيرون، حين كلت ايديهم وجف حبر اقلامهم، وهم يكتبون ناصحين ومطالبين، الا أنا فسأظل اكتب الى ان تتحسن الاوضاع، وكان الله في عوني.

سأكتب اليوم عن موضوع لا يُلتفت اليه ولا يعمل به في وزارة التربية، وهو موضوع «التقييم» لمشاريع التربية، التقييم بمعناه اللغوي: هو اعطاء قيمة للشيء تفصح عن نجاحه والاستمرار فيه او فشله والغائه او تعديله.

والتقييم او التقويم ملازم لكل عملية في اي مؤسسة من مؤسسات الدولة، ولكنه اكثر ملازمة للتربية والتعليم، فالكل في هذه المنظومة يتعرض للتقييم مفردة

إنجاز علم الورق!

د. فايز عبدالله الكندري

«مستشفى جابر يعد الأكبر في الشرق الأوسط بسعة سريرية تبلغ 1165 سريراً وهو أول مركز للإصابات في الكويت يضم 26 غرفة عمليات!»

ذلك كان هو الخبر كما بثته وكالة الأنباء الكويتية الخميس الفائت. واحد من بين العديد من الأخبار التي تبث رسمياً لتسويق إنجازات الحكومة بوزاراتها وهيئاتها، الإنجازات التي لم تتجاوز الورق والمخططات الإنشائية. المفارقة في خبرنا هنا ليس بذلك تحديداً، بل بما يحمله من تباهٍ وتفاحر في الإنجاز على المستوى الإقليمي والدولي، فلم نعد نرتضي بالإنجازات «الورقية» بل بالمنافسة عليها وصولاً لتسجيل أرقام قياسية من خلالها!

مستشفى جابر، استاذ جابر، جامعة الشدادية، مدينة الحرير وغيرها من المشروعات «يتغنى» بها مسؤولو جهاتها الحكومية، لا تجد تصريحاً منهم أو لقاءً إلا وتحدثوا عنها، وأسهبوا، رغم عجزهم عن تنفيذها على أرض الواقع وتأخرهم فيها. اعتدنا على ذلك، لكن أن نبدأ لنحدث عن «عظمة» هذه المشاريع وتفوقها وتألّفها مقارنة بدول الجوار فذلك غير مفهوم بل ومستغرب بحق!

مقابل الإنجازات الورقية، هناك أيضاً تنمية بالمثل مجرد دراسات تتبعها استراتيجيات وخطط جميعها على الورق. والشأن كذلك بالنسبة إلى حل الأزمات، فهل تذكرون عندما وُزعت آلاف القسائم السكنية على المواطنين على «المخطط» وإلى يومنا هذا لم ينجز إصلاح أراضي هذه القسائم ولم تمد بالبنية التحتية؟!

أتمنى، كما الجميع، أن نشهد تطبيق وتنفيذ الذي على الورق من مشاريع وخطط تنموية بل وتشريعات من قوانين ولوائح وقرارات. لن نتقدم بالتمني، ولن ننافس بما لم يتحقق، بل بمواجهة الواقع والعمل الجاد، وبعيداً عن البهرجة الزائفة.

الكويتية 29 سبتمبر 2013

الى ان يصل الى قمة الهرم، تقييم الطالب يأخذه الى النجاح والارتقاء الى الصفوف العليا، وتقييم المعلم يؤدي الى استمراره في العمل او اخراجه منه (لا يحصل في الكويت)، وتقييم المناهج يؤدي الى تغييرها، ولكل نوع من التقييم ادواته الخاصة به والملائمة لظروفه، وهذه عمليات تتم في كل مكان، وعلى كل مستوى في العالم، ولكن تبقى مفردات لا يطولها التقويم وان فشلت ولم تؤد المطلوب منها، وتترك للزمن الى ان ينساها القائمون عليها، وتذوب في عالم النسيان كما ذاب غيرها من مشاريع.

يبدأ المشروع قويا، يجيّر له الاعلام، وتقام من اجله ورش العمل، وينفذ في بعض المدارس او كلها، ويتابع لفترة زمنية محدودة، ويضج المجتمع التربوي والمحلي بالنقد والتساؤل عن فائدة المشروع، ولا يلتفت لاحد، وينتظر المسؤولون في التربية ان يمر الزمن ويعفى عليه ويلغى.

اما مسألة تقييم المشروع والغائه او تعديله، فهذه مسألة لا تمارسها وزارة التربية، تقييم المشاريع له ادوات وله طرق وله متخصصون يقومون به، ولا ادري ان كانت في وزارة التربية ادارة لتقييم مشاريعها، ومدى صلاحيتها او جديتها او مناسبتها للواقع التعليمي القائم، تعرض عليها المشاريع قبل تقديمها للمجتمع التعليمي، ويستفتى بشأنها الطلاب والمعلمون، والذين يخصصهم المشروع، وتجرب على عينة صغيرة لحصر الضرر في اقل عدد ممكن من الطلاب حين الفشل.

هذه امور بديهية، ولكن ان يأتي وزير او وكيل زار بلدا معينا او اعجب بفكرة معينة او سمع بمشروع جديد، فاصدر قرارا بالتطبيق من غير دراسة صلاحيته للبيئة التعليمية او المحلية، وعن غير سماع لصوت الميدان الذي بح ليخبر بعدم صلاحية او فاعلية المشروع.

وكنا ومازلنا نردد ان ابناءنا امانة في رقابكم ايها المسؤولون التربويون فكونوا على قدر المسؤولية.

أملنا كبير في وزيرنا الجديد ونحن نرى تصريحاته في الصحافة، لعله لا يتوقف ويستمر في رصد اخطاء التربية المتوارثة ممن سبقه بالتحديد والحصر.

الوطن 18 مايو 2013

القسم الثالث



الفساد السياسي و ترشيد الأداء البرلماني



الفساد أيضاً.. يحتاج إله ترخيصاً!

عوض شقير

قد يكون الفساد مبرراً، أو ربما يكون مفهوماً في بعض البلدان، التي تشكو من سوء الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، إلا أن وجود الفساد في وضع مثل وضعنا أمر غريب، ليس لأننا أفضل من الآخرين، وإنما لأن ظروفنا تختلف عن تلك التي تعيشها المجتمعات الأخرى، التي ابتلاها الله بأفة الفساد، فإذا كان الفقر هو ما يقود قاطرة الفساد في البلدان الموبوءة به، فإن من يقود قاطرة الفساد في بلادنا ليس الفقر، وإنما سوء الإدارة والتغييب الرسمي للقانون، وهي مسؤولية تتحملها الحكومة باغلب أعضائها ومراتب قياداتها، بل إن أزماتنا السياسية المتتالية وما نراه اليوم من مسيرات شعبية لم نشهد لها مثيلاً من قبل، ما هي في الواقع إلا أداة تعبير حقيقي وعضوي عن مدى غضب الناس على سوء الإدارة الحكومية التي تحولت إلى راعية وحامية للفساد، بفضل هيمنة قوى النفوذ عليها وعلى قراراتها وتوجهاتها. فالواسطة، وهي العنوان الرئيسي للفساد في بلادنا، ما كان لها أن تتفشى بمثل هذه الصورة البشعة، لو لم تحظ بمباركة من بعض أعضاء الحكومة، أما اتهام النواب بانهم هم السبب في تفشي الواسطة وتخريب الإدارة الحكومية، فهذا أمر مخجل، وهو يدين الحكومة أكثر مما يبرئها، لأن الإنسان - أي إنسان - مهما عظمت قدراته، وكبرت مكانته لا يمكن له أن يتجاوز القانون، أن لم تسمح له الجهة المعنية عن تنفيذه بذلك وتمنحه ترخيصاً يتجاوزته تحت مسمى «واسطة»، من هنا فإن أي اختراق للقانون أو تجاوز له هو مسؤولية حكومة بالدرجة الأولى، وليست مسؤولية أفراد، لذلك نقول لسمو رئيس مجلس الوزراء: إن الفساد الذي أخرج الناس إلى الشارع للمطالبة بالإصلاحات يتحمله أغلب الوزراء في حكومتك، وإن مكافحته تبدأ من مجلس الوزراء ومراقبة أعمال الكثير من وزراءك الذين أشغلوا القضاء بتجاوزاتهم الإدارية. وهو أمر ربما لا نظنه يخفى عليك.. وإنما نورد من باب «وَذَكَرْ فَإِنَّ الدِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ».

القبس 28 نوفمبر 2012

تقارير المفوضية الأهلية لشفافية الانتخابات

د. عبد المحسن يوسف جمال

كان للمفوضية الأهلية لشفافية الانتخابات التي يرأسها الأخ صلاح الغزالي دور مهم في مراقبة الانتخابات، منذ بداية فتح باب الترشح إلى إعلان النتائج. ولقد أصدرت المفوضية عدة تقارير، قرأت الرابع منها في الصحف، وأحببت أن اعلق على ما فيه إفادة للقارئ الكريم، ومشاركة في خلق حوار سياسي ديمقراطي، يخدم العملية الانتخابية في المستقبل:

- 1 - سجلت المفوضية تقديراً طيباً لرؤساء اللجان الانتخابية من القضاة الذين أداروا الانتخابات بنزاهة وكفاءة.
- 2 - «عدد قليل من السادة القضاة لم يسمحوا للمراقبين المحليين والدوليين بدخول اللجان أثناء عملية الاقتراع والفرز، رغم حملهم هويات صادرة من اللجنة الوطنية العليا للانتخابات». ورأيي هنا أنه لا بد من تنبيه الجهات المعنية لتلافي ذلك في المستقبل، حيث إن للمراقبين دوراً مهماً في تعزيز شفافية الانتخابات، وتسجيل ذلك في تقاريرهم التي تُقرأ على مستوى العالم.
- 3 - «تم إيقاف عملية الانتخابات بسبب الغداء أو الصلاة، وهو غير مصرح به قانوناً». واني إذ أتمنى أن يتم استمرار الانتخابات بالتناوب، وهذا أفضل، لأن التوقف أحياناً يستمر أكثر من نصف ساعة، والناس تضطر أحياناً للمغادرة.
- 4 - «لاحظت اللجنة غياب عدد غير قليل من مندوبي المرشحين طوال فترة الاقتراع، في حين تواجدوا بكثافة أثناء الفرز». وأرى أن ذلك أمر طبيعي، لأنهم يكتفون ببعضهم ثقة منهم بعملية الاقتراع، وبسبب ضيق قاعات الاقتراع عن استيعاب عدد كبير، كما أن حضورهم من عدمه راجع إليهم، وهو في النهاية خيارهم، ولا يؤثر ذلك في سير الانتخابات بشيء.
- 5 - «بعض رؤساء اللجان لم يمكنوا أعضاء اللجنة والحضور من الاطلاع على ورقة الاقتراع أثناء عملية الفرز»، واني أؤيد المفوضية بأن عليهم أن يطلعوا على الأقل عدداً من المندوبين زيادة في شفافية العملية الانتخابية، خصوصاً أن ذلك سيطمئن الجميع.
- 6 - «ترى المفوضية أن ترخيص مسيرة خلال الصمت الانتخابي أي قبل يوم واحد

ان غياب تطبيق القانون أو التباطؤ والتلكؤ في تطبيقه وعدم محاسبة المعتدي تجعل الظلم يستشري والجاني يتحدى ويتمرد، فمتى ما اطلق سراح المجرمين والجناة بعد الشفاعة لهم فإنهم سيعودون الى جرائمهم وجناياتهم، لذا فلا بد من تعديل القوانين وتفعيلها ليحاسب من يشفع للمجرمين والجناة، واصدار قانون يحاسب على الواسطة أو الشفاعة ويجرمها لأن شفاعة بعض النواب للمجرمين والجناة تمثل تحديا للمجتمع واستهزاء بالقانون وتغليباً للباطل على الحق.

يقول الله تعالى في الآية رقم (85) من سورة النساء ﴿من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها، ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها، وكان الله على كل شيئاً مقبلاً﴾.

فمن سعى في عمل الخير أو كان سبباً لحصوله من نفع ضعيف، أو ايصال حق لمستحق، أو عون مسكين، أو الوقوف مع مظلوم فله حصة عظيمة من الثواب على فعله الحسن ومسعاه الحميد، ووساطته الفاضلة، وبالضد فمن سعى في باطل ومنع حق وحجب خير، وتعطيل حد، وانزال ظلم ببيريء فله قسم وافر من الوزر، وقسط عظيم من الاثم.

وكما دأبت سكرتارية مجلس الامة على نشر أسماء النواب المتخلفين عن حضور الجلسات أو المتغيبين عنها بلا عذر في الصحافة المحلية ليعرف الناخبون حقيقة نوابهم وجديتهم في العمل النيابي فإنني اقترح على وزارتي الداخلية والعدل واجهزتهما المختصة ان تنشر على صفحات الصحافة المحلية أسماء النواب الذين يترددون على المخافر أو النيابة العامة أو مكاتب ادارة تنفيذ الاحكام أو ادارات المباحث للشفاعة للمجرمين والجناة ومحاولة اطلاق سراحهم وحفظ قضاياهم أو اسقاطها ليعلم الناخبون ايضاً حقيقة بعض النواب المغلبيين لمصالحهم الانتخابية والشخصية على المصالح الوطنية وامن واستقرار الوطن والمواطنين.

ولن تقلع تلك الشرذمة من النواب الحائدين عن الطريق القويم والمتكبين للصراف المستقيم عن نهجها الخاطئ من الشفاعة للجناة والمجرمين، لن تقلع حتى تردعهم السلطة التنفيذية وتجاهل شفاعتهم وتعرض عنها ولا تنصاع لممارساتهم الخاطئة.

الوطن 1 يناير 2013

من الانتخابات لم يكن مناسباً»، وأرى ان ذلك يمكن الأخذ به في أي انتخابات مقبلة. على العموم فإن من الجيد وجود مراقبين محليين وضيوف خارجيين لمشاهدة الانتخابات والتعامل معهم بحكمة، لأن ذلك يعزز النظرة الإيجابية من العالم كله لنزاهة الانتخابات الكويتية وشفافيتها.

القبس 12 ديسمبر 2012

{ ... وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا }

عبدالله الهدلق

درج بعض النواب السابقين على التردد على مخافر الشرطة أو اروقة النيابة العامة أو مكاتب المسؤولين في ادارات تنفيذ الاحكام للشفاعة لمجرم في قضية مخدرات أو تزوير أو قتل أو هتك عرض أو اية جناية اخرى، وكلها من الممارسات الفردية الخاطئة للنواب ومن التدخل في غير اختصاصاتهم ولكنها كانت وما زالت وستبقى متوقعة من بعض النواب ان يستمروا في شفاعاتهم السيئة طمعا في مصالحهم الانتخابية الا ان غير المتوقع وغير المقبول وغير المعقول ان تنصاع الاجهزة الحكومية المختصة لتلك الضغوط النيابية وبهذا تفقد الحكومة هيبتها ويفقد القانون حجيته وردعه، وتضيع الحقوق العامة والخاصة، ويضطرب امن واستقرار الافراد والمجتمعات.

لقد كان لتهاون الحكومات المتعاقبة وتساهلها في تطبيق القانون على كل عابث بالامن اثر كبير في تفاقم الجريمة وتناميها، وضعف الرادع القانوني للمجرمين والجناة، كما كان للشفاعة السيئة من بعض النواب للموقوفين أو المحكومين من الجناة والمجرمين تأثير على تطبيق وتنفيذ القوانين والاحكام على الكبير والصغير وعلى الشريف والضعيف وعلى الغني والفقير، وساهم بعد ذلك كله خضوع الحكومات المتعاقبة وانصياع اجهزتها الامنية والقانونية للضغوط النيابية ساهم في ارتفاع معدلات الجريمة بسبب انتشار الجناة والمجرمين بين صفوف افراد المجتمع بسبب الشفاعات السيئة للنواب وبدلا من ان يكون هؤلاء الجناة والمجرمين خلف قضبان السجون أو على اعواد المشانق نجدهم بيننا متربصين ومتوثبين لاقتراف جرائم وجنايات جديدة.

ساعدوا المحتاجين فقط

عبداللطيف الدعيج

المجاميع الاستحواذية من النواب، وبالذات النواب والسياسيون السابقون، اذونا وازعجوننا كثيرا بقضايا الفساد، وبالتعديت المزعومة على المال العام. وكل هذا بهدف فتح الباب على مصراعيه للمنع والعطايا التي يعدون بها ناخبهم ومن يتعيش على هبات وعطايا الدولة من المواطنين.

تقارير ديوان المحاسبة الاخيرة التي نشرت بعضها القبس في الاسبوع الماضي، لم يشر أي منها الى قضايا اختلاس مالية أو حتى تسبب ملحوظ في صرف الادارات والمؤسسات الحكومية، عدا مجلس الوزراء على ما اظن. التقارير خلت من اي اعتداء واضح وبيّن على المال العام، لكنها زخرت بالكثير من المبالغ على شكل غرامات وحقوق لم يتم تحصيلها منذ زمن لكثير من الادارات الحكومية على المواطنين. اغلب الادارات الحكومية التي تتعامل مع الجمهور، وتقدم الخدمات - التي هي في الاصل مدعومة ورخيصة التكاليف - لديها مبالغ بالملايين تعجز عن تحصيلها بسبب مماطلة المواطنين واصرارهم على عدم دفع مستحقات الدولة عليهم. هذا يؤكد ما طرحناه، وكررهنا، من ان الحرامي «العود» هو المواطنون. والنهب والسلب الحقيقي سواء المشروع، على شكل خدمات مدعومة، أو غير المشروع المتمثل بالتهرب من دفع مستحقات الدولة أو الاستحواذ غير الشرعي على الخدمات والمنح الاضافية، هذا النهب والسلب يتولاهما المواطنون الذين يجدون الدعم والتأييد من نوابهم وممثليهم في البرلمان الذين تولوا لسنين حمايتهم والدفاع عن اخطائهم بحجة محدودية الدخل أو بحجة ان الكل يسرق ويختلس فلماذا ليس المواطن المحتاج..؟!

ازعجوننا وقضوا مضاجعنا بدعاوى الفساد والسرفات، علما باننا منذ سنوات، بل عقود لم ننفذ اي مشروع حكومي، ولم يتم تحقيق اي اعمار أو القيام باي انتاج. حتى مشاريع «البوت» تم ايقافها منذ زمن. بينما المشاريع العملاقة والضخمة تم الغاؤها وصرف النظر عنها بسبب دعاوى الفساد والتكسب المزعوم، تم صرف النظر عن حقول الشمال والداو كيمكال والمصفاة الرابعة، وتوقفت الى حد ما حركة التشييد والانتاج. نواطير المال العام ومكافحو الفساد صار لهم سنين وهم يطننون

بمشروع جسر جابر ولا شيء غيره. لا لشيء الا لان مشروعنا آخر لم ينفذ حتى الان، وتقارير ديوان المحاسبة الاخيرة تشهد على ذلك.

ان على الحكومة ان تصرف النظر تماما عن مسألة اسقاط القروض، غير العادلة وغير الضرورية. كما ان عليها ايضا ان تصرف النظر عن المنح العامة التي تمنح للمحتاج ولغير المحتاج، للمولود ولمن يعيل وعليه التزامات الدنيا. اذا كان هناك نية لرفع الضنك عن المواطنين، فليكن فعلا رفعا للضنك ودرءا للحاجة، وليس تبذيرا على من هم ليسوا بحاجة وعلى الذين من المفروض ان يردوا بعض ما عليهم للدولة بدفعهم الضرائب أو بتسديدهم تكاليف الخدمات الحقيقية.

القبس 16 يناير 2013

إسقاط القروض.. وثقافة الاستهلاك

فيصل فهد الشايع

في البداية، لا بد ان أشيد بموقف معالي وزير المالية مصطفى الشمالي المبدئي، ضد التيار الجارف باسقاط فوائد القروض من معظم النواب الحاليين، كما كان موقفه من النواب السابقين، لقناعته التامة والراسخة بعدم منطقية الاسقاط، وكذلك حرصه الشديد على عدم هدر المال العام لمصلحة فئة قليلة من المواطنين.

للاسف، ان من يقف مع اسقاط الفوائد معظم النواب، ومن بينهم اصحاب اختصاص في الاقتصاد، ومن لديهم الالمام الكامل بخطورة اسقاط الفوائد، خاصة بعد حضورهم اجتماع اللجنة المالية، بحضور الجهاز الفني للبنك المركزي الذي شرح كل الامور، ورد على كل الاسئلة.. ولكن للأسف، مصالح بعضهم لارضاء بعض المقترضين من ناخبهم طغت على المصلحة العامة، علما بانهم يعلمون علم اليقين خطورة إسقاط الفوائد وعدم منطقيتها لاسباب كثيرة، ومنها كالتالي:

1 - مخالفة صريحة للدستور (عدم العدالة).

2 - تعويد المواطن على الاقتراض بغرض الاستهلاك، على أمل اسقاطها في

المستقبل (بالمثل).

3 - تعويد المواطن على عدم سداد اي التزام مالي عليه في المستقبل، ايضا على امل اسقاطه، وغيره وغيره من اضرار على المواطن نفسه وعلى المجتمع في المستقبل.

وهناك عدة اسئلة لبعض النواب، خاصة من صرّح باستجواب وزير المالية:

هل قرار اسقاط الفوائد او عدمه بيد وزير المالية، وهل يجوز استجواب وزير - فقط - لانه ابدى رأيا واضحا لحماية المال العام، وهل من يحمي المال العام يكون مغضوبا عليه، ويتم استجوابه؟

الكل يعلم ان قرار اسقاط القروض بعد الاجراءات اللائحية والدستورية يكون بيد المجلس للتصويت عليه، ولديكم العدد، ومن ثم يحال الى الحكومة بغرض الموافقة عليه او الرفض (وليس وزير المالية)، ورفضه بمرسوم وارجاعه الى المجلس من قبل صاحب السمو (حفظه الله).

اذن، لماذا استجواب وزير المالية، وانتم تعلمون ان قرار اسقاط الفوائد ليس بيده وحده؟ هل هي رسالة لكل من يحافظ على القانون والدستور ويحمي المال العام من الهدر؟ ام هي رسالة لبعض المواطنين المقترضين بأنكم عملتم الواجب وما قصرتم معاهم؟ وكل ذلك على حساب استقرار البلد وعلى حساب المال العام.

واخيراً، أرجو من الحكومة - ومن بيده القرار - ان تعي جيدا خطورة ثقافة الاستهلاك التي تم غرسها خلال السنوات الماضية، ومن ثم عوّد المواطن على تلك الثقافة الخطيرة، وهي عدم المبالاة والاسراف في الاستهلاك وعدم سداد ما عليه من التزامات مالية، بسبب تراخي الحكومة! علينا واجب وطني بإيقاف وتغيير تلك الثقافة الخطيرة من خلال تعليم اولادنا من خلال وزارة التربية والبيت - ايضا - خطورة الاستهلاك غير المبرر وتعليمهم اهمية الادخار للمستقبل، وكذلك خطورة الهدر في استهلاك الكهرباء والماء وغير ذلك، وحتى الطعام وتعويدهم على استهلاك منطقي عقلاني للحفاظ على ثروة البلد، لتدوم اطول مدة، خاصة ان الكويت تعتمد على مصدر واحد للدخل (النفط)، وفي حالة انخفاض سعره تكون الكارثة!

القبس 5 فبراير 2013

جواخير» كبد!

ناصر العبدلي

الحكومة منذ زمن طويل تركت الحبل على القارب أو «الغارب» فهما سيان ويؤديان نفس المعنى، فبالأمس منحت عددا من المواطنين قسائم صناعية في منطقة الشويخ من أجل إقامة مصانع عليها أو حرف بسيطة مثل «الحدادة والنجارة» لكن فجأة تحولت تلك القسائم الصناعية إلى مجمعات تجارية وأسواق ضخمة تحت نظر وسمع الحكومة، إن لم يكن ذلك بتحريض منها، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل سمحت بتداول مثل تلك القسائم الخدمية في أسواق العقار.

وبالأمس كذلك رعت الحكومة وشاركت في التعدي على الساحل الممتد من السعودية جنوبا حتى العراق شمالا، باستثناء بعض المناطق في العاصمة، ليتحول الساحل إلى ملك خاص لعدد قليل من المواطنين خدمهم الحظ ورعاية الحكومة، في حين السواد الأعظم من المواطنين لا يستطيعون التمتع بالشاطئ وكأنما هم مواطنون من الدرجة الثانية فيما أولئك الذين يملكون «الشاليهات» مواطنون من الدرجة الأولى.

اليوم وزعت الحكومة مئات بل آلاف القسائم على شكل حظائر للمواشي في منطقة كبد تحت ذريعة أن هناك مواطنين يمتلكون مواشي ولا يستطيعون التنقل بها داخل الصحراء لأسباب كثيرة، كما كان يحدث خلال السنوات الماضية، تحولت مع مرور الأيام إلى منتجعات وفلل وربما تتحول مستقبلا إلى مجمعات تجارية مع أن التراخيص الممنوحة لها تشير إلى أنها «جواخير» للماشية وبعضهم لا يمتلك ماشية بل تمكن من «تسليك» أموره.

كل يوم تكون هناك بدعة حكومية تنهب خلالها أملاك الدولة، تارة تحت مسمى نوادي الصيد والفروسية، وتارة تحت مسمى تربية الخيول، وثالثة تحت مسمى الأمن الزراعي، ورابعة لإنتاج العسل، وربما تطرح غدا مسميات جديدة لنهب أراض جديدة من دون أن تكون هناك مراجعة حقيقية للحاجات وترتيبها يضمن عدم العبث بمثل تلك الأملاك وضمن أن تكون الاستفادة منها في مسارها الصحيح.

الحكومة مسؤولة عن هذا العبث، وإذا أرادت فعلا أن ينتظم الجميع في إطار القانون فعليها أن تفتح كل تلك الملفات وتجد لها علاجا دائما يضمن ألا يتحول المال

العام إلى وسيلة لاسترضاء الناس على حساب القانون وعلى حساب حق الآخرين. فنحن اليوم نرى في عدم إسقاط القروض وفوائدها على عدد من المواطنين عدالة، وهناك من يريد تعويضنا من المال العام بألف لكل مواطن استمرارا لسياسة العيب، لكن ماذا عن العدالة في قضية القسائم الصناعية والشاليهات والجواخير، أليس من العدالة سحبها وتنظيمها من جديد؟

الكويتية 6 فبراير 2013

المعضلة في سياسة التشغيل

عوض شقير

قانون التأمين ضد البطالة الذي اقترته اللجنة المالية في مجلس الامة مؤخرًا، لم يأت بهدف طمأنة العمال مثلما قد يصور البعض، فهو، وان كان مطلبًا عماليًا الا انه في الواقع حاجة حكومية اكثر من اي شيء آخر، فالحكومة عودتنا دائمًا على ستر عجزها بالمال، لذلك لا نستغرب ان يقر مثل هذا القانون في بلد لا تتجاوز نسبة عمالته الوطنية حدود 27% من اجمالي العاملين في سوق العمل المحلي، بل ان الشريحة المستهدفة بمشروع القانون لا تتعدى نسبتها حدود 1% من اجمالي العاملين في سوق العمل المحلي، وهو ما يؤكد مدى عجز الحكومة عن حماية العمالة الوطنية في القطاع الخاص، وتخبطها وعدم قدرتها على رسم سياسة تشغيل واضحة المعالم تستثمر قدرات العمالة الوطنية وامكاناتها في مختلف قطاعات العمل، وتعمل في الوقت نفسه على خلق فرص عمل مناسبة للعمالة الوطنية في القطاع الخاص، وهو القطاع الذي امتلأت خطابات رئيس الحكومة بعبارات التمديد فيه باعتباره القطاع الذي يمكن ان يحل ازمة التشغيل في البلاد، رغم ان الواقع يقول ان ما يحصل في هذا القطاع من ممارسات وتجاوز للقانون ومتاجرة بالعمالة هو سبب ازمة التشغيل، وهو سبب البطالة بشقيها السافر والمقنع، فازمة تشغيل العمالة الوطنية في القطاع الخاص لن تحل بالاساليب والسياسات التي تتبعها الحكومة والتي تركز على الدعم المالي وانما بزيادة كلفة العمالة الوافدة والحد من تدفقها لسوق العمل، فالقطاع الخاص يبني حساباته وسياسة التشغيل التي يتبعها في مؤسساته على ما يدفع هو من مال لا على ما تدفع الحكومة، اضافة الى ان عدم

رغبة القطاع في توظيف العمالة الوطنية ليس مرجعه ارتفاع الراتب وحسب، بل هناك اسباب اخرى لعل اهمها ثقافة العمل لدى القطاع الخاص نفسه التي لم تعد تتقبل العمالة الوطنية نتيجة توافر البديل، وهي امور لا يمكن معالجتها بالاساليب المالية وحدها، لذلك يجب اعادة النظر في طرق المعالجات الحكومية لقضية التشغيل، وان تحمل القطاع الخاص جزءا من كلفة اصلاح سوق العمل، وان تحد من تدفق الايدي العاملة الوافدة، وان تضع ضوابط مشددة فيما يتعلق بعمليتي التشغيل والاستقدام، اما عدا ذلك فنحن مقبلون على كارثة تشغيل وبطالة بدأت معالمها في الظهور من خلال زيادة اعداد العاطلين وتكدس الموظفين في مؤسسات الدولة. لذلك علينا ألا نستغرب اذا ما اصبحت كلفة موازنة صندوق البطالة وصندوق دعم العمالة في الموازنة العامة للدولة مقارنة لارقام الباب الاول للرواتب خلال السنوات القليلة المقبلة.

القبس 7 فبراير 2013

لماذا تعجبت؟!

عالية فيصل حمود الخالد

عطفًا على مقالتي التي أبدت فيها استغرابي من موافقة المجلس البلدي على قرار بيع العقارات المخالفة وشرائها في منطقة جليب الشيوخ، لاحظت الكثير من التساؤلات والاستفسارات بخصوص هذا الموضوع، وهذا لوجود افراد، إما أنهم غير مدركين لحيوية هذا الموضوع وأما أنهم أفراد آخرون ضد ما ذكرته وغيرهم لم يعن لهم شيئًا هذا الموضوع، لذلك سأشرح وبيجاز محتوى القرار وسلبياته:

< القرار بكل بساطة سيجيز لأصحاب العقارات المخالفة في منطقة الجليب فقط إصدار شهادات أوصاف للعقار تسمح لهم ببيع هذه العقارات وشرائها بالرغم من مخالفتها لانظمة البناء. هذا القرار يكافئ المتجاوز للقانون وسيفتح المنطقة لمضاربة عقارية شرسة على اسس خاطئة وغير قانونية.

< القرار سيظلم كل اصحاب العقارات ومن سكان المنطقة غير المخالفين والملتزمين بأنظمة البناء من حيث انخفاض قيمة عقاراتهم بالتثمين لكون التثمين

يقاس على اساس الموقع والمساحة والدخل المادي للعقار .

< مشكلة الجليب اكبر من مجرد عقارات مخالفة لانظمة البناء . فهي تحتوي على 170000 وافد مخالف لقوانين الإقامة الشرعية في الدولة، وهذا بدوره يعني:

أ - عدم وجود سيطرة صحية عليهم من خلال الفحوصات الصحية والكشوفات الدورية لتجديد الإقامات .

ب - عدم وجود سيطرة امنية من خلال تحديد اماكن سكنهم وعملهم، هوياتهم، وكفلائهم .

ج - تكس 170000 فرد في منطقة صغيرة المساحة يؤدي الى ضعف وإجهاد في البنية التحتية وصرف المجاري والنظافة العامة للشوارع والساحات، وهذا أمر غير صحي يساعد على نشر الأمراض والأوبئة .

د - انتشار الجرائم والتجارة غير المشروعة بكل أنواعها مثل تجارة الرق والبغاء والمخدرات والممنوعات .

هـ - عدد كبير من الوافدين القاطنين بهذه المنطقة يعمل في مناطق أخرى، وفي محلات وشركات ومطاعم ومقاه، وهذا يعني انتشارا للأمراض والأوبئة والجريمة .

ونحن نعي كل ذلك، هل يكون الحل الامثل هو السماح ببيع العقارات المخالفة وشرائها، خصوصا بعد تفعيل القانون السابق الذي يمنع البيع والشراء لكل عقار مخالف والصرامة في تطبيقه لمدة ست سنوات؟!

الأجدر بصاحب القرار أن يعمل على حل المشكلة جذريا، من خلال عمل الآتي:

أ - تنظيف المنطقة من كل المخالفين للإقامة الشرعية من خلال تسفيرهم وليس نقلهم لمناطق أخرى، وهذا يتطلب فتح الملفات في وزارة الشؤون للتنفيذ وليس للتنفذ .

ب - تدخل وزارة الداخلية لتطهير المنطقة من كل الجرائم وبكل اشكالها والعمل الحازم والفوري في التنفيذ والتطبيق .

ج - تدخل وزارة الصحة لعمل فحوصات طبية كشفية لمسح المنطقة والتأكد من خلوها من أي أوبئة .

د - فتح البلدية للملفات وحصر المخالفين من ملاك العقار وتخييرهم بازالة

المخالفات او دفع الغرامات او التثمين على اساس المساحة القانونية واستبعاد تقييم الدخل في التثمين .

سؤالي الان اوجهه لوزير البلدية: هل تدرك أبعاد وخطورة مشكلة الجليب؟ وهل تدرك ما ترتب على قراركم بالموافقة على قرار المجلس البلدي الموصي بالموافقة على بيع العقارات المخالفة وشرائها بالمنطقة وكيف موافقتكم ستجر المنطقة لبلاء اكبر مما هي عليه الآن؟!

وهل ستوافقون لبقية العقارات المخالفة في مناطق الدولة الأخرى للبيع والشراء أسوة بعقارات الجليب المخالفة؟!

القبس 9 فبراير 2013

ثقافة الفساد.. ومعارضة تلد أخرى

أ.د. محمد عبدالمحسن المقاطع

لو أجريت دراسة مسحية عن الفساد في الكويت، فإنها لن تجد مستودعات كافية لتخزين ملفات الفساد، فقد مضى على البلد ما يقارب الـ 50 عاما منذ توافقت الحكومة مع مجلس الأمة على تشكيل أول لجنة لمكافحة الفساد، وصار الحديث عن الفساد وسيلة كل سياسي ومسؤول ونائب، بل والحكومة للخروج من دائرة الاتهام، ولصرف النظر عن ممارساتهم وأعمالهم الفاسدة، ثم بدأ مزاد المتاجرة بورقة الفساد، فتوالت المقترحات وتعددت المشروعات وتزاحمت اللجان الحكومية والبرلمانية، وتزايدت الاتفاقيات، بل وصدرت التشريعات وتكررت الاجتماعات، وأعلنت الخطب والبيانات وجميعها تدين الفساد وتدعي محاربتة واجتثاثه، ولكن لم تتغير حال الفساد، بل هو في ازدياد، لأن من يدعي محاربتة هم رموزه ومروجوه وسماسرته ومراكز الدفاع عنه، باختصار الفساد صار لكل تلك الحقائق ثقافة مجتمعية، فالسلطة ربما تفسح المجال للفساد وتديره، والبرلمان يدافع عنه ومتورط فيه، والأجهزة الحكومية آلة تنفيذية للفساد، والشعب يتسابق لتحقيق مصالحه وتكسباته الوظيفية والمالية والدراسية والعلاجية واليومية بكل طرق الفساد والإفساد . لذا فإن البلد بانحدار مستمر، لأن الفساد هو حال الجميع .

ولعل أحوال البلد اليوم، وما آلت إليه سياسيا، هي نتيجة لتراكمات عمل حكومي وبرلماني مشوه وفساد ومفسد، فالمصالح الشخصية وضيق الأفق والصراع العلني والخفي،

بعد التحرير وقضية 'الخس والطماط' وصفقات الأسلحة المشبوهة ومشاريع الكهرباء، وبعد ذلك 'المياه المعالجة' و'السرور الرابع' و'قلادة مبارك الكبير'، بالإضافة إلى الفحم المكلسن والمصفاة الرابعة وصفقة الداو، وانتهاء باستاد جابر وميناء مبارك وجامعة صباح السالم وجسر الصبية كلها قصص تحولت إلى طلاس وألغاز دفنت بين ركام الأوراق والملفات ومسحت من الذاكرة إلى الأبد.

وقضايا تضخم أرصدة نواب مجلس الأمة والتحويلات الخارجية التي تعتبر علة الأزمة السياسية الراهنة حفظت لدى النيابة العامة بحجة النقص التشريعي، بينما يستمر القيل والقال عن تحويل خارجي لنشطاء سياسيين وتأجير العمارات للدولة والمناقصات الحكومية لفلان وعلان، سواء من التجار أو النواب أو التجار الجدد أو كبار المسؤولين في الدولة.

وآخر الحديث يدور حول الميزانية الضخمة لخطة التنمية وما صرف منها، وأين صرفت، ولم نجد أثراً عمرانياً ولا نظرياً لأي من مشاريعها على أرض الواقع؟ ومع ذلك يستمر مسلسل التعيينات القيادية والمزايا المالية المباشرة وغير المباشرة لها موضع استفهام كبير.

هذه القصص وما تتضمنها من مبالغ والتي من شأنها أن تصعق المواطن العادي المغلوب على أمره متداخلة ومتبادلة حول التهم، وقد تشمل جميع القوى المتصارعة اليوم، والأسئلة البرلمانية القديمة منها والجديدة ولجان التحقيق، بل أحكام القضاء التي لم تُدّن أي متهم في قضايا نيابة الأموال العامة ولا محكمة الوزراء ولا حتى المحاكم الإدارية والجنايات تكشف أمرين لا ثالث لهما: أولهما، أن خزينة المال العام ماشية في طريقها إلى عالم المجهول. والثاني، أن الضرب مستمر على الحمار، وكلما زاد الضرب ابتعد هو والخزينة التي يحملها.

ويبدو أن الحكومة التي طالما وقفت في طريق التشريعات التي يمكن من خلالها وقف الحمار وإنزال حمولته، مرتاحة من هذا الوضع، ما دام الجميع يضرب الحمار، وسيكون الضرب أقوى وأكثر لأن مشاريع خطة التنمية الهائلة وضعت للتو على ظهره، والقوانين الجديدة مثل الذمة المالية وهيئة مكافحة الفساد التي أقرتها الحكومة، وبالتأكيد سيصم إليها مجلسها الذي في جيبها بعدما أفرغت من أهم موادها، سنزين بها قاموس التشريعات الكويتية لتلحق بقانون غسل الأموال ومحاكمة الوزراء، ف'لا تهش ولا تنش' في المحاكم، ولهذا فإن الكثير من المستفيدين من وضع الحمار يدعون له بطول العمر رغم الضرب المتواصل حتى لا يكشف عن المستور.

الآن 15 فبراير 2013

المأجور أو الشخصي، أعمى العقول كما الأبصار، فقام كل طرف يضرب البلد كيذا بخصمه، ويهدم الوطن عداء بغريمه، فانهار بسببهم البلد، وهم على عنادهم وإصرارهم ومكابرتهم، فكل منهم يريد الاستفراد، فإما وإلا، والنتيجة هي أن الخاسر هو الوطن.

وأوجه خطابي للسلطة وللمعارضة معا رحمة بالوطن وبشعبه، فليس هناك انتصار سياسي حقيقي، وإنه لوهم العيش بنشوة انتخابات تنتقص الرضا الشعبي والتوافق الوطني، واستخدام مؤسسات الدولة لفرض الأمر الواقع، وما أخطره من مسلك وخيار، كما أنه ليست هناك دولة بلا مرجعية واضحة، فللوطن دستوره وقضاؤه وفيهما من المرجعية ما يحفظ الحقوق ويمنع الظلم والاستبداد، فلا داعي للمكابرة والدوران على النفس، فالأغلبية المبطلة هي مجاميع سياسية وشخصيات معارضة ولد عنها ما سمي بالجهة الوطنية، وولد عنهما ما أطلق عليه ائتلاف المعارضة، وحقيقتها هي لم تختلف بمكوناتها، فلا يوجد في الكويت من لا يدرك هذه الحقيقة، فقد صارت معارضة تلد أخرى، ولنتجه جميعا الى ما يخرج البلد من مأزقه، ويحقق وحدته الوطنية بمصالحة تختفي معها كل الحسابات الخاصة، واعتبارات الانتصار للنفس، وبعيدا عن مصطلحات الغالب والمغلوب، أو العناد والمكابرة، أو التراجع والاعتذار، فالوطن يستحق أن نتصالح لحفظ مكانته والتنازل عن حظ النفس لأجله، وإلا نكون قد ضيعنا الأمانة وأضعنا الوطن. فهل أثرتنا الوطن على أنفسنا؟

القبس 11 فبراير 2013

حمار المال العام

د. حسن عبد الله جوهر

ثمة مساحة كبيرة مشتركة بين مختلف الفرقاء والخصوم السياسيين فيما يتعلق بالمال العام، حتى تحول هذا الشعار إلى ما يشبه الحمار (أجلكم الله) الذي يحمل فوق ظهره كنزاً من الأموال الوفيرة والكل يضرب على مؤخرته ليكمل السير.

فالكل أصبح يضرب الكل تحت شعار المال العام، وصارت تهمة المال العام مجرد وسيلة لتشويه السمعة السياسية بالحق والباطل، وبدءاً بقصة 'الناقلات' الشهيرة وبالتزامن مع سرقة الاستثمارات الكويتية في الخارج أثناء الغزو العراقي، ومروراً بفضائح إعادة الإعمار

ديناصورات المعاملات النيابية

ذعار الرشيدي

دخل نائب إلى مكتب أحد الوزراء حاملا معه 8 معاملات وطلب من الوزير الذي استقبله أحسن استقبال أن يقوم بتوقيع المعاملات الثمانية بلا مانع، الوزير تأنى قليلا وقرأ المعاملة الأولى والثانية ثم قال: «إذا كل معاملاتك جذية أنا ما أقدر أوقعها لأنها مو مستوفية الشروط»، وكانت ردة فعل النائب في جملة تختصر واقعنا السياسي بأكمله إذ خاطب الوزير قائلا: «أنا جذية بفتح ملف المناقصات في وزارتك وأفتح تجاوزات كذا وكذا وكذا» وعدد عددا من المشاريع في الوزارة بدعوى أن فيها شبهة تعد على المال العام.

باختصار شعار بعض النواب، «يا توقع.. يا أفتح عليك تجاوزات وزارتك»، طبعا هذا الأسلوب ليس منحصرا في نواب مجلس ديسمبر 2011 بل حتى نواب مجلس فبراير 2011 وما قبلهما، هناك من يتعامل بهذا الأسلوب، ومن بينهم من يرتدي الآن رداء المعارضة، تمرير المعاملات مقابل السكوت عن التجاوزات.

الحكومة وبعض الوزراء للأسف عملوا بهذا الأسلوب، وظلت هذه العقلية مسيطرة على الطرفين النيابي والحكومي، وهي السبب الرئيسي لسرطان الفساد الذي استشرى في معظم المشاريع، فهذا يمرر وذاك يسكت، والشعب نايم، ألا ترون أن أغلب السرقات والتجاوزات لا تظهر إلا بعد حدوثها بعام أو عامين، لأنها ظلت تدفن تحت شعار «وقع لي واسكت»، وهو شعار متهم به أغلب النواب، حتى الحكومات المتعاقبة تعمدت أن تدفع فواتيرها السياسية لمن يقف معها من النواب، بتمرير معاملات، حتى ولو كانت المعاملة بحجم الديناصور ستمررها الحكومة من «سم خياط إبرة» التجاوز رغما عن الجميع، التعيينات أغلبها تسيير وفق مبدأ «عين لي واسكت عنك وعن وزارتك»، بهذه العقلية تدار مفاصل الدولة، لذا لم نتقدم منذ سنوات، وتوقفت عجلة التنمية، هل تعتقدون أن التأزيم السياسي هو السبب؟ لا أبدا، هل تعتقدون أن الاستجابات المتكررة في المجالس السابقة كانت هي سبب تعطل التنمية؟ لا والله، بل هي التعامل بعقلية شراء الولاءات والمواقف السياسية عن طريق تطيب خاطر النائب أو التيار بتعيين أو بمعاملات ديناصورية.

إذا كنتم تعتقدون أن الإيداعات المليونية كارثة، فهي ليست سوى رأس جبل جليد كوارثنا، إذا أردنا تنمية حقيقية فعلينا التوقف تماما عن التعاطي بعقلية «شوت لي

وأباصي لك» أو عقلية «وقع لي واسكت لك».

هذه العقلية قتلت كل شيء فينا، هذا هو النهج الذي لابد أن يتغير، هذا هو النهج الذي لابد أن يتوقف، وأن يأتي نهج حكومي جديد يسير وفق مبدأ الكفاءة والمحاسبة الفورية والآنية، فالنائب دوره مشرع، صانع قانون، وليس مندوب معاملات، وهذه العقلية يجب أن تتوقف نيايا أولا قبل أن تتوقف حكوميا، والملام أولا وأخيرا هم الناس الساعون بمعاملات ديناصورية إلى النواب، وإذا رفضها النائب لعدم قانونيتها أو استحالة تمريرها قالوا عنه: «ما فيه خير ما ينفع» وهكذا تلاحقه لعنة «ما فيه خير» حتى يسقط في الانتخابات، لذا يجد أغلب النواب أنفسهم يحاولون الخروج من تلك اللعنة بالتحول إلى مندوبي معاملات.

الملوم ليست الحكومة فقط ولا النواب، بل العقلية الشعبية لدينا التي ترى في النائب الذي يمرر المعاملات المستحيلة «سوبرمان» يستحق التحليق في سماء مؤسستنا التشريعية.

الانباء 21 فبراير 2013

ديرة ماشية سماري

حسن العيسى

في كل مرة يتحدث الناس عن الفساد في الدولة تأتي إجابة المسؤول جاهزة معلبة بجملة «هاتوا الدليل» وسنحاكم المتهمين عن الفساد! إجابة خاوية، فيها تهرب من المسؤولية وتحميلها للصدفة والقدر... والنتيجة الحتمية هي تكريس الفساد رسمياً وتوطيد أركان اللامبالاة، وتبلد مشاعر الغضب والرفض عند البشر، حين تصبح قناعتهم مختصرة في كلمات من شاكلة «ماكو فايذة أو خلها على الله والشق عود».

أكثر من صحيفة، خلال هذه الأيام، تناولت أزمة الاختناقات المرورية، ونقلت قليلاً من حجم هذه المأساة... ولا أدري إن كان سيادة المسؤول صاحب مقولة «هاتوا الدليل» فكّر ولو مرة واحدة عن أسباب الكارثة المرورية بالدولة، وتساءل إن كانت هي وليدة واقع الفساد المترسخ بالدولة أم لا؟ يعرف، ونعرف معه، أن هذه الكارثة في الكويت هي التجسيد الحي لفساد الإدارة السياسية في الدولة من ناحية، وإظهار عجز السلطة عن

معالجتها أو حتى التخفيف من وقعها من ناحية أخرى، ومن المؤكد أن أصحاب القرار والسيادة المطلقة لا تشكل عندهم القضية المرورية أولوية، فأولوياتهم مستغرقة في تصفية حساباتهم الداخلية، وحدود المعارضة وكيف يمكن القضاء عليها، وتوزيع الكعكة المالية على دوائر المقربين من جماعات المؤلفة قلوبهم.

كارثة المرور هي نتيجة فساد سنوات طويلة، فساد مستوطن في وزارة الأشغال، وفساد مثله في بلدية الكويت، وآخر في إدارة المرور، وأخيراً هي نتيجة فساد أخلاق الكثير من السائقين الذين أمنوا العقوبة فأساؤوا الأدب.

وزارة الأشغال لم تخطط لحجم الشوارع وقدرة استيعابها في المستقبل، فهي كبلدية الكويت تعد مرتعاً خصباً لـ "الهبر" والسرقات والفساد، وتفصيل هدم الأرصفة وإعادتها من جديد من أجل عيون فلان وعلان... فأين هي من التدبير والتخطيط للشارع مادامت السلطة التي فوقها غير مكترثة بالشارع السياسي؟ أما البلدية... فحدثوا عنها ولا حرج... من العمارات التي ترخص من دون مواقف سيارات للمستأجرين... ومن غض النظر عن عمارات ومسكن خاصة مخالفة في عدد الأدوار، وتناسي توفير مواقف لسيارات الساكنين، فيوقفون سياراتهم في الشارع العام فتغلق الطرق... أما إدارة المرور فقد أصبحت "حمل الأسية" التي عليها أن تفك معضلة تتجاوزها بكثير... فأضحى اللواء مصطفى الزعابي مثل "شريم" كيف له أن ينفخ من غير "براطم" (شفاه)... لكن في الوقت ذاته، هناك مسؤولية تاريخية على الإدارة المرورية وعلى وزارة الداخلية، إذ هناك الآلاف من السائقين حصلوا على إجازتهم بالرشوة أو بالواسطة، وهناك آلاف السيارات التي مرت من الفحص الفني رغم عدم صلاحيتها، وهناك حكايات مزعجة عن أصحاب "التكاسي" الجواله وارتباطهم بضباط من وزارة الداخلية... والقائمة عريضة وطويلة مع تاريخ تلك الإدارة لا يستطيع مصطفى مهما أخلص في عمله أن يحل عقدها الملتوية، فهي عقدة السلطة السياسية بداية ونهاية... وهي عقدة الكويتي الذي يستورد السائق والطباخ والعامل والموظف مثلما يستورد السيارات "من غير رسوم" وبقية البضائع ويترك الأمور على عواهنها... فالأزمة ليست أزمة مرور... بل هي أزمة دولة "مسمرة" تمشي على البركة.

الجريدة 19 مارس 2013

مستثمر أجنبي عن الكويت: يا خرطي يا خرطي..

أحمد النبهان

منذ عدة سنوات ونحن نسمع عن الحكومة الالكترونية وعن المركز المالي والتجاري ومدينة الحرير والكثير من الأحلام الوردية التي يتصارع المسؤولون على تفسيرها دون أن نرى ما يؤكد أن تلك الأحلام قد تتحول الى واقع حقيقي يلتمسه الجميع 10 سنوات منذ سقوط نظام صدام حسين وبالتالي انتهاء الخطر الأمني الذي كانت تتذرع به الحكومات السابقة في خلق البيئة المناسبة للاستثمار وبالتالي جذب رؤوس الأموال المحلية والعالمية وسط عوامل كثيرة مميزة منها ارتفاع أسعار النفط ووجود الخبرة الكافية لدي الكثير من رجال الأعمال في صناعة الشركات العالمية التي تستطيع أن تفتح أبواب التعامل التجاري من الشرق والغرب.

- ولك عزيزي القارئ أن تتخيل نفسك مستثمراً أجنبياً قادماً للكويت لعمل استثمار ناجح يعود بالنفع عليك وعلى الدولة المستضيفة لنشاطك، حيث من لحظة دخول الى المطار ينكشف لك أن البلد مغلق حتى اشعار آخر، حيث تستطيع أن ترى الفوضى واللامبالاة واضحة على وجوه الحاضرين، وعندما تركب سيارة الأجرة باتجاه الفندق في منطقة العاصمة تستطيع أن تتأكد أن القانون هو آخر شيء يتم تطبيقه في هذا البلد، من خلال عدم ربط حزام الأمان من قبل السائق وعدم تسيبه لك تتأكد أن القانون فقط موجود داخل الأدراج، وعندما تصل الى الفندق لا بد أن تكون هناك مواقف مخصصة وكافية للفندق ولكنك تتصدم بأن المواقف محدودة جداً هذا ان وجدت بالفعل!!!

- بعد الراحة من الطبيعي أن يذهب هذا المستثمر الى الدوائر الحكومية للاستفسار عن آلية عمل الأجانب وطرق استخراج التراخيص التي تكفل له قانونية عمله، وبالتأكيد سيصاب بالانزعاج والتعب من خلال مشاهدته للفوضى المتزايدة داخل الأروقة الحكومية والبيروقراطية المملة، بالإضافة الى جهل أغلب الموظفين بطريقة عملهم وعدم ادراكهم لأهمية المحافظة على هذا المستثمر لأنه يفتح أبواباً لدخول الأموال وبالتالي المساهمة في زيادة الدخل القومي للدولة، ولكن للأسف لا حياء لمن تنادي.

- حاول هذا المستثمر أن يللم جراحه قليلاً ويخرج ليتفقد الأماكن السياحية في البلد لعل وعسى تخفف عليه الصدمة من خلال ما سمع بالخارج من أن الدولة هنا تشجع الاستثمار الأجنبي وتفتح له كل أبواب المساعدة ومن واقع مؤلم وسيئ، ولكنه للأسف

لم يجد من الأماكن السياحية سوى المجمعات التجارية المغلقة التي تشجع على ثقافة الاستهلاك ولا تشجع على ثقافة الابداع والابتكار، حاول أن يبحث عن المسارح العالمية أو قاعات الأوبرا أو الأماكن التاريخية والتراثية التي تحكي قصة هذا الوطن، ولكن كل ما شاهده هو كثرة المطاعم في كل زاوية فاستنتج أن أغلب الشعب هنا لا يفكر الا في معدته!!!

فكر هذا المستثمر أن يلتقي أحدا من الشخصيات المهمة في البلد التي تملك صنع القرار، واستغرب من سرعة قدرته على ذلك، وبالفعل التقى بأكثر من مسؤول وتم النقاش حول المشاكل التي واجهته في فتح فرص الاستثمار في البلد، وبالفعل وعدوه خيرا بأنهم سيساعدونه في ذلك وتم تحويله الى عدة مستشارين كي يساعده في حل أموره، وبالفعل اجتمع مع المستشارين ولكنه انصدم بأنهم يساومونه على عمولة لهم، خرج من الاجتماع غاضبا الى الفندق ومن ثم الى المطار ولسان حاله يقول: يا خرطي يا خرطي!!!

تلك كانت قصة من نسج الخيال ولكنها بالواقع تحدث للكثير من المستثمرين الذين يحاولون فتح أبواب الاستثمار في الكويت ولكنهم ينصدمون من البيروقراطية المملة والوعود الكاذبة، حقيقة الأمر أن البلد ما زال مغلق ولأسباب معروفة وهي أن مجموعة من المتنفذين تريد الاستحواذ على كل شيء في هذا البلد ولا تريد أحد أن يشاركها بذلك، ان الحكومة أجمل ما فيها أنها تجيد تسخين المياه ولكنها فاشلة في الامساك بالديوك!!!

القبس 22 مارس 2013

مهلاً أيها السادة.. ماذا يُخطط للكويت؟!

سامي عبداللطيف النصف

نشرت صحيفة «الهيرالد تريبيون» الدولية على صدر صفحتها الأولى من عدد الخميس الماضي أخبارا ولقاءات من اليونان تظهر ان حالتهم هذه الأيام أسوأ بكثير من حالتنا ابان الغزو، حيث توافرت لنا بالداخل والخارج مستلزمات الحياة الكريمة حتى في أسوأ وأحلك الظروف، بينما يظهر التقرير ان الشعب اليوناني صاحب الحضارة العريقة والأرض الخضراء والجزر ذات السواحل البيضاء والمياه

الزرقاء أصبح على حافة مجاعات لا تبقي ولا تذر، بعد ان بدأوا يفقدون وظائفهم ويستنفدون مدخراتهم، وبات الأطفال لا يذهبون للمدارس او يذهبون والجوع يقتلهم، كما استُبدل الطعام اليوناني الفاخر بالعدس والمعكرونة المسلوقة بالماء الساخن والخبز «الحاف».

والسبب الرئيسي لكارثة اليونان الاقتصادية اسرافهم على أنفسهم وعدم التحسب للسنوات العجاف، تماما كحالتنا هذه الأيام، ومما يزيد الطين بلة ان جميع المنظمات المالية الدولية تطلب منهم ايقاف دعم المواد الأساسية، وهو ما سيعجل بالانهيار التام للدولة قبل ان يعاد بناؤها على أسس جديدة ان لم تتفتت وتفنن للأبد كحال كثير من دول وحضارات سادت ثم بادت وأصبحت أثرا بعد عين.

ويقول بعض من التقاهم مراسلو الصحيفة الدولية وهم يعيشون دون مال او كهرباء او ماء او غذاء بعد ان كانوا يتمتعون برغد ورفاه العيش: ان ما نراه هو أقسى من أبشع كابوس يمكن لنا تصوره بل ان الكابوس ينتهي بالاستيقاظ، أما كابوسنا فلا نرى نهاية له عدا ان نصبح دولة بائسة فقيرة مقسمة مثل دول البلقان. كل هذا واليونان تحصل على الدعم الأوروبي والأميركي وهو ما قد لا يتوافر لنا في حال انخفاض أسعار النفط في السنوات القادمة وهو أمر محتمل جدا، فاحذروا أيها السادة من المستقبل المظلم الذي نحضر له هذه الأيام.. مع سبق اصرار وترصد!

اننا نسأل من يتسابقون على سفك موارد الدولة في أمور لا عوائد مالية منها: هل فكروا فيما سيحدث للأبناء والأحفاد والأجيال المقبلة؟! ألم يحن الوقت لإيقاف خطة التنمية الفريدة وغير المسبوقة في تاريخ الامم، كونها لا توفر الموارد المالية البديلة للنفط بل تقوم على صرف مئات المليارات على مشاريع الترضية السياسية ثم صرف مئات المليارات الأخرى لتشغيلها عبر الكهرباء والمياه المدعومة دون أي عائد مالي يذكر؟! عائد مالي يذكر؟! عائد مالي يذكر؟!

آخر محطة: لماذا لا نشكل مستودع عقول اقتصاديا من شخصيات وطنية بارزة لا أجندات خاصة لها تبحث في مستقبل أبناء الوطن لا مستقبل أبنائها، ثم نطبق ما يوصون به بدلا من حبسه في الأدراج؟! عائد مالي يذكر؟!

الانباء 20 ابريل 2013

الإصلاح ومحاربة الفساد.. إلهام مجاملات!

أ.د. محمد عبدالمحسن المقاطع

المعضلة الحقيقية وراء عدم إمكانية نجاح جهود الإصلاح واستمرار انتشار الفساد في الكويت، تكمن في ثلاثة عناصر رئيسية، كل منها يعرقل الإصلاح، ويتيح أرضية مناسبة لزيادة رقعة الفساد وتمكين الفاسدين، من أن يعيشوا بالبلاد والعباد فساداً، وهذه العناصر هي:

1 - غياب الإرادة السياسية في محاربة الفساد

إن المتعقب لسلوك وطريقة إدارة الحكومات المتعاقبة في الكويت بشؤون الدولة العامة وأموالها، يخلص، وبصورة واضحة، إلى أن الإرادة السياسية لدى الحكومة في محاربة الفساد، والسير نحو الإصلاح، تكاد تكون معدومة، فعلى الرغم من التصريحات الكثيرة والمتتالية التي تصدر عن الحكومة في شأن محاربتها للفساد، وعلى الرغم من الشعارات الرنانة التي تعالي الخطابات الحكومية، وربما بعض برامجها في شأن سيرها نحو الإصلاح، فإن ذلك جميعه لا يصمد أمام الحقيقة المرة، التي تتمثل في أن الممارسات الفعلية والواقعية للحكومة، إنما تعمل على إشاعة الفساد وتشجيعه وحماية أشخاصه، بل ورموزه، ولا أدل على ذلك من أن الحكومة تفتح مجالات التفتيح والتكسب في تسهيل عطاءات مالية وخدمات عامة من دون أن يكون لديها أساس في ذلك، اللهم إلا الترضيات السياسية أو الاجتماعية أو المصلحية البحتة، فرحلات العلاج للخارج باب مفتوح على مصراعيه، وما زال كذلك من أجل كسب الولاءات والترضية، فظهرت علينا السياحة العلاجية بسبب فساد البعض في الإدارة الحكومية، وظهرت لدينا التعيينات الوهمية أو التفتيحية أو الوظائف المحجوزة التي يتم توزيعها كما لو كانت عطاءات شخصية وامتيازات خاصة، فلا يعين الشخص لكفاءته ولا مؤهله ولا لحاجة الوظيفة إليه، وإنما لأسباب تفتيحية أدت إلى ترهل الجهاز الحكومي، وشيوع حالات اللامبالاة والتسيب والبطالة المقنعة في الوظيفة الحكومية، وكذلك في التعليم، الذي راجت في دهاليزه الشهادات العليا المضروبة والشهادات الجامعية المزورة، وتزايد سمسرة الشهادات الجامعية يوماً بعد يوم، حتى صارت الشهادات تمنح في دول خارج الكويت وبلغة أجنبية، والطالب في معظم أوقاته متواجد في الكويت، والحكومة تتفرج، بل تقوم بالاعتراف

بهذه الشهادات واعتمادها بعد أن يكون قد زاد عليها الضغط يوماً تلو الآخر، فعدت الحكومة فاقدة للإرادة السياسية في البلاد، وربما راعية للفساد أحياناً. ويتكرر المشهد ذاته في العمل السياسي والثقافي والاقتصادي، بما جعل الفساد دليلاً على أن الإرادة الحكومية ليست غائبة فقط، وإنما قد تكون داعمة له. وقد كان لمجلس الأمة منذ التحرير وحتى اليوم مشاركة مباشرة في وأد الإرادة السياسية التي تسعى إلى محاربة الفساد وتحقيق الإصلاح في البلاد.

2 - وسائل لكسب الولاء والاسترضاء

يلاحظ أنه منذ خمس سنوات تقريبا والبلد يتحقق فيه ارتفاع صارخ في مستوى الموازنة العامة للدولة، التي وصلت إلى 3 أضعاف قياساً إلى حجمها قبل 10 سنوات، ومع ذلك هناك سؤال مشروع: أين ذهبت أموال هذه الميزانيات التي يبلغ حجمها التقريبي 100 مليار دينار في السنوات الخمس الماضية، إذا لم تتحقق أي مشروعات على أرض الواقع؟ فلا مستشفيات ولا محطات لتحلية المياه وتوليد الكهرباء ولا جسور أو أنفاق وقطارات، بل ولا جامعات أو مستشفيات، بل البنية التحتية في شبكات الصرف والمطر في ترهل مستمر، فإذا قبلنا بأن نصف المبلغ، وهو 50 ملياراً، صرف على المرتبات والمعاشات والمكافآت وغيرها، فإن هناك 50 ملياراً آخر لا توجد مشروعات تقنع الناس بأنها تمثل هذه المبالغ، وفي ظل تضخم ثروات البعض من المسؤولين والنواب والشخصيات التي ظهرت عليها مظاهر الغنى الفاحش في السنوات القليلة الماضية، فإن رائحة الفساد المالي هي السبب الآخر المباشر لتعطل جهود الإصلاح وشيوع أحوال الفساد، وقد ضاع الناس بقصائد محاربة الفساد المالي، التي يتغنى بها النواب وقبلهم الحكومة، ولكن الواقع يقول إن كل تلك القصائد هي لمجرد الاستهلاك الشعبي، فشركاء الفساد المالي ربما هم من يدعون الدفاع عن الأموال العامة بكل أسف.

3 - المجاملات في طرح مواطن الفساد

إن الطبيعة المجاملة للشعب الكويتي -للأسف- طغت عليه حتى في تعامله مع الفساد والمفسدين، فتجد أغلب السياسيين والشخصيات العامة والمتقنين يطرقون الفساد وشخصياته ومواطنه على استحياء، ويسبقونه بمقدمات وبخاتمات تؤدي إلى تمييع الموضوع وتضييع جوهره، بل إن التورية والعبارات غير المباشرة والتعميم هي من الأساليب التي أدت إلى عدم شعور الحكومة ومؤسساتها، بأن الناس معترضون على الفساد أو رافضون له، حتى بلغ الأمر أن الناس في مجالسهم ودواوينهم يتكلمون

رابعاً: المشروع سيقوم بتشغيل آلاف الأيدي العاملة الكويتية سواء في فترة بناء المصفاة أو بعد الانتهاء منها، وهي خطة استراتيجية مهمة يجب أن تركز الدولة أكبر اهتمامها عليها، كما أنه سيوفر لنا مهارات متعددة للشباب الكويتي.

خامساً: سيتم استيعاب النفوط الثقيلة التي ترفضها الأسواق.

أما مشروع الوقود البيئي فهو مشروع مهم كذلك إذ انه يتعلق بتوفير المواد النفطية النقية عالية الجودة التي يحتاجها السوق لاسيما في الدول الغربية التي ترفض منتجاتنا التي تزيد فيها نسبة الكبريت عن نسبة معينة، كما أن هذا المشروع يستوعب 771 ألف برميل نפט يومياً لتكريرها وتصديرها أو الاستفادة منها محلياً، ويعمل المشروع على تطوير المصافي القائمة وتحسين كفاءتها، كما سيوظف الكثير من الشباب الكويتي ليعخدم بلده في واحدة من أهم الصناعات.

لا أريد الاستطراد في وصف المشروعين، لكنني أردت بيان أهمية تشجيع ودعم تلك المشاريع وعدم عرقلتها تحت مظلة الصراع السياسي الذي عطل عجلة التنمية في بلادنا، وكم أتعجب أن يتم التوافق على قوانين لاسقاط فوائد القروض عن بعض المواطنين بمليارات الدولارات بينما نتصارع ونتخانق حول المشاريع الحيوية التي تمثل مستقبل البلد ثم ننفق المليارات على ذلك التردد كما فعلنا في مشروع (الكي داو) ومشروع حقول الشمال وغيرها!!

الراي 2 مايو 2013

غرامة «الداو».. ليست هي المصيبة

فخري شهاب

الغرامة التاريخية التي مُنيت الكويت بها أخيراً، والتي أرغمت على دفعها الى شركة «داو»، على فظاعتها وضخامتها البالغتين، هي ليست وحدها المصيبة الحقيقية التي ألمت بهذه الدولة الصغيرة المغلوب على امرها، ولكن النكبة أدهى من ذلك وأعظم! هي نكبة مبرحة، مقيمة، دائمة، بدأت واستمرت تنخر في جسم الدولة السياسي منذ استقلت ويا للأسف. النكبة الكبرى، هي النظام الإداري الساذج الذي استخدمه الجيل البريء الماضي، وسار عليه الجيل الحالي، في اختيار المسؤولين لإدارة دفة الأمور في أجهزة الدولة،

عن الفساد بشدة وقسوة تظن أنهم بعدها ستكون لهم وقفة حازمة في وجه الفساد والمفسدين، وفجأة يدخل عليهم أحد رموز الفساد وشخصياته، فيقدمونه في مجالسهم ويُسمعونه أفضل الكلام ويخرجونه بانطباع أنه مصلح ويقود حركة إصلاح، على الرغم من أنهم قبل دخوله عليهم بد 5 دقائق كانوا يتكلمون عليه بأقسى العبارات وأشد الانتقادات، فصاروا كالتي نقضت غزلها، فانهارت قيم وشجاعة المصارحة وجرأة الكلمة وسداد الرأي أمام المجاملة والحرص على المصالح الخاصة، فلا عزاء للإصلاح ولا محاربة للفساد في أجواء المجاملات هذه.

القبس 23 ابريل 2013

رجاء من السياسيين... لا تتدخلوا!

د. وائل الحساوي

مشروعان كبيران يكلفان أكثر من تسعة مليارات دينار تم طرحهما للتنفيذ وسيبدأ العمل بهما هذا الشهر بإذن الله ليكونا جاهزين في عام 2018 ليمثلا المستقبل الحقيقي للكويت.

هذان المشروعان هما مشروع المصفاة الرابعة الجديدة ومشروع الوقود البيئي، أما بالنسبة للمصفاة الرابعة فقد مر المشروع بعراقيل عجيبة وغريبة أخرجت البدء بتنفيذه بالرغم من أهميته للبلد، وذلك لأسباب عدة:

أولاً: أن المصافي الثلاث القائمة قد أصبحت قديمة ولا بد لها من صيانة وتجديد، وبالنسبة لمصفاة الشعبية فسيتم توقيفها حالما ينتهي العمل من المصفاة الجديدة لقدمها.

ثانياً: بإدخال المصفاة الجديدة الى الخدمة سيرتفع حجم الانتاج الى 1.41 مليون برميل يومياً وهو ما يعادل نصف النفط الذي تنتجه الكويت (النفط الخام) وهو مصدر مهم للدخل وبدل للنفط في حال عدم استطاعة تصديره.

ثالثاً: إن النفط المكرر من المصفاة الجديدة هو من النوع النقي الذي تقل فيه نسبة الكبريت عن 1 في المئة، وكفي أننا نحتاجه لتزويد محطات توليد الطاقة الكهربائية في الكويت حيث يقلل من انبعاث الغازات السامة والتلوث.

هو جهل الجهاز السياسي الماضي والحاضر في انتقاء الأشخاص لإدارة المؤسسات من شركات وغيرها في الكويت.

قبل أربعة وأربعين عاما اختارني وزير المالية يومئذ لفحص ادارة شركة البتروكيماويات الكويتية، وتشخيص أسباب خساراتها المزمنة، وفعلا بدأت بالمهمة، وأمضيت في فحص طرق العمل والادارة فيها نحو أسبوع، فدعاني ما اطلعت عليه فيها إلى الاستقالة من المهمة التي عهد اليّ بها: اذ كانت إدارتها، وطرق العمل فيها وراء خسائرها المتكررة سنة بعد أخرى. ولعلمي، ولعلم اليقين، أن المبادئ التي أقرها السياسيون واختيرت إدارة الشركة بموجبها هي ثوابت يتعذر تغييرها، وصلت إلى قرار استقالتي، وترك المهمة التي كانت عهدت إليّ.

دعني أشرح ما قد يبدو معمى: عندما بدأ عهد الاستقلال في أوائل ستينات القرن الماضي، وبدأ إنشاء «مؤسسات» الدولة الفتية (كالوزارات وما يتبعها من ادارات، والشركات التي أريد من تكوينها خلق صناعات تنوع قاعدة الاقتصاد الوطني، وكالجامعة... الخ)، واجهت الكويت أزمة حقيقية في ايجاد رجال مؤهلين ذوي خبرة لإشغال المناصب الإدارية التي تطلبها الوضع الجديد وعلى الأخص في المناصب التي لا يمكن أن يشغلها الا كويتي، كالسفراء مثلا. هذا النقص في المدربين اضطر الإدارة السياسية الى التساهل في قبول من وجدت، و«تجنيد» لخدمة الكويت رغم ضآلة كفاءاته وتعليمه وخبرته. نقطة الابتداء هذه التي اضطرت الكويت فيها الى قبول مستويات ومؤهلات دنيا استمرت، وتأصلت وأصبحت القاعدة في اختيار العاملين في القطاع العام؛ ثم جاء عصر الشهادات والخريجين، فاضيفوا الى «المؤهلين» في هذا القطاع، واستمر العمل بهذه القاعدة، فارتبطت الشهادة بالوظيفة، وسارت الكويت على هذا المنوال، وهو ما كان مطبقا في البلاد العربية الأخرى، فأصبحت الشهادة أهم معيار للاختيار في القطاع الحكومي، وفي القطاع الخاص أيضا الى حد كبير: فإذا وُلِدَتْ في الكويت، وحصلت على شهادة «جامعية»، كائنا مصدرها ما كان. وإن صدرت من «مغاديشو» أو «البلجانية» أو «طوزخرماتو»، وإذا اضيف الى ذلك اسم عائلة من العائلات المعروفة، ضمنتَ الجنة التي وُعد بها المدللون، وضمنتَ مستقبلك حتى باب المقبرة.

هذا التقليد الذي رفع الشهادة الجامعية الى مرتبة التقديس اعلان صريح، فاضح، للجهل الذي تميز به الجيل المؤسس والجيل الحاضر؛ وليست الكويت الا مثلا واحدا متكررا لما يدور بين آل يعرب الذي أحمد الله تعالى أن أتاح لي مشقة خدمتهم ونصحهم، ولا يحمد على مكروهه سواه.

وإذا أغضب كلامي المسؤولين عن الفوضى التي نتجت عن طريقتهم في بناء الدولة

الفتية، فثمة بحار من الأدلة تسعفني أختار منها نكبة «داو» الدالة دلالة قاطعة على اخفاق «معايير الاختيار» للمناصب القيادية في البلد: فقد كانت الكويت تستطيع أن تختار أعلى موظف في «داو» نفسها، وتستأجره بعشر معشار الغرامة التي دفعها صاغرة، ولو فعلت لَجَنَتْ فوق تجنب الخسارة التي واجهتها، أرباحا بالبلايين! والمضحك المبكي أن «العضو المنتدب» الذي يقود الشركة المحظوظة ليس مؤهلا لقيادة الشركة الكويتية، لأنه لا يحمل شهادة عليا من جامعة الـ «زقازيق» الغنية عن التعريف، وأنكى من ذلك أنه لم يولد «كويتيا داخل السور».

أما الدليل الثاني، فهو أن السويد وسويسرا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأميركية وكندا وبولندا وهولندا وحتى قبرص وجبل طارق المتواضعة كلها لا تتطلب شهادة جامعية من أي مصدر لرئاسة أي شركة أو وظيفة عامة أو خاصة فيها: والمألوف في الدول المتقدمة أن تعلن الوظائف في الصحف، ويدعى من يحسب أن لديه المؤهلات لأي منها أن يتقدم بطلبه مشفوعا بمؤهلاته وخبراته والمناصب السابقة التي أشغلها والخبرات التي اكتسبها، ليبرر طلبه المنصب المعلن عنه؛ وليس هناك ذكر للجواز ولا الشهادة الجامعية!

أفيحسب المسؤولين الكويتيون الأفاضل أن هذه الدول كلها دول حمقى أم ماذا؟

الجانب القانوني

بقي جانب مهم آخر لهذه المأساة لا أرى بدا من إثارته، وهو الجانب القانوني. من البديهي أن مجلس الأمة الموقر هو مصدر السلطات، وصاحب القول الفصل في كل صغيرة وكبيرة تخص مصالح البلاد؛ كما أنه مما لا نزاع فيه أن تنفيذ القوانين واجب منوط بالجهاز التنفيذي أي «الحكومة»، وعمليا هذا يعني الوزارات المختلفة، كل وفق اختصاصها: فالسؤال الأول الذي يرد هنا - هل تم انشاء الشركة في ضمن صلاحيات الوزارة المختصة؟ وهل وضعت القوانين حدودا مالية أو غيرها لهذه الصلاحيات؟ ومن المعروف أيضا أن الوزير يوكل شخصا (أو أكثر) للتنفيذ، أي الإدارة، فمجلس الإدارة الذي أناط الوزير به هذه المسؤولية هو ممثل الدولة من برلمانها، الى وزارتها - ما صلاحيات هؤلاء الذوات، وهل حددها القانون؟ وما مسؤولياتهم وواجباتهم؟ وهل حُدِّدت لهم؟ وهل تجاوزوا ما خولهم القانون؟ ثم ما مؤهلات هؤلاء الذوات لتصريف أمور الشركة وما خبراتهم السابقة التي أهلتهم لمناصبهم؟ واخيرا هل كان لسلطاتهم حدود أم هم يمارسونها ممارسة مطلقة، ممارسة من غير قيد ولا شرط؟ ومن ترك لهم هذه الحرية المطلقة؟

هذه هي الأسئلة التي يجب أن تسلط عليها الأضواء. وفي اعتقادي أن المسائلة ستطول

وتعتقد، وسيرتبعك فيها النقاش ولا يخيل لي أن الحكومة الموقرة بسلطتها التشريعية والتنفيذية ستنتهي الى حلول شافية - فيما تبقى من سني حياتي إن تبقى منها شيء.

البلية الكبرى

ان البلية الكبرى ليست الغرامة الفادحة التي منيت بها الكويت، بل هي النظام الذي تم بموجبه اختيار المسؤولين عن إدارة الشركة المعثرة التي عارضت قيامها قبل أكثر من خمسين سنة، ولكنني غلبت على أمري، وتشهد لتأييد دعواي ملفات البنك الدولي وبعثته حين زارت الكويت عام 1961.

وأعود فأكرر ما قلت قبل هذا: يبدأ الإصلاح من رياض الأطفال أيها الوجهاء الأبرياء.

القبس 11 مايو 2013

اقتلوا قاتل الكلب !

صلاح الهاشم

في الأثر، أن أعرابياً دخل على مضارب قوم، فنبح عليه كلبهم، فقتله، فتسامح القوم معه، وبعد حين عدا عليهم أعداؤهم وسبوا نساءهم وإبلهم، فذهبوا إلى حكيمهم يسألونه العمل، فأجاب «اقتلوا قاتل الكلب»، وظنوه يخرف ويهذي، وسكتوا عن غزوهم، وتكاثر عليهم الغزوات والسلب والنهب، واستسهل القوم غزوهم، فضاقت ذرعاً وذهبوا إلى حكيمهم يسألونه العمل فأجابهم «اقتلوا قاتل الكلب»، وضاقتوا بما يقوله فسألوه عن الحكمة في قتل الكلب، فقال: لو قتلتم قاتل الكلب في حينه ما تجرأ عليكم آخرون ورأوكم مغنماً سهلاً.

استذكرت هذه القصة وأنا أتابع آثار غرامة الداو كيميكال، ولن أستطرد إلى ما قبل الغزو، فالغزو يجب ما قبله، أو هكذا نحسبه، ولكن حين أستذكر قضايا الاستثمارات الكويتية في إسبانيا ودلاروس والمليارات المسروقة من المال العام، أستذكر ثم أتحسر!

هل اصطدنا سارق المال على وزن قاتل الكلب؟ هل عوقب الفاعلون على فعلهم وهم الآن في جزر البهاما؟ هل أعيد ترتيب هيئة الاستثمار بحيث لا يتكرر الأمر؟ حدث الغزو وسرقت أموال الناقلات والاستثمارات، وفي وقت الغزو ذاته يخرج لنا فرد آخر سلمت إليه المالية فيتصرف بالمليارات بحجة أن هذا «نصيبه ونصيب أولاده»، وتحول المليارات

وتختفي، ويكتب أفراد من الشعب الكويتي تقريرهم ومنهم الصديق الدكتور فهد الراشد حول هذه السرقة، فماذا يحدث؟ يلبس جريمة الناقلات واحد، ويضيع تاريخ على الحكم، وتسقط الدعوى الجنائية ويختفي الشريك الأميركي!

ومع ذلك يبقى حق الدعوى المدنية، وحق المطالبة بإرجاع المال، ولم يضبط المتصرف بالمال، وعلى وزن قاتل الكلب ترك يسرح ويمرح ويسب ويقدر ويذم ولا يمدح!

حسنا.. وتمضي السنون، وتأتي شركة كويتية نفطية توقع عقداً مع الداو كيميكال، بمباركة من حكومة ومجلس أعلى للنفط، يرأسه رئيس الحكومة، وتوضع غرامة بملياري دولار، ونكتشف مصالغ متعارضة لأعضاء في المجلس الأعلى للبترول، ويثور الوعيد والتهديد، وتخاف الحكومة وتصطك أرجلها فتلغي الصفقة، فيخرج علينا من هو متضرر من الإلغاء فيسرع في دفع الغرامة! لماذا؟ لأننا لم نقتل قاتل الكلب قبل عشرين عاماً ونيف!

لم ننته.. ولن ننتهي.. فكل يوم يدخل على الكويت مائة مليون دينار، وهناك العديد ممن يتربصون الآن بالغزو على مضارب هذه الدولة المسكينة، ولماذا يفعلون ذلك؟ لأنهم علموا ويعلمون بأنه لا أحد سوف يطالب بدم الكلب المقتول! ولن يقتل أحد من قاتل الكلب، أو حتى يسأله: بأي ذنب قتلت؟ وهكذا يكون الأمر.. ولله الأمر من قبل ومن بعد..

الكويتية 13 مايو 2013

حول الثقافة الداوية

حسن العيسى

الثقافة الداوية (نسبة للداو) تعني ممارسة السلطة بصورة منفردة مع غياب كامل للمسؤولية، فالمعروف أنه لا سلطة دون مسؤولية، ويقدر حجم السلطة يتحدد مدى المسؤولية، لكن في الثقافة الداوية كما أنتجت الدولة الكويتية، لا ترابط بين السلطة والمسؤولية، ولا تتحدد الثقافة الداوية بقضية تحمل المال العام أكثر من ملياري دولار، تنفيذاً لشرط جزائي بين المتعاقدين لم تكثرث الحكومة السابقة بالنظر إلى موضوع العقد، ولا لأحكامه، وحددت مهامها فقط بتجنب أي مساس بالكبرياء المشيخي يتم من خلال مجلس الأمة، وإنما تمتد الثقافة الداوية الى عمق منهج السلطة في إدارة الدولة في السياسة والاقتصاد، فلم تكن صفقة "سانتا في" الخاسرة في الثمانينيات بداية أعراض مرض الثقافة الداوية،

ولا صفقة مصافي هولندا بعدها كانت البداية، ولا قضية الناقلات بدورها حددت أعراض الحالة الداوية، وفي حكمها استثمارات إسبانيا، وكل الحالات التي استعرضها تقرير الشال الأخير لم تكن، إلا على سبيل المثال وليس الحصر والتحديد، فالحالة الداوية كمرض استوطن الجسد الكويتي يمتد إلى لحظة تصدير النفط في نهاية الأربعينيات، وتم عندها تكريس الحالة الربعية في الدولة، الريع الذي يأتي من بايب بيع النفط دون جهد إنساني، تتملكه السلطة الحاكمة، وتوزع مدخوله، بالتالي، بينها وبين الأفراد، ويكون لها حصة الأسد، وللأفراد ما تبقى من الريع، يوزع على شكل مشاريع أعمال للقطاع الخاص التابع لصاحب الريع الكبير، ثم تأتي نفقات الرواتب والخدمات والبنية التحتية ودعم السلع الغذائية.

في تشخيص الحالة الداوية تكون حصة السلطة الحاكمة هي الهبة الكبرى، والباقي من الريع يوزع كفتات يقسم بطريقة تراتبية هرمية، تكون الأولوية فيها للدوائر الصغيرة المحيطة بالنظام، ثم بعدها تتسع دوائر عطايا الريع ويقل حجمها بقدر بعدها عن مصدر القرار السياسي، ويتم بهذا، وبطريقة فعالة، نقل المرض الذي أضحى وباء اجتماعياً مدمراً من أعلى لأسفل، ومن قمة الهرم الإداري نزولاً إلى الوظائف الدنيا والصغيرة في الدولة.

من أعراض هذا المرض، تطفو صور بشعة لثقافة عدم الاكتراث للمال العام، أو الملكية العامة، فتدميرها أو إهمالها يصبح أمراً عادياً عند الناس، كتدمير البيئة البرية والبحرية ورمي المخلفات في الأماكن العامة والشوارع تصيح، بمجملها، مسائل سلوك مألوف عند الناس، وليس لها عقاب فاعل، ولو كانت، هناك فرضاً، نصوص عقابية إلا أنها لن تكون مفعلة، بسبب استثناء الحالة الداوية، ومصاحبته للأمراض الواسطة والمحسوبة وشراء الولاءات في مجتمع غلت فيه يد القانون، أو تحرك بطريقة انتقائية. فحين يمد أحد المواطنين من سور عقاره قليلاً خارج المنزل مثلاً، أو يحاصر الشاطئ بـ "مسنات" وحوائط عزل، فلا جزاء، لأن مضمون دفاع ذلك المواطن يتلخص في حكمة "حالي من حال غيري" الأكبر والأهم، ومادمت قد سكتكم عن أكبرها وأسمنها، فلماذا يتم استثنائي...؟

الموظف لا يلتزم بمواعيد الدوام، لأن قدوته ومثاله "الأخ الأكبر"، الذي يقبض الآلاف والملايين، ويغتني في لحظات منسية من العمر الكويتي، لا يساءل بدوره عن جهده وعمله، وبطبيعة الحال، ولن يتم طرح سؤال: من أين لك هذا؟! الغش والنهب في تنفيذ المشروعات العامة وعدم إنجازها في الوقت المحدد بالعقد من قبل مقاولي الدائرة الضيقة، ليس مهماً لغياب المحاسبة، وإن تمت أحياناً فهي تحدث بمنهج فارغ خاو معروفة نتائجه سلفاً، وتختتم بعدم الإدانة أو حفظ التحقيق لعدم كفاية الأدلة أو غياب النص القانوني المجرم، كما حدث في قضية الودائع المليونية لبعض النواب السابقين، وتكون بالتالي وسيلة لذر الرماد في

الأعين، حبكت بشكل أراجوزي ممل يضج سماجة، ويعرف الجميع نتائجه مقدماً، وسرعان ما يطوى الموضوع في دائرة النسيان، والمواطن عادة، لن يكتثر، فهو لا يدفع ضريبة تشعره بأنه يملك جزءاً من هذا المشروع، وأن الأموال التي أهدرت هي أمواله في النهاية.

حالات أعراض طاعون الداوية لا يمكن حصرها، بدأت من ابتلاع أراضي الدولة بالبراميل، واحتكار العقار بالتالي من ملاك البراميل الكبار الحيتانيين، وبيعها في ما بعد مجزأة لسمك أصغر منها، والتي تقوم بإعادة دورة الاحتكار وتعيد تقسيمها، ثم يعرض المحدود من الأرض على المواطن، وهو، هنا، السمكة الصغيرة التي تبتلع مدخراتها لبيت العمر بأسعار خيالية.

لا نهاية للحالة الداوية، ولا علاج لها بغير قيام مؤسسات شفافية محايدة، تراقب أعمال السلطة في الدولة، والسلطة المعنية هنا بمفهومها الواسع التي تشمل كل السلطات، والتي عليها بدورها أن تراقب وتحد من تفرد أعمال السلطات الأخرى، وهذا غير موجود، وبهذا المجلس النيابي المفصل على مقاس أنا وحدي، تم إعدام "القليل" المتبقي من الرقابة المالية، بعد أن تم استلحاق السلطة التشريعية بالسلطة الحاكمة، وأشهرت الثقافة الداوية رسمياً ونشرت في الجريدة الرسمية بحبر سري لا يفكه غير الضالعين في بحور الفساد.

الجريدة 14 مايو 2013

الإرادة السياسية مفتاح الإصلاح

أ.د. محمد عبدالمحسن المقاطع

في مناسبات عديدة تُطرح قضية الفساد في الدولة، ويشار إلى نماذج متعددة في الفساد السياسي، الذي تتمثل قمته بحالة التردد في القرار السياسي الحكومي، أو التراجع عن قرار أو سياسات أقرتها الحكومة بسبب تهديدات أو تهويشات سياسية، وتصاحب هذه الحالة تعاملات تغلب عليها محاولة استمالة أطراف سياسية من خلال إرضاءات بالمناصب أو بالتجاوز عن مخالقات صارخة ارتكبوها هم أو من يساندتهم أو يسندهم مالياً أو سياسياً، والى جوار ذلك يشار أيضاً إلى الفساد المالي، الذي تمثله قرارات حكومية تقوم بتوزيع بعض أموال الدولة من دون مبرر أو منطق، أو حتى معالجة أحوال معيشية حقيقية، وإذا لم تكن تلك سياسات حكومية، فإنها تأتي

يا وزير التربية.. المعلم الضعيف لا يصلح

يوسف الشهاب

كلام الوزير اللّهُ يطول عمره أوامر للوكلاء، وكل كبير وصغير بالوزارة، هذا ما خطر على اللسان والقلب، وأنا أقرأ كلام الأخ الدكتور نايف الحجرف وزير التربية بدون التعليم، ووزير التعليم العالي، ومطالبته بإحالة المعلم صاحب التقرير الضعيف إلى العمل الإداري، خوش اقتراح مع ماء بارد وشوية لقاح في ظهيرة صيف حار، لعل فيه نسيانا أو تناسي على الأقل لاقتراح الدكتور الوزير الذي لا أعرف له تفسيراً ولا غاية ولا حتى أسباباً.

لو تجول وزير التربية في قطاعات وزاراته المتناثرة على أكثر من بقعة، كما تناثر أراضي السلطة الفلسطينية، وقام بإحصاء عدد الموظفين الإداريين فقط في هذه القطاعات من مواطنين ووافدين، لخرج بنتيجة تقول خلاص أوقفوا تعيين الإداريين، لأن لدينا فائضاً بالألاف من دون عمل يؤدونه، ولاكتشف أيضاً ان حلقات شاي الضحى هي دوام بعضهن وبعضهم من قلة الشغل في هذه القطاعات، هذا إذا أضفنا نسبة الالتزام بالدوام، سواء بالحضور ثم النحشة أو بعدم الحضور أصلاً، رغم ان المعاش يدخل بالحساب البنكي قبل نهاية الشهر. هذا الوضع لا أظنه بعيداً عن ذهن الوزير والدكتور، وان كان لم يره في ميدان العمل لعدم زيارته التجولية، لكنه واقع الحال الذي لا أحد ينكره ولا يعرفه أو يسمع عنه على الأقل.

المدرّس الضعيف أيها الأخ الوزير لا فائدة من ورائه بالعمل الإداري، لأنه لا يملك مقومات الأداء الوظيفي والاستعداد الذهني والبدني والنفسي له، وربما غير مستعد له أصلاً، فكيف نضع هذا المدرس في الميدان الإداري مع علمنا أن فاقد الشيء لا يعطيه. المدرس الضعيف مكانه التقاعد حتى لا نزيد من ترهل العمل الإداري، وزيادة التبلة والاستهتار في هذا الواجب.

أعرف أن هناك من الموظفين الإداريين من ينتج ويلتزم بالدوام، ومع ذلك لا ترقيات ولا مكافآت هذه الحال نرفها لوزير التربية لمعاينة أوضاع الإداريين لديه، خاصة وانه صاحب اقتراح إحالة المعلم الضعيف إلى العمل الإداري. يا دكتور أي مستشار عبقرى أعطاك هذا الاقتراح.

مخرجات التعليم عندنا حدث ولا حرج في مراحل التعليم الثلاث، وما تدني النسب المئوية للنجاح إلا خير شاهد إثبات على ذلك، والأسباب هي الأخرى لا تحتاج إلى بحث

من قبل مجلس الأمة ويكون دور الحكومة مجارة تلك السياسات الهادفة إلى هدر الأموال العامة، ولعل المفرح أن نسمع عن توجهات حكومية تهدف إلى عدم الموافقة على حالات الهدر المالي، لكونها تسير بصورة غير مقبولة، ولا تحقق مصلحة عامة حقيقية، وهو ما نأمل أن تلمس نتائجه في الواقع حتى يشعر الناس بصلاية الموقف الحكومي، وإيرادتها السياسية، كما أن تطبيق القانون على الجميع بالمساواة والحزم وسلامة التزام حدوده مع مراعاة أحكام الدستور التي تتكرر مخالفتها من قبل الحكومة هو أحد ملامح الفساد الذي لا بد أن تنفض الحكومة غباره وتسير بالاتجاه الصحيح.

أما إذا تحدثنا عن الإصلاح السياسي، وهو الملف القديم المتجدد، فإن المطلوب العام للشعب الكويتي وبصورة ملحة، هو أن يرى أنه بدأ يظهر لدى الحكومة جدول زمني محدد لا تتجاوز مدته مثلاً ستة أشهر أو سنة، بحيث كل من يقوم بعمل فيه فساد يوقف عن العمل، وكل من يستغل منصبه للتفيع أو الإفادة يحال للنيابة، وكل من يحرض على أحوال فساد، سواء بأعماله الشخصية أو وسائله الإعلامية تتصدى الحكومة له مباشرة، وتتخذ الإجراءات القانونية في مواجهته، كما يتم ظهور خطاب حكومي واضح مصحوب بقرارات وسياسات تكرس محاربة الفساد وإدارة عجلة الإصلاح بخطوات عملية وإجراءات محددة، بما في ذلك مواجهة حالات استغلال النفوذ أو السلطة حتى من قبل بعض أبناء الأسرة الحاكمة، كما هو الشأن بالنسبة لغيرهم من المسؤولين، وهنا سيكون ذلك تغييراً يبشر بأن الإرادة السياسية أصبحت حقيقية، وان مؤسسة مجلس الوزراء أصبحت سلطة حقيقية تراقب، تحاسب، تعقب، تقرر، كما تهيمن على مصالح الدولة بصورة جديّة ومجدية تماماً كما أراد لها الدستور وتحديد المادة 123 منه.

لن يختلف الكويتيون في لحظة على دعم الحكومة، ومن ثم السلطة، إن لمسوا جدية إدارة الدولة في التوجّه نحو الإجراءات الفعلية الكاملة في محاسبة الفساد وإدارة الإصلاح، بل إن كل من يتغنى بملفات الإصلاح ومحاربة الفساد لن يجد له مجالاً للإثارات السياسية أو التهيج الجماهيري، لأن الملف الذي يحمله بيده لمحاربة الفساد وتحقيق الإصلاح صار هو ملف الحكومة وهمها الأول، وهذا الأمر لا يكون متحققاً إلا إذا كانت الحكومة هي المبادر، بحكم سلطتها ومسؤوليتها ومن ورائها دعم سياسي يجعل لها إرادة قادرة على محاربة الفساد ونجاح الإصلاح.

القبس 14 مايو 2013

حاملاً ومثلاً بكل أنواع الشبهات في وضع دراماتيكي، فما كان يفصل بين توقيع العقد وإلغائه والشرط الجزائي سوى أيام، وهنا مربط الفرس وبيت القصيد .

في قراءة سريعة للمحور الأول من الاستجواب المقدم لوزير النفط الكفيل بالكشف عن الكثير من الملابس التي صاحبت العقد من الناحية الفنية والقانونية، والكلفة المالية حسب معطيات ذلك الوقت، مع وجود الشرط الجزائي محل الريبة والشك نلاحظ أن من صاغ مادة الاستجواب سدّ كل الثغرات المتعلقة بالعقد المشؤوم لتضمنه أبعديات المساءلة السياسية، واضعاً الحكومة والنواب أمام مسؤولياتهم السياسية، كما أنه عرف كيف يفتح الباب على من، ومتى، وماذا، ولماذا، بطريقة ذكية من شأنها فك طلاسم العقد وإسقاط القناع عن تلك الوجوه القبيحة .

السؤال الذي ننتظر إجابته يتعلق بأسماء الأشخاص وصفاتهم الوظيفية، ومن له الصلاحيات باعتماد العقد من الناحية القانونية والمالية والفنية، حيث سنتعرف على كل الشبكة وأبطال الشراكة وليس طرف الخيط .

يحكى أن هناك غرفة مغلقة ومراكز قوى تدير القطاع النفطي دفعت بالقبول بملف الشراكة والشرط الجزائي منذ بدايته؛ مع علمها بكم التجاوزات الإجرائية التي صاحبت العقد وظروف الكساد الاقتصادي العالمي .

هناك أمران مثيران للجدل: الأول له علاقة بالتوقيت، حيث الاستعجال كان سيد الموقف، فكما فهمنا أن هناك بضعة أيام قبل إبرام العقد لو استغلت وكانت كفيلة بتجنيد دولة الكويت تلك الخسائر إلا أن فريق التوقيع نجح في تمريره، والثاني مرتبط بتخفيض قيمة العقد وبأرقام مليارية، وكأن الشركة عرفت مسبقاً بإلغاء العقد وأنها ستحصل على مبلغ التعويض .

وهنا ألا يحق لنا التساؤل: أنحن أمام عصابة أرادت وعرفت من اللحظة الأولى أن هذه الشراكة ما هي إلا عقد تعويض؟

رفع الستار عن فضيحة داوغيت لن يتحقق باستقالة الوزير المختص، لكن بتحديد كل من ساهم بطريقة متعمد عن طريق إخفاء أو تزويد مجلس الوزراء بمعلومات مغلوبة تخص تلك القضية، ومن ثم تحويله إلى القضاء ليواجه مصيره .

نعم خسرت الكويت هذا المبلغ الكبير مقابل عمل ورقي فقط، وهو بمنزلة فضيحة مالية من العيار الثقيل، لكن ماذا لو عرف أن هذا الشرط الجزائي أمر دبر بفعل فاعل قبض المعلوم؟ وماذا لو تمكنت الحكومة من تتبع خط سير العمولات؟ هنا فقط سنعرف

وتحرر وتقيب، لأن العلة معروفة في مستوى بعض الأساتذة، كويتيين كانوا أو وافدين، هؤلاء هم وراء ضعف مخرجات التعليم، لأنهم يفتقدون معايير المعلم الناجح الذي يمكن للطالب الاستفادة منه، وقد تطرقت لذلك أكثر من مرة، مطالباً الوزارة بدورات تطوير للمدرس الضعيف، والأخذ بمبدأ الثواب والعقاب من خلال تشجيع المعلم الزين وتقديره، لعل في ذلك تحريكا للمعلم الضعيف، هذا إذا كان لديه شعور، وأما إن كان ميت المشاعر فلا علاج له سوى الخروج من باب المدرسة إلى التأمينات، لا إلى العمل الإداري الذي يريده الأخ الوزير .

من يريد العمل والإخلاص له لا ينظر إلى طبيعته إداريا كان أو تدريسيا، وربما لا ينظر حتى إلى مقدار الراتب لأنه يرى أن الواجب الوظيفي فوق أي اعتبار شعورا بالمسؤولية وراحة الضمير، ويا وزير التربية فك الإداريين من المدرس الضعيف، وما فيهم يكفيهم ويزيد .



● نغزة

بعد كارثة الكادر للمعلمين الذي اعتبره عبثاً بالمال العام وظلماً للمدرس المنتج وغير المنتج، والمساواة بالتخصصات من دون حق.. بعد الكادر عاد عدد من الإداريين إلى سلك التدريس بعد ان تركوه، والسبب لا يحتاج إلى تفسير يعني الخردة وبعدها الوظيفة .

القبس 16 مايو 2013

داوغيت

أ. د. فيصل الشريفي

أعلنت شركة "داو كيميكال" استلامها لمبلغ التعويض الكويتي بالكامل، وهو ما حكمت به هيئة التحكيم والبالغ 2.194 مليار دولار أميركي استغلته في تسديد ديونها ووزعت البقية على المستثمرين مع تكريمها بالتنازل عن الفوائد التي تقدر بحوالي 300 مليون دولار "جزاهم الله كل خير" .

على قرار الناقلات والاستثمارات مضى عقد الداو كيميكال الورقي في حال سبيله

على مشاريع معينة دون غيرها، حتى يفشل المشروع وتخسر الكويت مشروعاً آخر ويستمر مسلسل استنزاف الأموال العامة.

الغريب في الأمر أنه لا يوجد من بين النواب خبير واحد في مجال النفط على سبيل المثال حتى من الناحية النظرية، ورغم ذلك غالباً ما لا يعتمدون على مستشار نقطي للاستئناس بمشورته. وإذا أخذوا برأي الخبراء الاقتصاديين أو المختصين، فإن هذا في أندر الحالات، لأن كثيراً من النواب متمسك برأيه ويصر على مواقفه حتى لو كان يعرف انه على خطأ، وحتى لو كلف هذا العناد ميزانية الدولة أكثر من ملياري دينار كويتي. ورغم ذلك يحاول هذا البعض من النواب أن يدخلنا للمرة الألف في سلسلة من الأنفاق المظلمة لتكون النتيجة في النهاية تبديد المال العام من دون مبرر.

هذا ما تعودناه منهم خلال العقدين الماضيين على الأقل، ورغم ذلك نفاجاً بوقوف بعض النواب بثبات غريب في وجه المشاريع التنموية ليعكسوا إصراراً مثيراً للشبهة أحياناً عند مناقشة مشاريع تنموية ضخمة يسيل لها لعاب أكبر رجال الأعمال ثراء، فما بالك بأولئك الذين صاروا تجاراً في غفلة من الزمن من باب مشاريع الطرق الصغيرة مثلاً؟

لقد جرت العادة أن يحكم المدرس على أداء التلميذ من خلال الامتحان وليس قبل الدخول بالامتحان. كما جرت العادة أن يحكم نواب المجالس التشريعية على حسن أداء الحكومات بعد إنجاز المشاريع - أياً كانت هذه المشاريع - وليس قبل البدء بها كما يحدث عندنا، وكأننا نشك في كل خطوة تخطوها الحكومة، لنسمع بعدها اسطوانة: عدم التعاون. فصرنا أشهر شعوب الأرض في إضاعة الفرص النادرة والثمينة منذ ما بعد التحرير حتى يومنا هذا، بسبب الشك في كل شيء، وكأننا محاطون بجيش من المفسدين أو كأننا نغرق في بحر من الفساد.

والمسلسل الأخير هذه الأيام يتعلق بمحاولة تبديد الأموال العامة لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية التي تحاول تحديث أسطولها الذي لم يحدث منذ عقدين من الزمن.

السياسة 19 مايو 2013

أن هناك دولة قانون تحاسب الكل وعلى الكل احترامها... هنا فقط!!!

قد أكون مخطئاً في تحليلي، لكن المبلغ "يعور" والمتسبب حر طليق، فهل يجرؤ أحد على محاسبة المتسببين؟ أم سنكتفي بقول حسبي الله ونعم الوكيل!!!

الجريدة 17 مايو 2013

هل نحن جميعاً فاسدون...مفسدون؟

يوسف عبدالكريم الزنكوي

في الكويت ما أن انتهي من حرب كلامية بين بعض أعضاء مجلس الأمة من جهة وبعض مسؤولي الدولة من جهة أخرى حول مشروع معين، حتى نبدأ بالدخول في حرب كلامية أخرى حول مشروع آخر، حتى لو لم يخرج هذا المشروع عن نطاق الأوراق بعد. وما أن نخلص من سجلات سياسية حتى نجد أنفسنا وكأننا غرقنا في بحر من سجلات أخرى لمجرد الحصول على موافقة برلمانية للبدء بعقد صفقة ما. وما أن نتنفس الصعداء بعد جولات صراع طويل وتبادل اتهامات بين متنفذين حتى يدخلنا آخرون من نواب وحكوميين في جولات أخرى مشابهة لسابقتها، وكأن لبعضهم مصالح مادية بحته في هذه الصراعات.

هذا ما يحصل بالضبط على الساحة السياسية هذه الأيام. إذ إننا لم ننته بعد من فضيحة «الداو كيميكال» ولم يجف حبر لجان التحقيق حول تحديد المسؤوليات، بل ولم نبتعد كثيراً كمعزين عن قبر ضحية مثلنا بحثتها طويلاً، وصارت واحدة من سلسلة ضحايا المال العام في الكويت، حتى برز أحد النواب فجأة ليحاول أن يدخلنا في نفق آخر من السجلات البيزنطية، وهو موضوع تأجير وشراء طائرات جديدة لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية.

ولأن طبيعة هذه السجلات البرلمانية مالية بحته، فهم يصورون أنفسهم وكأنهم يتلذذون بجلد الميزانيات العامة ويستمتعون بتمزيق الفأض من الأموال. وكلما برز مشروع تنموي حتى بدأوا سباقاً ماراثونياً من الردح البرلماني، أو بدأوا مسلسلًا مكسيكياً لا نهاية له يفيض منه الشك والريبة بكل قيادي في أي مؤسسة من مؤسسات الدولة. أو كأنهم وزعوا أنفسهم إلى فرق ليتبادلوا أدوار الرقابة الصارمة فيما بينهم

المتسوق السري

عزيزة المخرج

ذات مرة، وفي أحد الاجتماعات في وزارة الكهرباء، طرح أحدهم استفساراً حول دفع رواتب كاملة لعدد 200 موظف لا يعلمون شيئاً عن دواماتهم الرسمية في الوزارة، فيرد مسؤول كبير فيها أننا بالفعل نواجه مشكلة ولكنها مسؤولية وضمير الوكلاء المختصين، والمديرين التابعين. هذا الرأي من ذلك القيادي يبين ليس فقط أننا نعيش في مشكلة، بل ويزيد عليها عدم الرغبة في حلها حلاً جذرياً، والا فهل يعقل ان نعتد على الضمائر فقط في عملية الالتزام والاحلاص في العمل، ونتكل على الحس الديني في ذلك المجال، وماذا اذا كان الضمير غائباً غياباً أبدياً بعد ان ضاع وضل السبيل؟ وماذا لو كان الحس الديني أضعف وأوهن من بيت العنكبوت؟ هل نرضخ ونرضى ونكتفي بالدعاء الى الله بأن تتحسن الأحوال، ونعتبر أنه ليس بالامكان أحسن مما كان؟ هل علينا ان نطوّف لموظف متخاذل لا يعرف الطريق الى مكان عمله؟ أو آخر نائم في منزله بعد ان ضبط غيره من الوافدين لكي يؤدي عنه مهام وظيفته؟ ونغفر لموظف انجازه يتميز بالبطء والملل لأنه طفران وما له خلق، ونفوّت لموظف قادم من سهرة الديوانية للدوام مباشرة ما جعله يتعامل مع الغير بنفس كفتحة بالوعة، وكأن المراجع قصده من أجل ان يستلف منه، وهو المفلس، أو يشحذ منه وهو البخيل، ونغض الطرف عن ثالث أناني يختزل دوامه بنصف ساعة، ثم يخرج اما لكي يلاحق مصالحه في البورصة، أو لكي يطمئن على سير الأمور في مكتبه الخاص، أو لكي يوسع صدره في الكافيهات والمولات. هل نفعّل ذلك كله؟ وأتحدث هنا بلسان المسؤولين المهتمين، أم نتخذ الاجراءات الكفيلة بتغيير تلك النظرة للعمل وقيمتها، ثم ألا يثبت رأي مثل هذا يأتي من مسؤول ان أمورنا تعبانية، وبأننا بتنا في حاجة ماسة لتدخل علاجي سريع ينقذ ما يمكن انقاذه. لماذا لا نبادر مثل غيرنا الى حل المشكلات بسرعة بدلا من تركها عائمة، تتراكم على حساب مصالحنا وأعصابنا؟ تلك النوعية من الموظفين التي تكره العمل والانضباط موجودة في كل بلد، والكويت ليست استثناء، والفرق عند غيرنا ان هناك من يحاسب، ولا يترك الأمور تمر مرور الكرام، ولا نروح بعيد الامارات قريبة منا، وظروفها نفس ظروفنا، ولكننا لا نرى عوارا في النظام الوظيفي هناك، لسبب بسيط جدا،

الرقابة التي لا تترك شيئاً للظروف. في الامارات حرص كبير على حسن سير العمل وانضباطه، يساعد في ذلك طريقة المتسوق السري، لضبط الموظفين، والعاملين في الدولة، فيقوم موظفون بمراجعة مختلف أماكن العمل كمواطنين أصحاب مصالح، وعبر تلك المراجعات يحصلون على المعلومات اللازمة حول مستوى الأداء، ومدى التزام الموظفين، وتلك الطريقة هي أحد أسباب التميز الاماراتي في مجالات كثيرة حصلت فيها الدولة على جوائز دولية، أما نحن فلا نزال أسرى الواسطة غير العادلة، ونظرية هذا ولدنا، ولذلك لا عجب ان نقف دائماً في الصفوف الخلفية.

الوطن 19 مايو 2013

محاربة الطواحين

بدر سلطان بن عيسى

لقد طالبت وطالب كثيرون غيري بكشف أسماء المفسدين وسراق المال العام إلا أن هذا لم يحصل ولن يحصل ما دامت معالجة الفساد والتلاعب وسرقة أموال الدولة تتم بمثل هذه الصورة، ورغم ذلك سوف يستمر دون كيشوت بمحاربة طواحين الهواء حتى يسقط هو أو ينجح في تكسير مراوح الهواء.

الإصرار على كشف الفساد في بعض وزارات الدولة مع العلم مسبقاً أن الكتابة لا يمكن أن تأتي بأي نتيجة، هو في واقع حاله أشبه بمحاربة طواحين الهواء في قصة "سيرفانتس" وبطلها "دون كيشوت" الذي ظل يحارب أعداءه الوهميين من فوق ظهر جواده الهزيل الذي رفض حمله (حمل دون كيشوت) بعد أن اكتشف الحصان أن ما يقوم به دون لم يأتِ بأي نتيجة، وأن المعارك التي كان يخوضها لا تتعدى كونها معارك وهمية، حتى إن لم تكن - المعارك كذلك - فالرمح الذي كان يستعمله دون كيشوت في المعركة لا يمكن أن يصل إلى مراوح الطواحين.

لقد تكسرت رماح دون كيشوت واحداً بعد الآخر، وسقط من فوق ظهر حصانة الهزيل أكثر من مرة، إلا أنه رفض الاستسلام لواقع الحال، والذي كان يراه واقعا فاسداً وعالماً يكاد يشمل جميع مناحي الحياة.

وخلال السنوات العشر الماضية كتبت معظم الصحف الكويتية عن مدى تقليل

بدون زعل

أ.د. فيصل الشريفي

كل مرة أكتب مقدمة للمقال أحاول أن ألفت انتباه القارئ أو الشخص المعني بطريقة يمكن قبولها، لكن هذه المرة أريد أن أقول للحكومة ما يدور في صدور الكثير من المواطنين، وسبب امتعاضهم منها، وهنا لا نتكلم عن علاقتها مع مجلس الأمة، بل علاقتها مع الشعب وخطط التنمية.

القرارات الإصلاحية التي أصدرها مجلس الوزراء كإحالة القياديين ممن أمضى 30 سنة بالخدمة إلى التقاعد، قابلها تعيينات لوكلاء ووكلاء مساعدين أمضوا أكثر من تلك المدة، ناهيك عن محاولات الحكومة استخدام أسلوب المسح على الرأس لإقناع من هم على رأس عملهم من شاغلي تلك المناصب، وحملهم على التقاعد عبر تقديم مجموعة من الإغراءات المالية لكن "عمك أصمخ" في استماته تثير الشكوك حول البقاء في مواقعهم، وكأنهم يمنون على الدولة وليس العكس. "رأي وبدون زعل".

الحكومة شكلت مجالس عليا في شتى قطاعات الدولة وبنفس الأسماء المعتادة، وهنا لا بد من التنبيه إلى قضية في غاية الأهمية: أولاً هذه الأسماء ملنا من تكرارها، وكأن الكفاءات من أبناء الوطن مقتصرة عليهم، وثانياً هذه الأسماء لم تفلح في أكثر من موقع، فكيف يمكن أن تساهم في وضع رؤية تساهم في نقل الكويت إلى ما يتطلع إليه المواطن، وثالثاً يخص الأشخاص أنفسهم بحيث لم نسمع اعتذاراً لأي منهم على الرغم من كم المسؤوليات التي يشغلونها لكن يبدو أنه لا حياة لمن تنادي!! "رأي وبدون زعل".

البعض أبدى استياءه من تغيير مجلس إدارة البترول لأن هناك أسماء لم تكن مع عقد الداو كيميكال، لكن نقول إن أصواتهم كانت خافته لم تخترق جدران غرفة الاجتماعات؛ لذا وجودهم من عدمه واحد. "رأي وبدون زعل".

سؤال: استمرار آلية الاختيار لشغل المناصب القيادية دون تحقيق أدنى معايير الكفاءة هل هو طريق الإصلاح المنشود؟ وهنا ليقف كل وزير أمام اختياراته، وليسأل نفسه إن كان حقق مبدأ العدالة التي أقسم بالله عليها أمام سمو الأمير؟ "رأي وبدون زعل".

كل يوم يطالعنا الإعلام عن أسماء استطاعت أن تجير ملايين الدنانير لمصلحتها

وانتشار الفساد الإداري والمالي في جميع وزارات ودوائر الدولة، وتكلم بعض أعضاء مجلس الأمة المبطل، وأصروا على محاسبة كل المتجاوزين والمتلاعبين بمقدرات ومصالح وأموال الشعب الكويتي، الأمر الذي أدى إلى سقوط دون كيشوت من فوق ظهر حصانه وتكسير رماحه دون طائل.

لقد بلغ الفساد الإداري مداه في موضوع الداو، وهنا لم يكن دون كيشوت يتخيل معاركه لأن صفقة الداو كلفت خزينة الدولة مبلغ 2.2 بليون دولار تم دفعها دون وجه حق لشركة لم تتعب ولم تكلف نفسها أي مشقة، فكان أن حصلت على هذا المبلغ دون أن تتم محاسبة المتسببين، لا بل دون محاكمتهم، وفي هذه الحالة فإن دون كيشوت لن يسقط من فوق ظهر حصانه لو تم كشف أسماء المتسببين في مثل هذا العمل السيئ.

فوزارة النفط دفعت مبلغاً ليس ملكاً لها وليس ملكاً للعاملين في الوزارة، فهذه الأموال هي ملك للشعب الكويتي، وملك للأجيال القادمة التي سوف لن تجد ما تأكله أو تلبسه فيما لو استمر الهدر والتلاعب بأموالها بمثل هذه الصورة السيئة، وفي هذه الحال سوف يكون سقوط دون كيشوت مدوياً، ولن يستطيع البقاء على حصانه مرة أخرى.

حاولت الوزيرة ذكرى الرشيد وقف التلاعب بمقدرات الوزارة ووقف المتاجرة بالإقامات إلا أن رماحها وحصانها لن يحملها فيما لو أصرت على كشف التلاعب وأسماء التجار والمتاجرات بالبشر، فحصان المتاجرين والمتاجرات بالإقامات أقوى من حصان الوزيرة وأقوى من رماحها، فهناك من المتاجرين والمتاجرات ما له أو لهن من النفوذ ما يضع العراقي على أي محاولة إصلاح أو وقف المتاجرة بأرواح البشر.

لقد طالبت وطالب كثيرون غيري بكشف أسماء المفسدين وسراق المال العام إلا أن هذا لم يحصل ولن يحصل ما دامت معالجة الفساد والتلاعب وسرقة أموال الدولة تتم بمثل هذه الصورة، ورغم ذلك سوف يستمر دون كيشوت بمحاربة طواحين الهواء حتى يسقط هو أو ينجح في تكسير مراوح الهواء.

الجريدة 23 مايو 2013

عبر قنوات غير شرعية، وعن طريق المركز الوظيفي ضارباً عرض الحائط بما يسمى قانون تضارب المصالح لكن من يحاسب من؟ ومن أمن العقوبة أساء الأدب. ”رأي وبدون زعل“.

كلام أيضاً تناقلته وسائل الإعلام حول قبول بعض النواب هبات على شكل قسائم زراعية وصناعية وجواخير لا نعرف مدى مصداقيته، لكن ما يؤكده التخاذل في تطبيق قانون هيئة الفساد المالي، فمن حق الشعب أن يعرف خلفية تلك الإشاعات من عدمها. ”رأي وبدون زعل“.

سؤالان يحتاجان إلى إجابة:

- ما الهدف من إقالة بعض القيادات النفطية المشهود لها بالكفاءة ونظافة اليد بهذا الشكل؟

- ما الرابط بين تعطيل عمل المجلس وحكم المحكمة الدستورية؟

الجريدة 24 مايو 2013

علامات استفهام علمية تعيينات النفط

حسن مصطفى الموسوي

كثيراً ما يُتخذ قرار يُعتقد أنه إصلاحي لكن يثبت الواقع عكس ذلك، وكثيراً ما يقوم الإعلام بـ”مكيحة“ بعض القرارات باستخدام مصطلحات غير دقيقة ومضللة لإيهام الناس بأنها إصلحية، ويثبت الواقع أيضاً عكس ذلك، ومن هذه المصطلحات ”التغيير الشامل“ و”ضخ دماء جديدة“، اللذان استخدمتا لوصف قرار تغيير قيادات القطاع النفطي.

فللهولاء الأولى يعتقد الكثيرون أن ذلك القرار إصلاحي لأنه اتسم بالتغيير الشامل، أو لأنه ضخ دماء جديدة بشكل واسع على رأس شركات هذا القطاع، لكن الواقع يشير إلى أن هذه النظرة غير دقيقة ولا يمكن تعميمها بهذه الطريقة السطحية. فليس كل تغيير شامل إصلاحي، وليس كل دم جديد أفضل من القديم، فالتقييم يجب أن يكون موضوعياً وعادلاً لكل منصب حتى نستطيع أن نقنع أنفسنا بأن ذلك التغيير كان إصلاحيًا، وهذا ما لم يحدث.

فهناك قياديون استبعدوا مع أنهم اتسموا بالكفاءة العلمية والإدارية بينما بعض القياديين الجدد معروفون لدى العارفين ببواطن الأمور بأنهم ليسوا أكفأ من أسلافهم أو

أنهم يرضخون لـ”الواسطات“ والمحسوبيات.

فهل من المعقول ألا يكون من بين الأحد عشر قيادياً السابقين في المناصب الفنية أكفاء إلا واحداً فقط ليتم تجديد الثقة به؟ فإذا كان الجواب (نعم) فهذا يعني أن ”الواسطة“ كانت هي أساس اختيارهم آنذاك. وإذا كانت ”الواسطة“ هي معيار الاختيار في ذلك الوقت فكيف لنا أن نصدق أنها لم تتدخل في التعيينات الجديدة؟!

أما بالنسبة إلى مبرر السن والاستغناء عمّن بلغت خدمته 35 سنة، فهذا معيار خاطئ ومعيب (مع ملاحظة أن بعض القياديين الجدد أيضاً لديهم خدمة طويلة قاربت الـ35 عاماً) فليس كل من بلغ سنًا معينة غير قادر على العطاء، بل نجد أحياناً أن كباراً في السن ما زالوا يتمتعون بكفاءة عالية، ويكونون أفضل من بعض الدماء الجديدة.

فالملياردير الأميركي وارن بافيت تجاوز عمره الـ(80) عاماً ولا يزال الرئيس التنفيذي لشركة ”بيركشاير هاثوي“ المساهمة، واللواء عبدالفتاح العلي أثبت كفاءته خلال فترة قصيرة من استلامه لمنصبه بالرغم من تجاوز خدمته الـ30 سنة، وهذان مثالان من أمثلة كثيرة. إذن فمعايير الاختيار يجب أن تكون الكفاءة العلمية والإدارية ونظافة اليد ولا يجوز أن يطفى عامل السن على كل هذه المعايير. وهذا لا يسري فقط على القطاع النفطي بل على كل أجهزة الدولة، خصوصاً بعد قرار الحكومة بالتخلص ممن قضى أكثر من 30 سنة بالأجهزة الحكومية، والذي ينم عن عجز الدولة عن تطبيق مبدأ الثواب والعقاب ومكافأة المجد المجتهد ومعاقبة أصحاب الأداء الضعيف.

الخلاصة أن تبرير التغييرات الشاملة في القطاع النفطي بمصطلحات براقية مثل (التغيير الشامل) و(ضخ دماء جديدة) ما هو إلا محاولة لتغطية السبب الحقيقي للتغيير، وهو السياسة... فالسياسة هي الطاغية في التعيينات في أجهزة الدولة السياسية، وما لم يتم تغيير جذري في نموذج عمل القطاع النفطي الحساس فإنه سيظل مسرحاً للصراع السياسي كما هي حال بقية أجهزة الدولة، ولن تزيد كفاءة هذا القطاع تحت قواعد اللعبة الحالية، ولعل خضوع الإدارة الجديدة لكل مطالب نقابة شركة خدمات القطاع النفطي إلا مؤشر على ذلك. ولن يكون هناك تغيير جذري (إصلاحي) إلا بطريقتين: أولاهما، خصخصة جزئية أو كلية لجميع الشركات النفطية (باستثناء شركة نفط الكويت). والثانية خصخصة إدارة هذه الشركات حتى تزيد المهنية في الإدارة وتزيد العدالة في التعيينات والترقيات في قطاع يعاني ”الواسطة“ والمحسوبيات وتضخم الرواتب وبعض البطالة المقنعة.

الجريدة 30 مايو 2013

وأجريت «الفرعيات» بسلام!

وليد عبدالله الغانم

أحد أسباب الفوضى التي يعيشها البلد منذ سنوات الاضطراب الحكومي في التعامل مع القضية الواحدة كل مرة، أن الحكومة تطبق القانون - أحيانا - وتغض الطرف عنه احيانا اخرى في القضية نفسها، وتتعامل بعنف في قضية، ثم تمر عليها مرور الكرام وهي بعينها، شتات الحكومة وتتناقضها انعكسا بشكل كامل على الشعب. فهو يجهل ما هو النهج الحكومي في تطبيق القوانين.

«الفرعيات» مثال واضح على الازدواجية الحكومية في التعامل مع القوانين. فالحكومة سكتت عنها ورعتها سنوات، ثم فجأة ثارت عليها واستخدمت العنف لردعها، ثم غضت الطرف عنها، واكتفت بتحريات المباحث، واخيرا لم تحرك الاجهزة الحكومية ساكنا في «فرعيات» الانتخابات البلدية التي اجريت خلال هذه السنة في الخامسة والرابعة، وكأن الامر لا يعنيه.

ماذا يفهم الناس من هذا الاضطراب الحكومي؟ سوى أمر واحد: ان نظرة الحكومة للقوانين وفق ما تشتهي، لا وفق المصلحة العامة. فهي تحتفظ بالقوانين الكثيرة ولا تستخدمها الا ربما لمنافع سياسية مؤقتة، فاذا أدت الغرض منها جمدها من جديد بغض النظر عن مصلحة البلد او احترام القانون وتفعيله.

تملك الحكومة قانونا يمنع الموظف الكويتي من العمل في الصحافة بمقابل، الا بإذن جهة عمله، سنوات لم تسأل الحكومة عن هذا القانون وفجأة عندما ضايقها اقتحام الكويتيين لوسائل الاعلام لوّحت بتفعيل هذا القرار، ثم تركته - كالعادة - مهملًا.. تملك الحكومة قانونا صارما يمنع القياديين والاشرفيين في الاجهزة الحكومية من مزاوله التجارة - ولو بالوكالة - ولم يسبق لها مرة واحدة ان منعت احدهم من ذلك. والآن، فجأة تذكّرت الحكومة هذا القانون، فأعلنت عن تطبيقه، لانها بصدد احالة مجموعة منهم الى التقاعد، فاستغلت القانون وسيلة للضغط، لا اكثر.. في المرور قانون للعداد في «التكاسي الجواله»، هل سمعتم ان احداً استعمله؟ الآن، وفي فورة الصحوة المرورية أعلنت «الداخلية» انها ستعاقب من لا يلتزم بقانون «العداد»، وهكذا قوانين لا حصر لها في كل مجالات الحياة معطلة في الكويت، لان الحكومة لا يههما تطبيق القانون، وانما تبحث عن تسخير القانون فقط، لخدمة

قضاياها السياسية المؤقتة، فهي تستخرج القوانين من الرف اذا احتاجتها كوسيلة ضغط، لا اكثر! وماذا عن مصلحة البلد وهيبة القانون وانتظام الدولة؟! انها امور حقا لا تشغل بال احد من المسؤولين إلا من رحم الله.. لذلك، أجريت «الفرعيات» بسلام «مؤقتاً»

القبس 1 يونيو 2013

أكلة لحوم الوطن... وغزوة أحد

يوسف عبدالكريم الزنكوي

تصليني إلى البيت أربع صحف يومية من أصل أكثر من 10 صحف تصدر في الكويت، لأتصفحها من الغلاف إلى الغلاف. كما إنني كثيرا ما أتابع ما تحتضنه غالبية الصحف المحلية الأخرى عبر الإنترنت. وقد لفت انتباهي خلال الأيام السبعة الأخيرة تقارب وتشابه الكثير من العناوين الرئيسية والفرعية البارزة على الصفحة الرئيسية لكثير من هذه الصحف. وكلها تتناول المنح والعلاوات والزيادات والمعاشات وغيرها مما يملأ جيوب المواطنين بالأحلام المادية.

وحقيقة لا أدري ما طبيعة هذه الإيرادات التي تسارع إلى توزيعها بيننا، وكأنه ينتابنا خوف ورعب من أن يستولي على الكنز أو على هذه الأموال آخرون قبلنا. ولو أننا حققنا إنجازات اقتصادية أو سياسية أخرى يمكنها أن تنافس أو أن تضاهي هذه التوزيعات غير المبررة والتي يغدقون بها على كل من هب ودب من المواطنين، لهان الأمر.

ولكن أن تصير الكويت الدولة الوحيدة، ليس في الخليج، ولكن في العالم كله - بشهادة مؤسسات مالية مرموقة - التي توزع أموالها على مواطنيها من دون مبرر مقنع، فهذا ما لا يمكن استيعابه. فصار التوزيع النقدي لأرباح الدولة هو الأصل، بل وصارت من أسهل المشاريع البرلمانية التي ينتهجها كل من طرق باب السياسة من السياسيين الجدد. وكأن هذه الأموال تقرص النواب أو تحرق أصابعهم فيحاولون التخلص منها بالتوزيع "بالهبل". فهل صارت المنح والعطايا منهجا برلمانيا أصيلا، وحقا مكتسبا للمواطنين يوزع بينهم بالعدل كل عام، حتى "صارت القرعة وأم الشعر

واحد؟“ ولماذا صار تحويل هذه الإيرادات النفطية إلى مشاريع إنمائية مسألة معقدة الحل وصعبة التنفيذ؟ ولماذا نسمح لبرلمانيين بالتحكم بمصائرنا ومصائر أبنائنا وبمستقبل وطننا؟

منذ التحرير وحتى يومنا هذا صار مفهوم الإنجاز في عقلية النواب وكثير من المواطنين هو ملء جيب المواطن بالمنح المالية والعطايا المادية مثل الكوادر والزيادات والعلاوات و“البونس” والمنح والمميزات المالية الموجهة نحو تشجيع التقاعد وتخفيض سن التقاعد للمرأة وزيادة معاشات المتقاعدين، وغيرها من مفردات مالية يسيل لها لعاب كل المتقاعسين والكسالى.

وبدلاً من أن تكون هذه المنح والعلاوات التشجيعية دافعا نحو المزيد من الإنجاز الوظيفي لخدمة هذه الأرض، أصبحنا نرى بأم أعيننا نتاج هذا الكرم الحاتمي غير المسبوق تسببا وظيفيا فاضحا وفسادا إداريا وماليا بأبشع صورته، حتى صارت هذه الممارسات غير القانونية ظاهرة عامة، بل ودليل قوة لمن يمارس الإهمال والتسكع والتسيب والفساد، بينما بات الإخلاص عملة نادرة والتفاني معيبا والإنجاز ليس استثناء فقط، وإنما مضيعة للوقت.

وما عليك إلا تصفح صحيفة واحدة من الصحف المحلية، لتقفز أمام عينيك عناوين رئيسية كلها تعكس الذهنية المادية البحتة للسلطتين، التنفيذية والتشريعية، في تعاملها مع المواطن. فكل العناوين عبارة عن ملخص لأفكار أعضاء السلطتين والتي تصب في جيب المواطن لا في عقله ولا حتى في مستقبله أو مستقبل أبنائه. ولهذا تجد كلمات مثل ”منح... زيادات... علاوات... كادر... معاشات... باكج... تقاعد“، هي المفردات التي تنصدر هذه الصحف التي تعكس انحدارا في مستوى الإنجاز البرلماني سياسيا واقتصاديا ووطنيا.

الغريب في الأمر أن النواب لم يأتوا بهذه الأنهار من الأموال المليارية التي تثقل كاهل ميزانية الدولة ”من بيت أبوهم“ فهي كلها ”فلوس بلاش وربحها بين“، وهي أموال من لحمنا الحي سوف لن نشعر بالأمها الاقتصادية ولا بمساوئها الاجتماعية إلا في وقت لاحق، أرجو ألا يكون قريبا. ورغم ذلك توقعنا أن يتوقف قطار العطايا عند محطة من عشرات المحطات المادية التي اخترعوها لدغدغة مشاعر الناخبين. وتوقعنا أيضا أن تغلق حنفيات المزايا المالية التي تكرم النواب بفتحها على مصراعها في جيوب المواطنين من دون سبب جوهري معروف.

أتمنى لو أنني قرأت تصريحاً لنايب يحاول تفعيل القوانين المجمدة، وإحياء القوانين المحنطة وتشريع قوانين اقتصادية عديدة قادرة على تحقيق الحلم الأميري الذي أطلقه سموه قبل أكثر من سبع سنوات بجعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا مرموقا. وأهم من هذا كله أتمنى لو أن نائبا واحدا استجمع شتات شجاعته الوطنية الضائعة ليصرح بأنه لا زيادات في الرواتب بعد اليوم إلا بمقابل عطاء غير محدود، وإنجاز ملموس، لهذا الوطن المسكين الذي لم يأكل أحد من لحمه الحي إلا شعبه.

السياسة 3 يونيو 2013

أعضاء هيئة تدريس بمعدل جيدا! التعليم يدفع الثمن عادل عبدالعزيز الصرعاوي

طالعتنا الصحف المحلية خلال اليومين الماضيين بصدور قرار بالجامعة والتعليم التطبيقي بقبول حملته الدكتوراه الحاصلين على معدل جيد بالبيكالوريوس كأعضاء هيئة تدريس، بحجة سد النقص بأعضاء هيئة التدريس، والحقيقة أن مثل هذا القرار هو ردة تعليمية، ومن المؤسف أن تلجأ الجامعة والتعليم التطبيقي إلى التنازل عن المبادئ التعليمية التي تضمن جودة التعليم من خلال تعديل نظام قبول أعضاء هيئة التدريس ليصبح بالإمكان تعيين الحاصلين على معدل جيد بالبيكالوريوس من حملته الدكتوراه متراجعين عن نظام سارت عليه الجامعة منذ إنشائها في ظل حديث متمم عن التدني والقصور بنظامنا التعليمي، باعتراف الكثير من القيادات التربوية، إضافة إلى الكثير من التقارير سواء من جهات بحثية محلية (المجلس الأعلى للتخطيط) أو منظمات دولية متخصصة (البنك الدولي / تقرير طوني بلير)

كما أن من المؤسف أن يدفع التعليم ثمن الحراك السياسي الذي تشهده البلاد، وأن يكون التعليم محل تجاذبات وتسويات سياسية بعيدة كل البعد عن المهنية التعليمية.

ولابد ان نشير الى أن هناك ضغوطا استمرت أكثر من ثلاث إلى أربع سنوات لكي تخضع الجامعة والتعليم التطبيقي إلى تعديل شروط قبول أعضاء هيئة التدريس.

فالتحجج بالنقص بأعضاء هيئة التدريس وبمواجهة ازدياد أعداد الطلبة يعتبر حججا

مجموجة، ولا يمت للمهنية بصله، وهو بطبيعة الحال هروب من مواجهة حقيقة وضع نظامنا التعليمي بالكويت بشقية العام والعالي.

ومؤسف أن يأتي هذا القرار في ظل حديث متنام عن تدني مستوى مخرجات الثانوية العامة وفق دراسات علمية أجرتها الجامعة، وتدني مستوى خريجي الجامعة وفق دراسات علمية أجرتها وزارة التربية، فهل العلاج هو تعديل شروط قبول أعضاء هيئة التدريس لئتم قبول حملة معدلات الجيد بالبيكالوريوس؟ أمر بحاجة إلى إجابة.

التكسب السياسي

إن التعليم لا يجب ان يكون ساحة للتسويات والتكسب السياسي على حساب دعم التعليم وتطويره، ومثل تلك القرارات هي للأسف استكمال لسلسلة من القرارات والتشريعات التي ستؤدي الى ان يدفع نظامنا التعليمي ثمنها ابتداء من قانون إنشاء جامعة جابر، التي سبق وان حذرنا منها وبما يحتويه هذا القانون وما تضمنه من وسائل هدم التعليم العالي بالكويت.

وها هي القرارات المكملة التي من شأنها أن تهدم نظامنا التعليمي، فبعد أن كانت هناك مقترحات تشريعية لإلزام الجامعة والتعليم التطبيقي بقبول كل حملة الدكتوراه كأعضاء هيئة تدريس وأيضاً مساواة حملة الدكتوراه العاملين بمؤسسات الدولة بأعضاء هيئة التدريس من حيث الرواتب والمزايا وغيرها يأتي اليوم قرار تعديل شروط قبول أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والتعليم التطبيقي.

والأمر الخطر في هذه القرارات ان تكون تمهيدا أو بداية لقبول كل حملة الدكتوراه من الجامعات غير المعترف فيها، أو من حصلوا على الدكتوراه دون تفرغ كامل أو بالانتساب أو من خلال دكاكين جامعية (في بعض الدول العربية ودول شرق آسيا إضافة الى بعض الدول الأوروبية).

فقد كشفت الكثير من عمليات التحقق حول مشروعية وقانونية هذه الجامعات على أنها لا ترقى لتكون كلية جامعية، ولعل اللجان التي شكلتها الوزارة السابقة نورية الصبيح خير دليل على ذلك ويمكن الرجوع إليها.

او قد تكون تمهيدا للتعديل على شروط البعثات للدكتوراه بالجامعة والتعليم التطبيقي لتكون بمعدل «جيد بدلا من جيد جدا» ليقضي بذلك على روح التحدي والمثابرة لدى الطلاب، بحيث اصبح بمقدورهم الحصول على بعثة بمعدل جيد بعد ان كانت جيد جدا، وبالتالي يقل حرصهم على الحصول على معدلات عالية حيث بمقدورهم الحصول على

بعثة دراسية بأقل جهد وبأقل معدل.

أي تطوير بالتعليم نريد؟

من الواجب على مجلس الوزراء أن يكون له دور في إسقاط هذا القرار خلال الاجتماع المقبل لمجلس الوزراء، كما ان هناك استحقاقا على المجلس الأعلى للتخطيط أن يكون لهذا الموضوع إسقاط على الاجتماعات المقبلة للمجلس لمواجهة مثل هذا القرار وتداعياته على المستوى الأكاديمي.

كذلك أتمنى أن يكون لجمعية أعضاء هيئة التدريس بالجامعة دور في مواجهة هذه القضية وبحث جميع جوانبها.

• دعوة مخلصه لجميع المهتمين سواء من هم أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والتعليم التطبيقي أو من خارج قطاع التعليم والمهتمين بالشأن التعليمي بالبلاد الانتفاضة لهذه القضية، وكذلك على كتاب الزوايا والرأي العام أن يقوموا بدورهم بالتصدي لهذه القضية التي تشكل خطرا على مخرجات الجامعة والتطبيقي.

القبس 3 يونيو 2013

هل نطفه الأنوار فيه وقت قريب؟

د. صلاح عبداللطيف العتيقي

لقد أتينا إلى البرلمان لحل مشاكل الناس العاجلة من خلال تشريع القوانين المهمة، كالإسكان والتوظيف وتنمية البلاد ودفع عجلة الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل والحرص على جودة التعليم، وغيرها من الأمور التي تجعل لنا مكانة بين دول العالم المتقدم، وتحفظ لأجيالنا القادمة حياة كريمة.

لم يدر بخلدي أننا سنكون بهذا التصرف والتبذير أداة لإرضاء جاهل أو مجاملة لصديق أو طمعاً بصوت ناخب، ليس لدي مانع في تحسين حياة كثير من أبناء وطني، ولكن يجب أن يكون ذلك من خلال دراسة لاحتياجات الناس الحقيقية. هناك لا شك بعض الزيادات المستحقة كوضع حد أدنى للأجور ومساعدة المتقاعدين، ولكن أغلب هذه القوانين ليست كذلك.

والغريب في الأمر أن هذا التدافع لسن القوانين الشعبية يأتي في وقت يتمتع فيه المواطن الكويتي بأعلى دخل في العالم، ومن دون ضرائب تثقل كاهله في بلد حباه الله من الخيرات والنعم ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، وأغرب من ذلك هو الصمت الحكومي على هذا التبذير.

× خذوا هذه العينة من المشاريع:

- 1 - إسقاط فوائد القروض البنكية.
- 2 - قانون يتيح إنهاء إفلاس المفلس إذا زادت موجوداته عن المطلوب سداً، بالرغم من صدور أحكام نهائية منذ زمن بعيد.
- 3 - رفع علاوة الأولاد من 50 ديناراً إلى 100 دينار.
- 4 - مساواة كوادر الموظفين العاملين بالدولة بكوادر العاملين بالنفط المتضخمة أصلاً.
- 5 - رفع القرض الإسكاني إلى 100 ألف دينار.
- 6 - 550 ديناراً راتباً شهرياً لربة البيت غير العاملة التي تجاوز عمرها 55 عاماً.
- 7 - 300 دينار زيادة لضباط الصف والأفراد والعسكريين والإطفائيين ومنح راتب سنة كاستحقاق للتقاعد.
- 8 - الطلب من مؤسسة الرعاية السكنية توفير السكن للكويتية المتزوجة من غير كويتي أو المطلقة والأرملة والعازبة التي تجاوزت الأربعين.
- 9 - رفع كمية المواد المدعومة للبناء بمعدل 50% للمشمولين بالرعاية السكنية.
- 10 - زيادة علاوة الطلبة الدارسين في الجامعة.
- 11 - مكافأة الميزة الأفضل للعاملين في شركات النفط ومكافأة نهاية الخدمة.
- 12 - إقرار العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد للمواطنة الكويتية المتزوجة من غير كويتي.
- 13 - منح الضباط المتقاعدين الذين لديهم إعاقة مكافأة نهاية الخدمة 25 سنة.
- 14 - 300 دينار للمعاق شهرياً.
- 15 - 400 دينار لحملة الدكتوراه.
- 16 - 200 دينار لحملة الماجستير.

17 - صرف 8 آلاف دينار لكل أسرة.

18 - دعم المواد الغذائية وصرف التموين مرتين في رمضان.

نداء لإخواني النواب، لقد أنجز هذا المجلس كثيراً من القوانين المهمة والرائعة، فلا تضيعوها بهذا السخاء غير المبرر، بل يجب ترسيخ ثقافة بناء دولة المستقبل، حيث يتمتع المواطنون بالرخاء والاستقرار على أسس صلبة.

أم تريدون أن نطفئ الأنوار في وقت قريب حين المغادرة؟

القبس 5 يونيو 2013

موجة عبدالفتاح العلي

د. حسن عبد الله عباس

عبدالفتاح العلي صار بطلا قومياً في الأسبوعين الماضيين. منذ أن تولى منصب وكيل وزارة الداخلية لشؤون المرور صارت الكويت غير الكويت وصارت الشوارع تختلف كلياً عن سابق عهدها، لا ازعاج ولا استهتار وانضباط وزحمة أقل. ماذا نفهم من ظاهرة العلي إذا؟

نفهم أن في الكويت رجالاً قادرين على القيام بوظائفهم ومهامهم على أكمل وجه. كل ما في الأمر أننا بحاجة إلى حُسن الاختيار وإسناد الوظائف لأهل الاختصاص وأهل الكفاءة، وحرصها ستكون الدولة غير وستشهد البلد انتاجية وكفاءة وانضباطاً.

نفهم منها أن التسبب الإداري ليس حظ الكويت العاثر وشر لا بد منه، بل هو اختيار دقيق ومتعمد لأصحاب الدماء الزرقاء والبطون المنتفخة ممن يسترزقون على تضييع البلد وتركها بيد الفاشلين والفاستدين. فلو أعطيت الإدارات لأهلها وإلى شخصيات ذات كفاءة ووضع المناسب في مكانه الصحيح، لقضت الكويت على الفساد بشتى أنواعه كما قضى العلي على استهتار الشوارع وعدم انضباط الطرقات والفساد المستشري في المرور. تصوّر لو عندنا العلي في التربية والرياضة والنفط والكهرباء والاستثمار إلى آخر مشاكلنا.

نفهم منها أن رجال المرور وظيفتهم ضبط المرور. ما جاء به العلي لم يكن عصا

الصحف والمحطات الفضائية تتابع عمله وتحركاته و«كبساته»، وأمسى حديث السمّار في الدواوين.. لماذا؟

هل لأنه «بدأ فعلاً» بتطبيق القانون؟ وكيف كان ذلك القانون في عهد من سبقه وهل كان القانون في الكويت ينتظر اللواء عبدالفتاح لكي يبدأ تطبيقه؟ وهل من سبق عبدالفتاح العلي في منصبه أقل كفاءة و إخلاصاً منه في تطبيق القانون؟ وبالمقابل هل كان اللواء العلي في ادارته السابقة يطبق القانون بهذا الشكل الذي يسعد الكويتيين اليوم؟! ماذا حصل وماذا استجد؟ علامات استفهام وتعجب مشروعة نطرق بها العقول لندرك المعقول.

اسمحوا لي ان انظر للموضوع من زاوية أخرى، وأقول بأن ما يقوم به اللواء العلي على مستوى المرور جهد ممتاز ومحل ترحيب واشادة من الجميع، ولكنه في الوقت ذاته يعري الحكومة التي أصبح مجرد ان يقوم مسؤول معين «فقط بتطبيق القانون» حسبما يمليه عليه الواجب يُحسب ذلك انجاز يتغنى به الناس ويخلق من المسؤول «سوبر ستار» لا يشق له غبار، نعم مجرد تطبيق القانون ولو «جزئياً» هو انجاز في زمن الاعجاز.

هيبة القانون التي يريدها الناس لا تأتي من تطبيق جزئي أو نسبي للقانون، وعلى شريحة ضعيفة من الوافدين والعمالة الأجنبية «وتسفيرها» بل اذا كان للقانون هيبة حقاً، ليحاسب الكفلاء الكويتيون «والهوامير» الذين جلبوا حشود العمالة ونشروهم في شوارع الكويت واستخرجوا لهم اجازات القيادة باعتبارهم سائقين لديهم على خلاف الحقيقة فخلقوا أزمة مرور في البلد.

ثم هل ننتظر أن يأتي «عبدالفتاح» آخر لكي نحتفل بتطبيق القانون في وزارات الصحة أو الأشغال أو البلدية أو الشؤون وغيرها من مؤسسات الدولة، وهل نستنسخ عبدالفتاح جديداً مثلاً ليلاحق لصوص المال العام ومن عاثوا في البلد فسادا وسرقوا وأحرقوا، ومن أطعموا الناس الأغذية واللحوم الفاسدة؟ كل هؤلاء يخرجون مثل الشعرة من «عجين القانون» في الكويت في حين نحن نواصل احتفالنا وبهجتنا بتطبيق «قانون المرور فقط» مع اللواء المحترم عبدالفتاح العلي.

النهار 11 يونيو 2013

سحرية، بل مجرد التزام بالمهام والمسؤوليات والقوانين والصلاحيات التي يمتلكها كرجل مرور. أو بمعنى ثانٍ، اصلاح العلي للمرور يعني أن غيره من كان مُقَصِّراً ولم يكن ملتزماً ولا يريد العمل على الوجه الصحيح. وبالتالي التسيّب والاستهتار والرعونة وكثرة الحوادث والمصائب بالمستشفيات وتجاوز الإشارة الحمراء والسير على كتف الطريق إلى آخر قائمة المخالفات ما هي إلا مؤشرات ودلائل على ضعف رجال المرور والأمن!

نفهم منها أن الناس تحترم القوانين حينما تُطبق بطريقة صحيحة. من يقول أن الكويتيين لا يحترمون القوانين ويريدون الوساطة، كلام كهذا غير واقعي بدليل ما يقوم به العلي هذه الايام. الجميع بات يحترم ما يقوم به رجال المرور. فالتناس لن تبحث عن الوساطة إن طُبّق القانون بانصاف وموضوعية وشعُر الناس أنهم سواء بسواء أمام مسطرة القانون ورجال القانون والسلطة القضائية.

الراي 10 يونيو 2013

«اللواء عبدالفتاح» من زاوية أخرى!

ناصر المطيري

هل تطبيق القانون في البلد أمر مرتبط بمناسبة أو بموسم؟ وهل هو مقترن بشخص بعينه، أو بحالة وظرف سياسي أو اجتماعي معين؟ السؤال قد يبدو غريباً لأول وهلة ولكنه تساؤل مستحق أمام ما نرصده من أسلوب تطبيق القانون بحسب الظروف والمناسبات وتغيّر المسؤولين.

نعم هذه هي الحقيقة الملموسة نقولها بكل صراحة وموضوعية لأنه يبدو ان التعامل مع القانون ممارسة وتطبيقاً لا يمثل نهجاً أو قناعة راسخة في العقل الكويتي ادارياً وأمنياً وسياسياً واقتصادياً، فالثقافة التي تشكلت في ذهن المجتمع في الكويت ان تطبيق القانون أمر نسبي وليس مطلقاً، وأن للقانون خطوطاً حمراء لا يتجاوزها وأشخاصاً لا يطالهم، وللقانون درجات تتفاوت في التطبيق تختلف من وزارة أو هيئة حكومية وأخرى.

أقول هذا الكلام وأنا اتابع «الاحتفاء الشعبي» الكبير باللواء عبدالفتاح العلي وكيل وزارة الداخلية لشؤون المرور، ففجأة أصبح هذا الرجل نجماً تتسابق اليه

عبدالفتاح العلي شكراً.. ولكن

مرزوق فليج الحربي

عندما كان اللواء عبدالفتاح العلي وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المرور مديراً لأمن الاحمدي كتب أحد اصحاب سيارات الاستعراض على سيارته (يا عبدالفتاح ما راح ترتاح) اشارة الى الاستهتار بالقانون وأن اصحاب سيارات الاستعراض سوف يقومون بالازعاج والتقحيص وأذية الناس عينك عينك.. وكانت معركة العلي معهم يومية وكان المستهترون يتحدون القانون بكل وقاحة واذا قبض عليهم فالواسطات تشتغل ويخرجون منها برداً وسلاماً.

واليوم ارتاح عبدالفتاح العلي وريح الناس من الازدحام ومن الاستهتار ومن رعونة السائقين وأوجد في الشارع سهولة ومرونة وخفت الازدحامات بشكل كبير وقبل كل هذا حفظ هيئة القانون وارجع لرجال الشرطة هيبتهم، ففي السابق كانت السيارات تسابق دوريات المرور أما اليوم فمجرد مرور دورية يقول سائق السيارة يا رب سلم يا رب سلم ولم تكن هذه الهيئة بتشريعات جديدة ولا سن قوانين جديدة كل المسألة تطبيق القانون والقضاء على التجاوزات والاهمال والفساد الاداري الذي كان يعشعش بأجهزة وزارة الداخلية والذي كشف جزءاً منه اللواء العلي بقوله ان هناك اجازات قيادة مزورة تقدر بأكثر من عشرة الاف وان هناك أصحاب وظائف ومهن مثل خدم المنازل لا يستحقون اجازات قد حصلوا عليها بالواسطات وان هناك اجازات انتهت صلاحيتها بانتهاء الغرض منها ومنها اجازات الالتحاق بعائل والطلبة الوافدين وغيرهم كما اشار عبدالفتاح العلي الى ان مبلغ المخالفات التي لم تسدد للمرور يبلغ 24 مليون دينار.

مع ان اللواء عبدالفتاح العلي لم يأت بجديد ولكنه طبق القوانين بكل قوة فأصبح اليوم رمزا في البلد ومع شكرنا القدير لعبدالفتاح العلي لدوره الذي اصبحنا نعيشه ونلمسه بشكل يومي ولتحمله تبعات تطبيق القانون وتبعات التوجيه والنصح عبر وسائل الاعلام والى مشاركته الشخصية لرجالہ والنزول للميدان والشكر موصول لرجال وزارة الداخلية الاشوايش الذين اعدوا هيئة القانون، الا ان اللواء القدير العلي يكشف لنا مدى السوء الذي وصلنا له في الكويت بحيث ان تطبيق القانون يعتبر انجازا وان المسؤول او الوزير عندما يمارس دوره يصبح مميزا ورمزا لأن البلد

غرقانه في بحر من الفساد الاداري والمالي والطاسة ضايعة فيها .

اليوم وفجأة يطالب الناس بدفع غراماتهم المرورية التي ربما تقدر بالآلاف الدنانير واليوم فجأة يصدر قانون الابعاد لاي وافد يرتكب مخالفة جسيمة واليوم فجأة تسحب الالف السيارات لكراج الداخلية وغيرها من القوانين الرائعة التي لا يعترض عليها احد ولكن عنصر المفاجأة أخل بكثير من الموازين وكأن المواطن يدفع ضريبة فساد وتقاعس اجهزة وزارة الداخلية على مدى سنوات وكأن المواطن والمقيم يدفعون ثمن ضياع هيبة رجال الداخلية في السابق، فمن المفترض كما طبق القانون وهذا أمر يشكرون عليه ان تكون هناك آلية جديدة تراعي حال المواطنين المادية وان يكون هناك حملة مرورية توعوية ففي النهاية ليس المقصد المخالفات بل المقصد تطبيق القانون والقضاء على الفساد المعشعش بين اروقة الداخلية لا نقول هذا الامر تهرياً من القانون بل نقوله حتى لا يكون الامر ظاهرة، لان تطبيق القانون بهذه الطريقة السريعة والمفاجأة سوف يخلق حالة من التذمر وسوف يعمل المتفذون الذين سوف ينالهم من المخالفات الشيء الكثير كأصحاب الشركات وباصات النقل والتكاسي وغيرها سوف يعملون على تعطيل القانون والرجوع لما كنا عليه في السابق .

حالة اخرى نتمنى ان ينتبه لها معالي وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المرور اللواء عبدالفتاح العلي لقد قرأت اغلب التصريحات التي تناولها اللواء العلي، عن الحملة لتنظيم المرور ولكني لم أجد أي اشارة عن سائقي الشاحنات الذين يشكلون عبأ كبيراً على الطريق واحد اسباب الزحمة الرئيسية فنتمنى ان يوجد لهم طريق خاص بعيداً عن الطرق السريعة او اوقات محددة يلتزمون فيها بخلاف اوقات ذهاب وعودة الموظفين من الدوامات .

مع شكرنا الجزيل وارتياح الناس من الاجراءات التي تتخذها وزارة الداخلية ممثلة بادارات المرور الا ان أمر النصح وابداء الملاحظات مطلوب وهذا ما نتمنى ان يتسع صدر اللواء القدير عبدالفتاح العلي له .

الوطن 14 يونيو 2013

مدينة «الخير».. والواقع المرير!

نبيلة مبارك العنجري

نؤمن جميعاً بأهمية التخطيط الاستراتيجي وفق أسس ومبادئ علمية مدروسة، لبناء مستقبل هذا الوطن، وتحقيق الرخاء والرفاهية لأبنائه.. وأكاد أجزم بأن هذا النوع من التخطيط هو مطلب كل مواطن يستشرف آفاق المستقبل، ويعي التحديات والمخاطر التي قد نواجهها بسبب اعتماد اقتصادنا الوطني على عوائد النفط، فقط.. لكننا لا نقبل بأي حال من الأحوال أن يكون «التخطيط الاستراتيجي» عنواناً لاستفزاز الناس والضغط على جراحهم ومضاعفة الألم.

نرفض أن نعيش في وهم المدينة الفاضلة، التي نحلم بأن ننعيم فيها بكل سبل الرفاهية، وقد شيدت بتصميمات حديثة ورؤى فريدة، لنستيقظ على الواقع الأليم.. واقع يبعد النوم عن العيون، والراحة عن النفوس.. فنحن نفتقد حتى الآن إلى جامعة تستوعب جميع أبنائنا من خريجي الثانوية العامة بعد سنوات من التعب والسهر. ولا نملك مطاراً على المستوى الذي يليق باسم الكويت وشعبها وإمكاناتها، يضاهاى المطارات الحديثة في كثير من الدول المحيطة. نفتقد منشآت صحية تستوعب آلاف الناس وتخفف عنهم، وتعيد البسمة إليهم بدلاً من تلك المستشفيات التي أنشئت في الستينيات، وبقيت على حالها حتى الآن!

وأمام كل هذا جاء تصريح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير البلدية حول مدينة الحرير، مستفزاً بكل معنى الكلمة، فقد ذكر الله أن تكلفة هذه المدينة تصل إلى 270 مليار دولار.. هكذا قالها بكل ببساطة وطلاقة من دون مراعاة لمشاعر الناس! فهذا الرقم لا يمثل بالنسبة إلى شخص مثله أي مشكلة، عندما يتحدث عن مدينة خيالية، قد لا يمنح القدر معظم أهل الكويت من هذا الجيل أن يروها، إلا على الرسومات الورقية والرسومات الزخرفية.

لا تستفزوا الشعب يا وزير البلدية، وقبل أن تطلق تصريحاً مثل هذا، نطالبك بأن تأخذ جولة في عاصمة الكويت.. جولة تقوم بها وأنت بكامل تركيزك، لا تشغلك إلا مشاهدة المباني المتهالكة التي عفا عليها الزمن، والمجمعات التي أنشئت بطريقة خاطئة وسط المناطق السكنية، ومجمع الوزارات الذي يسهم في تضخم الأزمة المرورية، ولا يؤدي الدور العصري المطلوب منه، تأمل يا معالي الوزير الطرقات

والمرافق.. للأسف، ستكتشف أننا نحتاج عاصمة.. عاصمة متطورة تحمل اسم الكويت وتعكس صورتها، وتستقبل ضيوفها، مثل أي دولة في العالم.

تفقد، يا معالي الوزير مدينة الأعمال، لتري منطقة الكراجات المقابلة للأبراج التجارية، وستدرك أنها نقطة سوداء في جبين مدينة الكويت، خصوصاً إذا سألت وعلمت أن تلك المنطقة قد تم تميمها منذ سنوات، ورغم ذلك بقيت ملامحها الكئيبة لم تتغير أو تتطور، في ظل سيادة الروتين وسيطرة الفساد.

لا تستفزوا الناس، ونحن نعيش على وقع طبول مشكلة الكهرباء كل عام، وكلما تعرضت أي وحدة للعطل وضعنا أيدينا على قلوبنا، حتى أصبح الحديث عن مشاريع التنمية مرهوناً بضعف قدراتنا الإنتاجية من الطاقة الكهربائية.

أي استفزاز هذا، الذي يتجاهل كل المشاكل التي تطوق واقعنا، وتجنم فوق صدورنا، وتستهدف التلاعب بمشاعرنا؟! هناك الكثير من الملفات التي يريد المواطن أن يرى حلاً لها خلال 10 إلى 15 عاماً، بدلاً من الانتظار 60 سنة، ليرى مدينة الحرير، أو لنقل مدينة «الخير»، باعتبارها باباً جديداً لاستنزاف ثروات الشعب على بساط الوهم، فهذه المدينة لا توجد أي دراسة حقيقية حتى الآن لتقدير ميزانيتها، ولم يتم إنشاء هيئة وطنية لتنفيذها، والسؤال الذي يطرح نفسه بالحاح على عقولنا: كيف حدد معالي الوزير العبدالله ميزانية تنفيذها أو توقيت طرحها؟! كفى استفزازاً لشعب يضم بين أبنائه آلاف من الشباب على درجات عالية من العلم والثقافة والوعي، لكنه بلا عمل أو مسكن أو تنمية حقيقية من الدولة لقدراته وأفكاره!

كفى استفزازاً لطموحات الشعب وتجاهل واقعه المرير.. ولنركز على احتياجات المواطنين، ونسعى جاهدين لتنفيذها وفق خطط قصيرة المدى، وأخرى طويلة المدى، وفق الأولويات المدروسة. وعلينا أن نعي جيداً أن العمل على تحسين المستقبل يجب ألا يكون على حساب الحاضر

القبس 6 يوليو 2013

الغياب الحكومي مكلف للبلد

وليد عبدالله الغانم

تحتاج الدولة لادارة فاعلة لضمان استقرارها واطمئنان المواطنين بها، إن الصراع السياسي شأن والإدارة العامة شأن آخر، لقد ادعت الحكومة دائماً أن تداعي أدائها وتباطؤ إنجازها وضعف قراراتها مردها الصراع السياسي والمجالس المنتخبة المتلاحقة، لكن تجربة المجلس المبطل الثاني أظهرت للملأ أن الأداء الحكومي لا يتطور ولا يتأثر حتى بوجود مجلس أمة موالٍ مائة في المائة.

تغيب مؤسسات الدولة عن أدوارها فتترك فراغاً لا بد من سدّه، يقوم الناس بسدّ هذا الفراغ، كلٌّ بطريقته، وللأسف يؤدي الغياب المستمر للجهات المسؤولة إلى فقدان الثقة بها من جانب وشيوع الفوضى في المجتمع من جانب آخر، والخاسر هو البلد ومستقبله.

قوانين لا تفعل ولوائح لا تطبق وأنظمة يتم التجاوز عليها بسبب الغياب الحكومي، فيشعر الناس بالظلم والغبن، فليجأون لوسائل غير شرعية للحصول على حقوقهم، أو لتطبيق القانون كما يظنون، فتتهار مكانة المؤسسات الرسمية..

إن وضع الادارة العامة في الكويت متردّ، ومن الغريب حقاً ضياع المبادرة الحكومية لتحسين ادائها وتطوير اعمالها وتحقيق الانجازات الحقيقية للوطن والمواطن في ظل وفرة مالية غير مسبوقه..

ماذا يريد الناس من حكومتهم سوى تطبيق القانون وحسن صرف موارد البلد وتحقيق العدالة الاجتماعية بين كل المواطنين، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية وآرائهم الفكرية وأصولهم الاجتماعية؟ وهذه أهم مهمات أي إدارة حكومية محترمة..

لدينا مشكلة سياسية عميقة في الكويت، توازيها مشكلة إدارية لا تقل عنها أهمية، الوقت يسرقنا والأمم تسبقنا، وقد داهمنا مستقبلنا، ولا نجد الادارة الحكومية قادرة بطريقتها الحالية ونهجها المعتاد على رعاية الوطن وأهله، فإلى متى يستمر غياب الحكومة ومؤسساتها؟

القبس 6 يوليو 2013

سياسة «الترضيات»...!

د. تركي العازمي

عارض البعض سياسة تعيين «المتقاعدين» بمنصب وكيل وزارة مساعد في وزارة الشباب ووصفوا الحكومة بأنها تناقض التوجه الحكومي في إحالة من أمضوا 30 عاماً إلى التقاعد والبعض الآخر وصفها بالـ «الترضيات»!

سنأخذ جانب «الترضيات» لأن سياسة إحالة من أمضوا 30 عاماً إلى التقاعد تعتبر في حكم «الماضي» فهي لم تطبق ولن تطبق إلا على من لا نفوذ له.

وزارة الشباب وغيرها من الوزارات والهيئات والشركات التي تمتلك فيها الحكومة نسبة مؤثرة تتعرض لطبيعة اختيار للقياديين غريبة شكلاً ومضموناً، وقد ذكرت في مقالات عدة أن اختيار القيايين بعيداً عن عامل الكفاءة والحيادية يعتبر خرقاً للقواعد العلمية التي تعمل على اساسها المؤسسات المحترمة!

فصاحب القرار عندما يبحث في السير الذاتية للمرشحين للمنصب القيادي واجب عليه احتراماً للمواد الدستورية أن يعطي كل ذي حق حقه وأن يفعل مبدأ تكافؤ الفرص، ومتى ما خضع صاحب القرار للضغوط السياسية أو الاجتماعية أو لأصحاب النفوذ فإنه حينئذ لا يكون صاحب قرار حر حيادي وبالتالي فهو من خلال هذا النهج يؤكد لنا سبب تدني مستوى الأداء (إدارة شؤون البلاد) في مؤسساتنا العام منها والخاص!

الكويت لم تعد الكويت التي نحلم في بناء مدينة الحرير... والكويت لم تعد كما يتصورها البعض بأنها في طريق التطوير والتنمية سائرة، والكويت لم تصل إلى مرحلة فهم الذات لتصحح في الغد أخطاء اليوم والأمس!

كي نبني الكويت ونصل إلى مصاف الدول المتطورة، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحقق أحلامها وهي تتخذ قيادياً منهجاً مخالفاً لمبدأ تكافؤ الفرص، ومعظم المناصب القيادية ليس فقط في وزارة الشباب تمنح عبر بوابة «الترضيات»، وقد يرى البعض بأن هذا الاستنتاج فيه نوع من التعميم لكن واقع الحال يؤكد ذلك وقد تعودنا سماع عبارة «محاصصة» وهي الوجه الآخر لـ «الترضيات»!

لذلك، نحن وإن سلمنا بحساسية عامل «الترضيات» فعلى الأقل لتكن «الترضيات»

للكفاءات وللدماء الجديدة، فالمناصب القيادية يجب ألا تحتكر وتترك الدماء الشابة الطموحة معزولة عن قائمة المرشحين!

حتى على مستوى المرشحين، تجدهم مصنّفون يقرب البعض منهم ويعزل البعض الآخر، وفي جزئية المرشحين الوضع مختلف نوعاً ما لأن قاعدة الناخبين هي العامل المؤثر حتى وإن حاولت الحكومة التأثير على مجاميع لأن قاعدة الناخبين هي صاحبة القول الفصل والمقاطعة قد تكون أحد السبل المتاحة في حال عدم توفر مرشحين أكفاء أعني مرشح يفهم الصفات النيابية من تشريع ورقابة وخلق!

والعودة إلى طريق الصواب هي الملاذ الحقيقي لنا بعد التوكل على الله عز شأنه بعد أن شهدنا تخلفنا في طريقة اختيار القياديين... فماذا نتوقع من قيادي أتى إلى المنصب من باب الترضية (المحاصصة)... لا شيء على حد علمي

الراي 14 يوليو 2013

تعريف المال السياسي

د. حسن عبد الله عباس

لا تتعب حالك وتقرأ لتغيريدات وتصريحات أو تستمع لكلامهم في المقابلات، فكلام المرشحين محصور في المواضيع التالية: مال سياسي، الفساد، اسكان، كهرياء، شباب، بدون، المرأة الكويتية، تعليم، المواطن، الاقتصاد! وبما أن المال السياسي الاكثر طرحاً بين نواب المستقبل، سنخصص كلام اليوم فقط حول الرشوة السياسية.

المال السياسي هو ذلك المال المدفوع للمواطن لكسب ولائه ومواقفه سياسياً. هذا الشراء يمكن أن يُدفع قبل الانتخابات أو بعد الانتخابات. والمال السياسي ليس كله بالدينار، فيمكن أن يكون بالدينار والدولار والذهب والتذاكر والسفر والماركات العالمية. وعلى طاري السفر، يمكن أن تكون التذاكر رحلات سياحية للناخبين أو رحلات علاجية للمرضى الناخبين.

فلاحظ مثلاً أن المال السياسي الذي يتأفف منه المرشحون الآن وأثناء حملاتهم الانتخابية هو مال يُدفع قبل الانتخابات لشراء اصوات الناخبين، لكن المال عند الشخص نفسه لا يُعد سياسياً حينما يُدفع له بعد وصوله للبرلمان.

فالنائب الذي يزدري المال السياسي اليوم أثناء المنافسة الانتخابية، لا يعتبره كذلك حينما يُمنح أرضاً ومسكناً. فليس دائماً المال السياسي نقداً، فهناك مال سياسي على صورة شيك يمكن أن يستلمه صاحبه بحجة «أعمال الخير»، أو أرضاً ليبنى عليها مسجداً كون القديم «شينكو»، أو تسوي روحك ما تشوف وتمشي الفرعيات، أو تعين محسوبين عليه ليجعله يطمر من المعارضة إلى الموالاة ويبررها كونها من واجبات الشرع!

من يقول ان الكويتيين غير مبدعين نقول له غلطان، فالمال السياسي في الكويت فنون وجنون. كان عندنا مرشح يدفع مال سياسي على شاكلة شنت ماركات. والآن موسم الصيف، فإن كنت مفلساً وتريد رحلة سياحية مجانية ما عليك إلا أن تطلب من المرشح رحلة علاج زرع شعر في سويسرا أو تخسيس في التشيك أو تصغير أنف في إيران!

في الادارة يقولون دائماً المدير الناجح من يفكر خارج الصندوق، والكويتيون هذا اسلوبهم في العمل البرلماني. هل سمعت عن مال سياسي يشتري شعب بأكمله بعلاوات وزيادات غير مدروسة إلا في الكويت؟! هل يوجد في العالم مال سياسي يدفع في مقرات تسجيل المرشحين وأمام عيون الشرطة إلا هنا؟! هل يوجد مال سياسي أقوى من الكويت بحيث يعلن أصحابها في الصحف أنهم دفيعة (على وزن قبضة)؟!!

الراي 15 يوليو 2013

الإيداعات المليونية والانتخابات المقبلة

يوسف عثمان المجلهم

أحدث خير تضخم حسابات بعض نواب مجلس الأمة الذي نشرته القبس، ضجة في الأوساط السياسية والمحلية مما ترتب عليه رحيل مجلس 2009، وكان عدد النواب الذين تضخمت حساباتهم 13، يضاف الى ذلك ملف التحويلات الخارجية، الذي انتهى فيه التحقيق الى ابواب مغلقة، وكان بالإمكان مضاعفة عدد النواب الذين اختلت صورتهم أمام الشعب، لذلك قال الشعب الكويتي فيهم كلمته فحرمهم حق شرف تمثيل الأمة في انتخابات فبراير 2012، فلم يحالف الحظ أحداً، (سوى نائب واحد فاز بدعم طائفته له)، ممن خاضوا الانتخابات، في حين لم يتجرأ الآخرون على خوض الانتخابات، بعد ذلك ناورت الحكومة لإخفاء حقيقة الإيداعات المليونية، وحجبت وصول هذه الحقيقة للشعب الكويتي من خلال

حفظ هذه القضية لدى النيابة العامة لعدم اكتمال أدلة الاتهام أو لعدم وجود قانون يدين من تضحمت حساباتهم.

بعد صدور مرسوم الضرورة للصوت الواحد وحفظ فضيحة الإيداعات المليونية، عاد معظم نواب الإيداعات المليونية الى السطح، وفاز معظمهم بعضوية مجلس الأمة في انتخابات ديسمبر 2012، وقد خلقت عودتهم نوعاً من الإحباط والاستياء لدى الشعب الكويتي بسبب منح الفرصة لنواب يشرعون للأمة وهم متهمون بالرشوة، وكيف يؤتمن من كان ضميره معروضا للبيع وهو عرضة للابتزاز؟

الآن نحن على مشارف انتخابات يوليو 2013، وقد ترشح 12 مرشحا من نواب الإيداعات المليونية، والناخب في حيرة من أمره من انتخاب هؤلاء المرشحين أو عدم انتخابهم، فهل هؤلاء مدانون في قضية الإيداعات المليونية، ولكن تمت حمايتهم بحفظ النيابة العامة القضية؟ أم أنهم مظلومون في هذا الاتهام، وأن حفظ القضية قد أنصفهم؟

إن أكثر من يعلم حقيقة القضية النواب أنفسهم والحكومة، لذلك على الناخب أن يسأل هؤلاء عمّن رفع أحدهم قضية على البنك المركزي الذي أحالهم للنيابة وطلب رد اعتبار من الضرر الذي أصابه، فإذا اتضح للناخب أن هذا النائب قد رفع قضية لرد اعتباره فهذا دليل قاطع على أنه واثق من براءته، وعليه يتم انتخابه بعد الاقتناع ببرنامجه الانتخابي، وإذا اتضح للناخب أن هذا النائب لم يرفع قضية ضد البنك المركزي الذي اتهمه، وطالب برد اعتبار نفسه وسمعته، فمن باب أولى الا يتم انتخابه وعمل اعتبار لهذا النائب، وهذا دليل على حقيقة اتهامه، وأنه أراد ان يستفيد من حفظ النيابة لقضية الإيداعات المليونية.

القبس 17 يوليو 2013

جريمة شراء الأصوات.. أم الجرائم!

مصطفى الصراف

يعتقد البعض أن جريمة شراء الأصوات هي نوع يختلف عن بقية الجرائم المدرجة في قانون الجزاء الكويتي، وهي ليست كجرائم القتل والزنى والسرقة والرشوة وخيانة الأمانة، والجرائم الأخرى الماسة بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي، بل هي مجرد فعل يقتضي فيه البائع ثمن صوته لمرشح ما، ويتساوى ذلك مع ما لو فرض أنه لم يذهب للتصويت، مثل

كثيرين من المواطنين المسجلين في جداول الانتخاب، ولا يمارسون حقهم هذا. وبالتالي، فإن هذا الأمر لا يهتز منه ضميره! ولا شك في ان من يعتقد ذلك فهو مخطئ، لأن من يقدم على جريمة كهذه فانما هو يرتكب جميع الجرائم التي سبق ان بينها اعلاه، المدرجة في قانون الجزاء، لأن المرشح الذي يقدم على ارتكاب جريمة الشراء هو شخصية اجرامية لا يلتزم حدود القانون. والقانون هو القانون، كيفما كان ما دام صادراً عن السلطة الشرعية في البلاد، ولم تصدره تلك السلطة الا لضرورة يحتمها الحفاظ على المجتمع، وعلى كيان الوطن، ومن لا يأبه للوطن وللمجتمع فهو اخطر المجرمين فتكا بهما. ومتى وصل هذا النوع من المرشحين الى السلطة التشريعية، فإنه سيعمل على تشريع قوانين تضر المجتمع وتضر الوطن وتؤثر في حياة جميع ابناء الوطن سلباً، وعلى مدى سنين وأجيال، ويعمل فيها على ذبح الأمة سيان لديه في ذلك ما دام يحقق من وصوله للسلطة خدمة مصالحه على حساب المصلحة العامة، وقد لمسنا في مرحلة سابقة كيف انحرف المجتمع الى غياهب التخلف على اثر قوانين عرقلت تقدم البلد ووقعته بالفتن والخلافات وانتشر فيه الفساد الإداري والمحسوبيات، وحرّم المواطنين الكفاء من مراكز ادارية، هم اولى بها، وكيف اثرى اولئك النواب بسبب استغلال نفوذهم على حساب المال العام، حتى قطاع التعليم لم يسلم من التخريب، وكذلك القطاع الصحي والقطاع الأمني، وازداد معدل الجرائم الأخرى وانتشر السلاح الابيض والسلاح الناري بيد الصبية، ان اكبر الجرائم المضرّة في المجتمع وفي الوطن هي جريمة بيع الاصوات وشراؤها، ولذلك هي مجرمة في جميع دول العالم، وعلى الرغم من تجريمها في الدول الأخرى فما زال هناك من يرتكبا، ولكن بصورة ملتبسة، وليسست مكشوفة، كما هو حاصل في الكويت، هناك تكون ملتبسة، لأن تلك المجتمعات تستهجنها، مثلها مثل الجرائم الماسة بالشرف والاعتبار والسرقة والقتل، ولذلك لا يقدم عليها الا عصابات معينة، مثل لوبي رجال الاعمال في اميركا او المنظمة الصهيونية (آيباك) او بعض الاحزاب، مثلما حدث في مصر من قبل حزب الاخوان، وقد حددت بعض الدول في قوانينها المبالغ التي لا يجب تجاوزها للصرف على الدعاية الانتخابية، او وضع تلك المبالغ في حساب خاص لتتم مراقبتها والاشراف عليها، اما هنا وكما هو واضح من الحالات التي تم ضبطها، فكانت تتم على المكشوف ولا يرى البائع حرجا في ان يصرح بأنه باع صوته بمبلغ كذا، او انه مستعد لبيع صوته لمن يدفع أكثر.

لذا، يجب على وسائل الإعلام والدعاة على المنابر في المساجد، تكثيف توعية الناس بجسامة هذه الجريمة. فمن بيع صوته فهو كمن يبيع عرضه.

القبس 24 يوليو 2013

مجرد سؤال !

وليد إبراهيم الأحمد

لماذا لا نسمع يوماً في بلادنا عن اقالة رئيس مجلس الوزراء لأحد وزرائه ممن تم اكتشاف سرقتهم او استغلال توليهم منصبهم لأغراض شخصية وتفتيحية تجاوزوا خلالها قوانين الدولة وتيقن معها مثلاً هذا الرئيس حقيقة (حرمة) حامل الحقيبة الوزارية قبل ان يتم اكتشافه من قبل نواب الامة؟!

سؤال افتراضي فعلاً يستحق ان نثيره اليوم في وقت أصبحنا نفقد الأمل في تصحيح الأوضاع ونضع المستحيل لحدوث ذلك بسبب ال(تغطية) التي عادة ما تحدث للمتلاعب والدفاع عنه بل الاستماتة من اجل بقائه على مقعده والكذب على الشعب بأنها الإشاعات التي لا يوجد لها دليل او الاتهامات العارية عن الصحة؟!

ما ضير رئيس السلطة التنفيذية لو بادر بنفسه بفضح خطأ جسيم قام به احد اعضاء حكومته مثلاً ليثبت جديته في تطبيق خارطة الطريق ثم قام بعزله بعد ان ثبت له ذلك بالدليل القاطع والبرهان الناصع قبل ان تصل الرائحة لأعضاء الامة؟!

لماذا ننتظر نواب مجلس الامة عادة التحرك لكشف اخطاء الحكومة بالصراخ والعيول ولا نقوم نحن بتصحيح اخطائنا بأنفسنا قبل ان يعلم بها الغريب وكأنه بذلك علينا ان (نبوق) ونتجاوز القوانين حتى يتم اكتشافنا بالجرم المشهود ثم نرحل بعيداً عن الاضواء من دون ان تعود الاموال للخزنة او تشطب قراراتنا التي تسببت بالازمة؟!

لو تحقق ذلك بلا شك سيكبر الرئيس في نظر نواب الامة بل في نظر الامة بأسرها وسيكسر بذلك هذا المستحيل في دول عالمنا الثالث المتخلف وسيدخل موسوعة (غينيس) للارقام القياسية كأول رئيس وزراء عربي على السلطة التنفيذية يكافح الفساد بنفسه بعيداً عن رقابة السلطة التشريعية!

مجرد سؤال!

الراي 14 اغسطس 2013

ظل المجلس البلدي

عبدالحميد علي عبدالمنعم

في الثالث الأخير من يوليو الماضي صدر مرسوم بتشكيل لجنة للقيام باختصاصات المجلس البلدي بسبب انتهاء مدته، وما لبثت أن ظهرت الاعتراضات على تعيين مدير عام البلدية رئيساً لها وعلى أعضائها الذين يمثل معظمهم أجهزة حكومية، مما لا يتيح أي أغلبية للممثلين من خارج الحكومة، وهو ما كان يفترض فيه العكس انسجاماً مع روح القانون. وانطلق الاعتراض من فرضية ان المهمة الأولى للمجلس البلدي هي الرقابة على أعمال البلدية، وجاء تصريح رئيس اللجنة لاحقاً ليؤكد وجهة هذه الاعتراضات عندما أعلن أن المرسوم قد عرض على الفتوى والتشريع ولم تبد اعتراضاً على هذا التشكيل، وهو ما يعني بالمقابل عدم صدور موافقة صريحة.

في أعقاب ذلك جاء القرار المنظم لعمل اللجنة ضارباً نطاقاً من السرية غير المبررة على مداولات اللجنة رغم إتاحتها نشر قراراتها بعد المصادقة عليها، مستحدثاً بذلك وضعاً لا ينسجم مع القانون رقم 5 لسنة 2005 الذي نظم أوضاع السرية باعتبارها استثناءً وليس أصلاً في عمل المجلس.

ولم تكتف اللجنة بحسب المتوقع منها وهو إنجاز العاجل من الأمور، بل ظل شاغلاً هو تمرير معاملات سبق للمجلس البلدي إيقافها، متهمه قراراته بالشخصانية، ورد الأعضاء السابقون باتهام مماثل مع الإشارة لقرار اتخذ بتخصيص أرض لشركة سبق للمجلس البلدي رفض تخصيصها لها لتورطها في قضية منظورة أمام المحاكم، متهمه فيها بتجاوزات بنحو ستمائة ألف دينار.

وحتى الثامن عشر من سبتمبر المقبل، وهو موعد انتخابات المجلس البلدي، فإن أعمال اللجنة تحتاج بالفعل إلى متابعة مخلصمة تطمئن الناس إلى صحة الإجراءات القانونية المتخذة، وتعميم الشفافية على تفاصيل عملها وتجنب الانتقائية فيما ينشر عنها، والتأكد من عدم انخراطها في أي تجاوزات يمكن أن تفرضها طبيعة التحالفات الجديدة في الساحة السياسية. ويحتاج الأمر بالتأكيد إلى تضافر جهود عدة جهات، سواء الأجهزة الرقابية أو هيئة مكافحة الفساد ومن ينوون العودة للمجلس البلدي، باعتبارهم الأكثر دراية بما يدور داخل مطابخ صنع القرار، وكذلك نواب مجلس الأمة والمجتمع المدني إعلاماً ومؤسسات.

القبس 21 اغسطس 2013

الحزم والعقاب

د. يعقوب أحمد الشراح

تضع الدول دساتيرها وقوانينها من أجل أن تسود العدالة بين الناس، وأن يشعر الجميع بالأمن والأمان، ودرء الظلم والاضطهاد، واستعباد الناس. فمن دون ذلك تسود الفوضى وشريعة الغاب في المجتمع... وحيث إن الحياة تتطور وتتغير معها حياة الناس؛ فإن القانون أيضاً يتطور، ولا يظل ثابتاً أو جامداً، لكن الأزيمة تأخذ منحنيات أخرى عندما لا يطبق القانون، وتغيب آليات متابعته، وتقويم نتائج تعامل الناس مع القانون في إرساء دعائم حياة كريمة للبشر...

لقد وجد أن الإصلاح لا يحدث من دون القانون، ولا يتحقق من دون العمل بمبادئه، ومن هذه المبادئ الثواب والعقاب للعاملين في الأجهزة الحكومية، خصوصاً ربط ذلك بالقيادات المناطة بها اتخاذ القرارات و المتابعة

إشكالية الحكومة أنها تفتقد لجهاز قادر على المتابعة والتقييم لأدائها العام وتتنظر لحين حدوث التلويح النيابي بالاستجابات بسبب رداءة الأداء أو الفساد أو الاختلالات في العمل الحكومي. فلو كانت الحكومة بذاتها تتابع مشكلاتها وتطبق أدوات التقويم كالحزم والعقاب على العاملين لديها لما كان هناك مبررات من تكرار الاستجابات النيابية الهادفة، أو حتى الانتقادات الكثيرة للأداء العام للحكومة.

إن أوجه الاختلالات في العمل الحكومي كثيرة بعضها ناتج عن العمل التنفيذي الذي لا يخلو من أخطاء، وهي مقبولة أحياناً في إطار مشروعية المسببات ومحدودية المخاطر، أما البعض الآخر فهي اختلالات متعمدة نابعة عن فساد أو سوء إدارة أو عدم تحمل للمسؤولية؛ وتشكل هذه أزمة شديدة لها الكثير من المفاصد التي تحتاج إلى معالجات جذرية. فلو نظرنا على سبيل المثال في مسألة أثارها الصحافة أخيراً، وهي ليست بجديدة تتعلق بتعيين الوزراء للأقارب والمقربين في المناصب القيادية الحكومية كنموذج للاختلالات في العمل الحكومي وعدم تطبيق القانون لوجدنا أمامنا صورة بشعة للفساد المعلن الذي يتحدى ليس فقط القانون، وإنما أيضاً عدم احترام حقوق الناس وتفشي العلل في النفوس.

هناك العديد من الصور السيئة الصادرة من القيادات في الدولة والتي، مع الأسف، لاتعالج رغم علم الناس بها والحديث عنها بصورة مكررة. فالمطلوب أن تطبق

الحكومة الحزم والعقاب لأنهما مكونات أساسية في الإصلاح الإداري، فضلاً عن حسن اختيار القيادات وقدراتهم على تحمل المسؤوليات وتقديم أفضل الخدمات، وإنجاز احتياجات الناس بفاعلية، وتجنب الوقوع في اتخاذ قرارات عشوائية أو غير قانونية.

نتمنى أن يعمل المجلس النيابي على إصدار تشريع لمعالجة مشكلات اتخاذ القرارات غير القانونية في أجهزة الدولة، فهناك الكثير الذي ينبغي دراسته لتلافي الأخطاء الفادحة والفساد المتعمد، فتعيين الأقارب أو المخالفين لقانون التوظيف أو الترقى مثلاً يحتاج إلى إصدار تشريع يمنع حدوثه بالتنسيق مع مجلس الخدمة المدنية، فالكسوت عن ذلك يؤدي إلى تفاقم تدخلات المتنفذين في شؤون الوظائف العامة بناء على الوساطات والمحسوبية، وعدم إرساء مبدأ الكفاءة والعدالة بين العاملين في الدولة.

الراي 25 أغسطس 2013

نكته واحدة!

صالح الغنام

مسألة أن ترتقي الحكومة بالخدمات المقدمة للمواطنين، أمر ليس فيه عبقرية ولا إبداع، فكل المطلوب نية صادقة وقرار حاسم ومتابعة دقيقة، ومن ثم سيصبح مشوار إنجاز المعاملات في الإدارات الحكومية أشبه بالنزهة التي يتمناها كل مواطن ومقيم. صدقوني، الأمر لا يحتاج سوى ستة أشهر من الإخلاص ويتحقق الحلم، ولكن لماذا لا يحدث هذا؟ الجواب ببساطة، إن الشعب نفسه لا يريد تحقق مثل هذا الإنجاز، بل هو يريد أن يعيش في حالة تدمير مستمر، كي يجد هموماً ينفس عنها بالغضب والامتناع والمعارضة. ولدي على هذا ألف دليل وبرهان، فإن كان البعض يتشدق بالإجراءات الطويلة والمملة وهذه حقيقة لا خلاف عليها - فبماذا يفسر النفوس "الخايسة" والوجوه العكرة التي يستقبل بها الموظفون المراجعين؟

أدري أن المسألة محض نفسية، وأن الموظف يتعامل بجفاء مع المراجعين، لأنه يلقي التعامل ذاته عند مراجعته الإدارات الأخرى. وغير هذا، إنه يرى في نفسه

تدعو الى ثواب المجتهد ومحاسبة المهمل، واستغلال الوظيفة العامة بتعيين المعارف والأقارب وأهل المصلحة، وشراء الولاءات الشخصية بعيدا عن المعايير والكفاءة، سواء كان ذلك من الحكومة لمحاصصة ومراضاة لأحزاب وطوائف، أو من صاحب النفوذ لأشخاص يعتقد بأنهم سيوالونه فيستفيد ويأمن منهم مما يؤدي إلى:

1 - اختراق القوانين والمعايير والأسس التي وضعت لشاغل وظيفة معينة لبيدع بخدمة المواطنين ورفعة الوطن.

2 - الخوف من محاسبة «الموظف سياسيا» المقصر لعدم إغضاب المسؤول أو النائب الذي جاء به ووظفه.

3 - لا كفاءة ولا التزام بالحضور والعمل.. وبالتالي لا خدمات ولا إنجاز وهذا سبب تراجع الدولة.

4 - قلب مفاهيم الولاء من الدولة والمؤسسة الى الشخص وبأي مرحلة سيكون رهن إشارته ولو على حساب الوطن.

5 - استنزاف الأموال بسبب توظيف إضافي وتلاعب وعدم محاسبة وإهمال في ضياعها.

وما نعانينه من فوضى وتقصير بكثير من الإدارات الحكومية (لأن الموظف مسنود من جهة قوية فلا أحد يحاسبه على إهماله، في الوقت الذي يُظلم فيه كثير من الكفاءات التي تعمل وتجتهد، ثم يُكافأ من لا يعمل بسبب واسطته والتعيين السياسي الذي يخدم شخصا ويضر المجتمع والدولة، ويؤدي بخدمات الدولة الى الأسوأ) هو نتيجة تراجعنا بكل المجالات، وهو خطر على مستقبل الدول.

لذلك أتمنى من نواب المجلس المقبل سد هذه الثغرة قانونيا بتشريع قانون تعارض المصالح ومراقبة التعيينات، الذي قدمته جمعية الشفافية، خصوصا في الجهات المهمة مثل: هيئة مكافحة الفساد التي ستراقب وتلاحق الفاسدين، ووزارة التربية التي تعلم وتربي رجال المستقبل، وهيئة أسواق المال عصب الاقتصاد، والمناطق التعليمية وإدارات الأحكام والتنفيذ في «الداخلية» والمطار والمنافذ وغيرها.

القبس 23 يونيو 2013

صاحب سلطة، ولولاه لتوقف حال المواطنين وربما الدولة، يظن في نفسه كل هذا، رغم تفاهة العمل الذي يؤديه، والذي لا يتعدى لصق طابع على الورقة ثم ختمها وتديسها! عموما، حكاية تردي الخدمات الحكومية وعرقلة معاملات المواطنين، ليست بالتسطيح الذي أقوله، بل هي أعمق وأكبر، فالحكومة تتناب لأنها لم تجد من "يطش" كوب ماء في وجهها، ولم تجد من يحاسبها نيابيا، والنواب بدورهم، لا يلقون بالا لهذه القضية، لكونهم أصحاب مصلحة، ولا يريدون خسارة موقعهم كبوابة عبور المعاملات، والأهم، أنهم لم يجدوا عينا حمراء من ناخبهم تدفعهم لتبني هذا الملف والضغط على الحكومة!

رجاء، لاحظوا كيف أن النواب لا يتعاملون مع مسألة الخدمات ومعاملات المواطنين إلا من خلال الأسئلة، ويستحيل أن تتطور الأسئلة إلى استجابات أو لجان تحقيق. حاولوا أن تتذكروا استجابوا يتعلق بتردي الخدمات أو المماثلة في تبسيط الإجراءات، أو تأخر إنجاز الحكومة الإلكترونية، لن تجدوا، وإن وجدتم، فستكتشفون أن الموضوع سلق بعجالة ليكون مجرد حاشية للاستجواب. مصيبتنا، أن المعارضة الهزلية رسخت عرفا في وجدان البسطاء، أن الاستجواب لا يكون إلا لقضايا المال العام، لذلك صارت الاستجابات بنكهة واحدة، وقصدهم الخبيث من هذا، الإطاحة بالوزراء وترهيبهم وابتزازهم. أما مساءلة الحكومة في قضايا الخدمات ومعاملات المواطنين، فلا نجومية فيها ولا ألعاب نارية تصاحبها، وهي غالبا لن تنتهي بطرح الثقة. لذلك عف النواب عنها، لأنهم لم يروا من يقف لهم بالمرصاد!

السياسة 10 سبتمبر 2013

التعيين السياسي

تيسير عبدالعزيز الرشيدان

التعيين السياسي أحد أنواع الفساد الإداري ومخالف لنص الدستور، ومن شأنه هدم القوانين والمبادئ.

أحد أنواع الفساد الإداري وإحدى آفات المجتمع والدولة وتكسير العدالة، التي نصت عليها المواد الدستورية 8 و26 و29، وهدم القوانين والنظم والمبادئ، التي

بيئة عمل عضو البرلمان

مظفر عبدالله

منذ أول جلسة حضرتها في مجلس الأمة وكانت في أبريل 1985، جلسة استجواب وزير العدل الأسبق الشيخ سلمان الدعيج، حتى هذا الحين لم ألاحظ تطوراً نوعياً في بيئة عمل عضو مجلس الأمة. هناك اتهامات شعبية وهجوم على العديد من النواب بعضها صحيح وفعلي، وبعضها مجرد تجنُّ أو اتهامات مرسلة بالوكالة من أطراف مأجورة، وبعضها يأتي باسم المنافسة السياسية بين النواب أنفسهم.

لكن من النادر أن تطرح المشاكل التي تواجه عضو البرلمان وتجعل كثيرين منهم أسرى وضع سياسي غير صحي تنقصه كثير من الأساسيات. أحاول هنا أن أجمع بعض عناصر هذا المشهد:

عضو مجلس الأمة وقبل أن يصبح عضواً لا يجد تنظيماً سياسياً رسمياً أو تمويلاً تعاونياً يدعم نشاطه السياسي، ما يضطره إلى الترشح لانتخابات الجمعيات التعاونية أو الجمعيات الأهلية واستغلالها في نشاطات كان يمكن أن يؤديها لو أن هناك تنظيماً حزبياً، وهذا أحد أسباب تخريب العمل التعاوني والأهلي وتسييسهما.

أما مسألة الصرف على نشاطه الاجتماعي/ السياسي فهي رهن ملاءته المالية الذاتية، أو انتمائه لتيار سياسي له ذراع مالية، أو أن يكون متبنياً من قبل شخصية ثرية ذات طموح، وفي ذلك تقييد كبير لكثير ممن لهم الرغبة في خوض انتخابات البرلمان خصوصاً الشباب منهم اليوم.

مطلوب من عضو مجلس الأمة أن يكون آلة إعلامية لذاته من خلال جولاته الدورية على عشرات الدواوين بل والمئات في دائرته الانتخابية قبل وأثناء العضوية، وهي عملية مرهقة يتحمل منها النقد لشخصه ولعمله من عامة الناس، وربما كانت انتقادات مبالغ فيها على افتراض أنه "سوبرمان" الدائرة الانتخابية. وقد زاد هذا العبء بعد إقرار حق المرأة السياسي وتوسع أعداد الناخبين. عضو مجلس الأمة يعمل في بيئة غير مستقرة برلمانياً، فقد حُل المجلس 7 مرات اثنتان منها بشكل خارج عن الدستور، فيما أبطل مرتين من قبل المحكمة الدستورية في أقل من سنة! وهو مسلسل بدأ منذ عام 1967 ولم ينته. ولا شك أن هذا الوضع

المهلهل يجرح عملية التراكم المطلوبة للتنمية السياسية.

وفي ظل الوضع المرضي المصطنع للخدمات الحكومية، يضطر العضو أن يدخل في دوامة مع الوزراء لتسيير احتياجات ناخبي دائرته، وهو ما يؤدي إلى استثمار الحكومة لبعضهم في مواقف سياسية قد لا تسر الناخبين في نهاية الأمر، وهو مشهد أقرب إلى أن يكون فكاهياً.

بعد نجاح العضو في الانتخابات يجد نفسه أمام نظام عمل غير موات من ناحية العمل الاستشاري والبحثي والمعلوماتي الذي يدعم قراره التشريعي والرقابي، لذلك تطفح على السطح كثرة الأسئلة البرلمانية، وهي الوسيلة الأكثر استخداماً للحصول على المعلومة والأكثر سبباً في التوترات مع الوزراء بسبب التأخير في الردود.

عضو مجلس الأمة يقع ضحية المواقف الملتبسة لشخصه بسبب عدم وجود قوانين للذمة المالية والنزاهة وعدم تعارض المصالح، وهو وضع يلون الوضع السياسي بمصطلحات قاسية ضد كثيرين منهم قد تكون قريبة من الصحة- بمن فيهم الوزراء- لكن يلزمها أحكام قضائية نهائية.

هذه بعض ملامح بيئة عمل عضو مجلس الأمة التي لم تتغير منذ عقود، فعن أي تنمية سياسية نتحدث اليوم؟

الجريدة 1 سبتمبر 2013

يا عزيزي بوعلي.. كلهم قبيضة؟!

علي أحمد البغلي

رئيس مجلس الأمة الشاب مرزوق الغانم صرح أخيراً تصريحاً أثار ضجة بين النواب الجدد، وقال ضمن التصريح إنه «لن يرد على نواب يسألون بأجر ويستجوبون بأجر».. بما يعني أن هناك من يسير النواب على هواه بعد أن يدفع لهم الثمن! وهو اتهام صريح للنواب بأنهم «قبيضة».

ونقول للأخ «بوعلي» إن هذا الكلام إن صح، فهو أمر معتاد في الدول الديمقراطية.. وأسوق له هذه القصة من مانيلا عاصمة الفلبين:

ريم.. لها الله

قيس الأسطى

كما توقعنا سابقاً في مجمل التعليق على مقتل الشابة ريم، النزيلة بإحدى دور الرعاية، بحادث مروري. أصدرت معالي وزيرة الشؤون قراراً وزارياً بإنشاء لجنة تحقيق في هذه الحادثة، بالإضافة الى وفاة شاب بجرعة زائدة داخل إحدى دور الرعاية أيضاً.

المشكلة ليست هنا، بل بعد التدقيق بالقرار تبين انه يقضي بإنشاء لجنة من داخل وزارة الشؤون، وهو أمر معيب بالمبدأ، لان إنشاء أي لجنة تحقيق يفترض فيه مبدأ الحيادية وشبهة إصدار قرارات فيها مجاملة لبعض مسؤولي دور الرعاية أمر وارد.

ما يفترضه منطلق الأمور هو تشكيل لجنة من خارج الوزارة، ويضم إليها أحد مسؤولي الشؤون ولو بصفة مراقب، حتى يتأسس مبدأ الحيادية في هذه اللجنة، وأكد أجزم ان أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق لديهم القدرة الكاملة على القيام بهذه المهام.

ردة الفعل النيابية لم تكن بالمستوى المطلوب، والسبب برأبي المتواضع يكمن في أن الدافع الانتخابي مفقود بالقضية، فالفقيدة ليست خلفها أصوات انتخابية، من هنا تأتي البرودة النيابية في متابعة حدث مأساوي بهذا الحجم.

ونقول: حدث كارثي أيضاً لأن التعامل مع الأرواح البشرية يجب أن يكون باحترام، والمراقب لحال وضع الإنسان عموماً بالبلد لا يحس بالطمأنينة، وطريقة تعامل وزارة الشؤون مع نزلاء دور الرعاية أكبر دليل على ذلك.

فلتعلم معالي الوزيرة أن ريم لها الله -سبحانه-، وهو القادر على أخذ حقها ممن ظلمها.



بالمناسبة:

هناك لجان بمجلس الأمة معنية بما حصل ويحصل في وزارة الشؤون، لكن هذه اللجان لم تستدع أي مسؤول، كل ما شاهدناه هو متابعة فردية للنائب أسامة الطاحوس، فغسى المانع خيراً يا شباب!

القبس 18 سبتمبر 2013

هناك سلمت الأسبوع الماضي سيدة أعمال ثرية وملاحقة بتهمة الفساد في الفلبين، نفسها إلى رئيس جمهورية الفلبين بنينو اكيونو في القصر الجمهوري، منهيّة حملة بحث وطني عليها شملت المطارات و نوادي اليخوت، والسيدة تدعى ليم نابوليس، سلمت نفسها للقصر الجمهوري بعد أن تظاهر عشرات آلاف الأشخاص في شوارع مانيلا يوم الإثنين الماضي لمدة أربع ساعات، متأثرين بأخبار الفضيحة، وصور ابنة المرأة الثرية نشرت على مواقع التواصل الاجتماعي تبرز بذخ البنت، وهي تستمتع بعطلات فخمة في أوروبا والولايات المتحدة.. والفضيحة التي دفعت الجماهير للنزول إلى الشوارع هي اتهامات جهاز المحاسبة المالية الحكومية (يعادل ديوان المحاسبة) لبعض أعضاء البرلمان، بالتعاون مع مساعديهم، لتحويل أموال تمويلات عامة إضافية إلى مشاريع مثيرة للريبة وشركات وهمية مقابل الحصول على رشى، وقد صدر قرار من المكتب الوطني للتحقيق بأمر القبض على ليم نابوليس بشبهة تورطها في تسهيل بعض المعاملات الفاسدة مع أعضاء البرلمان.. وتم إلغاء جواز سفرها بتهمة أنها ساعدت في تحويل أموال مخصصة لمكافحة الفقر، قيمتها 141 مليون دولار إلى خزائن سياسيين ومساعديهم.

فالسيسيون -معظمهم- يا أخ بوعلي قابلون للارتشاء في كل زمان ومكان.. ولكن الشعوب الحية هي الشعوب التي لا تقف مكتوفة الأيدي أمام فساد وتضخم ثروات سياسيينها.. فها هي الفلبين، وهي من بلدان العالم الثالث، تحارب الفساد والمفسدين جهاراً نهاراً، وقد تلقت حكومة اكينو الثناء أخيراً من البنك الدولي ووكالات التصنيف المالي وغيرها، لما بذلته من جهود لمكافحة الفساد في البلاد. أما نحن في الكويت، فقد سمعنا عن الإيداعات المليونية، ولكن أحداً لم يُعاقب، لا «القابض» ولا «الدافع» أو من دفع، ليأتي الرئيس الجديد لمجلس الأمة ويدشن عهده باتهام من الوزن الثقيل بأن بعض نوابه قبيضة يسألون بمقابل، ويستجوبون بمقابل! الأمر الذي يلقي ظللاً من الشك على النواب، ويضعف ثقتنا بسياسيينا.. فنحن غسلنا أيدينا من ورائتنا، لتأتي يا بوعلي وتُفقدنا الثقة بمن انتخبناه ليمثلنا في مؤسسة الحكم!

القبس 3 سبتمبر 2013

«كلهم جذي».. أي: كلهم هكذا!

خولة العتيقي

شيء عجيب مررت به هذا الأسبوع، خصوصاً أنه عيد والناس يتزاورون ويقابل بعضهم بعضاً، ويتحدثون في الشأن العام للبلد كثيراً، وموضوع هذا العيد تركز على قضيتين اثنتين: الأولى مجلس الأمة الجديد وأعضاؤه الجدد، والثانية والأهم أمر التعيينات العائلية لبعض الوزراء. ومن غير موارد انصب النقد على تعيين وزير لإخوانها وأبناء عمومته، وسكوت الحكومة عنها، ان ثبت صحة ذلك فإنه يؤكد ما يقال عن الصفقات المتبادلة بينهما، ومما يثبت كذلك أن بعض الناس لا يهمهم البلد ولا مصلحته، ما يهمهم فقط هو الوصول إلى المراكز العالية التي يستفيدون منها هم وأقرباؤهم بمباركة الحكومة ورضاها.

ولكن ما أدهشني هو ردة فعل الناس الغربية، فكلما فتح الموضوع بين جماعة هزوا رؤوسهم وقالوا «كلهم جذي»، أي أن الديرة كلها تتعامل بمبدأ من «صاها عشى عياله»، وهو شعور خطير يتغلغل في نفوس المواطنين ويجلب اليأس والاستسلام لأوضاع الفساد في البلد، وحين يقولون «كلهم جذي»، ويقصدون بعض الوزراء والمتنفذين وذوي المناصب العالية في الدولة، كأن لسان حالهم يقول «ماكو فايده»، وهذا ما تريده الحكومة أن يتولي أمور الناس أفسدهم، وينسون أن الفساد كلما زاد شعر الناس بالظلم الذي يقع عليهم، ويسكتون في البداية على أمل أن يأتي ولي مصلح يصلح الأحوال و يقيم العدل بين الناس. وحين لا يحدث ذلك يبدأ التذمر ثم الفوضى، ثم محاولة أخذ الحق الضائع بالذراع وبالقوة، ومن هنا تحدث الثورات وتقلب الشعوب على الانظمة بعد أن تكرههم وتكره استعمارهم للفاستدين من الناس وسكوتهم عن الحق.

اليوم الناس يتحدثون ويتذرون، وغداً سيتذرون ويتهمون وبعدها ينفجرون، وهذا ما حدث على مر التاريخ والأزمان، ولكن من يتعظ؟ في حديث للرسول صلى الله عليه وسلم عن علماء اليهود أنهم في بداية عهدهم كانوا ينكرون المنكر ويحاربونه ويأمرون بالمعروف، ثم أنهم أخذوا يخالطونه ويجالسونه بدعوى إصلاحه من الداخل والقضاء عليه، ثم مع مرور الوقت ألفوا المنكر ومارسوه فحل عليهم غضب الله، وحلت عليهم نقمته. وهذا ما يحدث لنا وفي زماننا، كنا نسمع عن الفساد من بعض الأشخاص وفي بعض المؤسسات، وكان الأمر غير مقبول إطلاقاً، ثم حين لم يعاقب المسيء أصبح

الفساد لعبة لها قواعدها وفنونها، وشارك فيه الكبار وقلدهم الصغار، ويأس الناس من الاستكثار لأنه لم يأت بفائدة، والحكومة تحميه وتتستر عليه لأنها أصبحت شريكة له ولاعباً أساسياً فيه والحرام حلالاً ومبرراً، ولم يتبق للناس إلا الثورة عليه إذا لم تبادر الحكومة بالعمل على مكافحته وإقامة ميزان العدل. وما يفعله بعض الوزراء المشار اليهم نموذج من نماذج الفساد الكثيرة الموجودة بيننا، ولا نقول لهم كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم لأحد عماله الذي استعمله ليأتي له بصدقات بني سليم، فلما حاسبه قال: هذا لكم وهذه هدية أهديت لي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فهلا جلست في بيت أبيك وبيت أمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً، والله لا يأخذ أحدكم منها شيئاً بغير حقه إلا جاء الله يحمله يوم القيامة.

أعانها الله على يوم تشخص فيه الأبصار.

الوطن 17 أغسطس 2013

القسم الرابع



ألوان من الفساد



قناص الجديليات

طلال عبدالكريم العرب

نشر خبر غريب عن إمساك أعضاء فريق رصد الطيور التابع لجمعية البيئة شخصاً يقنص الطيور النادرة والمهاجرة في منطقة الجديليات، إلى هنا والخبر يبدو وكأنه عادي في بلد لا يوجد فيه قانون يحمي البيئة والطيور والحيوانات البرية التي تكاد تنقرض بسبب الصيد من دون قانون رادع يحميها، وإن وجد هذا القانون، فلا أحد يطبقه، وإن طبق، فهناك من سينتهكه.

غرابة الخبر ووقوعه كالصاعقة، على من يقرأه ليس لجريمة هذا الشخص بصيده الجائر للطيور، ولكن لأنه وكما ادعى أنه شبه ضير، وأنه يحمل شهادة طبية تشهد بذلك، ومع هذا فأمامه كومة من الطيور اعترف بصيدها، فكيف بشبه ضير الوصول بسيارته إلى تلك المنطقة، وكيف استطاع أن يصطاد كمية من الطيور يعجز عن اصطياها حاد البصر؟

حاول أعضاء الفريق إقناع «قناص الجديليات» الضخم الجثة، صاحب شهادته الطبية، بالكف عن الصيد الجائر، ولكن محاولاتهم باءت بالفشل.

هذه الحادثة المخزية تذكّرنا بصديق متقاعد يروي عن تعود خروج أحد الشباب معهم إلى البر، ولاحظ أنه لا يداوم أبداً، فسأله في أحد الأيام عن ذلك، فصعقه الشاب بأنه معاق، وأنه يحمل شهادة تثبت ذلك، يقول صاحبنا: الشاب ما فيه شي، يركض ويطامر، وما فيه إلا الخير.

كما ذكرنا ذلك بقول د. جاسم التمار: إن اللجان المشكّلة لفحص وتحديث قرابة 35 ألف ملف للمعاقين أكدت وجود شبهة تزوير في كثير من الملفات، وما يؤكد الشكوك في التزوير هو التزايد الملحوظ في أعداد المعاقين أخيراً، بعد صدور التشريعات الجديدة التي أقرت فوائد مادية مجزية لمصلحة المعاقين، فهناك تقارير تشير إلى أن 60% من الوثائق هي مزورة، وأن هناك من يبدهم بعض الأمور سجّلوا بشكل غير قانوني للاستفادة من البدلات المصاحبة، بما في ذلك الدعم الاجتماعي، ومنح الإعاقة، وتخفيض ساعات العمل وتحسين قروض الإسكان.

الحقيقة، أننا نعيش أزمة أخلاقية وانعداماً للضمير، بكل ما تعنيه هذه الكلمة من

معنى، والسبب هو غياب الرادع القانوني والتنفيذي، فالتزوير في بيانات المعاقين سرقة في وضع النهار، وتكملة لمسلسل سرقات أخرى في كثير من مرافق الدولة، إنه سرقة للأموال العامة. أما من ساعد وأعان للحصول على الشهادات الطبية، فهو مزور وفساد وخائن للأمانة.

القبس 7 أكتوبر 2012

385 مليار دولار فقط لا غيراً!

د. حسن عبد الله جوهر

هل تعلم أنه بحلول عام 2016 ستكون دول مجلس التعاون قد انفقت حوالي 385 مليار دولار على شراء الأسلحة؟

وهل تعلم أن نسبة الإنفاق العسكري في معظم الدول الخليجية تبلغ حوالي 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة مخيفة إذا ما قارناها مع 4 في المئة في الدول العظمى ومنها الولايات المتحدة والصين وروسيا؟

وهل تعلم أن الصرف على السلاح في دول مجلس التعاون يبلغ ثلاثة أضعاف ما تنفقه إسرائيل والعراق وإيران مجتمعين؟

وهل تعلم أن كل من الكويت والسعودية والإمارات والبحرين وعمان تقع ضمن الدول العشر الأكثر إنفاقاً على السلاح في العالم المكوّن من أكثر من 190 دولة؟

هذه بعض المؤشرات التي تدعو إلى وقفة جادة للنقاش والبحث والاستفهام حول جدوى هذا الإنفاق الضخم على التسلّح ومدى قدرته على حماية دول الخليج من أي عدوان خارجي، حيث يقول أستاذ الأمن القومي في جامعة جورج تاون ريتشارد راسل ان دول الخليج تعتبر الأفضل تسليحاً في الشرق الأوسط إلا أن جيوشها أقرب أن تكون جيوشاً استعراضية منها إلى جيوش القتال والمناورة!

هذه مقدمة لسؤال حول اندفاع الكويت لسلسلة من الصفقات العسكرية الجديدة التي أعلنت عنها بعد التوقيع على الاتفاقية الأمنية السرية وفي غياب المجلس وبقيمة 4.5 مليارات دولار من الولايات المتحدة وحدها، فهل نحتاج بالفعل إلى هذه الصفقات؟ أليس من الأولى أن توجه مثل هذه الأموال الطائلة إلى مشاريع

التمية وحل المشاكل العالقة في الإسكان والتوظيف والصحة؟

وقد يربط البعض بين أهمية التسليح والمخاطر الإقليمية التي تعصف بالمنطقة، وأن ما فائده الفوائض المالية من النفط إذا لم نشتر بها أمننا واستقرارنا؟ وهذا بالطبع سؤال مشروع ومهم، ولكن إذا كانت هذه هي فلسفة التسليح فيجب أن تركز على البعد النوعي وليس بالأسلحة السكراب ومن خلال صفقات مشبوهة، فالزوارق الفرنسية ما زالت "مغرزة" في شواطئنا ويعتليها الصدا، ومدفع "بلادين" الخارج عن الخدمة مثال آخر، وقد تكون بعض الصفقات العسكرية كالعادة مخصصة للخس والطماط، وقائمة الفضائح لا تنتهي!

أما التبرير الآخر السخيف فقد يكون بضرورة إرضاء "المعازيب الأمريكان" بالذات، والرد على هذا في غاية البساطة، ألا يمكن إرضاء "الأمريكان" بمثل وجحم هذه الصفقات المليارية ببناء مدن سكنية ومصحات طبية وغيرها من المشاريع التي تصب في مصلحة المواطن والوطن؟

السر الذي يجب أن نبحث عنه في هذه الصفقات التي تكون باسم الأمن والأمان يكمن في الوكلاء وما أدراك ما الوكلاء؟!

الجريدة 27 نوفمبر 2012

مؤامرة مكتملة الأركان علمه أبنائنا

د. وائل الحساوي

أزمة القبول الجامعية وتوقف بناء الجامعات وأزمة البحث العلمي وآلاف الشهادات الجامعية المضروبة المستوردة من الخارج، كلها تمثل مظاهر لمشكلة واحدة، ألا وهي طغيان الشكل على الجوهر في ما يتعلق بالتعليم، فالشهادة قد أصبحت غاية لا وسيلة، والهدف منها هو الرواتب العالية التي تتحقق بنيلها والمنزلة الاجتماعية الرفيعة.

ولو نظرنا إلى نتائج الاختبارات الدولية (تيمز وبييرلز) ومستوى طلبة الكويت لوجدنا بأن الكويت قد احتلت المركز 48 عالميا من أصل 50 دولة مشاركة في اختبار تيمز لمادة الرياضيات، بينما احتلت المركز 46 من أصل 49 مشاركا في مادة العلوم (اختبارات بييرلز).

ولا شك أن تلك الاختبارات ما هي إلا بعض المؤشرات على اختلال الوضع التعليمي في الكويت، لكن بحكم خبرة الكثير من المدرسين في مجال التعليم العالي وأنا من ضمنهم، فاننا نلاحظ بان مدخلات هذا التعليم تزداد تدنيا في كل عام، وتأتينا اعداد كبيرة من الطلاب والطالبات الذين حصلوا على نسب عالية في الثانوية، لكن ينقصهم معرفة ايسر العلوم الاساسية التي تؤهلهم للنجاح في دراستهم.

بالطبع فان زيادة مخرجات التعليم العام دون أن توازيها زيادة في عدد الجامعات والمعاهد التي تستوعبهم يؤدي حتما إلى تكس اعداد الطلبة في الفصول الدراسية وزيادة الضغط على الجامعة والمعاهد لكي تقدم مستوى تدريسياً أقل من المطلوب، كما أن كثيرا من الطلبة الذين لا يجدون مكانا في التعليم الجامعي في الكويت يتجهون إلى الخارج لاستكمال دراستهم ما يفتح الباب على مصراعيه لسماسة التعليم العالي في الخارج ليبيعوا الشهادات لابنائنا حتى من دون أن يقدموا لهم اي تعليم، وبذلك يتخرج آلاف الطلبة الاميين في دكاكين التعليم العالي، وما اكثرها!! ويرجعوا الينا بأوراق يسمونها شهادات علمية لكنها لا تمثل الا عملية نصب كبيرة يتحمل تبعاتها سوق العمل في الكويت - ومنها فضيحة جامعات الفيليبين التي تبين بان اكثرها جامعات وهمية تخرج فيها آلاف الكويتيين.

واللوم لا يقع على الطلبة الكويتيين فقط ولكن بالاساس على الادارات السابقة بوزارة التعليم العالي التي شجعت هؤلاء الشباب على الانخراط في كل ما هب ودب من الجامعات واعطتهم القبول الاكاديمي بل والبعثات، فهؤلاء المسؤولون اشد جرما من سراق المال العام لانهم يسرقون العلم ويضعونه في يد من لا يستحقه.

ويشارك هؤلاء المسؤولين بالطبع كل من وقف كحجر عثرة امام تأسيس جامعات ومعاهد جديدة. بالرغم من سهولة ذلك وتوافر المال والامكانات، إلى أن وصلنا إلى هذه المرحلة اليايسة من تكس خريجي الثانوية العامة دون أن يجدوا لهم مكانا مناسباً للدراسة في بلادهم، ولنا أن نتساءل عن خطة التنمية التي تكلمت عن بناء خمس جامعات جديدة خلال خمس سنوات انتهى منها اربع سنوات دون أن نشم رائحة اي جامعة، وعن جامعة جابر التي تمت الموافقة عليها بارادة شعبية ونيابية ثم لم يتم وضع لوائحها حتى الآن نحن لسنا يائسين من اصلاح الوضع ولكن لا بد من البدء باصلاح التعليم منذ اليوم لاسيما التعليم العام وتحسين مستوى طلبتنا لكي ندخل مضمار السباق بكل قوة وجرأة، ولا بد من التوقف عن تسييس التعليم أو تسليم المناصب العلمية المهمة لسماسة التعليم والسياسة.

الراي 6 يناير 2013

التعاونيات تحتاج إله «نفضة»!!

د. بسام الشطي

الأخت وزيرة الشؤون الاجتماعية لا يخفى عليكم أن الجمعيات التعاونيات بها داء لا بد أن يستأصل ومراقبة وقوانين ونظم حتى تنضبط ولا يعقد هذه التجاوزات التي فاحت رائحتها فالجمعيات التعاونية الكل يتعامل معها والكل يلمس ويرى ويسمع حجم التجاوزات وهناك ثغرات كبيرة منها:

● قطاع التعاونيات في الوزارة بعض الأفراد فيها يحتاجون إلى طرد فوري لأنه يساوم من أجل ادخال بضاعة اقاربه أو شركاته ويتقبل الرشاوى ولا يعدل مع كل الجمعيات بمسطرة واحدة فمثلا، هناك جمعيات يسمح لها مالم يسمح لغيرها وهناك تغطيات واضحة لكثير من التجاوزات.

● التعيينات التي تتم في بعض المناطق ثم توظيف في إحدى الجمعيات أكثر من مئة على بند المكافآت!!

● اللعب في إرساء المناقصات ورحلات العمرة التي فيها الزام لشركات وهناك ادخال بضاعة راكدة، وهناك بضاعة تسدد فواتيرها فورا رغم كسادها وهناك اصناف تدخل في الفروع ولايسمح بدخول غيرها.

● عقود بالباطن لاسيما على أماكن الفواكه والخضار، وتأجير المطاعم من شخص إلى ثالث ورابع ثم يبتدأ الغش وتسميم الاهالي لأن الأخير يريد الربح ولا يتم له إلا بطرق ملتوية.

● هناك سوء تخزين لمواد غذائية ليست منتهية الصلاحية ولها سوء تبريد أو خلل في نظام التبريد ما يتسبب بأمراض خطيرة وفتاكة.

● المهرجانات التي تعمل وكراتين المجاني وسلع مدعومة في رمضان للمساهمين فقط! ماهي الطرق التي يحصلون عليها وكيفية مراقبتها والضغط على التاجر ثم يرفع على المستهلك، ولذلك نرى تفاوتاً في الاسعار للسلعة الواحدة في جمعيات مختلفة.

● يستغل مجالس الإدارات المحلات الداخلية التي لاتخضع للتجارة وسياسة التنفيغ الواضحة أو زيادة الاسعار عليهم بين الفينة والأخرى.. وهذه المحلات

الداخلية باتت تسبب مشاكل من يريد الدخول بالعربانات والسبب تجدها عند الابواب وفي الممرات وعند المحاسب وهكذا..

● استغلال الدعم للمدارس وطلبات من مديري المدارس أن الدعم يتم وفق شروط إما زوجات اعضاء مجلس الإدارات وهن معلمات أو العناية بأبنائهم ورفع درجاتهم! استغلال مقزز!

● لا بد من إعادة لأئحة الترشيحات وتنفيذ مقترح سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد حفظه الله ورعاه عندما طالب ان يصوت كل مساهم صوتا واحدا كحال مجلس الأمة، فهذا سيقضي على التحيزات والتعصبات ووصول أناس ليسوا بكفاءة وليست لديهم خبرة.

● وضع شروط مثلا ان يكون لديه شهادة إدارة أو اقتصاد أو أقسام المحاسبة والتموين وخبرة لاتقل عن خمس سنوات، ولا بد من تطعيم مجالس الإدارة بخمسة اشخاص يتم تعيينهم من قبل الوزارة كأقل تقدير لاختيار الكفاءات.

● إيجاد تسهيل لمعاملات الجمعيات فمثلا جمعية مبارك الكبير رفعت كتابا إلى التعاونيات في الشؤون لشراء اجهزة تبريد وتأثيث السوق الجديد ولم يتم الموافقة عليه إلا بعد تسعة أشهر والسبب ان المسؤولين في اجازة ولم يكتمل العدد وفي مهمة أو غيرها من التبريرات غير المقنعة.

● فصل الجمعيات حسب المناطق فمثلا جمعية القرين وجمعية مبارك الكبير وجمعية القصور وجمعية العدان قياسا على كل المناطق.

● ولماذا لم تتم الانتخابات في يوم واحد للقضاء على نقل الاصوات والتحايل الكبير التي يتم بصورة غير عادلة ولاتتفق مع النظم واللوائح المعمول بها.

● لماذا لم توضع لوحات امام كل محل يبيع السجائر لايسمح ببيعها لمن هو دون سن 18 وهذا تطبيق للقانون ومخالفة من لم يلتزم بذلك ولا بد من شروط التفريخ التام لعمل اعضاء مجلس الإدارة حتى يقوم بعبائته الكامل فهو يتعامل بالملايين ومبيعات يوميا لاتقل عن 50 ألف دينار، وحتى لاتتوقف مصالح الناس.

● لا بد من رفع سقف الارباح التي وضعتة التعاونيات حتى توجد روح التنافس بين الجمعيات

عالم اليوم 8 يناير 2013

أبنائنا والشهادات الدكاكينية

د. عبدالعزيز الأحمد

لا شك أن العلوم والثقافة هي الدرع الواقعي للشعوب المتحضرة من آفة الجهل والتأخر في هذه الحياة.. والدول التي تشجع أبناءها لتتهل من هذه العلوم على مختلف تخصصاتها فهي حتما ستجني ثمار ذلك من أبنائها الذين سيتبوون المناصب سواء الإدارية أو القيادية لمستقبل وطن يعلو بعزة شبابيه وكرامة أبنائه المثقفين بعد حصاد سنين الدراسة التي اجتازوها بكل أمانة وإخلاص بجهودهم وتعب الليالي وفي هذه الأيام ظهرت على الساحة مجموعة من أبناء الوطن في كويتنا الحبيبة قد غرر بهم من لا ضمائر لهم هوة جمع المال الحرام حيث زجوا بهم في جامعات مشبوهة سواء بالهند أو الفلبين أو بعض الجامعات الأخرى وغيرها من جامعات الأرصفة التي تبيع الشهادات ذات التخصصات العلمية المختلفة بدون تعب أو حضور أو جزء من الحضور لتمنحك هذه الجامعات الشهادات المفصلة على مقاسك وعلى كيف كيفك، صيدلة، طب، إدارة، محاسبة، هندسة وهذه كارثة علمية ستحيل البلد إلى جهلاء وبلهاء وأنصاف متعلمين وتأتينا منهم النطيحة والمرتدية فهذه الشهادات المدفوعة الثمن والمشبوهة يجب أن نقف ضدها بكل ما نستطيع من قوة حفاظا على مستقبل شبابنا الذي سيغرق في مستنقع خطر وقذر عندما يحمل هذه الشهادات المشتراة من سوق النخاسة.. ومما لا شك فيه أن وكلاء بيع الشهادات الذين لا يهمهم مستقبل أبنائنا ولا ثقافة مجتمعنا ولا حتى هدم أساسات العلم في كويتنا الحبيبة الغالية.. وهناك قصص مؤلمة لهذه الشهادات المزورة والمشبوهة.

سألت امرأة فاضلة المذيع بإحدى الفضائيات بألم وحسرة بأن ابنها التتبل والجاهل وذا المجموع المتدني يرغب في تسجيل اسمه بإحدى هذه الجامعات وقبل بالفعل بعد دفع المعلوم بكلية الهندسة وأنا أسمع ذلك الحوار انتابتي هزة وانتفاضة ألم من الأعماق وذلك كيف ان يكون عليه ذلك المهندس الجاهل في المستقبل الذي يقوم ببناء فيلا أو منزل أو عمارة وكم عدد الضحايا الذين يتساقطون من جراء ذلك المعتوه والطامة الكبرى هناك من سجلوا بكلية الطب من أجل زيادة عدد الوفيات أكثر مما هي عليه الآن وأن أشيد من هذا المنبر الصحفي الحر بما قامت به الأستاذة الفاضلة وزيرة التربية وزيرة التعليم العالي السابقة د. موضي الحمود التي أوقفت بكل شجاعة هذه الكارثة العلمية

المدمرة وأتمنى من الوزير الحالي الدكتور نايف الحجرف أن يحذو حذوها بدون خوف أو تردد أو لومة لائم من هؤلاء الجهلاء ومن الذين سيطفون على السطح ويناصرون هؤلاء الجهلاء وأنصاف العقلاء لأن مصلحة أبنائنا ومستقبلهم والكويت وحب الكويت وتطور الكويت هو الأهم والأسمى.. وان الاعتراف أو مجرد التفكير بالاعتراف أصلا أو ببعضها سيكون جريمة لن يغفرها التاريخ لمن يوافق على هذه الشهادات المضروبة والمزورة والمدفوعة دنانيرها سلفا كما أهمس بأذن الشباب المسلم أن الذي يحصل على مثل هذه الشهادات فسيكون راتبه من التوظيف بها حرام وأكله سحت في بطنه وبطن أسرته وأبنائه لان كل الفتاوى تقول أنه حرام.. حرام.. ثم حرام وأخيرا أرجو من الأبناء الجد والاجتهاد للحصول على الشهادات بالطريق المشروع التي حصدها من التعب والسهر والعمل المتواصل وأرجو من التعليم العالي ومسؤولي التوظيف حصر كل الشهادات الصادرة من هذه الجامعات وأسماء خريجها وأماكن عملهم حتى يمكن اجتثاثهم واستئصالهم من جسد المجتمع حتى لا ينتشر هذا الفيروس المميت في أوساط بلدنا وتقع الكارثة الكبرى على رؤوس الجميع.

عالم اليوم 14 يناير 2013

الفساد في الدولة

د. محمد بن إبراهيم الشيباني

لو لم يكن الفساد مستشرياً في الدولة، لكان مطارها الدولي ينافس مطارات منطقة الخليج كلها، باعتبار أن الكويت من دول الخليج التي بكرت في النهوض ومواكبة التطور الحضاري في العالم المتقدم.

ولو لم تكن الدولة عامرة بالفساد، لما خصصت طيرانها الوطني الأول المشهورة به، والذي تم تكوينه بعد كفاح سنين تتجاوز الخمس والخمسين، وكوّنت في تلك الحقب خبرات وطنية استفادت منها، وما زالت، دول الخليج العربي، وهي تطردهم بطرق لبقة دبلوماسية بالترغيب العلني والترهيب المبطن، ونحن مع إدارة الشركة في تسريح من اجتاز المدة القانونية، ولكن من لم يجتز تلك المدة، يجب أن يبقى ليستفاد منه ما تبقى من تلك المدة بدل أن يعطى راتب سنين مقبلة ثم يجلس في بيته!

تجارة الإقامات جزء من السياسة العامة للدولة

عبداللطيف الدعيج

وزيرة الشؤون السيدة ذكرى الرشيدى، هددت وتوعدت قبل اسابيع تجار الاقامات. وأعلنت انها ستحيل أي مخالف أو تاجر اقامات الى النيابة. وكل ما خرجت به مؤخرا وزارة الشؤون تنفيذا لهذا التهديد والوعيد الناري ترقيم المخالفين، بارقام ستة وسبعة وخمسة وسبعين. والرقم خمسة وسبعون هو «المقرود» لان العامل - تصور العامل- المضبوط يتم تسفيره!

لا شيء على رب العمل، أو بالاحرى تاجر النخاسة، والبائع والمتاجر بعرق المساكين وأمالهم. بل العقاب، حسب الرغبة العارمة بانهاء تجارة الاقامات التي ابدتها السيدة الوزيرة، العقاب يتلخص في ابعاد العامل المسكين. هذا العامل، الذي ربما باع بقرة العائلة، أو جل ممتلكاتها، وربما شرفها أيضا، كي يصل إلى ارض الاحلام ويعمل في الكويت حتى يحقق مستوى افضل لعائلته. يتحصل تاجر الاقامات المذنب على «تحويشة» عمره وعمر عائلته وينتهي به المطاف مرميا على الحدود. بينما مصاص الدماء والمتلاعب بآمال البشر وأموالهم يستمر في التحضير للضحية أو الضحايا التاليين.

هناك إصرار حكومي على محاربة الفساد، وإذا كانت الحكومة عاجزة عن ضبط تجار الاقامات، فكيف ستمكن من ضبط عمليات الاختلاس القائمة اصلا على عمولات وصفقات مشروعة ومبررة في العمل التجاري؟ لكن عندنا تتم المبالغة فيها أو التلاعب في مواصفاتها ذات التقنيات العالية التي تستصعب بالطبع على مفتشي وعموم موظفي الحكومة. كيف ستحارب الدولة الفساد وهي عاجزة منذ عقود وعقود عن السيطرة على تجار الاقامات؟ رغم ان الامر في الكويت اكثر من هيّن. قل لي ما هو اسمك اقل لك كم عاملاً تحتاج! وليس ابسط وليس اسهل من هذا، فالتاجر معروف، والمقاول معروف والمتلاعب الذي لا يملك غير رخصة اسمية معروف ايضا. ويكفي ان تحدد وزارة الشؤون أو الداخلية عاملا واحدا سارحا بلا عمل حقيقي حتى يمنع كفيله من ممارسة الكفالة، حتى الشخصية منها، الى الابد. بل لماذا لا يحكم بسنوات خمس أو عشر جراء تلاعبه بقوانين الاقامة

ولو لم تكن إدارات الدولة فاسدة، لما فتحت باب الزيارات والإقامات بهذه الصورة القبيحة لمصلحة فئة من الناس، ليثروا على حساب البلد ومصالحته وراحة الشعب، ولكانت قد استعدت لبناء الجسور والطرق الحديثة، لتستوعب هذه الأعداد المهولة من الجنسيات، وعن طريق تجار الإقامات وأعاونهم المسخرين لخدمتهم، وهي وراء الكواليس.

ولو لم تكن بعض النفوس فاسدة، لما انتشرت الرشوة والقتل والاعتداء على المواطنين الآمنين في بيوتهم وطرفاتهم وأعمالهم في لييلهم ونهارهم؟!

ولو لم تكن الدولة فاسدة، لما انتشر سراق المال العام بهذه الصورة المفضوحة، جهاراً نهاراً، ومن دون استحياء من الله أو من الناس أو خوف من عقاب، وعلى رأس أولئك اليوم المقاولون - إلا من رحم - من الذين لا يكملون مشاريع الدولة، أو يعبثون بها أو يخونون في جودتها وتسليمها على الوجه الأكمل.

ولو لم تكن فاسدة، لما عبث الغريب - إلا من رحم - بقوانين البلد وداس عليها وقام بجرائمه المتنوعة.

ولو لم تكن إدارات الدولة فاسدة، لأصلحت وزارة الداخلية أجهزتها من بعض الفاسدين الذين يسيئون إليها من مساعدة تجار الإقامات على جرائمهم، وباعة رخص السوق على من هب ودب من الوافدين من دون قيد أو شرط نظير مئات من الدنانير.

ولو لم تكن الدولة فاسدة، لأصبح القطاع الخاص الحاضن الحقيقي لشباب الكويت المؤهلين والخبراء، لا طارداً لهم، بل ومؤذياً لهم في أثناء قبولهم، ثم الاستغناء عنهم بعد فترة وجيزة.

فهذا القطاع أغلبه مزور مزيف، ظاهرة الرحمة، وباطنه العذاب! ينشرون في الصحافة المحلية أنهم يستقطبونهم ويستوعبونهم ويتبنونهم، وهم في الأصل من يطردونهم ويهملونهم ويفضّلون الوافد عليهم، لقلّة راتبه، وقبوله بأي شيء.

هذا بعض يسير جداً جداً من صور الفساد في إدارات الدولة، جالت في رأس قد تضايق منها، وكانت راحتي في بيانها

القبس 16 يناير 2013

وسرقته عرق البشر. ١٩! هذا طبعاً ان كانت هناك جديده في وقف المتاجرة بالبشر وفي ملاحقة المتلاعبين والمتعششين على الاقامات. لكنها جزء من الدولة الريعية، هناك من يتعيش ويتكسب على الدولة، وهناك من يتكسب ويتعيش على آلام الوافدين وأناتهم، وكل هذا برضا السلطة ومباركتها العلنية ايضاً.

القبس 17 يناير 2013

نهج مريب

د. محمد القزويني

في إعلان وظائف حكومية نشر في صحافتنا اليومية قبل شهر ورد التالي: مطلوب قانوني يحمل دكتوراه قانون مع خبرة 14 سنة في قانون المرئي، قانوني يحمل الماجستير مع خبرة 16 بنفس القانون، دكتوراه هندسة بخبرة 12 سنة في مجال التخصص، بكالوريوس هندسة مع خبرة عملية 17 سنة في مجال التخصص، بكالوريوس محاسبة بخبرة 14 سنة، كبير اختصاصي لغوي مع خبرة 18 سنة.

هذه الشروط ألا تعني أن الوظائف المحددة مفصلة على مقاس أشخاص معينين لا يراد غيرهم، وإلا ماذا يعني اختيار تلك الأرقام لسنوات الخبرة تتجاوز الأرقام المفصلة التي درجت العادة على تحديدها كرصيد للخبرة، فلقد درجت العادة اختيار 5 سنوات أو مضاعفاتها كشرط للخبرة وهو شيء مقبول ومفهوم لكن أن تشتت الخبرة في الإعلان بتلك الأرقام التي من المؤكد أنها لا تعني شيئاً من زيادة المعرفة فدلالة قاطعة على أن هناك أشخاصاً بعينهم يراد تعيينهم وما الإعلان إلا لمجرد التموه.

كيف بالله عليكم يمكن أن نطمئن على مصير بلد وشفافية إجراءاته واتباع العدالة وجعل المساواة عنواناً لمسيرته ومؤسساته الحكومية تمارس ذلك التحايل والتدليس؟!

ثمة نقطة أخرى بالإعلان المذكور وهي أن اسم المؤسسة الحكومية طالبة التوظيف ترك مجهولاً، وهذا التعتيم مقصود حتى لا يصار إلى التقدم بدعوى قضائية ضد تلك المؤسسة بسبب تحايلها وفقدان العدالة في إعلانها.

وإذا كنا، أحياناً، نعيب على القطاع الخاص قفزه على القانون في تعييناته، فما هي الحكومة تمارس نفس الأساليب وبطرق قد تبدو شرعية وقانونية لكنها في حقيقتها

ضحك على الذقون واستغفال للناس وحري بمن تتوافر لهم شروط التعيين من حيث المؤهلات الطعن أمام القضاء بنزاهة ذلك الإعلان الذي لاشك أنه سيحرم الكثيرين من الحصول على الوظائف المطروحة بسبب شرط الخبرة المبالغ فيه والمتعسف.

هذا الإعلان في الحقيقة يرسم الكثير من علامات الشك في مغزاه وهدفه في وقت يكثر بالبلد المختصون من ذوي المؤهلات الذين يشير إليهم الإعلان.

الانباء 21 يناير 2013

غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

حمد السريع

بعد صدور قرار النيابة العامة بحفظ قضايا الإيداعات البنكية بسبب قصور في تشريع قانون غسيل الأموال وقد قدمنا في حينها دراسة بينا فيها أوجه القصور في ذلك القانون لأننا أعضاء في لجنة صياغة القانون وما جرى من تعديلات في مواد جعلت القانون غير فاعل وكان القصور يتمثل في:

- ❖ ربط جريمة غسيل الأموال بالجريمة الأصلية التي تحصلت منها تلك الاموال.
- ❖ مسؤولية عبء الإثبات التي جعلها المشرع تقع على الدولة وليس على حائز تلك الأموال.
- ❖ تحديد السلطة المخولة بالتحريات بتلك القضايا.
- ❖ المسؤولية الواقعة على البنوك في الإبلاغ عن شبهة غسيل الاموال أو التستر وكلاهما يتحمل التقصير فيه البنك.

مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة اجرى تعديلا على بعض مواد قانون غسيل الأموال بعد ما أشارت اليه النيابة العامة عن وجود قصور في المواد القانونية التي تطرقنا لها واطاف على القانون جريمة تمويل الإرهاب.

قانون جريمة غسيل الأموال صدر بناء على المادة (5) والخاصة بمصادرة الأموال من الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988 وجريمة غسيل الأموال تشمل كل القضايا الجنائية والسياسية التي تعود على

مرتكبيها بأموال طائلة ولكن ولان جريمة الإرهاب لها خطورتها في العالم وأصبحت الجريمة الأخطر فقد حرص المجتمع الدولي على وضع اتفاقية دولية خاصة بتلك الجريمة وتمويلها.

مجلس الوزراء عندما وافق على تعديل قانون غسيل الأموال واطرافه مواد متعلقة بتمويل الإرهاب فإنه سيقع بنفس الخطأ السابق لسبب بين وهو ربط جريمة غسيل الأموال بتمويل الإرهاب.

والتمادي في الخطأ لن يصحح الوضع القائم بل سيزيد الطين بلة ولهذا أتمنى عدم الوقوع بنفس الأخطاء ويجب على مجلس الامة مراجعة ما سيعرض عليهم من تعديلات لتلافي أخطاء الحكومة.

الانباء 25 يناير 2013

حارب الرشوة

إقبال الأحمدي

وزيرة الشؤون تحيل موظفين في عدة إدارات إلى مباحث الهجرة، للتحقيق معهم في شبهة تجاوزات.. قيل إنها تتمحور حول التلاعب في معاملات تقدير الاحتياج، وزيادة عدد العمالة لعدد من الشركات. وإن الإحالة كانت بسبب التزوير في معاملات أذونات، بعد أن روقب هؤلاء الموظفون الذين حامت حولهم الشبهات والشكوك قبل إحالتهم.. وأنها (اي الوزيرة ذكرى الرشيد)، طلبت من القياديين التحقيق مع الموظفين قبل إحالتهم إلى النيابة العامة رسمياً، أو ما إذا كان بينهم موظفون في مناصب قيادية.

لا شك في أن هذا النوع من الأخبار يثلج الصدر، ويعزز ثقتنا بالوزيرة الرشيد، وأن طريق التطييف بدأ في وزارة الشؤون التي استغل فيها ضعاف النفوس حاجة الناس إلى إنهاء المعاملات واستيفاء الشروط المطلوبة بطرق غير قانونية يغلب عليها الرشوة.. في مرضى استشرى وللأسف ليس في وزارة الشؤون، بل في وزارات أخرى، جعلت المواطن النظيف الذي لا يرضى الرشوة ولا غيرها يستسلم ويخضع ويدفع.. وإلا فأعماله ستتعلل وأوراقه لن تتحرك قيد أنملة.

لاحظت في الأيام الماضية حملة بدأها شاب كويتي تحت اسم «الحملة الوطنية

لمكافحة الرشوة»، بعد أن تعرض لموقف جعله يكسر حاجز الصمت ككثيرين غيره.. حين طلب موظف الشؤون الذي حضر الى موقع المشروع لتقدير احتياج العمالة المطلوبة.. فأوماً الموظف لمندوب الشركة بيده بإشارة تعني «ادفع».. فسأله المندوب عن المبلغ المطلوب، ليتأكد أنه فهم إشارته صح.. فأجابته الموظف: مديرك يحدد المبلغ الذي سيدفعه.. فما كان من الشاب الكويتي إلا أن بدأ حملته عبر «تويتر» التي وجدت صدى رائعاً، وتفاعل معه نواب في مجلس الأمة ومسؤولون في الشؤون، وعلى رأسهم الوزيرة، مما يدل على جدية التحرك في الوزارة لمحاربة هذه الآفة.

وتفاعل كثير من المغردين مع الحملة، وبدأوا التطوع لملاحقة المرشحين.. وبالالتفاق ما بين الفريق، وبعض المسؤولين في المباحث ووزارة الشؤون، فقد خصص فريق الشباب وأصحاب الحملة هواتف للاتصال بها، في حال تعرض اي مواطن للابتزاز بالرشوة.. وسيراقب أي موظف يبلغ عنه حتى تثبت صحة البلاغ.. وسيحافظ على سرية المعلومات وحماية المبلغين، لأنهم لن يظهروا في الصورة.. فالبلغات ستقدم من خلال أفراد «الحملة الوطنية لمكافحة الرشوة» للجهات المختصة.

علينا ككتاب وصحافيين ومسؤولين ومهتمين وراغبين في انتزاع آفة الرشوة من كل مكان، وليس من وزارات الدولة فقط.. التفاعل مع الحملة الوطنية لمكافحة الرشوة.. ومساعدة وزارة الشؤون وكل الوزارات الأخرى التي أكلتها الرشوة، ابتداء من كرت لشحن التلفون إلى نسبة محددة من مناقصة.. لعل في تعاوننا أن ننجز شيئاً، لم تستطع القوانين المسطرة في اللوائح تحقيقه.

ونحن هنا نؤكد، أن هناك كثيرا من الموظفين الشرفاء الذين يرفضون هذه الأساليب اللاقانونية، ويحاربونها، ويصرّون على تطبيق القانون.. ولا يسمحون بأي تجاوز له في عملهم، رافضين كل أنواع الرشوة.. وهؤلاء يستحقون الشكر والعرفان.

إذا تعرضت للابتزاز أو طلب الرشوة من أي موظف، صغيرا كان أو كبيرا في أي وزارة.. أو تعرضت لتعطيل أعمالك التي تلتزم القانون، بسبب عدم تلبية طلب الرشوة.. ما عليك سوى الاتصال بالأرقام التالية، حيث سيتم التعامل مع الشكوى في منتهى السرية، وستتم مراقبة الموظف ونصب كمين له، ليقع بين يدي القانون، بعد أن تنقل شكواك إلى الجهات المختصة.

الهواتف 22453224 - 50808099 - 96950387.

القبس 29 يناير 2013

الفساد النفطي؟!..

د. عيسى محمد العميري

لقد تناول الكثير من الكتاب موضوع الفساد الحاصل في القطاع النفطي الحيوي في وطننا الحبيب.. وعندما أتناول الفساد في القطاع النفطي.. عبر مقالي هذا.. فإنه مما لا شك فيه لن يتم القضاء على الفساد الحاصل بين يوم وليلة.. وأيضاً لن يقف الحديث عبر كتّاب آخرين عن هذا الفساد عند نقطة محددة.. طالما أن هناك ما يشبه اتفاقاً غير معلن بين الفاسدين للاستمرار في غيهم.. وطالما لم تكن هناك هيئة جادة لمحاربة الفساد تعمل بحرية وشفافية ولديها الصلاحيات الكاملة لكي تقوم بعملها خير قيام وبسريرة تامة.. فإن الوضع سيستمر كما هو عليه الى ما شاء الله..

ونقول.. ان هذا القطاع الحيوي مليء بالكثير من الفساد والمخالفات التي تهدد كيانه الحالي والمستقبلي.. وتشكل خطراً داهماً وغير محمود العواقب اذا ما استمر الوضع على ما هو عليه حالياً.. ولعل فضيحة الداو التي تهب علينا أخبار تداولها بين كل فترة وأخرى.. وحتى الآن لا نعلم من هو المتسبب الحقيقي بما حدث هل هو من قام بالتعاقد لانجاز هذه الصفقة.. أو من ألقى استكمال تلك الصفقة لاحقاً عبر نواب مجلس الأمة السابق.. وشكلت هذه الفضيحة ناقوس الخطر الأكبر في تاريخ الفساد النفطي.. واذا ما أجرينا مقارنة أو ما يشبه التحليل الظاهري من خلال الأخبار التي نسمعها في بعض الوسائل الإعلامية.. وقمنا باجراء مقارنة متواضعة لما يجري تحت سقف هذا القطاع النفطي.. لخرجنا من هذا كله بنتيجة مؤداها ان تلك الفضيحة (الداو) التي دوت منذ فترة هي ولاشك تعتبر نموذجاً مكبراً للفساد الحاصل في القطاع النفطي وجاءت أزمة الداو تلك كمقياس ومؤشر على ما يجري في هذا القطاع.. وعلى مستوى أقل فساداً مما حصل في فضيحة الداو!.. ولو تحدثنا باسهاب أكثر حول ماتقدم أعلاه.. واذا ما نظرنا الى ماورد في ديوان المحاسبة عن بعض شركات التابعة للقطاع النفطي.. منذ فترة سابقة والذي يشير الى استمرار وجود معوقات تحول دون تحقيق الطاقة الانتاجية المستهدفة لمنطقة غرب الكويت، وأشار أيضاً الى ان معدل الانتاج للمنطقة خلال بعض الأشهر انخفض كثيراً عما هو متوقع له!.. في اشارة واضحة لعدم وجود النية لعدم حل تلك المعوقات أو ليست ضمن حرص واهتمام المسؤولين لزيادة الانتاج.. ويصل لدرجة الاهمال لهذا المال العام؟!..

ومن جانب آخر فقد تبين في تقرير الديوان عدم تحقيق الخطة الانتاجية من الغاز الحر للوصول للطاقة المستهدفة؟!.. كما تبين عدم تحقيق المستهدف من الاستراتيجية المتعلقة بالمرحلة الثانية والمتمثلة في انشاء وتشغيل وحدة الانتاج المبكر، والتي كان يتعين تشغيلها في نوفمبر 2011 وتأجلت الى ديسمبر 2013، الأمر الذي سينتج عنه تأخر انتاج كميات الغاز الحر المستهدفة.. وبالتالي ضياع فرصة اخرى لادخال الايرادات المادية اللازمة للدولة وهدراً لهذا الحق من المال العام.. حدث بسبب عدم ايلاء هذا الأمر أهمية مطلوبة وبالتالي لايمكننا الا ان نسنفه بالفساد.. والاهمال في نفس الوقت..

واستمراراً لتلك الأوضاع فقد جاء عدم مراعاة الدقة في اعداد الموازنة التقديرية لبعض العقود مما أدى الى وجود انحراف كبير بين القيمة التقديرية والفعلية لتلك العقود، وسبق للديوان ان اشار الى ذلك في تقاريره عن السنوات المالية السابقة، الأمر الذي يشير الى وجود مخالفة صريحة في هذا الصدد.. وعدم وجود المصادقية للمسؤولين في احدى تلك الشركات..

كما اورد الديوان عدم تزويده بالمستندات اللازمة عن العقود التي يتم الاتفاق بها مع الشركات النفطية الاجنبية العاملة.. مما يشير الى عدم وجود شفافية ووضوح في الافصاح عما يحصل في هذا الجانب.. وفي هذا بتقديري مخالفة واحفاء للحقائق.. ولم يتم توضيح ماهيته.. لدرجة يجعل ان في الأمر شكاً بوجود فساد من نوع ما؟!..

ان بؤرة للفساد من السهل ان تحدث في القطاع النفطي وسط هذا الكم الهائل من التعاقد مع الشركات الاجنبية ووجود العمولات تشكل مرتعاً خصباً لهذا النوع من الفساد.. ويصل الأمر في بعض الأحيان الى عقد الاتفاقات مباشرة دون استدراج وطرح لعروض الأسعار.. لضمان الحصول على أفضل الأسعار لتلزم المناقصات تحت اشراف مباشر من اللجنة العليا للمناقصات.. وقد تكون في بعض الأحيان استدراجات للعروض شكلية أكثر منها جدية..

كما ان وجود حوادث تسريبات في أماكن متعددة في أعمال تلك الشركات النفطية يشير الى وجود خلل وما يشبه التهالك لتلك المنشآت النفطية والأنابيب التي تنقل النفط.. وان حادثة تسرب الغاز من حقل الروضتين أخيراً، حيث وصلت الروائح الكبريتية لبعض المناطق في الكويت.. يعتبر أيضاً مؤشراً خطراً على عدم وجود المهنية والخبرة اللازمة للتعامل مع الأزمات بشكل فعال وحاسم.. وان الحديث عن وجود مئات بل آلاف المخالفات في هذا القطاع تطرح علامات استفهام كبيرة؟!..

وبعد كل ما أوردناه الذي قد يشكك فيه البعض مما لا يوافق هواه.. يتحتم اجراء ما يشبه النفضة الشاملة لجميع أركان ومفاصل العمل في القطاع النفطي بدءاً من أعلى الهرم الى أسفل الهرم، ومن خلال الشركات العاملة فيه.. وذلك لأن مصدر الدخل الوحيد لهذا الوطن هو النفط.. ولاتوجد مصادر أخرى بديلة.. فعندما يكون الوضع هكذا.. فان هذا ولاشك يطرح وقفة حاسمة لوضع حد لما يجري من مخالفات وفساد ظاهر وخفي والخفي أكثر من الظاهر.. وتبرز هنا الحاجة ملحة وكما أسلفنا لهيئة لمحاربة الفساد بشتى أنواعه وأصنافه.. وذلك للحفاظ على المال العام لأبناء هذا الوطن.. ومال الأجيال القادمة.

الوطن 8 فبراير 2013

لمن أنشئت هذه الجمعيات؟!

د. ناجي سعود الزيد

منذ البدء بإنشاء الجمعيات التعاونية في المناطق المختلفة، ونحن كنا وما زلنا نشكر صاحب الفكرة، فقد وفر على السكان «الدوارة» من مكان الى مكان، ومن مناطق ازدحام الى مناطق أكثر ازدحاماً.

الجمعيات نظام ناجح بكل المقاييس، والكويت رائدة في تطبيقه منذ سنين طويلة، وهذه الجمعيات وفرت الوقت ووفرت احتياجات سكان المناطق بأسلوب يفترض انه مثالي كضبط الاسعار، وتوفير المواد الاساسية، ووجود المواقف وغيرها من الايجابيات.. ولو ان معظمها يعاني السلبيات.

المشكلة انه مع مرور الزمن تطورت الجمعيات التعاونية وأصبحت، مع الاسف، تجارة لا يستفيد منها المساهم أو المنطقة بالدرجة الاولى، بل كما كشفت القبس الاسبوع الماضي يستفيد منها من يعمل في هذه الجمعيات، وبعضها يستفيد منها بحق أو بباطل بعض أعضاء مجالس الادارات، وكذلك التجار! حتى وجود البضاعة على مستوى العرض، حتى لو لم تكن بالجودة المطلوبة، لها سعر..

مكان وتوقيت العرض وتسيّد نوع على آخر له سعر، وتأجير المحلات له سعر أيضاً..

ونقاط أخرى اثارها القبس بتفاصيل رهيبه لم تكن تخطر على بال المواطن العادي، كما ان احد القراء الذي لم ينشر رأيه اتهم بعض قياديين مجالس الادارات وبعض مديري المشتريات بان «ماجلتهم» كلها على حساب الشركات الموردة للمواد الغذائية..!

بذمتكم عاد هذي حالة.. كل شي له سعر وكاش دينار ينطح دينار، ويا ويل اللي ما يدفع يلقي بضاعته بالمخازن وليست على الارفف ولا في مكان بارز أو في الثلاجات؟

فكرة الجمعية التعاونية فكرة رائعة، ولكن في الكويت، أي فكرة رائدة يتلفها الفساد بالتدريج وببطء، حتى لا تكتشف، فيا حكومة حفاظاً على الافكار الرائدة خصوصاً فكرة الجمعيات التعاونية.. ابذلي جهداً للقضاء على الفساد المنتشر في بعض الجمعيات، فحتى المجالس المعينة التي تم اقرارها لأن الشؤون حلت مجالس بعض الادارات لوجود شبهات اتضح ان بعضها، اي المعينة ايضاً، ينخرها الفساد اكثر مما سبقها.

فأوجدوا حلاً وباشروا بتطبيقه حلاً، فحرام ان يهشم مبدأ التعاون وخدمة اهالي المنطقة الى هاوية لا يستطيع الخروج منها، فقط ليربح التاجر واللص والمرتشى.

القبس 10 فبراير 2013

حرمة أراضي الدولة..!!

حسن علي كرم

ظلت الدولة منذ عقد الخمسينيات في القرن الماضي توزع الاراضي والحيازات على المواطنين بذريعة الاستثمار واقامة مشاريع صناعية أو تجارية أو تخزين..

وكان يفترض ان تظل تلك الاراضي المستغلة تحت الرقابة الحكومية الشديدة، حتى لا تستغل في المتاجرة أو في اقامة أنشطة ومشاريع غير التي خصصت أو مُنحت الارض من اجلها، لكن الحكومة تراخت، وتساهلت مع المستثمرين فاستغلت الاراضي الاميرية في غير المواضع التي منحت من أجلها لأصحابها، هذا علاوة على تراخي وتساهل الاجهزة الحكومية المسؤولة عن تحصيل رسوم الايجارات على الرغم من ضآلتها، وكل ذلك ادى الى التسيب والمتاجرة سواء من جهة بيع القسيمة الممنوحة أو تقسيمها الى دكاكين وتأجيرها بالباطن بإيجارات فاحشة تضر بالمستهلك ولا تعود بفوائد على موارد الدولة، وفوق هذا فإن تلك الاراضي ان كانت قسائم صناعية أو تجارية أو تخزين أو غير

ذلك من الانشطة لم توزع على الجادين اصحاب المشاريع الحقيقية، وانما راحت لأهل الحظوة والنفوذ واهل الواسطات والقرييين والمقربين..!!

ان صغر مساحة الكويت وندرة الاراضي الصالحة للاستثمار الصناعي أو الزراعي أو حتى السكني كان ينبغي على الحكومة ان تكون ضئيلة وألا تفرط أو توسع في التوزيعات دونما تلمس مشاريع جادة تعود على الدولة وعلى مواردها بالفائدة والمنفعة، فالذي يحدث هو ان الدولة تخسر مواردها المالية وتخسر اراضيها بينما يستفيد المستثمرون الذين يتاجرون بأراضي الدولة دون مسوغ قانوني، ودون ان نرى على ارض الواقع مشاريع جادة.

لذلك وجدنا مناطق مثل الشويخ الصناعية أو الري أو الضجيج أو غيرها من المناطق في انحاء متعددة من البلاد والتي خصصت كمناطق للصناعة أو للتخزين قد تحولت الى مجمعات ضخمة ومولات ومعارض تجارية ومطاعم وكراجات لتصليح السيارات في بلد يربح فيه العيار والجمبازي..!!

ولعل الاعجب من ذلك هو ان الشركات الكبرى التي تطلب مزيدا من الاراضي من الدولة بغرض توسعة انشطتها لكنها في المقابل ترفض التخلي عن الحيازات التي هي تحت ملكيتها حتى يستفيد منها مستثمرون آخرون، فتقوم بتأجيرها بخلاف القانون بالباطن وبإيجارات خيالية وفاحشة، فلماذا تتغاضى الدولة ولا تتخذ اجراءاتها القانونية ازاء هؤلاء المستغلين الفاحشين، هل هذا تواطؤ وتساهل وتراخ منها (الدولة) أو مخافة من نفوذهم الذي هو اعنى من الدولة واقوى من سلطتها القانونية..!!

لذلك نعتقد بأن على مجلس الامة ألا يتخلى عن دوره الرقابي وخاصة ان غالبية اعضائه من الطبقة المتوسطة، فعليهم تفعيل ادواتهم الدستورية والرقابية ومحاسبة الحكومة على التفريط بأراضي الدولة دون ان يكون ثمة عائد مالي واستثماري مستفاد منه، لذلك ينبغي على مجلس الامة ان يلزم الحكومة بسحب كافة الاراضي المخالفة وتغريم اصحابها..

ان الحديث عن دولة القانون يظل شعارا فارغا لا قيمة حقيقية له في الواقع ما لم يفعل القانون، وما لم يلمس المواطن ذلك على ارض الواقع..

ان هناك فرقا بين الحقيقة والخيال والفوضى والنظام والعدل والباطل والقانون والتسيب، فإذا اردنا دولة ترسي دعائمها على الحقيقة لا الخيال وعلى النظام لا الفوضى وعلى العدل لا الباطل وعلى القانون لا التسيب فليطبق القانون بحذافيره على الجميع، فلا

يجوز غض النظر أو تجاهل تطبيق القانون على المتنفذين والمحظيين ويؤخذ الضعيف بجريرة زلة بسيطة غير محسوبة..!!

نعود ونقول ان اراضي الدولة نهبت وما زال النهب والسلب من النافذين والمحظوظين مستمرا، وهؤلاء معروفون بأسمائهم اللامعة للدولة ولأجهزتها التنفيذية الذين بفضل تساهل وتراخي وتجاهل الدولة قد كونوا الثروات المليونية بل المليارية نهبا وزحفا وسلبا للاراضي ونهشا بأموال وموارد الدولة المنكوبة..!!

فإلى متى التجاوز على القانون وإلى متى التهاون والتراخي وإلى متى يستمر النهب والسلب والزحف على الاراضي وعلى ثروات البلد..!!

الوطن 13 فبراير 2013

فساد الأغذية.. متى العقاب؟

د. بهيجة بهباني

إن سلامة الأغذية (الطعام والشراب) تعتبر من الأمور الأساسية للمحافظة على صحة الإنسان واستمرارية حياته، ولهذا تم وضع ما يسمى بفترة تاريخ الصلاحية على عبوات الأغذية، ومن أكثر مضاعفات انتهاء مدة صلاحية الأغذية هو التسمم الغذائي، وفي بعض الحالات قد يتأثر الجهاز العصبي، مما يؤدي للإصابة بالشلل. ولقد زادت كثيرا في الفترة الماضية حالات اكتشاف الأغذية الفاسدة بالكويت، وهذا الأمر المأساوي يتطلب من الحكومة ومجلس الأمة مراجعة جديّة للإجراءات المتبعة لفحص هذه المواد الغذائية وتطويرها قبل دخولها إلى البلاد، فإنه لا يكفي أخذ عينات من هذه المواد وفحصها بواسطة المختبر الوحيد التابع لوزارة الصحة، وبناء على نتائج الفحص تحدد مدى صلاحيتها. وكذلك فإنه من المعروف أن البلدية تعاني من نقص شديد في الكوادر الفنية المتخصصة، حسب التقرير الصادر من قطاع الخدمات البلدية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الكوادر المؤهلة بالبلدية ليس باستطاعتها تحديد مدى جودة الأغذية المستوردة، لعدم توافر الأجهزة التي تمكنهم من فحص هذه الأغذية. وبسبب عدم وجود مختبرات مصغرة في المنافذ الحدودية (السالمي والعبدي) لفحص المواد الغذائية، التي تكون فترات الصلاحية لها قصيرة (الألبان ومنتجاتها واللحوم والدواجن الطازجة)، فإن الكثير

الجريمة عرفناها.. أين المجرم؟!

يوسف الشهاب

تزف لنا ادارة الاغذية في .. ما غيرها البلدية .. التي ما تشيل فسادها البعارين .. ليش ما ادري! تزف لنا بين فترة واخرى اكتشاف لحوم ودجاج ومكسرات واجبان ومواد غذائية من كل الاصناف ومعها الهمبورغر، كل هذه فاسدة في تفتيش البلدية التي نشكر على اكتشافها الرجال والحريم الاشاوس في متابعتهم اليومية والمستمرة وراء ضعاف النفوس الذين لا يخافون الله في حياة الاكالة من بني البشر. ومشكلة الانسان انه حين يموت الضمير لديه يبقى اشبه بالجماد، يتحرك بلا وعي ويتصرف بلا تفكير ولا تأمل بنتائج ما يقدم عليه حتى وان كان ذلك فيه خطورة على الحياة والصحة.

ضبطيات البلدية الخاصة بالمواد الغذائية الفاسدة كثيرة، وهي مسلسل درامي نسمع ونقرأ عنه دائماً، ولا غرابة فيه ولا جديد سوى كمية وانواع واماكن هذه الضبطيات في اماكن متفرقة. والنتيجة لا شيء سوى محضرواحالة الى الجهات المختصة، ثم تذهب القضية الى المجهول مع ان الجاني معروف و.. غشاش ابوطير.

تكرار حالات الغش في الاغذية ما كان يحدث ابدا لو ان من ارتكب هذا الجرم قد طبقت عليه العقوبة الصارمة بالسجن او الغرامة المالية العالية المبلغن مع سحب الرخصة وكلها لم يحدث منها شيء لاننا تسترنا على المتهم، ولم نردعه بقوة القانون، حتى صار المستهلك يشعر ان حياته رخيصة امام هذا الغش وغياب العقوبة التي ما دامت غائبة فإن اي صاحب ضمير ميت لا مانع لديه من اساءة الادب وبأي صورة، من دون حياء ولا خجل، وكل شيء لديه يهون ما دام جمع المال هو الغاية حتى وان جاء بالحرام من بيع غذاء فاسد لا تأكله حتى الحيوانات اعزكم الله.

دور البلدية لا يتوقف عند الضبط وتحرير المخالفة والملصق الاحمر بالاغلاق، هذه اجراءات روتينية وضرورية ايضا. والاهم بعد كل هذا المحاسبة، وهذه هي الغائبة التي لا تقوم بها البلدية، وان قامت فهي على استحياء وحذر خوفا من الغشاش الرئيسي الذي ما كان ليقوم بذلك لولا شعوره بان البلدية حنونة عليه وطيبة معه، وان شعار عفا الله عما سلف هو لغتها التي تتعامل بها معه مع عبارة سامحنك هالمرة يا شاطر ولا تعيدها مرة ثانية علما بانه اعادها مرات ومرات.

كشف المفسدين باعة المواد الغذائية الفاسدة نحتاجه ما دامت جرائم الغش الغذائي

من الأغذية المستوردة من دول مجلس التعاون الخليجي لا يتم فحص عينات منها في الحدود. ولقد أعلن اتحاد الجمعيات التعاونية أن «لحوما غير صالحة دخلت البلاد لنقص المختبرات»، محملا الجهات المختصة بالدولة المسؤولية. هل يعقل أن دولة الكويت تعاني نقصا في مجال فحص الأغذية، وهو مجال يتعلق بصورة مباشرة بصحة الإنسان وسلامته؟

إن الأغذية الفاسدة التي انتشرت في الكويت تعتبر جرس إنذار بتجاوز شركات الأغذية لإجراءات السلامة الصحية مثل وضع تواريخ مزيفة على العلب الغذائية منتهية الصلاحية. لقد أصبحت قضية فساد الأغذية، حلقة من حلقات سلسلة الهموم التي يعيشها المواطن، الذي أثقلت كاهله كثرة الفساد السياسي والاقتصادي وغيرها. حيث تظهر الى العلن بين فترة وأخرى قضية الأغذية الفاسدة، تتبعها حملة إعلامية كبيرة وبلبله في المجتمع، ومن ثم تندثر هذه القضية وتموت الى حين الإعلان عن قضية فساد جديدة. دون الكشف عن أسماء أصحاب الشركات المجرمة، ولحد من هذا التلاعب بصحة المواطنين، يجب على الدولة دعم إنشاء كلية الطب البيطري والزراعة بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لتوفير عدد كاف من العمالة الوطنية الكفؤة في مجال فحص الأغذية والتأكد من سلامتها من التلف بأحدث الأجهزة، وذلك للعمل في مختبرات وزارة الصحة وبلدية الكويت لضمان وصول كل أنواع الغذاء بجودة عالية وشروط صحية للمواطنين. ويتضمن سجل ديوان الخدمة المدنية كادرا للأطباء البيطريين، الذين لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة حاليا لعدم وجود كلية جامعية حكومية ولا خاصة لأعدادهم، مع العلم أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي فيها كليات جامعية حكومية في تخصصات البيطرة والزراعة لأعداد الأطباء البيطريين والمهندسين الزراعيين لتوفير عمالة وطنية مؤهلة في مجال تنمية الثروتين الحيوانية والنباتية وفحص الأغذية وحفظها من التلف والفساد حفاظا على صحة المستهلكين وتحقيق الأمن الغذائي.

ويجب على الدولة تشديد العقوبات على أصحاب الشركات التي تلجأ للغش وتتجاوز شروط الصحة الغذائية بهدف الإثراء السريع على حساب صحة المواطنين.

القبس 19 فبراير 2013

لم تتوقف، واصحابه يرتكبون جرائمهم مع سبق الاصرار وكأنهم بلدية في وسط البلدية، وانهم فوق ذلك اقوى سلطة من سلطة بلدية الحكومة التي استضعفوها فتمادوا بالجريمة ولا عزاء للبطون وما يدخل فيها من مواد غذائية تؤدي بالمسكين الى المستشفى وتزيد رصيد المتهم عديم الضمير.

نغزة:

كل من تسول له النفس الامارة بالسوء فاسد الاخلاق يشعر ان قانون العقوبة يتراجع اذا رآه ولا وجود له مع انه، اي القانون، حي يرزق. اذا كان الامر كذلك فلماذا كانت القوانين ومن هم الذين يطولهم في عقوباته؟

القبس 20 فبراير 2013

إجراءات ضبطية خاطئة

حمد السريع

حقوق الناس مصنونة حسب الدستور الكويتي والقوانين للمواطنين والمقيمين، وعندما تتعرض ممتلكاتهم للسرقة سواء منازلهم او سياراتهم يعانون من اجراءات حكومية معقدة تبدأ من التفكير في تسجيل قضية لينتظر شرطي يصله بعد وقت ليس بالقليل، ومن ثم يقوم بابلاغ ادارة الادلة الجنائية وسلطة التحقيق (نيابة او محقق) والمباحث الجنائية عن الواقعة، وفي اليوم التالي يتوجه الشاكي للمخفر وبعدها لسلطة التحقيق لتقديم بلاغ رسمي عن القضية يضطر بها الى تضييع يوم كامل من وقته والعودة مرة اخرى للمباحث الجنائية لجمع المعلومات والتحري.

لتمضي الايام وتتمكن المباحث من الوصول لمعرفة الجناة بفضل جهود بعض الضباط النشطين ليستكملوا القضية رغم الظروف القاهرة التي تواجههم في الحصول على اذن الضبط والتفتيش او تنفيذ ذلك الاذن بإجراءات قانونية سليمة لا تشوبها الاخطاء التي تمكن الجاني من الافلات من العقوبة، لأن خبرات الضابط قليلة ولا يوجد من يدرجه ويعلمه ويتابع محضره المقدم لسلطة التحقيق.

نتحسر كثيرا عندما نقرأ بالصحف اليوم عن قضايا هزت الشارع لبشاعتها او لخطورتها، ومن ثم نشاهد المتهم او المتهمين وقد حصلوا على البراءة وذهبت معها حقوق

الناس، وعندما ترجع وتبحث عن السبب تجد ان اخطاء اجرائية وقع بها ضابط المباحث. يشير الكثير الى ضابط المباحث بأصابع الاتهام لأنه لم يقم بواجبه في تثبيت اجراءاته القانونية السليمة التي تقنع هيئة المحكمة بقوة القضية وتماسكها وترابطها بإجراءات قانونية سليمة تدين المتهمين، وفي هذا جانب كبير من الصواب، وان كنت لدي القناعة التامة ان القصور من الادارة والمدراء الذين يجب عليهم الحرص في توجيه ضباطهم لاتخاذ الاجراءات القانونية السليمة لنجاح القضية والحرص على الحاقهم بدورات تدريبية متخصصة يكتسبون منها الخبرات القانونية والاجرائية التي تجنبهم الوقوع في مثل تلك الاخطاء. ما حدث في آخر قضية اخذت حيزا كبيرا من التغطية الاعلامية في تمكن اجهزة المباحث من ضبط عصابة استطاعت سرقة الكثير من السيارات الفارهة اسعد الناس وجعلهم يشعرون بالأمان، لكن خروج المتهمين بأمر من هيئة المحكمة دون توضيح من وزارة الداخلية جعل الناس يوجهون الاتهام للوزارة انها عاجزة عن تقديم متهمين للعدالة ارتكبوا افعالا اجرامية ليحصلوا على الإدانة في النهاية.

الانباء 28 فبراير 2013

الواقع المزري للغة العربية

د. يعقوب أحمد الشراح

ليس من الصعب تشخيص ظاهرة ضعف الطالب باللغة العربية في المدرسة أو الجامعة، فالنتائج المختلة مكشوفة وملموسة لدى الناس ومؤسسات الدولة، وخصوصاً الأسرة التي تعايش مشكلة اللغة مع أبنائها عندما يكون الأبناء في مستوى مترد لفهم اللغة الأم، وعدم التمكن من القراءة أو الكتابة بشكل صحيح. إن شكاوى الناس وبالذات الأسرة من ضعف الطالب في لغته والمطالبة بحلها من المدرسة أو الوزارة لم تؤد إلى أي نتائج تصب في علاج المشكلة، بل على العكس ما زالت الظاهرة قائمة وتزداد سوءاً نتيجة لعدم الاهتمام أو العمل على تطوير مناهج اللغة العربية وأساليب تدريسها في التعليم العام.

تشير التقارير أن طلبة المرحلة الابتدائية بالذات يعانون أكثر من غيرهم من مشكلة فهم اللغة العربية، وأنهم ينتقلون إلى المرحلة المتوسطة ناقلين معهم العجز في اللغة الأم، مما يترتب عليه اختلالات ملموسة في مسيرة فهم واستيعاب اللغة والتمكن منها بشكل منهجي وسليم. هذا في الوقت الذي تؤكد فيه الدراسات التربوية والنفسية ضرورة

العناية بتعلم اللغة في هذه المرحلة بالذات لأنها الأساس في اكتساب المهارة والتفاعل مع اللغة الأم.

ومع ذلك نقول أين المشكلة الحقيقية؟ وما الأسباب التي تؤدي إلى ضعف اللغة الأم لدى الطالب؟ هناك العديد من الأسباب ربما لا يسعفنا المجال هنا للدخول في تفاصيلها رغم أن هذه الأسباب هي التي جعلت واقعنا التعليمي يعاني من التخلف وتدهور اللغة العربية. إن هذا الواقع المخزي يعكس أيضاً عدم تمكننا من مواجهة المشكلة رغم مرور سنوات طويلة عليها ونحن نشاهد ضعف فهم اللغة العربية لدى طلبة التعليم العام والجامعي. وقد لمست شخصياً حجم هذه المشكلة عندما كنت أراجع إجابات الطلبة في امتحانات الجامعة، فلم تكن هناك مشكلة في سرد الحقائق لأنها محفوظة في الصدور لكن المشكلة كانت في ترجمة هذه الحقائق بلغة عربية سليمة ومفهومة. بل إن الكثير من المعلومات المحفوظة لم يتمكن بعض الطلبة من شرحها بلغتهم في الامتحان بسبب الضعف العام في اللغة.

إن الخلل في فهم اللغة الأم والتمكن من استيعابها ومهارات الكتابة والقراءة أو الاستيعاب والتحدث فيها يعود لأسباب كثيرة منها سيادة بعض اللغات الأجنبية على العربية وانفتاحها على العالم، خصوصاً استخداماً للشبكات الإلكترونية التي تبث المعلومات بلغات مختلفة، فضلاً عن التأثر بلغات أمم أقوى ينطبق عليها مقولة «ابن خلدون» في محاكات الأمم القوية والميل لها انبهاراً بها. كذلك من الأسباب الأخرى، المناهج العقيمة للغة العربية التي تركز على قواعد اللغة، واتباع أساليب تدريس تقليدية نافرة ومعقدة غير مشوقة للطالب يعزف عن فهمها حتى التخصص فيها.

كذلك يستخدم الكثير من معلمي اللغة العربية اللغة العامية أو اللهجات المحلية في التدريس وفي بيئة تعليمية تتنوع فيها جنسيات المعلمين وتختلف لهجاتهم، ما يؤدي إلى ضعف التواصل باللغة العربية والتردي في مستوى الممارسة والتطبيق. لكن الأكثر تأزيماً في مجال تعلم اللغات أن يكون التدريس في الكليات العربية بلغة غير العربية، خصوصاً في كليات العلوم والإدارة والطب والهندسة وغيرها، بينما يدرس الطالب في كليات أخرى من نفس الجامعة باللغة العربية كما هو في كليات الآداب والحقوق والتربية وغيرها، وكأن اللغة العربية ليست لغة العلم والطب والصناعة!!

إن هذه الازدواجية اللغوية في طريقة التعليم والتدريس سواءً في التعليم العام أو الجامعي ما زالت تعكس صعوبات أمام تعلم اللغة العربية التي توصف بأنها مهمة من أهلها، هذا في الوقت الذي يؤكد عليه الدستور بأن اللغة الأم هي العربية، ويجب على كافة

مؤسسات الدولة أن تتعامل مع هذه اللغة لأنها اللغة الرسمية للدولة سواءً في مؤسسات التعليم أو في تعاملات المؤسسات الحكومية والمدنية... فضلاً عن أنها لغة القرآن...

لاشك أن مسؤولية قطاع التعليم تجاه اللغة العربية تتجاوز حدود العمل على تطوير تعلم اللغة إلى اعتبار أن هذه اللغة تشكل أحد أركان وجود الدولة وهويتها، فاللغة الأم ليست مجرد وعاء للفكر والثقافة والتحضر، وإنما هي أيضاً مكون أساسي لغرس قيم الولاء والانتماء للوطن... فلا هوية لأي مجتمع دون لغته والتمسك بها والعمل على تطويرها. فالكثير من اللغات تندثر بسبب إهمال أهلها لها، وإحلال لغات أخرى لها، ومن واجب قطاع التعليم أن يهتم باللغة العربية من خلال تطوير المناهج والمعلمين، وألا يكتفي بما هو حاصل حالياً من إهمال وتدهور في مستوى اللغة العربية لدى الأطفال الذي وصل مرحلة سيئة ومزعجة للغاية.

الراي 2 ابريل 2013

مراكز إيواء وليست مدارس للمعاقين

إقبال الأحمد

عمل بالتربية في مجال رعاية المعاقين.. واستوقفه حديث ولي امر طالب معاق، الحق ابنه بإحدى مدارس التعليم الخاص، التي تعنى بذوي الاعاقة، معرباً عن أساه وحزنه للوضع، حين جعل بعض اصحاب هذه المدارس من مدارسهم دور ايواء فقط للمعاقين، همهم فقط حصد مكاسب سريعة غير مشروعة تحت شعارات براقعة خادعة لأولياء الامور.

ويقول هذا التربوي، الذي قضى أكثر من 22 عاماً في هذا المجال، ان الحكومة تدفع للمدارس الخاصة 5 آلاف دينار لكل طالب معاق، فيما لا تتعدى التكلفة الفعلية لما تقدمه هذه المدارس، وفق ما يراه ويلمسه، 700 دينار فقط!

ويدعو هذا التربوي وزير التربية والتعليم العالي، كأب، الى النظر في المحتوى المعرفي او الفكري والوجداني والمهاري، الذي تقدمه تلك المدارس لابنائنا المعاقين.. والوقوف على المستوى الاكاديمي المتخصص لمعلمي المعاقين في تلك المدارس الخاصة.

فأخبار ضبط وإتلاف كميات مهولة من الأغذية الفاسدة يومياً تقريباً لم تسعدنا بقدر ما فتحت أمامنا -مواطنين ووافدين- سيلاً من الأسئلة لم تلق لها جواباً شافياً، ورسمت غشاوة كثيفة حجبت عنا رؤية الحلقة الأخيرة من هذا المسلسل الدرامي الماسخ والسمج جداً!..

لذا كانت استضافتنا لشخصيات من الميدان، تبين للحضور حجم المشكلة وتبعاتها وسبل علاجها وآخر ما تم بشأنها. فكان ما كشفه لنا المحاضرون من معلومات شيئاً محزناً لنا بل مرعباً عن وسائل وممارسات مأكرة وخبيثة يبدع تجار الأغذية الفاسدة في ابتكارها كل يوم للغش والربح الفاحش السريع، وتصريف المئات من أطنان الأغذية الفاسدة عبر الأسواق إلى بطون المستهلكين، ما بين طرق الغش في وزن الأغذية المبيعة، وبين وسائل خلطها بمواد للتلاعب بمدة صلاحيتها (ظاهرياً)، غير عابئين بما تسببه تلك المواد المسرطنة من ضرر ينخر بصحة البشر، وبين تزوير الأختام التي تُختم بها لحوم الذبائح، وبين الترويج لأغذية منعت الدول المتقدمة تداولها بناء على دراسات وبحوث عالمية أثبتت ضررها، فلم تجد شركاتها ومصانعها مصرفاً لتلك السموم أفضل من أسواقنا، وتجارنا بالطبع هم أفضل عون لهم، والمستهلكون في بلادنا هم أنسب وعاء، وبين لحوم خنازير محرمة، ودجاج لا توجد رقابة صارمة تتابع عمليات ذبحه على الشريعة الإسلامية في الخارج قبل استيراده، وبين مواد غذائية غير صالحة للاستهلاك البشري!..

وفي مقابل مافيا الأغذية الفاسدة تلك بنفوذها المتنامي ومحاميتها الماهرين في الاستفادة من الثغرات في القوانين الحالية للنفاد من العقوبات، يتضح -بشكل بئس مثير للإحباط- الفشل في جهود السلطة التشريعية والتنفيذية والقصور في كفاءتهما بسن تشريعات رادعة وإجراءات حاسمة لمكافحة هذا الفساد، والعجز عن توظيف التقنيات والمختبرات الحديثة لكشف التلاعب في الأغذية، فحكومتنا تؤمن بالبساطة (تثق جداً) بحاسة الشم والذوق واللمس لدى مفتشي الأغذية، ولا ترى داعياً لتزويدهم بتلك التقنيات الحديثة «البطرانة»!

ثم يأتي مسؤول حكومي ويقول إن المستهلك شريك في القضية وعليه مسؤولية الوعي والتبليغ! كيف يا بابا والمستهلك لا يدرك أصلاً سبل التلاعب والغش؟! وللعلم، هناك توصيات من الأمم المتحدة وقّعت عليها دولة الكويت تنص على أن من حق كل فرد أن يعي كيفية اختيار الغذاء الصالح للاستهلاك، عبر حملات إعلامية وافية شاملة تقدمها الحكومة عبر كل وسيلة إعلامية متاحة، فهل نفذت حكومتنا تلك التوصيات، هل منا

يقول التربوي المتقاعد ان هذه المدارس تحولت الى مراكز ايواء فقط، والاقصى من ذلك ان كثيراً من اولياء الامور لا يهتمون بالموضوع، لانهم يريدون فقط ايواء ابنائهم المعاقين ولا يهتمون بتحصيلهم في النهاية، مما يساعد في استمرار هذا الخطأ.

اذا كان هذا الكلام صحيحاً فمن الواجب التوقف عنده والتدقيق فيه.. وإن تطلب الأمر استدعاء لجنة متخصصة محلية او خارجية من دول متحضرة، لدراسة وتقييم أداء تلك المدارس، ومقارنة ما تحصل عليه من اموال من الحكومة مقابل ما تتكلفه بحق لتعليم هذه الفئة المغلوبة على امرها.

لا بد من وقف موضوع المتاجرة بالابناء المعاقين في تلك المدارس الخاصة.. لانها مسألة انسانية بالدرجة الاولى، ولان هذه المدارس تأخذ اكثر بكثير مما تقدم.

انا انقل وجهة نظر، وادعو صاحب المسؤولية وزير التربية الى التدقيق فيها ودراستها بشكل جدي ومعالجتها بشكل سريع.. ليس بهدف التوفير على الدولة.. لا أبداً.. ولكن لعدم استغلال اعاقه ابنائنا بشكل علني.. وفاضح.

القبس 8 ابريل 2013

جرائم بشرية..!

عواطف العلوي

إحصائية رسمية قرأناها قبل فترة تقول: في الكويت مطعم لكل (670) فرداً في الكويت، مقابل مطعم لكل (5000) فرد في مومباي مع الفارق الشاسع جداً بين مساحة البلدين وعدد سكانهما.

ولا أدري إن كان يُفترض بنا أن نتباهى بهذا الكم غير الطبيعي من المطاعم المتنوعة في بلدنا، حتى صار بين كل مطعم ومطعم هناك مطعم، وداخل كل مطعم هناك مطعم.. أم أنه ابتلاء وهاجس بات يقلق صحتنا وحياتنا وحياتنا أبناءنا!؟

فساد الأغذية كان عنوان الندوة التي افتتحت بها أنشطتها وفعاليتها مجموعة (نساء ضد الفساد) التي أفخر بأنني من مؤسساتها، وأحمل من خلالها -مع باقي العضوات- أهدافاً وتطلعات لا حدود لها لهذا الوطن العزيز على جميع الأصعدة.

لأصواتهم بمجلس الأمة. هل نعرف منهم أحد؟ نعم نعرف الكثير، هل نجح منهم أحد؟ كلهم وبدون استثناء. السبب؟ هو المال والمصالح الدنيوية الزائفة لذا ما الحل؟ الحل سهل بسيط وهو الغاء ما يسمى بالأرباح السنوية وبدل ذلك يحل مكانها تخفيض الأسعار والغاء ما يسمى بمجلس الادارة المنتخب ويعين مجلس من العاطلين عن العمل وهم كثر ويتوافدون على ديوان الخدمة المدنية راجين تعيينهم بأي وظيفة، ويراقبهم محاسبون من الدولة على كل صغيرة وكبيرة وبذلك يفترض أنه بعد ذلك لن نجد تاجراً يقدم رشوة ولا عضو مجلس إدارة يقبل بالرشوة ولا متنفذاً يقصي بضاعة ما ويدخل فقط بضاعته ولا مواطناً يشتكي ارتفاع أسعار وانخفاض أرباح وتتحمل وزارة الشؤون مسؤوليتها الكاملة عن خدمة هي من قامت بابتداعها، ولا تترك مجالاً لأن يقوم ضعاف النفوس بتشويهها، بقي أن أقول لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اذا أردتم أن تخدموا المواطن فعلاً ليس من الضروري أن تأخذوا بهذا الحل ولكن يمكنكم أن تفتحوا أذرعكم وتجدوا آلاف الحلول من خبراء بالمجال التعاوني قدموها لكم وما زالوا يقدمون الحلول ولكن المهم أوقفوا أولئك اللصوص في بعض الجمعيات التعاونية التي حتما تعرفونها، فهناك المال الكثير الكثير ينهب سنويا بعشرات بل ومئات الملايين من الدنانير.

الشاهد 18 ابريل 2013

الكوادر الوظيفية: إله أين؟

د. سلوى الجسار

ان الفاحص للكوادر الوظيفية وتوزيعها على كافة الوزارات والهيئات ومؤسسات الدولة يستنتج توزيعاً غير عادل مما أدى ذلك الى عمليات من التقلبات بين وزارات الدولة للحصول على امتيازات أفضل، وهذا يسبب مشكلات مختلفة وعجز بين الوزارات بتوافر الكفاءات البشرية حسب نوع ومستوى الوظيفة. فهل من المعقول مهندساً بنفس سنة التخرج ويعملان في وزارتين مختلفتين يكون راتب احدهما مضاعفاً عن راتب الآخر؟ ولهذا أصبحت الحقوق الوظيفية من ترفقات وكوادر مالية ومسميات وظيفية هاجساً يشغل جموع العاملين في الجهاز الحكومي على اختلاف درجاتهم ومسمياتهم الوظيفية، الأمر الذي يتطلب مراجعة دقيقة وفحصاً للقواعد والآليات التنظيمية المتبعة من قبل الجهات المعنية والمتمثلة في ديوان الخدمة المدنية واللجان المختصة في مجلس الأمة والمطالبات المالية التي تنادي

من يستطيع التمييز بين الطعام الصالح وبين الطعام الفاسد أو المغشوش؟! وحتى رقم الهاتف المخصص للتبليغ عن المخالفات -إن كان مُفعلاً أصلاً- فأنا أجزم بأن 99.999 بالمئة من المستهلكين لا يعرفونه!

تقديرنا كبير واعتزازنا عميق بجهود المخلصين من مفتشي الأغذية الذين تحترق قلوبهم يومياً وهم يرون ممارسات هذه الجرائم البشرية في الأسواق، لكنها تظل جهوداً نمطية سطحية متواضعة لا تعوض تقاعس الحكومة والنواب واتحاد الجمعيات عن القيام بدورهم كاملاً تجاه تلك القضية الجادة!..

الكويتية 12 ابريل 2013

لصوص الجمعيات التعاونية

طالب شلاش

هل أصبحت سرقة المواطن واجباً على كل من يستلم منصباً ولا ينصب فوقه عشرة حراس؟ هل بات اعطاء الثقة لبعض أعضاء الجمعيات التعاونية بمثابة تصريح للسرقة والسلب والنهب والتلاعب بحقوق المساهمين وقوتهم؟ هل يعقل أن كل من يحصل على أغلبية في مجلس ادارة جمعية تعاونية يقصي من هو ضده من الطرف الآخر ويتفرد بالقرار ويتمتع وحده بكل الصلاحيات؟ انها أسئلة كثيرة طرحت وما زال البعض يطرح وستبقى تطرح ما دامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لا تحرك ساكناً وهي ترى في هذه الأيام صيحات المساهمين واعتراضهم على تدني الأرباح الواضح لدى أغلب الجمعيات التعاونية والمصيبة أن الأرباح لا تعلن الا بعد فوز القوائم واستلامها لمجلس الادارة مرة تلو الأخرى وعند انكشاف أمرهم يورثونها لأطفالهم في الأعوام القادمة وهلم جرا، ان المتابع لأداء بعض مجالس ادارات الجمعيات التعاونية يستطيع بوضوح أن يعرف مدى انحراف هذه المجالس عن الأهداف التي أسست من أجلها هذه الجمعيات بل والبعض منهم يتقمص شخصية ودور المالك لهذه الجمعية وكأنها ملك له ولعائلته بل وأكثر من ذلك أن البعض منهم عزا دخوله لخوض حرب يفوز بها بالنهاية بمقعد في مجلس ادارة الجمعية ليطمئن ويتيقن من فوزه بمجلس الأمة، هل يعقل؟ نعم حصل هذا مراراً وتكراراً وكأن عضوية مجلس الادارة بجمعية ما بمثابة الكنز الذي ينهب منه ذلك العضو ليمول حملته الانتخابية المقبلة وهي طريقه المفروش بالدنانير لنيل ثقة البياعين

بها جمعيات النفع العام والنقابات الى تعديل الرواتب للموظفين. ان أشكال ومبررات وسقف المطالبات التي ظهرت خلال عشر السنوات الأخيرة وما صاحب ذلك من تغييرات في الرواتب لا يوضح اعطاء الحق الوظيفي الكامل بين موظفي الدولة.

تؤكد اغلب الدراسات والأبحاث العلمية المتعلقة بتطوير أداء الادارة العامة في الجهاز الحكومي على أهمية رفع كفاءة الموظف وتنمية أدائه، وأهمية الاستثمار البشري للارتقاء بالجهاز الوظيفي، وهذا يتم من خلال المبالغ المالية التي تدفع للموظف مقابل العمل الذي يقوم به وفق معايير ومقاييس واضحة تقدم حسب نوع وطبيعة الوظيفة ومتطلباتها واجراءات الترقى المتبعة من مستوى وظيفي الى مستوى أعلى وعلى نتائج تقويم أداء الموظف مع الاحتفاظ بمتطلبات المهن المختلفة وفق المعايير التي تضمن سلامة العمل والعدالة الوظيفية وتحقيق مستوى الجودة المطلوبة.

ان مستوى الرضا الوظيفي غير محقق للأسف عند كثير من الموظفين في بعض الوظائف وخاصة التي لا يزال عدد العمالة الكويتية بها أقل من (20%). لقد أصيبت العديد من الوظائف بالترهل الإداري نتيجة تكديس أعداد الموظفين بها مما جعل التوظيف الحكومي توظيفاً كميّاً وليس نوعياً وذلك بسبب العلاقات والواسطات في تعيين الموظفين، لذا ومن منطلق مصلحة الدولة وتحقيق الدستور يجب مراجعة الكوادر الوظيفية بصورة علمية حسب نوع الوظيفة ومتطلباتها، كما يجب إعادة النظر في الهياكل التنظيمية في الجهاز الحكومي بصورة شاملة لجميع الوظائف ومسمياتها وذلك لتحقيق العدالة الاقتصادية لجميع المهنيين من العاملين وذلك وفق المقترحات التالية:

- دراسة الرواتب والأجور في الوظائف الحكومية من حيث نوع الوظيفة (مهنية أو فنية او ادارية) على ان تحدد وفق نظام معياري للوظائف.

- وضع معايير لاختيار الوظائف وشاغليها بحيث يعتمد ذلك على مؤشرات علمية ومهنية دقيقة.

- تناسب الأعباء الوظيفية وطبيعتها واحتياجاتها مع المقابل المادي والحوافز والبدلات.

- يجب اعداد توصيف وظيفي لجميع أنواع الوظائف في القطاع الحكومي.

- مراجعة الكوادر الوظيفية لكل الوظائف بكافة مستوياتها من أجل تحقيق العدالة الاقتصادية.

- استحداث وظائف جديدة يحتاجها المجتمع والغاء وظائف أخرى لا فائدة منها.

- وضع أدوات علمية مقننة لتقييم أداء كل موظف حسب طبيعة الوظيفة ومهامها الوظيفية.

- اعتماد خطة لتطوير الموارد البشرية واعادة التأهيل بغرض تحسين وتطوير معدلات الانتاج.

- وضع مواصفات لشاغلي الوظائف على اختلاف المسميات في جميع مؤسسات الدولة.

- تطبيق نظام الجودة الشاملة في جميع المؤسسات الحكومية وذلك لمراقبة أداء العاملين من اجل تقديم افضل الخدمات للمواطنين.

- المراجعة الأفقية والرأسية لجميع الوظائف بشكل دوري وفق أسس علمية ومهنية واقتصادية لضمان تحقيق افضل معدلات النمو والانتاج للأداء الوظيفي.

الوطن 20 ابريل 2013

حفل تخرج جامعة مضروبة في الكويت!

حسن مصطفى الموسوي

قبل أكثر من 10 أيام نشرت إحدى الصحف تغطية بربع صفحة لحفل تخرج (طلبة) الجامعة الأميركية في لندن، الغريب في الأمر أن حفل التخرج تم في الكويت مع أن اسم الجامعة يوحي بأن مقرها في لندن، وبالتالي يجب أن يكون حفل تخرجها في مقرها الدائم. لكن الغرابة تزول عندما نعرف أن الجامعة ما هي إلا جامعة وهمية على الإنترنت وغير معترف بها، وتستخدم اسم "الأميركية" و"لندن" كنوع من إعطاء الشرعية لشهاداتها المضروبة، مما يثير الدهشة، فكيف يسمح لمثل هذه المهزلة أن تحدث في البلد؟!

وتزداد الدهشة عندما نعرف أن موضوع هذه الجامعة قد أثير في البرلمان البريطاني بتاريخ 2004/6/17، حيث سأل فيها اللورد كويرك عن الوضع القانوني لهذه الجامعة، وكان جواب وكالة وزارة التعليم البارونة آشتون بأن هذه المؤسسة غير معترف فيها كجامعة من قبل السلطات البريطانية، وليس لديها التصريح اللازم لاستخدام كلمة "جامعة"، وغير معترف فيها لدى السلطات الأميركية أيضاً!

وكل هذه الحقائق تثير الأسئلة التالية: هل الحكومة وبالأخص وزارة التعليم العالي على علم بهذه الحقائق؟ ومنذ متى وهذا الدكان التعليمي يقيم حفلات التخرج في الكويت؟ وكم عدد خريجها الموظفين لدى وزارات الدولة ومؤسساتها؟ وكم عدد خريجها الذين يتولون مناصب الحكومة؟ وماذا ستكون إجراءات وزارة التعليم العالي حيال هذا الدكان بعد قراءتهم لهذا المقال، خاصة إذا علمنا أن هذه المؤسسة غير معترف فيها في السعودية؟!

والسؤال الأكبر هو: إلى متى يستمر مسلسل الشهادات الوهمية الذي ازدادت وتيرته في السنوات الأخيرة بفضل عبقرية الحكومة متمثلة بديوان الخدمة المدنية التي زادت الكوادر في القطاع الحكومي بشكل فوضوي، وبمباركة بل بتحريض من أخيها شهاب الدين مجلس الأمة؟ ومتى نعي كمجتمع ومواطنين ومهتمين بالشأن العام أن نموذج الدولة الريعية والحكومة المتضخمة هو الذي شجع على تزايد هذه الظاهرة، بما أن الوظيفة الحكومية مضمونة ولا تعتمد على الإنتاجية ولا على اسم الجامعة؟ فصارت الشهادات الوهمية جسر عبور للكوادر والمزايا المالية وليس طلباً للعلم والإبداع، وكل ذلك بفضل هذا النموذج الخطأ والمتهور في إدارة الدولة. فلا حل لهذه المصيبة الكبيرة سوى تعديل نموذج الدولة من أساسه، وذلك بتخفيض حاد في حجم الحكومة وخصخصة قطاعات الدولة بشكل ذكي يعطي المواطنين نصف أسهم تلك القطاعات حتى ينكشف هؤلاء المزورون

الجريدة 2 مايو 2013

مشكلة «الداو» في صيغة التعاقد لا «الإلغاء»

باسل الجاسر

يعتقد بعض الإخوة في مجلس الأمة بأن مشكلة صفقة الداو كيميكال تتعلق بكيفية إلغاء الصفقة وأسباب الإلغاء، بينما الحقيقة أن المشكلة تكمن في كيفية صياغة عقد هذه الصفقة وكيف تم وضع شرط جزائي على الدولة بهذه القيمة وهي في طور التفاوض ولم يتم إبرام العقد النهائي لها؟ فكيف يقوم ممثلو الدولة الذين يفترض بهم الحرص على مصالح الدولة وطناً وشعباً، وهم في طور التباحث ودراسة موضوع الشراكة وتقييم الأصول التي ستدخل في هذه الشراكة يقبلون بوضع شرط إلزام الدولة بالشراء قبل التحقق من جدوى الشراكة؟ وهنا مكن المشكلة ومثار الشبهات والتساؤلات، فعلى سبيل المثال لو وجدت الدولة بعد دراسة الشراكة أنها غير مجدية وقررت عدم الدخول فيها فإنها ستكون ملزمة أيضاً بدفع

التعويض الذي وضعته الداو على الكويت، أي ان الدراسة والبحث ما هما إلا تحصيل حاصل، فالصفقة تمت بغض النظر عن جدواها للجانب الكويتي أو أضرارها به، والتحقيق يجب أن ينصب في هذا الجانب لمعرفة الأشخاص الذين مثلوا الجانب الكويتي في هذه المفاوضات وقبلوا بهذا الشرط الجزائي الذي يلزم الكويت في هذه الصفقة حتى لو كانت غير مجدية بل وحتى لو كانت صفقة خاسرة، ولتبسيط الأمر، لنفترض أن مواطنا شاهد بيتا من الخارج وأراد شراءه فتحادث مع صاحبه لشرائه فيضع صاحب البيت شرطا جزائيا على المشتري بأنه سيتيح له مشاهدة البيت من الداخل وفي حال تراجع عن الشراء أو إذا وجد البيت غير مناسب لاحتياجاته فإنه ملزم بدفع تعويض للبائع بما قيمته أكثر من 30% من قيمة البيت المتفق عليها، فهل يعقل مثل هذا الشرط؟ وهل يوجد عاقل يقبل به؟ وهذا بالضبط ما حدث في صفقة الداو كيميكال.

أقول ما قلت بعد أن قرأت تصريحات لبعض النواب في لجنة التحقيق في خسارة الداو يقولون فيها إن إلغاء الصفقة كان لأسباب سياسية بحتة وهذه النتيجة معروفة وليست بحاجة للجنة تحقيق، فقد كانت حلقاتها على رؤوس الأشهاد وعلى مرأى وسماع الجميع، إلا أن ما يحتاج البحث والتحقيق هو من تسبب بوضع هذا الشرط الجزائي الجائر بمخالفة الحق وما يجري بالواقع ويخالف المنطق السوي، وما أسباب القبول بهذا الشرط؟ وما منطقتها؟ وهل كان هذا لتحقيق منافع أو تكسيبات شخصية على حساب المال؟ والأهم من هم هؤلاء؟ وما الذي استفادوه نظير هذه الخدمة العظيمة لتلك الشركة؟ وهل سيستمترون في مواقعهم الوظيفية ليحققوا المزيد من الخسائر للمال العام؟

هذه الأسئلة هي التي تحتاج بل وتتطلب الإجابة ولا سواها

الانباء 2 مايو 2013

البلدية.. تغيير النهج وليس الحاويات

د. عادل الإبراهيم

منظر مؤلم جدا ونحن بالألفية الثالثة نعيشه يوميا وندعي أننا من الدول المتقدمة في جميع المجالات، نعم نظرة سريعة الى نظام النظافة الذي يقع تحت مسؤولية بلدية الكويت يجد سلبيات كثيرة على الرغم مما تصرفه الدولة من

مبالغ طائلة على عقود النظافة لشركات التنظيف، ولكن المشكلة تكمن في انعدام الرقابة والمتابعة وتطبيق التشريعات بل تتعداها الى عدم مواكبة التطور، لا شك ان النظافة مطلب مهم واساسي في حياة الامم لمنع التلوث وانتشار الاوبئة، من هنا تقوم الدول كافة بوضع جل اهتمامها بايجاد السبل الكفيلة للطريقة المثلى لجمع القمامة وتثقيف السكان حول امورها من وضع اماكن خاصة في المجمعات التجارية والعمارات السكنية والصناعية، اماكن خاصة مغلقة لأكياس النفايات لتأتي سيارات النظافة وتنقلها، اما في الكويت فلأسف تجد حاويات القمامة منتشرة في جميع المناطق والساحات العامة في المناطق التجارية والسكنية والصناعية وقد اعتلتها الاوساخ من كل جانب واصبحت مصدرا للتلوث البيئي والتلوث البصري دون اي مراعاة للذوق العام، اما سيارات النظافة فحدث ولا حرج حيث تجدها متسخة من كل الجوانب واكياس القمامة على مرأى من بصر الناس وايضا عمال النظافة الذين نقدر دورهم ونقف لهم احتراماً على ما يقومون به، ولكن للأسف بانعدام الرقابة من مسؤولي شركات التنظيف وانعدام المراقبة من بلدية الكويت تجد العمال يفتحون اكياس القمامة لعلهم يجدون ضالتهم فيها، وما عليك الا ان ترى تلك المخلفات وقد امتلأت بها الشوارع امام المنازل نتيجة فتح اكياس القمامة.

واني لأسأل الم ير اي مسؤول مهما كان موقعه سيارات القمامة تجوب الشوارع يومياً وهي بحالتها الرثة والحاويات المنتشرة في كل مكان؟! ان الامر فعلاً يحتاج لفضة وطنية يشارك فيها الجميع دون استثناء بدءاً من بلدية الكويت المسؤولة عن النظافة والمعنية بعقود التنظيف بأن تفعل دورها وان تغير نهجها في ممارسة دورها الرقابي والاستفادة من تجارب الدول الاخرى في كيفية جمع القمامة، ان الامر عندما يتعلق بالصحة العامة يتطلب من الجميع المساهمة في رفع صوته والمطالبة بالاهتمام بالنظافة العامة.

لماذا لا تجبر بلدية الكويت اصحاب المجمعات التجارية والبنائيات الاستثمارية والصناعية والزراعية على وضع حاويات القمامة داخل حدود القسيمة وتغطيتها حفاظاً على الذوق العام ومنعاً للتلوث؟ وكذلك الامر بالنسبة للمنازل بايجاد مكان معين لوضع النفايات، والعمل على ايجاد رسائل توعوية بكيفية تخصيص اكياس محددة للنفايات على اختلاف انواعها، وضرورة القيام بزيارات الى المدارس لشرح كيفية وضع النفايات لاطفالنا حتى يكونوا على بينة، وبالتالي اعداد جيل صاعد يهتم بالاسلوب الصحيح للنظافة، كما ان الامر يتطلب ايضا من بلدية الكويت

الزام شركات النظافة بتنظيف ألياتها وتعقيمها يوميا حتى لا تكون مصدرا منتقلا للجراثيم والروائح الكريهة، عندما اشير الى ذلك اتحسر على بلدي الذي لم يقصر في شيء، ولكن اللوم يقع على المسؤولين في عدم النزول الى الواقع او الاستفادة من تجارب الدول الاخرى... فهل يتغير نهج البلدية في النظافة بدلا من تغيير ألوان الحاويات؟..

الانباء 5 مايو 2013

القطاع التعاوني

عامر ذياب التميمي

أثار مشروع تعديل قانون الجمعيات التعاونية في الكويت جدلاً في أوساط العاملين في القطاع، وتهدف التعديلات إلى رفع سن المرشح لعضوية مجلس الإدارة من 21 سنة إلى 30 سنة واشترط حصوله على شهادة جامعية، كذلك اقتصر العضوية على دورتين، أيضاً، حدد مشروع التعديل أن يصوت الناخب في انتخابات الجمعية التعاونية لمرشح واحد فقط. لا بد من التنويه بأن الجمعيات التعاونية التي تأسست في الكويت منذ مطلع ستينات القرن الماضي كانت تهدف إلى توفير السلع الأساسية للمستهلكين، من مواطنين ومقيمين، بأسعار معقولة ومتهاودة، وتمكين المواطنين من المساهمة في هذه الجمعيات وإدارتها. لكن تجربة التعاونيات مرت بأوضاع غير مواتية وأصبحت خاضعة لاستقطابات سياسية غير ملائمة لتطوير أدائها وتعزيز دورها الاقتصادي. تشهد انتخابات الجمعيات التعاونية منافسات شرسة لا تعتمد على كفاءة المرشحين ومؤهلاتهم المهنية بقدر انتمائهم العرقية والقبلية أو الطائفية. وأصبحت عضوية مجالس إدارات الجمعيات التعاونية جسراً للبروز السياسي والاجتماعي ثم الانتقال إلى الترشيح لعضوية المجلس البلدي أو مجلس الأمة، يضاف إلى ذلك أن الكثير من الجمعيات التعاونية عانت مشكلات تتصل بفساد الإدارة والخلافات بين أعضاء ومجالس الإدارة بما دفع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وهي الوزارة المشرفة على القطاع وبموجب القانون، إلى اتخاذ قرارات بحل مجالس إدارات جمعيات تعاونية عديدة على مدى السنوات والعقود الماضية.

ويمكن لكل متابع لشأن التعليم العالي في ممارساته العملية اليومية التفصيلية أن يلاحظ كمّاً من هذه الخيانات وقد تكلم عنها الكثيرون وكتبوا فيها ورفعوا الشكاوى.

وبضرب الأمثلة الواقعية يتجلى الخلل ويجعل كل واحد منا يستدعي من ذاكرته الحياتية نماذج أخرى، أحد الأخوة المعيدين والذين هم على وشك إنهاء دراساتهم العليا (دكتوراه) يذكر لنا عن أستاذ في إحدى الجامعات الكويتية يدرّس مادة أدبية لا علاقة لها باللغة الإنكليزية ويكلف طلبته كتابة بحث لا يقل عن 30 ورقة ثم يطلب منهم ترجمتها إلى اللغة الإنكليزية بشرط أن تتم الترجمة في المركز الفلاني الذي هو لأحد أبنائه!

وإذا علمنا أن الدكتور يشترط على الطلبة ألا تقل بحوثهم عن ثلاثين صفحة وإذا كانت ترجمة الورقة بدينار مثلاً والدكتور لديه مئة طالب فهذه ثلاثون ألفاً في جيبه.

ولو ذهبنا نستقصي حيل الدكاترة الملتوية والمباشرة في ارتكاب رذائلهم المتزايدة مع العلم والتعليم والمتعلم لخرجنا بصورة قائمة عن أخطر قطاعات الدولة تأثيراً في النفس والحياة ألا وهو التعليم العالي (النموذج المحتذى والمثل الأعلى).

لا أعمم في الأحكام ولا أعبذ استخدام كلمة «ظاهرة» ولكن المشكلة بدأت في الظهور بشكل مقلق، كما أن كلامي عن جامعة بعينها (كجامعة الكويت) أو (الهيئة العامة للتطبيقي) أو الجامعات والكليات الخاصة الآخذة في الازدياد وإنما هي شكوى عامة تحتاج إلى رصد وفرز ودراسة، وكل هذا يرجع إلى ضعف في النفوس وتراجع في القيم وعدم وضوح في اللوائح وتراخ في تطبيق القانون وثقافة سائدة متخلفة تقدم أخلاقيات الإدارة على الحقوق وتغلب تداخل العلاقات الاجتماعية والانتماءات على المصالح العليا والقيام بالواجب والصدع بالحق...

وأخيراً ومن دون تحيز أقول: لم أسمع عن خيانة (الدكاترة) بقدر بروز الدكاترة (الذكور) وليسوا (الرجال) في هذا المشهد المؤلم، ربما الاعتبارات عديدة، منها النسبة والتناسب لكن المهم التأكيد على فتح هذا الملف المخزي... ومنا إلى مديري الجامعات وعمداء الكليات!

الراي 29 مايو 2013

إن تكرار عمليات حل مجالس الإدارات للجمعيات، وأحياناً لاتحاد الجمعيات ذاته، تؤكد الخلل القانوني والإداري بما يؤكد أهمية مراجعة القانون وأوضاع القطاع برمته، وإذا كان الإصلاح المستحق هو تخصيص الجمعيات التعاونية، بعد أن فقدت المبررات الاقتصادية، وتحويلها إلى شركات مملوكة من المواطنين، وتخضع لشروط القوانين التجارية، وقانون الشركات بشكل خاص، فإن الإصلاح المطروح في الوقت الراهن يمثل خطوة ايجابية، إن الارتقاء بمستوى المرشحين تعليمياً ورفع السن يمثل تطوراً مهماً في التأهيل والخبرة، كما أن قصر حق الناخب للتصويت لمرشح واحد سيؤكد السيطرة على عمليات الاستقطاب، ويمكن من اختيار المرشح المناسب بموجب قناعات الناخبين. لقد بات القطاع التعاوني قطاعاً مهماً وهو يسيطر على ما يقارب الثمانين في المائة من التوزيع السلعي في البلاد، بما يعني أهمية توافر الثقة والاهلية للقيمين عليه، يضاف إلى ذلك أن القطاع التعاوني يفترض أن يكون قادراً على توفير فرص العمل للمواطنين بموجب معايير فنية مشروعة، ولا يجوز استغلال التوظيف في التعاونيات من أجل توظيف الأقارب والانصار للتنفع من دعم العمالة، ولا يجب على أعضاء مجلس إدارة اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية رفض أي تعديلات على نصوص القانون إذا كانت هادفة للإصلاح، وكما هو معلوم أن مجلس إدارة الاتحاد يتمتع بسمعة طيبة في المجتمع الكويتي وعليه أن يبادر لطرح رؤية اصلاحية لاوضاع القطاع بما يعزز التوجهات الاقتصادية الرشيدة في البلاد.

القبس 18 مايو 2013

مدير الجامعة... وخيانة الدكاترة

د. محمد العوضي

ليست دكتوراً واحدة أو دكتوراً بعينه إذ يصعب حصر العدد بدقة وأمانة، كما أن الخيانة ليست في جانب واحد من المخالفات المتعلقة بالنظم واللوائح التعليمية أو ذات الصلة بالسلوك العام أثناء أداء الواجب الوظيفي (الأكاديمي)، وإنما الخيانة متعددة الأشكال ومتنوعة بالابتكار ومخزية لحد القرف، وفي مثل هذه الأيام يتكشف مزيد من هذه الخيانات كمّاً ومحتوى لأن في أيام الاختبارات يكثُر القيل والقال الجامعي.

محافظ عقارية أو محافظ حرامية!

أحمد النبهان

قال الله تعالى «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون».

هنا دعوة صريحة من الله عز وجل إلى العمل الصالح وليس العمل الفاسد، ونحن اذ نشير إلى المحافظ العقارية لا يعني اتهامنا للجميع، ولكن للفاستدين منهم فقط، ومن خلال عملنا في الوساطة العقارية اتضح لنا جليا انتقال مرض الفساد الاداري المزمين في الادارات الحكومية العامة الى القطاع الخاص وبالاخص بالنشاط العقاري لحجم الارقام المليونية المتداولة به، حاله حال توأمة نشاط سوق الأوراق المالية الذي تعمرى بالكامل خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008، وكيف كنا نرى تساقط أوراق التوت عن تلك الشركات الورقية حتى وصل حال بعض اسهم الشركات ان يصل سعر السهم الى ارض من سعر كيس الخبز المدعوم من الدولة، وبعض الشركات اختفت خلف قانون الانقاذ وبعضها استعان ببعض المسكنات المؤقتة، باستثناء بعض الشركات ذات الارباح التشغيلية الحقيقية.

ان ما يحدث خلف الأبواب المغلقة لبعض مجالس وإدارات المحافظ العقارية يشيب الرأس منها شيباً، حيث اصبح التلاعب بالاسعار اما من خلال المبادلات العقارية للحصول على السيولة المالية واما من خلال رفع اسعار العقارات من خلال التعاون مع بعض مكاتب الوسطاء بتقديم عروض طلب شراء غير حقيقية فقط للتلاعب على الآخرين بوجود منافسين للشراء.

وكذلك وصل الأمر الى ابتزاز بعض مكاتب وسطاء العقار من اجل اقتسام عمولة السمسرة او بطريقة احتساب مبالغ خارجية يتم تقاسمها مع بعض، والكثير من التلاعبات التي وجدت بهذا النشاط وذلك بسبب غياب الرقابة الحقيقية من الجهات المعنية بالأمر.

ولو عرجنا قليلا الى الجهات المعتمدة في التقييم العقاري لوجدنا الكثير من السلبيات التي تقزم عمل التقييم العقاري، اذ لا تستغرب من ان عقارا قيمته السوقية تصل الى 15 مليون دينار كويتي يتم تقييمه من خلال ورقة واحدة تخلو من كل المؤشرات والنقاط الاساسية لمعرفة كيف يتم تقييم ذلك العقار وبتكلفة لا تتعدى 500 د.ك فقط، حيث يتم التقييم بالاعتماد فقط على سعر البيع المتداول حاليا في السوق دون النظر الى تضخم هذا السعر أو عدم حقيقته.

ولتقريب الفكرة اكثر للقارئ نود ان نوضح ان التقييم العقاري لأي سلعة عقارية يجب ان يعتمد على لغة الأرقام الحقيقية، وعلى سبيل المثال لو أردنا تقييم مجمع تجاري في منطقة السالمية، لا بد ان نسلط الضوء أولاً على الموقع العام للعقار ومدى الكثافة السكانية المتواجدة بالقرب منه ونوعية مداخيلهم المالية الشهرية، وما هي الشرائح المستهدفة التي ترغب بالاستثمار في هذا العقار، ثم نقيم المبنى من جميع النواحي الهندسية والمعمارية والميكانيكية وغيرها من المواد المستخدمة في تشييد ذلك المجمع، وكذلك دراسة القيم الايجارية الموضوعية وهل تتناسب مع أسعار السوق أو لا والكثير من النقاط التي يحتاجها أي مستثمر لشراء العقار حتى تكون الصورة واضحة وجليّة أمامه، أما المعمول به حالياً في أغلب جهات التقييم فهو باختصار «حيص بيص!».

ان المشاكل في السوق العقاري الكويتي كثيرة ومعقدة، وفي ظل غياب رؤية أو استراتيجية واضحة ومعلومة من كل الجهات الحكومية والخاصة ممثلة بالشركات العقارية والتجارية والوسطاء العقاريين أو من جهات البلدية والكهرباء والتسجيل العقاري وغيرهم من الجهات المعنية، ان لم تضع النقاط على الحروف وتنظيم العمل العقاري بكل جوانبه وتشعباته، فاننا نسير الى أزمة مفتعلة دون الاحساس بنتائجها المستقبلية، أتمنى ألا تزج هذه الكلمات القليلة عروش الفاسدين بقدر ما نتمنى ان نوصل رسالة للناجحين بانهم قادرون ان يكونوا ناجحين في عملهم من دون فساد.

القبس 30 مايو 2013

تجار البشر في الكويت

ذعار الرشيد

الحقيقة التي يجب ان يعرفها الجميع هي أن تجار الإقامات معظمهم ليسوا كويتيين، وان كان الكفلاء كويتيين، وهو ما سأشرحه في هذه المقالة، والتي يبدو ان وزارة الداخلية لا تعلم عما سأحدث عنه شيئاً، والتي اعتقد ان مباحث الهجرة بعدها بحاجة إلى انتفاضة شاملة لتضع يديها على مكامن الخلل، الذي يبدو أيضا ان أحدا لم يضع اصبعه عليه بعد.

أولا وقبل أن أبدأ لأبد من ان اقر بحقيقة: نعم هناك تجار إقامات كويتيين وبعضهم

يملك حق كفالات المئات، وباع إقامات لمئات الوافدين من عرب وآسيويين، وبعض من تجار الاقامات من القطط السمان، ولكنهم الآن اصبحوا معروفين، وقد أغلقت ملفات شركات معظمهم بعد تشدد وزارة الشؤون، ولكن ما سأحدث عنه هم الوسطاء، أو بالأصح تجار الاقامات الحقيقيون وهم من غير الكويتيين، وسأكتفي بإيراد قصة لتاجر إقامات هندي من كيرلا، يسكن السالمية، ويتخذ من الجليب مقرا لعملياته المشبوهة، ويبيع سنويا بين 250 إلى 400 إقامة مادة 20، وفي الوقت ذاته يملك حق تجديد إقامات أكثر من 800 خادم في البلاد على كفالات كويتيين، ويعمل في هذا المجال منذ 15 عاما.

أما كيف يعمل؟ فالإجابة سهلة جدا، هذا «الكيرلاوي» يرتبط بشبكة معقدة من العلاقات مع المواطنين الذين يعرضون كفالات الخدم للبيع، وإذا ما أراد احد من بني جلدته الحضور إلى الكويت فيدفع له 1200 دينار، 700 دينار يمنحها الكفيل و500 دينار يحتفظ بها لنفسه، على ان يكون ثمن التذكرة على حساب العامل المسكين، أما إذا أراد ان يحضر العامل كسائق فعليه ان يدفع 1700 دينار، 1000 دينار للكفيل الكويتي و700 دينار في جيبه، وهكذا يعمل كوسيط تاجر إقامات متنقل بلا مكتب، المصيبة انه لا عمل له في الكويت كلها سوى هذا العمل، ومنذ 15 عاما وهو يجلب العمال البسطاء ويستنزفهم، فكلما أراد عامل خادم أو سائق تجديد الإقامة فعليه دفع مبلغ 300 دينار عن كل عام، 150 لجيبه و150 لجيب الكفيل المتعاون معه.

هذا الهندي الذي أتحدث عنه، هو واحد من مجموعة كبيرة من وسطاء تجارة الاقامات في الكويت ومن جميع الجنسيات، خاصة الجاليات الكبرى، ويسرحون ويمرحون دون حسيب أو رقيب منذ أكثر من 20 عاما.

من خلال بحثي عن شخصية هذا الوسيط الهندي وجدت انه يعتبر بين «الكيرلاوية» ساحر الاقامات بلا منازع بل وساحر «الواسطات».

فقبل ان تبحثوا عن بيع الاقامات من الكويتيين خاصة ممن يبيعون كفالة مادة 20 عليكم بالبحث أولا عن الوسطاء، وهم كثر ومن جميع الجنسيات، هذا إذا كنتم حقا تريدون ان تخرجوا البلاد من تهمة الاتجار بالبشر التي لطالما «فلقتنا» بها تقارير الخارجية الأميركية وأخرها الأسبوع الماضي، نعم الكفيل كويتي ولكن تجار البشر من أبناء جلدة المتاجر بهم، الحل ببساطة الضرب بيد من حديد على هؤلاء التجار الأجانب واستحداث قانون يمنع اي كويتي من الكفالة خاصة الخدم مدى الحياة وسن تشريع يسجن بموجبه الكفيل المتواطئ، وكذلك سجن الوسيط.

الأمر سهل جدا، عندما تقبضون على من يحمل مادة عشرين وقبل ان تعاقبوه بالتسفير، افتحوا معه تحقيقا مبسطا، من هو كفيلك ومن هو وسيطك؟ وستعلمون اي كارثة تحيط بنا!

توضيح الواضح: بدلا من ان ننفي تقرير وزارة الخارجية الاميركية علينا ان نحل المشكلة، والحل ابسط من البساطة.

توضيح الأوضح: لا يوجد إنسان عاقل يقر بألم المتاجرة بعرق البسطاء من الهنود أو غيرهم، فوجودهم في البلد بهذه الطريقة غير المشروعة سببه صمت الجهات عن اقتلاع المشكلة من جذورها.

الانباء 24 يونيو 2013

سلامة الأغذية!

طلال السعيد

في قضية الأغذية الفاسدة المشهورة بالكويت يتم ادخال الأغذية ثم تؤخذ منها عينة للفحص وإلى أن تخرج النتيجة تكون الشحنة قد تم توزيعها ما لم تكن قد استهلكت ونفدت من السوق، فليس هناك مختبرات في المنافذ الحدودية والموانئ، فالمختبر مركزي وليس هناك تحفظ على الشحنات الواردة لحين خروج نتيجة الفحص، نأهيك عن سوء التخزين والتلاعب بتواريخ الصلاحية،

نقول هذا الكلام بمناسبة حديث وزير التجارة عن المواد الغذائية والخضار والفواكه الواردة من سورية، والتخوف من تعرضها للاشعاعات الكيماوية والتشديد على ضرورة فحصها للتأكد من خلوها من الاشعاعات ولم يبين معالي الوزير للشعب الكويتي الطريقة التي تستخدمها لجنة السلامة الغذائية في الفحص، وما إذا كانت تسير على الطريقة التقليدية بحيث تسمح للشحنات بالدخول ومن ثم يتم فحص عينات عشوائية، أم أن هناك طريقة جديدة تتبع تواكب متطلبات خطورة الوضع من حيث السرعة والدقة فلا تنزل البضاعة للأسواق الا بعد التأكد من سلامتها تماما من المواد المشعة خلال ساعات!

الوضع الحالي يشجع تجار الاغذية الفاسدة ومستورديها فليس هناك مختبرات تغطي حاجة السوق الكويتية وليس هناك نتائج فورية تمكن الأجهزة المختصة من

مصادرة أو اتلاف المواد الغذائية قبل وصولها للمستهلك وكل الاجراءات تتم بعد دخول تلك الشحنات، فماذا نفعنا تخوف الوزير؟ وماذا عمل لنا حرصه على سلامة المواطن والمقيم اذا كانت كل الاجراءات تسيير على طريقة ستينات القرن الماضي وتصريحات كبار المسؤولين تتحدث عن مخاوف لم تكن معروفة في ذلك الوقت ولا أتصور ان تلك التصريحات لإبراء الذمة فقط لا غير اما المتابعة التي يتحدثون عنها فانها قد أكل الدهر عليها وشرب ولم تعد تستخدم الا في الكويت، فقط بينما في دول الخليج لا تدخل المواد الغذائية الى بلدانهم قبل التأكد من سلامتها وتعود من حيث اتت ما لم يعد تصديرها للكويت والله خير حافظاً!

السياسة 25 سبتمبر 2013

الملف الإعجازي «صح النوم»

خولة العتيقي

بعد ثماني سنوات من التطبيق المتخبط وضياح الأبناء، اكتشفت التربية معوقات الملف الانجازي. الخبر في جريدة النهار يقول ان مصادر تربوية مطلعة كشفت عن توصل وزارة التربية الى السرقات التي شابت الملف الانجازي المطبق في المرحلة الابتدائية منذ ما يقارب ثماني سنوات (يعني بعد خراب مالطة)، مؤكدة انه على هذا الاساس عقدت الوزارة اجتماعاً وكلفت فريقاً مختصاً بدراسة الملف واعداد وثيقة خاصة بالمرحلة الابتدائية تتضمن جوانب عدة، ابرزها مجال الحصص الدراسية والغياب (هذا الأمر موجود في التقرير الختامي لفريق تطوير المرحلة الابتدائية 2000 - 2005 - في ما يخص تطبيق خطة الحصص الدراسية ولائحة الغياب) فلم تأت اللجنة بجديد.

وأوضحت المصادر ان المعوقات التي توصل إليها الفريق المكلف بالدراسة ترجع الى ما يلي:

1 - عدم وجود كادر فني متخصص في التعامل مع بنود الملف، وانعدام التوعية للكوادر العاملة في الملف، طبعاً ما لم يذكره هو ان التطبيق المتعجل من دون الاعداد الجيد كان وراء هذه السليبيات، اضافة الى ان البيئة التعليمية لم تكن مهياً لهذا النوع من التقويم.

2 - الاكتفاء بالمهارات من دون تحديد معايير القياس وعدم تحديد كيفية استخراج النسب التحليلية، ولم يذكروا أن اساليب القياس لم تكن واضحة واكتفت بأسلوب الملاحظة من دون الاعتماد على معايير معتمدة، فاتجه التقويم الى العشوائية وارضاء جميع الاطراف التربوية (الطلاب ينجحون - وأولياء الامور راضون ومسرورون، والمعلمون يطبقون عشوائياً ولا يحاسبون والكل ناجح) والوزارة في العمل تعتمد على تقارير تواجيه لا تمثل الواقع.

3 - اما الطامة الكبرى التي قصمت ظهر البعير فهي انتقال المتعلم آلياً للصف التالي من دون امتحان او حتى تدريب على الامتحانات، ليفاجأ الطالب في الصف الرابع بامتحان رسمي من الوزارة، فيخفق من خوف قبل كل شيء، ثم من جدة التعامل مع امر لم يتعود عليه لانه لم يدرب عليه اصلاً.

< اما مقترحات الفريق المعالج لأساليب تنفيذ تطوير الملف فبدأت قبل كل شيء باقتراح مضحك هو:

1 - «تعديل المناهج الدراسية لتتناسب مع خصائص المرحلة الابتدائية ومهارات الملف» مما يعني اننا سنستمر في تطبيق نظام فاشل الى ان ننهي من تأليف الكتب او تعديلها، او سنؤلف ونعدل بسرعة لنحل المشكلة بما في هذا البند من تشكيك بكل ما قدم من مناهج سابقة. ومما يعني كذلك ان ما اعد في السابق من كتب لا تتناسب مع خصائص المرحلة، مما ينسف كل ما اعده التربويون السابقون لأنهم لم يراعوا خصائص المرحلة، وهذه طامة كبرى إن كنا كل هذه السنين نعمل من دون خطة ولا فلسفة ولا اهداف.

2 - اما الحل الآخر الذي اعتمده اللجنة الموقرة فهو صياغة الفلسفة الخاصة بمفهوم الملف، ووضع اهداف واضحة ومحددة له، وهذا اعتراف بان الملف انجز من دون فلسفة واضحة، وان اهدافه غير محددة او انها ما كانت بالمستوى الذي يساعد في انجاز المشروع.

3 - ثم اقترحوا تقنين عدد المهارات ما بين معرفية ووجدانية وحركية في كل مادة، بحيث لا تزيد على خمس مهارات. فكيف لو اوضح المنهج ان يحدد خمس مهارات لمواد مثل اللغة العربية والانكليزية مثلاً. وهي تحتوي على اكثر من ثلاثين مهارة في السنة الدراسية الواحدة، فهل سيتترك باقي المهارات من دون قياس او تعلم؟

4 - وتحت على ان يتوقف النجاح التلقائي بعد تحقيق الحد الأدنى في المواد

الاساسية، كلام مبهم لم نعرف ما المقصود بتحقيق الحد الأدنى.

5 - اما ما شدد عليه التقرير فهو ضرورة ادخال حصص تنمية مهارات المواد الاساسية ضمن الخطة الدراسية من دون تحديد موقعها، وهذا يعيد الى الازهان ما طبق مصاحباً للملف الانجازي، وما اصطلح عليه بالحصص المساندة، علماً بأن تطبيق هذه الحصص لم يحقق اهدافه للأسباب التالية:

- عدم وجود موقع لها في الخطة الدراسية، ولم يعرف المدرس الهدف منها .

- ان الطالب المستهدف بالحصص المساندة او بحصة التنمية المقترحة يفقد جزءاً من التدريب في الحصص الاساسية، وهذا يعمق الضعف لدى الطالب، ثم ان هذه الحصص اخذت شكلاً واحداً وتساوى فيه الطالب المتفوق والضعيف، وضاع بينهما المتوسط.

وفي النهاية تصل اللجنة الى الهدف الذي ترمي إليه، وهو التوصية بتشكيل لجنة دائمة (وضع خطوط تحت دائمة) للملف الانجازي لتعود حليلة الى عاداتها القديمة وتستنزف فلوس الوزارة من غير وجه حق بتشكيل هذه اللجنة.

المطلوب إلغاء الملف والعودة الى الطريقة القديمة (امتحان وشهادة) ونجاح ورسوب وبس فكونا وانقذوا عيالنا وحرام ما تفعلونه في ابنائنا .

الوطن 8 يونيو 2013

تهريب الديزل

حمد السريع

قضية عاصرتها وضبطت بعضها وهي ذات شقين الاول الشراء والبيع الداخلي والتخزين، اما الشق الآخر فهو التهريب للخارج.

الجميع يعلم ان مصافي النفط الكويتية هي التي تكرر النفط وتستخرج منه العديد من المشتقات لاستخدامها في السوق المحلي حيث يباع بسعر مدعوم من الحكومة بمبلغ (65) فلساً للمواطنين او الشركات المحلية اما تسويقها للخارج بعد تكريره فيباع بسعر (365) فلساً لليتر الواحد .

تكونت عصابات محلية تشتري الديزل من عدة اماكن وتنقلها بواسطة صهاريج

صغيرة الى مستودعات لها في الصليبية حيث يتم تخزينها اما مصادر ذلك الوقود فيأتي من:

- شراء الوقود من الشاحنات القادمة من المملكة العربية السعودية.

- شراء الوقود من الشاحنات العاملة من الجيش الأميركي والقادمة من العراق.

- شراء الوقود من محطات التوزيع المحلية بالكويت.

عقوبة الفقرتين الاولى والثانية هي الغرامة المالية من قبل البلدية عندما يسكب الديزل المنقول من الشاحنات والصحاريج الكبيرة الى الصحاريج الصغيرة على الارض ويسبب مخلفات ولا تعتبر تلك العقوبة مشددة بحجم الجريمة المرتكبة.

اما الفقرة الاخيرة والتي تحصل الشركات على ديزل مدعوم بقصد تشجيع وتشغيل مشاريعها الصناعية فتقوم ببيع تلك المشتقات على عصابات الديزل فلا توجد عقوبة تطبقها شركة البترول الوطنية على محطات الوقود، اما الشركات الحاصلة على المدعوم النفطي فتوقف تنفيذ العقد .

تهريب الديزل الى خارج الكويت يتم بعدة وسائل واساليب فالتهرب من الطريق البري يكون بواسطة:

- الصحاريج المرفقة للجيش الأميركي وتم ضبط العديد من عمليات التهريب وتمت احالتهم الى النيابة بتهمة التهريب الجمركي ومع مغادرة الجيش الأميركي الاراضي العراقية توقفت اعمال التهريب بتلك الطريقة.

- الشاحنات المغادرة للعراق يوميا استبدلت خزاناتها لتستوعب الألف غالون لتبيعه داخل العراق وتكسب اموالاً كثيرة بين فارق السعر المدعوم بالكويت وبين قيمة الديزل بالعراق والتي تصل الى الدولار لليتر الواحد .

الوسيلة الأخرى تتمثل في استخدام السفن الخشبية والتي تنقل البضائع من الموانئ الايرانية الى الكويت او العكس، حيث قامت اغلب تلك السفن بتكريب خزانات كبيرة تصل سعة البعض منها الى نقل (70) الف ليتر سائل وذلك لتهريب الديزل عبر شراؤه من عصابات الديزل الموجودة بالسوق المحلي ونقله لإيران وتحتاج عزيمة قليلة من وزارة الداخلية لضبط عمليات تهريب الديزل بتلك الطريقة، فأغلب السفن الايرانية عندما تدخل المياه الاقليمية الكويتية يتم التدقيق عليها من قبل ادارة خفر السواحل بعرض البحر وبعدها تتوجه لميناء الدوحة لتفريغ حمولتها وتغادر الميناء لتتجه الى المرسى

القريب من سمك السمك بادعاء تصليح السفينة ومن هذا المرسي تستقبل الصهاريج الصغيرة لتفرغ بخزاناتها الديزل ولو قامت وزارة الداخلية بتوفير قوة متواجدة بذلك المرسي لضبطت العديد من عمليات التهريب.

الوسيلة الأخرى بالتهريب عبر البحر وهي ما اعلن عنه عدة مرات وقد ناشدنا مفتشي الادارة العامة للجمارك بتشديد الرقابة وزيادتها على جميع الحاويات المحملة بالبضائع والخارجة من الموانئ الكويتية فهناك الكثير من المهربات تخبئ فيها مثل براميل ديزل واسلاك كهربائية مسروقة وسيارات مقطوعة نصفين ليسهل تهريبها وادخالها كسكراب للدول الأخرى.

القصور القانوني موجود ويحتاج لتشريعات جديدة توقف اعمال التهريب للخارج او حتى الشراء من الداخل بنية البيع للخارج مع سن تشريعات تجرم نقل الديزل بسيارات غير مرخصة او تخزينها بأماكن غير مجهزة.

الأبناء 14 يوليو 2013م

الله بالخير

سعد خالد الرشيد

يروى لي صديق يعمل بالتربية والتعليم انه في كثير من الأحيان لا يستطيع أن يحاكي ما يطبقه في واقعه العملي مع ما يعلمه في دروسه للطلاب، فصيدي هذا يواجه أزمة ثانوية اسمها الامتحانات، حيث وقتها يكون مضطرا لمعاكسة أخلاقيات مهنته بالكامل بتسهيل عمليات الغش الجماعي سواء بشكل مباشر أو تلميح، والا سيكون مستقبله الوظيفي معرضا للخطر.

المزعج في الأمر أن أزمة صديقي المعلم هذا ليست سيكولوجية تؤثر في شخصيته، فربما يعتقد البعض انه قد يكون حرم من مزاوله الغش صغيرا وهو طالب فأراد ان يمارسه كبيرا وهو مدرس.

في الواقع ما يقوم به صديقي المعلم من سلوك منحرف موجه في الاساس وبصيغة الامر من الادارة العليا لمدرسته، وهنا الكارثة، فما يعرف بالغش الجماعي لا يأتي عادة بشكل تطوعي من المدرسين المراقبين على الامتحانات بل بتوجيهات واضحة ومباشرة

يعقد لبعضها اجتماعات إدارة عليا لبحث كيفية توفير اكبر قدر ممكن من التسهيلات لإنجاز عمليات الغش بنجاح.

وهذا يحتاج إلى بذل جهد اكبر من المدرسة لإراحة ابنائها الطلبة في الامتحانات، بعيدا عن ازعاج حكم الحائط من قبيل من جد وجد ومن زرع حصد وغيرها من الحكم غير المتجذرة في بلادنا.

خيرا فعل الوزير نايف الحجرف بنفضته على مذبحه الغش التي حدثت اخيرا في احدى مدارسنا، واذا كان لا احد ينكر على الحجرف تسجيل انجازه في هذا الخصوص كأول وزير تربية وتعليم يكسر عادة «التطنيش» التي درجت على العديد من مسؤولي الوزارة من سنوات طويلة، الا انه ربما لا تعد مجافاة للموضوعية اذا قيل ان ظاهرة الغش معروفة في الكويت مثلما نعرف جميعا موسم «الفتح».

لا شك أن الغش ظاهرة خطيرة وسلوك مشين والغش في الامتحانات له صور متعددة، وأشكال متنوعة، بات يشكو معها كثير من المدرسين والتربويين من انتشاره مقابل قلة حيلتهم في مواجهته، خصوصا ان ظاهرة الغش بدأت تأخذ في الانتشار، ليس على مستوى المراحل الابتدائية فحسب، بل تجاوزتها إلى الثانوية والجامعة.

هذه الظاهرة أنتجت منظومة التعليم التي يعيشها كثير منا في مجالات شتى. ليس أقلها انه قد استقر في ذهن الطلاب من الآباء والمعلمين أنه لا علاقة بين العلم الذي يتعلمه الطالب وبين العمل الذي يجب أن يأتي به بعد هذا العلم ولا أبالغ إن قلت إن ظاهرة الغش اصبحت جزءا من سلوك بعض المدرسين والمراقبين واولياء الامور، ومن هنا يتعين بدء العلاج.

بالطبع ظاهرة الغش تمثل احد الاعتبارات الرئيسية لتأخر الأمم، وعدم تقدمها ورقيا، وذلك لأن الأمم لا تتقدم إلا بالعلم والشباب المتعلم، فإذا كان شبابنا لا يحصل على الشهادات العلمية إلا بالغش فماذا يمكن ان ينتجوا؟

هناك مقولة شائعة لجيفارا بان الثورات مثل الدراجة ان توقفت توقفت معها، وهكذا منظومة التربية والتعليم يتعين ان تكون متحركة دائما بما يعزز الهدف المستهدف من العملية التعليمية وتغيير الافكار لدى جميع الاطراف المسؤولة والمستفيدة منها، من مجرد شهادة تعلق على الحائط في اطار جميل إلى رمز لثورة فكرية يمكن ان تحدث نقلة نوعية في تاريخ الاجيال.

للوزير الحجرف التقدير مرة ثانية على جرأته في التصدي لمذبحه الغش، لكن

وزير يسقط في التنمية يخرج لنا في العدل، ويستجوب في الشؤون الاسلامية يطلع لنا في النفط، وطول ما عنده وعندنا نفس بنظر نلحقه ويلحقنا!
 زوروا حارب الفساد بالجريمة للعدل، ونحن حاربنا العدل بالفساد للجريمة!
 الفساد الشيء الوحيد مفقود الهوية anonymous بالبلد!
 كل ذلك وعشرات الاصناف والامثلة الاخرى كلها تتفق على امر واحد، تتفق على ان «فقدان لاحترام الانسان»!

الراي 22 يونيو 2013م

تجارة الإقامات مسلسل لا ينتهي

رياض الصانع

ينطلق الشخص ما بعد إتمام دراسته في رحلة البحث عن العمل متمسكا جوانب الطرقات وطامحا في رحلة البحث عن الذات تنقله الأمواج وتقذفه من مكان لمكان ومن بلد إلى بلد دائم البحث في رحلته عن الأفضل.

ولكن قد تكون إحدى محطات رحلته والتي ضحى من أجلها بالغالي والنفيس هي الصخرة التي تتحطم وتتبدد عليها أحلامه ويضيع مستقبله فيها وبسببها.

وما يؤسفنا في بعض الأحيان أن تكون هذه الصخرة هي وطننا الكويت، ويكون ذلك نتيجة للفساد وسوء الإدارة وعدم وجود التنظيم القانوني المناسب، فالضحايا كثيرون ممن يغرب بهم حتى يصبحوا في موقف المخالفين للإقامة ثم تضبطهم قوات الداخلية وفي أغلب الأحيان ترحلهم من حيث أتوا، والكارثة هنا ليست في الضحية، الكارثة الحقيقية هي أننا نعلم جيدا الجاني من أشخاص وعوامل وأسباب، فلا يجوز أن تكون كويت العزة مقبرة لمن تطأ قدمه أرضها بحثا عن العيش، فقد أحسنا بالمرارة لما طالعتنا به الصحف خلال الأيام السابقة من حادثتين متتاليتين الأولى لضبط مندوب وصاحب شركة حصدا أكثر من 150 ألف دينار نتيجة تزوير أكثر من 250 إقامة، والثاني إذ به بالاشتراك مع صاحب الشركة يجلب أكثر من 100 عامل ويستخرج لهم إجازات قيادة استنادا إلى كشف سيارات مزور والذي اعتمده وزارة الشؤون من قبل اعتقادا منها أنه الكشف الأصلي، حيث تبدأ تفاصيل هذه الواقعة بمعلومات وردت من مصادر سرية لرجال البحث والتحري في الإدارة العامة

للأسف ستكون هذه الجهود مجرد سوء حظ للبعض، اذا لم يفتح الوزير الملف ويبحث عن اسباب الظاهرة وكيفية علاجها، وذلك لن يتحقق فقط بهدر مزيد اصحاب الدماء السوداء الذين اعتادوا على ان الغش فرض وليس سنة، بل العلاج يحتاج إلى وصفة نتمنى ان يكون الحجر فبدأ بإعدادها فعليا.

الراي 17 يوليو 2013م

مشكلة الكويت... أين هي؟!

د. حسن عبدالله عباس

أين ترى التشابه في كل ما يلي:

مرشح لمجلس الأمة يشتري اصوات الناس؟ أو الناخب يبيع صوته لمن يدفع اكثر من مرشحي الأمة!
 طبيب اسقط العشرات من مرضاه ضحايا بين قتلى وجرحى على مدار سنين من عمله!

معلم لا يعمل ايام السنة؟ ويوم الامتحانات تأخذه الحمية الزائدة للتدريس فيقوم بشرح كل المادة بحسب اسئلة الاختبار النهائي!

موظف الطوارئ بالكهرباء والماء في شهر يوليو والحرارة سبعة وخمسين والناس رمضان وصيام، تلفون البدالة سايلنت واما انه يرد على نقاله الشخصي او يلعب Angry Birds!
 شارع بيت ابوي ولا مستقنعات الامازون منذ اشهر، ونص الكويتيين اما مهندسون او بالاشغال!

كل نهاية شهر تخرج العمالة الآسيوية اللي راتب احدها يغطي خمسين واحداً منهم، تخرج هذه العمالة دوريا بالشهر مرة او مرتين لأن الشركة الكويتية التي جاءت بهم لم تعطهم مخصصاتهم منذ ستة اشهر!

ميزانية الكويت للتعليم ارتفعت بنسبة 70 في المئة (يلتهم الانفاق التربوي 13 في المئة من الميزانية العامة وهي مقارنة لما تنفقه الدول الاوروبية)، كذلك وفي الوقت نفسه نسبة الرسوب ارتفعت بواقع 5 في المئة!

حرفية... لكن مهجورة

يوسف سليمان شعيب

كلما مررت عليها أتحسر وأقول بأعلى صوت لماذا؟ أيعقل مساحة كبيرة من أرض بلادي وضعت لها البنية التحتية والفوقية لتظل شبه مهجورة... لماذا؟ أندرون أين هذا المكان؟... إنها المنطقة الحرفية في غرب أبوظظيرة والمقبة بأسواق القرين، وهي عبارة عن بلوكات ومحلات بمساحات متنوعة.

ذهبت إلى الإدارة المسؤولة عن تلك المحلات وجلست معهم لأستفسر عن كيفية استئجار محل هناك فأجابوني بسؤال: ما هو النشاط الذي ستمارسه في المحل فاستغربت من السؤال فأجبت: نشاط تجاري فردوا علي بأن المنطقة للنشاط الحرفي وليس التجاري.

فسألتهم: هل تعني أن المحلات القائمة الآن كمحلات العصير والمقاهي وبيع مستلزمات وأكسسوارات الهواتف النقالة أو سوپر ماركت وغيرها نشاطها حرفي فأجاب وبكل ثقة: لا. ولكن هذه محلات صدر لها تراخيص تجارية على هذه العناوين وسُمح لها بمزاولة نشاطها التجاري في بادئ الأمر ثم طلب منهم الإخلاء وأكثرهم أبرم عقد استئجار لمدة طويلة وأنفق المبالغ لتجهيز المكان والعمالة والعقود التي أبرمها مع شركات، فسُمح لهم بالاستمرار على الرغم من أنهم مخالفون لنظام المنطقة وما أنشئت من أجله... أما الآن فلن يسمح بمزاولة أي نشاط إلا الحرفي.

فقلت: جميل... وأمر تستحقون الشكر عليه وكذلك الحكومة ممثلة بهيئة الصناعة ووزارة التجارة والجهات المعنية كافة، وعرضت عليهم بعض الحرف (خباز خياط حلواني... إلخ) لأعرف هل يمكن مزاولة النشاط في هذه المنطقة أم لا؟... فذهلت بأن الحرف المطلوبة ليست البسيطة كالتي ذكرتها ولن يسمح بأن تستأجر محلاً لتعمل معجنات وفضائير أو خياط ملابس جاهزة، فهذه الحرف البسيطة لا يريدونها بل يريدون ان تعمل مصنعا للتجهيز والتصدير لمحلات المعجنات والفضائير والجمعيات، وإذا أردت حرفة الخياطة يجب أن تنتج بالأطنان من الملابس وتصدر... وهكذا.

الأمر جميل وهدفه سامي ووطني لكنه صعب التنفيذ في هذه المنطقة ونظامها العمراني الأمر يتطلب مساحات كبيرة للعمل كمصانع وليست محلات حرفية ذات مساحات محدودة.

لمباحث الهجرة عن قيام مندوب باستخراج إجازات قيادة للعشرات من الوافدين وفور وضع إقامات لهم وعليه تمت مراقبته حتى وقع في المحذور وبالتحقيق معه اعترف باستخراج إجازات قيادة لأكثر من مائة وافد بعد وضع إقامات لهم على الشركة التي يعمل بها مقابل ألف دينار للشخص الواحد يشمل وضع إقامة مع استخراج إجازة قيادة وذلك بعلم صاحب الشركة والذي ألقى القبض عليه وقد اعترف أيضا بما يحدث في الشركة التي يملكها وقد اعترف مع المندوب بأنهما أعدا كنيفا يحتوي على أرقام ومواصفات 50 سيارة ووضعها في ملف الشركة بوزارة الشؤون بعدما اعتمده لهما أحد الوسطاء مقابل مبلغ من المال كون الكشف غير حقيقي ومزور ولا توجد أي سيارة باسم الشركة وعليه وبعد اعتماد هذا الكشف تم جلب الوافدين من بلدهم على أنهم سواقون مقابل ألف دينار عن الشخص يشمل الإقامة والإجازة وعليه قد تم إبلاغ النيابة العامة وإحالة الاثنين لها مع الكشف المزور وصور وبطاقات مدنية للمكفولين على الشركة وذلك بعد ضبط العديد منهم وتم وضع بياناتهم الشخصية على جميع الأجهزة والمنافذ تمهيدا لضبطهم لإبعادهم عن البلاد وكون إقاماتهم مزيفة استنادا إلى الكشف المزور للسيارات.

وبذلك يكون المندوب وصاحب الشركة قد ارتكبا جريمة تزوير يعاقب عليها قانون الجزاء في مواده 257 و258 و260، فتتص الأولى على أنه: « عد تزويرا كل تغيير للحقيقة في محرر بقصد استعماله على نحو يوهم بأنه مطابق للحقيقة، إذا كان المحرر بعد تغييره صالحا لأن يستعمل على هذا النحو ويقع التزوير إذا اصطنع الفاعل محررا ونسبه إلى شخص لم يصدر منه، أو أدخل تغييرا على محرر موجود سواء بحذف بعض ألفاظه أو بإضافة ألفاظ لم تكن موجودة أو بتغيير بعض الألفاظ، أو وضع إمضاء أو خاتم أو بصمة شخص آخر عليه دون تفويض من هذا الشخص، أو حمل ذلك الشخص عن طريق التديليس على وضع إمضائه أو خاتمه أو بصمته على المحرر دون علم بمحتوياته أو دون رضاء صحيح بها. ويقع التزوير أيضا إذا غير الشخص المكلف بكتابة المحرر معناه أثناء تحريره بإثباته فيه واقعة غير صحيحة على أنها واقعة صحيحة، ويقع التزوير على من استغل حسن نية المكلف بكتابة المحرر فأملى عليه بيانات كاذبة موهما بأنها بيانات صحيحة.»

وتعاقب على هذه الفعلة المادة 258 بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تجاوز ثلاثة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ويبقى السؤال ما ذنب هؤلاء الذين غرر بهم وأتوا حالمين بفرصة عمل مناسبة.

الأبناء 19 أغسطس 2013م

العجيب أن هناك أنشطة استغريت كيف ستمارس في منطقة كهذه، فعلى سبيل المثال لا الحصر مصنع للتخلص من الزيوت المحروقة، والسؤال هنا هل هذه حرفة؟ وهل المكان يسمح للعمل في ذلك النشاط؟ وهل هناك أخطار على الناس القريبين من مثل هذه المصانع؟ وأين سيتم التخلص من تلك الزيوت المحروقة؟ وغيرها الكثير من الأسئلة.

المنطقة بشكلها العمراني ليست للحرف بل للتجارة ولا تتقلوا ملوثات الشويخ الصناعية إلى هذه المنطقة القريبة من شريحة كبيرة من السكان.

افتحوا المجال لممارسة أي نشاط تجاري وابدعوا تلك الأنشطة التي ليس من ورائها إلا المضرة، فنحن لسنا بحاجة إلى نقل أزمة "أم الهيمان" إلى وسط البلد، وامنعوا الفرصة لشباب الكويت أن يثبتوا وجودهم تجارياً من خلال ممارسة النشاط التجاري البسيط، وطبقوا قول خير البشر عليه الصلاة والسلام "يسروا ولا تعسروا" خير لكم من أن تتركوا المنطقة مهجورة لسنوات عدة، ولتدعوا الحركة التجارية والتسويقية تدور وتستمر في البلاد.

وما أنا لكم إلا ناصح أمين.

الجريدة 24 أغسطس 2013م

شر البلدية ما يضحك

علي البداح

في مقال سابق وصفت عظمة الروتين الحكومي في معاملة بسيطة هي ترخيص إقامة بابين في مكتب في دور لبنانية مرخصة من البلدية والمطافي، وكيف قضيت ستة أشهر ولم أحصل على الترخيص، وأريد أن أبشركم اليوم بأنه بعد الشهر التاسع وصلت إلى المرحلة الأخيرة أو هكذا أظن.

لم أفهم حتى الآن لماذا كل هذا التعقيد؟ ولماذا في الأشهر الثلاثة الأخيرة تصر البلدية على أن تعيد كل الخطوات التي تمت في المطافي؟ ولماذا تأخرت المعاملة شهراً لإنجاز تغيير اسم المالك على ملف البرج في ملفات البلدية بالشويخ؟ وما علاقة البابين باسم المالك؟ وأدعو أعضاء المجلس البلدي إلى زيارة (بلدية)

الملفات ليروا كيف تحفظ هذه الملفات وتتداول، ولماذا يقال للناس إن ملفاتهم ضاعت وهي موجودة لكنها قد تكون خلف «دولاب» أو خلف نافذة (شباك) أو تحت الأرجل، وليشاهدوا سجلات البلدية وغيرها تترنح في كل مكان، كانت تجربة رائعة تأكدت بما لا يدع مجالاً للشك لماذا نحن متأخرون بينما تتألق دبي وتأنق.

الذي أضحكني اليوم بعد كل هذا العذاب أنهم طلبوا دفع رسوم للمعاملة 200 دينار! قلت لهم ثمن البابين سيكون نصف قيمة الرسم فهل هذا معقول؟ فسلموني كشفاً بالرسوم التي قررها المجلس البلدي الموقر فيه بند يقول مع أمور أخرى إن رسم الإضافة 200 دينار. قلت يمكن أفهم لو كنت صاحب البرج وأريد إضافة دور جديد أو على الأقل إضافة غرفة لكن ما مبرر هذا الرسم لبابين لا يكلفان 100 دينار، ولا يشكّلان أي تغيير في المبنى، ويمكن إزالتها لو تركت البرج في أي وقت؟ فقال لي مهندس كويتي (لأول مرة أقابل مهندس كويتي) اسأل المجلس البلدي!!؟ بما يعني الدفع أو تتوقف المعاملة، وكما فعل عادل إمام في إحدى المسرحيات عندما طلب منه دفع رسوم التلفزيون، وهو لا يملك واحداً فدفع وهو يقول: «خفت على العدة»، فدفعت مئتي دينار خوفاً على العدة وأمري إلى الله.

ضحكت عندها حيث لم يبق للحفاظ على عقلي إلا الضحك، فقد عشت فضلاً كوميدياً مؤلماً عاشه مئات المتعاملين مع المطافي والبلدية، خاصة أولئك المجانين من أمثالي الذين يرفضون دفع المقسوم لتجري عملياتهم بسرعة البرق، ولتتجاوز كل العقد وكل التوقيعات وهم في محلاتهم ينعمون.

لا نريد بعارين لنقل الفساد في البلدي لأنها ستقله من وزارة إلى أخرى، ولكن نريد عقولاً نزيهة ومدبرة تجتث الفساد من أساسه، نريد تطبيقاً للوسائل والأدوات الحديثة للإدارة والرقابة الصادقة واختيار الكفاءات القادرة على التنفيذ، وتقديم خدمات حكومية دون عذاب.

الجريدة 29 أغسطس 2013م

أحكام الـ«ويبيي» العرفية

جاسم فيصل القضيبى

وقف يوسف أمام إحدى موظفات التعليم العالي يشرح لها حالته، وإن كان بمقدوره تغيير تخصصه وبعثته الداخلية الى البعثات الخارجية، وهي تستمع إليه بكل اهتمام، فلما فرغ من كلامه قالت له «إي عادي.. تغيير». فذهب يوسف وسحب قيده وجّهز أوراقه لتقديمها من جديد ليفاجأ بأنه لا يستطيع! فلما ذهب إلى الموظفة التي أفقت له بذلك، قالت بكل أسف جميل «ويبيي.. صح ما يصير!»!

شاء القدر أن أتعرف أنا أيضا على هذه الـ«ويي» قبل ست سنوات. فلقد ذهبت في مهمة رسمية مع جهة العمل وتعرضت لإصابة اثناء المهمة استدعت ان أستسلم إلى مشرط الجراح بعد عودتي، ولأن الموظف مؤمن عليه أثناء تأدية وظيفته من إصابات العمل، ف«قانونا» أستحق التعويض المادي. فمررت على القسم المختص لتستقبلني موظفة القسم بابتسامة تعجب عندما علمت سبب الزيارة، وقالت بكل ثقة «لا، ما في تعويض على حالتك». فخرجت معتمدا على إجابتها بأني لا أستحق، ليسوقني القدر مرة أخرى بعد عام الى القسم ذاته، وعند الموظفة نفسها، فانتابتني رغبة مفاجئة في السؤال مجددا، فقالت: «ألست أنت من سألني قبل عام السؤال ذاته؟!». فقلت: «نعم». فقالت بكل ثقة مع الابتسامة نفسها: «لا ليس هناك تعويض، ولكي يطمئن قلبك سأنادي لك زميلي لتسأله بنفسك». فأتى زميلها لشرح له قصتي فيجيب: «نعم، يستحق التعويض!» فقامت مستنكرة: «شلون؟!». ثم نظرت الي بتعجب امتزج بالأسف العميق، وقد ضربت كف يد بظهر الأخرى مطلقة «ويبيبي» عميقة لم تقطع حتى انقطع منها النسم، وجحظت العينان، لتأخذ نفسا عميقا، مطلقة «ويبيبي» أخرى عجولة، قائلة بعدها «صح في تعويض!»!

جهل العاملين بتفاصيل عملهم القانونية أضع حتى الحقوق العامة، لتزكم الأنوف بين الحين والآخر «ويي» الأخطاء الإجرائية في الجهات الحكومية. إذا كانت الحياة المدنية تستوجب وقوعنا جميعا تحت طائلة القانون بكل أعمالنا وجوانب حياتنا، فيجب على جهة العمل تبصير العامل وتنقيفه قانونيا بأبعاد عمله وحدود صلاحياته وحقوقه كموظف وواجباته المهنية. ولكننا ما زلنا نعيش بسلوكيات المجتمعات العرفية البدائية، وإن ارتدنا الزي المدني. فالموظف الجديد عليه تعلم وظيفته بالممارسة، وان يراقب ويسأل السؤال الأصيل لكل مستجد أو عتيق بالعمل «هذا شلون؟». تماما كما يتعلم البدائيون الصيد بطريق «التجربة

والخطأ». وضياع الحقوق و«المرمطة» ضريبة مقبولة تماما مثل سقوط أو جرح مبتدئي تعلم الصيد بالمجتمعات البدائية.

أمام الحكومة أمر من اثنين: إما أن تفرض على كل جهة عمل تثقيف العاملين لديها، وإما أن تغير القانون بأن تجعل الـ«ويبيي» تعويضا معتمدا عن الأخطاء الوظيفية، فتكون ليوسف محل الشهادة وتكون لي شيكا يمكنني صرفه، بعد أن سقط حقي في التعويض لمرور أكثر من ثلاثة أشهر على الحادثة

القبس 30 أغسطس 2013

«أبهرونا... ونسونا»

صالح الغنام

اختتمت مقالة يوم أمس بنموذج مزعج للغاية، حين أشرت لاضطرار شركة كبرى لنشر إعلانات في الصحف تناشد فيها سمو رئيس مجلس الوزراء - حفظه الله- كي يتدخل وييسر عليها إنجاز أعمالها. وقد كان هذا المثال دليلا صريحا على أن ثلاثة أرباع من تبوأوا المناصب العامة في بلادي، لم يكن واردا في بال أي منهم الإصلاح والإنجاز وتسهيل أمور المواطنين، وخذوا عندكم الحكومة الإلكترونية كدليل مؤلم وموجع. فمنذ متى ونحن نسمع عن هذا المشروع الوطني الذي سيفني المراجعين عن «الشحططة» و«المرمطة» و«التفرفر» بين الوزارات والإدارات الحكومية، مصطحبين معهم عشرات المستندات والنسخ والصور؟ منذ متى ونحن نسمع عن هذا المشروع الذي لم يتم تنفيذه إلا بشكل محدود للغاية، وفقط في الجانب الذي يتعلق بدفع الرسوم والفواتير؟

لقد سبق وكتبت متحديا الوزراء جميعا، إن كان بينهم وزيرا يجرؤ على الفخر بإدارة واحدة من إدارته تقدم الخدمات للمواطنين بيسر واحترام - لاحقا سأشرح لكم لم أقحمت الاحترام في الموضوع - كتبت هذا منذ أشهر، وسأعيد كتابته بعد سنوات، وتأكدوا أن النتيجة ستكون واحدة. لماذا؟ لأن هذا هو الـ«سيستم» الإداري للدولة، وهو «سيستم» غير معلن، إذ يكتفي الوزراء بتصريف الأعمال الروتينية وفق النمط التقليدي السائد، ويحظر عليهم تطوير آلية عمل أي إدارة خدماتية تتبع لهم بشكل يسهل حياة المواطنين. وبالمناسبة، هذا ليس اتهام أو سوء ظن، وإنما حقيقة واقعية، يؤكد لها لكم أي وزير حاول تيسير أمور

الناس، فوضع له القياديون المعتقون في وزارته ألف عقبة وعقبة حالت دون تنفيذ أفكاره، فكانت النتيجة مغادرة منصبه لأنه لم يفهم "السيستم"!

ولأنكم تحبون الأمثلة العملية، سأتي لكم بمثال من عمق مؤسسة التأمينات الاجتماعية التي تهتفون باسمها، فمن اجل إصدار شهادة راتب، ينبغي على المتقاعد الذهاب شخصياً إلى مبنى المؤسسة، ومن ثم البحث بصعوبة عن موقف لسيارته، ثم السير عبر ممرات طويلة للوصول إلى السلالم المتحركة، ومنها إلى الدور الثاني حيث قسم الشهادات، فإن اكتشف المتقاعد أن شهادة الراتب المطلوبة يتم إصدارها من الصالة الرئيسية في الدور الأرضي، فعليه النزول بالمصعد إلى السرداب الثاني، ثم السير في ممرات ملتوية، ثم استخدام سلماً متحركاً، يليه آخر، ليجد نفسه في الصالة الرئيسية، فيأخذ من موظف الاستقبال رقماً، فينتظر نحو نصف ساعة، فيحين دوره، فيتجه إلى "الكاونتر" المخصص، فيبرز بطاقته المدنية للموظفة، وخلال ثوان، تقول له ببرود: تعال بعد أسبوع لاستلام الشهادة!

أعلم ما يدور في بالكم، لذلك، لن أسأل لماذا أسبوع بأكمله من أجل إصدار شهادة راتب، ولن أسأل عن سبب عدم اكتفاء المؤسسة بتلقي طلب شهادة الراتب عبر الهاتف ومن ثم يأتي المراجع لتسلمها على الجاهز؟ خصوصاً وإن جل زبائن المؤسسة من المتقاعدين و"العواجز". لن أسأل عن أي من هذا، أتدرون لماذا؟ لأن المؤسسة تنفذ "السيستم" السري بشكل رائع، فهي تعمي عيون المراجعين بالسكويت والشاي، و"تمرمطهم" بالمشاوير "رايح جاي"، وكذلك تفعل الدولة، حين تسد أفواه المواطنين بالكوادر والزيادات، وتبهذلهم في قضاء حوائجهم وانجاز معاملاتهم... سنستكمل سلسلة الأوجاع لاحقاً!

السياسة 4 سبتمبر 2013م

ظهرت عليهم النعمة فجأة..!؟

د. محمد بن إبراهيم الشيباني

كثيرون هم الذين تظهر عليهم آثار النعمة فجأة من دون مقدمات، ميراث ورثوه عن آبائهم، أو بيعة من البيعات الملموسة التي يعرفها الناس! مجتمعنا صغير وهو مجتمع ديوانيات وتجمعات هنا وهناك، وأي أمر غريب يظهر على الفرد والجماعة يراه الناس ويتناقلونه بسرعة البرق، لا سيما اليوم، بوجود أجهزة الفضائ الاجتماعية، عفواً التواصل!

وصلتني أكثر من حكاية أو رواية حقيقية، وهذه واحدة حدثت في ديوانية ما في مناطقنا، فرد من أفراد وزارة الداخلية معروف بين ربه أنه لا يملك إلا راتبه، ولا يعرف عنه أنه ابن غني أو ورت شيئاً عن آباءه أو أنه مشارك آخرين في تجارة وخلافه، ويوم عن آخر بدأت تظهر عليه مظاهر الثراء، وذلك بتغيير سيارته المتواضعة إلى سيارة فارهة قيمتها تتعدى العشرين ألف دينار، وهكذا استمر في تغيير السيارات إلى السفرات التي يبعثر فيها آلاف الدنانير، وازداد انكشافاً عندما أخذ معه في سفراته ربع الديوانية بالثلاثة والأربعة والخمسة، وفوق ذلك، وعندما استعلم الربع منه عن هذا الثراء قال أخذ على إجازة قيادة السيارة خمسمائة دينار، أي مزورة، يدخل البيانات كاملة ثم يزيلها عن الكمبيوتر بطرائق خبيثة ماهرة، وهكذا حاله حتى إذا اكتشف أمره، أي بعد خراب البصرة، وسيق إلى النيابة ثم في المحكمة أنكر التهمة أو التهم التي عليه، فقال: لست أنا الذي أقوم بذلك وإنما هذا، مشيراً إلى البنغالي الذي أدخله معه في الجريمة زوراً وبهتاناً، ولكن بموافقتة! كيف؟ قال له سأعطيك خمسة آلاف دينار، وقل أنا الذي فعلت ذلك بغياب الموظفين! قال له الحرامي العود وستدخل السجن سنتين أو ثلاثاً وأنت في السجن لا مصاريف سكن ولا غيره، وفوق ذلك يعطونك أربعين ديناراً، وإذا أحسنت السلوك تخرج في أقل من المدة المحكوم بها. وهناك أمر آخر يدر عليك مالا لا تحسب له حساباً، تغسل ثياب المساجين الكويتيين! ووفق كل هذه المميزات وافق البنغالي فحكم عليه ثلاث سنين وخرج النصاب الكبير من هذه القضية كالشعرة من العجين!

هذا مثال واحد من الأمثلة اليومية التي تحدث في الدوائر الحكومية المعروفة غير الداخلية، وهي الشؤون والبلدية والكهرباء، وكم من مرة يكتشفون دفعات تشترك معهم الموظفين في هذه الغنائم، ومنهم من يتخلى عنه ربه في العصابة وهم الكبار، ومنهم من تكون عنده النخوة والشهامة فيقف مع صاحبه فيبرئه من التهم بدفع المبالغ الكبيرة لبعضهم حتى يعاود معه مزاوله الخسة والدناءة مرة أخرى!

وهناك وزارة... ولكنها تعتبر هاموراً كبيراً لا نستطيع أن نتكلم عنها قد ظهر على بعض أربابها الثراء الفاحش من أول شهر عملوا فيه.. اتركها لذكاء القارئ! والله المستعان.

القبس 10 سبتمبر 2013م

عقاب جماعي!

طلال السعيد

بشرهم بطول السلامة هؤلاء الـ 15 ألف صاحب عمل الذين تم تحويلهم إلى التحقيق لارتكابهم مخالفات جسيمة وامتناعهم عن تعديل أوضاعهم منذ "أربع سنوات" ولو كان هناك شمس لبانت بالأمس، فقد مضت سنوات وهم يعيثون بالأرض فساداً، ويتاجرون بالإقامات بشركاتهم الوهمية والوزارة تتفرج، أما المضحك المبكي في ما نشرته "السياسة" الأمس على صفحتها الأولى فهو تغريمهم خمسة الاف دينار وهذا المبلغ لا يتعدى قيمة "فيزا" واحدة من الـ 150 ألفاً المسجلين على تلك الشركات الوهمية التي لم تجد من يردعها ويوقف نشاطها منذ 2009! والأدهى والأمر أسلوب "العقاب الجماعي" الذي تتخذه الوزارة تجاه كل المخالفين بدلاً من التحقيق مع كل صاحب شركة على حدة وتوجيه التهم حسب الحالات بدلاً من إرباك جهات التحقيق بقضايا مبهمه وتحويل جماعي يطيل المدة ويعطل صدور القرار!

واضح ان ليس هناك جدية في تطبيق القانون، وليس هناك نية صادقة بمحاسبة تجار الإقامات وأصحاب الشركات الوهمية وكل ما في الأمر أن الوزارة تحاول التخلص من تلك التركة الثقيلة بتحويلها الى جهات التحقيق للتصل من المسؤولية وإبراء الذمة فقط بعد ازدياد ضغوط تجار الإقامات ومن يحميهم على الوزارة وخضوع الوزارة لهم فلم يتوقف اصدار التأشيرات ولم تتغير طريقة العمل ولايزال اصحاب النفوذ على نفوذهم ولايزال "سماسرة" التأشيرات يمارسون عملهم وأبواب المديرين مغلقة إلا لهم وقد عادت الأمور إلى مربعها الأول، ومن كان ملف شركته موقوفاً أو تم تحويله للتحقيق تقدم بشركة جديدة واسم جديد وعاد لممارسة تجارة الإقامات من باب جديد لكنه أوسع هذه المرة، وكان الله في عون الشرفاء من التجار الذين يحاربون في رزقهم وتوصد أمامهم الأبواب المفتوحة على مصاريحها لتجار الإقامات والشركات الوهمية... زين

السياسة 11 سبتمبر 2013م

الرأسمالية تتلاعب بصحة الإنسان

وليد الرجيب

طالعتنا بعض وسائل الاعلام بخبر حول غش الشركات المصنعة للدواء، حيث تحايلت احدى الشركات الدوائية الكبيرة من خلال التلاعب بالمواد الفعّالة في الدواء مما يقلل كلفته ويحد في الوقت نفسه من فاعليته في معالجة الأمراض، وذلك كي تواجه المطالبات المتزايدة لخفض أسعار الدواء.

هذا الغش الذي مارسته هذه الشركة وغيرها من الشركات الدوائية الرأسمالية الكبرى، عن طريق تقليل فاعلية أدوية مهمة خاصة تلك المضادة للالتهاب والمضادة للآلام وتلك التي تمثل مكملات غذائية، مما يؤثر بكل تأكيد على صحة الانسان، فقط في سبيل المحافظة على نسبة الأرباح المرتفعة.

وهذا حدث من قبل في صناعة الشوكولاتة واللحوم الجاهزة بعد زلزال الأزمة الاقتصادية الرأسمالية التي تسمى بـ«الكساد الكبير الثاني»، وهي لا تكتفي بالغش لمضاعفة الأرباح، بل وتعتمد الى محاربة المخترعات والمكتشفات الدوائية الجديدة واضعة نفسها في موقع العدا مع العلم وتطوره.

فقد نشرت الـ«بي بي سي» في صفحة الأعمال BBC-NEWS BUSINESS في 1 ابريل 2013م: «أن الشركة السويسرية الضخمة للصناعات الدوائية «نوفارتز» رفضت حكم المحكمة العليا الهندية لصالح براءة اختراع دواء محسّن هندي لعلاج مرضى الحالات المتقدمة من سرطان الدم «اللوكيميا» حيث يباع الدواء للمرضى في الهند أرخص بكثير مما تبيعه الشركة السويسرية العملاقة «نوفارتز Novartis» والتي ترى أن الدواء الهندي يختلف بشكل طفيف عن الدواء السويسري، علماً بأن الدواء السويسري يكلف 2600 دولار أو 1710 جنيهات استرلينية في الشهر، بينما الدواء الهندي المسمى «Glivec» يكلف 175 دولاراً فقط، وهو يفتح أملاً جديداً أمام الفقراء وذوي الدخل المحدودة في العالم النامي ويتيح لهم علاج هذا المرض القاتل بسعر منخفض.

وبدلاً من ان تفرح الشركة السويسرية لوجود دواء يقضي على المرض بشكل واسع، رفضت هذا الاختراع ورفعت دعاوى على الشركة الهندية التي اخترعت دواء محسناً وأرخص بكثير من الدواء الذي تنتجه الشركة السويسرية، مما يعني عدم

تشجيع الاختراعات العلمية الهندية.

ومن المعروف تاريخياً أن الرأسمالية تحارب المكتشفات العلمية التي قد تضر بأرباحها الهائلة حتى وان كان ذلك على حساب صحة وسعادة ورخاء البشرية، فجميعنا يعرف أن العالم الأميركي توماس أديسون الذي اخترع المصباح الكهربائي «اللمبة» حارب من الشركات التي كانت محتكرة لآنارة شوارع نيويورك، واتهمته بالدجل ورفعت عليه قضايا في المحاكم، حيث ان اختراعه الذي أنار شوارعنا وبيوتنا كان يهدد جشعها للريح.

ومعروف أيضاً قصة اختراع السيارة التي تسير بواسطة الكهرباء، حيث شرح مخترعو ومصنعو هذه السيارة أهميتها كسيارة صديقة للبيئة وهادئة لا يصدر عن استخدامها ضجيج أو تلوث للبيئة بسبب حرق البنزين، وفي عام 1996م أصبحت هذه السيارة تسير في شوارع كاليفورنيا بجهد أو عزم ميكانيكي قليل، وبعد عشر سنوات اختفت هذه السيارة فجأة فماذا حدث؟

ومنذ السبعينات كانت هناك محاولات لتعميم نموذج السيارة التي تعمل بالكهرباء، بل أن العلماء اخترعوا سيارة تسير بالطاقة الشمسية، وحسّنوا من السيارتين الكهربائيتين والتي تعمل بالطاقة الشمسية لتصبح سريعة.

ولكن الشركات الرأسمالية الكبرى التي تنتج البترول ومشتقاته مثل شركة «موبيل» Mobil رفضت هذا الاختراع الذي يهدد أسعار البترول ومشتقاته مثل البنزين، وحتى البيت الأبيض أو الحكومة الفيدرالية الأميركية بقيادة جورج بوش الابن دافعت عن شركات النفط والسيارة التي تسير بالبنزين، ووعدت بتحسين الوقود وتحويله الى هيدروجين. ورفعت قضايا أمام المحاكم من قبل شركات النفط ضد تصنيع وبيع السيارات الكهربائية وربحتها بالاستعانة بالحكومة الأميركية، وتم وأد الوليد الجديد في 24 ابريل 2003م.

الراي 11 سبتمبر 2013م

الرشوة

طلال السعيد

خبر نشر في الصفحة الأمنية بجريدتنا "السياسة" قد يكون استرعى انتباه البعض وقد يكون البعض منا مر عليه مرور الكرام من دون أن ينتبه له، يقول الخبر: إن آسيويا حاول رشوة شرطي استوقفه، وهو لا يحمل رخصة قيادة بوضع 200 دينار في جيبه ثمنا لاطلاق سراحه، فقام الشرطي بتحويله الى المخفر مع مبلغ الرشوة وسجل قضية! والسؤال الذي يجب ان يطرحه كل من يهمهم الأمر: ما الذي جعل هذا الآسيوي يجرؤ على قيادة السيارة من غير رخصة قيادة ثم يقدم 200 دينار للشرطي لو لم يكن قد عملها في السابق ووجد من يأخذها منه مع الشكر ويطلق سراحه وسراح آخرين مقابل مبلغ مالي يدفعه المخالف؟ إلا أن حظه العاثر أوقعه هذه المرة بشرطي لا يرتشي ولو كنت مكان "الداخلية" لقدمت المبلغ مكافأة لهذا الشرطي صاحب الضمير الحي الذي رفض الرشوة لكي يقتدي به الآخرون ثم تابعت الآسيوي نفسه للوصول الى منابع الفساد التي بلاشك هو احد اطرافها للوصول الى المرتشين من الموظفين الرسميين والذين جعلوا هذا ومن على شاكلته يتجرأون على دفع الرشاوى بعد أن اصبح لكل جريمة ثمن!

هناك فساد منتشر في كل موقع له اتصال مباشر مع الجمهور، خصوصا في وزارات الخدمات ومن يريد الاصلاح عليه ان يجفف منابع الفساد ويضرب بيد من حديد واذا كان ذلك الآسيوي وقع هذه المرة، فهناك آلاف غيره نجوا بفعلتهم وكثيرون منهم يلقي القبض عليهم ويخرجون بطريقة لا يعرفها إلا هم ولكن ما يعرفه الجميع ان وراء كل رشوة موظفاً عاماً فاسداً سواء كان مدنياً او عسكرياً وما أكثرهم حتى اصبحوا في كل مكان مع شديد الأسف ولم يعد المواطن قادراً على انجاز معاملة الا عن طريقهم وقد اصبحت دوائهم تتسع اكثر حتى اصبح الموظف الشريف عملة نادرة وكل هذا ومن يعينهم الأمر يتفرجون ونكتة الموسم كانت هيئة مكافحة الفساد ... زين.

السياسة 21 سبتمبر 2013م

الفساد لا تطوء صفحاته بالتصريحات يا وزارة التربية

أ.د. سهام الفريح

نُشر في جريدتي «السياسة» و«الوطن» بتفصيل شديد تصريحات وزير التربية، واعترافاته حول الهدر المالي الذي تصل قيمته إلى 500 مليون دينار كويتي، وذلك بتاريخ 22 سبتمبر 2013، من الكتب المطبوعة طباعة فاخرة، ومعدات رياضية، وأجهزة لم تستخدم، فلم أكن وحدي من أصابه الذهول، وعدم التصديق حول ما نشر، حتى أخذت أعيد قراءة هذه التصريحات المرة تلو الأخرى.. حتى أخذت وغيري بالتساؤل: أيمكن تجاوز هذا القدر الكبير من العبث والاستهتار؟ وهل يمكن ان يمر هذا الأمر مرور الكرام دون المسألة وعقاب مقترفي هذا الإثم العظيم؟

لكن هذه الاعترافات والتصريحات لوزير التربية حول الهدر المالي أعادت لذاكرتي أحداثاً مشابهة في سنين مضت، وهي حرق مخازن التربية التي أخذت تتكرر لسنوات، حتى أمست ظاهرة ملازمة لوزارة التربية نحو تلك السنين، والعجيب في الأمر أنه لا ردود فعل تجاه تلك الآثام، انما العكس، فلا تمر الأيام حتى نسمع بترقية أصحاب تلك الآثام إلى مناصب أعلى.

لذا فنحن نشفق على (الحجرف) من موروث الفساد المتجذر في وزارة التربية، قد يقول بعضنا ان فاسدي الماضي قد غادروا هذه الوزارة منذ سنين.. نعم أن مضوا لا مأسوف عليهم، إلا ان الفساد لايزال يعشعش في بعض جنبات وزارة التربية، وخاصة في مخازنها، وما نشر هو الدليل، يتوارثه بعض من الخلف من ذلك السلف الفاسد.

لذا نقول ان محاربة الفساد والتصدي له لا تتم باصدار التصريحات أو الاعترافات التي يطل علينا بها الحجرف بعد كل حدث، كاعترافه حول آخرها (تطبعون الكتب دون تخطيط، وتتلفونها، وتشكون النقص)، يقول هذا وكأنه يخاطب أناساً من كوكب آخر، لا موظفين ولا مسؤولين تحت إمرته وصلحياته، ثم يتابع الحجرف قائلاً: «لدينا 11 مخزناً تحتوي على احتياجات الكويت، واستغلالها ليس مثالياً بسبب حجج الهدر»!! ويكمل قائلاً: «لدينا ألف كتاب لمادة واحدة، لا نعرف

مَنْ أمر بطبعها، ومن رفضها»!! أمرك عجيب يا وزير التربية كيف تتساءل وأنت على قمة المسؤولية في هذا الصرح، فإن كنت لا تعرف فهذه وحدها مصيبة، والمصيبة الأعظم هي ردود فعلك بعد كل حدث، تبادر المجتمع بالاعترافات والتصريحات، حتى أصبحت خصلة ملازمة لك، فالاعتراف بالأخطاء لا يعدو فضيلة، إن لم يأت بعده رجوع واضح عن تلك الأخطاء الجسيمة، والرجوع هو بتر دابر الفساد، والقضاء عليه بالمحاسبة والعقاب وهذه هي الفضيلة الفضلى.

النهار 25 سبتمبر 2013

الملاحق

ملحق (1) موجز سير كتاب المقالات

ملحق (2) الفهرس المفصل بأسماء كتاب المقالات

ملحق (3) إطار مشروع إعداد الكتاب

ملحق (4) أعضاء لجنة كتاب ضد الفساد

ملحق (5) صور من مشروع كتاب ضد الفساد 2009 - 2011



ملحق (1) موجز سير كتاب المقالات

إبراهيم أديب العوضي

كاتب في جريدة الراي
الرئيس التنفيذي لشركة عقارية



إقبال الأحمد

رئيسة تحرير وكالة الأنباء الكويتية وهي أول رئيسة تحرير لوكالة
أنباء عربية حتى عام 2001.
2001 إلى 2002 مستشار إعلاميا في برنامج الأمم المتحدة
الإنمائي لوزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة
2002 - 2003 مدير مشروع الحملة الإعلامية لتصحيح المسار



الاقتصادي في الكويت

نائب رئيس الجمعية الكويتية للصدقاة

عضوه في جمعية الصحفيين الكويتية

شاركت وتشارك في لجان تحكيم إعلامية وأخرى تخصصية

شاركت في مؤتمرات محلية ودولية حول المرأة ودورها في المجتمع وقدمت أوراق عمل
حول إنجازات المرأة الكويتية وتجربتها الشخصية في مجال الإعلام وأثر ذلك على
المجتمع.

شاركت ضمن وفود كويتية رسمية وغير رسمية في زيارات ورحلات خارجية لتسليط

الضوء على قضايا وطنية لكسب الرأي العام العربي والدولي لهذه القضايا.

لها كتابات صحفية ومقالات في صحف ومجلات عربية حول قضايا محلية ودولية مثار
الاهتمام والتفاعل على المستويين المحلي والدولي.

أحمد النبهان

كاتب في جريدة القبس
المدير العام لشركة عقارية



م. أحمد حسن كرم

مستشار اقتصادي وكاتب و محلل نفطي



باسل الجاسر

كاتب صحافي بجريدة الانباء منذ 1990 وكتب بالعديد من
الجرائد والمجلات.

عضو جمعية الصحفيين الكويتية

عضو الجمعية الكويتية لحماية البيئة

عضو المجلس البلدي بالفترة ما بين 99/95

رئيس تحرير مجلة بلاقيود الالكترونية وهي أول مجلة الكترونية كويتية صدرت بالفترة
ما بين 99-2004.

مؤلف كتاب لمن تدلي صوتك.





د. بدر الديحاني

عضو هيئة التدريس - كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت.
مساعد نائب مدير جامعة الكويت للشؤون العلمية 2006-
2008.
رئيس قسم الإدارة العامة - كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت
1997-1995.

عضو مؤسس لمركز التميز في الإدارة - كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت 1995
أمين السر - جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت 1999-2000
نائب رئيس جمعية الخريجين 2007
كاتب صحفي - جريدة الجريدة



بدر ناصر الحميدي

وزير سابق
كاتب في جريدة القبس



د. بسام الشطي

استاذ بكلية الشريعة بجامعة الكويت
كاتب في صحيفة عالم اليوم



د. بهيجة بهباني

عضو هيئة التدريس بقسم العلوم، كلية التربية الأساسية
كاتبة في جريدة القبس



د. تركي العازمي

حاصل على الدكتوراة في الإدارة (دراسات الأعمال والاقتصاد)
من جامعة ليدز البريطانية
تولى عدة مناصب حكومية و خاصة
كاتب في جريدة الراي
مدرس في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا و الجامعة العربية

المفتوحة.



تيسير الرشيدان

نائب رئيس لجنة كتاب ضد الفساد -2013
السيرة الذاتية المفصلة في ملحق 4 من الكتاب



جاسم فيصل القضيبي

كاتب في صحيفة القبس
طيار بالخطوط الجوية الكويتية



حامد السيف

مدير عام سوق الكويت للأوراق المالية 2010 - 2011 .
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الكويت والشرق
الأوسط للاستثمار المالي من عام 1985 - 2008 .
انخرط في عضوية مجالس ادارات العديد من البنوك و الشركات

حسن العيسى

ماجستير في القانون الدولي العام
كاتب في صحيفة الجريدة

**د.حسن عبدالله جوهر**

نائب سابق في مجلس الأمة الكويتي
عضو هيئة التدريس في كلية العلوم السياسية بجامعة الكويت
عضو ورئيس للعديد من اللجان العلمية محلياً ودولياً
كاتب في صحيفة الجريدة

**حسن مصطفى الموسوي**

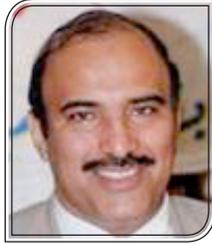
ماجستير تخصص تمويل من جامعة روتردام لإدارة الأعمال
2009
مهندس بشركة البترول الوطنية الكويتية
كاتب في صحيفة الجريدة

**حمد السريع**

لواء شرطة متقاعد
كاتب في صحيفة الأنباء

**د.خالد أحمد الصالح**

أول طبيب خليجي متخصص بالعلاج الإشعاعي
أديب له اربعة مجاميع قصصية
له عمود اسبوعي في جريدة الوطن اليومية وعمود في مجلة
حياتنا الشهرية
يتولي عدة مناصب في منظمات عربية و خليجية
له عدة أبحاث علمية و مؤلفات و حصل على عدة جوائز تقديرية

**د. خالد عايد الجنفاوي**

دكتوراه من الولايات المتحدة، جامعة ولاية الينوي 2005
مدرس في جامعة الكويت منذ 2005
له العديد من الأبحاث المنشورة في مجلات علمية
له العديد من المقالات في مجلة "آراء حول الخليج". مركز
الخليج للأبحاث. الامارات العربية المتحدة.
كاتب في جريدة السياسة الكويتية- منذ 2004 و في ArabTimes
عضو في العديد من الجمعيات العلمية و المهنية
جائزة نعمان الثقافية 2005
جائزة الجمعية الدولية للفائقين في اللغة الإنجليزية
محاضر و مستشار في عدة جهات

**خالد عبدالله العوضي**

كاتب في جريدة القبس





خولة العتيقي

عضو لجنة كتاب ضد الفساد 2013م
السيرة الذاتية المفصلة في ملحق 4 من الكتاب



ذعار الرشيدى

مسؤول القسم الأمني في جريدة الأنباء
كاتب صحافي في جريدة الأنباء
معد صفحة الواحة في جريدة القبس سابقا
معد صفحة ملتقى الشعراء في جريدة الوطن سابقا
مدير تحرير مجلة الغدير سابقا



رياض الصانع

محامي
نائب في مجلس الأمة الحالي
كاتب في عدة جرائد كويتية



سامي النصف

وزير اعلام سابق
مستشار إعلامي سابق في الديوان الأميري
رئيس مجلس ادارة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية
صاحب زاوية سابق في جريدتي الأهرام المصرية والشرق
الأوسط الدولية

كاتب في جريدة الأنباء



د.سعاد فهد المعجل

أستاذة أكاديمية في جامعة الكويت
كاتبة في جريدة القبس اليومية و الطليعة الاسبوعية
صدر لها كتاب ”الغربة الثانية“



د.سلوى الجسار

دكتوراه 1991 جامعة بتسبيرج الولايات المتحدة الأمريكية
عضو مجلس ادارة و رئيسة مركز تمكين المرأة في جمعية
الشفافية الكويتية سابقا
نائب سابق في مجلس الأمة
مستشار مكتب الأمم المتحدة الإنمائي بدولة الكويت، 2008 إلى
الآن.

عضو هيئة تدريس كلية الدراسات العليا جامعة الكويت، -1995 الآن.
عضو هيئة تدريس - قسم المناهج وطرق التدريس - كلية التربية - جامعة الكويت،
1991 حتى تاريخه
العديد من الأنشطة و العضويات في منظمات دولية وعربية و خليجية



د. سليمان الخضاري

استاذ مساعد كلية الطب-جامعة الكويت
رئيس قسم الطب النفسي-مركز الكويت للصحة النفسية
كاتب بجريدة الراي



أ.د. سهام الفريح

رئيسة لجنة كتاب ضد الفساد عامي 2012 و 2013
السيرة الذاتية المفصلة في ملحق 4 من الكتاب



د. شملان يوسف العيسى

أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت
كاتب في جريدة الوطن



صالح الفنام

كاتب في جريدة السياسة
مدير تحرير مجلة أجوار الشهرية سابقا
كاتب في جريدة (الرؤية) سابقا
عضو جمعية الصحفيين الكويتية
عضو مؤسس لـ (تجمع الكتاب)



د. صلاح عبداللطيف العتيقي

طبيب و قد تقلد عدة مناصب طبية و انخرط عدة مجالس
ادارات حكومية و أهلية
نائب سابق في مجلس الأمة
تقلد عدة مناصب في مناصب عربية و دولية منها الامين العام
لإتحاد الاطباء العرب و عضو مجلس إدارة في جمعية حقوق
الانسان الطبية - جنيف و عضو مجلس الامناء في المنطقة الاسلامية للعلوم الطبية و
عضو في لجنة التحكيم القضائية للأمور الصحية.

صدر له كتاب (اداب المهنة الطبية وأحكامها الشرعية).
صلاح عثمان العثمان

انضم الي السلك الدبلوماسي في وزاره الخارجيه عام 1975
عمل في الوفد الدائم ل دوله الكويت في جنيف من 1984-1992
عين سفيراً لدولة الكويت في باكستان من عام 1992-1997
انتقل الي ديوان عام وزارة الخارجية و عمل في إدارة البحوث و الاعلام الي ان تقاعد
في عام 2008

كتب عدة مقالات بجريدة صوت الكويت التي كانت تصدر من لندن اثناء الاحتلال
العراقي و يكتب حالياً في جريدة القبس
الف كتابين، الاول بعنوان ' و بدأت عملية تحرير الكويت ' و الثاني بعنوان ' باكستان بلاد
الأطهار '



ضاري بدر المذن

كاتب في جريدة القبس
المحلل المالي للبحوث والاستشارات في شركة استثمار



طارق محمد مساعد الصالح

ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بابسون
رئيس الجمعية الاقتصادية الكويتية
عضو مجلس إدارة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات
الصغيرة والمتوسطة
عضو لجنة الكويت الوطنية للتنافسية
يعمل حالياً رئيس وحدة الاستثمار في بنك الخليج

عادل عبدالعزيز الصرعاوي

نائب سابق في مجلس الأمة
تقلد عدة مناصب حكومية
له العديد من الأبحاث في الشأن العام

**عالية فيصل حمود الخالد**

كاتبة في جريدة القبس

**عامر ذياب التميمي**

مستشاراً أساسياً غير متفرغ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في
الكويت
ساهم بالكتابة في عدد من المجلات المتخصصة الكويتية و
الخليجية
أسس وآخرون الجمعية الاقتصادية الكويتية وترأس مجلس الإدارة



خلال الفترة من 1994-2004

أسس وآخرون نادي الكويت للسينما وترأس مجلس الإدارة عدة مرات
أسس وآخرون الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان وهو الآن أميناً للسفر في الجمعية منذ
إبريل 2008.

تبوأ عضوية مجلس إدارة جمعية الخريجين الكويتية ورابطة الإجماعيين

طلال السعيد

بدأ كتابة اشعر في سن مبكره جداً وكان شاعر مخضرم عاصر
جيلين من شعراء الشعر النبطي وله العديد من المساجلات من
كبار الشعراء في المنطقة
عضو مؤسس في ديوانية شعراء النبط، قدم لها بعض البرامج
التلفزيونية الناجحة.



كاتب في صحيفة السياسة

قدم عدة برامج تلفزيونية واذاعية ناجحة

طلال عبدالكريم العرب

كاتب في جريدة القبس الكويتية

**د.ظافر محمد العجمي**

عقيد ركن طيران متقاعد
استاذ تاريخ الكويت الحديث والمعاصر - جامعة الكويت
المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج
باحث في قضايا أمن الخليج العربي
له عدة مؤلفات منها "أمن الخليج العربي، تطوره واشكاليات الامن
فيه من منظور العلاقات الاقليمية والدولية

**د.عادل إبراهيم الابراهيم**

لواء شرطة متقاعد
كاتب في جريدة الأنباء





د.عباس المجرن

دكتوراه في الاقتصاد من جامعة اكستر بالمملكة المتحدة 1985
أستاذ بجامعة الكويت، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية
له عدة أبحاث منشورة في دوريات وإصدارات علمية عالمية
محكمة
يكتب في صحيفة الجريدة



عبدالحميد العوضي

بكالوريوس الهندسة الكيميائية - جامعة الإسكندرية عام 1981
مؤسسة البترول الكويتية - قطاع التسويق العالمي
كاتب مقالات نفطية في بعض الصحف الكويتية



عبدالحميد علي عبدالمنعم

مؤسس لجنة كتاب ضد الفساد و مقررها من -2009 2013
السيرة الذاتية المفصلة في ملحق 4 من الكتاب



عبدالرزاق عبدالله

محامي أمام محكمة التمييز والمحكمة الدستورية.
عضو جمعية المحامين الدولية (IBA)
عضو جمعية المحامين الكويتية
كاتب أسبوعي في الصفحة الاقتصادية بجريدة القبس.



عبدالرضا كمال

تخصص رسوم متحركة (أنيميشن) جامعته (جنوب كاليفورنيا)
لوس انجلوس 1982
رئيس قسم الكاريكاتير في جريدة المستقبل سابقا
عضو الجمعية الكويتية للفنون التشكيلية و الرابطة الدولية
للفنون، اليونسكو و إتحاد جمعيات الفنون التشكيلية الخليجية
اعتبرته جمعيه الصحفيين الكويتية في رسالة إلى المجلس الوطني للثقافة والفنون
والآداب رائداً والأب الروحي للكاريكاتيرين في الكويت عام 1984. كما اعتبره المهتمون
في الفنون المحلية والخليجية(شيخاً للكاريكاتيرين)
له العديد من المشاركات الفنية المحلية و الخليجية و الدولية
كاتب متخصص في فن الكاريكاتير



د. عبدالعزیز يوسف الأحمد

كاتب في جريدة عالم اليوم



عبدالعزیز الكندري

كاتب في جريدة الراي

عبدالعزیز عبدالله جاسم القناعي

ماجستير إدارة المعلومات، جامعة كيرتن للتكنولوجيا، استراليا
2008

عضو جمعية الصحفيين الكويتية.
عضو تجمع الكتاب.

صدر له ديوانين شعر عام -1993 1995

**عبداللطيف الدعيج**

كاتب صحافي في جريدة القبس منذ يونيو 1991

كاتب صحافي في جريدة المعلم عام 1970

نائب رئيس تحرير جريدة السياسة عام 1972

من رموز العمل الوطني

**عبد الله النيباري**

دبلوم في الاقتصاد من جامعة أوكسفورد البريطانية عام 1963.

تقلد عدة مناصب متخصصة

عضو مجلس أمة سابق، و أحد مؤسسي وأمين عام المنبر

الديمقراطي.

كاتب في جريدة القبس الكويتية.

**عبدالله سعد الهدق**

مدير للتسهيلات والقروض في البنك التجاري الكويتي سابقا

عضو جمعية الصحفيين

عضو رابطة الأدباء

كاتب في صحيفة الوطن

**د. عبدالمحسن الجارالله الخرافي**

مساهم في ملف الكتاب 2013

السيرة الذاتية المفصلة في نهاية البحث المقدم منه في هذا
الكتاب

**د.عبدالمحسن جمال**

نائب سابق في مجلس الأمة

أستاذ في كلية التربية في جامعة الكويت سابقا

رئيس تحرير المجلة التربوية سابقا.

شارك في أعمال لجان على مستوى القسم والكلية والجامعة

وبعض الوزارات وخاصة وزارة التربية



له عدة مؤلفات

كاتب في جريدة القبس

عزيزة المضرج

كاتبة في الوطن اليومية و مجلة سمرة الشهرية

**علي البداح**

بكالوريوس إدارة أعمال، جامعة القاهرة

رئيس الاتحاد الوطني لطلبة الكويت سابقا

نائب المدير العام لبنك الكويت والشرق الأوسط سابقا

رئيس الشركة الأهلية الخليجية للاستشارات الإدارية والمالية

كاتب في صحيفة الجريدة





علي احمد البغلي
وزير نفط سابق
نائب سابق في مجلس الأمة
كاتب في صحيفة القبس



علي محمود خاجه
كاتب في صحيفة الجريدة



عواطف العلوي
كاتبة في صحيفة الكويتية سابقا



عوض شكير
رئيس اتحاد العاملين بالقطاع الحكومي
كاتب في صحيفة القبس



د. عيسى محمد العميري
أكاديمي و كاتب في صحيفة الوطن



د. فايز عبدالله الكندري
أستاذ القانون الخاص. جامعة الكويت
محام أمام محكمة التمييز والمحكمة الدستورية العليا
كاتب في صحيفة الكويتية



فخري شهاب
أستاذ محاضر في عدة جامعات في أمريكا و بريطانيا
تقلد عدة مناصب استشارية في الكويت و الولايات المتحدة
الأمريكية و لبنان واليابان و بنما
كاتب في جريدة القبس



أ.د. فيصل الشريف
عميد كلية العلوم الصحية
أستاذ دكتور في قسم صحة البيئة.
مستشار سابق بلجنة شئون البيئة مجلس الأمة.
كاتب في صحيفة الجريدة.

فيصل الزامل

تقلد عدة مناصب في الشركات و في مجالس اداراتها
كاتب في جريدة الأنباء

**فيصل فهد الشايح**

نائب في مجلس الأمة

**د.محمد الرميحي**

دكتوراه، جامعة درهام في شمال شرق بريطانيا 1973
أستاذ في علم الاجتماع في جامعة الكويت
عمل كرئيس تحرير لمجلة العربي لمدة سبعة عشرة عاما
أثناء الغزو العراقي للكويت أصدر جريدة "صوت الكويت"
المعبرة عن مقاومة الكويتين للغزو



عمل كأمين عام للمجلس الوطني للثقافة والاداب في الكويت بين 1998-2003 وعمل
على أن تحتفل الكويت عام 2000 كعاصمة للثقافة العربية
له العديد من الكتب التي تبلغ أكثر من عشرون كتابا في الشؤون السياسية والاجتماعية
في الخليج والشؤون العربية.
كتب مئات المقالات والدراسات المنشورة في العديد من المجلات العربية والإنجليزية
المحكمة و غير المحكمة
رأس تحرير مجلة حوار العرب التي تصدرها مؤسسة الفكر العربي من بيروت لمدة
سنتين

عمل كمستشار لمركز البابطين للترجمة
عضو في المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في الكويت.

حصل على العديد من الجوائز التقديرية
يكتب حاليا في جريدة الكويتية

د.محمد العبدالجادر

حاصل على الدكتوراه في الجغرافية السياسية
كاتب في جريدة القبس .
نائب سابق في مجلس الأمة
عضو جمعية الخريجين
عضو الجمعية الجغرافية الكويتية
عضو الجمعية الجغرافية المصرية

**د.محمد العوضي**

داعية و مفكر إسلامي
المشرف العام لمؤسسة ركاز لتعزيز الأخلاق
عضو الهيئة التأسيسية للهيئة الإسلامية العالمية للإعلام التابعة
لرابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة
اشتهر بتقديم وإعداد برنامج بيني وبينكم على تلفزيون الراي



وقناة اقرأ
يكتب في صحيفة الراي

م.محمد القزويني

كاتب في جريدة الأنباء



د. محمد بن ابراهيم الشيباني

كاتب في جريدة القبس

**أ.د. محمد عبدالمحسن المقاطع**

أستاذ أكاديمي وخبير دستوري
أستاذ زائر لدى جامعة وريك في المملكة المتحدة وجامعة سان
دياجو في الولايات المتحدة
كاتب في صحيفة القبس و رئيس تحرير مجلة الميزان

**مرزوق فليح الحربي**

كاتب بجريدة الوطن
مدرّب و ممارس معتمد

**مصطفى الصراف**

محامي
كاتب في جريدة القبس

**مظفر عبدالله**

عضو جمعية الصحفيين
عضو منظمة العفو الدولية
عضو الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان
كاتب في جريدة الجريدة

**د. معصومة أحمد إبراهيم**

تحمل شهادة دكتوراه الفلسفة في علم النفس التربوي، جامعة
كلورادو، بولدر 1992.
تعمل أستاذة علم النفس التربوي، كلية التربية الأساسية، الهيئة
العامة للتعليم التطبيقي و التدريب
حاصلة على وسام التحرير من صاحب السمو أمير الكويت و خادم
الحرمين و وسام وزير الدفاع السعودي للتطوع في حرب تحرير الكويت 1991.
عضو جمعية الصحفيين الكويتية و جمعية الشفافية الكويتية و جمعية الهلال الأحمر
الكويتي.
عضو المفوضية العليا للانتخابات النيابية في الكويت التابعة لجمعية الشفافية
عضو فريق الخبراء و المراقبين العرب لمراقبة الانتخابات الرئاسية الموريتانية 2009

**منى الشافعي**

قاصة و روائية كويتية
كاتبة في الصحافة الكويتية بانتظام منذ عام 1990 خاصة في
صحيفتي الوطن و القبس و مجلة مرآة الأمة
حاصلة على درجة الدكتوراة في الأدب للعام 2011 من الجامعة
العربية المفتوحة لشمال أميركا.
حاصلة على درجة الدكتوراة التقديرية العالمية من جامعة الحضارة الإسلامية
المفتوحة في تخصص الأدب الروائي عام 2005 .



منى علي الفزيح

مستشار دولي لشركة لوغلن للمنشآت البيئية (شراكة اوربية
-امريكية) 2012
مستشارة للشؤون الخارجية في مجلس الأمة الكويتي فبراير
2013



مدير تنفيذي لمجلس الاعمال الامريكي من 2008 الي 2013

مستشار تجاري لتطوير الاعمال لعدد من الشركات الامريكية والأجنبية.

مدير عام لمؤسسة MF التجارية 2009

متفرغة للعمل التجاري الخاص منذ 2002 (تقديم استشارات في مجال تطوير

الاعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة والنهوض بالشركات المتعثرة)

مساعدة الممثل المقيم مكتب الأمم المتحدة UNDP واختصاصية الاعلام في

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

كاتبه زاوية في جريدة كويت تايمز منذ عام 2002 (الزاوية مخصصة لمنافشة

قضايا حقوق الانسان والفساد)

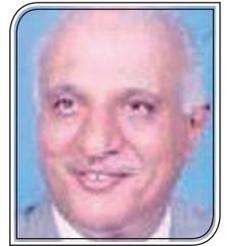
عضو في الجمعية الكويتية لحقوق الانسان.

عضو لجنة شؤون المرأة مجلس الأمة الكويتي 2012

كاتبة غير متفرغة جريدة القبس 2012

د. ناجي سعود الزيد

طبيب و أستاذ أكاديمي
كاتب في جريدتي القبس و المسائية

**ناصر العبدلي**

سكرتير تحرير جريدة القبس سابقا
رئيس الجمعية الكويتية لتنمية الديمقراطية
عضو الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان
عضو الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام
كاتب في القبس والكويتية سابقا

**ناصر المطيري**

ماجستير في القانون
إعلامي وكاتب في جريدة النهار
مقدم برامج في إذاعة وتلفزيون الكويت
مراسل إذاعة مونت كارلو الدولية في الكويت

**ناصر معلا**

نائب رئيس مجلس الدولة المصري
أحد قضاة تيار استقلال القضاء
معار بالفتوى والتشريع بمجلس الوزراء بالكويت

**نبيلة مبارك العنجري**

بكالوريوس محاسبة جامعة الكويت عام 1979
دبلوم عالي المرأة في مواقع صنع القرار جامعة لندن كولدج
2005
عضو مجلس إدارة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية
مدير عام شركة ليدرز جروب للإستشارات والتطوير 2007 حتى



تاريخية.

مدير عام شركة الجزيرة للتنمية العقارية من 2008 - 2010

مستشار تنفيذي في شركة المشروعات الكبرى العقارية 2006 – 2008

الوكيل المساعد لشؤون السياحة في وزارة الإعلام - 2002 2006

مدير عام نادي الصيد والفروسية 1998 – 1999

مدير إدارة العلاقات العامة والتسويق في شركة المشرعات السياحية - 1993 2000

عضو هيئة التدريس في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب 1988 – 1999

تكتب في صحيفة القبس

نضال ابوزكي

مدير عام شركة «أورينت بلانيت للاستشارات الإعلامية»

كاتب في صحيفة الجريدة



د. هنادي عبدالله الحملي

مستشارة في التنمية البشرية

خبيرة تنمية ادارية لعدد من الاجهزة الحكومية

خبيرة تدريب معتمد وعضو في عدد من جمعيات التدريب

والتنمية المحلية والعالمية

خبيرة تخطيط استراتيجي معتمد

موجهة ومرشدة سلوكية ومحاضرة اكااديمية زائرة في عدد من الجامعات الخليجية

ناشطة في مجال الصحة النفسية وادارة الذات

كاتبة صحفية وعضوة في جمعية الصحفيين الكويتية

محاضرة رئيسية في عدد من المنتديات التخصصية في مجال التنمية البشرية

والمؤسسية

مستشارة تطوير مناهج تعليمية في علم السلوك الانساني.



د.وائل الحساوي

استاذ مشارك في كلية الدراسات التكنولوجية

شارك في العديد من المؤتمرات والندوات العامة والمتخصصة

وله بعض المؤلفات في مجال التعليم و الاعلام والقضايا العامة

كاتب في جريدة الراي



وليد الرجيب

كاتب في صحيفة الراي



وليد المجني

كاتب وناشط سياسي

شغل العديد من المناصب الإدارية والهندسية أهمها أمين السر

المساعد بالإتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت ورئيس نقابة

العاملين بالهيئة العامة للصناعة ورئيس مجلس إدارة شركة

ترست مارك للتجارة العامة والمقاولات

يكتب في جريدة الراي و الكويتية و سبر الألكترونية



وليد ابراهيم الأحمد

كاتب في جريدة الراي





وليد عبدالله الغانم
كاتب في جريدة القبس



أ.د. يعقوب أحمد الشراح
دكتوراه في التربية/جامعة عين شمس/جمهورية مصر العربية
عام (1984) التربية البيئية).
وكيل وزارة التربية المساعد للتعليم الخاص عام (1988).
وكيل وزارة التربية المساعد للتعليم الخاص والعام عام (1991).
وكيل وزارة التربية المساعد للمناهج عام (1992).

الأمين العام المساعد لمركز تعريب العلوم الصحية (اكملز) (مجلس وزراء الصحة
العرب- جامعة الدول العربية) منذ عام (1993) ومازال.
رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب للشركة الكويتية للصناعات الدوائية - الكويت -
(2009) ومازال.

له العديد من المؤلفات

كتابة المقالات والمواضيع التربوية والعلمية المختلفة في العديد من المجالات
المتخصصة والجرائد اليومية.

تحكيم العديد من الدراسات في المجالات التربوية والثقافية، والتربية البيئية، والبيئة.



يوسف الشهاب
كاتب في جريدة القبس الكويتية



يوسف عبدالكريم الزنكوي
ماجستير في الإعلام والتسويق - 1978 - جامعة دنفر، كولورادو
- الولايات المتحدة الأمريكية.
حاليا كاتب زاوية اقتصادية (دردشة اقتصادية) وأخرى سياسية
(بقايا خيال) في جريدة السياسة،
عمل مستشارا إعلاميا للتعويضات البيئية (اللجنة المركزية
للإشراف على تنفيذ المشاريع المتعلقة بإعادة تأهيل البيئة).
تقديم استشارات إعلامية وخدمات صحافية للشركات من خلال مؤسسة ميديا
كونترول.
عمل سكرتير تحرير للشؤون الاقتصادية - جريدة الأنباء.
كاتب مقال يومي في جريدة الأنباء من 1979 - 2004.



يوسف عثمان المجلهم
كاتب في جريدة القبس

ملحق (2) الفهرس المفصل بأسماء كتاب المقالات

رقم الصفحة	القسم	تاريخ النشر	الجريدة	عنوان المقالة	اسم الكاتب
151	1	2 نوفمبر 2012	القبس	الإصلاح في قاعة عبدالله السالم	تيسير عبدالعزيز الرشيدان
312	3	23 يونيو 2013	القبس	التعيين السياسي	تيسير عبدالعزيز الرشيدان
135	1	21 يونيو 2013	القبس	إصلاحو العازة	جاسم فيصل القضيبي
376	4	30 أغسطس 2013	القبس	أحكام الدويبي «العرفية»	جاسم فيصل القضيبي
101	1	21 يناير 2013	الشاهد	قضية مهمة	حامد السيف
224	2	5 سبتمبر 2013	الشاهد	وشهد شاهد من أهلها	حامد السيف
234	2	19 سبتمبر 2013	الشاهد	تحذير من عجز الميزانية عام 2018	حامد السيف
261	3	19 مارس 2013	الجريدة	ديرة ماشية سماري	حسن العيسى
273	3	14 مايو 2013	الجريدة	حول الثقافة الداوية	حسن العيسى
169	2	28 ديسمبر 2012	الجريدة	فلنبلغ سموه مباشرة؟!؟	د. حسن عبد الله جوهر
258	3	15 فبراير 2013	الآن	حمار المال العام	د. حسن عبد الله جوهر
323	4	27 نوفمبر 2012	الجريدة	385 مليار دولار فقط لا غير!	د. حسن عبد الله جوهر
295	3	10 يونيو 2013	الراي	موجة عبدالفتاح العلي	د. حسن عبد الله عباس
304	3	15 يوليو 2013	الراي	تعريف المال السياسي	د. حسن عبد الله عباس
370	4	22 يوليو 2013	الراي	مشكلة الكويت... أين هي؟!؟	د. حسن عبد الله عباس
339	4	13 فبراير 2013	الوطن	حرمة أراضي الدولة..!!	حسن علي كرم
286	3	30 مايو 2013	الجريدة	علامات استفهام على تعيينات النفط	حسن مصطفى الموسوي
253	4	2 مايو 2013	الجريدة	حفل تخرج جامعة مضرورية في الكويت!	حسن مصطفى الموسوي
333	4	25 يناير 2013	الانباء	غسيل الأموال وتمويل الإرهاب	حمد السريع
344	4	28 فبراير 2013	الانباء	إجراءات ضببية خاطئة	حمد السريع

رقم الصفحة	القسم	تاريخ النشر	الجريدة	عنوان المقالة	اسم الكاتب
114	1	27 فبراير 2013	الراي	حدّثوا العاقل بما يعقل	إبراهيم أديب العوضي
97	1	6 يناير 2013	القبس	شكراً لكم	إقبال الأحمد
334	4	29 يناير 2013	القبس	حارب الرشوة	إقبال الأحمد
347	4	8 ابريل 2013	القبس	مراكز إيواء وليست مدارس للمعاقين	إقبال الأحمد
263	3	22 مارس 2013	القبس	مستثمر أجنبي عن الكويت: يا خرطي يا خرطي..	أحمد النهان
360	4	30 مايو 2013	القبس	محافظ عقارية أو محافظ حرامية!	أحمد النهان
203	2	19 يونيو 2013	الوطن	مو غشمة...!!!	م.أحمد حسن كرم
354	4	2 مايو 2013	الانباء	مشكلة «الداو» في صيغة التعاقد لا «الإلغاء»	باسل الجاسر
228	2	11 سبتمبر 2013	الجريدة	عن تقرير «التنافسية العالمي»	د. بدر الديحاني
233	2	18 سبتمبر 2013	الجريدة	هيئة «التطبيقي»... من جديد	د. بدر الديحاني
238	2	23 سبتمبر 2013	الجريدة	إصلاح منظومة الرعاية الصحية	د. بدر الديحاني
283	3	23 مايو 2013	الجريدة	محاربة الطواحين	بدر سلطان بن عيسى
235	2	22 سبتمبر 2013	القبس	طرمان وصمخان وعميان!	بدر ناصر الحميدي
141	1	8 أغسطس 2013	عالم اليوم	حرمة المال العام	د. بسام الشطي
190	2	28 فبراير 2013	عالم اليوم	تصحيح المسار التعليمي	د. بسام الشطي
326	4	8 يناير 2013	عالم اليوم	التعاونيات تحتاج إلى «نفضة»!!	د. بسام الشطي
341	4	19 فبراير 2013	القبس	فساد الأغذية.. متى العقاب؟	د. بهيجة بهباني
303	3	14 يوليو 2013	الراي	سياسة «الترضيات»...!	د. تركي العازمي
150	1	8 أكتوبر 2012	القبس	منتدى الشفافية بالأمن والدفاع	تيسير عبدالعزيز الرشيدان

رقم الصفحة	القسم	تاريخ النشر	الجريدة	عنوان المقالة	اسم الكاتب
366	4	14 يوليو 2013م	الانباء	تهريب الديزل	حمد السريع
104	1	7 فبراير 2013	الوطن	المال العام حرام عليهم وحلال عليكم؟	حمد عبدالرحمن يوسف الكوس
107	1	11 فبراير 2013	الوطن	حكومي وأهلي	د. خالد أحمد الصالح
156	1	22 سبتمبر 2013	عالم اليوم	أضواء على التجربة اليابانية في التعليم	خالد حسن التميمي
168	2	24 ديسمبر 2012	السياسة	الكويت... والمرض الهولندي	خالد ضيدان العتيبي
138	1	13 يوليو 2013	السياسة	كابوس المحسوبة	د. خالد عايد الجنفراوي
147	1	1 سبتمبر 2013	السياسة	إِخْلَاصُكَ فِي وَظِيفَتِكَ يُدُلُّ عَلَى نُبْلِكَ الْأَخْلَاقِي	د. خالد عايد الجنفراوي
157	1	25 سبتمبر 2013	السياسة	النخبوية ترسخ الاحتقان الاجتماعي	د. خالد عايد الجنفراوي
219	2	1 سبتمبر 2013	القبس	ماذا نعني بالتنمية؟	خالد عبدالله العوضي
241	2	18 مايو 2013	الوطن	..وأيضاً التربية	خولة العتيقي
318	3	17 أغسطس 2013	الوطن	«كلهم جذي».. أي: كلهم هكذا!	خولة العتيقي
364	4	8 يونيو 2013	الوطن	الملف الإعجازي «صح النوم»	خولة العتيقي
227	2	5 سبتمبر 2013	الانباء	البركات في إدارة الأزمات	دالي الخمسان
163	2	17 أكتوبر 2012	الانباء	شو يدهم الكويتيين؟	ذعار الرشدي
260	3	21 فبراير 2013	الانباء	ديناصورات المعاملات النيابية	ذعار الرشدي
361	4	24 يونيو 2013	الانباء	تجار البشر في الكويت	ذعار الرشدي
371	4	19 أغسطس 2013م	الانباء	تجارة الإقامات مسلسل لا ينتهي	رياض الصانع
184	2	30 يناير 2013	الانباء	الكويتية» بيد أهل الاختصاص وغيرهم	سامي عبداللطيف النصف
192	2	13 مارس 2013	الانباء	خصخصة شركات الطيران.. للمبتدئين!	سامي عبداللطيف النصف
264	3	20 أبريل 2013	الانباء	مهلاً أيها السادة.. ماذا يُخطط للكويت؟!	سامي عبداللطيف النصف

رقم الصفحة	القسم	تاريخ النشر	الجريدة	عنوان المقالة	اسم الكاتب
111	1	23 فبراير 2013	الجريدة	الفساد.. المعركة المفتوحة!	سامي محمد العدواني
180	2	17 يناير 2013	الطليلة	مليارات الشباب في جيوب الفساد	د. سعاد فهد المعجل
368	4	17 يوليو 2013م	الراي	اللَّهُ بِالْخَيْرِ	سعد خالد الرشدي
351	4	20 ابريل 2013	الوطن	الكوادر الوظيفية: إلى أين؟	د. سلوى الجسار
240	2	24 سبتمبر 2013	الراي	حالة اللامبالاة... الكويتية جداً!	د. سليمان الخضاري
152	1	22 مايو 2013	النهار	يكون المجتمع عرضة للانحراف كما الصغير	أ.د. سهام الفريح
226	2	24 أبريل 2013	النهار	البعض يصل إلى المنصب بالدناءة لا بالكفاءة	أ.د. سهام الفريح
384	4	25 سبتمبر 2013	النهار	الفساد لا تُطوى صفحاته بالتصريحات يا وزارة التربية	أ.د. سهام الفريح
102	1	31 يناير 2013	الوطن	نماذج المساعدة على الفساد	د. شملان يوسف العيسى
176	2	10 يناير 2013	الوطن	مَنْ يوقف الهدر للمال العام؟	د. شملان يوسف العيسى
196	2	27 مارس 2013	الوطن	أوقفوا الدعم الحكومي	د. شملان يوسف العيسى
113	1	26 فبراير 2013	السياسة	الجدية أولاً!	صالح الغنام
311	3	10 سبتمبر 2013	السياسة	نكهة واحدة!	صالح الغنام
377	4	4 سبتمبر 2013	السياسة	أبهرونا... ونسونا	صالح الغنام
272	3	13 مايو 2013	الكويتية	اقتلوا قاتل الكلب!	صلاح الهاشم
210	2	20 اغسطس 2013	القبس	عليكم بمواجهة التحديات التي شخّصها تقرير طوني بليز	د. صلاح عبداللطيف العتيقي
293	3	5 يونيو 2013	القبس	هل نطفئ الأنوار في وقت قريب؟	د. صلاح عبداللطيف العتيقي
133	1	19 يونيو 2013	القبس	نقد المسؤول نصيحة أم فضيحة	صلاح عثمان العثمان
173	2	4 يناير 2013	القبس	لا نريد تنمية في الكويت!	ضاري بدر المذن
206	2	26 يوليو 2013	القبس	مشكلتنا في ضعف آلية اتخاذ القرار	ضاري بدر المذن

اسم الكاتب	عنوان المقالة	الجريدة	تاريخ النشر	القسم	رقم الصفحة
د. طارق الدويسان	المُدْهَشْ وغير المُدْهَشْ... في تقرير التنافسية الدولي	الراي	22 سبتمبر 2013	2	237
طارق محمد مساعد الصالح	فاقد الشيء لا يعطيه يا بوفتين اشرب شاي	القبس	17 مارس 2013	2	195
طارق محمد مساعد الصالح	رد على جاسم السعدون: نملك أكثر من ذلك	القبس	12 أغسطس 2013	2	207
طالب شلاش	لصوص الجمعيات التعاونية	الشاهد	18 ابريل 2013	4	350
طلال السعيد	عقاب جماعي!	السياسة	11 سبتمبر 2013م	4	380
طلال السعيد	الرشوة	السياسة	21 سبتمبر 2013م	4	383
طلال السعيد	سلامة الأغذية!	السياسة	25 سبتمبر 2013	4	363
طلال عبدالكريم العرب	فتاوص الجدليات	القبس	7 اكتوبر 2012	4	322
د. ظافر محمد العجمي	المؤسسة العسكرية الخليجية تنقصها الشفافية	القبس	6 اكتوبر 2012	1	88
د. عادل الإبراهيم	البلدية.. تغيير النهج وليس الحاويات	الانباء	5 مايو 2013	4	355
د. عادل الإبراهيم	زيارة الوزير بين التحضير والفضأة	الانباء	18 اغسطس 2013	1	146
د. عادل الإبراهيم	الكويت والتنافسية	الانباء	15 سبتمبر 2013	2	229
عادل عبدالعزيز الصرعاوي	أعضاء هيئة تدريس بمعدل جيد! التعليم يدفع الثمن	القبس	3 يونيو 2013	3	291
علي البداح	شر البلدية ما يضحك	الجريدة	29 أغسطس 2013م	4	373
عالية فيصل حمود الخالد	لماذا تعجبت؟!	القبس	9 فبراير 2013	3	255
عامر ذياب التميمي	عقدة الإصلاح	القبس	8 اكتوبر 2012	2	160
عامر ذياب التميمي	القطاع التعاوني	القبس	18 مايو 2013	4	357
د. عباس المجرن	عندما يمشي الإصلاح الاقتصادي على رأسه!	الجريدة	23 فبراير 2013	1	109
د. عباس المجرن	الكويت في خطر!	الجريدة	20 اكتوبر 2012	2	164
د. عباس المجرن	مازال في الأفق متسع للإصلاح!	الجريدة	13 ابريل 2013	2	199

اسم الكاتب	عنوان المقالة	الجريدة	تاريخ النشر	القسم	رقم الصفحة
عبدالجليل الغريلي	الفساد القاتل	الطليبة	29 مارس 2013	1	119
عبدالجليل الغريلي	ميزانية العازة!	الطليبة	17 يناير 2013	2	181
عبدالحميد العوضي	القيادات النفطية الجديدة وتحديات المستقبل	الجريدة	14 اغسطس 2013	2	208
عبدالحميد علي عبدالمنعم	إحياء الشفافية النفطية	القبس	2 يونيو 2013	1	132
عبدالحميد علي عبدالمنعم	نزاهة السياسي	القبس	7 سبتمبر 2013	1	148
عبدالحميد علي عبدالمنعم	ظل المجلس البلدي	القبس	21 اغسطس 2013	3	309
المحامي عبدالرزاق عبدالله	الأحكام الجزائية وأثرها في الترشح لعضوية مجالس إدارات الشركات	القبس	27 يونيو 2013	1	136
المحامي عبدالرزاق عبدالله	بين الإفصاح والسرية	القبس	16 يوليو 2013	1	139
عبدالرضا كمال	الكاريكاتير... الطرح الساخر	الوطن	15 اغسطس 2013	1	143
د. عبدالعزيز الأحمد	أبناؤنا والشهادات الدكاكينية	عالم اليوم	14 يناير 2013	4	328
عبدالعزيز الكندري	إعادة هيكلة... وطن	الراي	12 مارس 2013	1	116
عبدالعزيز عبدالله القناعي	مكافحة الفساد السياسي والاجتماعي	الدار	9 اكتوبر 2012	2	161
عبداللطيف الدعيج	ساعدوا المحتاجين فقط	القبس	16 يناير 2013	3	250
عبداللطيف الدعيج	تجارة الإقامات جزء من السياسة العامة للدولة	القبس	17 يناير 2013	4	331
عبدالله التيباري	على خلفية تقارير حول إنتاجه من الصخور قلق من تراجع واردات النفط الأميركية	القبس	16 يناير 2013	2	178
عبدالله الهدلق	﴿... وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا﴾	الوطن	1 يناير 2013	3	248
أ.د. عبدالمحسن الجارالله الخرافي	من منظومة القيم الوظيفية	القبس	13 مايو 2013	1	125
د. عبد المحسن يوسف جمال	تقارير المفوضية الأهلية لشفافية الانتخابات	القبس	12 ديسمبر 2012	3	247
عزيزة المفرج	المتسوق السري	الوطن	19 مايو 2013	3	282

رقم الصفحة	القسم	تاريخ النشر	الجريدة	عنوان المقالة	اسم الكاتب
106	1	10 فبراير 2013	الجريدة	ضريبة القيمة المضافة هل ترى النور في الكويت؟	د. علي عبدالرزاق
315	3	3 سبتمبر 2013	القبس	يا عزيزي بوعلي.. كلهم قبيضة؟!	علي أحمد البغلي
92	1	24 ديسمبر 2012	الجريدة	أزمة	علي محمود خاجة
96	1	6 يناير 2013	الكويتية	أيهما جاء أولاً.. فساد الحكومة أم فساد الشعب؟!	عواطف العلوي
187	2	5 فبراير 2013	الكويتية	كلُّ من فيه خير لبلده نقول له.. كفو	عواطف العلوي
348	4	12 أبريل 2013	الكويتية	جرائم بشرية..!	عواطف العلوي
246	3	28 نوفمبر 2012	القبس	الفساد أيضاً.. يحتاج إلى ترخيص!	عوض شقير
254	3	7 فبراير 2013	القبس	المعضلة في سياسة التشغيل	عوض شقير
336	4	8 فبراير 2013	الوطن	الفساد النفطية؟!	د. عيسى محمد العميري
218	2	25 أغسطس 2013	الكويتية	هي «مراهقة» وليست حكومة إلكترونية..	د. فايز عبدالله الكندري
243	2	29 سبتمبر 2013	الكويتية	إنجاز على الورق!	د. فايز عبدالله الكندري
122	1	19 أبريل 2013	القبس	التربية والتعليم في الدول المتحضرة.. وفي الكويت!	فخري شهاب
188	2	14 فبراير 2013	القبس	الفوضى الاقتصادية تتزاي. لتتزايد!	فخري شهاب
269	3	11 مايو 2013	القبس	غرامة «الداو».. ليست هي المصيبة	فخري شهاب
197	2	11 أبريل 2013	القبس	لا اقتصاد قوياً بتعليم ضعيف	د. فهد بن عيد
172	2	4 يناير 2013	الجريدة	القطاع النفطي والإصلاح الإداري	أ. د. فيصل الشريفي
278	3	17 مايو 2013	الجريدة	داوغيت	أ. د. فيصل الشريفي
285	3	24 مايو 2013	الجريدة	بدون زعل	أ. د. فيصل الشريفي
175	2	5 يناير 2013	الانباء	دولة «المشاريع تختلف عن «دولة» الرعاية والاستهلاك	فيصل عبدالعزيز الزامل
251	3	5 فبراير 2013	القبس	إسقاط القروض.. وثقافة الاستهلاك	فيصل فهد الشايح

رقم الصفحة	القسم	تاريخ النشر	الجريدة	عنوان المقالة	اسم الكاتب
317	3	18 سبتمبر 2013	القبس	ريم.. لها الله	قيس الأسطى
232	2	16 سبتمبر 2013	الانباء	معلم لا يريد التدريس!	محمد الخالدي
222	2	4 سبتمبر 2013	الكويتية	السلمة المكسورة والبيروقراطية الكويتية	د. محمد الرميحي
108	1	20 فبراير 2013	القبس	إعادة «تشبيب» الدولة	د. محمد عبدالله العبدالجادر
117	1	14 مارس 2013	القبس	ماذا تريد الدولة؟!	د. محمد عبدالله العبدالجادر
149	1	7 سبتمبر 2013	القبس	نحن و«الطوارئ»	د. محمد عبدالله العبدالجادر
358	4	29 مايو 2013	الراي	مدير الجامعة... وخيانة الدكاترة	د. محمد العوضي
329	4	16 يناير 2013	القبس	الفساد في الدولة	د. محمد بن إبراهيم الشيباني
378	4	10 سبتمبر 2013	القبس	ظهرت عليهم النعمة فجأة..؟!	د. محمد بن إبراهيم الشيباني
332	4	21 يناير 2013	الانباء	نهج مريب	د. محمد القزويني
170	2	4 يناير 2013م	القبس	تناقضات نيابية	محمد رمضان
257	3	11 فبراير 2013	القبس	ثقافة الفساد. ومعارضة تلد أخرى	أ. د. محمد عبدالمحسن المقاطع
266	3	23 أبريل 2013	القبس	الإصلاح ومحاربة الفساد. إلى مجالات!	أ. د. محمد عبدالمحسن المقاطع
275	3	14 مايو 2013	القبس	الإرادة السياسية مفتاح الإصلاح	أ. د. محمد عبدالمحسن المقاطع
298	3	14 يونيو 2013	الوطن	عبدالفتاح العلي شكراً.. ولكن	مرزوق فليج الحربي
307	3	24 يوليو 2013	القبس	جريمة شراء الأصوات.. أم الجرائم!	مصطفى الصراف
140	1	28 يوليو 2013	الجريدة	لصوص مفترضون	مظفر عبدالله
185	2	3 فبراير 2013	الجريدة	الكويت... أموال طائلة واستقرار هش	مظفر عبدالله
314	3	1 سبتمبر 2013	الجريدة	بيئة عمل عضو البرلمان	مظفر عبدالله

رقم الصفحة	القسم	تاريخ النشر	الجريدة	عنوان المقالة	اسم الكاتب
91	1	22 ديسمبر 2012	القبس	مَنْ يوقف العبث بالقانون؟!؟	د . معصومة أحمد إبراهيم
204	2	26 يوليو 2013	القبس	تحية لحملة .. «الأخضر أكبر»	منى الشافعي
166	2	3 نوفمبر 2012	القبس	حق أهل الكويت في التنمية	منى علي الفزيع
94	1	31 ديسمبر 2012	القبس	الصوابط شيء.. والتطبيق شيء آخر	د . ناجي سعود الزيد
144	1	17 أغسطس 2013	القبس	الكويت تستحق	د . ناجي سعود الزيد
338	4	10 فبراير 2013	القبس	لمن أنشئت هذه الجمعيات؟!؟	د . ناجي سعود الزيد
193	2	12 مارس 2013	الكويتية	ما ركبت «إيميل»!	ناصر العبدلي
200	2	13 أبريل 2013	الكويتية	زيادة الرسوم!	ناصر العبدلي
253	3	6 فبراير 2013	الكويتية	جواخير» كبد!	ناصر العبدلي
202	2	17 أبريل 2013	النهار	تراجع النظام التعليمي	ناصر المطيري
296	3	11 يونيو 2013	النهار	«اللواء عبدالفتاح» من زاوية أخرى!	ناصر المطيري
126	1	18 مايو 2013	الجريدة	هيبة القضاء والقضاة	ناصر معلا
300	3	6 يوليو 2013	القبس	مدينة «الخير» .. والواقع المرير!	نبيلة مبارك العنجري
129	1	25 مايو 2013	الجريدة	مضار اقتصاد الرفاهية	نضال ابوزكي
99	1	19 يناير 2013	الانباء	ماذا نريد من الوظيفة؟	د . هنادي عبدالله الحملي
220	2	2 سبتمبر 2013	الانباء	نظام البصمة ومؤشرات الأداء	د . هنادي عبدالله الحملي
214	2	20 أغسطس 2013	الراي	أولويات المواطن هي أن تكفوا الزعيق في المجلس!	د . وائل الحساوي
268	3	2 مايو 2013	الراي	رجاء من السياسيين... لا تتدخلوا!	د . وائل الحساوي
324	4	6 يناير 2013	الراي	مؤامرة مكتملة الأركان على أبنائنا	د . وائل الحساوي
381	4	11 سبتمبر 2013م	الراي	الرأسمالية تتلاعب بصحة الإنسان	وليد الرجيب

رقم الصفحة	القسم	تاريخ النشر	الجريدة	عنوان المقالة	اسم الكاتب
215	2	25 أغسطس 2013	الكويتية	الإصلاح الإداري بين الحقيقة والواقع	وليد المجني
231	2	16 سبتمبر 2013	الراي	للتنمية... خطط وسرّاق!	وليد إبراهيم الأحمد
308	3	14 أغسطس 2013	الراي	مجرد سؤال!	وليد إبراهيم الأحمد
225	2	10 سبتمبر 2013	القبس	إبواء الكلاب الضالة..!	وليد عبدالله الغانم
288	3	1 يونيو 2013	القبس	وأجريت «الفرعيات» بسلام!	وليد عبدالله الغانم
302	3	6 يوليو 2013	القبس	الغياب الحكومي مكلف للبلد	وليد عبدالله الغانم
130	1	26 مايو 2013	الراي	الارتباك في التعليم	د . يعقوب أحمد الشراح
310	3	25 أغسطس 2013	الراي	الحزم والعقاب	د . يعقوب أحمد الشراح
345	4	2 أبريل 2013	الراي	الواقع المزري للغة العربية	د . يعقوب أحمد الشراح
277	3	16 مايو 2013	القبس	يا وزير التربية.. المعلم الضعيف لا يصلح	يوسف الشهاب
343	4	20 فبراير 2013	القبس	الجريمة عرفناها.. أين المجرم؟!؟	يوسف الشهاب
154	1	21 سبتمبر 2013	الجريدة	العدل وسياسة كتابنا وكتابكم	يوسف سليمان شعيب
373	4	24 أغسطس 2013م	الجريدة	حرفية... لكن مهجورة	يوسف سليمان شعيب
280	3	19 مايو 2013	السياسة	هل نحن جميعا فاسدون... مفسدون؟	يوسف عبدالكريم الزنكوي
289	3	3 يونيو 2013	السياسة	أكلة لحوم الوطن... وغزوة أحد	يوسف عبدالكريم الزنكوي
305	3	17 يوليو 2013	القبس	الإيداعات المليونية والانتخابات المقبلة	يوسف عثمان المجلهم

ملحق (3) إطار مشروع إعداد الكتاب

فكرة المشروع

إصدار كتاب بعنوان "كتاب ضد الفساد" يتضمن أفضل المقالات التي نشرت في الصحافة الكويتية خلال سنة كاملة تبدأ من الأول من سبتمبر و حتى نهاية سبتمبر من العام التالي.

و اعتبارا من الاصدارة الثانية تم استحداث "ملف الكتاب" و يتناول واحدة من أهم القضايا المحلية و يتطوع للكتابة فيه باحثين متخصصين من داخل و خارج الكويت.

ينشر الكتاب في التاسع من ديسمبر و هو اليوم العالمي لمكافحة الفساد. و قد صدر الجزء الأول في التاسع من ديسمبر من العام 2009 و صدرت الأجزاء الثلاثة التالية في نفس الموعد من 2010م و 2011م و 2012م. و تعتبر الاصدارة الحالية هي الخامسة و الأخيرة في هذا المشروع.

موضوعات الكتاب

- الحكم الصالح
- حق الإطلاع
- النزاهة و المساءلة و مكافحة الفساد

أهم أهداف المشروع

- إثراء المكتبة العربية التي تعاني نقصا كبيرا في مجالات إعلاء الشفافية و مكافحة الفساد
- توعية الجمهور بأهمية الشفافية و مكافحة الفساد المالي و الإداري و السياسي و أهم القضايا المثارة في الساحة الكويتية في هذا الشأن
- تشجيع الكتاب نحو الاهتمام بهذه القضايا و ضرورة مداومة على توعية الجمهور بها

ضوابط عامة

• عدم النظر إلى الانتماءات الفكرية أو السياسية أو التنظيمية لكتاب المقالات و هو الشرط الذي يتحقق في مصدر المقالات و هي قاعدة البيانات المتوفرة في جمعية الشفافية الكويتية و التي تنشر دوريا في موقع الجمعية في قسم الصحافة

• يسمح لعضو اللجنة بتقديم مقالاته المنشورة خلال الفترة المقررة على أن تكون في نطاق موضوعات الكتاب على أن لا يشترك العضو في تقييم مقالاته درءا لتعارض المصالح

معايير الأفضلية عند تقييم المقالة

1. تتناول مسألة نظرية أي ليست ذات صلة مباشرة بقضية أو واقعة محلية معينة، مثال مكافحة الفساد من منظور استراتيجي أو تطبيقات دولية لحق الإطلاع
2. تتناول وقائع أو قضايا محلية لا يتم التطرق لها كثيرا من قبل الكتاب أو تم تجاهلها منذ فترة طويلة رغم أنها لا تزال قائمة.
3. تتناول وقائع أو قضايا محلية مطروقة بمعالجة جديدة مبتكرة
4. تماسك اسلوب المقالة و صحة اللغة.

قواعد تجهيز الملفات للتقييم

- لا قبل إعداد الملف للتقييم تستبعد المقالات التي تتسم بالشخصانية في الطرح ما لم يكن هناك سبب منطقي يستدعي ذلك في صلب موضوع المقالة. مثل تناول الطائفية أو المناطقية كمسبب رئيسي للفساد السياسي
- كذلك تستبعد من المقالة التعليقات الشخصية التي قد ترد في نهايتها دون أن يكون لها صلة بصلب الموضوع أو اللازمة الروتينية التي يستخدمها الكاتب في بداية أو نهاية مقالته أو أي موضوع إضافي ليس له صلة بالموضوع الأصلي. و هذه جميعها ظواهر موجودة في الصحافة المحلية
- لتوضع المقالات في ملفات متساوية الحجم بغض النظر عن عدد المقالات و توزع على الأعضاء بالتساوي

• ألا تزيد المادة المقدمة عن ألفين كلمة على أقصى تقدير

آليات تأمين الشفافية في عمل اللجنة

- ينشأ قسم خاص للجنة في الموقع الإلكتروني لجمعية الشفافية الكويتية و كذلك (تويتر، فيسبوك، انستجرام) يتضمن كل ما يخصها و يتم تحديثه بحسب المستجدات .
- نشر أخبار اللجنة و اجتماعاتها أولاً بأول في قسم أخبار الجمعية في الصفحة الرئيسية لموقعها الإلكتروني
- التصريح بأعمال اللجنة و مستجداتها بواسطة رئيسها عبر وسائل الإعلام المتاحة و بشكل أساسي الصحف اليومية

• يستبعد من الملفات الموزعة على الأعضاء أسماء كتاب المقالات و أسماء الصحف المنشورة فيها ضماناً للحيادية و يحتفظ فقط برقمها المقابل لنفس رقمها في الملف الرئيسي الذي يحتوى جميع المقالات لدى مقرر اللجنة حيث أنه لا يشترك في التحكيم • تعطى مهلة متفق عليها لإنهاء تقييم الملف و إعادة تسليم قائمة التقييم بعد استيفائها إلى مقرر اللجنة

أسس النشر المعتمدة لهذا العام

- تنتشر المقالات التي حصلت في التحكيم على 8.3 درجات فما فوق، و بواقع ثلاثة مقالات للكاتب الواحد كحد أقصى .
- ترتب أبحاث ملف الكتاب بدءاً بالباحثين من خارج الكويت ثم الباحثين من الداخل .
- يتم تبويب المقالات في أقسام بحسب عدد المقالات في الموضوع الواحد
- ترتب المقالات داخل كل قسم بحسب التاريخ بدءاً من الأقدم فالأحدث، و ترتب المقالات في نفس التاريخ بحسب ترتيب الأحرف الهجائية لأسماء الكتاب
- يرتب ملحق موجز سير كتاب المقالات بحسب ترتيب الأحرف الهجائية لأسماء الكتاب
- يرتب ملحق الفهرس المفصل بأسماء كتاب المقالات بحسب ترتيب الأحرف الهجائية لأسماء الكتاب

ضوابط اعداد أبحاث ملف الكتاب

استحدثت اللجنة بدءاً من الإصدار الثانية ملف خاص بالكتاب يساهم فيه باحثين و مفكرين من داخل و خارج الكويت بأبحاث تعد خصيصاً للكتاب . و فيما يلي أهم قواعد المساهمة في ملف الكتاب

• يعبر البحث عن رأي كاتبه و لا يراجع من قبل اللجنة

• تكون المادة المقدمة معدة خصيصاً لهذا الملف و لم يسبق نشرها

• أن تكون موثقة بالمصادر

ملحق (4) لجنة كُتاب ضد الفساد

أ. د. سهام عبدالوهاب الفريح رئيسة اللجنة

أ. تيسير عبدالعزيز الرشيدان نائب رئيسة اللجنة

أ. عبدالحميد علي عبدالمنعم مقرر اللجنة

د. بلقيس عبدالوهاب النجار عضوة اللجنة

أ. خولة عبداللطيف العتيقي عضوة اللجنة

د. مناور بيان الراجحي عضو اللجنة

أعضاء لجنة كتاب ضد الفساد

أ. د. سهام عبدالوهاب الفريح

رئيسة اللجنة
الجنسية
كويتية



● رئيسة قسم اللغة العربية وآدابها - جامعة الكويت 1985

● عميدة كلية الآداب - جامعة الكويت 1991

● رئيسة قسم الأعلام، وقامت على إنشائه

● نائب الرئيس في المجلس العلمي الاستشاري - جامعة الكويت 2003

● شاركت في لجان تطوير المناهج بوزارة التربية منها:

رأست لجنة بناء مفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية في الكتب المدرسية، وأعدت

اللجنة 6 كتب 3 للمعلم و3 للمتعلم - دراسة لإنشاء كلية البنات 1992.

● لها 17 كتاباً في مجال التخصص، ومجالات أخرى في التربية والإعلام، وحقوق

الإنسان، وقضايا المرأة منها:

المعجم اللغوي للشعر العربي القديم.

المرأة العربية والإبداع الشعري.

هنا الكويت - دراسة تحليلية عن الإعلام في الكويت.

إزالة الأنماط السلبية في ادوار المرأة والرجل.

مرايا الذات - الأنصاري بين الكتابة والنظم.

جاسم القطا مي منظومة متكاملة من العطاء.

● ولها العديد من البحوث العلمية والفكرية منشورة في العديد من المجالات والدوريات

داخل الكويت وخارجها

● نالت العديد من الجوائز منها:

جائزة الباحث المتميز بدرجة أستاذ - جامعة الكويت 2003.

جائزة لسان العرب - لرعاية اللغة العربية 2008 ج. م. ع.

● المشاركة والعضوية في العديد من الهيئات والمنظمات داخل الكويت وخارجها.

نائب رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان - القاهرة سابقاً، وعضو مجلس الأمناء

حالياً.

عضو مجلس إدارة الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان سابقاً.

عضو لجنة التحضير والمتابعة لمؤتمر الاصلاح - مكتبة الاسكندرية منذ عام 2003.

مشارك وعضو مجلس إدارة مؤسسة الفكر العربي منذ تأسيسها.

عضو الهيئة العلمية العليا لجائزة الشيخ زايد حالياً.

عضو المجلس الاستشاري الاعلى بوزارة الاعلام 2004.

عضو مجلس الدراسات الاسلامية - جامعة ديوك - الولايات المتحدة الامريكية منذ

التأسيس.

رئيسة مجلس إدارة الجمعية الوطنية لحماية الطفل، وقامت على انشائها منذ عام

2006

عضو المكتب التنفيذي لأكاديمية الكويت للفنون 2011.

عضو مجلس أمناء كلية القانون الكويتية العليا منذ التأسيس

أ. تيسير عبدالعزيز الرشيدان

نائب رئيسة اللجنة
الجنسية
كويتي



المؤهل العلمي

جامعة الكويت آداب تخصص تاريخ
ودبلوم هندسة بترولية

العمل المهني

شركة البترول الوطنية 1984
شركة k.n.p.c إلى تاريخ 2007

العمل العام

عضو جمعية الصحفيين الكويتية
عضو جمعية الشفافية الكويتية
رئيس مركز الشباب بالبحرين 1990
قدم دراسات لتطوير العمل الوطني بكتلة العمل الوطني
قدم ورقة تطوير هيكلية الجمعيات السياسية
مشارك في كثير من ندوات العمل الوطني
ناشط بالعمل السياسي الاجتماعي
كاتب بجريدة القبس اليومية والطلعة الاسبوعية
كتابات في جريدة الدار ومجلة المعلم وبعض الجرائد الالكترونية

أ. عبدالحميد علي عبدالمنعم

مقرر اللجنة
الجنسية
كويتي



المؤهل العلمي

بكالوريوس تجارة (شعبة المحاسبة)، جامعة الكويت، يونيو 1975م

العمل العام

- ساهم في انشاء جمعية الشفافية الكويتية ضمن عضويته في الجمعية العمومية التأسيسية التي انعقدت في 7 مارس 2005 و قد أشهرت الجمعية رسميا في 26 مارس 2006م.
- يرأس بشكل تطوعي منذ 2006 و حتى الآن مركز الشفافية للمعلومات في الجمعية
- انشاء و ادارة الموقع الالكتروني لجمعية الشفافية الكويتية شاملا حسابات الجمعية على شبكات التواصل الاجتماعي ذات الصلة: فيسبوك، تويتر، قناة الفيديو، انستجرام
- انشاء و ادارة مكتبة متخصصة تخدم أعضاء الجمعية و زوارها و الباحثين.
- انخرط في عضوية فريق عمل مشترك برعاية مجلس الوزراء بين الحكومة و البنك الدولي و المجتمع المدني لتطوير مشروع قانون لحرية الوصول للمعلومات. وهو فريق فرعي منبثق عن لجنة رئيسية تختص بتوفير متطلبات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عملت خلال عامي -2008 2009
- يرأس تحرير نشرة يومية لرصد وقائع الشفافية و ما يتصل بها بتوفير روابطها في الصحافة اليومية و بعض الصحف الاسبوعية منذ يوليو 2012
- ساهم في صياغة مشروعات قوانين ضمن لجان متخصصة في الجمعية و بالتنسيق مع أعضاء في مجلس الأمة شملت: قانون المناقصات، حق الاطلاع، الهيئة العامة للنزاهة شاملا الذمة المالية و منع تعارض المصالح و حماية المبلغين.
- انخرط في عضوية لجنة الحوكمة التي تقود حملة ” لا تنمية مع الفساد“ للدعوة لإقرار هذه القوانين التي انتهت الى صدور المرسوم بالقانون رقم 24 لسنة 2012م بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد و الأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.
- محرر التقرير الشهري الذي يصدر عن الجمعية تحت عنوان أحوال الشفافية في

الكويت منذ نوفمبر 2009 ويختص برصد وتحليل وقائع الفساد وما يتصل بها خلال شهر كامل و ينشر في الصحف المحلية في الاسبوع الأول من كل شهر
 - أسس لمشروع كُتاب ضد الفساد الذي انطلق في 2009م، ومشروع كاريكاتير ضد الفساد الذي انطلق في العام 2011م. وعمل منذ ذلك الحين كمقرر للجان المسؤولة عن اعداد الاصدارات السنوية من كل كتاب.
 - شارك في عضوية المفوضية العليا للانتخابات في نوفمبر 2011 لادارة دور جمعية الشفافية الكويتية في الرقابة على الانتخابات البرلمانية لمجلس فبراير 2012 المبطل. واستمر في تحرير نشرة رصد الساحة الانتخابية من خارج عضوية المفوضية في الانتخابات البرلمانية التالية لمجلس ديسمبر 2012 المبطل و مجلس يوليو 2013.
 - كاتب متخصص في قضايا الشفافية ومكافحة الفساد، ونشرت له العديد من المقالات في الطليعة والحدث و المؤشر و صحف أخرى و حاليا يكتب بشكل شبه منتظم في صحيفة القبس.

د. بلقيس عبدالوهاب النجار

عضوة اللجنة
الجنسية
كويتية



المؤهلات العلمية

دكتورة في علم اللغة من جامعة يوتا في الولايات المتحدة الأمريكية
 ماجستير في علم اللغة من جامعة كولورادو/ بولدر في الولايات المتحدة الأمريكية
 دبلوم تدريس اللغة الإنجليزية لغير الناطقين بها TESOL من جامعة يوتا.

العمل المهني

عضو هيئة تدريس في قسم اللغة الإنجليزية وآدابها في كلية الآداب في جامعة الكويت.

مديرة مركز تدريس اللغات في جامعة الكويت

عضو هيئة تحرير المجلة العربية للعلوم الإنسانية الصادرة من مجلس النشر بجامعة الكويت.

ممتحن خارجي لدى معهد الدراسات المصرفية

تدريس مقررات متقدمة في اللغة الإنجليزية و ESP لدى معهد الدراسات المصرفية

تدريس مقررات متقدمة في برنامج تدريب المدرسين/ وزارة التربية

تحكيم ابحاث علمية لمجلات محكمة

عضو لجنة توحيد مناهج اللغة الإنجليزية في دول الخليج/ مركز البحوث التربوية

عضو لجنة تطوير مناهج اللغة الإنجليزية/ وزارة التربية

العمل العام

عضو في العديد من الجمعيات و الهيئات العلمية العالمية و شغلت عدة مناصب منها:

امين سر الجمعية الوطنية لحماية الطفولة

مسؤول علاقات عامة و ضابط اتصال في الهيئة العالمية لكتب الأطفال / فرع الكويت

عضو مجلس إدارة نادي الفتاة الرياضي

رئيسة وحدة المعلومات / المركز الإعلامي الكويتي/ القاهرة

متطوعة في المركز الإعلامي/ وزارة الإعلام في فترة الغزو الغاشم

شاركت في العديد من المؤتمرات العلمية المحلية و العالمية و نشرت ابحاث في مجال

تخصصها و كاتبة مقالات في صحيفة القبس اليومية.



أ. خولة عبداللطيف العتيقي

عضوة اللجنة
الجنسية
كويتية

المؤهل العلمي

- حاصلة علي درجة بكالوريوس في اللغة العربية وآدابها من جامعة الاسكندرية فرع بيروت.
- حاصلة علي دبلوم عام ودبلوم خاص تربية من جامعة الكويت.

العمل المهني

- عملت في مجال التربية والتعليم.
- تعمل الآن مستشارة لمدرسة الكويت الأهلية الحديثة الخاصة.

العمل العام

- عضو جمعية المعلمين الكويتية - والمعلمين العالمية (ICET).
- عضو مجلس إدارة الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية.
- كاتبة في جريدة القبس، ومجلة المعلم الكويتية.
- لها مؤلفات عديدة وبحوث ودراسات تربوية كثيرة.
- شاركت في مؤتمرات عديدة، وقدمت دورات كثيرة في مجال تخصصها.



د. مناور بيان الراجحي

عضو اللجنة
الجنسية
كويتي

المؤهل العلمي

الدكتوراة في فلسفة الصحافة: جامعة ساوثرن مسيسبي الحكومية، أمريكا، أغسطس 2003.

العمل المهني

أستاذ مساعد / جامعة الكويت / كلية الآداب / قسم الإعلام.

الخبرات العلمية والعملية

- 1986 - 1990 صحافي في جريدة الرأي العام و مجلة النهضة الكويتية.
- 1991 - 1995 صحافي بجريدة السياسة الكويتية (طبعة جدة، بالمملكة العربية السعودية).
- 1993 - 1994 الملحق الأسبوعي لجريدة المدينة السعودية (فرع جدة) وجريدة عكاظ السعودية.
- 1992 - 1995 رئيس فريق التحرير لنشرة أخبار الجامعة (جامعة الملك عبد العزيز، بجدة).
- 1995 - 1996 صحافي بجريدة الوطن الكويتية.
- 1996 - 2003 شاركت في بعض المجلات الجامعية الأمريكية بالإضافة لمراسلة جريدة الوطن الكويتية.
- 2004 حتى الآن كاتب مقال أسبوعي بجريدة الوطن زاوية (أرجوحة) وبعض الصحف والمجلات المحلية.
- أبريل 2004 ممثل قسم الإعلام في الملتقى الإعلامي الثاني تحت رعاية رئيس الحكومة الكويتية.
- مايو 2005 ممثل كلية الآداب في مهرجان خليجنا واحد.

ملحق (5) صور من مشروع "كتاب ضد الفساد" 2012-2009



رئيس اللجنة: د.رياض الفرس
نائبة الرئيس: أ.د.معصومة أحمد
مقرر اللجنة: عبد الحميد علي
عضو اللجنة: أ.د.عيسى الأنصاري
عضو اللجنة: أحمد عيسى
عضو اللجنة: بسام العثمان

لجنة كتاب ضد الفساد في 2009



رئيس اللجنة: أ.د.معصومة أحمد
نائبة الرئيس: د.خالد الجنفراوي
مقرر اللجنة: عبد الحميد علي
عضو اللجنة: إقبال الأحمد
عضو اللجنة: ضاري الجطيلي
عضو اللجنة: عبد الخالق ملا جمعة

لجنة كتاب ضد الفساد في 2010

مايو 2006 حضور مؤتمر المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر لكلية الاعلام - جامعة القاهرة، مصر.

ديسمبر 2006 مدير برنامج ورشة العمل حول حرية التعبير تحت إشراف الأمم المتحدة (اليونسكو).

أكتوبر 2007 رئيس الوفد الإعلامي الكويتي المشارك في مؤتمر (الإعلام وتكنولوجيا المعلومات) المقام تحت إطار منظمة اليونسكو بالتعاون مع جامعة قطر وقناة الجزيرة. مستشار إعلامي للإدارة العامة للإطفاء لمدة عامين (2007 - 2008).
رائد طلبة كلية الآداب منذ 2007 حتى الآن.

يناير 2008 منفذ ومخرج الفيلم الوثائقي (الراعي والرعية) خاص لصاحب السمو أمير البلاد.

معد ومقدم برنامج (مناورات - خاص لانتخابات مجلس الأمة 2008) في قناة العربية الاقتصادية (ABC).

فبراير 2010 حضور مؤتمر الاعلام واللغة العربية لكلية الاعلام - جامعة القاهرة، مصر.

مستشار إعلامي ومراقب لخطة التعداد السكاني في الإدارة العامة للتخطيط عام 2011.

مستشار إعلامي لخطة إعادة الهيكلة في وزارة الكهرباء والماء وتسويقها إعلامياً منذ بداية سبتمبر 2012.

عضو منظمة الصحفيين الدولية و عضو جمعية الصحفيين الكويتية.

مشارك في عدد كبير من الندوات والمقترحات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

مشارك في برامج عديدة في التلفزيون والإذاعة بالإضافة للتحقيقات والأحاديث الصحفية.

رئيس قسم الإعلام من مارس 2011 حتى سبتمبر 2012.

قدمت العديد من الدورات والورش العملية والعلمية داخل الجامعة وخارجها.

من اجتماعات اللجنة 2013



من احتفالات اليوم العالمي لمكافحة الفساد 9 ديسمبر 2012



عضو اللجنة: تيسير الرشيدان
 عضو اللجنة: إقبال الأحمد
 مقتر اللجنة: عبد الحميد علي
 نائبة الرئيس: علي العدواني
 رئيس اللجنة: أ.د. معصومة أحمد

لجنة كتاب ضد الفساد في 2011



عضو اللجنة: أحمد شهاب
 عضو اللجنة: فائزة مانع المانع
 عضو اللجنة: تيسير الرشيدان
 عضو اللجنة: عبد الخالق ملا جمعة
 مقتر اللجنة: عبد الحميد علي
 رئيس اللجنة: أ.د. سهام الفريح

لجنة كتاب ضد الفساد في 2012

اصدارات كتاب ضد الفساد



اصدارات كاريكاتير ضد الفساد



دولة الكويت، حولي،مقابل طريق الدائري الرابع، مبنى اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، الدور الأول

تلفون 12 / 11 / (965) 22646410، فاكس (965) 22646413

<http://transparency.org.kw/> ic@transparency-kuwait.org





العنوان: دولة الكويت، حولي،مقابل طريق الدائري الرابع، مبنى اتحاد الجمعيات
التعاونية الاستهلاكية، الدور الأول

تلفون 12 / 11 / 22646410 (965)، فاكس 22646413 (965)

الموقع الالكتروني: [/http://transparency.org.kw](http://transparency.org.kw)
البريد الالكتروني: ic@transparency-kuwait.org

تويتر: <https://twitter.com/KwtTransparency>

فيسبوك: <https://www.facebook.com/transparency.kuwait>

قناة يوتيوب: <http://www.youtube.com/KuwaitTransparency>

انستجرام جمعية الشفافية: <http://instagram.com/>

[#/transparencyorgkw](https://www.instagram.com/transparencyorgkw)

انستجرام كاريكاتير ضد الفساد: [#http://instagram.com/comickw](http://instagram.com/comickw)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ